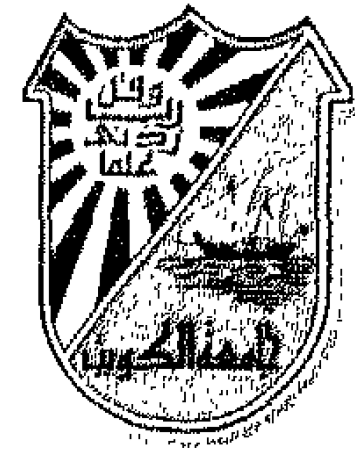
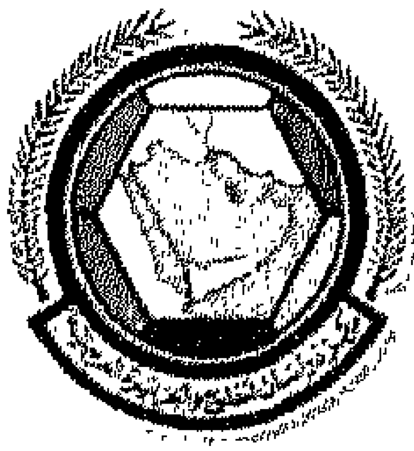


مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت ـ تأسس عام ١٩٩٤م



وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي

(من ١ / ٧ / ٢٠٠٠ م ـــ ٣٠ / ٦ / ٢٠٠١ م)

إشراف ومراجعة

مديرة المركز

أ . د . أمل يوسف العذبي الصباح

إعداد وحدة البحوث والنشر العلمي بالمركز

الكويت

١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

وثائق مختارة
لمنطقة الخليج والجزيرة العربية
وجوارها الجغرافي

(من ١/ ٧/ ٢٠٠٠م - ٣٠/ ٦/ ٢٠٠١م)



جامعة الكويت

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت - تأسس عام ١٩٩٤م



وثائق مختارة
لمنطقة الخليج والجزيرة العربية
وجوارها الجغرافي

(من ١/ ٧/ ٢٠٠١م - ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٢م)

إشراف ومراجعة

مديرة المركز

أ. د. أمل يوسف العذبي الصباح

إعداد وحدة البحوث والنشر العلمي بالمركز

الكويت

١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

الطبعة الأولى
١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

المقدمــة

يجئ فى مقدمة أهداف مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية العمل على تحفيز الاهتمام بالدراسات التي تعنى بمنطقة الخليج والجزيرة العربية ، عن طريق توفير أهم الوثائق والمصادر التاريخية المختلفة ، ووضعها تحت يد الباحثين والدارسين المهتمين بالمنطقة ، فى إطار سلسلة زمنية متصلة ومنتظمة ، تشجيعاً لهم ، وتيسيراً عليهم للقيام بأبحاثهم ودراساتهم .

ومن هذا المنطلق درجت إدارة المركز على إصدار مجلدات تحتوى بين دفتيها أهم ما صدر عن دول الخليج والجزيرة العربية من وثائق وتصريحات وبيانات رسمية ، قامت الصحافة المحلية والخليجية والعربية والدولية بنشرها ، ترصد أحداث المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وبدأ إصدار العدد الأول من هذه المجلدات سنة ١٩٧٥ م. وقد شجع على استمرار إصدارها ما لقيته من اهتمام متزايد من الباحثين والدارسين المهتمين بتاريخ المنطقة ، سواء فيما احتوته من مراسيم قوانين ، أو خطب سياسية ، أو أحاديث صحفية ، أو بيانات أخرى. وعلى الرغم من أهمية هذه السلسلة ، إلا أنها توقفت لظروف اضطرارية ، نتيجةً للعدوان العراقي الغاشم على دولة الكويت في الثاني من أغسطس سنة ١٩٩٠ م. وبعد انتهاء آثار هذا العدوان ، وإدراكاً لأهمية إصدار هذه المجلدات للباحثين والدارسين ، فقد بذلت إدارة المركز والعاملون به جهوداً حثيثة لإصدار مجلد جديد يعوض فترة الإنقطاع . وبالفعل صدر هذا المجلد بعنوان ، « وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي »، ضم بين دفتيه ١١٢٩ صفحة اشتملت على وثائق تغطى فترة عشرة أعوام بكل تفاصيلها إبتداء من سنة ١٩٩٠م حتى سنة ٢٠٠٠م.

وبعد أن تم تغطية هذه المرحلة ، رؤى من المناسب لاعتبارات عملية فى مقدمتها ضخامة حجم كل مجلد من المجلد ات السابقة أن نبدأ منذ العام الحالى بإصدار مجلد لكل عام على حدة .

ويضم هذا المجلد ، والذي نضعه اليوم بين أيدي القارئ العزيز المواد الوثائقية للعام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ م التى تحتوى على خطب ومراسيم ومقابلات صحفية وتصريحات للمسؤولين من دول الخليج والجزيرة العربية ، وكذلك الدبلوماسيين ، سواء الموجودين في دول المنطقة كممثلين لبلادهم ، أو ممثلي دول المنطقة في الخارج ، أو المسؤولين العرب والأجانب الذين تناولت أحاديثهم أمور تعنى بالمنطقة .

وتم الالتزام بفهرسة الموضوعات وتدرجها وتبويبها بالترتيب الذي سبق اتباعه في المجلدات السابقة . إذ تم البدء بالموضوعات التي تتناول دول مجلس التعاون الخليجي بداية بدولة الكويت ، ثم المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ، فمملكة البحرين ، ثم دولة قطر ، وسلطنة عمان . وبعد ذلك تأتى وثائق دول الجوار ، وأخيراً تأتى كل من الوثائق ذات البعد العربي و البعد الدولي ذات الصلة بالمنطقة . وداخل هذا الترتيب تم وضع الوثائق الخاصة بكل دولة حسب تسلسلها التاريخي أو الزمني حتى يسهل على الباحثين والمهتمين الرجوع إليها .

وجدير بالذكر أن جمع هذه الوثائق الصحفية المتنوعة ، وتنظيمها وترتيبها ، ووضعها بين أيدي الباحثين والمهتمين بالصورة التي هي عليها في هذا المجلد ، قد استغرق فترة من الزمن والجهد الكبير من قبل كافة الموظفين بالوحدات العاملة بمركز دراسات الخليج والجزيرة العربية يستحقون عليه التقدير .

مديرة المركز

أ . د . أمل يوسف العذبي الصباح

الكويت

١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

محتويات العدد

الوثائق	رقم الصفحة

٢ ـ المملكة العربية السعودية

٥ ـ دولة قطـــــــــر

٦ ــ سلطنة عمـــــان

ثانياً: دول الجوار

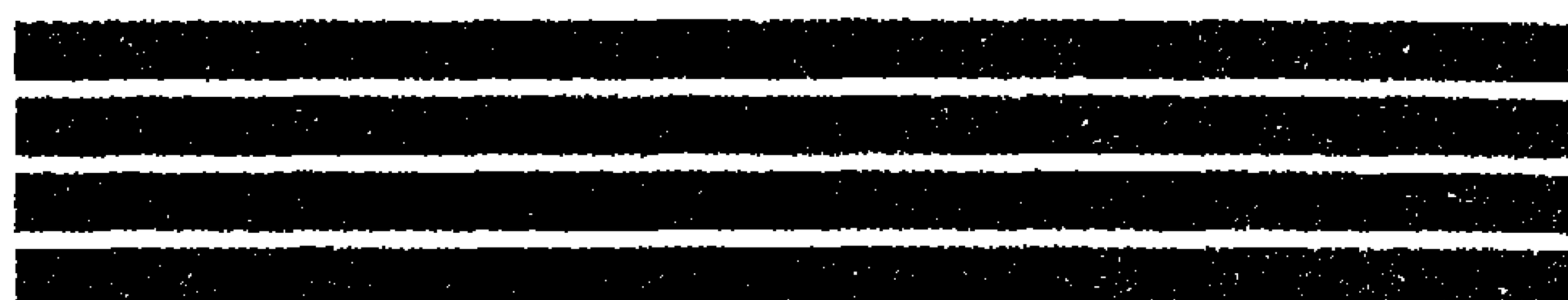
١ ـ الجمهورية اليمنية

٢ ـ جمهورية إيران الإسلامية

ثالثاً : البعد العربي والإسلامي لدول الخليج العربية

رابعاً : البعد الدولي للعلاقات الخليجية

أولا : دول مجلس التعاون الخليجي



دولة الكويت

مقابلة صحافية مع

معالي السيد وجدي أبو زيد سفير جمهورية مصر العربية لدى دولة الكويت حول العلاقات المشتركة بين البلدين *

س : هل حقق اجتماع وزراء خارجية (إعلان دمشق) السابع عشر الذي عقد في القاهرة أخيراً خطوة إيجابية بين دول الإعلان ؟ وهل تمت مناقشة التصور المصري الخاص بأسس التعاون الاقتصادي بين دول الإعلان الذي قدمته القاهرة من قبل ؟

ج : لا شك أن اجتماعات الدورة السابعة عشرة لوزراء خارجية دول إعلان دمشق التي عقدت في القاهرة في يومي ٤ و٥ يونيو الماضي حققت النجاح الذي كنا نأمله خصوصاً في إبراز موضوع كينونة إطار الإعلان بصورة واضحة وصريحة ، وقد وضح اهتمام دول الإعلان خلال الاجتماع وبتفعيل الإعلان والآليات المقترحة لاستثمارات إمكاناته الضخمة في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية كافة وغيرها .

وجاء اتفاق وزراء الخارجية على حشد كل الطاقات بهدف تنمية العلاقات بين دوله في كل المجالات ليؤكد هذا المعنى ، من ناحية أخرى أعرب الوزراء عن رضاهم لما تحقق من تفاهم واتفاق خلال الاجتماعات، مؤكدين أهمية دعم التعاون ودفع العلاقات الاقتصادية فيما بينهم وهو الموضوع الذي كان محل تصور واهتمام مصر دائماً . ولعل موافقة الوزراء على عقد اجتماع للجنة خبراء دول الإعلان قريباً لتحديد الخطوات التنفيذية لتفعيل العلاقات

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٢/٧/٢٠٠٠م ، العدد ١٢٠٨٢ .

الاقتصادية والتجارية والفنية ، والسعي لبلورة برامج وآليات تساهم في التعجيل بالتطبيق الأمثل للبرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية أو ما يسمى بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هو خير دليل على نجاح الاجتماعات باعتبارها خطوة إيجابية في هذا الطريق ، وأشير إلى ما شدد عليه قادة دول الإعلان خلال الاجتماع من حرص على أمن الكويت واستقرارها ، ومطالبتهم بضرورة التزام العراق تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة باحتلاله للكويت ، خصوصاً فيما يتعلق بالإفراج عن الأسرى والمحتجزين وإعادة الممتلكات الكويتية والامتناع عن أية أعمال استفزازية أو عدوانية على دولة الكويت والدول المجاورة مع التعبير في الوقت نفسه عن التعاطف مع معاناة الشعب العراقي الشقيق ، وهو الأمر الذي كان محل إشادة وترحيب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد بعد عودته من القاهرة .

س: كيف ترون مسار العلاقات الثنائية بين مصر والكويت ، وما القضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك بينهما ، ومجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري ، وغيرها من أنواع التعاون الثنائي؟

ج: المتابع لتطور العلاقات المصرية – الكويتية خلال العام الماضي بوسعه أن يقف بوضوح على حقيقة ونبض الروح الإيجابية التي تسود أجواء هذه العلاقات ، والتي وصلت إلى درجة من الانسجام والتفاهم قلما تجد له مثيلاً على صعيد التعاون الثنائي بين بلدان العالم ، ويمكننا أن نلمس عن قرب الرغبة القوية لدى مسؤولي البلدين لدفع هذه الروح التي تميز علاقاتهما وإبراز طابعها الديناميكي النابض من خلال استعراض حجم الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين ووفودهما والتي لم تنقطع طوال العام الماضي والتي كان أهمها زيارة الرئيس محمد حسني مبارك

المهمة للكويت في مارس ١٩٩٩ ، ولقاءه ومباحثاته البناءة مع سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت ، ثم زيارتا الشيخ صباح الأحمد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية للقاهرة في فبراير ثم يونيو الماضيين ، إضافة إلى زيارات الوفد البرلماني المصري ، ثم وفد وزراء المالية والبترول والاتصالات وكبار رجال أعمال القطاع الخاص المصري ، ثم زيارة وزير القوى العاملة ووزير قطاع الاعمال العام ووزير قطاع الاستثمار للكويت . وعلى الجانب الآخر زيارات وزراء : الإعلام والصحة والتجارة والصناعة والشؤون الاجتماعية والعمل والتربية والتعليم العالي والتمطيط الكويتيين لمصر ، ثم زيارات كل من المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، والمدير العام للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، ثم تبادل الوفود المشاركة في المعارض والأسواق المقامة في البلدين ، وأخيراً زيارات مسؤولي اتحادات العمل والغرف التجارية واتحادات العمال والغرف التجارية واتحادات الجمعيات التعاونية والزراعية ، هذا الكم من الزيارات المتبادلة ترجم في حقيقة الأمر إلى نمو مطرد في علاقات بلدينا على جميع الأصعدة ولصالح شعبينا ، ولا شك أن دعم مصر الكامل لقضايا ومواقف الكويت ، وموقف الكويت الداعم والمساهم في عملية التنمية الشاملة في مصر كانا على قمة مباحثات وتشاور زيارات المسؤولين والوفود المتبادلة ، إلى جانب القضايا ذات الاهتمام المشترك على الصعيدين الدولي والإقليمي ، وأهمها مسيرة السلام في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية ودعم الموقفين السوري واللبناني ، وتعزيز التضامن العربي وأهمية عقد قمة عربية شاملة وتفعيل دور جامعة الدول العربية والموقف في السودان والعلاقات العربية – الإيرانية . أما فيما يمص مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين البلدين فأشير إلى النقاط التالية :

- وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ١١٤ مليون دولار ، منها ٥٨ مليوناً صادرات كويتية . ونتيجة لزيارات عديدة لرجال الأعمال المصريين أخيراً للكويت أبرمت تعاقدات جديدة في مجالات صناعة البويات والبرمجيات ومركزات الفواكه والعصائر والمرطبات ، فضلاً عن توقيع عقود وكالات لسلع مختلفة غذائية واستهلاكية وملابس جاهزة.

- بلغ إجمالي القروض التي حصلت عليها مصر حتى الآن من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ٢١ قرضاً قيمتها ٢٧٥ مليون دينار كويتي . ونتيجة لزيارة رئيس مجلس إدارة الصندوق للقاهرة في يونيو الماضي للتعرف على المشروعات ذات الأولوية لدى الجانب المصري ، اتفق على أن يقدم الصندوق تمويلاً لها في حدود ٥٠٠ مليون دولار أميركي على مدار السنوات الخمس المقبلة .

- بلغ إجمالي حجم الاستثمارات الكويتية في مصر الآن نحو ٣٤٥٧ مليون جنيه مصري ، موزعة على ١٨٣ مشروعاً ، وتتركز في المشروعات الخدمية التي تستحوذ على نسبة ٧١ في المئة من إجمالي هذه الاستثمارات . وتأتي الاستثمارات الكويتية في المرتبة الثانية كأهم مستثمر بعد المملكة العربية السعودية .

س: في ذكرى ثورة ٢٣ يوليو والعيد القومي لجمهورية مصر العربية، هل تحققت التعددية السياسية في الواقع السياسي ، وماذا عن تجربة مصر في الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ؟

ج: ونحن نحتفل بذكرى ثورة يوليو المجيدة نتوقف كل عام للتمعن في دروس وإنجازات الثورة المصرية التي كانت علامة مميزة ونقطة تحول في تاريخ مصر الحديثة وعنصراً مهماً في الأحداث التي صنعت تاريخ المنطقة العربية والأفريقية والآسيوية . فقد نجحت ثورة يوليو بأهدافها ومبادئها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تحقيق ما تصبو إليه

الإرادة الشعبية المصرية نحو العدل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والتحولات السياسية . فعلى الصعيد السياسي حققت الثورة تغييراً حقيقياً من خلال توحيد قوى وصفوف الشعب كحجر أساس لمواجهة المصاعب والتحديات ، وكان الاعتماد على نظام الحزب الواحد إفرازاً طبيعياً للمرحلة الأولى من الثورة فرضتها ظروف ضرورة تحقيق الالتفاف حول الأهداف الثورية وتلافي سلبيات التجارب الحزبية السابقة. وفي أوائل السبعينات ، وقد اكتملت التجربة وتطورت ، استجابت الثورة لمتطلبات مرحلة جديدة تبنت خلالها سياسة التعددية السياسية من خلال المنابر الممثلة للقوى السياسية التي تلتها مرحلة إعلان قيام الأحزاب . واستطاعت مصر في فترة وجيزة أن تقيم تجربة ديمقراطية سياسية لها أصولها من خلال أحزاب سياسة تعبر عن ممتلف القوى الشعبية ، وفي جو تسوده حرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة ، وحرية القلم وحرية الكلمة ، حرية النقد وحرية المعارضة وبشكل منظم أصبحت له أصوله وتقاليده التي نعتز بها في مصر .

أما عن تجربة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في مصر ، فقد بدأت منذ العام ١٩٩١ في تنفيذ برنامج شامل لإصلاح اقتصادها ويتبعه الآن تنفيذ إصلاحات هيكلية بدأت بالفعل في خلق اقتصاد حر يلعب فيه القطاع الخاص دوراً ريادياً وتعمل الحكومة من خلاله على تحقيق استقرارالاقتصاد الكلي ، وزيادة النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك تشجيع القطاع الخاص على الاستثمارات ، إضافة إلى دمج مصر في الاقتصاد العالمي . ولا تزال الحكومة المصرية تواصل مسيرة الإصلاح الاقتصادي بهدف تحقيق معدلات مرتفعة من النمو وبما يضمن الزيادة في دخول الأفراد ، وقد نجحت الجهود في تحقيق نتائج إيجابية في أداء الاقتصاد المصري تمثل ذلك في متغيرات عديدة كان أبزها :

- استقرار سعر صرف الجنيه المصري مقابل العملات الحرة .

- انخفاض معدلات التضخم إلى ٣,٢ في المائة العام الماضي مقابل ٢٥ في المائة في بداية التسعينات .

- تحقيق عجز ضئيل في ميزان المدفوعات لم يتجاوز ١,٣ في المائة العام الماضي مقابل ٢٥ في المئة في بداية التسعينات .

- تنامي حجم الاستثمارات المتدفقة للاقتصاد المصري بما لا يقل عن ٥ مليارات دولار أميركي سنوياً معظمها استثمارات مباشرة .

- زيادة فاعلية دور القطاع الخاص المصري الذي يساهم حالياً بنسبة تصل إلى ٧٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي .

- تراجع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي من ٦٠ في المئة العام ١٩٩٤ إلى ٢٠ في المائة في العام ١٩٩٩ م .

مقابلة صحافية مع
سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية في دولة الكويت حول عدد من القضايا المهمة *

س: يقوم سمو ولي العهد السعودي بزيارة مرتقبة إلى دولة الكويت الشقيقة خلال الأيام المقبلة بإذن الله، كيف ترون أهمية هذه الزيارة في توطيد العلاقات المتميزة بين الشعبين وكيف تثمنون مردود هذه الزيارة مستقبلاً على البلدين في جميع المجالات ؟.

ج: أود أن أعرب عن ترحيبنا البالغ للزيارة التي سيقوم بها صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز – ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني، والتي تجسد العلاقات الأخوية المتميزة التي تربطنا بالأشقاء في المملكة، كما أنها تعكس عمق الروابط التاريخية بين البلدين، يجسد هذا اللقاء الخير وأواصر الأخوة والمحبة التي تجمع قيادتي وشعبي البلدين، حيث إن لقاءاتنا دائماً تعكس حرصنا جميعاً لما فيه خير ومصلحة شعبينا ويلبي طموحاتنا المشتركة في الرخاء والازدهار.

س: لعبت المملكة دوراً كبيراً في حرب الخليج مما عزز أواصر العلاقات بين البلدين، كيف ترون هذا الدور وأنتم تستقبلون سمو ولي العهد في زيارته للكويت؟.

ج: يطيب لنا في هذه المناسبة أن نستذكر وبكل اعتزاز الموقف المشرف

---

* جريدة الرياض السعودية الصادرة بتاريخ ٢٢/٧/٢٠٠٠م، العدد ١١٦٨.

والصلب الذي اتخذته المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز إزاء الغزو العراقي لدولة الكويت ، وهو ما يبرهن على مدى العلاقة الراسخة التي تجمعنا بالأشقاء في المملكة ، حيث سخرت المملكة كل إمكاناتها لدحر ذلك العدوان البغيض، وما زالت المملكة تناصر جميع القضايا التي تهم الكويت والأمة العربية والإسلامية، ولذلك نجد بأن هناك تطابقاً في المواقف المشتركة إزاء مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك .

س: ما الذي ستناقشه هذه الزيارة بإذن الله وهل هناك مواضيع معدة للطرح بين البلدين من شأنها توطيد العلاقات والتعاون البناء ؟.

ج :هذا اللقاء أخوي ، وبين الأشقاء دائماً ما يتم تناول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك والتي بالتأكيد ستنعكس إيجابياً على تعميق أهدافنا المشتركة ، حيث ستكون لقاءات سموه مهمة للتنسيق والتشاور حول أهم المستجدات الإقليمية والدولية.

س: وقعت المملكة مؤخراً معاهدة الحدود مع اليمن الشقيق، كيف تنظرون لهذه المعاهدة في حل إشكاليات الحدود ؟ وماذا عن الحدود البحرية بين الكويت والسعودية ؟ وهل سيتم مناقشتها خلال هذه الزيارة؟.

ج: نرحب بتوقيع معاهدة الترسيم الحدودية التي تمت بين الأشقاء في المملكة واليمن ، حيث إن مثل هذا الإنجاز التاريخي يعد خطوة لحل مسائل الحدود بين أي من الدول العربية الشقيقة في ظل التفاهم المتبادل ، أما فيما يتعلق بترسيم الحدود البحرية مع المملكة ، نأمل إن شاء الله تعالى أن يتم الانتهاء منها في القريب العاجل وسط أجواء أخوية صادقة يسودها التفاهم والحرص على المصالح المشتركة ،أما فيما يتعلق بما سيتم مناقشته

في هذا اللقاء الخيّر ، فكما أشرت آنفاً فإنه سيتم بحث مجمل المواضيع ذات الاهتمام المشترك .

س: لم توقّع الكويت على الاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون، في نظر سموكم على من ستؤول المسببات لهذا الرفض الذي دعا الكويت لعدم التوقيع عليها ؟.

ج: الكويت ليست ضد توقيع الاتفاقية الأمنية بين دول المجلس ، ولكن توجد بعض المعوقات الدستورية التي تحول دون ذلك ، ونأمل أن يتم التغلب عليها في القريب العاجل.

س: كيف تقيمون العلاقات الخليجية مع إيران في ظل استمرار أزمة الجزر الاماراتية وكذلك النزاع حول الجرف القاري ؟.

ج: تمثل إيران بالنسبة لنا الجارة المسلمة التي نحرص جميعاً على توطيد علاقاتنا بها وفق أسس ومرتكزات أقرتها دول مجلس التعاون تتمثل في الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها وحل الخلافات بالطرق السلمية ، وأتمنى أن تتجاوب إيران مع المساعي الخيّرة التي يبذلها المجلس لا سيما الجهود التي تبذلها اللجنة الوزارية الثلاثية المكلفة لوضع آلية البدء في مفاوضات مباشرة بين دولة الامارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية حول موضوع الجزر الإماراتية ، ونأمل أن يكتب لجهودها النجاح ، أما فيما يتعلق بموضوع الجرف القاري، فإننا على ثقة بأنه سيتم تسوية هذا الموضوع بالشكل الودي والأخوي الذي يحفظ مصالحنا جميعاً .

س: إلى أين وصلت العلاقات مع (دول الضد) وهل تتوقعون تطبيعاً قريباً مع السلطة الفلسطينية على ضوء (مصافحة صنعاء) بينكم وبين الرئيس ياسر عرفات ؟.

ج: أعتقد بأن هذا المصطلح قد أطلقته الصحافة ، ولم يعد له أي وجود

على الإطلاق ، أما بالنسبة للعلاقات مع السلطة الفلسطينية فإن محورها هو دعمنا للقضية الفلسطينية لإيماننا المطلق بها ، من أجل استعادة القدس المسلوبة وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف ، حيث تناصر الكويت هذه القضية في كافة المحافل الدولية.

مقابلة صحافية

مع سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية في دولة الكويت حول عدد من القضايا المهمة *

س: الذكرى العاشرة للغزو العراقي تمر ولا تزال الأمور جامدة فالنظام العراقي مستمر في السلطة والأسرى الكويتيون لم يعودوا . هل تتوقعون انفراجاً قريباً ؟

ج: ونحن نستعيد هذه الذكرى الأليمة ، نسأل الله العلي القدير أن يمن علينا بفضله وكرمه وبإطلاق أسرانا ومرتهنينا لدى النظام العراقي ، وأن نراهم قريباً في وطنهم بين أهلهم وذويهم .

س: في ضوء أحداث السنين العشر الماضية ، هل ترون أن النظام العراقي قابل لإعادة التأهيل بعد رفع العقوبات عنه ، وهل تتصورون وضعاً يمكن من خلاله أن تعيد الكويت العلاقة مع هذا النظام ؟.

ج: الحديث عن إعادة العلاقات مع النظام العراقي سابق لأوانه ، وغير وارد في مثل هذه الظروف التي لا يزال يمارس فيها ذلك النظام سلوكياته العدوانية تجاه دولة الكويت ، وبما يشكله من بؤرة توتر وصراع في هذه المنطقة الحيوية من العالم .

س: وهل في نية الكويت تجديد الاتفاقية الأمنية مع الدول الكبرى ، لا سيما الولايات المتحدة ، التي تنتهي مدة الاتفاق معها العام المقبل ؟ .

ج: تعلمون جيداً الظروف التي عقدت فيها الكويت مثل هذه الاتفاقات مع

---

* جريدة الحياة اللندنية الصادرة بتاريخ ١/٨/٢٠٠٠م ، العدد ١٣٦٥٦ .

الدول الخمس الصديقة ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن ، بالتالي فإن استمرار هذه الظروف والمتمثلة بتصاعد التهديدات العراقية تجاه الكويت ، وبما يحمله النظام في بغداد من نيات عدوانية جلية ، يجعلنا نجدد مثل تلك الاتفاقات الأمنية باعتبارها تشكل جزءاً مهماً من استراتيجيتنا الأمنية الوقائية ضد أي عدوان محتمل .

س: متى تتوقعون أن تتوصل الكويت وإيران إلى اتفاق على ترسيم الجرف القاري ؟ وهل عزز الاتفاق مع السعودية موقف الكويت التفاوضي مع إيران ؟ ماذا عن مشروع نقل المياه من نهر «كارون» الإيراني إلى الكويت ؟

ج: لعلكم اطلعتم على نتائج زيارة الشيخ سعود ناصر الصباح وزير النفط لجمهورية إيران الإسلامية الصديقة ، وما أبداه الجانب الإيراني من استعداد وتفهم كامل لترسيم الجرف القاري بين البلدين الصديقين ، في إطار روح الصداقة والتعاون والتفاهم المشترك الذي يسود علاقاتنا الطيبة مع إيران .

س: الساحة الكويتية تتوقع منذ شهور تعديلاً وزارياً موسعاً ، هل ترى أن ذلك ممكن خلال هذا الصيف ؟ وهل تؤيد التوسع في توزيرأعضاء من مجلس الأمة (البرلمان) ومن الكفاءات الشابة في الأسرة الحاكمة ؟ .

ج: ليس هناك أي تعديل وزاري في الوقت الحاضر وهذه التوقعات مجرد تخمينات صحافية لا أساس لها .

س: الليبراليون والإسلاميون في الكويت يتسابقون على الاتصال بكم في شأن بعض القضايا ، ما موقف الحكومة بين هاتين القوتين المتنافستين ؟

ج: جوهر العملية السياسية في الكويت هو التشاور والحوار وتبادل الرأي مع الجميع ، والحكومة لا تفرق بين القوى السياسية ، فكلنا يهدف إلى خدمة الكويت والمصلحة العليا لهذا الوطن .

حديث صحافي لسمو الشيخ سالم الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الكويتي ، تنــــاول فيه عدة قضايا مختلفة *

س: هناك وسائل إعلامية خليجية تعالج قضية معاناة الشعب العراقي فما ردكم ؟.

ج: وسائل الإعلام بشكل عام تتناول الحدث اليومي ، ونحن نقوم بإرسال الوفود آخرها قام وفد نسائي بزيارة هذه الدول وكانت النتائج طيبة، ونحن لا نستطيع إجبار الآخرين على المادة الإعلامية ، و(الجزيرة) لم تعطنا وقتاً للمناقشة .

س : المبادرة الشجاعة التي أطلقتها والتي تمثلت بزيارتكم للعراق إن قام بإطلاق سراح الأسرى ، ما أصداء هذه الدعوة ؟

ج: مستعد أن أقوم بأي شيء من أجل الأسرى فأنا على استعداد للذهاب على ركبتي إلى العراق إذا كان هناك إطلاق للأسرى فهذه قضية لا تحدد بثمن ، إذا كان هناك نية حسنة تتمثل بإطلاق ١٠ في المائة من الأسرى نفتح الحوار تحت مظلة الأمم المتحدة .

س: هل ترحبون بالمبادرة العراقية ؟.

ج: هذا موضوع سياسي ، ولكن سأرحب بهم في المطار ان أطلقوا سراح ١٠ في المائة من الأسرى .

---

* جريدة الأنباء الكويتية الصادرة بتاريخ ٢/٨/٢٠٠٠م ، العدد ٨٩٩٧ .

س: الشيخ سالم وهو يحمل ملف الأسرى هل تخشى شيئاً ؟.

ج:لا أخشى شيئاً ، أخشى أن يكون الأسرى انتقلوا إلى رحمة الله .

س: هناك تحركات سياسية هذه الأيام حول قضية الأسرى والمنسق الدولي سيقدم تقريره للأمم المتحدة فما تحرك اللجنة في الفترة المقبلة؟.

ج: اللجنة ستنسق مع الخارجية ومع المنسق الأخ الشيخ صباح وستتصل مع الأمم المتحدة ، والعراقيون رفضوا استقبال المنسق الدولي.

إبراهيم الشاهين : تحركات الكويت ممثلة بتحركات الشيخ سالم وبصفته دعا السفير للكويت وكان هناك اطلاع على الملفات واجتمع مع أهالي الأسرى وأصبحت لديه قناعة بموقف الكويت ، وهذه إجابة الادعاءات العراقية ، وتقرير المنسق سيكون لصالح الكويت ويؤكد مصداقيتها ، حيث فتحنا أوراقنا كاملة وكان له حرية الاجتماع مع الأهالي ، والسفير اطلع على غياب العراق عن اللجنة الثلاثية قبل شهرين وسيورد ذلك في تقريره.

دعيج العنزي : المرحلة المقبلة حاسمة بالنسبة لنا ، فهناك دخول خمس دول وخروج مثلها وسنتحرك للتعرف على الدول الجديدة والبحث عن قرار جديد في نهاية سبتمبر وهناك متابعة للسفير الذي عينته الأمم المتحدة لخدمة قضيتنا .

س: العراق يعيش مازقاً حقيقياً لذلك حول القضية إلى هجوم على شخصية الأسرى ، والآن هل الكويت تسعى إلى تبيان موقف النظام العراقي أمام مجلس الامن وإجراء اتصالات مع فرنسا ودول أخرى ؟!

ج: لم نترك باباً أو جحراً إلا وطرقناه حتى روسيا ذهبنا إليها أكثر من مرة ، ورئيس اللجنة الروسية سيزور الكويت ، ومصالح الدول كثيرة، والحرية التي نعيش فيها قد تكون غير متوافرة لدى الآخرين ، لأنهم

يسيرون وفق خطط محددة ومبادرة السفير الفرنسي أخيراً في التلفزيون كانت جيدة ، والعراق يعطي من طرف اللسان حلاوة ويروغ منك كما يروغ الثعلب .

دعيج العنزي : تعاوننا مع العراق لاطلاق الأسرى تم منذ زمن إذ دخل العراق الكويت لمعاينة قبر الشهيد جمال الهولي وذلك تحت إشراف الأمم المتحدة وهذا يحدث حالياً مع السعودية ، وهذه الإجراءات تريح أهل الأسرى ، والوفد العراقي حضر مرتين للكويت وفشل في تحديد قبر جمال الهولي ، هذه معاناة يجب أن تنتهي ، وهناك تجربة تحت المظلة الدولية بين العراق والسعودية .

إضافة إلى ذلك العالم يشهد أن الكويت تقدم مبادرات للعراق وهو يرفضها ونحن نتعامل مع الحدث بشكل يومي.

س:هناك نظرة كويتية لبعض الدول الخليجية التي أعادت العلاقات مع العراق؟.

ج: كما قال أستاذنا الكبير ومربينا الشيخ صباح كل دولة لها سيادتها واستقلالها ، في اجتماعات وزراء التعاون نؤكد على أهمية الأسرى وهذا التزام رسمي بالمواقف.

س: نعيش الآن بعد مضي عشر سنوات من الغزو ، مؤسسات دستورية ، صحافة وبرلمان ، والمنظمات الإنسانية ربطت بين قضية (البدون) والأسرى ، ألا ترون أن منح من يستحق الجنسية يجعل الآخرين يقتنعون بإطلاق سراح الأسرى ؟.

ج :نحن نعيش ديمقراطية ونقابات وهذا أمان للكويت ، والقضية عويصه ، ولا تحل فجأة ، والإنسان لا يولد من فراغ، (وأشار) السفير المغربي الموجود الآن ليس كويتياً ، والملك الراحل كانت له مساع حميدة ، الأمر ليس كالطرثوث ينبت من فراغ ، والعالم يستغل كل شيء والموضوع

لا يدخل بالصورة التي ذكرتها لأن هناك فرقاً فالأسرى أخذوا عنوة من بلدهم .

س: هل هناك آلية جديدة في التعامل مع قضية الأسرى ؟.

ج: نحن نعرض قضيتنا والإنسان يقيم هذه القضية ، نحن عرضنا هذه القضية.

س: العراق ذكر أن لديه ١٢٦ أسيراً ، وبعض الوزارات رفضت صرف مرتبات الأسرى ؟

ج: العراق اعترف بوجود ١٢٦ أسيراً وهو يماطل لأسبابه الخاصة وقلت لمندوب العراق أشكرك ، فهل يعقل أنهم يضحكون على عقولنا.

س: دعيج العنزي: بالنسبة لزوجات الأسرى هناك جهوداً تبذل واجتماعات لإيجاد حل للمشكلة؟.

ج: موضوع زوجات الأسرى دخلت فيه أطراف عدة لذلك فضلت الانسحاب كلجنة وطنية ونساعد عن بعد .

س: نهنيء الشيخ سالم على مبادرته التي أطلقها في الجامعة ، والنظام العراقي يكرر أن القسطنطينية لم تفتح من أول طارق ، ورفض الاجتماع باللجنة الفنية ؟.

ج: العراقيون ليست المرة الأولى التي يعتدون فيها علي وذات مرة في أحد الاجتماعات اعتدوا علي وهم يستفزونني أكثر من مرة . ولكنني صابر وإن شاء الله سأصبر حتى إطلاق سراح أسرانا ، والعراق يحاول الاعتداء علينا وأمن الكويت مهدد طالما صدام موجود يرسل جنوده على الحدود ، فماذا يعني ذلك ؟.

س: هناك أسرى من جنسيات غير كويتية فهناك مصريون ولكن الاعلام المصري لا يعلم بذلك فلماذا لا تستغل هذه القضية ؟.

ج: اقتراح جيد وقابل للدراسة

س: لدي وثيقة لهشام السعدون الذي صرح للقناة العراقية : نحن جمعية الهلال الأحمر العراقية نؤكد أن لدينا أسرى فى الكويت ونتسلم منهم رسائل ونوصلها إلى ذويهم ونوصل رسائل ذويهم إليهم فلماذا لا نستطيع أن نبعث برسائل لأسرانا ؟.

ج: أخوض المعركة معكم ونحن دولة مؤسسات ومنظمات وهذا أمر سنستغله في خططنا المقبلة .

عدنان الراشد: باسم جمعية الصحافيين نرحب بضيفة عزيزة من إيطاليا تزور الكويت تلبية لدعوة من لجنة الأسرى ولها دور واضح وتشكر عليه في القرارات التي أصدرها البرلمان الأوروبي (تصفيق).

س: المعارضة العراقية غير راضية عن التكامل الكويتي معها ، فلماذا لا نساعدهم بفتح مكاتب في الكويت للقضاء على النظام العراقي؟ وهل هناك ضغوط خليجية ؟

ج : لن نقبل الضغوط ، والكويت حرية أبية لها سياستها . ولكن لا نريد التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين .

س: تحدثت عن تعاون لجنة الأسرى مع وزارة الخارجية ولكن رأينا أن بعض الدول لا تعلم بقضية الأسرى؟.

ج: التعاون مستمر مع الخارجية من خلال السفارات ونعد الأجوبة عن الأسئلة التي توجه لنا من بقية الوزارات آخرها سؤال من وزارة الخارجية وجه إليها في البرلمان ، ما يهمنا هو صانع القرار في الدول الأخرى .

إبراهيم الشاهين : في كل الاجتماعات التي تتم هناك عضواً من لجنة الأسرى وكل البيانات المتوافرة لدى اللجنة الوطنية نرسلها للخارجية لتعميمها في الخارج .

س: هل هناك كوماندوز كويتي لإنقاذ الأسرى ؟.

ج :نعم كـان هناك خطة لإنقاذ أولادنا إذا مـا حـدثت مـسـتـجـدات ولكن الظروف تغـيـرت ، ونحن لا نتـدخل فـي شـؤون العـراق ولكن إذا حـدثت متغيرات داخل العراق فهناك أفكار بهذا الصدد.

س: هل هناك نية لعقد مؤتمر في القاهرة.

ج :لا تزال الفكرة قائمة وقبل المؤتمر الشهير في لندن فكرنا في القاهرة لأنهـا أم العـروبة ولكن الظروف لم تسـمح ، ونرجـوا أن يرعى الرئيس حسني مبارك المؤتمر.

س: بعض الفضائيات العربية تطرح الحصار على العراق ولا تطرح أسباب الحصار ؟.

ج: لا أدري ما أقول : العراق يستغل الأمور لصالحه ، حتى تصريحاتي تلاعب فيها ويتاجر بالبشر.

عدنان الراشد : نشكر الشيخ سالم الصباح وصحبه الكرام .

مقابلة صحافية

مع معالي الدكتور سعد بن طفلة العجمي وزير الإعلام في دولة الكويت حول عدد من القضايا المهمة *

س: هل تعتقد أنكم استطعتم بعد عشر سنوات من غزو العراق للكويت تفسير سبب وقوف قطاع كبير من الشارع العربي مع الغزو؟.

ج: الواقع أن هذا السؤال لا نمتلك الإجابة عليه فرادى، ولا نعتقد أن مهمتنا كجزء من أمة كبيرة أن نجيب على أسئلة كبيرة من هذا القبيل، ولكن مهمتنا مجتمعين كعرب هو أن نحاول أن نجيب على هذه التساؤلات، لماذا يعجب الشارع العربي بالبطش عن بعد؟ لماذا يعجب بالديكتاتورية عن بعد؟، لا يمكن أن يقال إن الشعب العراقي لديه هذا الإعجاب بقيادته، فالشعب العراقي مقهور، الإعجاب بالقيادة العراقية وما ارتكبته من أخطاء يأتي من بعض زوايا الشارع العربي البعيدة عن التعرض للبطش والظلم الذي يتعرض له الشعب العراقي من قيادته، وهذا يقودنا لمحاولة فهم وتفسير زوايا في العقل العربي، لماذا يعجب العقل العربي بالبطش؟ لماذا يعجب بالدموية والفوضوية، وخاصة إذا كانت تحدث بعيداً عنه ولا تمسه؟ هذه هي الأسئلة التي نحاول أن نطرحها وأن نجد جميعاً إجابة لها، ولكي نحارب هذا النمط من التفكير يجب علينا أن نقدم البديل، وتقديم البديل يتمثل في الثقافة البديلة والحياة البديلة، والسياسة البديلة سياسة احترام الإنسان، سياسة الديموقراطية وحقوق الإنسان، سياسة تقديس الإنسان

---

* جريدة الشرق الأوسط اللندنية الصادرة بتاريخ ٣ / ٨ / ٢٠٠٠ م، العدد ٧٩١٩.

كقيمة مطلقة، هذا هو الرد الناجح على مثل هذه الأنماط من التفكير التي تؤيد البطش والقهر .

س: عندما كانت الكويت ضحية يوم اجتياحها تعاطفت قطاعات معها وقتئذ، ولكن مواقفها تغيرت الآن، والعراق يحقق بعض المكاسب الإعلامية هنا وهناك وينجح بعض الشيء في تحميل الكويت مسؤولية تجويع شعبه، والإعلام الكويتي يقف مكتوف الأيدي أمام تلك الطروحات، ما تفسيرك لهذا الوضع؟.

ج: طرح السؤال بهذا الشكل يثبت هذا الزيف، وأنا أعتقد أن طرحه بحد ذاته غير منصف بهذا الأسلوب، الكويت ضحية كما هو الشعب العراقي ضحية لنظامه، الكويت ليست قوة عظمى حتى تفرض حصاراً على أحد أو تغير حكومة بلد ما، الكويت مسؤولة عن شعب الكويت وليست مسؤولة عن الشعب العراقي، مسؤولية الشعب العراقي تقع على قيادته، ما آل إليه حال الشعب العراقي هو بسبب سياسات الحكومة العراقية، ليس هناك طرف مسؤول بعيد أو قريب عن حال الإنسان العراقي سوى صدام حسين وحكومته، ولسنا أعضاء في مجلس الأمن ولسنا بقوى دولية عظمى لنفرض على أعضاء مجلس الأمن الدائمين اتخاذ قرارات باستمرار هذه العقوبات أو إيقافها، أما الحصار الذي يفرضه النظام العراقي على شعبه فنحن نطالب برفعه .

س: هل تعتقد أن الكويت في المستقبل المنظور ستكون قادرة على أن تطرح مبادرات تسهم في ضمان مستقبل شعوب المنطقة ونزع فتيل الصراع عوضاً عن الارتهان للوضع الحالي؟.

ج: لا يتوقع الآخرون من الضحية أن تذهب وتقبل يد الجاني في وقت لا يزال الجاني يمارس نفس الهلوسة والهذيان الإعلامي منذ عام ١٩٩٠، نحن نتحدث عن بلد صغير مسالم تم اجتياحه، وخلال ساعات نُهب وسُلب ودُمر وقُتل أبناؤه وشُرد شعبه ومن ثم نحن ضحايا، لماذا ينتظر الآخرون

أن نكون فوق البشر؟ لا يزال الجاني يفتخر بجريمته ويعتبرها نصراً عظيماً، ويعتبر طرده من الكويت «أم المعارك» ؟ إذا أردنا أن نكون واقعيين وعقلانيين في طرحنا، فيفترض أن تتوجه الأصوات المخلصة إلى النظام العراقي، لعله يعود عن غيه ويعيش الواقع الذي جعل الشعب العراقي يبقى منفصماً عنه تماماً، ويسارع في إصلاح أوضاع شعبه وإيقاف معاناته .

س: بعد تحرير الكويت مباشرةً كانت صورة الحليف الأمريكي في أبهى صورها لدى الكويتيين، الآن اختلفت الصورة فالولايات المتحدة تبدو في موضع من يضيق الخناق على الكويت من أجل دفع فواتير سياسية، كيف تقيم العلاقات الكويتية ـ الأمريكية؟.

ج: نحن نعتقد أننا على درجة ممتازة جداً من التفاهم مع الأمريكيين وهم يقدرون ظروفنا ومواقفنا، كثيرون راهنوا على أننا سنخضع لكل ما تريده الولايات المتحدة وهذا غير صحيح، فمواقفنا من القضايا القومية لم تتغير، نحن مع السلام الشامل ما دام هذا السلام شاملاً وعادلاً لكل العرب، وكذلك قراراتنا الداخلية لا يمكن التدخل فيها، وقرارنا ليس كما يحاول البعض تسويقه على أنه قرار أمريكي، وخير مثال على ذلك موضوع صفقة مدفع ((بلادين)) التي لم تمر، في نفس الوقت نحن لن ننسى دور الدول العربية التي ساندتنا، السعودية ومصر وسوريا ولبنان التي وقفت معنا تلك الوقفة التاريخية، محاولة تصوير تحرير الكويت على أنها أمريكية فيها مجافاة للحقيقة والواقع، لأنه لو لم تسخر السعودية أرضها وسماءها وماءها من أجل تحرير الكويت لما استطاعت أمريكا ولا أي قوة في العالم أن تطرد صدام حسين من الكويت، وكما كان الجاني عربياً فإن من أنقذ الضحية كان عربياً بالدرجة الأولى .

س: أين وصل مشروع قانون حقوق المرأة السياسية؟.

ج: كانت هناك محاولة لإقرار مشروع قانون منح المرأة الحقوق

السياسية في دور الانعقاد الماضي لمجلس الأمة، ولكنها لم تنجح للأسف الشديد، أدعو الديموقراطيين والذين يرغبون في توسعة القاعدة الانتخابية عبر إشراك المرأة أن ينظروا للزاوية الإيجابية للموضوع، وهي أن الحكومة الكويتية هي الحكومة الوحيدة في العالم الثالث التي هي أكثر ديموقراطية من شعبها، طالبنا بمزيد من المشاركة الشعبية ولكن البرلمان المؤلف من الرجال هو الذي رفض توسعة القاعدة الانتخابية، هناك جانب إيجابي أيضاً هو أن الديموقراطية لا تتأتى بقرارات من فوق بمراسيم، وإنما بتطور المجتمعات الطبيعي عبر المزيد من الحوار والنقاش، وأعتقد أن المسألة مسألة وقت وستحصل المرأة على حقوقها السياسية .

س: ألا تعتقد أن هناك خللاً أساسياً كون أن الذكور فقط هم الذين يقررون ما إذا كان يحق للمرأة المشاركة السياسية، بينما لا يسمح للمرأة بأن تقول رأيها؟.

ج: يجب عدم إغفال كون هذا القرار كان بأغلبية بسيطة، صوتين فقط، ومن الممكن في المرة القادمة أن يكون الفارق لصالح قانون المرأة وليس ضده .

س: كيف كانت أصداء مبادرة الشيخ سالم الصباح التي أعلن فيها استعداده للجلوس والحوار مع المسؤولين العراقيين في حال أفرج عن عشرة في المائة من الاسرى؟.

ج : هذه مبادرة فرضية، كان الشيخ سالم يتحدث في ندوة في الجامعة وقال إنه لو أُطلق سراح عشرة في المائة من الأسرى فنحن مستعدون للحوار، هذه المبادرة كان المقصود بها التأكيد أننا مستعدون لفعل أي شئ من أجل إطلاق سراح الأسرى، المبادرة أُطلقت بصورة شخصية فهو تكلم كإنسان ولم يتكلم كسياسي وتسجل لصالحه أنه يستطيع أن يتجرد من كونه سياسياً ويتكلم كإنسان فقط .

س: وجهت انتقادات للحكومة الكويتية في الداخل لكونها أحد الممولين الرئيسيين للقمر الصناعي الذي تبث عبره قناة التلفزيون العراقي الحكومي، مما يعني بشكل مباشر تمكين الإعلام العراقي من إيصال صوته للجماهير العربية، هل فكرتم في الاستجابة للمطالبة بسحب مساهمتكم في القمر الصناعي؟.

ج: أولاً، نحن لا نعتقد أن هناك إعلاماً عراقياً جاداً، هناك إعلام ديكتاتوري مفلس في رأيي، ولذلك نحن لا يضيرنا ذلك، بالعكس نحن نعتقد أن ما يقدم من خلال الإعلام العراقي يكشف الوجه الحقيقي للحكومة العراقية والنظام العراقي، إنه إعلام ليس معادياً للإنسان الكويتي فقط، بل هو معاد للإنسان العربي وللإنسان العراقي بالدرجة الأولى، لأنه يحاول أن يقلب الحقائق ويزيفها ويحاول أن يمجد الديكتاتورية والتفرد بالسلطة في وقت سقطت فيه نظرية الحاكم الفرد ونظرية الحزب الواحد وولي عهدها مع القرن الماضي والألفية الماضية بلا رجعة .

س: هل ترى أنه من الممكن أن يفتح حوار مباشر مع مسؤولين عراقيين في التلفزيون الكويتي عبر الأقمار الصناعية مثلاً؟.

ج: لا نعتقد، العراق أعلن الحرب علينا واحتل بلدنا، لديه التزام أمام المجتمع الدولي ووقع قرارات لمجلس الأمن، هناك قنوات شرعية دولية من خلالها يمكن التفاهم على إنهاء تداعيات احتلال الكويت، ليس من الممكن أن يكون هناك حوار مباشر لأنه ينطوي على خرق للشرعية الدولية، ولا نعتقد أن في ذلك حكمة .

س: إلى أي حد يتقبل المجتمع الكويتي الثقافة العراقية، وهل التطرف في منع كل ما هو عراقي من أدب وتراث وفنون صحيح في رأيك؟.

ج: أعتقد أن هذا غير دقيق، لا يوجد شئ اسمه ثقافة عراقية، هناك ثقافة عربية والعراق جزء منها، العراق بلد عريق بحضارته وثقافته وهو

نهر دافق في الثقافة العربية، وإذا كان يمر بمرحلة حالكة السواد من قتل للمثقفين والمفكرين وتشريدهم وتغيب للثقافة العراقية مرحلياً، فإن العراق عظيم في ثقافته وجذور إسهاماته في الثقافة العربية ضاربة أطنابها في العمق، ونحن نعتقد أننا نحن والعراقيين جزء من الثقافة العربية، والعراقيين أيضاً يعيشون بيننا وهناك آلاف منهم يعيشون في الكويت، والشعر العراقي والشعراء العراقيون والمفكرون العراقيون تعرض إبداعاتهم في تلفزيون الكويت، الأغنية العراقية تتداول في الكويت ومسموح بتداولها أما إذا كانت هناك أغنيات عربية لا تذاع في « ما يطلبه المستمعون » وغيره من البرامج فذلك راجع لذوق الناس، أنا شخصياً أحفظ للجواهري وأعشق شعره وأعتبره شاعر العرب، وأحفظ الكثير لمظفر النواب ونحفظ للبياتي والسياب، وقد قمنا بعمل أمسية في تلفزيون الكويت في ذكرى وفاة البياتي، لا توجد هناك قطيعة لكن أذواق الناس تختلف من شخص لآخر .

س: في السنوات الأخيرة أنشئت مناطق إعلامية حرة في عدد من الدول العربية غير خاضعة لقيود الرقابة في تلك الدول، في الوقت ذاته تشهد الكويت أكثر السنوات انغلاقاً في ما يتعلق بالحريات الفكرية والصحافية ولائحة الكتب الممنوعة تأتي كل عام لتمنع كتباً كان مسموحاً بتداولها في العام الذي يسبقه، ومسموحاً بتداولها في دول الخليج العربية، كيف تقيم هذا الموقف؟.

ج: أولاً، أنا لا أفهم ماذا يقصد بـ« مدن إعلامية حرة » ولم أزرها، لأن التكنولوجيا مكنت الإنسان من أن يفعل ما يريد وأن يكون حراً وطليقاً من أي مكان، وليست هناك حاجة لأماكن معينة للحرية، لأن التكنولوجيا تعطيك حرية الفضاء، أما موضوع الانغلاق والرقابة فعلى العكس من ذلك فإن الجدل الذي يثار حول تلك القضايا مؤشر على هامش الحريات الكبير لدينا، هناك كثير من الدول التي هي أكثر انغلاقاً وأكثر تشدداً رقابياً ولكن

قضاياها لا تسيس، قضايا الرقابة فيها لا تتحول إلى موضوع جدل فكري ديموقراطي لتطوير الإنسان وتطوير الديموقراطية، تأتي الأوامر الفوقية ويحسم الأمر ولا يُثار حوله جدل، لكن هنا المجتمع مفتوح، نجد هذا الجدل يطرح في الصحافة والتلفزيون والإذاعة والبرلمان، وتكون هناك أسئلة برلمانية ونقاش .

س: ولكن هذا لا ينفي أن قائمة الكتب الممنوعة خلال السنوات الخمس الماضية تزداد كل سنة؟.

ج: أعتقد أن ما كان يتم في السنوات الماضية هو فوضى إدارية أكثر من كونها رقابة سياسية، وهذه مسألة نظمناها بحيث أعدنا فلسفة الرقابة كلية، وفي وزارة الإعلام لم نعد نمنع كتاباً بل نجيز الكتب فقط، إذا كان هناك كتاب محل جدل يرفع به تقرير لطلب الرأي من اللجنة المختصة، ويكون رأيها نهائياً ولا يتدخل فيه الوزير أو الوكيل، في السابق كان أي موظف في الرقابة يستطيع أن يمنع كتاباً، الآن هذا الأمر أوقفناه وغيرنا فلسفة الرقابة، ولكن من ناحية أخرى نحن لسنا ضد فكرة الرقابة برمتها، ففي كل دول العالم بما في ذلك بريطانيا حيث تصدر « الشرق الأوسط » هناك كتب ممنوعة، صحيح أن المنع ليس بوليسياً وإنما أشبه ما يكون بإعلان البراءة من كتاب ما، والمشكلة أن الرقابة في الكويت مسيسة، وهناك من يرى أن يراقب الرقابة وهناك من يريد أن يراقب من يراقب الرقابة، ولذلك نحن نعتقد أن ما ذكرتموه صحيح، هناك دول في المنطقة هامش الحريات فيها أضيق من هامش الحريات في الكويت ومع هذا يسمح فيها بالكتب ولا يثار حولها ضجة، الكويت يثار فيها الجدل لأسباب سياسية بالدرجة الأولى ولأسباب أيديولوجية بالدرجة الثانية ولأسباب مرتبطة بكوننا مجتمعاً مفتوحاً ولدينا ديموقراطية وبرلمان، وهو انعكاس لدرجة الحرية والانفتاح في هذا المجتمع .

س: هل ترى أن قائمة الكتب الممنوعة الكبيرة في المعرض السابق للكتاب في الكويت قد حققت مكاسب سياسية لفئة ما؟.

ج: نعتقد أنه يجب أن يعاد النظر في لائحة الكتب التي منعت من قبل موظفي وزارة الإعلام، حتى إن كان ذلك الموظف هو أعلى مسؤول في إدارة الرقابة، ونعتقد أن هناك أخطاء لكون أن البيئة الرقابية التي خُلقت كانت خاطئة، فالأساس هو الإباحة كمبدأ شرعي وليس المنع، نريد أن نخلق بيئة متسامحة ومتفهمة ولكن في نفس الوقت لديها مقاييس دقيقة لما يتعلق بثوابت الدين والتقاليد، من المحزن أن يكون موظف لا يتجاوز عمره العشرين عاماً ولا يزال طالباً في الجامعة مكلفاً بمراجعة كتاب من خمسمائة صفحة ألفه أحد أساتذته وقضى عشرة أعوام في تأليفه، ويبحث عن فقرة أو جملة حتى يبرر منع هذا الكتاب، أعتقد أنه يجب أن يهيأ المجتمع لمفهوم آخر للرقابة يحمي المعتقدات والتقاليد وفي نفس الوقت لا يضع منع الكتب كقاعدة وأساس، الرقابة في الكويت سيست ولو لم تسيس لما أثيرت حولها هذه الضجة .

س: أتيت للوزارة ولديك أفكار عن ثورة على الموروث والطرق التقليدية في إدارة المؤسسات الإعلامية، ماذا حققت من أفكارك تلك، وبالأخص لكون وزارة الإعلام ليست موجودة إلا في دول العالم الثالث؟.

ج: نحن نعتقد أننا سائرون على درب الرؤية التي طرحناها قبل تسلمنا الحقيبة الوزارية، الأمور تمضي أبطأ مما نتمناها لكننا لا نزال متمسكين بكل المبادئ التي أعلناها من ضرورة الانفتاح والشفافية، وقد أثبتنا ذلك في أكثر من موضع سواء في تعاملنا مع أحداث خيطان أو تعاملنا مع قضية علاء حسين، لقد مارسنا أعلى درجات الانفتاح والشفافية والتزمنا بمبدأ حقوق الإنسان، في نفس الوقت قمنا بالمضي قدماً في العمل المؤسسي داخل الوزارة مع ابتعاد الوزير من اتخاذ القرارات الإدارية والتدخل فيها .

حديث صحافي
مع سعادة السيد محمد الصلال سفير دولة الكويت في لبنان، تناول فيه عدة قضايا مختلفة *

س: بعض الجهات العربية والدولية تشجع على نسيان ما حصل من زاوية أن الدول تعيش على العداوات ؟

ج: نحن في الكويت نعتقد أن السماح بمرور حدث كهذا، وكأنه خلاف حدودي أو سياسي عابر، سيؤسس لنمط من العلاقات العربية على الغزو والاحتلال، ثم نقول عفا الله عما مضى؟.

س: لكن النظام العربي، لم يطلب العفو؟.

ج: صحيح حتى الاعتراف بالخطأ، الذي يمكن أن يصدر عن أي إنسان، لم يحصل، وبالتالي كيف تبني علاقات جديدة ضمن المجموعة العربية إذا كانت هذه الكارثة وبالحجم التي هي عليه، لم تهز البعض منهم ؟حتى إن هناك أجهزة إعلام عربية تتحدث عن الدخول العراقي للكويت، وكأننا وجهنا له دعوة، ولا تذكر كلمة الغزو أو الاحتلال !هذه هي المشكلة العويصة التي تواجه العمل العربي المشترك، إننا ندفن رؤوسنا بالرمال، ولا نسمي الأشياء بأسمائها، الكارثة بالكارثة ولا الهزيمة بالهزيمة بل نسميها نكسة.

س: هل هو التلاعب على الألفاظ ؟

ج: صحيح أنه تلاعب على الألفاظ لكنه يخفي رغبة دفينة في عدم القدرة على مواجهة الحقائق وعدم مواجهة المشكلات التي لا نستطيع حلها لأننا لا نعتبرها مشكلة في الأساس.

---

* صحيفة الأنباء الكويتية الصادرة بتاريخ ٩/٩/٢٠٠٠م، العدد ٨٧٣٥.

س: أشرتم إلى علاقات عربية جديدة مبنية على أسس جديدة ، وهو ما تريده الكويت ، ماذا عن هذه العلاقات وما أسسها؟.

ج: ليست جديدة بمعنى مخترعة ، من قبلنا ، أو نفكر باختراعها ، بل أسس تختلف عن الأسس والقواعد التي بني عليها النظام العراقي القديم المنهار والفاشل ، أسس من المبادئ الدولية وشرعية حقوق الإنسان بمعنى أنه ليس هناك من أسلوب ولا قانون خاص بالعلاقة بين العربي والعربي بل قانون عام ، هو القانون الدولي الذي يحدده علاقة أي قطرين، وليس علاقة الأخوة والقومية التي هي كلام عام عاطفي وشاعري ، لكن العلاقات التي تربط بين الدول هي مبادئ القانون الدولي والتي من دونها لا يمكن أن تكون هناك علاقات حسن جوار ولا علاقات اقتصادية ، إذ كيف يمكن أن نقيم علاقات تجارية بين بلدين وليس هناك قانون ينظمها؟.

في أي مجتمع عادي القانون التجاري والقانون الجزائي هما ما يحدد العلاقات بين البشر ، ومن دون قانون تسود شريعة الغاب في المجتمعات ، أما بين الدول فهناك القانون الدولي وبالتالي فإن من المهم جداً أن يكون واضحاً بأنه إذا لم تكن هناك قناعة لدى الجميع باحترام القانون الدولي في العلاقات العربية ، فإنه لم تكن هناك علاقات طبيعية بل سيكون هناك توجس وخوف وريبة وعدم الثقة ، لذلك من المهم جداً أن نبني نظاماً عربياً جديداً على هذه المبادئ وعلى المصارحة المكاشفة وعدم المجاملة ، بمعنى أن العدوان عندما يأتي من شقيق هو نفسه الذي يأتي من عدو لا فرق بين عدو وشقيق عندما يكون هناك فعل إجرامي ، بمعنى أنه عندما يرتكب شقيق جريمة فهي أشنع مما لو ارتكبها غريب.

س: وظلم ذوي القربى أشد مضاضة؟.

ج: بالضبط ، لا يجوز أن تكون هناك أسباب تخفيفية للجريمة لأن الذي ارتكبها شقيق أو صديق أو أخ ، الجريمة هي الجريمة ، وبالتالي نحن

العرب من اخترع المعايير المزدوجة وليس الغرب ، عندما يعتدي علينا الشقيق ، المسألة فيها نظر ، وهذا غير منطقي ولا صحيح فالجريمة هي الجريمة والاغتصاب هو الاغتصاب واحتجاز الأسرى جريمة دولية بغض النظر عمن يحتجزهم كما أن انتهاك حقوق الإنسان جريمة بغض النظر عما إذا كان هذا الإنسان شقيقاً أو صديقاً أو سوى ذلك،وأقصد أن انتهاك حقوق الأقليات أو القوميات في الوطن العربي جريمة ، بغض النظر عن مرتكبيها لأنه إذا تخطينا مبدأ السكوت والتغاضي عن جرائم الأصدقاء والأشقاء فسترتكب هذه الجرائم ضدنا وهذا ما فعله صدام حسين ، عندما تغاضينا جميعاً عن جريمة إبادته للأكراد سواء لمجاملة ديبلوماسية ،أو لاعتبارات أخوية أو خوفاً على السمعة في العالم الخارجي .

س: أليس مبدأ انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً ؟

ج: هذا المبدأ بالمفهوم الإسلامي يعني أن تمنع أخاك من الظلم ، وليس أن تساعده عليه.

س: وماذا عن مشاعر الأخوة والانتماء القومي ، والروابط والأحاسيس التي تشد الإنسان العربي إلى الآخر وتحركه لدفع الظلم عنه، وسط القوننة الدولية المطروحة للعلاقات العربية؟.

ج: القوانين الدولية ، تنظم العلاقات بين الدول ، ولا تلغي المشاعر ولا الأحاسيس ، بقدر ما تحصنها وتحميها ، وتمنعها في الوقت ذاته من الانجراف وراء نزوات حاكم ظالم ، كما حصل مع نظام بغداد، إن تعاطف الأشقاء والأصدقاء كان أقوى من الظلم ومن الظالم بدليل ما شهدته الأمم المتحدة ، في نيويورك ، قبل الترجمة الميدانية لقراراتها التي أعطيت عنوان (عاصفة الصحراء) .

في الواقع لقد وجدنا نحن الديبلوماسيين العاملين في نيويورك مشاعر

جياشة ، أحطنا بها الجميع ومن جميع الدول ، بما فيها بعض الدول العربية التي لم يمكن موقفها على المستوى المنشود ، مواقف وصلت إلى درجة ذرف الدموع ، لقد كان هناك إحساس بحجم الفاجعة والجريمة، وكان هناك تعاطف دولي وعربي وإسلامي عام ، هذا التعاطف والتأييد أعطانا قوة دافعة وخفف عنا هول المأساة وساعدنا على الصدمة الأولى ودفعنا جميعاً إلى العمل والمثابرة مع الدبلوماسيين الآخرين ، الذين تحولوا إلى متعاطفين معنا ، وقد أشعرونا بأن الدنيا بخير.

س: لوحظ أخيراً تقدم الخط الانفتاحي في الكويت على ما كان يعرف (بدول الضد) التي لم يكن موقفها سليماً من الغزو إلى أين يمكن أن تصل هذه السياسة؟.

ج: أولاً تعبير (دول الضد) هو تعبير إعلامي وليس تعبيراً رسمياً، والواقع أنه كان للكويت عتب على بعض الدول لأن موقفها لم يرق إلى مستوى علاقتنا معها حيال الجريمة التي ارتكبت بحق الكويت ، وهذا موقف مبدئي ، وكل ما كان المطلوب من هذه الدول هو أن تشرح موقفها وتطلب من العراق تطبيق قرارات مجلس الأمن والتأكيد على سيادة وأمن واستقرار الكويت وحفظ حدودها الدولية ، ومعظم هذه الدول أكدت ذلك وبالتالي زالت سحابة الصيف من سماء العلاقات مع هذه الدول العربية الشقيقة ، علماً أننا لم نكن نريد منها لا مالاً ولا مساعدة ، كل ما نريده أن تقول ما يحصل هو عدوان ويجب إيقافه وتطبيق قرارات مجلس الأمن التي هي عضو فيه واجب ، وكان الطلب سهلاً وبسيطاً ينسجم مع الشرعية الدولية ومع مبادئ القانون الدولي أو مبادئ الأخوة العربية التي كان يجب أن تسود في العلاقات العربية ، والآن علاقاتنا جيدة مع جميع الدول العربية عدا النظام العراقي بالطبع.

مقابلة صحافية مع
معالي الدكتوريوسف الإبراهيم وزير التربية والتعليم العالي في دولة الكويت حول عدد من شئون الوزارة *

س: في لقائك المفتوح مع أعضاء جمعية المعلمين تمنت لك احدى المدرسات أن تبقى في الوزارة لمدة ١٤ عاماً قادمة وأجبتها بأن هذه (دعوة) فهل الأمر بهذه الدرجة من السوء؟.

ج: لم أقصد أن الأمر بهذا السوء ولكنني أعتقد بأن الوزير في دولة الكويت يتولى عملاً شاقاً والمنصب مضن هو يتعرض للكثير من الصعوبات في العمل خاصة في مجال التربية والتعليم، ولا شك أن وجود الوزير لمدة ١٤ عاماً في أية وزارة سوف يعرضه إلى النضوب وتنتهي صلاحيته وتتلاشى طاقته وتخفت أفكاره وكان ذلك منطلقي في الرد على تلك الأمنية وأيضاً في ذات الوقت ليس المطلوب أن يقضي الوزير في منصبه فترة قصيرة جداً مثل عام أو عامين .

س: كنت من الناشطين سياسياً ، فهل أتاح لك المنصب الوزاري ترجمة رؤياك السياسية على أرض الواقع ؟.

ج: دعنا أولاً نعرض ما هي رؤيتي السياسية فأنا أنظر دائماً إلى كويت المستقبل من المنظور التاريخي ، ولا أرغب أن أرى كويت المستقبل منسلخة عن ماضيها وتاريخها كون الكويت بلداً منفتحاً عاش أهلها بين مجتمعات أخرى وثقافات أخرى ، وتبادلوا معها التجارة والمصالح وهذه هي الكويت

---

* جريدة الوطن الكويتية الصادرة بتاريخ/٢٥ /١١/ ٢٠٠٠م، العدد ٨٩٠٣/ ٣٣٤٩ .

التي أرغب أن أراها في المستقبل، أرى أن التعليم له دور كبير في خلق الإنسان الكويتي المنفتح على الحضارات الأخرى والمحافظة على حضارته ومن ثم القادر على العمل في شتى المجالات وفي شتى المهن حتى خارج الكويت وهذا ما يمكن أن نطلق عليه البعد السياسي لوظيفتي كوزير للتربية، وأيضاً أطمح بأن أرى الإنسان الكويتي إنساناً جاداً ومنتجاً ومستقلاً بمعنى أن يكون قادراً على النهوض بنفسه بعيداً عن الدعم الحكومي أو الدعم العائلي أو القبلي أو الطائفي .

س : إلى أي مدى أدى التجاذب السياسي والحالة السياسية الكويتية بخصوصيتها إلى تقييد طريقة تفكيرك وعلى توجهاتك الليبرالية ، هل أدى هذا التجاذب إلى جذبك إلى مواقع أكثر محافظة ؟.

ج : أؤكد للجميع أن يوسف الإبراهيم كعميد كلية أو عضو هيئة تدريس أو كوزير لم يتغير في شيء ولكن تغير المسؤولية يتطلب ان يكون على قدرها ووجودي كأستاذ يجب أن تحكمني هذه المسؤولية في تصرفاتي ويحكمني حجم المسؤولية كعميد ، وكذلك كوزير للتربية فأنا مسؤول عن جميع أبناء الكويت ، ومن ثمّ فإن ما أقوم به يصب في صالح هذا القطاع الواسع ، وفي ذات الوقت أنني أمثل حكومة الكويت وليس يوسف الإبراهيم وفكره ، ومن ثم يجب أن أضع في الاعتبار مصالح جميع فئات المجتمع ، وكل ما يعود بالنفع على هذا المجتمع ، وفي الحقيقة لا أرى أن يكون التجاذب السياسي في عمل الحكومة والذي يحاول البعض طرحه دائماً في مقدمة العمل ولا شك أن هنالك قوى سياسية لا ترغب بأن ترى يوسف الابراهيم في وزارة التربية وهذا من حقهم ، ولهم مطلق الحرية في أن يعبروا عن رأيهم في شخصي وأفكاري وطبيعة عملي وقدراتي الإدارية والتنفيذية ، ولكنني جئت إلى هذا الموقع من خلال التشريف الكبير الذي أولاني إياه سمو أمير البلاد ، ويجب أن أخدم بلدي ، وفي عملي بوزارة التربية أضع هدفاً واحداً أمامي وهو بلدي الكويت وأعمل لتحقيق صالحها

،بغض النظر عن الأمر المطروح، أياً كان يتوافق مع فكر غيري ، ولن أتردد في اتخاذ أي قرار أرى بأنه يخدم مصلحة الكويت.

س: ألا ترى بأنك تقع في ذات المأزق لوزراء آخرين ممن سبقوك إلى الموقع الوزاري ،وذلك عندما تحاول أن ترضى التيارات الدينية فتفقد في ذات الوقت الأعضاء المنتمين إلى تيارك الليبرالي ؟.

ج: لدينا في الكويت مشكلة وهي أننا نهتم بالتركيز على نقاط اختلافنا ونقوم بإبرازها بشكل كبير ونبتعد عن نقاط الالتقاء فيما بيننا ، ومن ثمّ نرى أي نقطة خلافية تطفو على السطح بين فترة وأخرى وينقسم المجتمع إلى رأيين حول هذه النقطة وتظهر بعد فترة بسيطة نقطة خلاف جديدة وينقسم المجتمع مرة أخرى ، ومن ثم نرى أنفسنا وقد أثارتنا نقاط خلافية صغيرة .

س: على وجه التحديد يرى التيار الذي تستمد منه المساندة بأنك جاملت التيار الديني بموضوع الحشمة ، أو ما تسميه اللباس الجامعي المناسب وفي قضية قانون منع الاختلاط ؟.

ج: مسؤوليتي كوزير تربية تتطلب مني تطبيق القانون وهنالك قانون أقر من مجلس الأمة وصادق عليه سمو الأمير يلزمنا بتطبيق منع الاختلاط، أما عن درجة التطبيق فهي ترتبط بالكيفية التي نقر بها القانون وأعتقد بأن ما توصل له مجلس الجامعة يحقق ما جاء بالقانون ويعبر عن روحه ويتناسب مع بيئتنا الاجتماعية وتقاليدنا وفي ذات الوقت يحافظ على حرية المواطن سواء كان طالباً أو طالبة أو عضو هيئة تدريس في جامعة الكويت .

س: فيما يتعلق باللبس المناسب يرتبط الأمر بالنسبة في التطبيق وارتباط الأمر إلى حد كبير بالموقف الفكري والعقائدي والنفسي لهذا العميد أو ذاك ؟.

ج : مرة أخرى ، لم يتطرق النص الذي أضيف إلى لائحة النظام

ج : مـرة أخـرى ، لم يتطرق النص الذي أضـيف إلى لائحـة النظام الطلابي إلى طبيعة اللباس وفي ذات الوقت لم يترك على سجيته بحيث يترك لكل من يرغب في تحديد اللباس المناسب ، وسوف تقوم لجنة العمداء بوضع معايير ، ومن جانب آخر فإننا نتحدث عن فئة صغيرة جداً من الإناث ومن الذكور ، وعددها قليل جداً ولا يمثل أي نسبة مئوية من إجمالي عدد الطلبة ولكن في أي مكان في العالم سواء داخل مطعم أو مسرح أو أي مكان ، هناك بعض الضوابط التي تحكم اللباس المناسب ، كأن يكون الشخص مثلاً حافياً أو مرتدياً لشورت ، فإن المنع لا يكون ماساً بالحرية الشخصية ، إنما ينسجم مع متطلبات المكان والوظيفة التي يقوم بها ، وهذا الأمر ينطبق على الشباب والمختبرات والمعامل وغيرها من الأماكن .

س: بوضوح هنالك من يرى بأن اللباس المناسب يعني تحديداً ارتداء الفتاة للحجاب؟.

ج: هذا رأيه ولكن ليس هو المقصود بما يحب أن يطبق من لباس مناسب في الجامعة ، وأكرر مرة أخرى بأن هذه قضية تخص فئة قليلة جداً ولا تستحق منا كل هذه الضجة ،أو القول بأنني أقوم بمجاملة التيار الديني ، فلن أجامل أحداً .

س: وماذا إذا خرج مجلس العمداء بقرار بأن اللباس المناسب هو ارتداء الحجاب ؟.

ج: لكل حادث حديث .

س: وما هذا الحديث ؟.

ج: لا أستطيع حالياً أن أجيب على سؤالك .

س: تبدو في الفترة الأخيرة متفائلاً بمستوى التعليم في الكويت ، على الرغم من الحديث الواسع عن مشكلاته الجذرية والهيكلية الواسعة فما سر هذا التفاؤل وإلى أي مدى يعبر عن الواقع السيء للعملة التعليمية ؟.

ج: نعم أنا متفائل بالمستقبل وذلك إذا أحسنا تقدير قيمة ما لدينا، وشخصياً لا أعتقد أن التعليم في الكويت في الوضع الأمثل ، ولا توجد دولة في العالم قانعه بمستوى التعليم فيها ، والتعليم في دولة الكويت ليس بدرجة السوء التي يصورها البعض .

س: هذه وجهة نظر جديدة لا تتناسب مع ما كنت تتبناه من أراء في فترة مسؤولياتك المختلفة في جامعة الكويت ؟.

ج: أنا لا أدعي بأن المستوى التعليمي مرتفع في الكويت وإنما أوضح بأنه ليس بدرجة السوء التي يصور بها وهذا الطرح ينبع من مستوى شخصي ومن حالات فردية ، وكل شخص منهم يدق مسماراً في نعش النظام التعليمي في الكويت ، وهذا الأمر بعيد عن العدالة ، ونلاحظ بأنه في غالبيته نقد بدون عمل ولذلك أقول بأن النظام التعليمي بحاجة إلى تطوير ، وهذه سنة الحياة .

س: تطوير أم إصلاح ؟.

ج: إذا شئت أن تقول إصلاحا ، فلك ذلك ، فاللغة العربية غنية بالمصطلحات ولكن المعنى واحد ولا أجد حدوداً واسعة تفصل بين التطوير والإصلاح ، فهل ترى أن توحيد نظام الثانوية العامة تطوير أم اصلاح ، فهذا الأمر متروك لتقديرك ، أما عني فإنني أرى بأن الوضع الحالي يجب أن يعدل ويجب أن يكون لدولة الكويت ، وبعد ٢٣ عاماً ، نظام ثانوية واحد ، ومن جانب آخر هل نحن راضون عن مستوى المعلم؟ بالطبع لا ويجب أن نستمر بتطويره وهنالك مدرسون من مجموع الثلاثين ألف مدرس مخلصون ونموذجيون.

س: التطوير بطيء ولا يتناسب مع حجم المشكلات ؟.

ج: هنالك تغييرات جذرية وجارية ، ولكن لا تطلب مني أن أقوم بالتطوير المطلوب في غضون عام واحد في وزارة تحتوي على أكثر من ٢٣

بالمائة من موظفي الدولة وتبلغ ميزانيتها ١٠ بالمائة من الميزانية العامة، وكما قلت فإن التغييرات قائمة وهي تتم على أسس عملية صادقة وبدون اللجوء إلى إجراءات وسياسات نكتشف لاحقاً بأنها خاطئة وإنما نتوثق بأنها صحيحة ، ولذلك نقوم بها من خلال التعاون مع مؤسسات عالمية ، وهذا الجانب أحرص عليه إذ إن وزارة التربية لم تتعود التعامل مع مؤسسات عالمية وكانت تتعامل مع مؤسسات في غالبيتها ذات خبرات عربية وتقوم حالياً بالانفتاح على مؤسسات عالمية سواء في تطوير المناهج أو تدريب المعلم أو في البرمجيات أو في التقويم والقياس وهذا هو المطلوب ، ونسعى أيضاً إلى إعادة النظر بمفهوم الطالب المتفوق والاهتمام ببطيئي التعليم ودمج ذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الإعاقات غير العقلية مع طلبة المدارس وكذلك الالتفات إلى وضع البيئة والمبنى المدرسي، إذ إن معظم مدارسنا لا تتوفر لها خرائط مما يجعل عملية الصيانة غير ذات جدوى ، وقمنا مؤخراً بتوقيع عقد لإنشاء بنك معلومات عن أوضاع البيئة المدرسية ومباني المدارس ، ومن ثم سوف تكون هنالك نقلة نوعية في برامج صيانة المدارس .

س: ما ذكرته جميل ومطلوب ولكن السؤال ، ما ضمانة استمرار هذا التوجه والتجربة تعملنا بأن كل شيء معرض للتغيير بتغيير الأشخاص أو دعنا نقول بتغيير الوزراء ومن ثم العودة إلى نقطة الصفر ؟.

ج: نحن نعمل على أن يكون هذا مؤسسيا وليس برنامج وزير ، وينطلق أولاً من برنامج عمل الحكومة الذي استند على دراسات سابقة وليس على رأيي فقط والهدف أن يوضع على شكل برنامج يقسم إلى برامج على مستوى كل قطاع وعلى رئيس كل قطاع أن يتابع المشاريع التي يحتويها البرنامج الفرعي والذي يصب بدوره في البرنامج الرئيسي وضمن جدول زمني محدد ،وسوف تقوم كل إدارة بتحديد ميزانيتها ، واحتياجاتها

البشرية والتقرير بما ينفذونه يومياً بناء على جداول زمنية محددة ومن ثم فإن روح المؤسسات وأسلوبها هو الذي يعمل ، ومن جانب آخر نقوم بالإعداد لثلاث حلقات نقاشية سوف تبدأ من يناير القادم وتصب في النهاية بالمؤتمر الوطني حول مستقبل التعليم في دولة الكويت وهنالك موافقة مبدئية من حضرة صاحب السمو أمير البلاد لرعاية هذا المؤتمر،ونأمل أن نخرج من هذا المؤتمر بوثيقة موحدة مثل وثيقة حملة الدكتوراه التي رفعت لصاحب السمو وبرنامج عمل وزارة التربية وكذلك استراتيجية التعليم التي أعدها المكتب الإقليمي لليونسكو في بيروت بناء على طلب من المجلس الأعلى للتخطيط، ويضاف لذلك ما سوف تتضمنه وثيقة شاملة لا تعبر فقط عن الرأي الحكومي وإنما أن تكون وثيقة شعبية تشارك فيها مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص بحيث تحتوي على رؤية شاملة لمستقبل التعليم في القرن ٢١ .

س: المدرس هو الركيزة الأساسية للعملية التعليمية بينما تعتمد الوزارة على استقدام نوعية من المدرسين دون المستوى المطلوب ، وجل اهتمام هذه النوعية هو القدوم للكويت وعينها على الدروس الخصوصية ؟.

ج: فتحنا هذا العام الباب لجميع الوافدين المتواجدين في الكويت والراغبين في الالتحاق بمهنة التدريس وبغض النظر عن الجنسية وقبلنا عدد كبير من الكويت لذلك فإن عدد لجان التعاقد الخارجي قد تقلص إلى لجنتين صغيرتين فقط ، ولم نعتمد على جلب المدرسين من الخارج وقمنا بالتوسع في استقدام المدرسين من دول أخرى مثل مدرسي الحاسوب من تونس ، ولأن مهنة التدريس تشهد طالباً عالمياً فإن مستوى الرواتب الحالي لدينا قد لا يشجع المدرسين من الدول الأخرى للقدوم إلى الكويت لذلك قمنا برفع مذكرة لزيادة رواتب المدرسين الوافدين ويتم مناقشتها حالياً في

مجلس الخدمة المدنية ونأمل أن تقر قريباً كما تم إقرار بدل التخصصات النادرة والمناطق النائية .

س: وماذا عن العنصر الوطني الذي يحجم عن مهنة التعليم خصوصاً في قطاع الذكور وفي التخصصات العلمية على وجة الخصوص؟.

ج: عندما قدمت الوزارة بادرت إلى تشكيل لجنتين الأولى للنظر في احتياجات وزارة التربية والتعليم وتشكل أعضاءها من كلية التربية الأساسية في الفصل الدراسية الماضي والفصل الحالي وبدأنا بفتح تخصصات جديدة تعكس احتياجات الوزارة وقمنا بإعداد جداول تفصيلية لهذه الاحتياجات لمدة عشر سنوات قادمة ، ونحن الآن في المرحلة النهائية لاقرارها ، ومن ثم سيكون للكليتين تصور واضح لاحتياجات وزارة التربية وسوف تصاغ سياسة القبول في الكليتين بناء على ذلك ، ولتشجيع الذكور على الالتحاق بمهنة التعليم وتشجيع التخصصات العلمية تم زيادة المكافأة وطلبنا من جامعة الكويت إعادة صياغة مفاهيمها حول تشجيع مدرسي العلوم والرياضيات وتم عقد لقاء ما بين التوجيه في وزارة التربية وعميدة كلية العلوم لاطلاق برامج تشجيعية جاذبة لهذه التخصصات ، ودعني أقول بأننا نواجه مشكلة في جامعة الكويت حيث يعزف الطلبة عن التدريس بسبب البدائل المتاحة ، ولكن تقلص المقاعد المتاحة سوف يؤدي إلى توجه أعداد أكبر من الطلبة إلى كلية التربية وضمن التخصصات المطلوبة، ولرفع مستوى المعلم قمنا بإنشاء مركز تنمية المعلم ، ونأمل في نهاية الشهر الجاري في تشكل مجلس الأمناء وأن تبدأ اللجنة التنفيذية بوضع البرامج ،كما نأمل أن يكون هذا المركز مهنياً ويحظى بنوع من الاستقلالية وتكون له علاقة بالمراكز العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من أجل تنظيم برامج تدريبية لتطوير قدرات المعلم بشكل مستمر وأن يحصل بعد فترة على شهادة تكون بمثابة الترخيص ، ونركز على زيادة درجة الشفافية وللامركزية في اتخاذ القرار سواء في التعيين أو في

التنقلات ، وهناك بوادر في اتجاه زوال المشكلة المتعلقة بالذكور فمن أصل ١٤٠٠ مدرس تم تعيينهم قبل أسبوعين من بداية العام الدراسي وخضعوا لدورات تدريبية كان من بينهم ٩٥٠ مدرساً كويتياً .

س : هنالك من يقول بأن قطاعاً معيناً من المدرسين الوافدين يحرص على إبقاء الطلبة بمستويات معينة من أجل ترويج الدروس الخصوصية ، فما صحة ذلك ؟.

ج : بداية يجب أن نقرر بأن الدورس الخصوصية موجودة في جميع أنحاء العالم ، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وحتى في المدارس الأجنبية في الكويت يتم الاعلان في داخل المدرسة لمن يرغب في دروس خصوصية ، ولكن بشكل منظم ولا يضر بالعملية التعليمية كما هو حادث حالياً حيث يقوم المدرس الخصوصي بتزويد الطالب بالأسئلة ويتساهل معه في الفصل ، ولقد اتبعنا سياسة قاطعة بهذا الشأن وقررنا بأن الوسيلة الصحيحة لمحاربة هذه الظاهرة ومن خلال قطع دابرها من أجل المدرسة ذاتها ، وسوف نقوم بإنشاء مراكز تقوية في المناطق التعليمية تقوم بعملها بشكل منظم وأن تقوم بتقوية نقاط الضعف لدى الطالب وليس بتدريس المنهج بكامله .

س : ظاهرة الدروس الخصوصية موجودة بشكل واضح من خلال مجلات الإعلان ، فلماذا تقف الوزارة عاجزة بشأنها ، وغالبيتهم من مدرسيها ؟.

ج : هذا غير صحيح ، فحتى أنا شخصياً كنت أعتقد أنهم من المدرسين ولكن الحقيقة غير ذلك فمعظم هؤلاء ممن يعملون في وظائف أخرى غير التدريس ، فنجد المترجم يقدم الدروس الإنجليزية والمحاسب مادة الرياضيات أو التجاري وهكذا ، بالإضافة إلى أننا في الوزارة نقوم بإنهاء خدمات أي مدرس يعمل لديها ويثبت أنه يقدم الدروس الخصوصية.

س: ما رأيك في ضعف طلابنا في اللغة الأم اللغة العربية ؟.

ج: نحن الآن في المرحلة النهائية لصياغة مشروع وطني لمعالجة الضعف في اللغة العربية وتطوير مناهجنا، وقد تمت صياغة الوثيقة وتحديد جهات محددة لتقييم مناهجنا وتم تحديد برنامج لتطوير الكتب ورفع مستوى المدرسين وإعادة النظر في أهداف برنامج اللغة العربية وذلك ضمن محور رئيسي يتركز حول السؤال إن كنا بحاجة إلى الاستمرار في تدريس اللغة العربية على أسسها الكلاسيكية، أم أن الأمر بحاجة إلى إعادة النظر بما يتناسب ومتطلبات الحياة العصرية وعصر التكنولوجيا والفضائيات وهو هذا التحدي الأساسي أمام هذه اللجنة، وسوف نستعين في هذا الأمر بخبرات من جامعة الكويت ومن خارج الكويت وبحيث تكون خبرات متنوعة ومن عدة دول وجهات أكاديمية متميزة، وباختصار أقول بأن تطوير تعليم اللغة العربية هو أحد اهتماماتنا الرئيسية بالإضافة للرياضيات والعلوم.

س: إلى أي مدى أنت متفائل بمبادرة المؤسسات التعليمية الأجنبية والجامعات المميزة إلى إنشاء فروع لها في الكويت في إطار قانون الجامعات الخاصة وشروطه الحالية وخصوصاً منع الاختلاط واللبس المناسب ؟.

ج: إننا لا نستعجل الأمور ،فنحن قد قطعنا شوطاً مهماً بإقرار القانون وقمنا بالانتهاء من إعداد اللائحة التنفيذية وهي الآن في مجلس الوزراء ونتوقع إقرارها خلال الأسبوعين القادمين، وهناك بعض الجهات جاهزة بمشاريع جميلة جداً وبالتعاون مع مؤسسات أجنبية، وأضاف: شخصياً أرى بأن الكويت ليست بحاجة إلى جامعات كبيرة إنما بحاجة إلى مؤسسات تعليم مهني ومتوسط بصورة أكثر ويجب أن نركز على تخريج خريجين مهنيين وفنيين بمستوى جيد، وفي ذات الوقت يجب أن نرسخ

مـفـهـومـاً جـيـداً يسـتند عـلى إمكانيـة أن يكمل الطالب تعليمـه وهو في ذات الوقت يمارس عمـلاً مـا ، وذلك في خـلال انتـسـابه إلى كليات التقنيات المتوسطة وأن يتمكن من الدراسة في الأوقات الإضافية في الجامعة ،وبذلك نضيف إضافة جديدة لعملية التعليم ومثل هذه المؤسسات تتميز بأنها غير مكلفة باعتبارها مؤسسات تعليمية وليست بحثية .

س : تكررون بأن هدف الجامعات الخاصة ليس الربح فكيف يتقدم القطاع الخاص للمساهمة بها وهو يقوم على الربح ؟.

ج : يجب أن نحدد بوضوح تفسيرنا لمقولة (غير هادفة للربح) ، حيث يبرز دور العمل الخيري التطوعي ، وأذكرك بأن أول مدرسة أنشئت في الكويت بتبرعات خاصة ولم تكن هادفاً للربح ، ومن ثمّ من الممكن أن تعمل في هذا الاتجاه ، ولدي مجموعة من الأفكار الجاهزة التي سوف أطرحها في حينها ، وأيضاً فإن الحكومة من الممكن ان تقدم دعمها ، وبالفعل فقد كتبت إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء لمخاطبة البلدية من أجل تخصيص مجموعة من الأراضي بمساحات مختلفة لتقدمها لمن يرغب في إنشاء جامعات خاصة وبأسعار رمزية .

مقابلة صحافية مع
معالي الدكتور محمد الدويهيس وزير التخطيط وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في دولة الكويت حول عدد من شئون الوزارة *

س: هل هناك حاجة لبلورة فلسفة جديدة لدور الإدارة العامة في دولة الكويت ؟ وما الأبعاد الرئيسية لتطوير مفهوم يلائم معطيات الحاضر ومتطلبات المستقبل ؟ .

ج: دعنا نتفق بداية على أن الإدارة العامة هي نتاج طبيعي للبيئة الاجتماعية السائدة التي تخضع فلسفتها والتطورات التي تمر بها للمراحل والظروف التي يمر بها المجتمع ، وتصور الإدارة العامة في الكويت جاء منسجماً بصفة عامة مع التغيرات المتلاحقة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ومع اتساع حجم الجهاز الإداري وتعقد مسؤولياته وتشعبها لم تستند الإدارة العامة في دولة الكويت إلى أسس علمية لدعم التنسيق بين وحداتها المختلفة في أداء الخدمات العامة في الوقت الذي انفصمت فيه العلاقة السليمة بين سياسة التوظيف والاحتياجات الفعلية للأجهزة الحكومية واختلال مفاهيم توزيع الثروة ، و الإدارة العامة على تضخيمها واتساع وتشابك مسؤولياتها أصبحت عاجزة عن إدارة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكفاءة والفاعلية المطلوبتين مما يشير إلى ضرورة إعادة النظر في فسلفة الإدارة العامة وفي الأسس التي تحكم حركتها ، و هذه الضرورة تتعزز بالنظر إلى التحديات التي تفرضها المعطيات الراهنة والمتوقعة فالحكومة لا يمكن أن تستمر في تأمين الوظيفة

---

* جريدة الوطن الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٨/ ١١/ ٢٠٠٠ م ، العدد ٨٩٠٦/ ٣٣٥٢ .

العامة للمواطنين والمال العام لا يمكن أن يستمر في تقديم خدمات مجانية أو مدعمة بشكل كبير ، و تضخم حجم الجهاز الإداري يؤدي إلى تفاقم مشاكل البيروقراطية وإلى ازدواجية النشاط فيما بين الوحدات الإدارية وتشجيع المجتمع الاستهلاكي غير المنتج يؤدي إلى تبذير وهدر أصول الثروة الوطنية على حساب مصالح الأجيال المقبلة ، ولا شك أن توفير مستلزمات البقاء في عالم الغد بمواصفاته التي بدأت تتشكل بفعل ظاهرة العولمة والتقدم الهائل في مجال الاتصالات والتقنيات والمعلومات يتطلب ضمن أمور عديدة إحداث تغييرات جذرية في مفاهيم وإدارة. الإدارة العامة بما يلبي متطلبات التعامل مع العصر الذي نعيشه ، ومن المهم الاستفادة من الفرص التي تتيحها التطورات المحيطة والاحتياط لما قد تأتي به هذه التطورات من تحديات يستوجب وقبل أي شيء آخر إعادة بلورة مفهوم الغدارة العامة في دولة الكويت وفق أسس واضحة منها إعادة النظر في دور كل من الحكومة والقطاع الخاص وإعادة تحديد أدوار الجهات الحكومية وتوصيف اختصاصاتها وفك التشابك بين الأجهزة القائمة وتطوير أسلوب اتخاذ القرار ومتابعة تنفيذه ، ونؤكد على أهمية تحسين الأداء من خلال تقوية عملية التخطيط ودعم برامج تقييم وتطوير الأداء الإداري ونظم المعلومات وبناء شعور متجدد من المسؤولية المدنية بين المواطنين الكويتيين في اتجاه تكريس الهوية الوطنية وتحويل السلطات والمؤسسات المناسبة إلى المؤسسات الاجتماعية المحلية والحد من التسيب الوظيفي ، ومن الضروري التأكيد على أن الإدارة العامة تعاني في الوقت الحاضر من مشاكل عدة تفاعلت فيما بينها وباتت تحد من قدرتها على القيام بدورها المفترض في إدارة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لذلك فإن تطوير العملية الإدارية في المستقبل لابد وأن يستند إلى أسس واضحة تقوم على معالجة المشاكل القائمة وتؤمن للإدارة العامة القدرة على مواجهة معطيات المستقبل .

س: تعتبر المتابعة أحد عناصر التخطيط التي يتسنى للأجهزة الرقابية من خلالها تقييم أداء الخطط المتعاقبة ، فما هي الشروط الواجب توافرها لعمليات المتابعة والتقييم ؟ وإلى أي مدى يمكن للأجهزة التخطيطة إلزام الجهات ذات العلاقة بتوفير المؤشرات الضرورية في الوقت المناسب؟ وهل هناك حاجة إلى إصدار تشريعات إضافية لتحقيق هذا الغرض ؟

ج: هنا تبرز أهمية عنصر المتابعة في تأمين النجاح لعملية تنفيذ خطط التنمية فالمتابعة لا تعني فقط قياس أداء الأجهزة المختلفة فيما يتعلق بتنفيذ الخطة بل والأهم من ذلك الوقوف على مناطق الاختناقات في عملية التنفيذ وبما يمكن المخطط من التدخل أولاً: بأول لتصحيح ما قد ينشأ من انحرافات ، إن الشروط الواجب توافرها لعمليات المتابعة والتقييم تتلخص في الموضوعية والمرونة والقدرة على القياس مشيراً إلى أن الموضوعية تعني أن تستند عمليات المتابعة والتقييم إلى أسس دقيقة والمرونة تعني الاستجابة لما قد يطرأ من مستجدات والقدرة على القياس تعني ضرورة صياغة مؤشرات يمكن من خلالها قياس درجة الإنجاز وتحديد مدى الانحرافات إن وجدت ، وحول إلزام الجهات المختلفة بتوفير المؤشرات الضرورية في الوقت المناسب قال الوزير الدويهيس : إنه حق مكفول بموجب القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٦ بشأن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الذي ينص في أكثر من مادة على ضرورة أن تقوم الأجهزة الحكومية بتوفير البيانات والمؤشرات اللازمة لعملية التخطيط ومتابعة تنفيذ الخطط على اختلاف آجالها ، وقانون الخدمة المدنية ينص أيضاً في مادته الثامنة على إلزام الوزارات المختلفة بإنشاء لجان للتخطيط تختص باقتراح الخطط والبرامج التنفيذية ومتابعتها ، إنه ليس هناك حاجة لإصدار تشريعات إضافية لإلزام الجهات المختلفة بتوفير المؤشرات اللازمة لمتابعة وتقييم خطط التنمية ولاسيما وأن الخطة في حالة إقرارها تصدر بقانون وعادة ما يتضمن قانون الخطة نصوصاً خاصة بالمتابعة ودور ومسؤوليات الجهات المختلفة في هذا الخصوص .

مقابلة صحافية مع
السيد صلاح فهد المرزوق عضو مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة الكويت وعضو لجنة سوق الكويت للأوراق المالية حول عدد من القضايا *

س : هل فعلاً أن الأمور كلها تمام والصحية غير مبررة؟

ج : اذا كنت تقصد الأرقام والمؤشرات التي ذكرها محافظ البنك المركزي أخيرا هذه لا شك أرقام صحيحة ظاهريا، ولا يمكن نكرانها لأنها أرقام، ولكن لنر صحة هذه الأرقام، يعني مثلا نتكلم عن معدل نمو في الناتج القومي الاجمالي نسبته ١٦ في المئة، هذا صحيح، لكن من الخطأ مقارنته بمعدل النمو في الولايات المتحدة الذي بلغ ٤٥ في المئة، وتقول انظروا الى معدلنا ، ففي البداية يجب ان نعرف ما النسبة التي يشكلها القطاع الخاص في أي اقتصاد، فعندما نتكلم عن اقتصاد أي دولة وليس بالضرورة ان تكون صناعية كبرى، نجد مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي كبيرة، ففي الدول الأوروبية سواء الغربية أو الشرقية يشكل القطاع الخاص أكثر من ٧٠ في المئة من الناتج القومي الاجمالي، اما هنا في الكويت فإن النسبة ٢٤ في المئة، ولكن حتى هذا الرقم مبالغ فيه، وهو أقل من ذلك لأنه محسوب معه القطاع المشترك بين الحكومة والقطاع الخاص، وحقيقة الأمر ان مساهمة القطاع الخاص الحقيقية في الناتج القومي تقارب الـ ١٤ أو الـ ١٥ في المئة فقط، فعندما يتكلم محافظ البنك المركزي على اقتصاد دولة تعتمد على النفط والاستثمارات

---

* جريدة الراي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٦ / ١ / ٢٠٠١ م ، العدد ١٢٢٤٧ .

الخارجية، واذا كان هذان المصدران في ارتفاع، سيكون هناك رواج ولا فضل من ذلك لأي قرارات حكومية ولا لأي وزير أو أي سياسة نقدية أو أي سياسة مالية، فالفضل هنا للاعتبارات الخارجية ولظروف أسواق النفط والأسواق المالية العالمية، والحقيقة ان هذه الأمور هي التي يجب أن تفصل ، أما اذا نظرنا الى الكويت فلا توجد لدينا سياسة مالية، ويمكن أن تكون لدينا سياسة نقدية متشددة، ولكن لا يوجد تنسيق ما بين السياستين النقدية والمالية بما يخدم معدلات النمو في الكويت، فما حصل من نمو ليس مرده الى ان هناك سياسة نقدية وسياسة مالية أدت الى هذا الارتفاع، وما حصل يعود الى أسباب خارجية، وخلاصة الأمر ان ظاهر كلام المحافظ صحيح، ولكن اذا دخلنا في تفاصيله نجد انه تنقصه الدقة والأمانة في الطرح، واذا تطرقنا الى موضوع التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص التي تحدث عنها المحافظ، ويقول انها ارتفعت في حدود ٤٠٠ الى ٥٠٠ مليون دينار، ايضا هذا الرقم صحيح ظاهريا ولكن اذا حللناه وتساءلنا من أين أتى ؟ومع أنني لست محافظا للبنك المركزي ولا توجد لدي الأرقام، فإنني أؤكد ان هذه الأرقام أتت من زيادة القروض الاستهلاكية، لأن أكثر من ٧٠ في المئة من الشباب الكويتي مطلوبون على رواتبهم، ومرده أيضا الى زيادة القروض العقارية، لأن الشباب يتجهون الى الاقتراض من بنك التسليف والبنوك التجارية لتأمين مساكنهم، ففي ضوء عدم كفاية قرض بنك التسليف يلجأون الى البنوك التجارية ويقترضون برهن ثان على البيت وعلى راتبهم، والسبب الثالث الذي أدى في اعتقادي الى ارتفاع قروض القطاع الخاص هو تسديدات المديونيات، لأن غالبية المدينين في ظل تردي السوق اتجهت الى البنوك واقترضت وسددت للبنوك أيضا، لكي تستفيد من القانون ٤١ / ٩٣، فيا ليت يفيدنا المحافظ بتفاصيل الاقتراض من القطاع الخاص، صحيح انه قد تكون هناك مشاريع عقارية مهمة، انما تنفذ بأي كلفة ؟ فكلهم يعانون وأنا أشك في الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع في

ظل الظروف الراهنة، لننظر مثلا الى سوق الكويت للأوراق المالية باعتباري عضوا في لجنة السوق ممثلا لغرفة تجارة وصناعة الكويت، فأنا أعتقد ان بورصة الكويت من أفضل الأسواق في الشرق الأوسط تنظيما وتشريعا وكل شيء، لكن هناك تعارضا، فلا يوجد في السلطة جهة تتبنى سوق الكويت للأوراق المالية الذي انعدمت الثقة فيه، و انا أتعجب كيف أن سوق تتعدى قيمته السوقية أكثر من ٦ مليارات دينار، حجم التداول اليومي فيه لا يتعدى المليوني دينار؟ سوق العائد الجاري على الأسعار الحالية فيه أكثر ٩ في المئة في حين ان الأسواق الخارجية واحد وواحد ونصف في المئة، و مع ذلك لا يوجد فيه تداول أو ثقة، سوق فيه الكثير من الأسهم التي تباع بأقل من قيمتها الدفترية بمستوى كبير، شركات لديها مشاريع ضخمة نجدها تباع بأقل من ٥٠ في المئة من قيمتها الرأسمالية لماذا؟

س : هذا السؤال يطرح نفسه، لماذا البورصة تمشي بالمقلوب كما يقول محافظ بنك الكويت المركزي؟

ج : أنا أعتقد هناك أسباب كثيرة لمشكلة البورصة ومنها التشدد في منح الشركات المالية والاستثمارية الموافقات لأن تلعب دور صانع للسوق، وتكوين محافظ استثمارية لتوظيفها في الكويت، فمعروف ان كل سوق معرض للانخفاض والارتفاع، ولكن هناك مؤشرات للتداول تدل على أنه لا توجد ثقة بسوق الكويت، في ضوء تراجع قيمة التداول وتراجع العديد من الأسهم عن القيمة الاسمية أو الدفترية، فالمعروف ان من يرد انشاء بنك فسيدفع ما لا يقل عن ٣٠٠ فلس حتى يفتح فقط أبواب البنك قبل ممارسة أي نشاط، وفي المقابل لدينا بنك عمره أكثر من ٤٠ سنة وتوزيعاته وتصنيفه كأفضل بنك في المنطقة يباع بقيمة دولارين، في حين ان أسهم البنوك الرديئة تباع في الأسواق الأخرى بأعلى من ذلك بكثير، حتى اذا أخذنا مقياس السعر الى الربحية نجده الأقل عندنا في الكويت فأنا اعتقد

ان هناك حربا تشن على كل من يتعامل في البورصة، بل ان القطاع الخاص ككل يحارب، فلا السياسة المالية والنقدية ولا مجلس الأمة ولا الحكومة تريد ان يكون سوق الكويت للأوراق المالية كمركز مالي اقليمي، فقد عجزت وأنا أطالب بذلك، وإذا نظرنا الى الكويت كبلد صغير محدود عدد السكان وهو من أغنى البلدان في العالم، وسمعنا شكاوى الناس في الأسواق وأصحاب المحلات والشركات عن أوضاعهم نجد أن هناك مشاكل كثيرة وأتمنى على وزير المالية ووزير التجارة ومحافظ البنك المركزي ان ينزلوا الى الأسواق ويسألوا اصحاب المحلات والشركات عن أوضاعهم، ليكونوا قريبين من الناس ويسمعوا شكاواهم، أما اذا أرادوا الاكتفاء بالحديث عن اقتصاد البلد بشكل عام فهذا موضوع آخر، لأن البلد غنية ولا تعاني مشكلة طالما ان سعر برميل النفط مرتفع، صحيح ان اقتصاد بلدنا جيد، ولكن اذا نظرنا الى القطاع الخاص نجد الصورة مختلفة.

س : برأيكم ما المطلوب لتصويب السياسة النقدية المالية؟

ج : في البداية يجب ان تكون لدينا سياسة مالية حتى نصوبها، يتكلمون عن سياسة الاصلاح الاقتصادي الشامل، وعن برامج اقتصادية وعن تشريعات، أين هي؟ صار لي سنوات وأنا أسمع بها، كل وزير يأتي نسمع منه كلاما ونرى أفعالا مختلفة، لننظر الى قانوني الخصخصة والضريبة اللذين صار لهما سنوات يتحدثون عنهما، وفي النهاية يأتون ليفرضوا ضريبة على الشركات الكويتية بدلا من الأجنبية، في وقت تقوم به هذه الشركات بأدوار اجتماعية مهمة على الصعيد الصحي والتعليمي، وأنا أرى انه ما زال من المبكر فرض الضريبة على الأفراد والشركات في الكويت، ولكن لا مانع من الرسوم على الخدمات، فعلى المواطن مقابل حصوله على خدمة الدولة ان يدفع رسميا .

س : وماذا عن السياسة النقدية؟

ج: اعتقد ان السياسة النقدية في البلد محكمة وهدفها واضح وهو حماية الجهاز المصرفي وعدم تكرار الأزمات التي حصلت لهذا القطاع في السابق، ولكن أعتقد ان السياسة النقدية جامدة ومتحفظة جدا، فلماذا تقارن أسعار الفائدة على الدينار الكويتي بالفائدة على الدولار الأميركي، يقولون ان الهدف هو الحد من نزوح الأموال الى الخارج، نحن بلد اقتصاد حر والناس تتجه الى الخارج اما لفرص استثمارية غير موجودة أو لقلق أمني أو لخوف سياسي، وهذا ابتدأ من أول الثمانينات منذ الحرب العراقية الايرانية وليس من الآن، لذلك اعتقد ان الجمود في تحرك سعر الفائدة، هذه سياسة يجب ان يتخلى عنها البنك المركزي، وانا اعتقد ان سعر الفائدة مرتفع جدا يجب ان ينخفض وفقا لما تقتضيه الظروف الاقتصادية في الكويت، ايضا لماذا ننظر الى التعامل في سوق الأسهم هنا كأنه من المحرمات، نحن سوق محدودة جدا، لا توجد فيها فرص استثمارية كافية، وبورصة الكويت يتعامل فيها المواطنون منذ القدم، فلماذا يتم تحريم، التعامل بالأسهم عن طريق تمويل من البنوك، هذه نظرة خاطئة، و أعتقد اننا يجب ان نشجع الناس على توجيه أموالهم الى سوق الأسهم، فالبنك المركزي ينظر الى التعامل بالأسهم على أنه من المحرمات، حيث يتشدد كثيراً مع الوحدات الخاضعة لرقابته، عبر جعل التعامل بالأسهم من المحرمات، ويمنع الاقراض للتعامل بالأسهم لماذا؟

أنا ضد تدخل الحكومة في الشراء أو حماية المتعاملين، لأنه أصبحت هناك درجة وعي ونضج لدى المستثمرين وأصبح السوق لدينا ناضجا ويتحمل كل شخص قراره، لكن النظرة للمتعامل في سوق الأوراق المالية كأنها نظرة خاطئة ومعيبة هذا غير مقبول، لأنه يجب تشجيع الناس على توظيف أموالهم في الكويت لكي يساعدوا الشركات على اقامة المشاريع

المفيدة للبلد ، وأعتقد ان سياسة التشدد في منح التسهيلات للمشاريع التي يقوم بها القطاع الخاص، هذه سياسة في نظري خاطئة، التشدد مطلوب ولكن ليس في كل الأوقات، لأنه لدينا سوق تراجع بنسبة تعدت الـ ٥٠ في المئة خلال ثلاث سنوات، وآن الأوان لكي يصحح نفسه الآن، وتغيير سياسة التشدد عبر السماح للشركات بإدارة المحافظ والاقراض بالمحافظ وإعادة المارجن

س : ولكن البنك المركزي يقول انه لا أثر سلبيا للفائدة أو المارجن والسياسة النقدية بشكل عام على البورصة؟

ج : هذا الكلام مردود عليه لأن حقيقة الأمر ان هناك تشدد في عدم منح أي تسهيلات لغرض التعامل في سوق الأسهم، خصوصا ان قدرة الشركات الاستثمارية ضعيفة على التحرك في ضوء ضعف المصادر المتوافرة لديها

نص المرسوم الأميري رقم ١٦٩ لسنة ١٩٩٩ بخصوص شأن داخلي *

الأمر الأميري

بعد الاطلاع على الدستور وعلى أمرنا الصادر بتاريخ ٢٣ ربيع الأول سنة ,١٤٢٠ الموافق ٧ من يوليو سنة ١٩٩٩م بتعيين ولي العهد سعد العبدالله السالم الصباح رئيساً لمجلس الوزراء

على المرسوم رقم ١٦٩ لسنة ١٩٩٩ بتشكيل الوزارة والمراسيم المعدلة له وعلى كتاب الاستقالة المرفوع من سعد العبدالله السالم الصباح رئيس مجلس الوزراء

أمرنا بالآتي:

مادة أولى: تقبل استقالة سعد العبدالله السالم الصباح رئيس مجلس الوزراء والوزراء ويستمر كل منهم في تصريف العاجل من شؤون منصبه لحين تشكيل الوزارة الجديدة.

مادة ثانية : يعمل بأمرنا هذا من تاريخ صدوره ويبلغ لمجلس الأمة وينشر في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت

جابر الأحمد الصباح

---

* جريدة الرأى العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٣٠ / ١ / ٢٠٠١ م، العدد ١٢٢٧٦ .

نص كتاب استقالة
صاحب السمو الشيخ سعد عبدالله السالم *

كتاب الاستقالة

حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت حفظه الله ورعاه تحية طيبة وبعد فقد تشرفت يا صاحب السمو بنيل ثقتكم الغالية بتكليفي بتولي رئاسة الوزارة في هذه المرحلة المهمة من تاريخ وطننا العزيز وقد حرصت وإخواني الوزراء على بذل قصارى الجهد في مواجهة هذه المسؤولية الجسيمة والتصدي لقضايا الوطن والمواطنين ومعالجتها على النحو المنشود ,ونظراً للمعوقات والظروف التي تعرقل جهود الحكومة وتعيق مساعيها الجادة نحو تحقيق الآمال المعقودة عليها فإنني ارفع لمقام سموكم هذا الكتاب آملاً تفضلكم بقبول استقالة الوزارة واتخاذ ما ترونه بحكمتكم المعهودة بما يحفظ لبلدنا امنه واستقراره ويعزز تقدمه وازدهاره.

ولا يسعني في هذا المقام الا ان اتقدم منكم يا صاحب السمو باسمي ونيابة عن اخواني الوزراء بعظيم التقدير والامتنان على كل ما لقيناه من سموكم من دعم وتأييد معرباً عن شكري للاخوة الوزراء على ما بذلوه من جهود مخلصة في سبيل اداء مهامهم ومسؤولياتهم.

والله نسأل ان يمدكم بعونه وتوفيقه ويسدد خطاكم لكل ما فيه خير ومصلحة الكويت العزيزة وشعبها الوفي في ظل قيادتكم الحكيمة ,وتقبلوا سموكم خالص التقدير والاحترام.

رئيس مجلس الوزراء

سعد العبدالله السالم

---

* جريدة الرأى العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٣٠ / ١ / ٢٠٠١ م، العدد ١٢٢٧٦ .

مقابلة صحافية مع
الدكتورجاسم المناعي المدير العام ورئيس مجلس إدارة
صندوق النقد العربي وبرنامج تمويل التجارة العربية
حول العائدات النفطية وقضايا أخرى*

س : ما هو تقويمكم لأداء الاقتصادات العربية على ضوء الاصلاحات الاقتصادية القائمة وأحوال الأسواق النفطية خلال العام الماضي ,وما توقعاتكم للعام المقبل؟

ج : كما هو معروف فإن الدول العربية تسير بخطى متفاوتة في ما يتعلق بالاصلاحات الاقتصادية، كما ان النمو في دول منطقتنا متفاوت أيضاً ,فقد شهدت دول الخليج المصدرة للنفط نمواً ملحوظاً في اقتصاداتها مقارنة بالأعوام السابقة بسبب الارتفاع الكبير في اسعار النفط في الآونة الأخيرة ,من جهة أخرى لم تتمكن بعض الدول من تحقيق سوى نمو بسيط جداً لظروف محلية ,ولكن الانطباع العام من خلال معدلات النمو المجمعة للدول ككل تدل على أن المنطقة حققت نمواً جيداً في الناتج المحلي الاجمالي، لكن معدلات النمو ليست المؤشر الوحيد للأداء الاقتصادي، وفي هذا الاطار فإن أداء الاقتصادات العربية في المتوسط يعتبر متواضعاً وأقل بكثير من أداء الدول النامية ,فمعدلات الدين المرتفعة والبطالة وغيرها من المؤشرات الاقتصادية لا تزال في حاجة إلى معالجة من خلال السياسات المحلية ليس من أجل أداء الاقتصاد المحلي الجيد فحسب بل من أجل إعداد الدول للتعامل في شكل أفضل مع مستجدات النظام الاقتصادي العالمي.

---

* جريدة الرأى العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢/٢/٢٠٠١ م، العدد ١٢٢٧٩.

هنا لا بد من الاشارة إلى موضوع مواصلة الاصلاحات الاقتصادية من خصخصة وخفض للعجوزات الحكومية والتضخم وتحرير أسعار الصرف والسياسة النقدية وغيرها من أجل حسن توظيف الموارد في شكل مستمر.

س : كيف تنظرون إلى التحديات التي تواجه الاقتصادات العربية في اطار تحديات العولمة والتكتلات واتفاقية التجارة الدولية «غات» وغيرها؟

ج : أولا يجب أن أشيد بمسألة التحديات التي لا تحمل بالضرورة مفهوم التهديد للاقتصادات العربية، فما يحدث في اطار العولمة يجب أن تتناوله دولنا من حيث المبدأ وما اذا كنا نوافق عليه أم لا ,وقبل أن نتخذ قرارنا يجب أن نفرق تماماً بين جانبي هذه الظاهرة الاقتصادي والسياسي ,وللأسف نجد في كثير من الحالات أن الحديث عن العولمة لا يتطرق إلى الفوائد التي ستجنى بل إلى مسائل سياسية تتعلق بسيادة الدولة وهي مفاهيم أساسية في أي بلد لكن يجب أن ندرك في اطار حرصنا على هذه المفاهيم انها لن تندثر ولكنها تتطور ولذلك يجب التكيف معها للرقي باقتصاداتنا إلى المستويات التي نطمح اليها.

أعود إلى ما وصف بالتحديات، ولعل أهمها ما ذكرته في اجابتي السابقة في اطار الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة ,وبالاضافة إلى النظر في أداء الاقتصاد الكلي، يجب التنبه إلى أهمية الالتفات إلى العنصر البشري العربي وتوفير كل ما يمكن من شأنه زيادة تأهيل الكوادر البشرية من علم وتدريب بهدف زيادة انتاجية هذه الكوادر وبالتالي تحقيق مردود أفضل على استثماراتنا ,هنا لا بد من التطرق مجدداً إلى أهمية التنبه إلى مشكلة البطالة العربية التي تعتبر نسبها مرتفعة في المنطقة مع ما يولد ذلك من احباط وهجرة وتدن لمستويات المعيشة ,كما ان القضاء على الأمية يجب أن يكون من بين أهدافنا، وعندما أقول الأمية لا أقصد بها تعلم القراءة

والكتابة فحسب بل اصبحت هناك ضرورة لتعلم القدرة على استخدام اجهزة الكمبيوتر التي اصبحت ركناً اساسياً من اركان التطور العلمي والاقتصادي في العصر الحديث.

س : ما تقويمكم لأداء ودور صندوق النقد العربي ,وما الجديد في إطار استراتيجيته المقبلة وكيف تنظرون الى دوره في اطار الواقع والطموح؟

ج : من بين ادوارنا الرئيسة في الصندوق، كما هو معروف اقراض الدول الاعضاء وقد واصلنا ذلك في العام الماضي ,بالاضافة الى ذلك تمت المشاركة في اعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وادارة الحساب الموحد من مساهمات الدول العربية في المنظمات العربية المختلفة ,كما نعمل في شكل مكثف على تطوير قاعدة بيانات اسواق المال العربية المشتركة فيها وتزويد من يرغب بالمعلومات عن آخر التطورات في اداء هذه الأسواق بالاضافة الى الاشراف على اعمال الشركة العربية لتقييم الملاءة الائتمانية التي اسسها الصندوق بالتعاون مع مجموعة فيتش ايبكا ومؤسسة التمويل الدولية بهدف تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات المالية العربية, وواصلنا تدريبنا المتخصص للعاملين في الاجهزة الرسمية للدول الاعضاء بهدف مساعدتها على القيام بمهامها في صورة افضل او تعزيز ما لديها من خبرات ,ويتم التدريب في اطار البرنامج الاقليمي المشترك مع صندوق النقد الدولي ,كما نعمل على تعزيز التجارة العربية البينية من خلال برنامج تمويل التجارة العربية وننشر العديد من الكتب والتقارير والنشرات الدورية وغير الدورية التي ترتبط بهذه النشاطات وعلى رأسها التقرير الاقتصادي العربي الموحد الذي صدرت منه نسخة العام الفين اخيراً بالاضافة الى القيام بأعمال اخرى عديدة مثل القيام بمهام الأمانة العامة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

وبحكم طبيعة عملنا، نحن على اتصال دائم مع الدول الاعضاء ولذلك قمنا اخيراً بتنويع القروض الى هذه الدول كي تستفيد اكثر من خدماتنا, وفي هذا الاطار ,استحدث الصندوق في العام الماضي نوعاً جديداً من القروض اطلق عليه اسم تسهيل التصحيح الهيكلي ,ويهدف هذا التسهيل الى المساهمة في اصلاح القطاع المالي والمصرفي ويعتبر مكملاً للقروض الاخرى التي نقدمها ,بالاضافة الى ذلك، يشتمل هذا القرض على معونة فنية لا تسترد تبلغ اثنين في المئة من قيمة القرض ما يخفض عملياً قيمة معدل الفائدة الفعلي على المقترض من جهة اخرى، قررنا العام الماضي، خفض الفوائد على قروضنا في ضوء التطورات التي شهدتها معدلات الفائدة في الأسواق المالية العالمية في السنوات الاخيرة الماضية ومراجعة نسب هذه الفوائد في شكل دوري.

س : كيف تقوِّمون اداء برنامج تمويل التجارة العربية؟ وما أبرز أعماله خلال العام الماضي؟ وما مدى اسهامه في زيادة التجارة العربية البينية؟

ج : برنامج تمويل التجارة العربية، الذي تأسس قبل نحو عشر سنوات، يهدف الى تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمنتج والمصدر العربي اقليمياً وبالتالي دوليا من خلال توفير جزء من التمويل اللازم والخدمات الضرورية لاجراء عمليات التبادل التجاري بين الدول العربية بشكل ناجح ,ويجري التعامل مع المصدرين والمستوردين من خلال وكالات وطنية في كل بلد، وتتم ادارة العمليات من خلال خطوط ائتمانية يقدمها البرنامج لهذه الوكالات التي تقوم بدورها باعادة تمويل الائتمان للمصدرين او المستوردين ,ويساهم الصندوق باكثر من نصف رأسمال البرنامج البالغ نصف مليار دولار وتمول الجزء الباقي، مؤسسات مالية ومصرفية عربية ودولية ,وكما قلت سابقاً، فإن اعمال

البرنامج تتطور اذا بلغ عدد الوكالات الوطنية في نهاية العام الماضي ١٢٠ وكالة منتشرة في كافة الدول العربية ,وقد منح البرنامج خطوط ائتمان بقيمة اجمالية بلغت ١,٨ مليار دولار منذ تأسيسه ثم سحب ١,٤ مليار منها، ومن اجل تسهيل استخدام البرنامج ومواكبة التطورات العالمية تم استحداث موقع له على الانترنت تحت اسم atfp org.ae بالاضافة الى تنظيم لقاءات للتجار العرب بهدف ترويج التجارة فيما بينهم وكانت هذه اللقاءات ناجحة اذ تم من خلالها التوصل الى عدد من الصفقات التجارية بين الجهات المشاركة.

ويقوم البرنامج الان بتمويل الصادرات الى هي خارج المنطقة العربية بعد ان كانت العمليات تقتصر على تمويل اعمال التجارة العربية البينية فقط ,كما تم السماح بتمويل تجارة النفط الخام، بالاضافة الى رفع سقف تمويل الصفقات عموماً من ٨٥ في المئة الى ١٠٠ في المئة ونعمل حاليا على تطوير ادوات تمويل جديدة لزيادة فعالية نشاطات البرنامج ودوره في التجارة العربية.

س : بالنسبة لمنطقة التجارة العربية الحرة التي لم نتلمس نتائجها بعد، ما رأيكم بادائها الحالي؟ وهل يمكن ان تلعب دوراً فعالاً في زيادة التجارة العربية البينية؟ وهل يمكن لخطواتها البطيئة ان تلحق بركب التسارع العالمي للتكتلات الاقتصادية والغزو الاقتصادي للدول النامية في اطار العولمة وتحرير التجارة الدولية، وما العقبات التي تواجهها من وجهة نظركم؟

ج : لمنطقة التجارة العربية الحرة اهمية خاصة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية، ونتوقع ان يكون لها دور مهم في توسيع الاسواق العربية وجذب الاستثمارات البينية والاجنبية وزيادة فرص العمل وخفض كلفة الانتاج وادخال التقنيات الحديثة ,وهذه العناصر وغيرها لا شك انها

ستزيد من قدرة منافسة المنتجات العربية للمنتجات الاخرى في الاسواق العالمية ,هذا سيزيد بلا شك من قدرة المصدر العربي والاقتصادات العربية على تعزيز دورها في اطار العولمة وما يرتبط بها من تحرير للتجارة الدولية ,ولا شك ان الجهود التي تبذل في اطار تحقيق المنطقة تسير في الاتجاه الصحيح وهي قطعت شوطاً لا بأس به حيث وصلت نسبة تخفيض الرسوم الجمركية على البضائع العربية الى ٣٠ في المئة ,ونأمل تحقيق المزيد من التقدم كما نأمل ان تتمكن منطقة التجارة العربية الحرة من ادراج قطاع الخدمات ضمن انشطتها وان تتطور اعمالها الى مستوى الاتحاد الجمركي ,ونتائج هذا المشروع الكبير لا بد ان يقوي موقع المفاوض العربي في المحافل الاقتصادية الدولية سواء في منظمة التجارة العالمية او غيرها من المنظمات.

س : كيف تجدون اداء اقتصادات الدول النفطية وأنتم تعدون حالياً التقرير العربي الموحد؟

ج : بالنسبة للعائدات النفطية التي ارتفعت اخيراً نلاحظ ان الدول المنتجة تتعامل باتزان ازاء هذا التطور فهي لم ترفع انفاقها في شكل كبير كما كان الحال في السنوات السابقة ولا تزال تعد ميزانياتها على اساس سعر منخفض للبرميل، هذه بوادر مشجعة نظراً لعدم استقرار اسعار النفط، ونأمل ان تنعكس هذه التطورات ايجاباً على النمو الاقتصادي في دولنا العربية، والمؤشرات الأخيرة تدل على هذا الاتجاه مما سيزيد من فرص العمل ويخفض العجوزات سواء في الميزانيات الحكومية او موازين المدفوعات ,من جهة اخرى احب ان اضيف هنا ان الزيادة في العائدات النفطية يجب ألا تثنينا عن متابعة العمل على تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية الضرورية لدول المنطقة سواء المنتجة للنفط او غير المنتجة للنفط التي ستستفيد في شكل غير مباشر من الزيادة في العائدات النفطية ,فقد بدأت

العديد من دول المنطقة باتخاذ السياسات الضرورية لجذب المستثمرين المحليين والاجانب وتخصيص الشركات العامة وزيادة مشاركة القطاع ا لخاص في الدورة الانتاجية، هذه تطورات ايجابية اتمنى ان تتواصل بغض النظر عما يحدث في السوق النفطية لانها تساهم في تحقيق اداء افضل لاقتصادات المنطقة ورفاه شعوبها.

وفي ما يتعلق باقتصادات بعض الدول الخليجية ارغب بالتأكيد على اهمية القرارات التي اتخذت اخيراً في هذه الدول لجذب المستثمرين الاجانب اليها وهي بادرة طيبة لا بد ان تنعكس ايجاباً على اقتصادات هذه الدول وشعوبها.

س : ما رؤيتكم للاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول التعاون، وكيف يمكنها ان تحقق انطلاقة جديدة لدعم التكتل الخليجي اقتصادياً؟

ج : رأيي في موضوع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول التعاون لا يختلف كثيراً عما ذكرته في ردي على سؤال منطقة التجارة العربية الحرة, نحن نشجع ونعمل من أجل اي اتفاق او تقارب لتوحيد الأنظمة الاقتصادية العربية لأن ذلك سيفيد حتماً الدول المعنية وسيقوي موقعها عند الانخراط في النظام العالمي الجديد ,طبعاً الاقتصادات الخليجية تمثل جزءاً مهماً من اقتصاد المنطقة العربية وأي تنسيق بينها لا بد ان ينعكس ايجاباً على هذه الدول في شكل خاص وعلى دول المنطقة في شكل عام.

س : تواجه المصارف العربية تحديات الاندماجات الكبرى ولكنها لم تتخذ اية خطوات ملموسة ومشجعة لهذه الاندماجات ,فما تقديركم حيال قدرة القطاع المصرفي العربي على الصمود امام التحديات الخارجية؟

ج : شهدت المنطقة العربية اخيراً اهتماماً متزايداً لتطوير واصلاح وتحرير قطاعاتها المالية والمصرفية بهدف تمكين هذا القطاع المهم من لعب دور اكبر في الاقتصاد المحلي وزيادة قدرته على منافسة المصارف

الاجنبية في ظل الانفتاح الذي تشهده هذه الدول ,اما بالنسبة لمسألة الاندماجات، فمن الصعب وضع سياسة محددة تجاهها باستثناء الاعداد الجيد للمصارف كي تواجه التطورات العالمية بنجاح فنحن كدول اما سنفتح اسواقنا المالية امام المصارف الاجنبية ونعد مصارفنا لذلك او لا نفتحها ,اما مسألة التقييم فيصعب التعميم لأن القطاعات المصرفية تتفاوت في مراحل تطورها لأسباب عدة منها السياسات ا لاقتصادية المحلية ومدى ارتفاع الدخل وبالتالي مستوى الادخار المحلي ,ولكن يمكن قياس هذا التطور من خلال تحرير نسب الفائدة المحلية والابتعاد عن الائتمان الموجه ومدى اعتماد الدولة على المصارف في تأمين تمويل عجز الحكومة والأطر القانونية المصرفية وفاعلية اجهزة الرقابة المصرفية ومدى تطبيقها للمعايير الدولية ,ولعل اهم العوائق التي تواجه مصارفنا صغر حجمها وتركز اعمالها في قطاعات معينة وملكيتها الفردية او العائلية وضعف استخدام التكنولوجيا ,ويمكن القول بشكل عام ان المصارف العربية تسير في الاتجاه الصحيح وان الوتيرة ستحدد حسب عزم الحكومات على التكامل مع الاقتصاد العالمي من خلال تحرير اسواقها المصرفية وغير المصرفية.

س : كيف ترون الأسواق المالية العربية؟ وما رؤيتكم على ضوء التراجع الذي تشهده معظم الاسواق العربية؟

ج : الأسواق المالية العربية واي سوق للمال في العالم تعكس واقع الاداء الاقتصادي المحلي ولذلك لا يمكن توقع ارتفاع مؤشرات الاسهم العربية في وقت لا تتمتع فيه الاقتصادات العربية بانتعاش ملحوظ والعكس صحيح ,وفي ظل غياب التدفقات الاستثمارية الاجنبية الكبيرة الى هذه الاسواق فإن نتائجها ستبقى في اطار الاعتدال وليس هذا بالأمر السيئ لأننا رأينا ما حدث في الولايات المتحدة واسواق الاسهم فيها التي

ارتفعت بشدة وانخفضت بسرعة فاستفاد مستثمرون واصيب بالضرر اخرون مع ما لحق ذلك بالاقتصاد الكلي من اثار سلبية ,نحن لا نرغب في ان تشهد اسواقنا مثل هذه التقلبات المفاجئة ,طبعاً هذا لا يعني اننا يجب ألا نعمل كي نزيد الحركة اليومية ونجذب المستثمرين ولكنني ادعو كي تكون هذه الحركة مستندة الى معطيات اقتصادية سليمة في ظل مناخ صحي في هذه الاسواق ,واقصد بالمناخ الصحي، تطوير اسواق ثانوية وتحسين نظم المقاصة ووضع قوانين حديثة مناسبة وزيادة عدد الادوات المالية من سندات وغيرها وتطوير انشطة الوساطة.

لابد من الاشارة إلى اننا نواصل تعزيز قاعدة بيانات أسواق الاوراق المالية العربية التي تهدف الى نشر بيانات ومؤشرات هذه الاسواق في اطار موحد، من خلال مؤشر صندوق النقد العربي، وبشكل مفصل عن كل سوق على حدة ,ويتم ذلك بصورة منتظمة من أجل ضمان توفر المعلومات بشكل متواصل والتعريف بهذه الاسواق للراغب من المستثمرين او الباحثين كما نعمل على تطوير نظام تبادل المعلومات للقاعدة من أجل مزيد من الدقة والسرعة.

نص المرسوم الأميري
رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠١ الصادر عن أمير البلاد
بتشكيل الحكومة *

بعد الاطلاع على الدستور..

وعلى أمرنا الصادر بتاريخ ١١ ذي القعدة سنة ١٤٢١ هـ الموافق ٤/ ٢/ ٢٠٠١م بتعيين ولي العهد سعد العبدالله السالم الصباح رئيساً لمجلس الوزراء.

وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء...

رسمنا بالآتي :

(مادة أولى)

يعين كل من :

١ ـ الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح نائبا أول لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للخارجية.

٢ ـ الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح نائبا لرئيس مجلس الوزراء وزيرا للدفاع.

٣ ـ الشيخ محمد الخالد الحمد الصباح نائبا لرئيس مجلس الوزراء وزيرا للداخلية.

٤ ـ محمد ضيف الله شرار نائبا لرئيس مجلس الوزراء وزير لشؤون مجلس الوزراء وزير دولة لشؤون مجلس الأمة.

٥ ـ الشيخ أحمد عبد الله الأحمد الصباح وزيرا للمواصلات.

---

* جريدة الرأى العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٥/٢/ ٢٠٠١ م، العدد ١٢٢٨٢ .

٦ ـ الشيخ أحمد فهد الأحمد الصباح وزيرا للإعلام.
٧ ـ أحمد يعقوب باقر العبد الله وزيرا للعدل وزيرا للأوقاف والشؤون الإسلامية.
٨ ـ صلاح عبد الرضا خورشيد وزيرا للتجارة والصناعة.
٩ ـ طلال مبارك العيار وزيرا للكهرباء والماء وزيرا للشؤون الاجتماعية والعمل.
١٠ ـ د .عادل خالد الصبيح وزيرا للنفط.
١١ ـ فهد دهيسان زبن الميع وزيرا للأشغال العامة وزير دولة لشؤون الإسكان.
١٢ ـ د .محمد أحمد الجار الله وزيرا للصحة.
١٣ ـ الشيخ د .محمد صباح السالم الصباح وزير دولة للشؤون الخارجية.
١٤ ـ د .مساعد راشد الهارون وزيرا للتربية وزيرا للتعليم العالي.
١٥ ـ د .يوسف حمد الإبراهيم وزيرا للمالية وزيرا للتخطيط وزير دولة لشؤون التنمية الإدارية.

(مادة ثانية)

على رئيس مجلس الوزراء ابلاغ هذا المرسوم الى مجلس الأمة، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت	رئيس مجلس الوزراء
جابر الأحمد الصباح	**سعد العبد الله السالم الصباح**

صدر بقصر بيان في : ٢١ ذي القعدة سنة ١٤٢١هـ
الموافق : ١٤ فبراير سنة ٢٠٠١م

وكان سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء رفع الى سمو الأمير كتاباً يقترح فيه أسماء أعضاء الحكومة، جاء فيه:

حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت حفظه الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

فقد تفضلتم سموكم وأوليتموني ثقتكم الغالية مجددا بتعييني رئيسا لمجلس الوزراء وفقا لأمركم السامي الصادر بتاريخ ١١ ذي القعدة سنة ١٤٢١هـ الموافق ٤ فبراير سنة ٢٠٠١م، وتكليفي بترشيح أعضاء الوزارة الجديدة.

وإذ أدرك يا صاحب السمو حفظكم الله عظم المسؤولية التي حملتموني إياها في هذه المرحلة البالغة الدقة والحافلة بالمتغيرات والأحداث، في هذا المنعطف التاريخي الذي يمر به وطننا العزيز في ظل عصر جديد أقبل على وطننا والعالم أجمع يقتضي تسخير كافة الطاقات والإمكانات لدفع مسيرة العمل الحكومي وتحقيق آمال المواطنين وتطلعاتهم نحو مستقبل أفضل.

ومن أجل تحقيق التواصل بين ما حققته الأجيال السابقة من انجازات وبين توجهات سموكم من أجل رفعة هذا الوطن وازدهاره، وتحقيق أفضل مستقبل لابنائه فإنني استأذنكم يا صاحب السمو أن أعرض على سموكم أسماء الأخوة الذين قبلوا مشاركتي في تحمل أمانة المسؤولية) ,تضمن الكتاب أسماء التشكيل).

فإن حاز الترشيح قبولا لدى سموكم تفضلتم بإصدار المرسوم اللازم لذلك.

والله نسأل أن يوفقنا لكل ما فيه تعزيز أمن البلاد واستقرارها وتحقيق

تقدمها ورخائها في ظل قيادتكم الحكيمة وتوجيهاتكم السديدة.

وتفضلوا يا صاحب السمو بقبول وافر التقدير والاحترام ،،،

رئيس مجلس الوزراء
سعد العبد الله السالم الصباح

الكويت في ٢١ ذي القعدة سنة ١٤٢١ هـ
الموافق ١٤ فبراير سنة ٢٠٠١ م

مقابلة صحافية مع
النائب أحمد السعدون حول التشكيلة الحكومية
في مجلس الأمة *

س : نشرت الصحف المحلية ملامح من التشكيل الحكومي الجديد؟ هل لديكم ملاحظات على هذه التشكيلة؟

ج : لا يوجد شك بعد استقالة الحكومة وبعد بداية إجراء المشاورات كنا ولا نزال نأمل في أن يأتي تشكيل الحكومة المقبلة مختلفا، مختلفاً من حيث التشكيلة ومن حيث الاسلوب المتبع في تشكيل الحكومة حتى يمكنها أن تتصدى للقضايا التي اعتقد أنه لا يمكن ان يختلف اثنان على أنها بطبيعتها قضايا تأزيم، واستطيع أن اذكر بعضا منها والتي اصبحت معلومة لدى الكثير من الناس، وأقول أن بعض هذه القضايا، قضايا تأزيم، ما لم تأت حكومة قادرة، بكل تأكيد هذه قضايا ستتسبب في المواجهة على الاقل بين بعض اعضاء مجلس الامة والحكومة.

س : هل لكم أن تذكروا بعض هذه القضايا التي وصفتموها بقضايا تأزيم؟

ج : هذه القضايا، أعتقد أنها أصبحت معروفة عند الناس، وسأذكر بعضا منها على سبيل المثال لا الحصر ,ومن بين هذه القضايا أن المجلس أعطى قضية الإتفاقيات الخاصة بآبار الشمال أهمية خاصة، لذلك قدم طلبا مناقشة للمجلس وتمت مناقشة توجهات الحكومة حول التعاقد مع بعض الشركات الاجنبية حول آبار الشمال، وكيف يمكن أن يكون هذا التعاقد

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٩/٢/٢٠٠١ م، العدد ١٢٢٨٦ .

وفي الحالتين المجلس طلب وفي شكل واضح وفي شكل ليس فيه اي غموض بأنه على الحكومة أن تقدم للمجلس كل الخطوات التي ستتبعها فيما يتعلق بدعوة هذه الشركات، وهذا التزام بالمادة ١٥٢ من الدستور بأنه حتى الاعمال التمهيدية لمثل هذا المشروع الذي هو يتعلق بالثروة الطبيعية وبأهم مصادر الثروة الطبيعية وهو النفط، وفي المرتين وبكل اسف وهذا قيل تحت قبة البرلمان لم تقدم الحكومة البيانات المطلوبة، بل على العكس اخذت الحكومة منحى مخالفا لنصوص الدستور، حيث ان نصوص الدستور تقول ان هذه المشاريع يفترض ان تتسم بالعلانية والشفافية الحكومة بالغت حتى في السرية وحتى ربما عندما وجهت الدعوة الاخيرة للشركات التي تم تأهيلها والتي لا يعرف احد كيف تم تأهيلها ,والرسائل التي بعثت للشركات وطلبت فيها الحكومة من هذه الشركات ان تحافظ على سرية هذه المعلومات رغم أنه يفترض أن تكون الدعوة التي تمت فيها الكثير من الشفافية والعلانية.

وكذلك هناك طلب ثالث للمناقشة مقدم وربما غير الطلب الثالث قد يكون هناك اجراء آخر ولا اعلم ما طبيعة هذا الاجراء الذي سيتخذه النواب حول هذه القضية بالذات، لانه يعتقد أن هذه قضية تتعلق بمستقبل الكويت وهذه قضية ووفقا للبيانات المعروفة التي بعضها نشر وبعضها الاخر لم ينشر وبعضها قيل صراحة وبعضها لم يقل ومن البيانات التي ذكرت صراحة أن هذه الشركات ستقوم باستثمار وادارة مليون و٤٠٠ الف برميل من آبار الشمال في اليوم، لكن مسودة مشروع القانون الذي بعثت به الحكومة الى المجلس يتحدث عن امكانية اعطاء هذه الشركات الحق في الاستثمار في جميع الآبار النفطية في الكويت، وهذا يعني انه في كل انتاج الكويت ولو ضربنا بعض الارقام التي ربما لا تحتاج حتى الى آلة حاسبة، كم النفط الذي سيعطى الى هذه الشركات مضروبا في المبلغ التقديري الذي

ستستعيده هذه الشركات وهو ثلاثة دولارات، وذلك حسب افادة الوزير الذي قال ستكون بين ثلاثة الى ثلاثة دولارات ونصف الدولار، مضروبا في عدد الايام وعدد السنوات، يعني نحن نتكلم عن اموال تتراوح بين ٥٠ الى ١٠٠ مليار دولار سيكون المردود أو العائد لهذه الشركات ولوكلائها أو وكيلاتها ,هذا أمر في غاية الخطورة لأنها اموال الشعب الكويتي، القضية ليست قضية معارضة الاتفاق مع الشركات، لكن القضية ايضا ان نتبين الاسباب التي تعرفنا هل نحن بالفعل بحاجة الى هذه الشركات أم لا؟ واذا كنا بالفعل بحاجة اليها وبحاجة الى استثماراتها إذا يجب أن تخضع هذه المشاريع الى نصوص الدستور وأنه لا يمكن الاتفاق مع هذه الشركات الا بقانون، وهذه من وجهة نظري قضية متفجرة اضافة الى بعض القضايا .

س : عفوا قبل الانتقال الى قضية أخرى أنت قلت ربما يكون هناك اجراء نيابي آخر غير طلب المناقشة في شأن حقول الشمال، هل لكم ان توضحوا اكاكثرما الاجراء الذي تقصدونه؟

ج : نعم هناك اجراء آخر غير طلب المناقشة، وارجو الا يفسر ذلك انه سيكون استجوابا لا اعتقد ان هناك عددا من الاجراءات لان طلب المناقشة قد تكون امامه عقبات معينة ايضا نحن لدينا اجراءات معينة ونحن كل همنا ان نصل الى حقيقة ما يجري وأن نتعرف على حقيقة ما يجرى ولا نترك ابدا للحكومة، وبغض النظر عمن هي الحكومة ومن هو الوزير الذي سيأتي لحقيبة النفط، نعم يجب الا نترك الحكومة بأن تنفرد بالتصرف في هذا الامر وفي النهاية التصرف في هذا الامر اعتقد انه جاء نتيجة ضغوط وضغوط من اطراف عدة ربما تكون من الشركات وضغوط من الوكلاء وضغوط من الوكيلات ولذلك قد تكون هناك اجراءات ,اذا اخذ طلب المناقشة وقتا لدينا ايضا اجراءات اخرى ,ليس بالضرورة ان تكون استجوابا.

س : لكن سرت اشاعة خلال اليومين الماضيين مفادها ان النائب احمد السعدون يعد حاليا لإستجواب وزير النفط في شأن حقول الشمال؟

ج : انا شخصيا في اليوم الذي اصل فيه الى قناعة بأن هذه القضية ترقى الى استجواب، لن اتردد، ولكن هذا الامر وهذه الاشارة ليست خاصة بالاستجواب، وانا اقول اذا طلب المناقشة - وبكل اسف - كما يحصل احيانا عطل، ووضع امامه عقبات، فهناك اجراء اخر قد لا يكون هو الاستجواب بالضرورة أن هناك اجراء اخر يجعلنا قادرين على أن نستعرض هذه القضية بأسرع ما يمكن لان هذه قضية لا تحتمل ولا يمكن ان نترك الامور تدار فيها بهذه الصورة التي يكتنفها الكثير من السرية.

س : ما هي القضايا الاخرى التي تعتقد انها قضايا تأزيم من وجهة نظرك؟

ج : من الامور والقضايا التي حتى الآن لم يتناولها المجلس أو يمكن تناولها عن طريق بعض الاسئلة التي قدمت من بعض النواب ولكن تبقى هذه قضايا لا يمكن تركها مثلا الكلام الذي دار عن صفقة الذخيرة الروسية وهي قضية سنتوقف عندها كثيرا ونعرف ماذا يحدث في هذه الصفقة على وجه التحديد وايضا الذي اثارته جريدة « الرأي العام» حول صفقة المليار مع الروس، صفقة الذخيرة الروسية والذي صار مع كل اسف الوكلاء سواء كانوا كويتيين أو عربا أو اجانب يلاحقون الصفقة في الكويت ايضا هذه لن تترك لأنه كثير من الشبهات تدور حولها والقضية الاسكانية والتعمد والتعمد والتعمد ثلاث مرات في عدم تنفيذ القوانين الخاصة بالرعاية السكنية لمصالح اطراف معينة سواء كانت هذه الاطراف هي محتكرو الاراضي أو هي مؤسسات مالية يجب الا نتركها وكذلك قضية الغاء القرارات الاسكانية المؤذية للناس قرارات الرعاية السكنية والتي اتخذها وزير الدولة لشؤون الاسكان أو قرارات بنك التسليف والادخار

ايضا لن تترك هذه كلها قضايا بطبيعتها متفجرة اذا لم تأتِ حكومة قادرة على ان تمتص هذه القضايا وتكون مستعدة بالفعل ان تناقش هذه القضايا بالكثير من الشفافية وبكثير من الوضوح والاستعداد للتصدي لما يمكن التصدي له منها وإلا أعتقد ان الوضع سيكون غير جيد.

س : لماذا تقول هذا الكلام في هذه اللحظة بالذات؟

ج : انا اقول هذا الكلام لأنه اذا صدقت التكهنات المنشورة في الصحف حول شكل الحكومة المقبلة فأنا اعتقد ان هذه الحكومة تعكس اننا لم نتعلم من تجاربنا السابقة وبالعكس نحن قلنا والكثير يشكو في الكويت على انه من ٢٠ سنة أو أكثر والبلد تعاني من ٢٠ سنة أو أكثر والبلد تعود الى الوراء .

س : ما هو السبب من وجهة نظركم؟

ج : السبب بكل بساطة هي الطريقة التي يتم فيها اختيار أعضاء الحكومة السبب يكمن فيها اختيار اعضاء الحكومة السبب يكمن في طريقة الترضيات أو طريقة قبول الضغوط أو توزيع المناصب وفق الحصص وذلك كله اعتقد ومن خلال ما قرأنا في تركيبة الحكومة اعتقد ان هذه الحكومة تتضمن حالياً اذا كانت لدينا قضايا بطبيعتها قضايا تأزيم فنحن في هذه الحكومة التي تنشر أسماءبعض اعضائها اذا صح ما نشر فهذه الحكومة تتضمن بالاضافة الى ان هناك قضايا تأزيم تتضمن عناصر تأزيم ايضا ، وكأن القضية متعمدة وكأن القضية مقصودة انا اعتقد ان القضية يجب ان تكون في المرحلة المقبلة مختلفين لأنه لا يمكن ان نستمر في ادارة البلد بطريق العناد ولا يمكن ان نستمر في ادارة البلد بطريقة ارضاء هذه المجموعة أو ارضاء تلك الجماعة أي باسلوب المحاصصة لا يمكن ان توزع المناصب وفقا للحصص هذا امر لا يجوز لذلك انا اتمنى ان

ما نشر حول التشكيلة الحكومية امر غير صحيح، ولكن ان صح ما نشر فأنا اقول ان هذه الحكومة وهي الحكومة القديمة الجديدة نعم القديمة الجديدة وهي لا تخلو من عناصر التأزيم مثلما لدينا مواضيع تأزيم تحتاج الى حكومة من نوع خاص تستطيع ان تواجه هذه القضايا والمواضيع وان تعاجلها وان تتفاعل فيها مع المجلس اصبح لدينا حكومة فيها عناصر تأزيم ما يزيد الطين بلة، لذلك ومن خلال ما قرأته في الصحف امس وبقدر ما نتمنى ان تأتي حكومة قادرة على تحدي المشاكل وليس ان تتحدى رغبات الناس أو ما يريده الناس من اصلاح يمكن ان اقول انه من خلال ما قرأناه اعتقد وبكل اسف لن يأتي هذا التشكيل بجديد، وان هذا الكلام ذكرته في اخر جلسة لمجلس الامة عقدت قبل حل الحكومة حيث قلت الذي يتحدث عن اصلاح وعن امكانية تغير ونعم التغير وارد في اي لحظة واقصد التغير الحكومي لكن هناك فرقا بين من ان يكون هناك تغير في النهج وهو المطلوب وبين ان يكون هناك تغير في الوجوه يعني شيل اثنين وحط اثنين أو شيل ستة وحط ستة نعم هذا كغير في الوجوه لكن لا يتضح من خلال هذا التشكيل ان يكون هناك تغير في النهج بل على العكس نعتقد ان هذه الحكومة ببعض عناصرها هي عناصر تأزيم وبالتالي عناصر التأزيم وموضوعات التأزيم لا يمكن ان تؤدي الى النتائج التي نحن نرجوها وهي التعاون بين السلطتين للتصدي الى القضايا.

س : تطرقتم الى ضرورة تغير النهج ماذا تقصد بتغير النهج خصوصا الشخصيات التي قابلها النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد خرجت مرتاحة نتيجة عرض قائمة عليهم بالاسماء المرشحة للتوزير وربما يكون ذلك هو تغير في اسلوب الاختيار وهذا كان احد اهم مطالب الكثير من أعضاء مجلس الأمة؟

ج : أنا أتكلم عن نهج الحكومة المقبلة والحكومة القادمة نستطيع ان

نتبين ان كان نهجها بالفعل نهجا اصلاحيا أو نهجا يمكنها من خلاله ان تتصدى لقضايا التأزيم وانا اكرر ان هذا الكلام كله مبني على صحة ما نشر في الصحف أمس حول التشكيلة الحكومية، فان صح ما نشر فأنا اقول ان هذه الحكومة لا تبشر انها حكومة ستكون افضل من الحكومات السابقة، ونتمنى ان يكون ما نشر غير صحيح وانا اجابتي بمقدار السؤال حول رأيي بالتشكيلة الحكومية، واذا صحت التكهنات فان بعض من وردت اسماؤهم في التكشيلة الجديدة هي عناصر تأزيم ولذلك نحن لا يمكن ان نتوقع ان تكون هناك مسيرة سلسلة بين الحكومة وبين بعض النواب, وهناك قطاع لا بأس فيه من داخل المجلس يرون انه يجب ان يتغير مسلكها وكذلك نهجها والا يجب ان يتقصر التغير على الاشخاص.

س : الى هذه اللحظة لم أتمكن من فهم ماذا تقصد بالنهج الحكومي؟

ج : النهج الحكومي الذي اقصد هو الالتزام بالدستور والنهج الحكومي هو الالتزام بالقانون، والالتزام بالدستور هو انه عندما تكلمنا على قضية ابار الشمال هذه القضية ليست سهلة لأنها تتعلق بربط مصير البلد من الآن حتى ٣٠ عاما في أهم مصدر من المصادر الطبيعية وهو النفط، نهج الحكومة السابقة كان المجلس يطالبها بان تكون واضحة وصريحة بان تلتزم بنص الدستور وان يكون هناك تعامل مع هذه القضية بشفافية وعلانية ولكن هذا لم يتم وهذا نهج خاطئ (...) النهج السليم هو ان تأتي حكومة قادرة ومن غير الواضح من خلال هذه التشكيلة والتركيبة ان النهج السابق للحكومة سيتغير.

النهج السليم فيما يتعلق بالرعاية السكنية مثلا هو ان يلتزم بتنفيذ القوانين والتي اعتقد انه لا يتم ايقافها وهذا النهج المطلوب لا نراه موجوداً في التركيبة التي نراها، النهج السليم الذي نتحدث عنه ايضا في بعض

العقود الا تكون هناك شبهات تدور حولها حيث اثير الكثير من الاحاديث حول صفقات عدة لكن نحن نتكلم عن الصفقات الجديدة مثل صفقة الذخيرة الروسية والى الان لم تتم الاجابة على الكثير من الاسئلة التي وجهت بشأنها وكذلك الصفقة الأخيرة التي نشرتها جريدة «الرأي العام» النهج السليم هو ان اي قضية تثار يجب لأي حكومة لديها رؤية سليمة ان تقول هذا خطأ ولا يجب ان يستمر وتقول للاخرين هذا ما عملناه وقولوا لنا اين الخطأ، لا يجب ان تمر قضايا من هذا النوع بسهولة لأنها يدور حولها الكثير من الشبهات، وانا اتكلم عن نفسي استطيع ان اقول انه من خلال ما نشر في الصحف من تركيبة حكومية اذا صحت هذه التركيبة انا لا يتبين لي من هذا النهج الذي يترك القوانين والدستور في طرف ويعمل وفقا لهواه انه سيتغير لا أرى ذلك موجوداً.

س : لكن بالنسبة لموضوع ابار الشمال وزير النفط الشيخ سعود الناصر اعتذر عن عدم المشاركة في الحكومة الجديدة؟

ج : انا لا أتحدث عن اسماء بل اتحدث عن نهج حكومي الحكومة الراحلة المستقيلة نوقش المشروع معها مرتين وذلك وفق طلبات مناقشة وطلب منها ان تتقدم ببيانات واضحة ولكن قدمت قانونا وطلبت ان ينظر بشكل استعجال ولم تراع موضوع استعجاله ثم نفاجأ بتاريخ ٣ يناير الماضي بدعوة الشركات المؤهلة والمجلس لا يعلم من هي هذه الشركات وكيف تم تأهيلها بل هناك الكثير من اللغط حولها وانا لا أتحدث عن اشخاص ولا يهمني من الاشخاص الذي سيأتون بل نحن نتكلم عن قضية وهذه القضية المسلك فيها حتى الان لا يتفق مع الدستور واذا حتى كانوا يرغبون في وضع الدستور على طرف لا يتفق حتى مع مبدأ التعاون مع مجلس الامة، والتعاون يحتم اطلاع المجلس بما يحدث لأن هذه القضية ليست عادية وهي تتعلق بثروة البلد لا يجوز ان يكتنفها كل هذه السرية ونحن نعرف

حقيقة الصراع الذي يحدث بين الوكلاء والوكيلات وذكرت في وقت سابق بصريح العبارة انه في جلسة للمجلس الأعلى للبترول في ٣١/٨/٢٠٠٠ رفض تأهيل بعض الشركات التي لا تعرف من هو صاحبها ولكن اهلت مرة اخرى لذلك نقول هذا الامر يفترض ان يترك على المكشوف، يجب نشر اسماء الشركات واسماء الوكلاء والوكيلات وليناقش الموضوع في مجلس الأمة كمشروع قانون وربما يحظى بموافقة كل المجلس اذا تأكد ان مصلحة الكويت تتطلب ذلك لكن يجب ان يقال هذا الكلام في الهواء الطلق وتحت قبة البرلمان والكل يسمع وتشارك الناس ولا يجب ان يتم في غرف مغلقة.

س : هل قمتم بنقل وجهة نظركم هذه الى حضرة صاحب السمو أمير البلاد أو الى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء عندما قابلتموهم؟

ج : اعتقد ان هذه قضايا مكانها الصحيح هو قبة البرلمان، وهذه العقبة ليست قضية شخصية بالنسبة لي انا اتكلم عن قضية نوقشت بشكل عام في المجلس، وانا رأيي دائماً معروف ان الامور لا يجب ان تناقش في الغرف المغلقة خصوصا الامور التي تتعلق في مصالح الناس والدستور يطالب بأن تتسم بالعلانية والشفافية وليس نحن من يطالب فلماذا لا تتم مناقشتها.

س : لكن انت اتيح لك مقابلة سمو الأمير والشيخ صباح؟

ج : المقابلات لها ظروفها وهي لغرض محدد لذلك انا اتكلم عما يمكن القيام فيه ودوري الذي يفترض ان العبه في مجلس الأمة.

س : لنفترض جدلا ان الذي نشر في الصحف حول التشكيل الحكومي هو نهائي وصحيح أنت كنائب في مجلس الأمة أو كأحد معارضي هذه التشكيلة ما هي الاجراءات التي سوف تتخذونها في المستقبل؟

ج : هذا سيكون في المجلس.

س : هل لديكم توجه لمقاطعة جلسة القسم؟

ج : لا أتحدث عما هو ممكن أن نعمله، كل هذا الامر مبني على احتمالات أن هذا الموقف يعتمد على صحة ما هو منشور في الصحف، واذا اعلن تشكيل اخر فسوف يكون لدينا كلام اخر، ونحن نتمنى ان تأتي حكومة قادرة على ان تواجه التحديات التي يشعر بها الشارع الكويتي وليس من المعقول بعد كل هذه السنوات ونحن نقول هذا ا لكلام لأن بلدنا تتوافر فيه كل الامكانات سواء كانت امكانات بشرية وكذلك كل المقومات ويتوافر فيه ربما ما لا يتوافر في العديد من الدول حيث تتوفر فيه البنية التحتية الصالحة ونحن لا نتكلم عن طرق وغيرها انا اتكلم عن البنية القانونية التي يستطيع اي واحد ان يشعر بأمان في ظل القوانين السائدة ان نفذت، فقط نحن نطالب بضرورة ان تتحول الى دولة قانون ودولة دستور تلتزم بكل هذه القوانين، انا لا اتكلم عن أي شخص بل اتكلم عن نفسي.

س : أنت واحد من اثنى عشر نائباً وقع على بيان صدر أول من أمس لم يكن فيه هذا النفس الذي تتحدث فيه الآن اذ كان بيانا هادئاً ما السبب هل تغير الموقف بين أمس واليوم؟

ج : لا لم يتغير الموقف وانا اتكلم بالهدوء نفسه الذي خرج فيه البيان الموقع من ١٢ نائباً وانا اتكلم ردا على سؤالك، ونحن كنواب قمنا باعداد هذا البيان الذي صدر يوم امس ونحن كنا نراقب وننظر الى ما يجري، والفقرة الأخيرة في البيان كانت واضحة حيث قلنا في الوقت الذي نتمنى ان تأتي حكومة قادرة على مواجهة هذه الاوضاع في البلد وبنفس الوقت نحن نؤكد على التزامنا بتمسكنا بالدستور وممارسة صلاحياتنا ومسؤولياتنا ونحن نعي هذا الكلام ونعنيه بنفس الوقت لكن انا اتحدث عن ما نشر في الصحف، والفرق بين أمس واليوم انا اقول ان بالامس صدر بيان من مجموعة من الاخوان واليوم انا قرأت في الصحف التشكيلة الحكومية

وأمس لم أقرأها في الصحف، ولكن اذا تسألني عن التشكيلة هذا هو رأيي اذا كانت هذه هي الحكومة وهذه هي عناصرها وطبيعتها انا اقول ان تشكيل الحكومة كما هو منشور اقول لا تخلو من عناصر التأزيم.

س : هل تعتقد ان النواب الـ ١٢ الموقعين على البيان يعتبرون نواة لتجمع جديد؟

ج : لا الاخوان التقوا ورأوا أن لهم وجهة نظر محددة في المرحلة المقبلة فالتقت اراؤهم بان يصدر عنهم مثل هذا الرأي الواضح والمحدد.

س : هل لاستجواب وزير الكهرباء والماء ووزير الدولة لشؤون الاسكان دور في تجميع أو اتحاد هؤلاء النواب؟

ج : لا تتحدث عن بيان صدر بمناسبة استقالة الحكومة واحتمال مجيء حكومة جديدة يمكن كما كانت تلتقي بعض الجماعات وجدت هذه المجموعة نفسها انها لديها رؤية متقاربة استطاعت ان تعكسها في هذا البيان حول رؤياها في المرحلة المقبلة وشكل الحكومة المقبلة، وتم توضيح كيفية تشكيل الحكومة المقبلة بحيث لا تأتي لارضاء اطراف ولا وفق مجاملات معينة ولا تأتي بعناصر تأزيم ويجب ان تأتي ممثلة لكل افراد الشعب الكويتي، الاصل في ذلك الكفاءة والامانة ونظافة اليد.

س: بالنسبة لبعض النواب طرحوا اقتراحا مفاده الدعوة الى اجتماع موسع يضم النواب لمناقشة الوضع العام وتشكيل الحكومة كيف تنظر الى هذا الاقتراح؟

ج :اعتقد دائما ان مكان المناقشة تحت قبة البرلمان ولكن هذا لا يمنع ان تكون هناك اي مداولات بين النواب ولكن مكان المناقشة الصحيح هو تحت قبة البرلمان ولا يوجد لدي أدنى شك أن أي مجموعة تلتقي سواء كبرت هذه

المجموعة أو صغرت ان لقاءاتها صحية ولكن ان المكان الصحيح الذي يجب ان يكون اللقاء فيه هو تحت قبة البرلمان وهو المكان الذي توجد فيه لائحة ونظام يحكم العمل فيه والنقاش فيه.

س: لكن النقاش والاجتماعات ربما تكون في ظل وجود ازمات معينة؟

ج :انا لا اعترض لكن اقول يمكن أن تلتقي اي مجموعة أو أي عدد من النواب مع بعضهم البعض وهذا يحصل احيانا لكن انا اقول اي قضايا يفترض ان تناقش في المجلس.

س : لوحظ انك لم تدخل قاعة البرلمان في الجلسة الأخيرة التي رفعت لعدم اكتمال النصاب ما السبب؟

ج : نعم لم أدخل لأن الجلسة غير دستورية لأنه لا توجد حكومة اصلا.

س : لكن هناك خلافاً حول دستورية الجلسة؟

ج : بصرف النظر أنا لا انظر الى هذه الخلافات ولا الى الفتوى التي توضع بقوالب معينة، الحكومة قدمت استقالتها وقبلت الاستقالة ولا يمكن ان تحضر مجلس الأمة ولا يمكن ان يكون حضورها دستورياً أو قانونياً، الحكومة قبلت استقالتها ان تقدم الحكومة استقالتها هذا شيء ولكن ان تقبل هذا شيء اخر.

س : ما اسباب الاستقالة من وجهة نظرك؟

ج : (،،،،) .

س : هل للاستجواب الاخير الذي قدمه النائب حسين القلاف دور في الاستقالة؟

ج : لا أعلم اسباب الاستقالة هل هي استجواب ام غيره هذا سؤال يوجه للحكومة.

س : من وجهة نظرك كمتابع للوضع؟

ج : أنا اعتقد أن هناك اسباباً عدة لكن لا أريد ان اتطرق في الحديث عنها لأنه ربما اكون مخطئاً في تحليلها لكن هذه الاسباب يجب ان تعرف من الحكومة أو الوزراء الذين استقالوا .

س : البعض يفسر الاستعجال في انتقاد الحكومة من قبلكم هو محاولة لإثارة الغبار والتشويش على متخذي القرار؟

ج : أنا لا أغير ما نشر بشأن التشكيل الحكومي هي الحكومة الرسمية وجاء كلامي بناء على سؤالك ولكن اذا كانت هذه هي الحكومة المقبلة فانا سأنتقدها مبكرا أو متأخرا الامر متساو وبالذات فيما يتعلق بعناصر التأزيم نحن أوردنا هذا في البيان الذي وزع وطالبنا بضرورة الابتعاد عن عناصر التأزيم.

س : نريد كلاما فيه أكثر تحديدا اين تكمن عناصر التأزيم؟

ج : لا أحدد أنا شيئاً نحن لا نعترض على احد ولا نحدد اسماء ولا تطرح حتى اسماء وأنا لم أطرح اي اسم لكن من خلال ما قرأته من اسماء في الصحف اذا صح هذا التشكيل فانا اعتقد ان هذه الحكومة فيها عناصر تأزيم.

س : ما العلاج من وجهة نظركم؟

ج : العلاج هو ان يتم الاختيار وفق اسس معينة لا يختلف عليها اثنان بحيث لا تكون العملية مجاملة لأحد أو ارضاء لاطراف أو عملية تقسيم حصص على اطراف معينة يجب ان تكون القضية قضية عناصر تتسم بالكفاءة والنزاهة ولديها الاستعداد للتعاون مع المجلس، ونحن الى الآن نقول يدنا ممدودة للتعاون مع الحكومة الى ابعد الحدود ولكن يجب ان تأتي حكومة وفقا للمواصفات التي ذكرت اما ما نشر فأنا لا اعتقد انها

حكومة مستعدة لتنفيذ القوانين أو ان تطرح القضايا بشفافية او حكومة مستعدة للتصدي لقضايا تتكلم عن صفقات تصل مبالغها الى ٤٠٠ مليون و٥٠٠ مليون أو مليار وحكومة ساكتة، مجلس الامة يتصدى نوعا ما الى هذه القضايا والمطلوب حكومة ايضا تتصدى.

س : البعض دعا الى عدم التوسع في توزير النواب.. ما هي وجهة نظركم؟

ج : اعتقد ان هذه قضية لا تخضع الى الرأي الشخصي اترك رأيي الشخصي جانبا لأن هذه القضية حسمها الدستور الكويتي حيث انه عندما وضع كان هناك توجهان الأول يدعو الى حكومة برلمانية وتوجه يدعو الى ان تترك الحكومة وان كنا نحن دولة نظامها نظام وراثي لكن يدعوا في هذه الجزئية بالذات بان يترك الامر الى رئيس الدولة ثم صار الاتفاق الذي هو وارد حاليا في المادة ٥٦ وهو ان يتم تعيين الوزراء من داخل المجلس أو خارجه لكن المذكرة التفسيرية جاءت واضحة وما ذكر فيها ليس عبثا أو تزيدا بل انه جاء ليعكس ما دار في لجنة الدستور انذاك حيث كان الرأي بأن يكون الأغلبية في مجلس الوزراء من داخل مجلس الأمة، لذلك عندما جاءت المذكرة التفسيرية وهي تتكلم عن الاغلبية المطلوبة لنزع الثقة من الوزير جاء المشرع الدستوري واشار الى عدد وهذا العدد لم يرد عبثا ولكن كان نوعا من الايحاء حيث قالت المذكرة لو افترضنا ان ١٠ نواب تم توزيرهم وبقي من النواب الـ ٥٠ فقط ٤٠ نائبا فإن الاغلبية المطلوبة لنزع الثقة من وزير هي ٢١ نائبا وكأن المشرع اراد ان يوحي للاجيال المقبلة ان في ذلك الوقت كان يتصور ان يكون هناك ١٠ نواب يعينون وزراء في الحكومة ونجد في مكان اخر من المذكرة التفسيرية يقول على ان يتزايد مع مرور الايام يعني يفترض ان تكون الحكومة بعد فترة اغلبيتها من البرلمان، اترك رأيي الشخصي ربما يكون مع التعليل أو التوسع في توزير النواب، لا

مجال للرأي الشخصي اذا تصادم مع النص الدستوري لذلك عندما طرح انذاك طرح خبير الحكومة المرحوم محسن عبدالحافظ قال « إن لدينا تجربة المجلس التأسيسي أن الانتخابات لم تخرج افضل العناصر» كان رد احد اعضاء اللجنة وهو حمود الزيد قال: لا هذا قد يكون صحيحا لكن أنت عليك أن تأخذ وإن تستعين بمن جاء بهم الشعب الكويتي، هنا لو حدث ذلك لما حدثت المواجهات، واذا كانت الحكومة بأغلبية برلمانية يمكن الرد على الناس بسهولة اذا كان هناك انتقاد حكومي بحيث يمكن أن تقول ياجماعة هذا نتاج الانتخابات وعن اختياركم، فالمطلوب من الناس أن يحسنوا الاختيار، ونحن نريد أن تجرى الانتخابات بنزاهة وبعيداً عن أي تأثيرات سواء كانت دفع أموال أو غيره من شراء الأصوات،لذلك القضية لا تخضع للاراء الشخصية، الدستور الكويتي واضح في هذه القضية وفي كل الاحوال يفترض أن تكون الحكومة بأغلبية نيابية وهذا ليس بالضرورة ان يكون رأيي لكنه رأي الدستور.

س : اشرتم الى شراء الاصوات وفي الفترة الأخيرة وبعد الانتخابات التكميلية في الدائرة العاشرة تعالت الاصوات ضد ظاهرة شراء الاصوات ما رأيكم في من يقول ان هذه الظاهرة وصلت الى المناطق الداخلية؟

ج : اعتقد انه من الظلم ان تتحدث عن انتخابات في دائرة واحدة شراء الاصوات اصبحت ظاهرة وتكاد تكون موجودة في اغلب الدوائر وبشكل واضح اسبابها عدم تطبيق القانون لأن القانون يمنع ذلك، هناك نصوص صريحة، ومن اسبابها احيانا تكون تشجيعاً من بعض الاطراف.

س : هل تقصد الاطراف الحكومية؟

ج : انا لم اقل اطرافا حكومية انا قلت بعض الاطراف.

مقابلة صحافية مع
معالي الدكتور سعد الهاشل وزير العدل ووزير الأوقاف والشئون الإسلامية السابق حول عدد من القضايا *

س : بإعتبارك أحد أعضاء الحكومة المستقيلة التي إستمرت في عملها عشرين شهراً، كيف تقيم العمل الحكومي خلال تلك الفترة؟

ج : بداية لابد أن اغتنم الفرصة لأن أشير إلى الثقة التي أولاني إياها صاحب السمو أمير البلاد وثقة سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء والتي هي دون شك مبعث اعتزاز وفخر في النفس، وبالتالي بات لزاما عليَّ أن أسجل جزيل الشكر والثناء لهما.

أما عن تقييمي لتلك الفترة التي اعتبرها قصيرة أود أن أؤكد أنني احتسبتها خبرة تضاف الى الخبرات التي اكتسبتها في حقل التربية والتعليم سواء كان التعليم العام أو من خلال عملي في التعليم العالي، هذا جانب ومن جانب آخر يجب التأكيد على أنها فترة قصيرة وبالتالي فإن عملية تقييمها ستكون محدودة بحدود الفترة لأن كثيراً من محاور البرامج لم يتم تغطيتها والبعض الاخر سيتم جني ثماره في الفترة المقبلة إن شاء الله ، ويمكنني أن أقول أن العمل في السنة الأولى اقتصر على فهم الواقع ودراسته والوقوف على مشكلاته ومعوقاته والتعرف على الآراء والافكار الكفيلة بالارتقاء بمستوى الآداء، وقد تم ذلك وبفضل الله ومن ثم بمشاركة كل القطاعات التابعة لوزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الإسلامية

---

* جريدة الرأى العام الكويتية الصادرة بتاريخ ١ / ٣ / ٢٠٠١ م، العدد ١٢٣٠٦ .

واخرين على رأسهم المستشارون في مرفق القضاء والقيادات والعاملون في شتى القطاعات، بالاضافة الى اساتذة جامعة الكويت وجمعية المحامين وادارة الفتوى والتشريع وجهات أخرى، وعليه يجب أن نسجل الشكر والعرفان لهم جميعا على تعاونهم البناء.

س : سعد الهاشل رجل اكاديمي عمل طوال حياته في المجال التربوي ولكن وبصورة مفاجئة وجد نفسه في العمل السياسي، هل وجدت فارقا بين العمل الاكاديمي وبين العمل السياسي؟

ج : طبعاً هناك فارق كبير بين الاثنين ولكن ارغب في الاشارة الى ما جاء في السؤال حيث اشير في السؤال الى كيف وجد الهاشل نفسه بصورة مفاجئة في العمل السياسي؟ أولا أود أن أوضح أمرا، هو أنني لم أجد نفسي بصورة مفاجئة في العمل السياسي حيث انه سبق وان استدعيت للعمل الوزاري في عام ١٩٨٨، ولكن لم يتم الاختيار، وكذلك في عام ١٩٩٧ فقد عُرضت عليّ وزارة الصحة بعد استقالة الوزير ولكنني اعتذرت من منطلق وطني وذلك بسبب عدم الاختصاص رغم انني اعتز بالدعوة وبالمشاركة ,أما عن الفرق بين الاثنين، فإنني أود أن أقول إن العمل في الوسط الاكاديمي بالجامعة كأستاذ وعميد ونائب مديرة الجامعة وأمين عام للجامعة يختلف تماما عن العمل السياسي، ويكفي أن أشير الى أن العمل في الجامعة هو تعامل مع مجموعة من العناصر مثل المعرفة والعلماء والدارسين والبحث العلمي ,اما العمل في المجال السياسي فيقتضي من الانسان التعامل مع كل الاطراف والقوى باعتدال، وان يضع في الاعتبار القضايا والضغوط التي تقع على عاتق الاخرين والذين يتعامل معهم بقدر ما يضع القضايا والضغوط التي تقع على عاتقه ,كما ان العمل في المجال السياسي يتطلب احتساب المتغيرات السياسية، بينما العمل في المجال الاكاديمي يتطلب احتساب المتغيرات العلمية علاوة على أن العمل في المجال

السياسي يقتضي ضرورة قبول واحترام التوجهات الفكرية المختلفة بما يؤكد مبدأ التوازن ويحافظ على مصلحة الوطن ,والحقيقة انه ما دمت اتحدث عن الفرق بين العمل السياسي والعمل الاكاديمي فإنني أود أن أذكر شيئا في غاية من الاهمية، وهو انه كان لتجربتي في الجامعة اثر كبير على عملي في الوزارة حيث انه في بداية العمل بالوزارة طبقت تعريفات كثيرة من أسس ومبادئ التخطيط والتنظيم والسلوك الاداري الذي اكتسبته في التجربة السابقة على التجربة اللاحقة مع وضع الاعتبار للمتغيرات المختلفة بين الاثنين، واعني بذلك وضع برنامج العمل الذي شارك فيه الجميع وتشكيل اللجان التي عملت ودرست على مدى ستة وثمانية اشهر من اجل تحقيق الاراء والتوصيات الكفيلة بتطوير وتحديث مستوى العمل والواقع انني بعد ان استلمت التوصيات التي خلصت اليها اللجان المختلفة بدأت في تعيين القيادات والتي صدرت فيها مراسيم من اجل متابعة تلك التوصيات.

ويمكن ان اخلص الى حقيقة ان العمل السياسي يحتاج الى استقرار ومتابعة يمكن من خلالها تنفيذ البرامج والتصورات والافكار.

س : أنت هنا تتكلم عن الاستقرار وكأنك تقول ان الاستقرار هو الفارق بين الاثنين؟

ج : عدم الاستقرار احد الفوارق، فالملاحظ في العمل الجامعي أنه يتميز بالاستقرار وتتوافر مساحة كافية من الوقت لمتابعة الافكار والاراء والاقتراحات، وبالتالي فليس هناك هدر للوقت او للجهد او للمال، اما العمل السياسي فإنني أرى أنه يعوزه الاستقرار، فقد اشرت قبل قليل عن تجربتي الوزارية بأن السنة الأولى انقضت في الوقوف على الواقع وفهمه ومن ثم دراسته والتعرف على المعوقات والتطلع الى تجديد وتجويد العمل، وبعد ان خلصت اللجان اسفرت الدراسات عن مجموعة من النتائج بدأت في البحث عن الرجل المناسب ليكون في الموقع المناسب لمتابعة التوصيات،

وذلك انطلاقـا من مـبـدأ ان القـيـادي لا يـعـمل بمفـرده وإنما بـأعـوانه.

وعليـه تجـد الوزير في سـباق مـع الزمن لانه يدرك ان فـتـرته قـصـيـرة وعليه ان ينجـز اكبـر قدر من محاور البرنامج والاعمال الضـرورية، ومن الاولويات وبخـاصـة البـحث عن القـيـادات التي يمكن ان توكل اليـهـا المسؤولية ,واؤكد ان عدم الاستقرار لا يمكن ان يؤدي الى البناء.

س : الا تشـعـر ان العمل الحكومي افـقـدكم التـعـامل مع طلبتكم ومع البحث العلمي؟

ج : لا لم يفـقـدني شـيـئـا بقـدر أنه أتاح لي الفـرصـة في اكـتـسـاب ثقـة صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي العهد وثقة الشعب الكويتي وهـي ثقة تعـد وسـامـا علـى صـدورنـا نفـخـر بهـا في اي وقت وفـي اي مكان ,كمـا أن العمل في مجلس الوزراء ومجلس الامة اتاح لي الفرصة لاكتساب مجموعة من العـلاقـات التي هي بالنسبـة لي كنز كـبـيـر، عـلاوة على أن التـعـاون والتعامل البناء مع الاجهزة المختلفة في القضـاء والعدل والاوقـاف وبيت الزكاة والامـانـة العـامـة للاوقـاف والهـيئـة العـامـة لشـؤون القـصـر والامـانة العـامـة لمجلس الـوزراء أتاح لي الفـرصـة لتـحـقـيق بـعض الانجازات والعمل، والحـقيـقة انه لولا تعاونهم المثمر لما تحـقق أي شـيء ,وعليه فـإنني لا اعتبر العمل الحكومي خسارة على الاطلاق، بل انه تجربة مختلفة تضـاف الى ما سبق.

س : مـا السـبب الرئيـسي من وجـهة نظرك في حـالة اللااستـقـرار التي تمر بها الحكومة؟ هل يعود الى مجلس الوزراء أم الى مجلس الأمة؟

ج : أعتقد أن الأمر يعود الى أكثر من سبب وانظر على سبيل المثال الى العلاقـة بين مجلس الامة ومجلس الوزراء من تجربتي القصيرة جدا فإنني لاحظت انه ولمجرد حدوث قضـيـة في السـاحـة مثل قضـيـة تعطيل الصـحـف وغيرهـا، فإنك تجد أنهـا تـأخذ مسـاحـة كبيـرة من الجدل حتى يتكشف غياب

ثقة مجلس الامة في الوزراء ويبدأ نفر من النواب بالقاء اوصاف ونعوت يقشعر لها البدن مثل حكومة ضعيفة، حكومة مهلهلة، حكومة لا تستحق ان تجلس في الصف الاول، حكومة تستحق رصاصة الرحمة،،. وهكذا.

كما أنه لو ورد بند في جدول الاعمال لموضوع من الموضوعات المهمة، فإن المناقشة تبدأ للوهلة الاولى هادئة ومعتدلة، وبعد لحظات يبدأ فرد العضلات باستخدام اسلوب الارهاب الدستوري فهذه الاساليب دون شك تشعر الوزير بالاهانة وبعدم الاحترام امام مجتمعه واهله وزملائه واصدقائه.

نعم الديموقراطية مهمة جدا واقولها للمرة الالف، الأمم لا ترتقي الا من خلال مزيد من الديموقراطية، ولكن المقصود بذلك الديموقراطية الواعية والديموقراطية المسؤولة، الكل يعلم ان الديموقراطية اداة وليست غاية، وهي اداة إعمار لا دمار، وهي تنطلق من أن الانسان يعرف شيئا وتغيب عنه اشياء، وبالتالي وجب على الطرف الاخر استكمال جوانب القصور بالنقد البناء.

الحقيقة ان التسامح بيننا أخذ في التقلص خلال العشرين سنة الاخيرة، فلو أننا استذكرنا الدافع القديم لوجدنا ان المناخ الثقافي في المجتمع يتسم بمجموعة من القيم، وكان ايامها المجتمع كبيرا وأن الاختلاف سنّة ومعلم من معالم الوجود الكويتي، ولذا كانت تلك الرؤية بعيدة كل البعد عن الصبغة الفكرية التي يتسم بها الواقع الراهن، وهذه الصيغة لاشك انها تفرق لا تجمع، وتؤدي الى الصدام ولا تتسم بالتعاون على البر والتقوى بقدر ما تتسم بالتعاون على الاثم والعدوان، وهي صيغة بعيدة عن روح السلام التي يدعو اليها الاسلام.

كما ان بعض الصحف رغم اهمية دورها تدفع وللاسف الشديد الى حل الحكومة بدلا من لعب دور الحكيم في معالجة القضايا والتحديات التنموية

حتى تتمكن من اللحاق بالركب الحضاري بدلا من ان نعيش على هامش ردود الافعال.

س : هل كانت استقالة الحكومة هروباً من الاستجواب المقدم من النائب حسين القلاف الى وزير العدل وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية؟

س : لا أبداً، لم يكن للاستجواب أي علاقة لا من قريب ولا من بعيد باستقالة الحكومة، والاستجواب غير دستوري وقد اشرت قبل قليل الى أن الدفع بحل الحكومة كان يحدث باستمرار عند مناقشة اي موضوع تحت قبة البرلمان، ومحاور الاستجواب لا تدخل في اختصاصات وزير العدل بل كلها تتعلق بالنيابة العامة. ولقد بدأت مع الاخوة المستشارين في اعداد الرد على الاستجواب من منطلق احترام الرأي الآخر ومن منطلق ايضاح الامور للرأي العام.

س : هل تعني أنه ليس لوزير العدل سلطة على النائب العام؟

ج : العلاقة بين الوزير والنائب العام حددها الدستور وقانون القضاء حيث تنص المادة ٥٠ من الدستور على الفصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وعليه لا يجوز لأي سلطة ان تتطاول على أخرى ولا ان تتدخل في اختصاصاتها كما أن المادة ١٦٣ من الدستور ايضا واضحة وصريحة حيث أكدت انه لا سلطان لأي جهة على القاضي في قضائه ولا يجوز بحال التدخل في سيرة العدالة.

أما المادة ٦٠ من قانون تنظيم القضاء لعام ١٩٩٥ فقد أكدت بأنه لا سلطة لوزير العدل على النائب العام إلاّ في الجانب الإداري والمالي فقط اما فيما يتعلق بتحريك القضية والادعاء والتعرف فهي من اختصاصات النائب العام.

س : هل يعني انه لو ان الحكومة لم تستقل وحضرت جلسة الاستجواب

انهـا سـتطلب اللجـوء الى المحكمـة الدسـتـورية للفـصل في دسـتـورية الاستجواب؟

ج : ـ لم يناقش مجلس الوزراء أمر الاحالة في جلسته التي صادفت بعد يوم واحد من تقديم الاستجواب خصوصا ان الحكومة في تلك الجلسة منشقة بموضوع الاستقالة.

س : طالما لا توجد أي علاقـة للاسـتجـواب بالاسـتقـالة ,,ومـا السـبب الرئيسي من وجهة نظرك لاستقالة الحكومة؟

ج : لاستقالة تعود الى اسباب كثيرة بعضها سبق الاشارة اليه والبعض الاخر يعرفه الجميع ,,وكما ذكرت انه منذ اكثر من عشرين سنة لم تستمر حكومة اكثر من سنة وشهرين فقط ,وهناك من يدفع باتجاه حل الحكومة بصورة مستمرة، حيث ان احد النواب شبه العمل الوزاري كواطئ النار لا تحرق الا رجل واطئها، فرد الاخ النائب بخلاف ما قصدت بقوله شاذاً انت تقول عن نفسك ان لقاءك مع زملائك كواطئ النارلله والحقيقة انني رفضت تقويلي كلاماً لم اقله، واشرت الى أنه يكفي شرفا ثقة صاحب السمو الأمير وثقة سمو ولي العهد وبأن تعاملي مع زملائي والاجهزة المختلفة اعتز به كثيرا وإنني كل ما قصدته من القول إن الامانة ثقيلة، وبالتالي تدعو الى القلق والى الشعور باستمرار بالمسؤولية عندما يأخذها الانسان بجدية واخلاص.

س : ولكن حالة اللااستقرار واللاانسجام التي كان يشير اليها النواب في كثير من الاحيان كانت واضحة للجميع من خلال عدم اتفاق اعضاء مجلس الوزراء في كثير من الامور ورغم ان عدم الاتفاق هو امر طبيعي ولكن كان هناك وبشكل واضح فريقان في مجلس الوزراء، وظهر هذا العمل بوضوح في استجواب وزير الاسكان حيث هناك من الوزراء من عمل ضد الوزير الى جانب المستجوبين كيف ترد على ذلك؟

ج : هذا الكلام غير صحيح، ولم يكن من بين الوزراء من عمل ضد الوزير وبخاصة أن الوزراء قد أقسموا على أداء المسؤولية وهم أهل للقسم، اما ان يختلف الوزراء في التعبير عن الاراء في معالجة القضايا والتحديات فهذا دون شك امر طبيعي وظاهرة صحية، لان في ذلك دلالة على ممارسة حرية الرأي. والحقيقة ان الاختلاف في الاراء ظاهرة صحية ولا يفسد للود قضية.

س : طالما الحديث عن الديموقراطية ومجلس الأمة وانت باعتبارك وزيراً في الحكومة وعضوا في مجلس الأمة، كيف تقيم اداء مجلس الأمة في الفترة الماضية؟

ج : لا شك، ان لمجلس الأمة حسناته ولا يجب لأي شخص منصف ان يتجاهله او ينكره ونحن في الكويت جبلنا على الديموقراطية واصبحت جزءا لا يتجزأ من المجتمع الكويتي ومجلس الأمة له دور واضح وحسنات عديدة خصوصا بعد ما وافق على تعديل احد مواد لائحته الداخلية المتعلقة بنظام الجلسات والتي اصبحت الجلسات وفق التعديل الجديد مرة كل اسبوعين، وهذا التعديل جعل هناك فترة اطول للتأمل وتفكير وعمل لمجلس الوزراء في الوقت نفسه كانت ايضاً فترة عمل وتفكير ودراسة لأعضاء مجلس الأمة وانهاء بعض القضايا والأمور الخاصة، وهذا التعديل اسهم وبصورة مباشرة في زيادة حجم الانجازات لمجلس الأمة حيث انه تم انجاز كثير من المشاريع بقوانين والاقتراحات بقوانين بفضل الله اولا ومن ثم بفضل التعديل الجديد، ولكن رغم كل ذلك نقول ان الكمال لله، ومجلس الأمة الحالي كما اشرت سابقا اضاع الوقت في الجدل الذي لا يعود على المجتمع الكويتي بالنفع وفي الحقيقة اتمنى على المجلس الا يستمر في هذا النهج وعليه ان يحسن الظن في الحكومة الجديدة وان يعينها على أداء واجبها وعلى حمل المسؤولية يمكن من خلاله ان تكون هناك انجازات وبناء

وهذه الانجازات لا تسجل لحكومة او لمجلس أمة بقدر ما تسجل للكويت بأسرها ولان الحكومة او المجلس هما لا يعملان لصالحهما بقدراتهما، يعمل كل واحد منهما لصالح الكويت التي لا يجب لأحد ان يضع مصلحته فوق مصلحتها.

س: ما سبب دفع بعض اعضاء مجلس الامة باتجاه حل مجلس الوزراء؟

ج : اعتقد ان هذا السؤال يجب ان يوجه بالدرجة الاولى الى الاخوة النواب، ولكن رأيي الشخصي أنا شخصياً اشعر بأن المجتمع الكويتي يمر في فترة تحول، وفترة تحول مهمة جداً وبالتالي هذه هي الديموقراطية تحتاج الى مزيد من الوقت وديموقراطيتنا يظل عمرها قصيرا مقارنة بعمر ديموقراطيات العالم، وهناك فهم خاطئ للديموقراطية لدى فئة محدودة من المرشحين وغيرهم حيث يعتقدون ان الديموقراطية هي الاستمرار في الدفع باتجاه حل مجلس الوزراء او الاستمرار في توجيه النقد غير المبرر المبني على اسس غير سليمة وهذه الفئة تبقى محدودة، وأنا اقول ان هذه ليست هي الديموقراطية وبالتالي نحن الآن في الكويت نمر بفترة تحول وسيصل المجتمع الكويتي في الفترة التي سيكون فيها مزج لجميع التوجهات افضل مما هو عليه وسيكون هناك مزيد من النضج مع مرور الزمن وبالتالي فترة التحول التي نمر فيها هي التي ينتج عنها عدم استمرار حكومات وهي سبب الدفع بين فترة واخرى على مر عشرين سنة سواء كان من الصحافة او من مجلس الأمة باستبدال الوجوه في مجلس الوزراء.

س : طالما الحديث لا يزال عن الديموقراطية والنضج الديموقراطي، هل تعتقد ان الحكومة كانت جادة في مطالبتها ودعمها لاعطاء المرأة الكويتية الحقوق السياسية؟

ج : الحكومة كانت جادة جداً في مطالبتها ومسعاها باتجاه اعطاء المرأة الكويتية الحقوق السياسية ولكن الحكومة والقيادة السياسية في الوقت ذاته تقدر حجم وطبيعة المتغيرات التي يمر بها المجتمع الكويتي وتقدر ان المجتمع الكويتي كل يوم في شأن من امره ولكن تؤمن انه سيأتي اليوم الذي سيتحقق فيه المراد، وبقاء الحال من المحال.

س : ولكن الحكومة لم تضغط على وزرائها او النواب المحسوبين عليها للتصويت الى جانب القانون.

ج : لحكومة تقدر وتحترم الرأي الشخصي وبالتالي كان كل الوزراء الى جانب هذا القانون باستثناء وزير واحد وهذا خير دليل على احترام الرأي والرأي الآخر لدى الحكومة، وهذا الامر ينسحب على كل المستويات وعلى كل القضايا التي تناقش في مجلس الوزراء وانه لا يوجد اكراه في الرأي بل هناك ديموقراطية وتفاهم وتبادل الرأي واريد ان اشير الى ان الاجواء داخل مجلس الوزراء كانت صحية ويسودها التفاهم والتشاور والحرية في اتخاذ القرار.

س: ولكن هناك وزراء سابقين وغيرهم كانوا يتذمرون من مركزية القرار في مجلس الوزراء؟

ج : هذا غير صحيح اطلاقاً ,,,اطلاقاً.

س : هل هناك اشراك في اتخاذ القرار؟

ج : الوزير في مجلس الوزراء ومن خلال التجربة التي مررت بها ولمدة سنة وثمانية اشهر كان حراً في اتخاذ قراراته والوزراء يتمتعون بـ FULL FREEDOM وخير دليل على ذلك انا شخصيا وخلال شهر ونصف الشهر عينت ٥ وكلاء اثنين بدرجة وكيل وثلاثة وكلاء مساعدين ولم أجد أي رفض ووجدت هناك تشجيعا وحتى في تعيين رئيس المجلس

الاعلى للقضاء كان يقول النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الاحمد ان وزير العدل له مطلق الحرية في التعيين في ذلك المنصب حيث انني فضلت اخذ رأيه في تعيين من اراه مناسباً انطلاقا من ان الدين النصيحة، وقال لي « انت حر في تعيين من تراه مناسباً»، وللأمانة كان هناك دفع واضح وعلني في مجلس الوزراء لاستخدام الحرية المطلقة واتاحة الفرصة للوزراء لصنع القرار.

س : ولكن هناك موقفا مر به أحد الوزراء في غير الحكومة التي كنتم فيها اعضاء يتناقض مع ما تقوله حيث انه عجز ولمدة ثمانية اشهر تقريبا عن تعيين وكيل له، كيف ترد على ذلك؟

ج : هذا الامر يعود للوزير نفسه ولا يعود للحكومة ويعود الى مدى قدرة الوزير على اقناع رئيس الحكومة او من ينوب عنه او حتى يطلع مجلس الوزرأء في من يرشحه للمنصب وهل اعتمد في اختياره معايير موضوعية دون محسوبية، وهذا الامر يعود للوزير ولا يعود لأي شخص آخر، ولا نقول ان هناك مركزية في مجلس الوزراء وأنا اقولها من واقع تجربة واشهد الله على ذلك والوزراء لهم حرية كاملة في صنع القرار ولم يأت يوم من الايام تم فيه فرض شخص معين وتعيينه في منصب رغم انف الوزير، قسماً بالله لم يحدث ان اتى رئيس الحكومة او من ينوب عنه وقال «حطوا فلانا في المنصب الفلاني» يا اخي الظلم ظلمات لا يمكن ان نقول الا الحقيقة.

س : هل تعتقد ان وزير العدل وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية الجديد احمد باقر سيواجه مصاعب وعقبات في عمله؟

ج : أنا لا ارغب في الحديث او الخوض في الاسماء واريد ان اتكلم عن الحكومة الجديدة ككل، انا شخصيا متفائل من الحكومة الجديدة واقول انه يجب إتاحة الفرصة للحكومة الجديدة للعمل ونرى عملها ومن ثم نحكم

عليها ،وعلينا أن نعي بأن أعضاء الحكومة لهم خبراتهم وهم جزء من المجتمع الكويتي وابناء لهذا البلد وبالتالي علينا ان ننتظر ونرى ما سيحدث، أما إستباق الاحداث واطلاق الاحكام بهذه السرعة فهذا ظلم وأنا لست من مؤيدي ذلك وأرى أن هذا الاسلوب ليس في محله.

س : هل هذا التفاؤل جاء لشعوركم ان تشكيل الحكومة الجديدة لم يعتمد على مبدأ التخصيص؟

ج : أنا أشرت أن مبعث التفاؤل أن الوزراء الحاليين جاؤوا من مواقع لهم خبراتهم فيها ولهم تسلسل وظيفي وبالتالي هذا من شأنه أن يسهم في آدائهم ويساعدهم على النجاح.

س : أنت احد الوزراء الذين قدموا إستقالتهم تضامناً مع النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية لماذا اتخذت مثل هذا الموقف رغم وجود زملاء لكم من الوزراء لم يقدموا استقالتهم؟

ج : هذه قناعة شخصية.

س : هل كان لديكم إيمان بضرورة التغيير؟ أو بضرورة وضع حد لما يحدث؟

ج : لا.. لا إنني أرى بتقديم النائب الأول إستقالته إلى رئيس الحكومة يفترض أن يقدم الوزراء الآخرون استقالتهم أيضا لإتاحة الفرصة للرئيس ونائبه لاختيار من يشاء من اشخاص ليكونوا أعضاء في الحكومة الجديدة، أما فيما يتعلق بالتغيير فهذه هي سنة الحياة.

س : ما خططكم للمرحلة المقبلة؟ هل ستعودون الى الجامعة للتدريس؟

ج : نعم.

س : هل تريد منصباً معيناً في الجامعة؟

ج : أريد أن أعود إلى العمل الاكاديمي.

مقابلة صحافية مع
رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي حول عدد من القضايا المهمة *

س : ما فحوى المباحثات التي عقدتها والوفد المرافق مع الجانب اليمني؟

ج : المباحثات تمت من خلال اجتماعات مكثفة مع الشيخ عبدالله الأحمر رئيس مجلس النواب وعدد من أعضاء البرلمان اليمني وبحضور وزير النفط والثروات المعدنية ووزير التخطيط بصفتهما اعضاء في مجلس النواب، كما كان هناك لقاء مع الدكتور عبدالحكيم الإرياني رئيس مجلس الوزراء، وآخر مع الدكتور عبدالعزيز عبدالغني رئيس المجلس الاستشاري، ووزير الخارجية عبدالقادر باجمال ، وهذه الاجتماعات كانت مهمة ومكثفة وكنا خلالها حريصين على أن نستمع الى وزير الخارجية وهو يشرح نتائج زيارته للعراق اضافة الى ما استجد في موقف اليمن حول موضوع الاسرى حيث كان هذا الموضوع محور الحديث المشترك في المباحثات على كافة الاصعدة، وخلاصته أنه لا يوجد أي تغير حول هذا الموضوع وأن اليمن واضح وصريح في هذه القضية فهو لا يعتبر الموضوع سياسيا بل يريد أن يعامل معاملة انسانية بعيدة عن السياسة ليتم انهاؤه وقد استمعنا للموقف اليمني بكل صراحة وشفافية كما إستمعنا لمطالبة اليمن برفع الحصار عن النظام العراقي المرتبطة بالمطالبة بالافراج عن الاسرى، وخلال هذه اللقاءات الهامة كان هناك حوار حول العمالة اليمنية ودعم النشاط الاقتصادي اليمني وقد بينا في المحادثات ان موقف الكويت واضح تجاه الشعب العراقي واننا معه وحريصون على ان تنتهي المعاناة التي لا يعتبر

---

* جريدة الرأى العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٢١ / ٣ / ٢٠٠١ م، العدد ١٢٣٢٦ .

هذا الشعب طرفا فيها او مسؤولا عنها، وتبين ان مدى حرص الجانب اليمني على تنمية العلاقة الثنائية مع الكويت وتقديرهم لهذا التقارب وحرصه على تنمية وتطوير العلاقات.

س : هل وجدتم تغيرا في الخطاب السياسي اليمني تجاه الكويت؟

ج : من المواضيع التي لابد من بيانها وتوضيحها ما لمسناه من الجانب الشعبي اليمني من حرص ودعم للكويت، وهذا لا عجب فيه لان هناك ارتباطا قديما بين الشعب اليمني والشعب الكويتي وهناك علاقة عميقة ذات جذور بينهما وبالتالي امتلأ الحوار الشعبي بالحديث عمن درسوا في الكويت ومن عملوا فيها وهذا يعني الحرص على التقارب الشعبي، والخلاصة ان هناك بالفعل خطابا شعبيا مريحا وداعما للكويت، واصرارا على تفعيل لجان الصداقة والاخوة بين البرلمانين.

س : سمعنا من مصادر نيابية يمنية ان هناك حرصا على عدم طرح «الحالة» الكويتية ـ العراقية في مؤتمر القمة العربية المزمع عقده في الاردن وفق طلب من دولتين عربيتين فهل سمعتم بذلك؟

ج : هذا الطرح غير صحيح، الموضوع سيطرح في القمة العربية وسيناقش، وهناك اجماع على ذلك، فالجميع يعرفون ما ينتج عن التصريحات غير المسؤولة وغير المبررة من قبل النظام العراقي تجاه الكويت والسعودية، ويعرفون ان جرح الكويت لايزال داميا نتيجة لعدم معالجة موضوع الاسرى، وبالتالي يعرفون انه مالم يكن هناك معالجة لهذا الموضوع الهام فان الوضع العربي سيبقى مفككا.

س : كيف ترى زيارة ياسر عرفات لليمن التي استهدفت ايجاد دعم عربي للانتفاضة؟

ج : نحن في الكويت اهل مبدأ، والكويت ولله الحمد اشتهرت بمواقفها المبدئية، ومواقفنا تجاه القضية الفلسطينية لم تتغير، فموقف مجلس الامة

مثلا في اجتماع الشعبة البرلمانية الذي عقد في جاكرتا، كان داعما بقوة للفلسطينيين ليس هذا فقط وانما كنا في مقدمة المطالبين بتحريك المواضيع الخاصة بالقضية الفلسطينية والانتفاضة، حيث نجحنا في مناصرة القضية الفلسطينية، فمبادئنا غير مرتبطة بتصرفات قيادة السلطة الفلسطينية.

س : ما رؤيتك لدور الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في اليمن خلال المرحلة المقبلة؟

ج : اعتقد وحسب خبرتي السابقة في هذا المجال، ان الصندوق سيعمل بداية على التباحث فيما يتعلق بإعادة جدولة الديون المتراكمة على اليمن، وسيؤكد على اعادة تحصيل ديونه ثم بعد ذلك سيبدأ في عمل الاتفاقيات الجديدة، فتسويه الاوضاع المالية السابقة مسألة مهمة لانه من غير الممكن انجاز اي اتفاقيات جديدة قبل ان يلتزم اليمن بتسديد المديونيات السابقة، وحسب علمي فإن هذه الالتزامات والديوان المتراكمة تم الاتفاق على اعادة جدولتها وسدادها، اما فيما يتعلق بالمشاريع الجديدة فان الصندوق والحكومة سينظران فيها ونأمل ان نصل الى نتائج ايجابية.

س : هناك حديث في الاوساط اليمنية عن ضعف في الإعلام الكويتي وعدم قدرته على ايصال قضايا الكويت بالصورة المناسبة، فما رأيكم في ذلك وهل لكم دور في السياسة الخارجية الإعلامية؟

ج : أؤكد ان ما نقوم به في مجلس الأمة بالنسبة للسياسة الخارجية مكمل لجهود وزارة الخارجية فنحن وجهان لعملة واحدة، وبالتالي ارجو ان يعلم الجميع ان يداً واحدة لا تصفق وان دورنا مساعد ومكمل لوزارة الخارجية التي تغطي الجانب الحكومي ونحن نغطي الجانب الشعبي من خلال اللقاءات مع البرلمانات المختلفة التي نركز عليها، والتي استطعنا من خلالها ان ننجز خطوات ايجابية كبيرة لمصلحة الكويت وابراز قضيتها

العادلة وهذا لا يعني اننا بلغنا طموحاتنا ولا اذيع سراً اذا قلت ان رئيس اللجنة الخارجية في مجلس الأمة سيعمل خلال الاسابيع القليلة المقبلة على ترتيب لقاءات حول وضع الرسالة الإعلامية الكويتية منها لقاء مع وزير الإعلام وآخر مع وزير المالية وثالث مع وزير الدولة للشؤون الخارجية لتكثيف الجانب الاعلامي وتقييم ما تم خلال الفترة السابقة وحتى اليوم، وأنا على يقين بأنه اذا كان هناك حوار صريح وبناء وهادف سنخرج جميعاً بنتيجة تخدم الكويت واهلها واتفق على ان إعلامنا الخارجي كان بحاجة شديدة لإعادة التقييم واعترف ايضا بأننا كنا في اشد الحاجة لتنسيق الادوار بين الاطراف المختلفة تجاه الاعلام الخارجي إذ لا يمكن لطرف ان ينفرد بإدارة هذا الاعلام ولا يمكن لطرف ان يتبنى او يكون الوحيد المؤهل للقيام بالدور الاعلامي الكويتي، فالعمل الجماعي يتطلب التنسيق لنجاحه، والتنسيق يتطلب التواجد والحوار، ومن خلال اللقاءات التي ستعقد في اللجنة الخارجية سيكون هناك حوار، لتلافي اسباب التقصير الكبير الذي شعرنا به اثناء جولاتنا المختلفة ومعالجة السلبيات ودعم الايجابيات والتحرك نحو المستقبل بثقة واقتناع.

س : هل هناك تنسيق بين الخارجية الكويتية ومجلس الأمة لإعادة التواصل بين الكويت واشقائها الذي انقطع لفترة طويلة؟

ج : نعم هناك تنسيق، واكبر دور تنسيقي نعتز ونفخر به هو ما قمنا به من تنسيق اثناء طرح موضوع التعويضات في مجلس الأمن وكيف كان هناك تحرك مكثف حول هذا الموضوع بين وزارة الخارجية ولجان الصداقة والشعبة البرلمانية وكان مردودها ايجابياً وحصلنا على النتائج الايجابية التي كنا نتمناها.

س : نقصد ان هناك انقطاعاً دام لسنوات بين الكويت وبعض الدول وهذا لا يحقق التقارب وعرض قضايا الكويت بصورة صحيحة؟

ج : هذا الكلام صحيح، ولكن نحن متفقون على أهمية الزيارات التي تتم للاقطار العربية لان لها بلا شك مدلولاً لا تتصورون مفعوله، وقد لاحظتم حجم المردود الايجابي الذي حصلنا عليه من هذه الزيارة، وأنا على يقين بأن تكثيف هذه الزيارات واستمراريتها على المستويات كلها وليس على مستوى البرلمان فقط امر من شأنه ان يفيد تنمية العلاقات وتكثيف الدور العربي - العربي.

س : هل بالإمكان عن طريق العلاقة المتميزة مع البرلمان اليمني تحريك العلاقات مع بعض البرلمانات مثل البرلمان السوداني والبرلمان الفلسطيني؟

ج : لو تقرأون الاتفاقية التي وقعت مع البرلمان اليمني ستجدون أن من ضمن بنودها التنسيق حول ما نحتاج اليه في المحافل المختلفة.

س : هل بالإمكان القيام بدور إعلامي برلماني مشترك لنصرة قضايا الكويت بما يتوافق ودور الصحافة الوطني؟

ج : سأقولها للمرة الاخيرة حرصي ليس اقل أو اكثر من حرصكم، انتم ايضا أهل بلد وأهل ديرة، والفرق بيني وبينكم ان الموقع يختلف، والهدف من الحوار هو بيان الخلفية التي تحتاجون اليها، وثقوا بأن يداً واحدة لا تصفق، وانتم وحدكم لا يمكن ان تصلوا للنتيجة المرجوة وانا وحدي لا استطيع عمل شيء فكل له دور من موقعه، واتذكر هنا ان ندوة عقدت في لندن حول الاسرى شاركت فيها ثم حضرت لقاء تلفزيونياً مع عبدالله بشارة وسئلت (وحينها كنت نائباً) لماذا قضية الكويت الاولى وهي الاسرى الكويتيون لا تحظى باهتمام مكثف في الكويت فقلت يا جماعة الموضوع ليس للكويت او لأهلها، أهل الكويت يعرفون المشكلة، نحن نريد نقل القضية للخارج، وأنا الآن اؤكد وقوفي مع اي شيء يتعلق بمصلحة الكويت واي خلفية تحتاجون اليها لابد ان اقدمها فلكم فالموضوع ليس فيه فضل، واذا كانت لديكم ملاحظات فليس هناك حرج ان تبلغوني لديكم الخبرة التي

تؤهلكم للتعليق ولابد لي ان اتقبل الملاحظات.

س : كيف تقيمون لقاءكم المرتقب مع الرئيس علي عبدالله صالح؟

ج : ارجو الا تستبقوا الاحداث، اللقاء سيكون قبل العودة للكويت ونحن نتطلع بشوق لهذا اللقاء، فلدينا ما نريد ان نقوله للرئيس والرئيس لديه ما يريد قوله لنا، واللقاء سيتيح المجال لكل ذلك، وفيما بعد سأطلعكم على أهم ما دار فيه من حوار.

تصريح صحافي
لسمو الشيخ صباح الاحمد الصباح النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية حول القمة العربية المنعقدة في عمان *

س : كيف ترى نتائج القمة العربية باعتبارك رئيس الوفد الكويتي في هذه القمة؟

ج : أولا : أنا سعيد ان ارجع واشعر فعلا، ولله الحمد بأن المؤتمر نجح، ونجح لموضوعين، اذ كان نجاحه الاول للاردن الذي اقام هذه القمة، ونجاحه الثاني عندما كشف للعالم موقف العراق الذي لا يهتم حتى بشعبه، فلذلك نحن سعداء لاننا قدمنا ما نستطيع تعاطفا مع الشعب العراقي الشقيق اما النظام العراقي فلا يريد لشعبه الخير.

س : ما هو تقييمكم للنتائج التي انتهى اليها مؤتمر القمة والبيان الختامي؟

ج : النتائج جيدة بقدر ما يؤسفني ان العراق لا يريد لشعبه الخير، وكل ما طلبه العراق سواء كان من رفع العقوبات او الطيران المدني او سيادته واستقلاله، كل هذا الموضوع قد اعطي حقه، لكن يا للأسف ، انا كنت دائما اقول أن العراق لا يريد رفع الحصار عن شعبه.

س : هل كان اعلان عمان مفاجئا للقادة العرب؟

ج : كل بلد يكون فيه مؤتمر يصدر منه اعلان باسمه.

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠١م، العدد ١٢٢٣٤.

س : بالنسبة لآلية العمل في المرحلة المقبلة للجنة التي هي برئاسة الملك عبدالله بن الحسين هل تم الاتفاق على آلية معينة مثل الجولات المكوكية؟

ج : تركت لجلالة الملك عبدالله الحرية كرئيس للمؤتمر، وفي اي مؤتمر دائما تعطى الرئاسة حرية الاتصال بكل الاطراف.

س : العراق والكويت مستعدان لأي آلية من العمل بالنسبة للجنة الخاصة بالحالة؟

ج : الحالة العراقية وضع لها قرار كامل تمت الموافقة عليه من كل الدول العربية الـ ٢٢ وكانت هذه الدول مستعدة للتصويت ولكن العراق هو الذي رفض.

س : كيف ترد على تصريحات وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف التي اتهم فيها الكويت بأنها هي من افشلت القمة العربية؟

ج : الكويت ليست هي من افشل القمة بل العراق هو من افشل القمة ولذلك اشعر بألم بأن العراق يرفض حتى اسعاد شعبه ,.والقمة لم تفشل ولكنها نجحت في أطلاع العالم على ان العراق حصل على ما يطلبه ولكن لا يريد.

س : كيف كان دور الرئيس المصري حسني مبارك في القمة؟

ج : الرئيس مبارك قام في القمة السابقة بدوره الكامل فلذلك له منا كل الاحترام والتقدير ونتمنى له طول العمر.

س : كيف تعلقون على اختيار عمرو موسى امينا عاما للجامعة العربية؟

ج : كل الدول العربية تؤيد، إذ صد قرار من القمة العربية يؤيد تولي عمرو موسى المنصب الجديد، ونحن في الوقت نفسه نهنئه على ثقة الدول العربية كما اود ان اشيد بدور الاخ الكريم عصمت عبدالمجيد وما قام به اثناء وجوده في الجامعة العربية لذلك اتمنى للاخ عمرو موسى التوفيق والنجاح.

ونقلت وكالة الأنباء الكويتية (كونا) عن الشيخ صباح قوله في تصريح مكتوب ان جدول أعمال القمة « تضمن القيد الخاص بالحالة بين العراق والكويت حيث تم التداول في هذا الشأن بالصيغة المقترحة من دول مجلس التعاون الخليجي والتي سبق ان طرحناها خلال الجولة التي قمنا بها اخيرا على الاشقاء في مصر وسورية ولبنان والاردن واليمن وحظيت بدعمهم وتأييدهم لما تضمنته من مطالب كويتية مشروعة وعادلة تتصل بأمن وسيادة دولة الكويت وقضية الأسرى الكويتيين والممتلكات الكويتية والتجاوب المطلوب من العراق ان يبديه مع المفتشين الدوليين بشأن اسلحة الدمار الشامل التي في حوزته بالاضافة الى الكف عن التهديد».

مقابلة صحافية مع
رئيس هيئة الاركان المشتركة للقوات المسلحة الاردنية
الفريق أول الركن محمد يوسف الملكاوي حول عدد من القضايا *

س : هل لكم أن تحدثونا بإيجاز عن زيارتكم الكويت والفعاليات التي جرت خلالها؟

ج : جئت لزيارة بلدنا الثاني الكويت بدعوة من أخي سيادة الفريق أول الركن علي المؤمن رئيس الأركان العامة للجيش الكويتي الشقيق، والذي تشرفنا بلقائه العام الماضي في بلده الأردن ,وتهدف زيارتي فيما تهدف الى تمتين علاقات التعاون الأخوي بين القوات المسلحة في البلدين الشقيقين.

س : هل تعطوننا فكرة عن لقائكم سمو الأمير والقيادة السياسية الكويتية في صورة عامة؟

ج : تشرفت بزيارة سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح، ونقلت اليه تحيات جلالة الملك عبدالله الثاني ومحبته وتقديره واعتزازه بسموه, كما نقلت الى سموه تقدير جلالة الملك للكويت ومشاركتها الأخوية في القمة العربية الأخيرة، وثمنت باسم جلالة الملك المرونة التي بذلها الكويت لإنجاح القمة، وهو ما برز خلال الجهد السياسي الذي بذله ممثل سمو الأمير معالي النائب الأول الشيخ صباح الأحمد ، وهذا ما لمسه جميع القادة العرب.

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٥ / ٤ / ٢٠٠١م، العدد ١٢٣٤١.

وقد أثنى سمو الأمير على جهود جلالة الملك في ادارة وانجاح المؤتمر، والجهد الذي أعطي في هذا الاتجاه.

وقد تكررت هذه الأحاديث لدى لقائي سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله الصباح، والنائب الأول لرئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد، ونائب رئيس الوزراء وزير الدفاع الشيخ جابر المبارك الصباح،فقد أشادوا جميعا بالأردن وأعطوا التوجيهات لأخي الفريق أول المؤمن لزيادة التعاون بين القوات المسلحة في البلدين، سواء عبر تبادل البعثات أو التدريب المشترك والتعاون بين مؤسساتنا العسكرية وكما هي توجيهات جلالة الملك فنحن في خدمة اخواننا ولا يوجد أي أسرار ما بين الجيشين، بل نحن على عقل وقلب مفتوح للمساهمة في التأهيل والاستعداد، وفي هذا العام سنرسل ضباطنا وجنودنا الى تدريبات مشتركة، وهذا ما أكده سمو الأمير أيضا.

س : وهل ثمة مجال للتبادل في مجال التسليح أو التعاون التقني في هذا الجانب؟

ج : بتوجيهات من جلالة الملك أنشأنا مركز الملك عبدالله للتصميم والتطوير، وهو لرفع كفاءة المعدات العسكرية المستخدمة، وكما تعلمون فإن أثمان الأسلحة الحديثة أصبحت باهظة الآن، ووضع الأردن الاقتصادي لا يسمح بشراء المزيد منها، والمركز أسس أساسا ليتولى تطوير وتحديث وتعديل المعدات العسكرية، وقد أنجزنا خطوات مهمة، وبالتعاون مع أصدقاء فإننا نجحنا في تحقيق انجازات مهمة وعرضت معدات من انتاج المركز أو من تطويره في معرض « ايدكس» الأخير في دولة الامارات العربية المتحدة، وكان جلالة الملك حاضرا، فالمركز يقوم بتصنيع معدات تستخدم في الأردن وتم توجيه عدد من العقود خلال هذا المعرض الذي اختتم أواخر مارس الماضي.

س : هل ستجري تدريبات مشتركة بين الأردن والكويت؟

ج : جزء من المحادثات التي تمت مع رئيس الأركان وبتوجيهات من سمو الأمير ومعالي وزير الدفاع، ان نقوم بعمل تدريبات، وسبق ان نفذ تدريب مشترك العام الماضي بين القوات الخاصة الملكية والقوات الخاصة الأميرية، وفي هذه السنة سيتم تنفيذ برنامج مماثل.

س : هل وقعتم بروتوكولات محددة للتعاون؟

ج : بروتوكولات، حتى الآن لم نوقع، ولكن هناك تفاهماً على التعاون في كافة المجالات.

س : ماذا عن زيارتكم للمنشآت العسكرية الكويتية وما انطباعكم؟

ج : لقد زرت القوة البحرية وإحدى القواعد الجوية، وشاهدت المستوى الرفيع الذي تميزت به هذه الوحدات من كفاءة عالية في التدريب والتجهيز في المعدات العسكرية الحديثة والمتطورة.

س : وهل ستعود الكليات العسكرية الأردنية لاستقبال المتدربين الكويتيين؟

ج : أبوابنا مفتوحة، وفي القريب العاجل سيتم التأهيل للعديد من الدورات، ونتطلع الى تعاون ثنائي بناء في هذا المجال، وقد تم الاتفاق على تعاون عسكري في شتى المجالات، وهذا يشمل التدريب لا شك.

س: وماذا عن لقائكم بوزير الدفاع؟

ج : كان لقاء طيبا وقد وجهنا الدعوة الى معاليه لزيارة الأردن، ووعد بتلبيتها في المستقبل القريب.

مقابلة صحافية مع
نائب مجلس الأمة الكويتي السيدأحمد السعدون
حول الدوائر الإنتخابية وقانون الإنتخاب*

س : إلتقيت بالحركة السلفية وتم طرح موضوع الأحزاب السياسية ، كيف ينظرأحمد السعدون لمستقبل الأحزاب في الكويت؟

ج : نعم أول من امس تلقيت إتصالا من الدكتور عبدالرزاق الشايجي وذكر أن لديهم رغبة بالالتقاء بي شخصيا وأبديت إستعدادا وفعلا تم اللقاء بحضور الدكتور الشايجي والدكتور جاسم المطيري والدكتور عواد برد وطرحوا ورقة الميثاق الوطني الذي اعلنوا عنه وقلت لهم أنه من دون أدنى شك إن هذه الورقة تتضمن مبادئ لا يختلف عليها انسان وهي تتحدث عن الدعوة الى الالتزام بالدستور واطلاق الحريات وتداول السلطة إلى أن تكون هناك حكومة برلمانية ولا شك أن هذه القضايا الكل يدعوا إليها في الكويت، وطرحوا فكرة تشكيل الاحزاب وقلت لهم إنني لا أريد أن اقول رأيا جديدا في هذا الشأن لان الرأي الذي يقال الآن في ظل الزخم الذي يحدث حاليا ربما يكون نتيجة لتأثر معين، قلت لهم انني اوضحت رأيا في هذا الموضوع منذ عام ١٩٨٥، وقلت اعتقد أنه لا يمكن الحديث عن تطوير النظام البرلماني وتطوير الديموقراطية من دون وجود تنظيمات سياسية حتى تتحمل المسؤولية، نعم تنظيمات سياسية تعلن برامجها ويحاسبها الناس على هذه البرامج ولكن لو تطرح على الناس الان الرغبة في تشكيل الاحزاب ستجد الناس لديهم ردة فعل سلبية.

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٠٠١/٤/١٧م، العدد ١٢٣٥٣ .

س : ما سبب ردة الفعل السلبية الموجودة لدى الناس؟

ج : السبب يعود الى ان تجربة الاحزاب في الوطن العربي خصوصا بعد قيام الكيان الصهيوني سنة ١٩٤٧ ، تعود الناس انذاك على وجود انظمة كان يجب مواجهتها وبروز التيار القومي وكذلك بروز التيار الاسلامي ووجود شعارات تدعو الى الحرية واطلاقها والى العدالة الاجتماعية، والناس ومن دون ادنى شك انجذبت إما لهذا الاتجاه واما للتيار القومي واو التيار الاسلامي، وكلا التيارين في الوطن العربي وصلا الى الحكم حيث ان التيار القومي وصل الى الحكم ممثلا بتيار حزب البعث في العراق وفي سوريا والتيار الاسلامي وصل في السودان الى سدة الحكم ,وهذه التيارات او الاحزاب التي وصلت للحكم والتي كانت ترفع شعارات التعددية وشعارات ترسيخ الديموقراطية واحترام الدستور ولم نجد احدا التزم بها وعلى سبيل المثال العراق لا يمكن ان يقول احد ان هذا النظام البعثي الذي كان يرفع شعار القومية وشعار العروبة والوحدة العربية وكان على خلاف في شأن ايهما أولاً الحرية ام الوحدة، سقط في الامتحان، وفي السودان الذي وصل فيه التيار الاسلامي الى سدة الحكم ومنذ ان وصل جعفر النميري ورغم ان حسن الترابي كان يقف خلفه وكان هو من يدير البلاد الا انه فشل وكلا التيارين لم يتمكنا من اقناع الناس بان الشعارات التي يرفعونها والمبادئ التي يعلنونها طبقت عندما وصلوا الى الحكم ,وبالعكس اصبحوا لا يقبلون الرأي الآخر ولديهم استعداد ان تتم التصفيات في ما بينهم.

ومنذ ١٩٨٥ كنت اقول نحن في الكويت لدينا خصوصية تختلف بعض الشيء عن البقية نعم لا توجد لدينا احزاب لكن لدينا مجموعات سياسية موجودة على الساحة وفاعلة سياسيا يمكنها ان تقدم نموذجا يختلف عما هو موجود حتى في الوطن العربي ويمكنها ان تقنع المواطن الكويتي وتغير

نظرته الى الاحزاب ويمكنها اقناعه اننا في الكويت نختلف خصوصا انه لا يمكن لقيادة اي تيار سياسي في الكويت ان يعزل عن الناس لطبيعة المجتمع الكويتي ووجود الدواوين واضطرار الكويتي الى الاستمرار بالزيارات الامر الذي يجعله يسمع ويستمع بحيث يسمع من الاخرين رأيهم فيه شخصيا وفي تياره وكذلك «يمكنه ان يسمع الآخرون رأيه وربما يكون هو الصواب».

وكان علينا ان نؤكد انه عندما تتعارض مصلحة التنفيذ مع المصلحة العامة فالمصلحة العامة هي المقدمة، هل فعلا استطاعت التنظيمات ان تصل الى ان تقنع الناس بأنها استطاعت ان تعمل ذلك ام لا ؟ هذا امر تدور حوله علامات استفهام، ولكن هناك اموراً عديدة يجب ان نأخذها بعين الاعتبار قبل ان تتكلم عن الدعوة لقيام الاحزاب وهي ضرورة ربما تكون ملحة اذا اردنا ان نرسخ العمل الديموقراطي، والعمل السياسي في الكويت وان نحمل من يتصدى للمسؤولية الفعلية على اعتبار ان هناك برامج يجب أن يلتزم بتنفيذها، وكذلك عليه ان يقبل مساءلة الناس له، هناك اجراءات وامور يجب ان تتم.

س : ما ابرز الاجراءات التي ترى ضرورة ان تتم؟

ج : ابرزها اعتقد النظام الانتخابي في الكويت، قانون الانتخابات وهذا كان محل خلاف منذ البداية حيث انه كان في المجلس الاول والمجلس التأسيسي حيث كان هناك اتجاهان الاول يدعو الى انشاء الدائرة الواحدة.

واتجاه آخر يدعو الى الـ ٥٠ دائرة وما جاءت الدوائر العشر إلا نتيجة اتفاق للوصول الى حل وسط، ودعاة الدائرة الواحدة كانوا يقولون وقولهم فيه كثير من الصحة وللتعامل مع المجتمع الكويتي كمجتمع واحد ولنعمل على القضاء على اي سلبيات نتيجة تفتت الدوائر الانتخابية، فيما كان الذين يدعون الى الـ ٥٠ دائرة يقولون «يجب ان يكون المرشح قريباً من المواطن

وناخبه»، اعتقد انه اذا اردنا ان نأخذ بنص الدستور الكويتي الدعوة الاولى هي الاصلح والاقرب لانه لو تأخذ بنص الدستور فالعضو يمثل الأمة بأسرها وعندما عطلت الحياة النيابية العام ١٩٧٦ وانا اعتبر ذلك اول ثلم في الحياة الديموقراطية غير الحل وغير التزوير هو تعديل الدوائر الانتخابية وكان التعديل واضحا ولفرض تعديل الدوائر الانتخابية العام ١٩٨٠ بمرسوم بقانون بغياب المجلس كانت محاولة لان تأتي الى المجلس اغلبية تعمل على تنقيح الدستور لان ذلك كان مطروحا وبقوة آنذاك، وكانت الرغبة في ان تفتت الدوائر الى اكثر من ٢٥ دائرة، الآن اعتقد انه لا يمكن ان يختلف اثنان على ان هذا الوضع وضع غير طبيعي وبكل المقاييس غير طبيعي بالتفتيت وكذلك بحجم الدوائر حيث انه لا يمكن ان تكون هناك دائرة فيها ١١ الف ناخب ودائرة اخرى الف ناخب، لا يمكن ان يكون لإنسان عشر صوت وإنسان آخر عشرة اصوات وليس لسبب شخص بل بسبب موقعه الجغرافي، اذا كان في هذه الدائرة فانه لديه عشر صوت واذا كان في دائرة اخرى له ١٠ اصوات.

الآن توجد دعوات لتعديل الدوائر الانتخابية وانا ما زالت اعتقد ان الدعوة التي كانت مطروحة منذ البداية وهي ان تكون هناك دائرة واحدة هي الاصلح لان الدائرة الواحدة تخلق الارضية المناسبة للاتجاه الى التنظيمات السياسية وثانياً ان الدائرة الواحدة تقضي على آفة انتشرت بشكل لا يمكن لاحد نكرانها وهي شراء الاصوات وآفة الوساطات المتمثلة في تعطيل مصالح الناس واضطرار المواطن صاحب المصلحة للجوء الى نائب وليذهب هذا النائب الى مسؤول ويتحول المواطن تحت رحمة النائب، والنائب تحت رحمة المسؤول وهذا الوضع لا يمكن ان يستمر اذا كانت دائرة واحدة .والسؤال الذي يطرح هل التنظيمات الموجودة هل تقبل تغليب المصلحة العامة؟

س : كيف يمكن القضاء على هذه السلبية من وجهة نظركم؟

ج : يجب ان تأتي هذه التجمعات او التيارات وتجتمع وتحاول ان توجد علاجا لهذه المشكلات وهي تملك الآن العلاج، وطرح الموضوع لدى الناس وقبولها ربما يكون اخف بكثير من القفز مباشرة بالكلام عن اشهار الاحزاب، وانا اكرر واقول انه لا يمكن ان تتطور الديموقراطية في الكويت من دون وجود تنظيمات سياسية، لكن لا يمكن ان تقبل ا لناس التنظيمات السياسية والاحزاب.

حالياً قبل ان نتأكد من انها تعمل على المصلحة العامة اكثر من انها تعمل لمصلحة الجماعة او الحزب، وهذا الكلام كله رأي شخصي لاحمد السعدون وليس لكتلة العمل الشعبي اي علاقة به، لان التكتل لم يناقش هذا الامر وربما يناقش ويكون لهم رأي بشأنه مكتوباً او لا يكون لهم فيه رأي.

س: هل ترى ان الكويت فعلاً بلد مهيأ وهي في العام ٢٠٠١ لإنشاء الاحزاب السياسية؟

ج : أولا : نحن يجب علينا الالتزام بالدستور والحديث عن تشكيل الاحزاب الآن مع اهميتها من دون ان تظهر الجمعيات السياسية المنظمة للشعب مصداقيتها في مواقفها وفي سلوكها وادائها، والسؤال هو كيف يمكن ان تقضي على الآفة التي تنخر في النظام الديموقراطي في الكويت وهي آفة شراء الاصوات وآفة الواسطة، والتي كانت نتيجة تفتيت الدوائر والادهى انه الآن توجد دعوة لتعديل الدستور وهذا الامر الذي كان امراً ﷲنداﷲ ومرفوضا حتى بعض من حمل لواء رفض تعديل الدستور تحولوا واصبحوا يدعون الى تعديل الدستور.

س : ما السبب من وجهة نظرك؟

ج : السبب هو للمحافظة على الدوائر الانتخابية اعتقادا منهم ان

المحافظة على الدوائر يمكن ان يحافظ على كراسيهم في البرلمان، وتعديل الدستور امر ليس سهلاً واذا كان هناك اي نية للتعديل يجب ان تكون لمزيد من الحريات، لذلك هذا جانب وهو يتعلق بكيف يمكن ان يتقبل الناس مصداقية من يتحول ويرفع شعارات المزيد من الحريات وتوسيع الديموقراطية وحرية اصدار الصحف.الآن حتى جمعيات النفع العام غير مسموح بانشائها وجمعية الدفاع عن حقوق الانسان الحكومة ترفض انشاءها وكذلك جمعية الاموال العامة.

س : ألا ترى ظهور التكتلات البرلمانية من شأنه ان يغني عن وجود الاحزاب؟

ج : التكتلات هي تكتلات داخل المجلس وهي عبارة عن مجموعة من الاعضاء يعتقدون انه يمكن ان ينسقون في ما بينهم، والاحزاب هي عبارة عن عمل تنظيمي سياسي منظم بعضها قد ينجح وبعضها قد لا ينجح، واقول ان كل الكلام عن قيام الاحزاب دون اتخاذ خطوات محددة تسبق ذلك ودون التأكيد للناس بأن هناك مصداقية في العمل السياسي من قبل الكتل الموجودة حالياً سيبقى هذا الامر فيه كثير من عدم القبول من الناس في الكويت واعتقد انه لا يمكن ان نلوم الناس لان تجربة الاحزاب في الوطن العربي للاسف ليست جيدة وتجربة الكويت ايضاً مع التنظيمات السياسية ان لم ترق الى الاحزاب لا يمكنني ان اقيمها بشكل دقيق ولكن لا استطيع ان ادعي بانها تجربة مرضي عنها من الناس بسبب الاداء.

س: ألا تعتقد ان هذه التكتلات البرلمانية خطوة اولى لتهيئة الشارع للاحزاب السياسية؟ ولماذا تطرح موضوع الاحزاب بهذه القوة في الوقت الحاضر؟ وهل ظهور «التكتلات نتاج عمل سياسي معين» للاستجواب مثلا؟

ج : لتكتل ليس طرحا ولكنه عبارة عن مجموعة من النواب الذين

يعتقدون ان هناك ارضيه مشتركة يقفون عليها ازاء القضايا المطروحة على المجلس والتي قد تطرح في المستقبل والتكتل النيابي هو تكتل يعمل داخل البرلمان وربما في الانتخابات المقبلة لا يأتي اي احد من هذه التكتلات الى المجلس فان هذه التكتلات ستلقى اذن التكتلات البرلمانية التي ينحصر عملها داخل المجلس، اما الحزب فهو يختلف تماما لذلك انا اقول لماذا الدعوة لقيام الاحزاب حاليا وهذا السؤال يجب ان يوجه الى من يدفع بهذا الاتجاه

,,,واعتقد ان هذه الدعوة ليست خاطئة لكن اقول انه من حق الناس ان تتساءل لماذا الدعوة الآن؟ والذات الآن وتتساءل عن مدى ما يمكن ان تضيفه الاحزاب السياسية والمطلوب من التنظيمات السياسية في ظل وضعها الحالي ان تقوم بما يقنع الناس بمصداقية العمل السياسي وقبول كل طرف برأي الطرف الآخر.

س : البعض يرى ان قيام الاحزاب يعني ان الحزب الأكبر هو الذي يشكل الحكومة كيف ترد على ذلك؟

ج : الدستور الكويتي حدد كيفية تشكيل الحكومة ولم يتحدث عن حكومة تشكل بأغلبية برلمانية الدستور حدد انه بعد انتهاء الانتخابات يبدأ سمو الامير بالمشاورات وسمو الامير غير ملزم بهذه المشاورات وسمو الامير هو الذي يملك تكليف تشكيل الحكومة.

س : لكن الدستور الكويتي في مادته رقم ٥٦ الخاصة بالمشاورات تحدث عن رؤساء الجماعات السياسية؟

ج : نعم هذا صحيح.

س : اذن المشرع عندما وضع الدستور مدرك ضرورة وجود الاحزاب؟

ج : من يقول ان وجود الاحزاب السياسية يتعارض مع الدستور هذا

كلام غير دقيق وغير صحيح الدستور لم يحظر قيام الاحزاب او قيام التنظيمات السياسية وانما ترك امر تنظيم الاحزاب للمشرع العادي وبالتالي الكلام المطروح عن وجود الاحزاب الآن ليس خاطئا، الدستور لم يمنع ذلك لذلك عندما جاء في المذكره التفسيرية وتحدث المشاورات فعلا تحدث عن رؤساء الجماعات واذا انت كنت تتحدث عن امر معين عليك ان تقنع الناس بان هذه الدعوة هي دعوة الى اصلاح الوضع السياسي في البلد ودعوة لتفعيل تطبيق الدستور وفي الوقت نفسه عليك ان تقنعهم بمصداقية هذا الطرح ومصداقية الاداء، ومصداقية الطرح يجب ان تتلاءم مع مصداقية الاداء.

س : انتم ككتلة عمل شعبي لماذا اخترتم هذا الوقت للاعلان عن انفسكم هل كان ذلك نتاجا لعمل سياسي معين؟

ج : أولا : الاتصالات التي تتم بمجموعة من الاعضاء ليست جديدة ولأن هؤلاء الاعضاء يلتقون حتى في المجلس السابق للتنسيق حول المواقف، واتسعت الدائرة في مجلس ١٩٩٦ وفي المجلس وجدوا امكانية تنظيم هذا العمل حول القضايا المطروحة على المجلس او التي يرون طرحها هم على المجلس وتمكن دراستها وتداولها مع بعض لتكوين رأي واضح حولها ودون شك يبقى رأي الجماعة افضل من رأي الفرد ووجدوا الى حد بعيد ان هناك قدرا من الاتفاق في ما بينهم حول القضايا المطروحة ولكن هذا لا يمنع وجود خلاف في ما بينهم حول بعض القضايا.

س : بماذا تفسر ظهور تكتل آخر غير تكتل العمل الشعبي في هذا الوقت؟

ج : لا استطيع ان اتكلم عن الآخرين.

س : الا تعتقد ان ظهور اكثر من تكتل يحول الصراع الحكومي - البرلماني الى برلماني - برلماني؟

ج : اعتقد احيانا انه عندما تعلن بعض القضايا مدعومة باكثر من تكتل هذا سيعطيها قوة يعني انه عندما يعلن اكثر من طرف انه يعتبر ان هذه القضية تشكل بالنسبة له اهمية خاصة ويلتقي هذا الرأي برأي آخر فان ذلك يمثل دعما قويا للقضية وبغض النظر عن من الذي طرح القضية اولا لان هذا الموضوع لا يشكل حساسية بالنسبة لنا، يعني انه عندما تقول ان القضية الاسكانية تشكل اولوية لجميع الاطراف فان هذا يشكل دعما للقضية الاسكانية من الذي تقدم اولا او من الذي يدفع باتجاه حلها؟ ليس هو المهم بقدر ان دعم القضية من شأنه ان يحقق مصالح الناس، وهذا امر ينسحب على قضايا اخرى مثل التوظيف والمتقاعدين وهي قضية مهمة جدا ونحن لا تتحدث عن قضية المتقاعدين وفيها تنافس سياسي بل نتكلم عن قضية انتبه اليها المجلس سنة ١٩٨٢ لذلك قانون ٤٩ / ١٩٨٢ عندما صدر قلنا لهم يا جماعة لا تجعلوا هذه القضية قضية صراع لذلك المادة الرابعة عندما وضعت، وضعت لمنع هذا الصراع، الحكومة لديها الامكانات كل سنتين تعمل مراجعة على مستوى رواتب الموظفين ومستوى الاسعار وبالتالي وفقا لمستوى التضخم تحدد الحكومة نسبة الزيادة، ونسبة الزيادة يفترض ان تكون متناسبة مع مستوى ارتفاع المعيشة كما نصت عليه المادة رقم ٤ .

س : كيف تفسر عدم حضور الشيخ صباح الاحمد الى اجتماع اللجنة الاسكانية الاخير؟

ج : انا لا اعطي الامور اي تفسيرات، ورأيي قلته والشيخ صباح ارسل اعتذاره عن عدم حضور الاجتماع والاعتذار مقبول.

مقابلة صحافية مع
سمو الأمير غازي بن محمد بن طلال مستشار العاهل الأردني لشئون العشائر لدى زيارته لدولة الكويت *

س : هل من كلمة لكم بعد يومكم الأول في الكويت؟

ج : أود أن أعرب عن سعادتي في البدء لكوني بين أهلي وعشيرتي هنا في الكويت، وأذكر بعظيم الامتنان حسن الاستقبال والوفادة من جانب الشيوخ جميعاً، وأخص بالشكر الأخ نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد الذي غمرني بلطفه وأريحتيه، وهو ما يعكس العلاقة الأخوية العميقة والمشاعر الحميمة بين البلدين والشعبين والأسرتين، فنحن أهل وأبناء عمومة وعلاقاتنا قديمة ضاربة بعمق التاريخ.

س : وطبيعة محادثاتكم خلال اللقاء مع القيادة السياسية الكويتية؟

ج : هم أعمام كرام نتعلم منهم ،وأنا أحمل الى سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح، وسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله السالم، ومعالي الشيخ صباح الأحمد النائب الأول لرئيس الوزراء وزير الخارجية، كرموز لهذا الشعب الكريم، أصدق الأمنيات الطيبة من مولاي جلالة الملك، وما نأمله هو المزيد من التقدم والنماء لعلاقات البلدين في شتى المجالات في ظل التوجيهات السديدة لقيادتهما وبما يحقق الفائدة المرجوة والامال الخيّرة المشتركة لجميع شعوبنا العربية وخدمة لقضاياها العادلة.

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ١ / ٥ / ٢٠٠١ م، العدد ١٢٣٦٧.

س: هل تعتبرون زيارتكم تمهيداً لزيارة الملك عبدالله الثاني؟

ج: كل خطوة في اطارها تحقق المزيد مما نرجوه لعلاقات بلدينا ,ولكن زيارتي تأتي كتعبير عن القربى والأخوة بين البلدين، وجلالة الملك وسمو الأمير سوف يبحثان العلاقات من مختلف جوانبها والمواضيع السياسية سيبحثها جلالته ويتحدث بها مع سمو الأمير ,أما العشائر فلا تتحدث بالسياسة.

س: ولكن السياسة تفرض نفسها على أي حديث؟

ج: داخل العشيرة الواحدة وبين الأهل تصبح أحاديث السياسة ودا خالصا ومحبة مجردة.

س : نشكركم على هذه الدبلوماسية؟

ج: هذه ليست ديبلوماسية بل ديوان العرب.

س : ألا ترون تعارضا بين المفهوم العشائري ومفهوم الدولة الحديثة؟

ج: ابداً بل على الاطلاق، وديننا الحنيف حض على العناية بقيم الاسرة القبيلة، مقرنا ذلك بالتقوى والكرامة الانسانية فالآية تقول: «إنا جعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم» والآية «وانذر عشيرتك الأقربين» إن دولنا العربية هي دول عائلية يجمعها في الاطار الاوسع العائلة العربية الواحدة، وجميع العرب هم أبناء عمومة وأصهار واخوة، والقيم القبلية والعشائرية لم تكن يوما هادمة للدول ولم تتعارض مع التقدم، بل كانت إحدى ادواتها وأساسا لمفاعيلها المتمدنة ,وفي النهاية، فإن البداوة والعشائرية هي المكنون الذي نراه دائما وهو هاجسنا جميعا، وكل عربي هو في النهاية صاحب أصل كريم وطيب.

س: لا يؤثر المفهوم العشائري والقبلي على بنيان الوحدة الوطنية؟

ج: العشيرة تقرب ولا تباعد، وتجمع ولا تفرق ، اما عن استغلال الأمة

لمصلحة، فهذا ينطبق على كل شيء، ولكن الاصل هو الهدف الخير والنية الصادقة.

س: كيف أمضيتم يومكم الاول في الكويت؟

ج: تشرفت بزيارة دواوين الكويت، وقد رأيت تجربة فريدة وثرية ومثيرة للاهتمام، وأنوي بإذن الله أن نستفيد منها في الأردن، فالديوانية هي المنتدى التلقائي والعفوي، ولها تقاليدها العربية العريقة، هناك دواوين للعشائر والعوائل تتخذ للمناسبات كالافراح والاتراح، والبحث في شؤون العشيرة، ولكن ما رأيته من « مؤسسة» الديوانية في الكويت كمكان التقاء مفتوح ومضافة يوميا واسبوعيا، وللتداول في الشأن العام ,وببساطة العربي البعيدة عن أي قيد أو بروتوكول باستثناء تقاليد التوقير والاحترام المعروفة بين الكبير والصغير والمقامات.

وللاسف ان موجة الحداثة طغت كثيرا في شتى البقاع العربية، حتى كدنا ننسى طبائعنا ومنطق حياتنا الذي أعجب به الآخرون، وفي النهاية وجدنا أنفسنا نعبر عن الاعجاب بتقاليد وبروتوكولات غريبة عنا ونحاول تعلمها، وهذا ليس عيبا، لكن المطلوب كذلك هو أن نباهي بما لدينا من كرامة وتكريم واحتشام وتحشيم، والامم العظيمة لا تنسف عاداتها وتقاليدها بل تعمل على تعزيزها وتشذيبها، والاهم هنا هو عدم الغلو والبعد عن التعصب واطلاق مكامن الابداع والحرية لدى الناس في اطار من الرصانة والاحترام، وتعزيز مفهوم القربى والاهلوية والروح الاخوية دون ظلم أو عدوان.

س: بهذا المفهوم تدخل الديوانية اطار العملية الديموقراطية؟

ج: بالضبط ,فالتعبير الدارج كان يقول « على بساط أحمدي» ولقد تشاور العرب والمسلمون في أمورهم على رمل الصحراء، وفوق المصاطب والتكايا البسيطة . والمجالسة عن قرب وتجاذب الحديث على تلقائيته

والباب المفتوح يفضي الى كل هذا ,وأنت لا يمكن ان تفتح ديوانية لتقول لأي شخص بأن هذا ليس مكانه ففي الديوانية لا يوجد باب يطرق ولا جرس يدق فالمكان سهل وأهلا ومرحبا وسلاما من الله ورحمة وبالتالي فإن المباشرة في هذا لا تحظر أي موضوع عن التداول، والمنطق في النهاية يفرض نفسه، فمجالس الطيب لا يمكن أن تجمع على ظلم أو تقبل منطق جور ,,والرأي الصحيح لابد أن يأسر القلوب قبل العقول ,والناس عندما يلتقون يطلقون ما لديهم من اراء وتوجهات وبالتالي فإن الديوانيات تصبح مجالس أمة أو برلمانات صغيرة يتبلور فيها الاهتمام ويتعزز الاتصال الى أن نرى المجتمع يقود نفسه بنفسه نحو اجماع دونما وسطاء ,وبما يقلل من حصة المصلحة الخاصة بالموضوع إنني معجب أيما إعجاب بتجربة الدواوين في الكويت.

س: وما انطباعكم عن الكويت ككل؟

ج: نسمع عن الكويت كل خير ونعرف طيب شعبها العزيز ومعدنه الصافي، ونحن شعب واحد وشعرت بالفخر لما تحقق من انجازات في البنية التحتية، واتمنى للكويت المزيد من التقدم والنجاح في ظل أسرة الخير.

س: وهل وجهتم دعوات للعشائر الكويتية لزيارة الأردن؟

ج: الاردن بلدهم وهم لم ينقطعوا عن زيارته، ونتشرف دائما بوجودهم بيننا ونرجو أن يستمر هذا التواصل لا يفوتني أن أشير الى أنني اتطلع للقاء السيد رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي، وانقل اليه أصدق التحيات من قيادتنا، ولدي رسالة خاصة الى أخي الشيخ محمد الخالد من سيدي جلالة الملك، أمرني أن اذكره فيها بدعوة جلالته له لزيارة بلده وأهله في الاردن، ودعوة مماثلة لمعالي الشيخ احمد فهد الاحمد وزير الاعلام، الذي يحمل جلالته تجاهه مشاعر خاصة، كونهما رأسا النشاط الرياضي

واتحاد الكرة في مرحلة سابقة والأردن بإذن الله بلدكم ونحن اهلكم هناك.

في الختام .. لقد وجدت من الترحيب في الكويت ما لن أنساه، وأرجو من الله أن يحفظ هذا البلد الطيب من كل شر ويديم نعماءه عليه، إنه سميع مجيب.

مقابلة صحافية مع
السيد عبدالعزيز العصيمي وكيل وزارة المواصلات المساعد لقطاع نظم المعلومات حول الانظمة الآلية *

س : ماذا عن النظام الالي المتكامل لاصدار وتحصيل الفواتير وخدمات البريد وقطاع النقل البري؟

ج : الدراسات الخاصة بهذه الانظمة استهدفت خدمة المواطن وبأحدث الاساليب التي وصلت اليها التقنيات الحديثة في هذا المجال وتركز على الخدمات التي تتطلب التعامل مع المشتركين في مكان واحد مع تيسير سداد المواطن مستحقات الوزارة بصورة دورية من خلال اساليب متطورة وحديثة وفي الوقت نفسه لا تثقل على المواطن.

س : ولكن هناك شكاوى من المواطنين والمقيمين من عدم وضوح تفاصيل المستحقات المتراكمة ؟

ج : النظام الجديد كما اشرنا من اهم سماته تقديم الخدمات الحضارية الحديثة كنظام الاستعلام الصوتي المتطور وخدمات دليل الهاتف وتنوع سبل سداد المستحقات من خلال شبكة الانترنت او بواسطة البطاقات الائتمانية او عن طريق السداد النقدي المباشر بمقار المقاسم المنتشرة في مختلف ارجاء الكويت وبث الرسائل للمشتركين المتاخرين في السداد علاوة على الارتباط الآلي المباشر بين عمليات اصدار وتحصيل الفواتير والنظام الخاص بحسابات المشتركين ومتابعة سداد الاقساط لاصحاب

---

* جريدة الراي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٥ / ٥ / ٢٠٠١ م، العدد ١٢٣٧١.

الديون المتراكمة بسبب النظم السابقة، كما يقدم النظام الالي الجديد العديد من التقارير والبيانات الاحصائية الى مختلف مستويات الادارة حسب تدرج وتنوع الاختصاصات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة لتقييم وتطوير نظم واساليب العمل.

س : قطاع البريد الحكومي غير قادر على منافسة الشركات الخاصة فهل يستطيع النظام الجديد تغيير اسلوب الاداء وتقديم خدمات افضل ؟

ج : الانظمة الجديدة والحديثة تستطيع ان توفر القدرة على السيطرة الكاملة والفعالة لسير العمليات البريدية كافة وضبط الرقابة عليها وتتبع البعائث البريدية، الى جانب شمول النظام كل العمليات المحاسبية المتعلقة بالحركة البريدية والعلاقات المالية بين مكاتب البريد وشركات الطيران وشركات الملاحة البحرية وضبط العهد البريدية وتداول الطوابع وذلك بواسطة الربط بين كل مكاتب البريد المنتشرة في الكويت بما في ذلك خدمات البريد السريع ومكتب بريد المطار والمكتب الرئيسي من تكامل تام يحقق ترشيد الاداء وتطويره بما يتماشى واساليب الادارة الحديثة المتبعة في مختلف بلاد العالم المتحضر والانضمام للشبكة البريدية العالمية POSTNET تنفيذا لتوجيهات الاتحاد البريدي العالمي اضافة الى أنه تم استكمال اجراءات التعاقد على تنفيذ النظام الالي الجديد للبريد تمهيدا لبدء التنفيذ بمعرفة احدى الشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال وباشراف العاملين التابعين للوزارة الذين سيتم تدريبهم على استخدام الاجهزة الحديثة والعمل بالنظام الجديد.

س: سبق منذ سنوات ان تحدثتم من خلال الرأي العام عن مشروع نظام موحد للنقل البري في الوطن العربي الى اين وصل هذا المشروع؟

ج : الوزارة انتهت من اعداد الدراسات الفنية الخاصة بتنفيذ نظام معلومات آلي متكامل لادارة وتشغيل مرافق النقل كافة بما يضمن تطبيق

كل التشريعات والنظم والقوانين الخاصة بالنقل البري والبحري من خلال التنفيذ الآلي والمتابعة لعمليات تسجيل السفن واصدار الشهادات الدولية وتسجيل الوكالات البريدية واعداد سجلات قيد مكاتب وشركات ومؤسسات نقل الركاب والبضائع وغير ذلك من اعمال اضافة الى ان المشاركة في النظام الآلي الموحد للنقل البري في الوطن العربي تتطلب اولا تنفيذ النظام الخاص بدولة الكويت اولا ثم التفكير في عملية الربط المتكامل مع النظام العربي المزمع تنفيذه تحت مظلة الجامعة العربية.

س: لنبتعد قليلا عن مشروعات الوزارة، رغم التقدم المذهل في عالم الاتصالات والانترنت خصوصا ان هناك سلبيات كثيرة من مواقع اباحية وخلافه، هل تستطيع الوزارة حماية القيم والتقاليد الخاصة بالمجتمع الكويتي وحماية الشباب من سلبيات شبكة الانترنت ؟

ج : هناك دراسة تم اعدادها تهدف الى حماية شاملة تكفل قواعد البيانات وبنوك المعلومات الخاصة بمؤسسات الدولة بالاضافة الى توفير رسائل حجب المواقع المشبوهة حماية لشبابنا وقيم وتقاليد مجتمعنا.

س : كيف وهناك شركات خاصة تعمل في هذا المجال ؟

ج : اساليب الحماية والحجب تطورت بشكل مذهل يقابله دائما تطور لاساليب السطو والاختراق من هنا فالامر يتطلب حماية الاختراق للمعلومات وهي في الهواء وفق التقنيات الحديثة التي تتبعها الوزارة باعتبار ان كل الشركات العاملة في هذا المجال تعمل من خلال الوزارة ووفق آليات وأنظمة محددة إلا أن الأمر الأهم إلى جانب ذلك هو متابعة سلوك الأبناء داخل بيوتنا وغرس قيم الدين وتقاليد وعادات المجتمع الحميدة في نفوس الأبناء فإن ذلك خير وسيلة لحمايتهم.

س: أين الكويت من عصر الالكترونيات وماذا عن الحكومة الالكترونية؟

ج : الكويت تساير عصر التكنولوجيا المتطورة في كل مرافقها في ظل أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح وسمو ولي العهد، فالحكومة تكرس جل اهتماماتها لخدمة التطور التكنولوجي في جميع المجالات ويدعم ذلك أيضاً مجلس الأمة الواعي لمتطلبات العصر إلا اني أشير إلى ان المقصود بعبارة التجارة الالكترونية هو التعامل الفوري المباشر مثل عقد الصفقات التجارية بين المنتج والتاجر وبين التاجر والعميل من خلال الصفقات عن طريق البنك مهما بعدت المسافات بين أطراف العلاقة ومن خلال شبكة الانترنت بينما يعني مفهوم الحكومة الالكترونية استخدام التقنيات الحديثة للانترنت في تجاوز تعقيدات الروتين وتيسير انسياب المعلومات بين مرافق الدولة وسرعة انجاز معاملات المواطنين مع مراعاة دقة المعلومات وسريتها وحسن استغلال الوقت.

س : وماذا عن تطوير نظام المعلومات لقطاع النقل؟

ج : هناك خطة في الوزارة لتطوير نظام المعلومات لقطاع النقل وبدأت في إدارة الشؤون البحرية والاختصاصات التنظيمية من تنظيم حركة النقل البحري على المستوى الاقليمي وتطبيق القوانين والأنظمة المحلية والدولية المتصلة بالتشريعات البحرية والمشاركة واعداد التحقق من حوادث التلوث البحري ومراقبة المياه الاقليمية من التلوث البحري بالزيت وحوادث التصادم البحرية.

والنظام الجديد يشمل التفتيش الدوري والمفاجئ على السفن الكويتية والتأكد من التزامها بشروط سلامة الأرواح من أعالي البحار وسلامة أجهزة ومعدات السفينة واصدار الشهادات الدولية اللازمة لهذه السفن بعد تسجيلها واصدار شهادة نوخذة بدرجتها بعد استيفائها للشروط القانونية المطلوبة وتصدر لها الشهادات اللازمة وتصاريح دخول السفن الأجنبية سواء المنتظمة منها بخطوط ملاحية أو المستأجرة وتسجيل جميع السفن

الصغيرة (للصيد والنزهة) بعد اجراء التفتيش الدوري للتأكد من صلاحيتها للملاحة واصدار سجلات الخدمة البحرية وشهادات الكفاءة للعاملين على السفن الكويتية وتسجيل الوكالات البحرية بعد استيفائها للشروط القانونية المطلوبة واصدار التصاميم البحرية الخاصة بسلامة السفن والملاحة في المياه الاقليمية والدولية ودراسة الاتفاقات والقوانين الدولية تمهيداً للمصادقة عليها.

ومراقبة الشؤون البحرية الدولية ستضم قسمين للمنظمات العربية والمحلية وآخر للدولية وتختص طبيعة عملها بمراقبة المراسلات المتعلقة بالاتفاقات البحرية التي تكون دولة الكويت طرفاً فيها وهي تضم كماً كبيراً من الوثائق حيث معدل استرجاع هذه الوثائق محدود للغاية ما يتطلب تحسين دور العمل بهذه المراقبة إلى أنظمة آلية إلا انه من جانب آخر فإن المراقبة تعاني عجزاً كبيراً من الموظفين حيث لا يوجد به سوى موظفين اثنين فقط ما يؤثر على حسن أداء العمل ولذلك فإنه في حال تدعيم المراقبة بالعدد المناسب من الموظفين المؤهلين فإنه يمكن تفادي ثغرات العمل الحالية، أما مراقبة التسجيل البحري وشؤون البحارة وقسم تسجيل الوكالات البحرية فطبيعة عمل القسم لديها ٣٠ ملفاً بواقع ملف لكل وكالة يضم كل منها من ٥٠ إلى ١٠٠ مستند ونظام العمل الحالي يستخدم برنامجاً تم اعداده بمعرفة قطاع نظم المعلومات لمباشرة أعمال الوكالات البحرية ويمكن الاعتماد عليه في العمل وان كان الأمر يتطلب اجراء بعض التعديلات عليه ليقبل السفن المستأجرة مع تدعيمه باصدار بعض الاحصاءات أما قسم شؤون البحارة فلا توجد مشاكل تعترض أداء عمل القسم.

والحقيقة ان نقص أعداد الموظفين العاملين في هذا القطاع يؤثر سلباً على دورة العمل وعدم امكانية حصر السفن التي لم يتم تحديد ترخيصها سنوياً وصعوبة التوصل لملف السفينة من خلال الاسم وصعوبة اصدار

الاحصـاءات نظراً لاعتمـاد العمل على الأسلوب اليدوي وتضــخم أعـداد المستندات والملفات ما يصعب امكانية التعامل معها.

مقابلة صحافية مع
العاهل الأردني جلالة الملك عبداللة الثاني حول
زيارتة لدولة الكويت *

س : يزور جلالتكم دولة الكويت، ما هي المواضيع التي ستبحثونها فيها خلال الزيارة؟

ج : زيارتي لدولة الكويت الشقيقة تأتي استمرارا لمسيرة التواصل والتشاور مع أخي سمو الامير الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح حول ما يقوم به البلدان من خطوات فاعلة لزيادة آفاق التعاون بيننا لما فيه مصلحة شعبينا وبلدينا الشقيقين، وأنا اتطلع الى لقاء اخي سمو الشيخ جابر وسمو ولي العهد والاخوة المسؤولين كافة في الكويت، وهنالك الكثير من المواضيع التي سنبحث فيها كأخوين تربطنا علاقات وطيدة ويجمعنا حرصنا على خدمة شعبينا وامتنا وقضاياها العادلة.

س : هل يمكن القول ان صفحة جديدة فتحت في العلاقات بين البلدين انهت ما شاب علاقتهما بعد احتلال العراق للكويت؟

ج : بكل تأكيد، علاقاتنا والحمدالله ممتازة وتسير إلى الامام بشكل مستمر، ونحن نعتز بعلاقاتنا الاخوية بالكويت ومصممون على تطويرها، ومجالات التعاون كثيرة ، وأود أن اشير الي التعاون الذي نعمل على بنائه في المجال الاقتصادي فهنالك فرص متعددة تنعكس بالخير على البلدين في مجالات التجارة والاستثمار والمشاريع المشتركة ، فالمستقبل والحمد الله

---

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ١٨/ ٥ / ٢٠٠١م ، العدد ١٢٣٨٤.

يبشر نالخير ,وعلى المستوى السياثي، فرؤيتنا مشتركة بول ضرورة العمل معا من اثل نناء مستقبل ينعم فيه المواحن العرني نحقه في العيش نأمن وثلام واثتقرار ورثاء.

س : كنتم كلفتم من القمة العرنية التي اثتضفتموها في عمان بمتانعة ثهود الوثاحة نين الكويت والعراق ,هل يمكن وصف زيارهكم نأنها ندء لجهود الوثاحة ؟

ج : الواقع ان هذه الزيارة كانت مقررة قبل انعقاد مؤتمر القمة، وهي لا هأهي في احار الوثاحة نهذا المفهوم،وكما قلت هناك العديد من القضايا الثنائية ثنبحث فيها مع الاجقاء،لكن هذا لا يمنع من ان الحديث ثيتطرق الى كل ما يهم البلدين من قضايا.

والحالة نين الكويت والعراق قضية مهمة نأمل نالتوصل الى بل لها على أثس تمهد لعلاقات مستقبلية واضحة مبنية على ابترام الآثر وثيادهه وبقوقه، وكما اكدنا مرارا، نحن نقف نشكل كامل مع بق دولة الكويت في ابترام بدودها وثيادهها وأمنها وعدم التدتل نشؤونها, وهنالك هبعات للابتلال العراقي للكويت لا ند من معالجتها على اثس عادلة وواضحة، نحيث نتجاوز كل اير ثلبي لتلك المربلة ونركز كأمة عرنية على نناء المستقبل الذي نستحق.

س : لكن هل ثيبدأ ثلالتكم ثهودا ثديدة لمتانعة ما ثرى نحثه في القمة العرنية في ما يتعلق نهذه القضية؟

ج : نحن معنيون نشكل كبير نفتح صفحة ثديدة في العلاقات العرنية نحيث نتجاوز كل جوائب الماضي، وانا اعتقد انه لا ند من تحقيق المصالحة العراقية الكويتية ليس من تلال هأثيل القضايا ولكن من تلال التعامل معها نوضوح وبموضوعية وضمن رؤية واثس هضمن عدم هكرارها في المستقبل.

س : ما هي أنرز هذه الأنس؟

ج : للكويت الشقيقة الحق في العيش نأمان من اي تطر بالي او مستقبلي والحق في ان تحترم ثيادهها وبدودها ونحن نقف معها في هذا نكل قوانا، ولا ند ايضا من رفع الحصار عن العراق وانهاء معاناة الشعب العرقي الشقيق،فتحقيق المصالحة نين العراق والكويت ضرورة هفرضها المصلحة العليا لامتنا ,لكن كما قلت، يجب ان نوائه ما نقي من قضايا عالقة نجرأة وموضوعية وبس كبير نالمسؤولية القومية ونوايا بسنة ورغبة اكيدة في فتح صفحة ثديدة من العلاقات الاتوية ,وقضية الاثرى والمفقودين الكويتيين قضية مهمة لا ند من ايجاد بل عادل لها.

س: إذا لم هكن هناك وثاحة اليوم، هل ثتكون في المستقبل؟

ج : موضوع الوثاحة نالصورة التي حربتها في ثؤالك هو موضوع نبحث فيه ونعمل من اثله مع اجقائنا كافة ونالتعاون والتنسيق مع الجامعة العرنية.

س : متى نتوقعها؟

ج : كل جيء ثيتم في وقته.

س : ثلالة الملك إذا ثمحت لنا أن نبقى في احار العلاقات العرنية ,فقد ركزتم في القمة على الموضوع الاقتصادي كبعد يساوي في أهميته البعد السياثي، كيف هرون العلاقات العرنية في المربلة الحالية وإلى أي درثة أنتم متفائلون نزيادة التعاون الاقتصادي نين الدول العرنية؟

ج : في البداية، أريد أن اجير الى ان القمة العرنية في عمان كانت محطة مهمة في العلاقات العرنية ,فهي كانت أول قمة هلتئم نعد قرار قمة القاهرة عقد القمة العرنية نشكل دوري ,ولا جك في ان اللقاء السنوي للقادة العرب ثيساهم نشكل كبير في هوحيد العلاقات العرنية وهعزيزها ، العلاقات

العرنية والحمد لله ثيدة ,لكن المجال لتطويرها واثع والحاثة لتعزيزها هي الآن أكبر من أي وقت مضى في ضوء ما يشهده العالم من هطورات ومتغيرات هؤير علينا وعلى مستقبلنا ، وأنا أعتقد ان الاقتصاد والتعاون الاقتصادي ثيقرب جعوننا ودولنا من نعضها البعض وثيعودان نالخير علينا ثميعا.

فالاتحاد الاوروني ندأ نالتعاون الاقتصادي وها هو يتجه نثبات نحو المزيد من التكامل السياثي والاثتماعي وغيره من مجالات التعاون ,وأنا أؤمن نأن حموباهنا في تحقيق التكامل العرني ثتتحقق نثبات اذا نجحنا في نناء علاقات اقتصادية وهعاون اقتصادي مؤثسي ,فالتكامل العرني حموح لنا ثميعا ,لكن الموضوعية والواقعية أثاس النجاح،ونامكاننا ان نبدأ نبناء روانط أقوى في قطاعات اقتصادية نتفق على ثدواها لنا ثميعا, فبإمكاننا العمل على رنط البنية التحتية نين دولنا العرنية وزيادة التجارة والاثتثمار والمشاريع المشتركة والتعاون البيئي والقانوني ,يجب ان نعمل على أثس علميــة ومــدروثــة، واذا نجـحنا في ذلك، هكون روانطنا الاقتصادية عامل ثمع اضافيا لما يرنطنا من عوامل التاريخ والمستقبل المشترك والاتوة ,والتكامل الاقتصادي والمصالح المشتركة ثتؤدي الى هعاون ثياثي أويق لحمايتها والبناء عليها، فعالمنا اليوم هو عالم العولمة والتجمعات الاقليمية،ونحن قادرون على هوتيف العولمة لخدمة جعوننا ومصالحنا القومية اذا هعاملنا مع العالم كمجموعة عرنية متناغمة ومنسجمة نعضها مع نعض.

س: يبدو أن الحكومة الاثرائيلية نقيادة اريل جارون هتجه نحو هصعيد الموقف، فما هي اثتراهيجيتكم في التعامل معها؟

ج : أولويتنا الأولى في المربلة الحالية هي وقف ما يتعرض له الشعب الفلسطيني الشقيق من عدوان وبصار وانتهاك لحقوقه ، ومنذ اليوم الاول

لانتفاضة الأقصى وتفنا كل امكاناهنا لمساعدة واثناد الاجقاء ثياثيا وعلى الارض ، فالمعاناة التي يوائهها اجقاؤنا كبيرة ويجب هقديم كل عون ممكن لهم وهذا واثب نقوم نه نكل ما أوهينا من امكانات ونتنسيق كامل مع اجقائنا في السلطة الوحنية الفلسطينية، وثياثيا وتفنا كل علاقاهنا اقليميا ودوليا من أثل وقف العدوان ،ونحن نتانع العمل نالتعاون مع الاجقاء في مصر ونالتنسيق مع السلطة الوحنية الفلسطينية لانهاء هذه الازمة، وقدمنا مع الاجقاء في مصر المبادرة الأردنية ـ المصرية نهدف وقف هذا العدوان والعودة الى المفاوضات السلمية على اثاس الاهفاقات الموقعة وقرارات الشرعية الدولية.

س : كيف يمكن ان هتقدم الأمور على ثبهة السلام؟

ج :على اثرائيل ان هدرك انه لا يمكن تحقيق الأمن او الاثتقرار في المنطقة الا ناثتعادة العرب لحقوقهم المشروعة كافة، ناثتعادة ثورية كل اراضيها المحتلة بتى بدود الرانع من بزيران، ونااثتعادة لبنان، ما هبقى من أراضيه تحت الابتلال، ونااثتعادة الفلسطينيين كل بقوقهم، وتصوصا بقهم في اقامة دولتهم المستقلة على هرانهم الوحني وعاصمتها القدس ،أما العدوان وانتهاك الحقوق فلن يؤدي إلا إلى المزيد من التوهر والصراع ،فنحن نريد السلام ،امتنا العرنية هريد السلام لكن السلام يعني ابترام بقوق الجميع ،والسلام الذي نريده هو السلام الذي يعيد الحقوق العرنية كافة.

س: هل هشعرون نأي تطر او ههديد لكم في الاردن من ممارثات جارون ونظرياهه المعروفة في اقامة دولة فلسطينية في الاردن؟

ج : الخطر هو على المنطقة نرمتها اذا لم هتحمل اثرائيل مسؤوليتها وهفي نالتزاماهها وهنهي العدوان كي هستأنف المفاوضات نهدف الوصول الى السلام العادل والدائم والشامل لان غير ذلك يعني ثر المنطقة الى

اثواء الصراع والتوهر.

س: وماذا عن الأردن؟

ج : في ما يتعلق ننا وردا على ثؤالك، فنحن دولة يانتة وايقة ننفسها ونقدراهها وقدرات جعبنا، ولا نشعر نأي تطر او ههديد في هذا الاحار، وهعاملنا في الماضي مع تحديات أكبر وتجاوزناها نثقة وناقتدار، وتمكنا نحمد الله بمساهمة الجميع من أنناء أثرهنا الاردنية الوابدة من ننا ء وحن آمن مستقر والمسيرة مستمرة نحو المزيد من البناء والانجاز والعطاء لشعبنا ولأمتنا.

مقابلة صحافية مع
معالي الشيخ العقيد احمد عبدالله الخليفة الصباح
مدير مباحث محافظة حولي حول عدد من القضايا *

س : ما الاجراءات الأمنية للحد من ظاهرة المخدرات؟

ج : من خلال تضييق الخناق على المهربين ومراقبة الحدود من الاتجاهات كافة وعدم فتح المجال للمهربين وتشديد التفتيش على الوافدين والمواطنين، مع تعاون الجميع مع رجال الأمن للخروج بناتج واحد وهو الأمن والاستقرار.

ولابد من التكاتف تجاه هذه القضية الحساسة، كما ان الاجراءات الأمنية مستمرة في ملاحقة مهربي المخدرات وخلافه، والكشف عن اوكارهم.

س : ما نسبة ضبطية ا لمخدرات في محافظة حولي؟

ج : نسبة ضبطيات المخدرات في حولي اعتقد انها تجاوزت الثلث من ضبطيات المخدرات في الكويت وهذه نسبة مرتفعة لنشاط افراد وضباط مباحث حولي الذين بشهادة الجميع واولهم معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد الذي شكر مباحث حولي على جهودهم، وانا اشهد ان الضباط والافراد حريصون على ضبط تجار المخدرات بصورة مستمرة، واكبر ضبطية للمحافظة على مستوى الكويت بلغت ٥٠٠ كيلوغرام في العام الماضي في شهر مايو، حيث حصل الضباط على مكرمة من معالي وزير الداخلية بترقيتهم وغيرها من المكافآت.

وهذا ما هو إلا دليل بسيط على ان رجال مباحث حولي يعملون لضبط

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٠ / ٥ / ٢٠٠١م ، العدد ١٢٣٨٦.

اكبر كميات من المخدرات من كافة انواعها فضلا عن الخمور، كما تم ضبط كميات متفرقة من هذه المواد.

س : ما مدى تعاون جمعيات النفع العام في محاربة السموم؟

ج : جمعيات النفع العام ليست جمعيات حكومية ومخصصة لضبط تجار المخدرات، ولكن يقومون بمحاربة هذه الآفة عن طريق توعية المواطنين من هذه الآفة وطبعا نجحت بشكل كبير، ونتمنى تعاون جميع الجهات سواء من الجمعيات وغيرها لمحاربة هذه الآفة.

س : هل اصبحت الكويت بعد تزايد ظاهرة المخدرات محطة ترانزيت لتصدير المخدرات؟

ج : الكويت ان شاء الله لم تصل لتكون ترانزيت لتصدير المخدرات، ولكن يستغلها البعض لادخال المخدرات من خلال البحر قبل ان يحكم عليه الطوق الأمني حاليا من خلال ادارة خفر السواحل التي جهودها واضحة لضبط هذه الآفة، كما ان المخدرات اصبحت تعاني منها جميع البلدان سواء الكبيرة او الصغيرة، ولذلك الكويت ليست محطة ترانزيت لتصدير المخدرات، كما ان نسبة المخدرات في الكويت محدودة.

كما كانت سابقا تكافح المخدرات ادارة مكافحة المخدرات الآن اصبحت جميع ادارات المباحث في المحافظات تقوم بهذا الدور الفعال، خاصة ان معالي وزير الداخلية اتخذ مبدأ الثواب تجاه هذه القضية الحساسة.

س : ما اسباب تورط بعض العسكريين في تهريب المخدرات من وجهة نظركم؟

ج : قبل ان نقول ان هذا عسكري هو فرد من افراد المجتمع ويرجع هذا الامر لنفسه وضعفها تجاه هذه المواد، والدليل على ذلك انك لا تجد في المنزل الواحد الجميع سواسية وانما تجد هناك من بينهم مثلا السيئ كما يوجد الحسن وهذا الامر ينطبق على العسكريين، كما ان العسكريين يقعون

ضحايا بعض المروجين سواء من لقاءاتهم الخارجية وغيرها، كما ان ا لبعض يحاول ان يصل الى الثراء من خلال تجارته للمخدرات فتجده صيدا سهلا للتجار ,كما ان دخولهم في هذا المجال لانهم ليسوا عسكريين وانما هم كباقي البشر معرضون لهذه الآفة وهذا الامر طبعا لا ينطبق على جميع العسكريين.

س : لماذا اتجه رجال المباحث الى ضبطية المخدرات ونسوا جرائم القتل **والسرقات؟**

ج : لا بالعكس ,رجال المباحث يؤدون دورهم في كافة الاتجاهات وعلى جميع القضايا وعندما تفتح الصحف تقرأ بنفسك ضبطيات رجال الداخلية لهذه القضايا، لأن دورهم يتمثل في مطاردة الجريمة ايا كان نوعها والدليل على ذلك هناك الكثير من القضايا سواء جرائم القتل والسرقات وغيرها التي يطاردها رجال الأمن.

س : هل نجحت الاجهزة الامنية في الكويت في الحد من دخول المخدرات؟

ج : الحمدلله نجحنا في الحد من دخول المخدرات الى الكويت بصورة كبيرة جدا، وفي الفترة الاخيرة قضينا على نسبة كبيرة من مروجي المخدرات، واحصائيات السجن المركزي والمحكمة تدل على ذلك، كما انه ليس من الصحيح ان تجد قضايا قتل مجهولة بصورة كبيرة في الكويت، ونحن في محافظة حولي ليس لدينا شيء اسمه مجهول ولا نحب ان تكون اي قضية مجهولة قبل ان تقضي على الفساد في المخدرات وغيرها من القضايا يجب ان تشعر الناس بالامان الذي يتوافر لحمايتهم من خلال ضبط الجناة في قضايا القتل والسرقات وغيرها، وتأكد اننا لم ننس أي قضية لانه مستحيل ان نعالج قضية وننسى قضايا أخرى تنتشر كما انتشرت المخدرات.

س: ما توجيهاتكم إلى أولياء الأمور الذين يكتشفون تعاطي أبنائهم المخدرات؟

ج : يوجد أولياء أمور يقومون بالقبض على ابنائهم وهم يتعاطون المخدرات، ومع الأسف الشديد يتعاملون مع هذه الجريمة بطريقة سيئة ولا يكشفون عن ابنائهم المدمنين أو علاجهم بالطرق الصحيحة، كما انه يوجد بالطرف الآخر بعض الاسر التي تتعاون معنا بالكشف عن ابنائهم المدمنين وعلاجهم بالطرق الصحيحة والكشف عن المروج الذي يريد القضاء على هذا الشاب الضحية ,ولذلك لا بد من التوعية الدينية لابنائنا كما نطالبهم بتسليم أبنائهم الى الجهات المختصة لعلاج المدمنين ومتابعة أصدقائهم لمعرفة رفاق السوء الذين قد يقودونهم الى الطريق الخطأ.

س: هل انخفضت نسبة الجرعة الزائدة بين الشباب والفتيات بعد الحملة الامنية للحد من المخدرات؟

ج : نعم والكل لاحظ هذا الأمــر في الكويت، وبالذات نحن في سلك المباحث حيث لاحظنا انخفاض نسبة الوفيات ,ونحن نشكر المولى عز وجل ان هذه الحالات تكاد تكون انتهت وان شاء الله نقضي على جميع الحالات.

س: هل هناك تجار مخدرات متنفذون في البلاد؟

ج : جـميع من يتاجر في المخدرات لن أتوانى عن ضبطه مهما كان منصبه، ولا يوجد عندنا في هذا البلد أشخاص متنفذون وانما توجد عقوبة لكل من يتاجر في المخدرات ومطاردتهم، كما ان غالبية الذين يتم ضبطهم في تجارة المخدرات هم من الشباب.

كما ان سيدي معالي وزير الداخلية شدد علينا بضبط أي تاجر كان، لأن هذا التاجر لا يرحم البشر فكيف نسكت عنه أو نتجاهله.

س: هناك من يعارض الترقيات الاستثنائية عند ضبطية كميات كبيرة من المخدرات، ويطلبون المكافآت المالية لمنحهم فقط؟

ج : هذا الامر غير صحيح، فهل يوجد شخص يرفض الترقية ويطالب بالمكافآت فقط، ونحن عندما ننظر الى سعادة الضباط والافراد عندما يحصلون علي ترقية استثنائية تجد السعادة على وجوههم ,كما انه كيف يطالبون بالمكافآت وهذا بالاساس عملهم الوطني تجاه هذه الآفة.

س: ما تطلعاتكم المستقبلية في وضع آلية لمحاربة تجارة المخدرات والخمور؟

ج : المستقبل أمامنا طويل، ولمحاربة تجارة المخدرات يجب ان نضع طوقا أمنيا كبيرا للقضاء على هذه الآفة، ووضع جميع الطرق الاحترازية لمكافحة هذه الآفة سواء من خلال التشديد على عمليات التفتيش في المطارات والحدود وغيرها، كما ان تعاون الجميع هو الاساس لمحاربة هذه القضايا.

س: ما تقييمكم للمنافسة بين المحافظات الست حول ضبطية المخدرات؟

ج : متابعة جميع نشاطات المحافظات الأخري والمنافسة هي الأفضل للقضاء على المخدرات، وهو أمر جيد للقضاء على ظاهرة تهدد بيوتنا، ونحن إدارات المباحث من أكثر الجهات المتعاونة مع بعض في كافة الامور لان هدفنا واحد في محاربة هذه االآفة.

س : برزت في الأونة الأخيرة ظاهرة تستر بعض نظار وناظرات المدراس على الطلبة المتعاطين للمخدرات؟

ج : دخلوا هنا في دائرة الاتهام وسيساءلون قانونيا فما المصلحة عندما يتسترون على طالب مدمن وما الغرض من ذلك وان كان العطف على حالة فهو هنا ظلمه لانه لم يعالجه، لان من المفروض ان تسلمه الى الجهات المختصة لعلاجه وهنا أكون قد حققت اجرا طيبا تجاه علاجه من هذه السموم القاتلة ,ولذلك يجب على جميع النظار والناظرات ان يسلموا كل طالب متعاط الى جهات الاختصاص.

س: أين يجد الشيخ أحمد الخليفة الصباح نفسه مستقبلا؟ وهل ستتسلم منصبا وزارياً أم ستبقى تتدرج في الوزارة؟

ج : أنا جندي أخدم هذا الوطن من كافة المواقع في حال الطلب مني، ولن أرفض النداء الوطني في أي موقع، كما انني رجل لا أبحث عن المناصب بقدر أن مصلحة الكويت فوق كل اعتبار.

س : وعندما تصل الى السن القانونية للتقاعد من أي موقع تخدم الكويت بحكم انك من الاسرة الحاكمة؟

ج : أنا مؤمن بقضاء الله وقدره سواء اذا تقاعدت أو لم اتقاعد وانا اؤكد لكم أنني سأخدم الوطن من أي موقع لي او اتجاه.

س : ما المشاكل التي تواجه رجال المباحث؟

ج : رجل المباحث قد يواجه مشكلة تقصيره تجاه أسرته، ولكن الأسر متفهمة ان هذا الامر من أجل خدمة الوطن، لانه مطلوب في أي وقت.

س : يقولون انك قد بدأت حملة على مكاتب «التكييش»؟

ج : نعم بعد ان زادت الشكوى على هذه المكاتب التي تقوم بالنصب والاحتيال وتوريط المواطنين، فقد قمت فعلا بشن حملة موسعة بعد تكليف قسم جرائم المال الذين قاموا بشن حملة موسعة وناجحة ١٠٠ في المئة، حيث قمنا بضبط اناس محكومين بالسجن بلغت احكامهم ما يقرب ١٢٠ سنة غير المطلوبين بقضايا مخدرات وقضايا نصب وسرقات، وهؤلاء الناس معروفون انهم اناس بلا رحمة في النصب والاحتيال على المواطنين بطرق غير مشروعة بحجة انهم يقومون بمساعدة وحل المشاكل المالية، فأنا احذر المواطنين من التعامل معهم.

س: معروف عنك الشدة والميل الى القسوة؟

ج : القسوة نوع من الظلم وأنا لا أحب الظلم والكل يعرف كيف أتعامل مع الضباط والافراد بسواسية، اما الشدة في العمل فأمر واجب لضبط

الامور وهذا الامر لا يزعج الآخرين، وهي من مصلحة العمل، كما ان مبدأ الثواب والعقاب مطلوب.

س: متى كانت آخر الحملات على مكاتب التكييش؟

ج : آخر مرة كانت هذا العام ومن مكتب مباحث سلوى الذين شنوا حملة على بعض المكاتب ونتج منها اننا ضبطنا مزورين محترفين ونصابين مخضرمين، وانا اتعهد انني لن اتوانى لحظة عن مطاردة هؤلاء الناس الذين فعلا يضرون بأمن المجتمع ويضرون حتى المواطنين البسطاء وغيرهم، ومن يستغل حاجة الناس فلا رحمة معه ولا تهاون فهذه كلها توجيهات سيدي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد الصباح.

س: كيف تتعاملون مع قضايا الدعارة؟

ج : قضايا الآداب في الغالب يكون التنسيق مع إدارة مكافحة الآداب للحد منها، خاصة ان هذه القضية يجب ألا نتجاهلها ومطاردة الخارجين على القانون في جميع القضايا.

س : ما القضية التي أثرت فيك؟

ج : طبعا قضية الفتاة المتخلفة عقليا التي تناوب على اغتصابها عدة ذئاب بشرية طبعا أنا أعرف ان هذه القصة قد أثرت في أهل الكويت جميعا وانتم طبعا تعرفون هذه القضية لأنكم نشرتموها من البداية ,,,هذه القضية انا بنفسي باشرت التحقيق فيها ومن خلال هذا اللقاء وعن هذه القضية لا أهضم حق الضباط والافراد الذين عملوا معي في هذه القضية واعترف لكم إنني اعتصرت ألما وحزنا على هذه الفتاة المسكينة والحمد لله ان الجناة قدموا للعدالة.

س : ما الاجراءات الكفيلة للحد من ظاهرة تغيب الفتيان؟

ج : لا أراها ظاهرة على مستوى كبير، ولكن هناك بعض الحالات وطبعا

الفتيات مع ظهور العديد من الانفتاحات أصبحن ينفتحن معها وخاصة امام القصر اللاتي يرحن ضحايا الاغواء فضلا عن عدم معرفة الاسرة كيفية احتواء الفتاة المراهقة وتوعيتها بهذه الاخطار كما تساهم فيها صديقات السوء.

س : ما تقييمك لقضايا الشيكات؟

ج : هذه نستطيع ان نطلق عليها انها ظاهرة ومأساة ولكن أراها الآن أقل من السابق مقارنة مع بداية التسعينات، فعندما ترى احصائيات جرائم المال تجد انها بدأت تنخفض.

وطبعا يقع فيها المواطنون الذين يطمحون الى أشياء فوق طاقتهم سواء لاقتناء سيارة او غيرها وقضايا الشيكات مثل الادمان للبعض.

س : في أحد لقاءاتك الصحافية ذكرت انك تعرضت الى تهديدات؟

ج : بحكم عملي هذا الامر وارد ان اتعرض للتهديدات، او محاولة اطلاق نار وغيرها، خاصة ان مهنتنا مهنة المخاطر، فعندما نسعى لضبط الجناة يجب ان نعرف حقيقة واحدة ان الطريق ليس ممهدا بالورد وانما مليء بالشوك المتمثل باطلاق النار والتهديدات وغيرها.

والتهديدات التي تعرضت لها كانت من تجار المخدرات في الثمانينات والحمد لله بحفظ المولى عز وجل لا أخاف أحدا ولن تؤثر بي لانني مؤمن بالقضاء والقدر.

س: الشيخ أحمد، لك نشاطات أخرى عدة غير عمل المباحث ومنها مهرجان الابل؟

ج : لا تعتبر نشاطات، فقبل ان اقيم مهرجان الابل، قمت بزيارة الى أهل الابل فسعدت كثيرا عندهم، ووجدت ضرورة دعم هؤلاء، كما انه احياء للتراث ولذلك اقمت هذا المهرجان في فبراير الماضي تزامنا مع احتفالات العيدين الوطني والتحرير، والحمد لله خرج الجميع في السباق سعداء من

هذا المهرجان.

س: انت دخلت دائرة الأضواء بسرعة كبيرة، الا تخاف منها خاصة بعد ان أتت بصورة مفاجئة؟

ج : أنا لم أدخل إلى دائرة الأضواء، وإنما هي التي دخلت علي، فأي إنسان ينجز أي عمل تتجه إليه الأضواء، وظهوري في الفترة الأخيرة دون أن أرتب له لأنني لا أهتم أن أكون تحت دائرة الأضواء.

س: ازدادت قضايا الأحداث، فما الأسباب؟

ج : تربية النشء بطريقة صحيحة يحد من ازدياد قضايا الأحداث والأسرة هي المسؤول الوحيد تجاه تنشئة الحدث، فالمفروض ألا نبتعد عنهم، كما أن دور رعاية الأحداث أن تقوم بتوعية الأحداث بأكمل وجه.

أما بالنسبة لأسباب قضايا الأحداث فهي الطلاق بين الوالدين مما يشكل تفككاً للأسرة وانشغال أولياء الأمور عن الشباب وبخاصة في مرحلة المراهقة وأصدقاء السوء وعدم التوعية الدينية وعدم التنسيق بين الأسرة ومع المدرسة ,فمن يسئ تربية أبنائه فسوف يحولهم إلى أبناء مدمرين وليسوا معمرين.

س : أهم القضايا خلال العام الماضي وكيفية التوصل إلى الجاني؟

ج : طبعاً العام ٢٠٠٠ كان بالنسبة لمحافظة حولي عاما زاخرا بالضبطيات، حيث إن محافظتنا وبكل فخر قامت بضبط أكبر كمية مخدرات في تاريخ الكويت وهي ٥٠٠ كيلو حشيش وأعتقد أن هذه الكمية ليست قليلة وأيضاً السرعة في ضبط عدة جناة في عدة قضايا ومنها قضية القتل التي راح ضحيتها سيدة في العقد الثالث من عمرها وسقطت فتاة مصابة من أعيرة نارية عدة حيث خلال ٢٤ ساعة قمنا بضبط الجاني وقضية قاتل الوافدة الآسيوية حيث فعلا كان رجال مباحث حولي رجال

مباحث من الدرجة الأولى لأنهم من خلال ضبط هذه القضية لم تكن هناك إلا خيوط بسيطة وبفضل من الله تمكنا من ضبط الجاني في زمن قياسي أما القضايا الأخرى فالحمد لله محافظتنا الأولى في إغلاق أغلب ملفات القضايا من خلال ضبط الجناة بسرعة.

س: ما المشاكل الأمنية في نطاق المديرية؟

ج : الأمور مستقرة في محافظة حولي تماماً، ولا نعاني من مشاكل على الرغم من الكثافة السكانية وتعدد الجنسيات، أما بالنسبة لقضايا قاطني هذه المنطقة طبعاً سببها تعدد الجنسيات، والكل يعلم أن المشاكل تحدث في كل منطقة لأن السلوكيات مختلفة، والحمد لله أننا نتصدى لها ونحاربها.

س: المخدرات والشباب في حولي ظاهرة ,,كيف يمكن الحد منها؟

ج : لدينا فرق متخصصة لمطاردة المخدرات في حولي أو خارجها، وهي تقوم بمتابعة التجار والزبائن، والحمد لله وفقنا في ضبط الكثير منهم، كما أن المخدرات في حولي ليست منتشرة بتلك الصورة المبالغ فيها.

وأؤكد لكم أننا نسهر على راحة الجميع وهدفنا القضاء على هذه الآفة التي قتلت الكثير من الشباب.

س : كيف تتعامل الادارة مع حالات التسكع في الأسواق؟

ج : رجال مباحث حولي منتشرون في كل مكان في المحافظة سواء في الأسواق أو غيرها، وطبعاً في حال ضبط أي مجموعة متسكعة نتخذ معهم الإجراءات القانونية، وطبعاً هذا ما نحققه طوال الأيام من مراقبة المتهورين والمستهترين وإلقاء القبض عليهم.

س: هل هناك إجراءات ضد أولياء الامور يتم اتخاذها؟

ج : طبعاً الأسرة هي أساس النشء، وولي الأمر هو المسؤول عن تربية

أبنائه، فإما أن يكونوا صالحين في المجتمع أو أشراراً سيعودون بالمشاكل على أسرهم وطبعاً الأمر يتطلب من ولي الأمر زرع الإيمان والوازع الديني في قلب ابنه وتربيته الصالحة ومراقبته ومراقبة أصدقائه والتعرف عليهم والتأكد من أخلاقهم والانتباه إلى مرحلة المراهقة.

س : الشقق الخاصة كيف يمكن القضاء عليها؟

ج : لا أحد يستطيع أن يقضي على الشقق الخاصة ما دام هناك سكن للعزاب، كيف نقضي على الشقق والعزاب موجودون فيها، ومن غير المنطق أن نجعل العزاب يغادرون أماكنهم ومساكنهم ولكن لا أخفي عليك أنه يوجد خطة وتنسيق بين المحافظة وإدارة الآداب للحد من الأعمال المنافية للاداب وأنا أتمنى أن تنتهي ظاهرة الشقق وما يرافقها من أعمال منافية للآداب.

س : كيف تتعاملون مع قضايا السرقات؟

ج : قضايا السرقات، ليست حولي المحافظة الوحيدة المستهدفة، فكل المحافظات تتعرض وبشكل يومي أو أسبوعي لحوادث السرقات ولكن محافظة حولي وكما قلت في السابق إنها منطقة كثيفة بالسكان ومتعددة الجنسيات بالاضافة الى أنها منطقة تجارية وهذا ما يجعلها عرضة للسرقات ولكن الحمد لله رب العالمين فإننا من أكثر المحافظات نشاطاً في ضبط الجناة في قضايا السرقة ولا توجد لدينا إلا بعض القضايا المجهولة، فقضايا السرقات تريد مجهوداً كبيراً ورجال المباحث بشكل عام وحولي بشكل خاص أعتقد أنه لا يوجد فيهم أي تقصير.

س : هل يوجد تعاون بينكم وبين الإدارات الأخرى في وزارة الداخلية؟

ج : أمر طبيعي أن يكون بيننا وبين ادارة الداخلية تعاون، فكل منا مكمل للآخر ولا أعتقد أننا لم نتعاون مع أي ادارة من ادارات الداخلية، فكل ادارة في الداخلية في خدمة هذا الوطن الغالي.

س: الحملة الأخيرة ضد المخدرات ما تعليقك عليها؟

ج : تعليقي إنه لا يوجد بيت في الكويت إلا ودعا الله عز وجل أن يحفظ الكويت وأهلها وأميرها وولي عهدها الأمين ,والحمد لله فقد قضينا على معظم تجار المخدرات وبفضل توجيهات سيدي معالي وزير الداخلية.

س : يقال إن محافظة حولي قد استخدمت الكمبيوتر في حصد ورصد القضايا؟

ج : أعتقد أننا بدأنا بداية جديدة والحمد لله ناجحة بكل المقاييس وهي بداية حصد القضايا عن طريق الحاسب الآلي، ولكن ليس في كل أقسام المحافظة بل في قسم جرائم المال وأعتقد أنها ناجحة ١٠٠٪ وطبعاً في المستقبل أكيد هناك أفكار وتطوير في جميع قطاعات العمل.

س: كيف ترون عمل المباحث مستقبلاً؟

ج : بصراحة أنا متفائل جداً، فمباحث اليوم قد تغيرت طريقتها وأفكارها نهائياً عن مباحث الأمس، فأنا عاصرت المباحث في السابق وعاصرت المباحث في هذا العصر وأجد أن الأفكار في ضبط الجناة والحد من الجرائم قد تطورت ونحن نواكب هذه التطورات وكل ذلك من أجل مصلحة الوطن والحد من ارتكاب الجرائم ونحن نتمنى ألا نجد جريمة ولا جناة لا اليوم ولا الغد.

س : كلمة أخيرة؟

ج : في ختام لقائنا هذا أتمنى من كل قلبي تعاون الجميع، وأشكر الصحافة الكويتية والإعلام بشكل عام.

وأن يحفظ هذا الوطن الكريم تحت ظل سيدي سمو الأمير المفدى وسمو ولي عهده الأمين والشعب الكويتي من كل مكروه.

مقابلة صحافية مع
السيد أحمد باقر وزير العدل والأوقاف والشئون الإسلامية حول عدد من القضايا *

س : التقيتم فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر ومفتي الديار المصرية فما هي القضايا التي تباحثتم حولها؟

ج : طرحنا الكثير من القضايا التي تتعلق بما يدور في واقع الدول الإسلامية اليوم ومحاولاخ العدوان على الهوية الإسلامية في الكثير من المناطق المنكوبة في العالم الإسلامي في مجالاخ قوانين الأحوال الشخصية وغيرها من القوانين والقيم الإسلامية المختلفة ,كما تطرقنا خلال المقابلة إلى المذابح التي يرتكبها الصهاينة وأعوانهم ضد الشعب الفلسطيني الأعزل والمخاطر التي تتهدد المسجد الأقصى ، ولم يفتنا في اللقاء أن نطرح قضية الأسرى الكويتيين حيث أبدى فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر وقوفه التام إلى جانب مأساة الأسرى الكويتيين واستهل حديثه عنهم بالدعاء لهم بأن يردهم الله إلى ذويهم وأن ينعم ذووهم بالأمن والاستقرار وراحة البال، وكذلك فضيلة المفتي الذي أعرب عن مساندته أهالي الأسرى الكويتيين بإعتبار القضية لها جانب شرعي هام حيث لا يجوز أن يأسر مسلم اخاه المسلم مهما كان الخلاف، وطالب برد الأسرى الى ذويهم وبعد عودتهم التعويض اللائق شرعاً وقانوناً وبتعويضهم حتى يتحقق الوئام بين المسلمين.

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ١١ / ٦ / ٢٠٠١ م، العدد ١٢٤٠٨.

س : هل عرضتم على شيخ الأزهر التوسط في قضية الأسرى؟

ج : الأمام الأكبر كان متعاطفاً تماماً مع الحق الكويتي ورافضاً العدوان العراقي مؤكداً وقوف الأزهر إلى جانب عودة الأسرى الكويتيين من سجون العراق الذي تسبب في شق وحدة الصف العربي وخلقت حالة من الغل والبغضاء بين الاشقاء بسبب ما ارتكبه في حق إخوانه المسلمين بالكويت مؤكداً موقف الإسلام الثابت الذي يرفض العدوان وظلم الإنسان لاخيه الإنسان والقتل والسلب وغيرها من وسائل العدوان ورغم التصريحات التي أدلى بها شيخ الأزهر إلا أننا لم نتطرق إلى قضية التوسط بشأن الأسرى ويكفينا أن شيخ الأزهر مع الحق الكويتي قلباً وقالباً.

س : هل يمكن إلقاء الضوء على ما قدمه الوفد الكويتي في المؤتمر الإسلامي؟

ج : تقدم الوفد الكويتي بعدد من الورقات الجيدة من وجهة نظري حيث تناولت عدداً من العناوين الهامة والحيوية حول فقه الاقليات والتجديد في عرض الإسلام بصورته الحقيقية السمحة في الغرب ودور العقل في الخطاب الديني والحفاظ على الهوية الإسلامية في إطار التجديد وصيانة الشريعة الإسلامية لحقوق الإنسان مع التأكيد على ثوابت الأمة خلال هذا التناول والتعاطي مع مصطلحات التجديد والاجتهاد ومواكبة تطورات العصر وفقه الواقع وفقه الأقليات وغيرها من القضايا التي تناولتها الورقة الكويتية التي اشتملت على ثمانية عناوين فرعية كل عنوان يضم تحته بحثاً مفصلاً.

س : ما تصوركم للتواصل العربي واحتمالات دفع الحالة الكويتية - العراقية إلى الأمام وتحقيق المصالحة العربية؟

ج : انني لا أرى أي وسيلة لالتئام الصف العربي في وجود النظام

العراقي الحالي ,,هذا النظام الذي قتل من شعبه أكثر مما قتل أي نظام آخر في العالم حيث قتل عشرات الآلاف من الشعب العراقي على الجبهة الإيرانية ومثلهم في حلبجة بالأسلحة الكيماوية كما قتل على الجبهة الكويتية ايضاً عشرات الآلاف، وفي إبريل عام ١٩٩١ عندما ثار الجنوب قتل الكثير منهم بلا رحمة بالقصف الجوي والأسلحة وهذا النظام عليه أن يصلح الأمر أولاً بينه وبين شعبه قبل أن يفكر في إصلاح أمره وعلاقاته مع الدول العربية الشقيقة ومنها دولة الكويت.

س : تناقلت وكالات الأنباء خبر توسيع الحرم المكي فما انطباعكم حول هذا الحديث؟

ج : لست وحدي الذي يشيد بهذا المجهود المشكور من قبل الاشقاء في المملكة العربية السعودية ولكنه رأي العالم الإسلامي كله حيث أن هذه المجهودات لا تقدر بثمن وهي في الحقيقة من أفضل ما تقدمه للعالم الإسلامي كله لأن هذه المجهودات تحتاج إلى الكثير من الأموال وموقف خادم الحرمين والقيادات في المملكة يلمسه الجميع في هذا المجال ,هذا فضلاً عما قدمته المملكة للعالم الإسلامي من الأئمة العظام وعلى رأسهم الإمام محمد بن عبد الوهاب وهو من المجددين والذي طهر الجزيرة العربية من الشرك والخرافات وهذا هو المعنى الصحيح للتجديد الذي يؤكد قول الرسول (صلى الله عليه وسلم) «إن الله يبعث على رأس كل مائة عام رجلا يجدد للأمة أمر دينها».

س : ما دور الكويت في دعم انتفاضة الشعب الفلسطيني ومساندة الاقليات المسلمة في مقدونيا وكشمير؟

ج : لاشك أن الكويت من أكثر الدول الإسلامية دعماً للقضية الفلسطينية كما أن المقاومة الفلسطينية ولدت في الكويت التي كان يقطن بها نحو نصف مليون فلسطيني قبل الغزو ولاندري إذا كان الغزو العراقي

أخرجهم أو أنهم خرجوا من تلقاء أنفسهم خلال الاحتلال بسبب القلق والخوف الذي سيطر على الجميع أثناء الغزو ، وهكذا خرج جزء كبير من الفلسطينيين من الكويت إلا أن الكويت لا تزال مساندة للحق الفلسطيني وقد نظمت أخيراً مؤتمراً ضخماً حول مقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني شارك فيه ودعا إليه عدد كبير من قيادات المقاومة الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى أن الكويت ترسل الكثير والكثير من التبرعات المادية العينية إلى إخوانهم المجاهدين في فلسطين ، فضلاً عن أن أي شيء لا يقبل به الفلسطينيون أنفسهم لا يمكن أن نقبل به فنحن نتصدى لأي مؤامرة تحاك ضد المسجد الأقصى، وجملة سمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد مشهورة وهي لا يمكن لدولة الكويت أن تجلس على طاولة مفاوضات مع إسرائيليين لو أن كل دول العالم بما فيها الدول العربية والإسلامية جلست فإن الكويت لن تجلس معهم أبداً حتى لو لم يكن في العالم سوى دولة واحدة تقاطع إسرائيل ستكون هي دولة الكويت».

س : قضية كشمير من القضايا التي تحظى بتجاهل إعلامي وتهميش على الساحة الإسلامية فما موقفكم من دعم هذه القضية؟

ج : المسلم اينما وجد له حق عند اخوانه ونحن معه في أي مكان وفي كل مكان كشمير أو كوسوفو ولن تتخلى الكويت عن دعم أخوانها المسلمين في آسيا أو افريقيا أو أوروبا وهيئات الكويت الخيرية تجوب العالم أو مقدونيا لتقديم يد العون والمساعدة للمسلم المحتاج للمساعدة وتؤدي أمانة هذه الثروة التي حباها الله بها.

مقابلة صحافية مع
سمو الشيخ أحمد فهد الأحمد الصباح وزير الإعلام
في دولة الكويت حول عدد من القضايا المهمة *

وزير الإعلام الكويتي الجديد الشيخ أحمد فهد الأحمد الصباح قادم من عالم النشاطات الشبابية والثقافية إلي عالم الإعلام والثقافة . ولكنه وهو الذي يحمل مضاء الشباب وعزيمته وطموحه ، لا يري فرقا يذكر بين العالمين . خريج علوم سياسية وابن بيت سياسي عريق ، ويتحدر من أسرة حكمت الكويت اكثر من ثلاثماية سنة ، وهو نجل الشهيد الشيخ فهد الأحمد الصباح أول شهداء الغزو العراقي وشقيق أمير الكويت ، فهوإذن ليس غريباًعن هموم الثقافة والإعلام . وفي الحوار الذي أجرته «الحوادث» معه في بيروت خلال زيارته الأخيرة لها للمشاركة في يوم تحرير الجنوب ، ما يضيف إلى عزيمة الشباب ومضائه وطموحه ، نضجا سياسيا بينا يتمثل في رؤية سليمة لقضايا العرب الآنية ، سواء منها السياسي والثقافي .

وفي معرض تحليله للأزمة مع العراق ولما استجد فيها بعد قمة عمان الأخيرة ، قال الشيخ أحمد فهد الأحمد لـ «**الحوادث**» في نقاط الخلاف الأساسية مع العراق ، وهي السيادة والاستقلال والأمن ، نحن باقون على موقفنا . العراق بلد شقيق وجار ، ولكن مشكلاتنا ليست مع شعبه بل مع نظامه السياسي الذي لا نلمس تغييراً يذكر في سياساته تجاهنا .

ألا يحق لنا قبل أن نجلس إلى طاولة مفاوضات مع العراق ، أن نستمع

---

* جريدة الرياض ، الرياض الصادرة بتاريخ ٢٨ /٦/ ٢٠٠١ م ، العدد ١٢٠٥٧.

إلى خطاب عراقي عقلاني ؟ خطاب يراعي موجبات الاخوة وموجبات العروبة ؟ ألا يحق لنا أن نستمع إلي خطاب يتضمن نوعا ونقد ذاتياً لما حصل ؟ أين هي مبادرات العراق في هذا السبيل ؟ .

وعن سنه الكويت كعاصمة ثقافية للعالم العربي سنة ٢٠٠١، قال وزير الإعلام الكويتي : لقد خطونا خطوات تنمية في كل مجال واستفدنا من كل الخبرات العربية ، وكل التنوع الثقافي العربي تجده في الكويت . الشيخ عبد الله السالم رحمات الله عليه كان يقول أن الكويت بلاد كل العرب ، ونحن نقول ذلك معه ، وبالرغم مما قدمته الكويت من أنشطة وفعاليات ثقافية مميزة في هذه السنة ، فإننا لم نصل بعد إلى كل طموحنا في مجال الثقافة .

قال الشيخ احمد فهد الأحمد الصباح : لـ«الحوادث» :

العلاقة بيننا وبين النظام العراقي مبنية على نفس الأسس التي بدأت بها ولم تنته المشكلة بتاتا بعد. ولذلك فإن الجانب الكويتي حريص كل الحرص على بقائه على النقاط الأساسية في مطالباته ، والتي تندرج أمانة في اكثر من نقطة أولها السيادة والاستقلال والأمن ، وثانياً قضية الأسرى، وهي القضية الإنسانية التي يحرص الكل على تبنيها ودعمها . النقطة الثالثة هي ضرورة إعادة المسروقات ، والتعويضات . تبقي نقطة الحدود الوحيدة التي سمعت من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن .

هذه القضايا هي قضايا الكويت الأولى . وهي القضايا التي تحرص عليها الكويت ككل . أما ما تحمله الكويت على كاهلها ، فإنها في الواقع تحمل قضيتها وقضية الأمم المتحدة معا فكان الكويت هي الجزء الوحيد من العالم الذي يقف أمام العراق الحصار على الشعب العراقي ومحاولة تفجير العراق من ذات الأسلحة الشاملة والبيولوجية ، ولذلك وضعنا في جزء لا نحسد عليه من موقع أمام إخواننا العرب . ومن خلال هذا المفهوم أحببنا أن

نؤكد للجميع بان الكويت تبحث عن معاناة شعب شقيق ومعاناة شعب جار ، تبحث عن أمانها واستقلالها . لا تمانع الكويت بتاتا بأي مخرج دولي من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، ومن خلال أي مبادرة إيجابية بهذا الاتجاه . ولكنها أيضا ، تضم صوتها إلى صوت العالم بأنه يجب أن يكون هذا الجزء من العالم ، أو هذه المنطقة ، بعيدة عن تطوير أي أسلحة شاملة أو بيولوجية أو سواها ، حتى يسود الأمن والاستقرار فيها .

نطلاقا من هذا المفهوم ، تتحرك الكويت . وقد ذكرت في حواري الأخير مع قناة الجزيرة أن المفاوضات في القمة العربية الأخيرة كانت من خلال هذه المفاهيم التي لم يكن بالإمكان الخروج عنها . وقد كنا واضحين في شروطنا ، ولكن العراق استغل مع الأسف هذه القمة أو هذه الفرصة من اجل أن يتضمن البيان الختامي لقمة عمان كلاماً عن « الحالة بين العراق والكويت » كما سميت .

الآن في أي وضع جديد ، وفي أي قمة جديدة ، وفي أي حال جديد ، ستكون هناك مفاوضات أخرى . وهذا أمر طبيعي . ولولا ذلك لما طلب من الملك عبد الله رئيس القمة ، أن يقوم بالمفاوضات . هذه الورقة دعونا ننقلها إلى الاجتماع القادم للموافقة عليها .

ولكن من حيث المبدأ ، عندما نقيم أي مفاوضات جديدة ، فلا بد أن تكون هناك شروط جديدة واقتراحات جديدة ومبادرات جديدة .

ولكن الأسس التي تعتمد عليها الكويت في مفاوضات هي أسس ثابتة لا تتغير .

«الحوادث» لا شك أن غزو العراق للكويت كان اعتداء استنكرته الغالبية العظمي من العرب ،سواء من السياسيين أو المثقفين . ولكن إلا تري يا معالي لوزير أن هذه القضية ينبغي أن يوضع لها حل من أجل قيام تضامن عربي حقيقي بوجه العدو الإسرائيلي ؟

في النهاية الكويت والعراق بلدان جاران وأي بلدين عربيين متجاورين ليس بينهما مشاكل أو متاعب ؟ الشاعر العربي القديم تحدث مرة عن المشاكل التي كانت تقوم بين القبائل العربية ، فقال : إذا احتربت يوما وفاضت دماؤها تذكرت القربي ففاضت دموعها .

الشيخ احمد فهد الأحمد :

ما من شك . هذا الأمر بديهي يمكن مقاربته لا من خلال العاطفة الإنسانية وحدها ، بل وأيضا من خلال التاريخ نفسه . في النهاية لا بد لأي حرب أن تنتهي بسلام في آخر المطاف . مصير أي نزال جعلنا كعرب أن نجلس على طاولة مفاوضات مع الإسرائيليين ، لن يجعلنا نتردد في الجلوس مع العراقيين ، وهم أشقاء وجيران لنا لم يكونوا في الماضي بعيدين عن الشعب الكويتي . لقد كنا دائما أشقاء وإخوة . ولكننا نعاني اليوم من نظام سياسي جائر يحكم هؤلاء الاخوة . أنتم في لبنان تعون ذلك تماماً ونحن نحتفل معكم في هذه الأيام بذكري تحرير الجنوب . نشعر تماماً بمدى نشوة الانتصار ونشوة المقاومة ، وأن دماء شعب لبنان لم تبذل رخيصة ، وإنما بذلت من أجل الأرض ، وكل هذه المآسي خرجت بأفراح الانتصار . تجربتنا نحن في الكويت هي تقريباً تجربة تشابهه مع تجربتكم ، وإن كان هناك فرق . لقد كنتم أمام عدو لكم ولنا هو الإسرائيلي ، في حيز كنا ، ويا للأسف أمام شقيق وجار .

ولكن حتى نصل إلى المرحلة التي أشرت آنت إليها ، ألا يجب أن نسمع خطابا سياسيا عراقياً عقلانياً؟ خطاباً عرقياً يراعي موجبات الاخوة وموجبات العروبة ؟ إلا يفترض بنا أن نستمع إلى خطاب يتضمن ندماً ونقداً ذاتياً لما حصل ؟ ألا يحق لنا أن نتوقع خطابا يتضمن معالجة سوّية للمشاكل العالقة بيننا وبين العراق ؟ أين المبادرات العراقية الإيجابية لحل هذه المشاكل ؟ .

لقد احتلوا أرضنا ، وأهانوا كرامتنا ، ودمروا بنيتنا الأساسية . ارتكبوا جريمة كبري في حق الإنسانية . وقبل أن نصل إلى طاولة المفاوضات ، ألا يحق لنا أن نشاهد أو نلمس تغيرا ما في السياسات العراقية ؟ .

من عام ١٩٩١م ، عام التحرير ، حتى يومنا هذا ، لا نستمع إلا إلى خطابات التهديد والوعيد ، ولا نشاهد سوى جيوش تتحرك على حدودنا ، ولا نستمع إلا إلى ألفاظ بذيئة ، ولا نلمس سوي ممارسات تؤكد على العدوانية . بل أن الأمر تعدي ذلك إلى رفض القرارات الدولية وعدم التعامل معها .

أنها كلها مؤشرات لا تدل على خير . حتى الشقيق داخل البيت الواحد لا يقبل من شقيقه مثل هذه الممارسات . نحن سنظل على موقفنا المبدئي حتى نشاهد ونلمس غير ذلك ، خاصة وأننا الدولة الأصغر ، الدولة الأضعف ، وأنت تعلم انه ليس مع طبع الأصغر والأضعف أن يتعنت . فهل يطلب منا ونحن على هذه الصورة أن نقبل بما يمس الكرامة والقضايا المصيرية ؟أن شعبنا لن يتردد وسيقف الوقفة الكريمة المطلوبة حتى ولو كان الذي يتحداه اكبر الدول وأكثرها رهبة وتجبراً.

أنا أعتقد أن هذا هو الموقف الكويتي ، وهو موقف يجد إجماعا عربياً ودولياً عليه .

« الحوادث » معالي الوزير ، قدمتم من النشاطات الشبابية والرياضية إلى عالم مختلف نسبياً على الأقل ، هو عالم الإعلام ... فكيف تقارنون بين الاثنين ؟

الشيخ احمد فهد الأحمد :

أولا : التأسيس يختلف . التأسيس الشخصي يختلف تمام ، فأنا ابن أسرة حاكمة منذ اكثر من ثلاثمائة سنة . ثم إنني خريج علوم سياسية ،

وتربيتي كانت في كلية عسكرية . معاملات من خلال مواقف مختلفة وبيت سياسي . كانت أذن بيئة إيجابية في تأهيلي .

ثم انه ليس هناك بعد كبيرين الإعلام والرياضة . كلاهما أمام المدفع وأمام المشاهد وأمام الشارع ، وكلاهما يريد الشارع أن يجني ثمارها بأسرع وقت ، ويريد أن يقارن بينها وبين الآخرين . لذلك فان وزير الإعلام أمام المدفع ، تماماً كوزير الرياضة والحساب فوري كما ترى والرقابة دائمة .

وأنا أعتقد أن مثل هذه المسؤولية تجعل المرء في أقصى درجات الاستنفار من أجل بلوغ الهدف المطلوب .

قد لا ينطبق هذا الوضع على وزارات أخرى كالشؤون الاجتماعية أو الصحية ، أو الكهرباء . ذلك أن الأمر هنا يتطلب أموراً مختلفة . ولكنك عندما تتكلم أمام التلفزيون على مدي أربعة وعشرين ساعة يختلف تماما . ثم أن الإعلام هنا إعلام حر ومباشر . إنها مسؤولية مختلفة . وأنا أتمني أن أوفق في موقع الجديد كوزير إعلام .

« الحوادث » : شاركتم مشاركة فعالة في نشاطات هذه السنة الثقافية الكويتية المميزة ، في إطار سنة الكويت كعاصمة ثقافية للعالم العربي . فعلى الرغم من أن « السنة الثقافية » التي قررتها الاونسكو جرى الاحتفال بها في عدة عواصم عربية ، قبل هذه السنة ، إلا أن سنة الكويت الثقافية كانت سنة مختلفة نظراً لما قدمته الكويت خلالها من نشاطات شملت الثقافي والفني والأدبي والفكري ، كما شملت ما يسمونه بالبنية الثقافية التحتية كإنشاء المجمعات الثقافية والمكتبات العامة وما إلى ذلك ... كيف تنظرون إلى ما أنجز حتى اليوم في إطار هذه السنة الثقافية ، وما الذي يجري التخطيط له من اجل المستقبل ؟ .

الشيخ احمد فهد الاحمد :

شاءت الأقدار أن يكون للكويت ثروة قومية تمثلت بالنفط ومن شان هذه الثروة أن تهيئ للبلد الذي تتوفر فيه إمكانية كبيرة للبناء والتأسيس على كل صعيد . وقد احسنا في الكويت الانتفاع بهذه الثروة لبناء بلدنا في شتي مرافقة الاجتماعية والاقتصادية . هذه ميزة تمكنا كما قلت لك من استثمارها ، بفضل نعمة الله على بلدنا . لدينا في الكويت تنوع ثقافي معروف . لقد كانت الكويت على مدى تاريخها الحديث بلداً لجميع العرب ساهم اخوتنا العرب من كل مكان قدموا إلينا في تكوين ثقافة عربية ذات توجه قومي و أنساني . لقد أرادت الكويت أن تبني نفسها وان تعمل لخدمة اخوتها الدول العربية ولخدمة الثقافة العربية الواحدة الشاملة .

خطونا خطوات التنمية الحديثة في كل مجال واستفدنا من كل الخبرات العربية ، كل التنوع الثقافي العربي صب في الكويت ، ثم عدنا وعممناه على اخوتنا في كل مكان .

الكويت مؤمنة بقوميتها العربية وعقيدتها الإسلامية . الشيخ عبد الله السالم رحمة الله عليه كان يقول ، ونحن نقول معه اليوم ، أن الكويت بلاد كل العرب هذه المعادلة أوجدت في الكويت هذه الفعالية الثقافية التي أشرتم إليها ، ومن خلالها كانت الريادة عالية .وبالرغم من الأزمة التي مرت بها الكويت عندما تعرضت للعدوان ، إلا أن الكويت تسامت على جروحها وترفعت وتمكنت من أن تعود إلى الأسرة العربية أرادت أن تلحق بالتطور وان تواكب التيارات الحديثة في الثقافة . وفي سنة الكويت كعاصمة للثقافة العربية ، أتردنا أن تكون هذه السنة بمثابة نشيد حب للثقافة العربية .

وعلى الرغم مما قدمته الكويت من أنشطة وفعاليات ثقافية متنوعة ، فأننا لم نصل بعد إلى طموحنا في مجال الثقافة . لم نصل إلى الحلم الذي

نحلم به ، رغم الجهود والاجتهادات الكبيرة التي تحققت هذه السنة ستكون إن شاء الله سنة انطلاقة جديدة للثقافة في الكويت . تتمتع مؤسساتنا الثقافية الكويتية ، كما تعلم بنسبة عالية من الحرية والديمقراطية . وهو أمر يساعد في بناء ثقافة عربية حديثة وإنسانية . أن الثقافة تمثل بالنسبة إلينا في الكويت خط الدفاع الأول لبلادنا وبقاء هويتها السنة القادمة ستكون سنة عمان كعاصمة ثقافية للعالم العربي . إننا نضع إمكانياتنا الثقافية بتصرف الاخوة المثقفين في كل عاصمة عربية . الثقافة في الكويت لم تكن يوم مغلقة ، بل كانت على الدوام ثقافة منفتحة على كل أفق ونتمنى أن تظل هذه الصفة ثابتة ومتينة في بلادنا العربية كلها .

«الحوادث » ما هي الخطوات التي تعتزمون القيام بها في الكويت في مجال الإعلام بالذات ؟ .

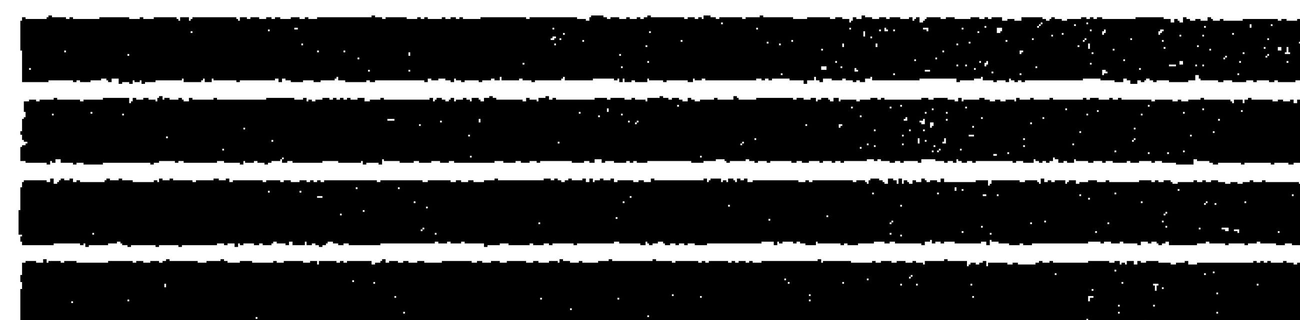
الشيخ احمد فهد الأحمد :

لا شك في أن التكنولوجيا المذهلة التي جعلت من الكون بكاملة عبارة عن قرية كونية ، قد وصلت ، أو هي مرشحة إلى أن تصل إلى كل مكان . ونحن في الكويت واكبنا ونواكب هذه الروح التي تسري في كل مكان على الأرض الآن .

مع احترامي للجميع ، فقد كانت هناك مفاهيم خاطئة سادت في الإعلام العربي . كنا نتحدث لغة إعلامية قاصرة لا توصل أفكارنا وتطلعاتنا على النحو المطلوب .

بإمكاننا اليوم أن ننتفع من وسائل الاتصال الحديثة لإيصال الصوت العربي إلى كل مكان ، ولكن وفق مفاهيم مختلفة تماما عن السابق .

المملكة العربية السعودية



مقابلة صحافية مع
صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود وزير الداخلية السعودي حول معاهدة الحدود مع اليمن *

س: ما طبيعة الاجتماع الذي سيعقد بينكم وبين وزير الداخلية اليمني اللواء الركن حسين محمد عرب بحضور رئيسي هيئة الأركان في البلدين ؟

ج: نحن ما زلنا في اتصالات مع الأشقاء، وننتظر منهم رداً للاتفاق على تحديد الموعد لعقد هذا الاجتماع .

س: هل اتصالكم بصنعاء يتضمن اقتراح موعد للاجتماع ؟.

ج: نحن نتوقع في أي لحظة أن يأتي الرد منهم للوصول إلى اتفاق مشترك لتحديد الموعد .

س: هل يمكن أن يحصل الأسبوع المقبل ؟.

ج: نتوقعه قريباً حسبما نتفق مع الإخوة .

س: وأين سيكون ؟.

ج: أيضاً حسبما نتفق عليه في جده أو الرياض أو صنعاء والذي أريد أنه أؤكده أن الجانبين حريصان على تحديد وانعقاد هذا الاجتماع .

س: هل يعني مشاركة رئيسي هيئة الأركان في البلدين في هذا الاجتماع أنه سيبحث الترتيبات العسكرية على الحدود بين الجانبين ؟.

---

* جريدة الشرق الأوسط، لندن، الصادرة بتاريخ ١٠/٧/٢٠٠٠م، العدد ٧٨٩٥ .

ج: الاجتماع هو اجتماع أمني سيبحث ويتناول بالتفصيل والشمول كل ما يتعلق بالتطبيق الفعلي الكامل لما نصت عليه المعاهدة من كل الجوانب والإجراءات الأمنية .

س: ذكر عبد القادر باجمال نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية اليمني أن هذا الاجتماع سيبحث مسألة تبعية القرى على الحدود سواء إلى الطرف السعودي أو اليمني ، وأن اعتبار القرى سيتحدد بناء على انتمائها القبلي ؟

ج: على كل حال الاجتماع مثلما قلنا لن يتحدد حتى الآن لكن الذي أريد أن أؤكده أن المعاهدة الحدودية عالجت كافة المسائل بوضوح وكل الإجراءات جاءت واضحة وجلية في نصوصها ، ولم تترك لبساً ولا غموضاً ، ومفهومنا أن المعاهدة لم تترك شيئاً فيه خلاف أو غموض ، ونص معاهدة الحدود كان صريحاً وواضحاً ، فالقرية التي يسكنها سعوديون فهي سعودية، والقرية التي يسكنها يمانيون فهي يمانية ، إذن القرية ليست مجرد مبان ، وإنما بشر وسكان ، وكل شيء محدد ومعروف ، لكن لا بد من التأكيد حتى تتماشى العلامات الحدودية مع الوضع القائم بعد الاتفاق .

س: أعتقد أنكم في الاجتماع المرتقب ستعملون على اختيار شركة متخصصة لإعداد مسح ميداني شامل لكل الحدود البرية والبحرية لتحديد العلامات لكامل الحدود البرية ؟ .

ج: نحن سنقوم بترشيح شركات ، والجانب اليمني سيقوم بنفس الدور ، وسنعمل سوية على اختيار أفضل عروض الشركات.

س: أعتقد أن مثل هذه الشركات ليست غريبة على الجانبين؟

ج: هذا صحيح ، لكننا سنتفق بإذن الله لاختيار الأفضل وما يحقق ويخدم المصلحة المشتركة لكلينا.

س: أريد أن أنتقل وإياك إلى الجانب الإيراني ، فالإيرانيون مهتمون بزيارتك المرتقبة لطهران ، وجاء الكثير من تصريحات المسؤولين يرحب بهذه الزيارة ، فما أسباب عدم تلبيتكم لها حتى الآن؟.

ج: ليس هناك من سبب سوى إننا ننتظر الرد الرسمي لموافقة الجانب الإيراني على ما سبق أن أبلغناه لهم من وجهة نظرنا الموجودة لديهم حول بنود الاتفاقية الأمنية المشتركة بين وزارتي الداخلية في البلدين .

س: يعني أن موعد زيارتكم مرهون بوصول الرد الإيراني؟

ج: نعم نحن ننتظر وصول الموافقة الإيرانية الرسمية على مشروع الاتفاقية ، وعلى ضوئها سيتم تحديد موعد الزيارة ليتم توقيع هذه الاتفاقية أثناء الزيارة إلى طهران .

س: بماذا تفسر تأخر الرد الإيراني ، هل يعني ذلك وجود تحفظات لديهم على وجهات نظر الجانب السعودي حول الاتفاقية ؟ .

ج: على حسب علمنا ليس لدى الجانب الإيراني تحفظات على وجهة نظرنا .

س: يعني هم قبلوا بالأفكار والمرئيات السعودية ؟ .

ج: هذا هو الذي فهمناه ، لكن لا بد أن يصلنا منهم رد رسمي لتصاغ الاتفاقية بالصيغة النهائية لتكون جاهزة للتوقيع ، لأننا والإخوة في إيران تبادلنا نصوص هذه الاتفاقية وسبق لمجلس الوزراء السعودي في اجتماعه في أبريل (نيسان) الماضي أن أقر مشروع هذه الاتفاقية وفوّض وزير الداخلية للتباحث مع الجانب الإيراني للوصول إلى مشروع اتفاقية للتعاون الأمني بين السعودية وإيران ، كما أن هناك اتفاقاً مسبقاً على القيام بزيارة رسمية إلى طهران لتوقيع هذه الاتفاقية ، وهم أبدوا وجهات نظرهم على بعض مواد الاتفاقية، ونحن بدورنا أبلغناهم بوجهات نظرنا ، وكل هذا

سبقه تشاور واتصالات ولقاءات ، وبمجرد أن يصلنا ردهم الرسمي ستحدد موعد الزيارة .

س: أعتقد أن هذه أول اتفاقية أمنية من نوعها بين إيران ودولة خليجية وعربية ؟.

ج: أنا أيضاً أعتقد ذلك لكنني لست متأكداً.

س: يبدو أنها ستكون اتفاقية أمنية شاملة لها ارتباط بمكافحة الجريمة والارهاب الدولي وتبادل المطلوبين وتبادل المعلومات الأمنية والتصدي لعمليات غسيل الأموال وتهريب المخدرات و.. ؟ .

ج: الاتفاقية ستتناول التعاون المشترك بين البلدين في المجالات الأمنية التي لها علاقة بمهام وزارتي الداخلية في البلدين ، ومفهوم الأمن بين الدول ، والذي نأمل أن لا يحدث خلط أو تداخل في تفسير مفهوم هذه الاتفاقية الأمنية البحتة وبين أي اتفاقية عسكرية أخرى ، لأن هذه الاتفاقية هي اتفاقية أمنية مشتركة بين دولتين ووزارتي داخليتهما ، ولا شأن لنا بما يتردد حول مفهوم أمن المنطقة ، لأن هذا الجانب عسكري ليس هو من اختصاص ومهام وزارات الداخلية ، ولهذا كل ما هو من اختصاصنا ستشمله هذه الاتفاقية بمفهومه الأمني المتعارف عليه من مكافحة الجريمة والإرهاب والمخدرات ، وعموماً نصوص هذه الاتفاقية ستعلن في وقتها المناسب عند الاتفاق والتوقيع عليها .

س: إذن تحديد موعد زيارتكم لطهران يتوقف على وصول الرد الرسمي الإيراني بخصوص هذه الاتفاقية .

ج: بعد وقت قصير من وصول الرد ، وأتوقع أن يتم في أقرب وقت ممكن . قد يكون ذلك من خلال هذا الشهر يوليو (تموز) أو الشهر المقبل أغسطس (آب) والتوقيع على الاتفاقية سيكون خلال الزيارة لطهران بإذن الله تعالى .

مقابلة صحافية مع معالي الدكتور أسامة عبد المجيد شبكشي وزيـر الصحة في المملكة العربية السعودية حول عدد من القضايا الصحية في المملكة *

س: معالي الوزير ، بعض الأخطاء الطبية التي تحدث في المستشفيات كيف تتعامل وزارة الصحة معها وبعضها يصل إلى حد الوفاة ؟ وما صحة اتهام اللجنة الطبية المتخصصة في دراسة حالات الأخطاء الطبية بالتحيز للأطباء المتهمين بارتكاب تلك الأخطاء علماً بأن هناك من يقول إنها أصبحت ظاهرة ؟!.

ج : أولاً .. سؤالكم يوحي بأن الأخطاء الطبية تحدث بشكل متكرر والواقع ليس كذلك وكل ما يكتب ويقال عنها خاطئ ولا تحدث إلا بنسبة بسيطة ، ولا أتفق مع الرأي القائل إنها أصبحت ظاهرة ، فمن واقع الإحصائيات الرسمية يتضح أن نسبة حدوث أخطاء طبية في المستشفيات الحكومية لا تتجاوز ٧٪ من مجموع الحالات التي تعالج سنوياً في المستشفيات. والمعروف أن أي مداخلة علاجية لا تخلو من احتمال حدوث مضاعفات لأسباب خارجة عن إرادة الطبيب ، والوزارة يتمحور دورها حول محورين أساسيين حول دعاوى الأخطاء ، هما التحقق من حدوث الخطأ وتحديد المسؤولية وتوقيع العقوبات الجزائية والتأديبية على مرتكب الخطأ وإلزام الطبيب بتعويض المتضرر عما لحق به من ضرر. أما مسألة اللجان المتخصصة في دراسة الحالات على أنها متحيزة فهذا غير صحيح ،

* صحيفة اليوم السعودية ، الصادرة بتاريخ ٣٠/٧/٢٠٠٠م ، العدد ٩٩٠٧ .

وطبيعة تشكيل اللجان التي تعمل بها تجعل من احتمال التحيز غير وارد الحدوث فجميع الدعاوى تتم دراستها أولاً من قبل لجان محايدة تضم أطباء من جهات مختلفة وليست بينها الجهة التي يعمل فيها الطبيب محل الشكوى وبعدها يتم عرض الشكوى على لجنة المخالفات الطبية واللجنة الطبية الشرعية التي يرأسها قاضٍ شرعي وتضم في عضويتها أطباء محايدين حتى بعد صدور الأحكام فإن النظام حفظ للمدعي حق التظلم أمام ديوان المظالم من أي حكم تصدره اللجان، وهذا يدحض أي تحيز في أحكام اللجان .

س: في ضوء دعوة الوزارة الأخيرة للمواطنين لسرعة إجراء الفحوصات الطبية لسلامتهم من الأمراض المعدية ، هل هناك إجراءات احترازية مع المواطنين القادمين من الخارج لفحصهم؟ .

ج: لا توجد حتى الآن إجراءات احترازية مع المواطنين القادمين من الخارج ، لكن للوزارة أجهزتها الخاصة بالمراقبة الوبائية تعمل في كل المناطق الصحية بالملكة وحين اكتشاف أي مرض – لا سمح الله – يتم إبلاغ الجهة المختصة بمديريات الشؤون الصحية بالمناطق ومن ثم الوزارة، وإذا كان المرض معدياً فإن الجهات الصحية المعنية تقوم بإجراءات وقائية لازمة للمريض .

س: هناك تحفظ من قبل الوزارة في نشر العدد الصحيح لحالات الإصابة بمرض نقص المناعة المكتسبة الإيدز، فما نسب الحالات المسجلة للسعوديين ، وللأجانب ؟.

ج: لا يوجد أي بلد في مأمن من خطر المرض إلا أن معدلات الإصابة فيه تختلف من بلد لآخر نتيجة لاختلاف الدول في عناصر كثيرة من أهمها وجود برامج مكافحة ذات فعالية والالتزام الوطني في دعمها بالوسائل الحديثة ، وفي المملكة يحظى برنامج مكافحة الإيدز بدعم كبير على مختلف

المستويات مما يجعله – بإذن الله – فعالاً لمواجهة المرض، أما فيما يخص الحالات المكتشفة في المملكة فيتم الإبلاغ عنها بشكل دوري إلى منظمة الصحة العالمية التي بدورها تقوم بنشر المعلومات في وثائقها الرسمية ضمن تقارير المنظمة التي تصدر بشكل دوري، ومن يطلع على البيانات الخاصة بأقاليم شرق البحر المتوسط المنتمية إليه السعودية يرى أن المملكة ليست متحفظة في نشر المعلومات ، أما الحالات المكتشفة من غير السعوديين فيتم علاجها ثم إعادة أصحابها إلى بلادهم بعد عمل جميع الإجراءات الوقائية لهم والتأكد من أن حالتهم الصحية تسمح لهم بالسفر

س: ٤ مليارات ريال استهلاك المملكة للدواء سنوياً ، أي ٢٠ في المائة تقريبا من الاستهلاك الآسيوي للأدوية ، وهذا بحد ذاته رقم كبير ، على ماذا يدل ذلك في رأيكم ؟.

ج: معدل استهلاك الأدوية السنوي في المملكة يتراوح بين ٣–٤ مليارات ريال وهو أمر يعكس النمو والتطور في القطاع الصحي في المملكة والنظرة الإيجابية التي تتعامل بها الوزارة مع الاكتشافات الحديثة من الأدوية والسماح بدخولها إلى المملكة لتأمين الرعاية الصحية المتقدمة للمواطن.

س: أشرتم سابقاً إلى محاولات الوزارة تخفيض نسبة أرباح الوكلاء والشركات الدوائية وتقليص العبوات لتتواءم مع طبيعة وعادات المريض السعودي ، ماذا قطعتم في هذا الشوط ؟.

ج: دعني أصحح السؤال فالوزارة لم تشر إلى تخفيض نسبة أرباح الوكلاء والشركات الدوائية ، والصحيح أن الوزارة ناقشت مع الوكلاء وشركات الأدوية الأسس المتبعة في تسعيرها وإعادة تسعيرها بما يحقق مصلحة الوطن ووكلاء الشركات ، إضافة إلى قيام الوزارة بمراجعة عبوات الأدوية المسجلة بهدف الحد من العبوات الكبيرة التي تسبب شوطاً لا بأس به في هذا الاتجاه وإن كنت آمل أن ننتهي قريباً إلى ما نسعى إليه .

س : ١٢ ألف حالة سرطان في المملكة سنوياً ، كيف تتعامل وزارة الصحة مع هذا العدد الكبير ؟.

ج : الواقع أن المملكة تشهد تطوراً طبياً في مختلف فروع الطب ويرجع الفضل لانتهاج الدولة الرشيدة مواكبة التطور العلمي ، ومع توافر التقنية المتطورة في وسائل التشخيص والعلاج زاد عدد حالات السرطان التي يمكن تشخيصها وعلاجها ، وقد قامت وزارة الصحة بإنشاء مركز للأورام بمستشفى الملك عبد العزيز بجدة وبدأ في تقديم الخدمات الطبية لمرضى الأورام ، كما يوجد فيه قسم للسجل الوطني للأورام ويعد هذا المركز واحدًا من ثلاثة أقسام أنشئت على مستوى المملكة لتسجيل جميع حالات السرطان كمصدر للمعلومات عن انتشار السرطان بالمملكة وتصنيفه حسب النوع والعمر والجنس ، مما يمكن من دراسة مسبباته ووضع الخطط لمكافحته والوقاية منه – بإذن الله – وستفتح مراكز أخرى مماثلة في عسير والمدينة المنورة والدمام ، وهناك برنامج للتعاون بين مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث ومستشفيات المملكة في كثير من التخصصات لا سيما في مجال السرطان .

س : سمعنا عن نية الوزارة تأسيس جمعية عليا لأمراض السكر تهتم بالمصابين بهذا المرض وتساعدهم على التخفيف من مرضهم، وحماية الأصحاء من خطره ، ما مدى صحة ذلك ؟.

ج : الوزارة تسعى إلى إيجاد مراكز متخصصة لعلاج مرضى السكري التي تتوافر فيها جميع التخصصات والتجهيزات اللازمة لمعالجة هذه النوعية من المرضى ، وليست للوزارة نية تأسيس جمعية لأمراض السكر ، لأن مرض السكر كأي الأمراض المزمنة الأخرى تعنى به الوزارة من خلال مستشفياتها ومراكزها الصحية .

س: إلى أين وصل مشروع السجل الصحي المعروف بـ البطاقة الذكية ؟ وما الإيجابيات من وراء تطبيق هذا النظام؟.

ج: من المتوقع أن يبدأ العمل به بعد توسيع طاقاته الاستيعابية إلى ٢٠٠٠٠ صفحة وخلال هذه الفترة آمل أن تكون الوزارة قد استكملت تنفيذ مشروع خادم الحرمين الشريفين لبناء ألفي مركز صحي تغطي مدن وقرى وهجر المملكة ، وبعد أن يتم إدخال الحاسب الآلي بالمستشفيات وتدريب العاملين على كيفية استخدامه، ومن المأمول أن تساعد البطاقة في استرجاع المعلومات حين الحاجة بسرعة ، وأيضاً السرية في حفظ المعلومات الشخصية ، والتخلص من كثرة الملفات والأوراق التي ترهق العاملين وتسبب إرباكاً للعمل ، وتقليص الإهدار في إجراء فحوصات مكررة في عدد منشآت صحية.

س: نسمع ونقرأ دائماً عن اكتشافات علمية لعلاجات جديدة ضد أمراض مختلفة ، فهل هناك تنسيق لمتابعة وجلب هذه الأدوية من الشركات المنتجة في حينه ؟.

ج: نظام تسجيل الأدوية في المملكة يتيح للأدوية الجديدة المكتشفة دخول السوق في حالة موافقة اللجان العلمية المنبثقة عن أساتذة من كلية الصيدلة وكلية الطب ، إضافة إلى استشاريين من داخل وخارج الوزارة تقوم بدراسة الاكتشافات ، فإذا ما وجدت اللجان أهلية الدواء ، يتم استكمال تسجيله وطرحه في الأسواق .

س: متى تتمكن المملكة من سَعْوَدِةِ الكوادر الطبية كلها أو معظمها، خصوصاً أن عدد الخريجين من كلية الطب لا يكاد يسد ربع الحاجة لعشرات السنين المقبلة ، وما خطوات الوزارة في هذا الشأن ؟.

ج: قامت الوزارة عبر لجان متخصصة بدراسة موضوع سعودة الكوادر الطبية وتوصلت هذه اللجان إلى أن معدل التخرج الحالي لا يكفي

لتحقيق هدف السعودة في المجالات الصحية وبناء على توجيهات ولاة الأمر فإن التنسيق قائم مع وزارة التعليم العالي حول إنشاءكُلِّيتَّين جديدتين للطب يتم تدريب الطلاب فيهما بالاستعانة بمستشفيات وزارة الصحة ذات الإمكانيات التدريبية الجيدة ، كما أنني أعلم اهتمام وزير التعليم العالي بالتنسيق مع الجامعات السعودية لتطوير إمكانيات افتتاح كليات صحية أخرى مثل : الصيدلة وطب الأسنان والتقنية الطبية .

س : كيف تقيمون تجربة المرأة السعودية في مهنتي الطب والتمريض ؟.

ج: قبل الإجابة فإنني أفضل أن تستبدل كلمة (تجربة) بـ (عمل) ليكون السؤال : كيف تقيمون عمل المرأة السعودية في مهنتي الطب والتمريض ؟. ونحن نقوم عمل المرأة السعودية في هذين المجالين بأنه مصدر فخر بل إن المرأة السعودية أثبتت جدارتها وأصبحت مهنتا التمريض والطب من المهن التي يشار إليهما بالتقدير ، وتجدان إقبالاً منقطع النظير بعد أن كانتا في السابق لا تجدان الإقبال خصوصاً التمريض ، ولا أدل على ذلك أن أعداد العاملات السعوديات في المجال الصحي تضاعف مرات عديدة منذ عام ١٤٠٣ - ١٤٠٤هـ عندما كان لا يتجاوز ٧٠٠ عاملة وتضاعف العدد ليصبح أكثر من ٦٥٠٠ طبيبة وممرضة .

مقابلة صحافية مع
سعادة الدكتور غازي مكي الملحق الثقافي السعودي في كندا حول عدد من الشؤون الثقافية بين البلدين *

س: أولاً دعنا ننطلق من البداية قبل تسلم منصبك كملحق ثقافي في كندا أنت كنت أستاذاً في جامعة الملك سعود بالرياض وفي تخصص الجغرافيا فماذا قدمت في مجال هذا التخصص للرياض ونحن نعيش أفراح الرياض عاصمة للثقافة العربية عام ٢٠٠٠ ؟.

ج: أشكرك على هذا السؤال لأنه سؤال يعيدني إلى عدة سنوات ، إلى السنوات الجميلة التي قضيتها في مدينة الرياض أثناء عملي في جامعة الملك سعود، أنا أستاذ في علم الجغرافيا بجامعة الملك سعود عملت عدة أبحاث عن هذه المدينة العريقة ، ويبدو أنه من أهم هذه الأبحاث هي خريطة مدينة الرياض هذه الخريطة التي تبنتها أمانة الرياض وهي الخريطة الأولى الرسمية التي تحكي وتجسد التطور العمراني لمدينة الرياض هذه الخارطة أول نسخة منها كانت باسم جامعة الملك سعود ثم بعد ذلك تبنتها الأمانة لأنني كنت أعمل في مشروع التسمية والترقيم بأمانة مدينة الرياض ، وكان لي الشرف العظيم أن أنتج هذا الإنتاج الذي لقي إعجاب الجميع .

س: هل هناك صعوبات واجهتكم بحكم أن مدينة الرياض ذات مساحة كبيرة جداً وفيها تطور مستمر والمتابعة لهذا التطور صعبة ؟.

ج: أعتقد أنك تقرأ أفكاري لأنه فعلاً من الصعوبات التي واجهتني في

* جريدة اليوم السعودية الصادرة بتاريخ ٤/٨/٢٠٠٠م ، العدد ٩٩١٢ .

إنجـاز هذه الخـارطة أنه لم تكن هناك خـريطة جـوية تحكي أو تشـمل جميع أجزاء مـدينة الرياض فكنت في الحقيقة بين الفينة والأخرى أضـيف إلى هذه الخريطة إلى درجة أن الشـركة التي قامت بطبـاعتهـا وهي شـركة سـويدية كانت في الحـقـيـقـة مـتضـجـرة لأنه في كل فـتـرة يرسلون لي «البروفة» لاعتمادها فأضـيف إليها شـارعاً أو شـارعين من الشـوارع التي تنجـز في مـدينة الرياض ، سـواء عن طريق الهـيئـة العليا لتطوير مـدينة الرياض أو عن طريق وزارة المواصلات فالعمل كان دؤوباً جداً والجـهد أخذ مني وقـتـاً طويلاً جـداً والحـمـد لله تمكنت بمسـاعدة الإخـوة في الأمـانة والإخوة في الجامعة أن أنجز هذا العمل الذي أفتـخر به والذي هو الآن في الحقيقة بمثابة الخطوة الرئيسية التي اعتمدت عليها بقية الخرائط الأخرى.

س: ما مدة إنجاز هذا المشروع ؟ .

ج: بدأ العـمل في هـذا المشـروع عـام ١٩٨٢ بـعـد تخـرجي من أمـريكا ، كانت مشكلة إرسـال الطلاب لجمـع المعلومـات من الحقل ومعـاقبـتـهم على عدم الدقـة في جمع المعلومات كان هذا فـي الحـقيقـة الحافز الرئيسـي لأن أعمل الخـريطة وأوزعـها على الطلاب لكي يجـمـعـوا المعلومـات المطلوبة، إن هذه الخـريطة أهمـيتـهـا ليست في تجـسيـد مـسـاحـة مدينة الرياض وإنما أهميتها تظهر في أشياء أخرى ، فبواسطة هذه الخريطة قمت بعدة أبحـاث منها تحديد عدد سكان مدينة الرياض عن طريق هذه الخريطة كما استطعت أيضـاً أن أحدد أعداد المسـاكن الخـالية أوالمشغولة في مدينة الرياض وأحدد عـدد سكان كل حي مـن أحيـاء مـدينة الريـاض ، ونتـائج أبحـاثي التي كـانت تعـتـمـد على الاسـتـراتيـجـيـة التـي اسـتـخـدمـتـهـا فـيـهـا والمثـيلوجي التي اسـتـخدمـتـها في الخريطة ، في الحـقيقـة نتائج الأعـمال كانت متشابهة نوعاً مع بعض النتائج التي أظهرها قسم إدارة الإحصـاء بوزارة المالية وأفتـخـر بذلك .

س: مثل هذه الخرائط هل تجد أنها متوافرة الآن في الجامعات أو في المراكز البحثية وفي الأسواق المحلية ؟.

ج: أولاً أمانة مدينة الرياض هي التي تتولى توزيع هذه الخريطة ، وبعد الانتهاء من عمل خريطة مدينة الرياض أنتجت أيضاً خريطة اخرى وكان الناشر مكتبة العبيكان باللغتين العربية والإنجليزية ، ولكن لبعدي الآن عن مدينة الرياض في الحقيقة لا أعلم هل هذه الخريطة متوفرة الآن لدى العبيكان هل طبع منها نسخاً جديدة أم لا فهذا ليس لدي علم به لكن الذي أعرفه أنها طبعت بكميات كبيرة وكان عليها إقبال شديد .

س: إلى جانب اهتماماتك الجغرافية في مجال الخرائط ما الاهتمامات الأخرى بالنسبة لك على الصعيد البحثي والدراسات ؟.

ج:أي إنسان يصل إلى مرحلة أستاذ لابد أنه سيعمل أعمالاً بحثية كثيرة جداً ، من الأعمال التي تخدم الوطن هي أعمال قمت بإنجازها عن تحديد مواقع مراكز صندوق التنمية العقاري في منطقة الرياض ، وهذا العمل هذا تطلب إنجاز خريطة لمنطقة الرياض بالتعاون مع قسم المساحة بوزارة البترول والثروة ، كما استطعت أن أنتج أيضاً خريطة لمنطقة الرياض وضعت عليها بالتعاون مع وزارة البترول ، وقد وضعت عليها كثيراً من القرى والهجر التي لم تكن موجودة أصلاً على بعض الخرائط التي هي من إنتاج وزارة البترول هذا العمل في الحقيقة كان الهدف منه تقليل المسافة بين المستفيدين في منطقة الرياض مثل مراكز صندوق التنمية العقاري والبنوك التي تقدم لهم هذه القروض ، درست الوضع القائم أيضاً واقترحت مواقع جديدة لهذه المراكز التي تقدم قروض صندوق التنمية العقاري ، وهذا العمل نتائجه في الحقيقة تخفض تكاليف المسافات التي تنجز يومياً من قبل المستفيدين بملايين الريالات السعودية .

س: هل أخذ بهذا الاقتراح ؟.

ج: أعطيت نسخة لصندوق التنمية العقاري بعد أن تم إعداد البحث وذلك قبل ست أو سبع سنوات ، ولا أعلم هل قاموا بتنفيذه أم لا ، إنما الأمور كانت واضحة في البحث والميثلوجي وطريقة التنفيذ كانت واضحة جداً ويمكن الاستفسار عن هذا الأمر من قبل صندوق التنمية العقاري .

س: وبعد هذه المرحلة كأستاذ في جامعة الملك سعود بقسم الجغرافيا بعدها انتقلت إلى الملحقية الثقافية بواشنطن هذه النقلة ماذا تعني لك ؟.

ج: طبعاً أنا قبل أن أذهب لكندا ذهبت إلى الولايات المتحدة الأمريكية وعملت في الملحقية الثقافية في الولايات المتحدة الأمريكية طبعاً لظروف خاصة جداً هي التي دفعتني للسفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، طبعاً الظروف كانت قاسية انتهت الظروف في فترة وجيزة جداً ، إلا أن ثقة العاملين في الملحقية الثقافية وثقة معالي وزير التعليم العالي الأستاذ الدكتور خالد محمد العنقري قالوا لي انتهت مهمتك لكن نحن ما انتهينا منك فنريدك تعمل معنا في الملحقية الثقافية بواشنطن وفعلاً عملت فيها لمدة حوالي ٣ سنوات ، بعدها طلب مني أن أنتقل إلى كندا للعمل كملحق ثقافي في كندا وكان لي الشرف العظيم أن أحظى بثقة المسؤولين فذهبت إلى كندا وعملت ملحقاً في الفترة هذه وأنا في الولايات المتحدة الأمريكية ما زلت أعمل أبحاثاً وما زلت على تواصل وثيق جداً بهذا العلم سواء في الجامعات الأمريكية أو جامعة الملك سعود والجامعات السعودية الأخرى، إن الظروف حتمت علي من واقع تخصصي ومن واقع وجودي في سفارة خادم الحرمين الشريفين في واشنطن أن أبحث في مشكلة كان يعاني منها المسلمون في الولايات المتحدة وهي تحديد اتجاه القبلة نحو مكة المكرمة طبعاً تعرفون أن هناك فريقين الفريق الأول يدعي بأن القبلة هي نحو الجنوب الشرقي من الولايات المتحدة والفريق الآخر يقول نحو الشمال

الشرقي باستخدام الـ Great Circle وقد درست الموضوع هذا ، وقد قام مكتب الشئون الإسلامية في سفارة خادم الحرمين الشريفين في واشنطن بتسليم الملف كاملاً لدراسته والوصول إلى حل لهذا الموضوع ، وقد درست الموضوع وأخذ مني حوالي سنتين لأن هذا الموضوع فيه خطورة كبيرة جداً ، إنك أنت تقول للناس اتجاه القبلة في هذا الاتجاه أو في ذلك الاتجاه فكان موقفي فعلاً صعباً ودرست الموضوع دراسة وثيقة واطلعت على ما كتب حول هذا الموضوع وما كتب عن مواضيع أخرى تتعلق بنفس هذا الموضوع ، كما حصل لي الشرف أيضاً الالتقاء بعالم من علماء الكارتوجرافي في توصلت بعد هذه الدراسة وبعد هذا البحث إلى إنجاز بحث باسم نموذج مقترح لتحديد زاوية اتجاه القبلة نحو مكة المكرمة ، وقد نشرت هذا البحث ، ولاقى قبولاً من الجميع ، ودعيت إلى إلقاء محاضرة عن هذا الموضوع في تركيا عام ١٩٩٥م في جامعة أنقرة للعلوم والتكنولوجيا ، ولقي هذا البحث أيضاً الإعجاب من العديد من العلماء الذين كانوا موجودين، واستمررت في هذا البحث وأنا الآن إن شاء الله على وشك الانتهاء من إنجاز جهاز صغير يحدد اتجاه القبلة بناء على الموقع في المكان الذي أنت فيه ، ويحتاج هذا البحث إلى دعم مالي وأتمنى من الله أن يتحقق هذا الأمر لأن وجود مثل هذا الجهاز لا يدع مجالاً للشك في تحديد اتجاه القبلة بدقة لأي شخص في أي مكان على وجه الأرض ، وهذا الجهاز تكاليفه ليست عالية ، وستكون فيه خدمة للإسلام والمسلمين في شتى أنحاء العالم .

س: هذا يعنيأن الجهاز سيستخدم من أي موقع على الكرة الأرضية؟.

ج: نعم في أي موقع على الأرض سيحدد هذا الجهاز اتجاه مكة المكرمة، إن الصعوبة التي نشأت من تحديد القبلة في الولايات المتحدة الأمريكية في أن :

س: البعض يقول الاتجاه إلى الشمال الشرقي والبعض الأخر يقول أن

الاتجاه إلى الجنوب الشرقي ، هذه الصعوبة لماذا نشأت !؟ .

ج: الآن طبعاً أي واحد فينا ينظر أولاً إلى خريطة الكرة الأرضية التي نعلقها على الجدار والموجود عليها خريطة العالم كله ، حيث توضح فعلاً أن مكة المكرمة تقع باتجاه الجنوب الشرقي ، لكن عندما ننظر إلى واقع الكرة الأرضية ، نجد أن الأرض ليست مسطحة وإنما هي شبه بيضاوية ، وهذا الشكل يحتم استخدام الدوائر العظمى وليس (الرملاين) الذي هو الجنوب الشرقي ، فطبعاً دراستي أنا لهذا الموضوع حددت أن القبلة تكون باتجاه الجنوب الشرقي وتعتمد على درجة الزاوية وتعتمد على موقعك في أي مكان من العالم ، وهنا يمكن القول إن استخدام (الرملاين) يعتبر استخداماً غير صحيح لأنه لابد من استخدام الـ Great Circle أي الدوائر العظمى لأنها الاتجاه الصحيح لتحديد اتجاه القبلة .

س: الاهتمام بالدراسات الجغرافية على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كيف يراها الدكتور غازي مكي ؟.

ج: في الحقيقة أولاً أود أن أوضح نقطة مهمة جداً هي أن الجغرافيا كعلم ليست كما يعرف محدودو الثقافة بأن الجغرافيا هي معرفة عواصم الدول واتجاه الشمال والجنوب والشرق والغرب ، بل إن علم الجغرافيا هو علم عريق وعلم أساسي لكثير من العلوم سواء العلوم الإنسانية أو العلوم البحتة ، إن علم الجغرافيا في عالمنا العربي للأسف الشديد لم يلق هذا الاهتمام الكبير الذي لقيه في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا أو الدول الغربية ، حيث إن العالم الجغرافي يستشار في كل الأمور لأنه عالم ثقافته العلمية واسعة جداً وتدريبه جيد وأفكاره نيرة ، وكما ترى الوفد الكندي الذين كان معنا في زيارة المملكة مؤخراً من ضمن أعضائه وكيل جامعة مانيتوبا ، وهو عالم جغرافي يعمل في التخطيط وكذلك من جامعة مافيل عالم

جغرافي بدرجة بروفيسور علم الجغرافيا، في البلاد العربية بدأت الآن بعض الأقسام في الجامعات تغير في مفاهيمها لكي يتواكب مع تطورات العلم الحديث ، نحن الآن لا نستغني بأي حال من الأحوال بعد ظهور الـ gps عن عالم الجغرافيا في كثير من الأبحاث الجغرافية، مشكلتنا الآن في بعض الأقسام الجغرافية أنهم لا يتواكبون مع التطور الحديث الذي طرأ على هذا العلم ، ومن هنا أصبحت فكرة علم الجغرافيا في بعض الجامعات في دول الخليج ليست واضحة تماماً .

س: هل عدم الاهتمام من الجامعات الخليجية بعالم الجغرافيا؟ هل قصور من الجامعات أو عدم إلمام بأهمية هذا العلم تجاه الحركة العمرانية وأيضاً ما يتعلق بهذا العلم في تطوير المدن الخليجية ؟ .

ج: الجامعات مهتمة بهذا العلم وكذلك المختصون ولكن لكي تغير فكرة بعض الناس عن هذا العلم فهذا يحتاج إلى فترة طويلة من الزمن ، ولو تساءلنا ما الشيء الذي يستطيع القضاء على هذا التصور غير السليم عن الجغرافي ؟ هو نشاط الجغرافيين بأبحاثهم العلمية الميدانية نرى الآن في جامعة الملك سعود كثيراً من الإخوان في علم الجغرافيا لهم أبحاث نيرة مهمة جداً على مستوى المجتمع وعلى مستوى المنطقة بصورة عامة نفس الشيء في جامعة أم القرى وجامعة الملك عبد العزيز فأنا أتصور أن الجغرافيين يجب أن يكرسوا جهدهم لكي يثبتوا للآخرين أن علم الجغرافيا لا يقل أهمية عن أي علم آخر من العلوم الأخرى كما هو الآن في الولايات المتحدة وكندا وكثير من دول العالم فالجهد الآن مضاعف من الجغرافيين لإبراز الصورة الحقيقية المشرفة لعالم الجغرافيا.

س: كجغرافي ما الذي يشدك للوهلة الأولى عند زيارتك لمدينة تزورها لأول مرة ؟ .

ج: تخطيط المدينة وأنت تعرف أن الجغرافيا علوم وتخصصات مختلفة كجغرافي مدن يهمني أن يكون هناك تناسق بين تخطيط المدينة ووظيفة هذه المدينة ، وهذا مهم جداً كذلك يهمني أيضاً كجغرافي المحاولة قدر الإمكان أن يكون هناك تناسق بين البيئة ومعطيات هذه البيئة وبين ما يظهر على سطح الأرض في هذه المدينة فهذه مهمة الجغرافي في مثل هذه الأمور . طبعاً الجغرافي ينظر إلى عدة أمور من حيث إن كانت هذه المدينة فيها اختناق مروري ، حيث يبحث عن الحلول و الأسباب لذلك الاختناق وإذا كانت أزمة إسكان يرى ما الأزمة وما هي أسبابها وحلوله وقس على ذلك .

س: وأنت تقوم بمسؤولية الملحق الثقافي في كندا ما أبرز المهام التي تقوم بها هذه الملحقية ؟ .

ج: الملحقية الثقافية السعودية تقع عادة في كل دول العالم تحت مظلة سفارة خادم الحرمين الشريفين ، أما مهمتها فهو إبراز الجانب الثقافي التعليمي للبلد من ضمن أعمالها اليومية في الحقيقة ، بالإضافة إلى هذا هي خدمة المبتعثين الموجودين ضمن حدود هذه الملحقية ومهامها كثيرة منها إبراز الصورة المشرفة للثقافة والتعليم في بلدنا .

مقابلة صحافية مع
معالي السيد علي النعيمي وزير النفط في المملكة العربية السعودية حول قمة زعماء دول منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) المنعقدة في (كراكاس)*

س: ما أهمية قمة (أوبك) في كراكاس في ضوء التطورات الأخيرة في أسعار النفط ودعوة الدول الصناعية الكبرى، خصوصاً فرنسا، إلى عقد حوار بين دول (أوبك) والدول المستهلكة؟.

ج: أهم ما في قمة (أوبك) هو توحيد صف دول (أوبك)، لأن لهذه الدول مصالح مشتركة، ونريد من هذا الاجتماع تأكيد الاتفاق وتعزيزه على هذه المصالح، على أن يكون موقفنا كدول (أوبك) وكدول منتجة للنفط رئيسية وكأكبر مجموعة مصدرة للنفط، موقفاً موحداً لحماية مصالحنا، وبطبيعة الحال سيكون التأكيد على مسؤوليتنا كدول منتجة رئيسية تجاه العالم بالنسبة للالتزام في السوق ومساواة العرض والطلب فيها، ومسعانا لتحقيق سعر عادل لهم ولنا وعدم المجابهة مع المستهلك، فالآن مثلاً يوضع اللوم على المنتج بسبب ارتفاع أسعار النفط، وأريد أن أوضح أن هناك سعرين حالياً للنفط الخام، فقد عُدل فعلاً مستواه منذ عام ١٩٩٨م إلى الآن، لكن السعر الذي يهم المستهلك والذي يهم ما يدخل في الوحدة الإنتاجية في المصانع هو سعر المنتجات والمشتقات التي تباع في محطات العالم، ومعظم الثقل في هذه الأسعار هي ضرائب من أنواع مختلفة وبأسماء مختلفة، فازدادت الضرائب من عام ١٩٩٠ إلى اليوم أكثر

---

* جريدة الحياة، اللندنية الصادرة بتاريخ ٢٨/٩/٢٠٠٠م، العدد ١٣٧١٤.

من ٣٠٠ في المائة ، وهذا بعكس أسعار النفط التي إما انخفضت بالقيمة الحقيقية أو من ناحية القيمة الاسمية ، لكن القيمة الفعلية انخفضت ، فخلال اجتماع القمة هناك ترحيب بالحوار البناء مع الدول المستهلكة وعدم تضليل المستهلك في شأن أن اللوم على الدول المنتجة .

س: ماذا تنوي (أوبك) عمله في شأن الدعوة إلى الحوار مع الدول الصناعية ؟.

ج: سنفعل هذه الدعوة في المنتدى الذي سيعقد في الرياض في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) والغرض من هذا المنتدى هو التفاهم بين المنتج والمستهلك .

س: من يحضر منتدى الرياض من جانب الدول الصناعية ؟.

ج: معظم وزراء الدول الصناعية بمن فيهم وزير الطاقة الأمريكي (بيل ريتشاردسون) ، وسيكون هناك تمثيل لوزارة الطاقة الدولية وعدد من وزراء الدول المستهلكة والدول المنتجة من خارج منظمة (أوبك) مثل المكسيك والنرويج وروسيا ، والغرض من المنتدى هو توسيع الدائرة على أن يصارح بعضنا بعضاً ونترك المجابهة ، فينبغي أن يعرف المستهلك الفرق بين سعر النفط الخام وسعر المنتوجات التي تباع في المحطات ، وهذا سيظهر بوضوح خلال المنتدى .

س: قال مدير وكالة الطاقة الدولية روبير بريدل لـ (الحياة) قبل أسبوع إن السوق النفطية لم تثق بقرار(أوبك) بزيادة الإنتاج بنحو ٨٠٠ ألف برميل في اليوم لأنها غير كافية ، وتوقع أن تبقى الأسعار مرتفعة حتى آخر السنة ، فما رأيك ؟.

ج: أولاً لا أرى أن هناك شحاً في العرض بالنسبة للنفط الخام ، فإذا أخذنا ما أضيف خلال هذه السنة للعرض النفطي من دول (أوبك) ومستواه نحو ٢,٥ مليون برميل في اليوم ، تصبح الزيادات نحو ٣,٥ مليون برميل في اليوم خلال السنة ، وزيادة الطلب كما هي مقدرة

بحدها الأقصى هي مليونا برميل في اليوم ، لكن على الرغم مما يقال ستكون الزيادة في الطلب بين ٥٠٠ ألف و ١,٥ مليون برميل في اليوم ، وسيعاد تكوين المخزون مع الفائض الموجود في السوق الذي يقدر بـ ١,٥ مليون برميل في اليوم ، لكن المشكلة السائدة في السوق العالمية هي أن أهم سوق في العالم ، السوق الأمريكية ، تواجه مشكلة مصاف ، فخلال الصيف عندما كانت السوق تواجه شحاً في البنزين ركزت جميع المصافي على الإكثار من إنتاج البنزين لسببين ، أولاً لوجود شح ، وثانياً لتحقيق المكاسب ، فهي شركات تسعى إلى الربح وسعت لإنتاج أكبر كميات من البنزين ، وبطبيعة الحال هناك الآن تركيز على إنتاج زيوت التدفئة التي تدنى مستوى المخزون منها بحسب تقديرات مختلف وكالات الطاقة ، ولهذا السبب هناك تخوف من أن يصاحب البرد القارس شح في زيوت التدفئة ، لكن يوجد في السوق أيضاً مضاربون ، كما أن هناك مستشارين يعبرون عن مخاوفهم من أن الإمدادات التي صُدق عليها لم تنفذ لأسباب كثيرة ، إما لعدم القدرة على إنتاجها أو لأسباب أخرى ، والأمر الآخر هو التشكيك في طاقة دول (أوبك) الإنتاجية الزائدة ، فهذا التشكيك بمثابة آراء وليس هو واقعاً ، وهي آراء غير صحيحة ، هذه الآراء تجعل السعر مضطرباً ، فيوماً يرتفع وآخر ينخفض ، ورأينا اليوم ، إثر الإعلان الأمريكي استخدام مليون برميل في اليوم من المخزون الأمريكي أن مستوى السعر انخفض مع أنه لم يصل برميل إضافي إلى السوق ، وهذا دليل على دور المضاربين وتصور المستشارين في السوق العالمية .

س : هل استخدام الولايات المتحدة لهذا المخزون الاستراتيجي هو بمثابة مواجهة مع دول (أوبك) ، كون (أوبك) تعتبر أنها قررت زيادة كافية في الأسواق ابتداء من تشرين الأول (أكتوبر) المقبل ؟.

ج : أنا لا أعتقد أن القرار الأمريكي ضغط على (أوبك) ، ولكنه نابع من

تقديرات مختلفة ، فنحن نقول بحسب الأرقام أن العرض النفطي كاف ، ورأيهم مختلف ، فهم يقولون إن المعلومات التي تنشر غير دقيقة ولهذا السبب قرروا ضخ مليون برميل في اليوم في السوق .

س: هناك تطور في المطلب على النفط وطاقة إنتاجية إضافية في دول (أوبك) محدودة ، من السعودية ودولة أو دولتين أخريين ، فهل تتوقع نتيجة هذا التوتر في السوق أن تبقى أسعار النفط مرتفعة ؟.

ج: لا يمكن لأحد أن يتوقع ارتفاع أو انخفاض الأسعار ، ولكن هدفنا كالسعودية وكعضو فعال في (أوبك) أن نحافظ على مستوى معين من الأسعار ، إما عن طريق رفع الإنتاج أو خفضه ، لكن هذه ليست آلة تحكم لها مفعول سريع ، فعندما بدأنا نخفض الإنتاج لتحسين مستوى الأسعار مررنا بثلاث مراحل حتى استطعنا بعد ١٨ شهراً أن نرفع الأسعار ، والآن منذ آذار (مارس) رفعنا الإنتاج ثلاث مرات لكن ردة الفعل لهذا الرفع الإنتاجي ستأخذ بعض الوقت ، وأعتقد أن التشكيك في المقدرة الإنتاجية لـ (أوبك) خطأ ، فلدى السعودية طاقة إنتاجية فائضة بمستوى مليوني برميل في اليوم الآن .

س: ما الفترة الزمنية المطلوبة لبلوغكم هذه الطاقة الإنتاجية الفائضة ؟.

ج: نصل ربما إلى إنتاج آخر برميل من الطاقة الفائضة خلال ٩٠ يوماً ، لكن أول مليون برميل أو مليون ونصف مليون برميل بإمكاننا إنتاجها خلال أقل من ثلاثين يوماً ، وعندما نقول خلال ٩٠ يوماً نعني أن آخر برميل ننتجه في اليوم ٩٠ ، الأسعار السائدة اليوم شجعت الشركات العالمية وشجعت الدول المنتجة على الاستثمار ، وهذا الذي كنا وراءه ، أن يتوافر ربح كاف للدول المنتجة كي تستثمر لتوسعة طاقتها ، وهذا ما يحصل الآن ، فجميع الدول المصدرة تفكر في رفع طاقتها الإنتاجية ، فرفع

الطاقة الإنتاجية يختلف من دولة إلى أخرى ، ونحن في السعودية بإمكاننا زيادة طاقة المملكة الإنتاجية خلال ١٨ أو ٢٤ شهراً ، وقد أثبتنا ذلك منذ طورنا حقل شيبا بطاقة إنتاجية مقدارها ٥٠٠ ألف برميل في اليوم ، بأقل من ٢٠ شهراً .

س: صرح الأمير عبد الله بن عبد العزيز في وقت سابق في البرازيل أن السعودية مستعدة لزيادة إنتاجها عند الحاجة ، متى تقرر هذه الحاجة ؟ هل إذا بقيت الأسعار على مستواها الحالي ، أي أكثر من ٣٠ دولاراً للبرميل ؟.

ج: ارتفاع الأسعار سببه التشكيك في الإمدادات النفطية ، لكنها موجودة وسارية ، وسنرى أن المخزون سيرتفع وسيتحسن وضع الأسعار ، إذ بدأت تقترب من الحد الأقصى الذي وضعناه ، فبلغ سعر سلة نفوط (أوبك) اليوم نحو ٢٩ دولاراً للبرميل ، وبذلك يبقى دولار ليقترب السعر من ٢٨ دولاراً وهو الحد الأقصى للسعر الذي وضعناه ، وهو قد يصل إلى هذا المستوى .

س: إذا كانت هناك ضرورة للزيادة بحكم آلية السعر التي وضعتها (أوبك) ، فهل تكون الزيادة ٥٠٠ ألف برميل في اليوم ؟.

ج: آلية الأسعار تنص على زيادة ٥٠٠ ألف برميل في اليوم ، لكن إذا كانت هناك حاجة إلى أكثر أو أقل من هذه الكمية فهذا دور وزراء (أوبك) ، فهم يقررون الحاجة مثلما فعلنا في المؤتمر الأخير ، فقد تكون الحاجة أكثر من ٥٠٠ ألف برميل في اليوم أو أقل أو لا حاجة للزيادة ، فهذا هو الخيار المطروح أمام وزراء (أوبك) .

س: وهل يمكن العمل بهذا الخيار قبل اجتماع (أوبك) المقبل إذا بقيت الأسعار على ما هي ؟.

ج: إذا بقيت الأسعار مرتفعة فهذا ممكن .

مقابلة صحافية مع
معالي الدكتور علي بن إبراهيم النملة وزير العمل والشؤون الاجتماعية في المملكة العربية السعودية
حول عدد من مهام الوزارة *

س: ما مسؤولية وزارة العدل والشؤون الاجتماعية في السعودية في تنظيم العمل الخيري التطوعي الذي تقوم به الجمعيات الخيرية؟.

ج: الوزارة معنية بالعمل الخيري داخل البلاد والخارج ليست له أي عناية من داخل الوزارة وبالنسبة للعمل الخيري التطوعي الذي نطلق عليه العمل الخيرية والجمعيات الخيري هناك أسماء مختلفة وبالتالي هو عمل تطوعي وهو مفتوح وواسع جداً، ونحن لسنا مستعجلين على وضع ضوابط أو قواعد أو تعليمات أو لوائح لأنها أصلاً موجودة ومعمول بها ولكننا مستعجلون على إعادة النظر في هذه اللوائح حتى تعطي مرونة للعمل الخيري ومن ذلك سرعة إعطاء الترخيص إذا ما ثبتت الجدوى ولدينا معايير نتبين بها ومن ذلك إتمام خدمات هذه الجمعيات وهي بدأت بدايات محدودة جداً وكانت مهمتها أن تصرف مبلغاً من المال أو أنها تعطي كسوة عينية وغذاء وأصبحت هذه الجزئية البسيطة ذات عمل واسع وهي شمولية الخدمة الاجتماعية من قبل هذه الجمعية وتدخل فيها كفالة الأيتام والدور الإيوائية للأيتام ومعرفة احتياج المنطقة التي تقع بها الجمعية وإعادة النظر كما ذكرت نقصد بها المرونة لأن هذه الجمعيات تتحمل جزءاً من مهمات ومسؤوليات الشؤون الاجتماعية في الوزارة فهي تعد رافداً ومن ثم من

* جريدة الشرق الأوسط اللندنية الصادرة بتاريخ ١١/١٠/٢٠٠٠م، العدد ٧٩٨٨.

حقها علينا أن نعطيها المرونة المطلوبة . والجهد الآخر وهو الجهد المباشر الذي يدخل في مفهوم التوعية هو أنني ألتقي برؤساء هذه الجمعيات في المناطق كل منطقة أزورها أسعى إلى لقائهم وإن لم أتمكن فسأطلب اجتماعاً برؤساء الجمعيات والأمناء والمتنفذين بهذه الجمعيات في كل منطقة ويبدأ حوار ونقاش يصل إلى تفعيل بعض الأمور التي نجد أنها تشكل عقبة في طريق مسار هذه الجمعيات كأن يكون هناك مجلس لهذه الجمعيات ويكون لها اجتماع سنوي وبدأت الخطوات على أن يكون سنوياً يحضره الوزير أو زميل آخر مختص بالجمعيات التابعة للوزارة ثم إننا بصدد إقامة مؤتمر للجمعيات الخيرية على مستوى السعودية كلها يجمع جميع هذه الجمعيات سواء رؤساؤها أو الأمناء ويكون فيها طرح علمي وأوراق عمل وهذا بدأنا نهيئ له من أجل أن نطور العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية والجمعيات التي لدينا نوعان: جمعيات خيرية وجمعيات تعاونية أهلية والأولى الجمعية الخيرية لا تهدف إلى الربح ولها منظمات داخلية ومعظم عامليها متطوعون . والجمعية التعاونية تهدف إلى الربح ولكن ربحها هامشي بالمقارنة بالمؤسسات التجارية التي تؤدي نفس الخدمة وربحيتها أعلى، أما تلك فربحيتها أقل لأنها قامت لتخدم فئة من الناس وتسد نقصاً موجوداً في منطقة أو محافظة فهذه ربحية والجمعية الخيرية وهي النوع الثاني لديها مشروعات وتحرص على عمل مسح للعائلات المحتاجة لتقدم لها حسب ما هو متوفر لديها، كما أننا بصدد جمع هذه الجمعيات في قاعدة معلومات حتى تضمن عدم الإزدواجية بحيث لا يتكرر اسم الشخص في أكثر من جمعية وحتى لا يأخذ الإعانة إلا من يستحق لها فعلاً ومن يثبت لنا عدم حاجته فسيتم حذفه وعدم إعطائه أي مساعدة.

س: ما دور الوزارة فيما يتعلق بالتنسيق بين الجمعيات الخيرية وتقديم النصح والمشورة في تنظيم أعمالها الخيرية ؟.

ج: دورنا التنسيق بالنسبة للإعانات التي تقدم ونجد تعطشاً للمشورة والرأي والمبادرة أكثر من الإعانة المادية وخاصة بعض الجوانب الخدمية التي كونت فيها تجربة وخبرة أستطيع أن أقول إنها قادرة على تقديم الخبرة والرأي من خلال التجربة ، ونحن في الوزارة لدينا رغبة بعدم النزوع إلى كثرة الجمعيات بعينها بل إلى أن تكون شمولية في التغطية أكثر من تعدد الجمعيات لأنه يحصل أمور لا يفكر فيها عند الرغبة في إنشاء جمعية ثانية وثالثة ورابعة وتحصل أمور من وجود التعدد هذا ويكون ضررها دائماً على المستفيد الذي هو المحتاج فيظهر أحياناً تنافس و أحياناً أخرى تضارب أو ازدواجية ونسعى كثيراً إلى التقليل من هذا المنطلق فإذا وجدنا الحي في مدينة معينة فالتوجه للفرع فيكون لها فروع بدلاً أن يكون هناك جمعية قائمة بذاتها ولها مجلس إداراتها وتكلفتها فنحن نفضل أن تكون هناك فروع للجمعيات في منطقة أو مدينة لأننا مقتنعون إلى الآن من أن الفائدة المرجوة من تعدد الجمعيات أقل من الفائدة المرجوة من فروع الجمعية .

س : إلى أي مدى تنطلق الوزارة من مسؤولياتها في الداخل إلى القيام بأعمال في الخارج مماثلة لهذا ؟ .

ج: الوزارة بحكم أنها حكومية فإن خدماتها مركزة على الداخل سواء في الجمعيات أو الخدمات الاجتماعية لإعانة ورعاية المسنين فهي بالدرجة الأولى تسعى إلى تغطية الجوانب المسؤولة عنها أما بالنسبة للخارج فهذه الجوانب مغطاة من الداخل لم تتعطل الحاجة الخارجية ولم يكن هناك قيود على أن يخرج الخير بأشكاله ، وحتى في واقع التجربة والخبرة لا تزال الجهود منصبة على الداخل ولا أرى أن هناك أي التفاتة من الوزارة للخارج وبالنسبة للعمل الخيري في الخارج قد تكون عضواً وتعطي ما لديها من خبرة لكن ربما تكون هناك مؤسسات مستقلة

(مؤسسة أهلية ومصلحة) وعموماً الأسماء لا تهمنا ، لكن يكون كيان يقوم بهذا العمل ، وأهم شيء أن يكون القصد تسهيل المرونة لا أن يكون هناك توجس لأن الأساس أن تتأكد أن يصل الخير في الخارج ونحن نحرص على أن يصل الخير إلى الداخل ، ولدينا أشخاص مسؤولون مسؤولية مباشرة عن هذا العمل وتتعاون جهات أخرى لكن المسؤولية تقع علينا بالنسبة للجمعيات وما يحصل من تقصير أو إخلال بنظامها الأساسي الذي وضعته هي .

س : ما أوجه العلاقة بينكم وبين الجمعيات الخيرية التي تقوم بأعمال خيرية خارج السعودية ؟.

ج : هذه الجمعيات التي تعمل في الخارج بيننا وبينها تعاون في مجال الخبرة ولا نتدخل في شؤونها الخارجية التي تعمل فيها لأنها ليس لنا علاقة بها علاقة مباشرة لا تنظيمية ولا إشرافية ولا أمر سلطوي فنحن ننسق ونتعاون في ما بيننا وتنزع هذه المؤسسات إلى أن تكون لها إسهامات في الساحة وهذا توجه جديد لأنه صارت مطالبة من بعض الناس المتبرعين لمزيد من الجهود في الداخل ولغرض هذا الأسلوب الجديد يوفيها في الداخل أما في الخارج كما ذكرت هناك جهة مكونة من عدة جهات رسمية وممثلة فيها هذه المؤسسات الخيرية الموجودة في الساحة (وهي الندوة العالمية للشباب الإسلامي ومؤسسة الحرمين وهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية وغيرها من المؤسسات الأخرى) .

مقابلة صحافية مع
معالي الشيخ محمد بن جبير رئيس مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية حول دور المجلس في إعداد المملكة للعصر الحديث بعد مرور خمسة وسبعين عاماً على تأسيسه *

س: بمناسبة مرور خمسة وسبعين عاماً على تأسيس مجلس الشورى ماذا عمل المجلس، إحتفاءً بهذه المناسبة ؟.

ج: في هذا العام أحتفل مجلس الشورى بمناسبة مرور ٧٥ عاماً على تأسيسه وأن مسيرته منذ عام١٣٤٦هـ مليئة ولله الحمد بالعطاء والإنجاز كما هي مليئة بالحب والوفاء لهذه الدولة وهذه البلاد، وقد بذل رجاله المخلصون عبر هذه السنين كل ما يستطيعون من جهد وعطاء لإقرار الأنظمة وإصدار التعليمات ومراجعة أداء الأجهزة الحكومية وغير ذلك مما يحال إلى المجلس من ولي الأمر، ولا أدل على ذلك من أن كثيراً من الأنظمة التي أنجزها مجلس الشورى في ذلك الوقت ظلت لفترة طويلة يعمل بها ومطبقة في المكلة ولم يجر تعديل كثير عليها إلا في الآونة الأخيرة بعد أن تطورت العلاقات التجارية والثقافية والسياسية مع كثير من الدول الشقيقة والصديقة، كما أن بعض هذه الأنظمة مثل نظام المحكمة التجارية صدر عام ١٣٥٠هـ أي منذ سبعين عاماً وما زال يعمل بكثير من فصوله حتى الآن، وقد جرى تعديل بعض فصول هذا النظام والإضافة عليه وإلغاء بعضها وأصدرت أنظمة بديلة لها ولكن بعض مواد النظام ما زال معمولاً به حتى

---

* جريدة اليوم السعودية الصادرة بتاريخ ١٨/ ١١/ ٢٠٠٠م، العدد ١٠٠١٨.

الآن ويطبق في كثير من المعاملات ، ولعل مما يشير إلى سمو الآمال المعلقة على المجلس مستقبلاً في المملكة تأكيد سمو ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز في تصريحاته خلال جولته العالمية العام الماضي على أهمية دور مجلس الشورى في إعداد المملكة للقرن القادم ، وبهذه المناسبة أصدر المجلس بعض المطبوعات الإعلامية المتميزة التي تتحدث عن مبدأ الشورى الإسلامي وأسلوب تطبيقه في المملكة منذ تأسيسه عام ١٣٤٦ هـ بجلسات منتظمة وأعضاء مفرغين وحتى إعادة تشكيله وانطلاقة أعماله عام ١٤١٤ هـ .

س : منذ تولي معاليكم مهام رئاسة مجلس الشورى قمتم بسلسلة من الزيارات الخارجية لدول عربية وأسلامية وأجنبية ، ماذا حققت تلك الزيارات ؟ وما أهم المحاور التي يدور حولها النقاش خلال الزيارات المتبادلة بين المجلس وبقية المجالس والبرلمانات الأخرى؟ .

ج: لا شك أن هذه الزيارات حققت أثراً كبيراً فبالاحتكاك والاتصال بالمجالس المماثلة والمختلفة في بلدان العالم أوجدت معرفة لهذه المجالس عن مبدأ الشورى في الإسلام والتجربة الشورية السعودية ، كما أن وفود المجلس إطلعت على أنظمة وإجراءات المجلس الأخرى ومن ثم فكل ما ينظر له أنه يجلب فائدة لمجلس الشورى يتم تبيينه ، كما أننا استطعنا ولله الحمد أن نطلع العالم على أننا لدينا ثقافتنا واستقلالنا الثقافي وفكرتنا المتميزة نحو الشورى ومبادئها .

س: في لقاءات معاليكم مع الوفود الأجنبية أو الغربية تحديداً ، يلاحظ تركيز معاليكم على نقد الأنظمة الديمقراطية القائمة على الانتخاب ؟ لماذا التركيز على هذه النقطة بالذات ؟ .

ج: ليس صحيحاً أنني أركز على نقد الديمقراطية لأنني لست في موقف التحدي للآخرين أو انتقاد خياراتهم أو التدخل في شؤونهم ولكن أذكر السلبيات التي يبرزها بعض الدارسين للنظم الديمقراطية ذات الصبغة الغربية ، وإن الأمر الصادر بالشورى لم يكن استجابة لطلب من الناس ،

وإنما جاء ابتداء من رب العالمين على خلاف النظم الديمقراطية التي لم تتم بسهولة ولم تعتمد إلا بعد كوارث ، ومآس وآلام ثم هي بدأت بشكل بسيط ثم تطورت إلى ما تطورت إليه الآن ولكنها بالرغم من تطورها فإنها لم تصل إلى سمو النص الإسلامي وسمو المبدأ الإسلامي الذي أوجب الشورى وجعلها جزءاً من حياة الناس وجزءاً من أحكام الإسلام ، أما سبب التركيز على نقد الأنظمة الديمقراطية القائمة على الانتخاب فهو تسليط الأكثرية على الأقلية في النظام الديمقراطي ، وكذلك تسلط الأقلية على الأكثرية عندما يشارك في الانتخابات أقل من نصف الناخبين ومن ثم فإن من يحظى بأكثر نسبة من عدد أصوات الناخبين المشاركين يعتبر فائزاً في الانتخابات وهو في الواقع لم يحصل إلا على نسبة ضئيلة من عدد الناخبين وبذلك يعتبر الفائز مفوضاً من قبل الشعب ولكنه تفويض ناقص لعدم حصوله على أكثرية الناخبين وفي كلتا الحالتين كما ترى قد أقصى فريقاً صغيراً أو كبيراً من الشعب عن مقام الاعتبار في الحكم .

س: يلاحظ اهتمام معاليكم بالجانب التاريخي لمجلس الشورى وتشكيلاته القديمة وإجراءاته التي كانت تمارس قبل مرحلة التحديث ما منطلقات وأهداف معاليكم من وراء هذا الاهتمام ؟ .

ج: مجلس الشورى تأسس عام ١٣٤٣ هـ منذ أن دخل الملك عبد العزيز رحمه الله مكة المكرمة إلا أنه في عام ١٣٤٦هـ صدر أول نظام له وهي تعتبر البداية الحقيقية الفعلية لمجلس الشورى وأعماله وفق نظام وصلاحيات مقننة ومدونة في النظام ، وقد كان اهتمامي بهذا الجانب التاريخي منطلقاً من الإعجاب الشديد بتلك الإنجازات والإسهامات الكبيرة في تنظيم وإصدار الأنظمة التي تعالج أجهزة الدولة وتحدد صلاحياتها واختصاصاتها وهذه الإنجازات تعتبر باهرة إذا ما قيست بالمستوى الثقافي والمادي والعلمي والاقتصادي في ذلك الوقت .

س: هناك موجة نقد كانت توجه لمجلس الشورى مع بداية مرحلة التحديث عام ١٤١٢هـ وربما ظهرت بعض آثارها على صفحات بعض الصحف المحلية، ثم توقفت، ما أسباب ظهور تلك الموجه ؟
وكيف كان موقف المجلس إزاءها وهل ثمة معالجة معينة لإيقافها؟.

ج: عندما أعاد الملك عبد العزيز – رحمه الله – توحيد البلاد أكد التزامنا بمبدأ الشورى الإسلامية حيث أصدر نظاماً للشورى كما أسلفت في إجابة سابقة، وبعد ذلك جرى تطوير هذا النظام في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز – يحفظه الله – تمشياً مع متطلبات الحياة ومتغيراتها، وقد ساهم المجلس بتشكيله الجديد في إسداء النصح والمشورة للحكومة وشارك في تطوير عدد من الأنظمة واللوائح وبادر أعضائه باقتراح ما من شأنه أن يساعد في تحسين الأداء خدمة للمواطن وتيسيراً لسبل العيش الكريم له، وأرى أن النقد البناء للمجلس لا ضير فيه إذا كان فيه ما يعين على ممارستنا الشورية ولدينا لجنة العرائض بالمجلس تستقبل اقتراحات الآخرين وتقوم بدراستها والرد عليها ولكن ظهر لنا جهل بعض الناس للدور الذي يقوم به المجلس، فالمجلس يدرس النظام ولكن توزيع الخدمات من اختصاص جهات أخرى .

س: كان عدد أعضاء المجلس عند إعادة تشكيله ٦٠ عضواً ثم أصبحوا ٩٠ فهل هناك نية لزيادة عدد الأعضاء في المستقبل ؟ .

ج: بعد أن أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز – يحفظه الله – أمره الكريم بتطوير وتحديث المجلس جرى ذلك من خلال زيادة أعضاء المجلس إلى تسعين عضواً بدلاً من ستين عضواً وهذا أحد شواهد التطوير التي يشهدها المجلس وفي المستقبل نتوقع أن يشهد المجلس تطويراً أكبر في جميع النواحي بمشيئة الله .

نص كلمة

سمو الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران السعودي لمنسوبي القوات المسلحة بالمنطقة الشرقية بمناسبة عيد الفطر المبارك *

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام .

منسوبو هذه المنطقة العزيزة على أنفسنا لقواتنا الأربع البرية والبحرية والجوية والدفاع الجوي ، أحييكم تحية الإسلام وأهنئكم بعيد الفطر المبارك نيابة عن خادم الحرمين الشريفين القائد الأعلى لجميع القوات المسلحة الملك فهد بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين الأمير عبد الله بن عبد العزيز . إننا في هذا اليوم المبارك الذي نحتفل فيه بعيد الفطر المبارك ، أرى أنه لازم علي أن أنوه بما لكم من مكانة عند المواطن وعند القائد ، فأنتم أيها الإخوة أهل لذلك ، قمتم بما يجب بحول الله بأمر دين الله سبحانه وتعالى في السراء والضراء ، وقمتم بما يجب عندما احتاجت الأمور رجالاً أمثالكم . أيها الإخوة .. فأديتم الواجب لخدمة الدين ثم الوطن والقيادة ومصالح البلاد كلها ، فأعدتم الشرعية الدولية لدولة صديقة شقيقة ألا وهي الكويت العزيزة ، لذلك الاهتمام اليوم بالتدريب والمثابرة على الأسلحة الحديثة التي تملكونها الآن ،

* جريدة اليوم السعودية الصادرة بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠٠٠م ، العدد ١٠٠٥٩ .

وليس هناك مجال للتنويه بما فيها أو بنوعيتها ، فهو مردود لأشخاصكم تدركون ما هي وما لديكم من أسلحة بحول الله أسلحة المحبة وأسلحة حسن الجوار أسلحة الخير ، وليس أسلحة الاعتداء والظلم في أي أمر كان . إن الخطابة دائماً تكون للأكاديميين والعلماء والفقهاء ، أما أنا فإنني بينكم أحد رجال الدولة الذين يخدمونكم بأمانة وإخلاص ، هذا ما نتوخاه إن شاء الله ، ولذلك أؤيد أي إنسان لديه مقترح أو وجهة نظر أن يكتبها خطياً ويبعثها لي ، سواء هنا أو هناك ، وسيكون محل الترحاب ، لأني أريد أن أسمع منكم أي مقترح أو فكرة تمد بقواتنا المسلحة بالخير والإيجابية ، وهذا ما تعودته منكم جميعاً والله سبحانه يتولانا جميعاً بعنايته ، فيجعل كل عامل موفق بحول الله لخدمة الدين ثم المليك ثم الوطن .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

والحمد لله رب العالمين .

مقابلة صحافية مع صاحب السمو الملكي الأمير الفريق أول الركن متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز نائب رئيس الحرس الوطني السعودي المساعد للشئون العسكرية حول أسرى الكويت في العراق *

س : في ذكرى تحرير الكويت العاشرة وبعد الدور الكبير الذي لعبته قوات الحرص الوطني السعودي في تحرير منطقة الخفجي، هل تتفضل سموكم بشرح بعض التفاصيل على تلك الموقعة؟

ج : بداية، يسعدني ويشرفني، ان اكون احد المدعوين لحضور احتفالات دولة الكويت التي تربطها اواصر الأخوة والصداقة مع المملكة العربية السعودية، واعتقد ان الزيارات هذه تعيد بعض الذكريات، والحمدلله أن خاتمتها كانت طيبة وجيدة، فالمصير واحد. أما عن ذكريات الخفجي فهي كثيرة جداً. وإجابة على سؤالك فالحرس الوطني السعودي كان يغطي منطقة الخفجي كاملة، وصدرت الأوامر بتنظيف المدينة وإعادتها من الأيادي الظالمة الغاشمة العراقية، والحمدلله استطعنا إنهاء معركة الخفجي في وقت قياسي، وطبعاً يعود الفضل في ذلك الى الله ثم الى الجهود والآراء وتوحيد الكلمة، والحمد لله لقد كان أول الشهداء في معارك الخفجي من منتسبي الحرس الوطني السعودي، ونحن لنا الشرف بأن يكون أول الشهداء من الحرس الوطني ومن قيادة لواء الملك عبدالعزيز.

س : سمو الأمير، هل هناك امكانية لتنسيق بين الحرس الوطني الكويتي والحرس الوطني السعودي؟

---

* جريدة الرأى العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٨ / ٢ / ٢٠٠١ م، العدد ١٢٣٠٥ .

ج : طبعاً، دائماً كانت العلاقات قبل حرب الخليج بين الحرس الوطني السعودي ونظيره الكويتي تسير من حسن الى أحسن، ولا شك أننا يد واحدة، ويجب ان يكون موقفنا واحداً وتدريباتنا واحدة، والاستشارة بين بعضنا بعضاً مستمرة .وأؤكد ان علاقتنا مع اخواننا في الحرس الوطني الكويتي علاقة ممتازة، لهذا تجد الكثير من ضباط الحرس الوطني الكويتي في الرياض، وضباط الحرس الوطني السعودي في الكويت، وهذا ليس بالغريب.

س : سمو الامير، ألا تفكرون في العمل السياسي؟

ج : أنا أرى أن العمل العسكري لا ينفصل عن العمل السياسي وهناك قاعدة، أظن أنها انكسرت حيث كنا نرى أن العسكري في العالم العربي تحديداً دائماً يتحول الى سياسي، او يكون سياسيا، وأعتقد ان هذه النظرية انعكست على العالم عموماً، ولو نظرنا الى اكثر الرؤساء، الأميركيين مثلاً، أغلبهم كانوا عسكريين وأنجح وزراء الخارجية من العسكريين، فالعسكري متمرس ومتمرن في اشياء كثيرة، ومنها السياسة، واعتقد انه في وقت الحرب او السلم، دائماً رأي العسكريين له مكانته عند السياسيين .ونحن نفتخر بأي عسكري ينجح في أي مكان وفي أي بلد، فحياتنا عسكرية - سياسية منذ بدايتها.

س: المسؤولون المصريون يقولون ان العراق لا يشكل تهديداً لأحد، هل تؤيدون هذا الكلام؟

ج : إذا أردنا ان نأخذ المفهوم السياسي والمفهوم العسكري لواقع ماهو موجود في العراق حالياً، فيمكن ان يكون كلامهم صحيحاً، لكن الان الوضع مختلف، فالقيادة العراقية لا يمكن الوثوق فيها، نحن تؤلمنا معاناة الشعب العراقي، والحال التي وصل اليها العراق في الوقت الحاضر، لكن اعتقد ان موقف الحكومة العراقية هو الذي اوصل الشعب العراقي الى هذه الحال.

س: طالب والدكم سمو ولي العهد الأمير عبدالله بن عبدالعزيز بمحاربة الفساد الاداري في مجلس التعاون الخليجي، ما وجهة نظرك في هذا التوجه؟

ج : لا شك ان حكومة مولاي خادم الحرمين الشريفين وسمو سيدي ولي العهد تسعى دائماً الى ما هو أفضل وأحسن في تصحيح الأوضاع، إن كانت هناك أخطاء، وما يؤمن به سيدي ولي العهد هو ضرورة ان يصحح الخطأ في نفس اللحظة، ولا يجب أن يدرس وينتظر الى ان يصحح، بل لا بد من تصحيحه في وقته مادام خطأ، لهذا فإن الاخطاء الادارية واردة، وأي عمل يكون فيه اخطاء، ولهذا فسمو سيدي ولي العهد حريص جداً على عدم تأخير المعاملات، وهذا طبعاً مطلوب من الجميع، وللأسف يمكن ان يكون هناك بعض الروتين في بعض المراحل، ولهذا فسيدي ولي العهد حريص كذلك على ان تسير الأمور في قطاع الدولة بأفضل وأحسن الطرق، واذا كانت هنالك اخطاء ادارية فيجب تصحيحها، وأنا اعتقد ان العيوب الادارية عموماً بدأت تخف في شكل كبير، وبدأنا نحس بالعيوب، وهذا شيء جميل، لقد اصبحنا نحس بالعيوب لأنها قليلة، في حين كانت في السابق كثيرة ولا احد يحس بها من كثرتها، والان ولله الحمد من قلة العيوب بدأنا نعرف ان هذا عيب وهذا خطأ ,والمهم تصحيح هذا العيب.

س: سمو الأمير، بعض الأنظمة العربية تستنكر قصف العراق، وتغفل قضية الاسرى الكويتيين والعرب الموجودين في العراق، فما وجهة نظركم حيال ذلك؟

ج : أتمنى اولاً أن يعود الاسرى سالمين الى اهلهم وذويهم وبلدهم، وأنا اعتقد ان هذه القضية من أولى القضايا التي تساعد على إنهاء المشكلة العراقية، واذا كان النظام العراقي حسن النية فعلاً فيجب ان يطلق سراح الأسرى وذلك سوف يكون له الأثر الكبير ,والعالم كله سينظر الى قضية

الكويت والعراق بأنها سائرة على طريق الحل ,ولا شك ان ما ينظر اليه العالم حيال قصف العراق هو ليس النظرة للحكم في العراق، وإنما ينظرون للشعب العراقي، وحتى الكويتيون قلوبهم مع الشعب العراقي، وليس مع الحكم العراقي، ونحن نتمنى الا نخسر طفلاً او امرأة او شاباً بسبب اخطاء غيرهم، ولهذا إذا حصل خطأ فيجب تعديله ولا يجب الاستمرار فيه.

ومسألة العالم العربي وقادة العالم عموماً هم يتمنون ألا تكون هناك احداث جديدة في العراق، ونتمنى ان تعود القيادة في العراق الى رشدها وتنضم الى الصف العربي بما يتطلبه فعلاً العالم العربي من العراق في الوقت الحاضر، واعادة الاسرى الى الكويت، طبعاً، وهذا ما نطالب به، ونتمنى ان يعود العالم العربي الى عالم واحد دون مشاكل واحداث، لكن نحن نجد الصعوبة في تفهم بعض الأفكار، واعتقد ان العالم فتح يديه للعراق، فاذا كان صادقاً فعلاً فليثبت حسن النية ,ولكن، حتى اليوم لم نر شيئاً من حسن النية.

س: سمو الأمير، هل تتوقعون تسوية دولية مع العراق على حساب الكويت والسعودية؟

ج : لا أتصور ذلك (،،،،) فهناك متطلبات دولية من العراق، إذا وافق عليها فلا شك انه سيحدث توجها الى ذلك، وأنا لا أرى العراق الآن سائراً في الاتجاه الصحيح.

س: وهل تعتقد أن العقوبات الدولية المفروضة على العراق أدت دورها المطلوب؟

ج : في الحقيقة، ان من يتظلم من العقوبات هو الشعب العراقي، ونحن لا نتمنى أن نرى الشعب العراقي تحت وطأة نظام معين، ولا نتمنى ان

ج : لقد طرح الموضوع مع العراق في مواقف عدة، وطُلب من المسؤولين العراقيين في اجتماعات عدة مع الأمين العام للأمم المتحدة، لكن

حتى الان لم يحصل هناك تجاوب، ونتمنى ان يتجاوبوا، ونتمنى ان تكون اولى بوادر اظهار حسن النية لدى العراق هي إطلاق سراح الاسرى الكويتيين وإعادتهم الى ذويهم وبلدهم، وأن تكون هذه أول رسالة حسن نية.

س : الأمير، ما كيفية تأهيل الصف الثاني في الحكم، سواء في المملكة او في الكويت، وما القنوات التي يجب من وجهة نظرك، ان تمر بها مراحل التأهيل؟

ج : في أي مكان كان، البقاء للأحسن والأفضل، ومصلحة الأمة والشعب هي أهم شيء، فلا يعني ان ابن فلان او المتعلم الفلاني او الدكتور الفلاني هو الأفضل والاحسن، لهذا مصلحة الأمة ومصلحة الشعب ومصلحة البلد بشكل عام فوق كل شيء ،ونحن في المملكة العربية السعودية، من واجبي ان اقول كلمة واحدة هي: أننا تربينا على أننا لم نصل الى المكان الذي وصلنا اليه الا بعد ان خدمنا، وأنا اعتقد ان أي انسان من آل سعود يعتبر نفسه خادماً وليس قائدا، فنحن نخدم شعبنا ونخدم أمتنا ونخدم مملكتنا، ومن سيصل الى القيادة هو من يخدم أفضل وأحسن، ومازال آل سعود يحفظون بكل أمانة كل من حارب معهم، وكما قلت في بداية حديثي فنحن خُدام لوطننا.

س : الحرس الوطني السعودي اصبح جيشاً حديثاً، ماذا تعتقدون ينقصه الان؟ وما البرامج الخاصة به؟ وهل هناك فكرة لنقل افكاره الى مجلس التعاون الخليجي؟

ج : بالنسبة للحرس الوطني السعودي مهمته ليست سهلة، وصعوبتها هي ان تشكيلته بدأت لخدمة الأمن الداخلي مع وزارة الداخلية، وان يخدم كذلك على الحدود مع وزارة الدفاع والطيران او مع الجيش، لذلك تدريبات الحرس الوطني ذات شقين هما التدريب على الأمن الداخلي والتدريب على

الأمن الخارجي بالاشتراك في المعارك الخارجية ,ولله الحمد الحرس الوطني كان من أهم الركائز العسكرية التي وجدت في حرب الخليج، وأمنياً شاركنا في مهمات كثيرة ومازلنا، لهذا تجد للحرس الوطني مخططاً مختلفاً، ونحن جاهزون ومستعدون للتعاون مع أي قطاع عسكري في دول الخليج شبيه بالحرس الوطني السعودي، ويسعدنا اذا كان هناك تعاون بيننا، ونتمنى من « درع الجزيرة » أن يبقى على اسمه درع الجزيرة، ليحمي الجزيرة العربية ودول الخليج، ولا شك أنه ابتدأ بداية جيدة، واعتقد ان هناك أفكاراً لتطويره ليصل قادة دول الخليج لما هو منشود من هذا الدرع.

س : هل من كلمة أخيرة تودون قولها سمو الأمير؟

ج : طبعاً، بودي أن اتقدم بالشكر الجزيل لوالدي سمو أمير البلاد المفدى والى سمو ولي عهده الأمين، والى سعادة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد، ولجميع المسؤولين في الكويت على دعوتهم لي للمشاركة في افراحهم، وفي الحقيقة ان الكرم الكويتي سمعنا عنه كثيراً لدرجة ان هاتفي في الرياض لم يسكت طوال الوقت وكل من هاتفوني اصروا على حضوري إما على عشاء او غداء او حتى شاي او قهوة رغم ان ٩٠ في المئة من المتصلين لا اعرفهم، وهذا يثبت أن العلاقة الكويتية ـ السعودية قوية جداً ومن حسن الى أحسن، ولن نشعر يوماً أن هناك خلافاً يسيء للعلاقة بين الكويت والسعودية، بل بالعكس، وجدنا كل ترحاب من الاخوة الكويتيين سواء من أعضاء مجلس الأمة أو أعضاء الحكومة، وأفراد الأسرة الحاكمة، وعسى الله يديمها علينا.

مقابلة صحافية مع
معالي السيد الدكتور غازي عبدالرحمن القصيبي
سفير المملكة العربية السعودية في بريطانيا حول
عدد من القضايا السياسية المهمة*

س : شخصيا، هل أرضاك مصطلح «الحالة» بين العراق والكويت؟ وهل «الحالة» تجسد فعلا حالة العرب الذين اعتبروا الهزيمة في ١٩٦٧ نكسة و«أم المعارك» انتصاراً؟

ج : أنا أعتبر النظام الحاكم في العراق خطراً دائما ومتجدداً على الخليج، ولا يهمني الاسم الذي يطلق على هذا الخطر.

لكنني قلت في غير مرة، اننا نحن العرب تقودنا في كثير من أدبياتنا السياسية ان نلقي اللوم، كله أو بعضه، على الاخرين، بعد كل هزيمة نمنى بها في الميدان السياسي الدولي.

س : لماذا دول الخليج تشعر نفسها دائما في موقف ضعيف وترضى بالحالة وغير الحالة بحجة عدم الخروج على الاجماع العربي، هل هي فعلا «الدول الاطراف» كما وصفها بعض المفكرين، وعلى الاطراف ان تنصاع لا ان تقرر؟

ج : المشاكل المعقدة لا تحلها حذلقات لفظية ,والذين اقترحوا كلمة حالة والذين وافقوا عليها يعلمون تمام العلم ان جهودهم كلام ضائع في الهواء.

س : فتح العراق عبر فضائيته سجلات تاريخية تتعلق بالمملكة العربية

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ١١/ ٥ / ٢٠٠١م ، العدد ١٢٣٧٧ .

السعودية جغرافياً وقبائلياً واجتماعياً، وادعى ان شكل الدولة الحالي لا أساس شرعيا وتاريخيا له، ما رأيك؟

ج : لم يتغير الخطاب السياسي العراقي منذ غزو الكويت، الا بتفاوت درجات البذاءة والتهديد والسخف والرعونة.

س : كيف يلجأ نظام «بعثي» «تقدمي» «علماني» الى اللعب على الوتر القبائلي والطائفي لتحقيق غايات سياسية، وهو الذي يقول انه قام على نقيض ذلك؟

ج : لا أظن أنه بقي في العالم انسان واحد يصدق اسطورة النظام «التقدمي» ولا أركان النظام نفسه.

دعاة «عفا الله عما سلف» بالنسبة الى السعودية والكويت ينسون أو يتناسون أن العراق لم يغير من نهجه ولا من خطابه السياسي ولا من تهديداته .

س : هل أنت من دعاة «عفا الله عما سلف»وما رأيك في الداعين إلى ذلك؟

ج : أنا من دعاة « فمن إعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما أعتدى عليكم» صدق الله العظيم.

س : أوجد النظام العراقي مفهوماً جديداً للعلاقات السياسية والانسانية عموما بطلبه الاعتذار المتبادل بينه وبين السعودية والكويت؟ فكيف يمكن للضحية أن تعتذر لجلادها؟

ج : أنا من حيث المبدأ، لا أؤمن بالاعتذار في السياسة الدولية، لا في حالة العراق ولا في أي حالة أخرى ,المهم الضمانات الحقيقية لا الفقاعات اللفظية.

س : يعتبر العراق الوجود الأجنبي في الكويت والسعودية «حالة

موجهة ضد الامة العربية ككل» كما جاء في خطابه الأخير ,أيهما ا خطر على أمن الامة العربية: الوجود الاجنبي أم التهديدات العراقية؟

ج : توضيح الواضحات من المعضلات، كما يقول المناطقة.

س : لو عهد لك ان تكتب الآن عشرة سطور في وصف مشاعرك تجاه صدام حسين شخصيا، ماذا تقول بعفويتك المعهودة؟

ج : لا أظنه يستحق ان نهدر عليه عشرة سطور.

س : هل سيظهر جيل من العراقيين مليء بالكراهية والضغينة والحقد على السعودية والكويت نتيجة الخطاب الإعلامي البعثي المركزي؟

ج : أرجو أن يكون هذا الجيل الجديد الذي تخلص من جلاديه مليئاً بالكراهية والحقد والضغينة على جلاديه أنفسهم.

س : وزير الإعلام العراقي الحالي وزير الخارجية السابق محمد سعيد الصحاف قال إن «جيلاً من العراقيين سيبيد الكويتيين عن بكرة أبيهم» ؟

ج : ميلوسوفيتش قال شيئاً مشابهاً، واليوغوسلافيون أبادوا نظامه.

س : هل تكون «العقوبات الذكية» بمستوى ذكاء الادارة الأميركية في التعامل مع الشرق الأوسط؟

ج : النظام العراقي من مصلحته ابقاء العقوبات، سواء كانت ذكية أم غبية.

س : كيف يمكن أن يتوازن الخطاب السياسي العربي لجهة الواقعية، خصوصاً في قضية العراق؟

ج : عندما يتجه نحو الواقعية في كل مجال من مجالات العمل والتفكير.

س : في تقييمك الشخصي، هل تعتقد أن « القمة » العربية استطاعت أن تلبي طموحات « القاعدة »، أم أن « القمة »كانت في واد و« القاعدة » في واحد آخر؟

ج : رأيي في القمم العربية لم يتغير منذ سنين طويلة: مجرد اللقاء بين الزعماء لا ينهي أي مشكلة، وقد يعقد بعض المشاكل.

س : أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة قال في حديث صحافي إن «ديموقراطيات الخليج قادمة»؟ هل ثمة خوف من التجربة الديموقراطية في الخليج في ظل خصوصيات المنطقة، أم انها بالشكل الذي تتم فيه تسير بطريقة مطمئنة؟

ج : الديموقراطية الغربية لها شروط معروفة وتاريخ معروف ومؤسسات معروفة وممارسات معروفة وأحزاب معروفة ,أما غيرها من الديموقراطيات فلا أعرف عنها الكثير.

س : هل سبقت الديموقراطية الإعلامية الديموقراطية السياسية، بدليل أن بعض الفضائيات بدت متقدمة على التجارب السياسية في الدولة التي تبث منها؟

ج : الديموقراطية منهج حياة وليست أسلوب إذاعة.

س : العراق بعد عشر سنوات على الغزو، نجح إعلامياً في تصوير الجلاد ضحية والضحية جلاداً، وبدأ يصور أن الاعتداء تحديداً من السعودية والكويت ,وللأسف، أكثر من ينفذ الخطاب الإعلامي العراقي هم المثقفون المأخوذون بشعارات الثورية والعداء للغرب ،مار أيك؟

ج : تعرفين المقولة المشهورة «تستطيع خداع بعض الناس بعض الوقت

س : رفع المثقفون طويلاً شعار «الثقافة تجمع ما تفرقه السياسة»، وفي موازاة ذلك صنفوا العرب إلى «عرب الثروة» و«عرب الثورة»، هل تعتبر ذلك تناقضاً؟

ج : المثقف مسكون بالتناقضات السياسية، شأنه شأن أي حزبي محترف.

س : ما رأيك في دعوة صدام حسين في خطابه الأخير بـ «عرب الثروة» في الكويت والسعودية إلى «الثورة» على حكامهم؟

ج : سوف سأستغرب لو دعا إلى شيء آخر!

س : لو قيض للشاعر والسياسي غازي القصيبي أن يكون حاكماً عربياً، فما رؤيته لـ «الحلم العربي»؟

ج : لا أستطيع، إذا كنت داخل كابوس، أن أحلم!

س : هل كرّس فشل الوصول إلى رئاسة « اليونسكو» مقولة إن الحياة الثقافية في السعودية، واستطراداً الحريات، ليست بمستوى يؤهل هذه الدولة لتولي منصباً مثل الذي لم يحالفك في الوصول إليه؟

ج : لا.. كل ما في الأمر أن اليابان خاضت المعركة بأسلحة ذرية وخاضها العرب بخناجر وحناجر، ومرشحين إثنين فوق البيعة.

س : لو حالفك الحظ (بتبوؤ) سدة «اليونيسكو»، ووجهت في أي محفل دولي بسؤال عن حقوق الإنسان العربي، إن كان له حقوق كاملة فماذا ستكون إجابتك؟

ج : لا.

س : هل تعتبر هذا هروباً من السؤال؟

ج : تساءلت في محاضرة لي سابقاً عن العلاقة بين وصولي إلى المنصب وتحفظات منظمات حقوق الإنسان عن بعض الممارسات في دولتي، وكنت في بداية كل لقاء مع كل مندوب عربي أسأله هذا السؤال، وكان الجواب، دائماً، ان هذا لن يكون اعتباراً داخلاً في الحساب ,قال لي مندوب عربي بصراحة «هناك أقل من تسع دول في المجلس تهتم بقضية حقوق الإنسان، لنفرض جدلاً أنك خسرتها ,هذا لا يمنعك من الفوز إذا وقفت معك الدول الأخرى».

س : وهل تعتقد أن ثمة مؤامرة؟

ج : لم أكن قط من أنصار نظرية المؤامرة، ولا أريد أن أصبح من أنصارها، ولكن يصعب على المراقب الموضوعي أن ينكر ان اسرائيل لم تكن تقبل بوصول أي مرشح عربي إلى هذا الموقع ، وليس من قبيل المصادفة أن معظم الذين أثاروا نقطة حقوق الإنسان كانوا إما صهاينة أو متعاطفين مع الصهيونية، لا نعتب على اسرائيل العدوة حين تتخذ موقفاً عدائياً من مرشح عربي، ولكن نعتب على تلك الشريحة الصغيرة من المثقفين العرب الذين لم يستطيعوا التفرقة بين المكيدة الصهيونية والايمان الفعلي بحقوق الإنسان.

س : لكن، دعنا نقف على أن حقوق الإنسان في اليابان أحسن حالاً منها في كل الدول العربية.

ج : لا يخفى على أحد أن اليابان لاتزال تطبق عقوبة الإعدام ,ولا يخفى على أحد أن الناشطين في حقل حقوق الإنسان لا يغفرون لأي دولة، كائنة من كانت، تطبيق هذه العقوبة ,ولو كانت لقضية حقوق الإنسان الأهمية التي تصورها البعض لتلقت اليابان الكثير من الانتقاد أثناء الحملة ,حقيقة الأمر أن أحداً لم يشر من قريب أو بعيد إلى عقوبة الإعدام في اليابان.

س : قلت قبل قليل للهمرشحين اثنين فوق البيعةلله ,هل تلقي باللوم على المرشح العربي الآخر إذن؟

ج : لاعلينا رغم العقبات والصدمات أن نحافظ على ايماننا بالعروبة وبالتضامن العربي وبوحدة عربية مقبلة، قصر الزمان أو طال ,وبهذا الإيمان، نستطيع أن نرى وراء النفق المظلم شموساً مشرقة كثيرة.

س : بصراحة شديدة، من كان وراء فشلت جربة غازي القصيبي في الوصول إلى سدة اليونسكو؟

ج : لعل الأمانة تقتضي - بعد أن انتهت المعركة وهدأ الغبار، ومن منظار التحليل والنقد لا بعيني الاعتذار والتبرير - أن أقول إنني بمفردي أتحمل مسؤولية الفشل، وعليّ أن أسارع وأضيف أنني إذا كنت أؤمن بنقد الذات فإنني أبعد الناس عن الايمان بجدوى حب الذات ،وعلى ذلك ذهبت اليونسكو بحلاوتها ومرارتها، ومرارتها أكثر من حلاوتها.

س : ماذا ينقص العرب حتى يكونوا «قوة عظمى»؟

ج : أسباب القوة والعظمة.

س : كسعودي، ماذا يعنيك أكثر: السعودة أم العروبة؟

ج : لا أرى فارقاً بين الاثنين.

س : ما رأيك في حقوق المرأة السياسية؟

ج : آرائي في هذا المجال معروفة جيداً.

س : لماذا لا تذكرنا بها؟

ج : أحتفظ بالسبب لنفسي.

س : إذن متى تتوقع أن تنال المرأة السعودية حقوقها؟

ج : المستقبل علمه عند الله.

س : بعد حياة في الإدارة، قلت فيها تقريباً كل شيء عن تطورك الوظيفي والمهني، ماذا تعد الآن؟ وماذا يمكن أن يقول غازي القصيبي عن نفسه؟

ج : هناك دائماً مشاريع جديدة، وكتب جديدة، وأشياء جديدة، من الأفضل عدم الحديث عنها مسبقاً حتى تبقى جديدة.

نص البيان الختامي للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته التاسعة والسبعين المنعقدة في جدة *

عقد المجلس الوزاري دورته التاسعة والسبعين في مدينة جدة برئاسة الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير الخارجية في دولة البحرين رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري وبحضور أصحاب السمو والمعالي :

سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة والأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية ويوسف بن علوي بن عبد الله الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عمان والشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير خارجية دولة قطر والشيخ محمد صباح السالم الصباح وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الكويت كما شارك في الاجتماع الشيخ جميل إبراهيم الحجيلان الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية .

وقد عبر المجلس الوزاري عن تأثره لوفاة المرحوم فيصل الحسيني عضو اللجنة التنفيذية المسؤول عن ملف القدس وأشاد بما اتسمت به سيرة الفقيد من تفان في خدمة وطنه فلسطين والدفاع عن القدس وأعرب المجلس الوزاري عن تعازيه ومواساته لرئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات ولأسرة الفقيد وللشعب الفلسطيني الشقيق .

وتنفيذاً لتوجيهات قادة دول المجلس الهادفة إلى دعم العمل المشترك

* جريدة الخليج الإماراتية الصادرة بتاريخ ٤/٦/٢٠٠١م ، العدد ٨٠٥١ .

لتحقيق تطلعات شعوب المنطقة وتعزيز الأمن والاستقرار استعرض الوزاري نتائج اجتماعات اللجان الوزارية والفنية وأبرز مستجدات الأحداث والقضايا السياسية الإقليمية والعربية والدولية .

وفي مجال الشؤون الاقتصادية استعرض المجلس ما تضمنه محضر الاجتماع الرابع والخمسين للجنة التعاون المالي والاقتصادي بشأن الخطوات التنفيذية لتطبيق الاتحاد الجمركي لدول المجلس ومشروع تطوير الاتفاقية الاقتصادية وبرنامج العمل لتحقيق متطلبات تنفيذ المادة ٢٢ من الاتفاقية الاقتصادية الهادفة إلى إقامة الاتحاد النقدي بين دول المجلس واطلع على توصيات اللجنة بشأن إزالة معوقات التبادل التجاري بين دول المجلس والتفاوض بشكل جماعي مع الشركاء التجاريين العرب واطلع المجلس على محضر الاجتماع الثالث عشر للجنة التعاون الكهربائي والمائي وما تضمنه بشأن هيئة الربط الكهربائي لدول المجلس كما اطلع على محضر الاجتماع الثاني عشر للجنة الوزارية للبريد والاتصالات وما تضمنه بشأن تخفيض معدلات التحاسب بين إدارات المجلس في عدد من قضايا الاتصالات وشؤون البريد كما اطلع على التقرير السنوي الخامس عشر لهيئة المواصفات والمقاييس لدول المجلس. وفي مجال شؤون الإنسان والبيئة تابع المجلس مسيرة العمل المشترك في مجالات التعليم والبحث العلمي والبيئة والصحة حيث تضمنت النشاطات متابعة قرارات المجلس الأعلى في مجال تطوير مناهج التعليم العام والخطوات المتخذة لإصدار النظام الموحد في مجال التعاون مع الكيميائيات الخطرة وإداراتها والنظام الموحد لإدارة نفايات الرعاية الصحية والاتفاقيات الخاصة بالمحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية .

وتابع المجلس خطوات إنشاء لجنة لسلامة الأغذية في دول المجلس واللائحة التنظيمية لأعمالها ، وفي مجال الشؤون العسكرية اطلع المجلس

الوزاري على سير التعاون العسكري وما تم إنجازه من خطوات وأعرب عن تطلعه لتواصل الإنجازات في هذا المجال .

وفي مجال القضايا السياسية ناقش المجلس الوزاري تطورات مسار تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالحالة بين الكويت والعراق ونتائج احتلاله لدولة الكويت .

وعبر المجلس عن استنكاره الشديد وإدانته للخطاب السياسي العراقي الذي يتردد على لسان عدد من كبار المسؤولين العراقيين وما تضمنه من تطاول وتهديد لجيرانه . وطلب المجلس الحكومة العراقية بالكف عن هذه التصريحات اللا مسؤولة وإثبات حسن نواياها قولاً وعملاً .

وحرصاً من دول المجلس على تهيئة الظروف والأسباب الملائمة لاستتباب وترسيخ الأمن والسلم والاستقرار في منطقة الخليج جدد المجلس الوزاري في هذا الصدد دعوته بضرورة إتمام العراق تنفيذ الالتزامات الواردة في قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنسق الدولي واللجنة الثلاثية المعنية بإيجاد حل سريع ونهائي لمشكلة الأسرى والمرتهنين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى وإعادة كافة الممتلكات الكويتية التي في حوزته ، كما طالب المجلس الوزاري العراق بالتعاون مع الأمم المتحدة لإنهاء المسائل العالقة في ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل ووسائل المراقبة .

ودعا المجلس العراق ومجلس الأمن إلى الدخول في حوار متكامل لتنفيذ هذه الالتزامات بشكل عادل وشامل على أسس سليمة وصولاً إلى إنهاء العقوبات ، وأكد ضرورة التزام العراق باحترام أمن واستقلال دولة الكويت وسيادتها وسلامتها الإقليمية ، ودعوته إلى اتخاذ كافة الخطوات الكفيلة بإظهار توجهاته السلمية تجاه دول مجلس التعاون بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة .

وطالب المجلس العراق تنفيذ قرارات مجلس الأمن بغية إنهاء المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق وجدد المجلس ترحيبه المستمر واستعداده للمشاركة في مبادرة إنسانية تسهم في إنهاء هذه المعاناة.

وفي هذا الصدد يشير المجلس الوزاري إلى الجهود الإيجابية التي بذلتها دول مجلس التعاون في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في عمان للتوصل إلى صيغة تدعو الأمم المتحدة إلى رفع العقوبات عن الشعب العراقي إلا أن رفض العراق لها أدى إلى إجهاض هذه الجهود وبذلك تثبت الحكومة العراقية مرة أخرى عدم رغبتها أو اهتمامها بإنهاء معاناة الشعب العراقي الشقيق ، وأكد المجلس مجدداً ضرورة احترام استقلال العراق ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية .

وتابع المجلس الوزاري تكليف المجلس الأعلى له بالنظر في كل الوسائل السلمية المتاحة التي تؤدي إلى إعادة الحقوق المشروعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التي ما زالت تحت احتلال جمهورية إيران الإسلامية ورأى أن رفض إيران للمبادرات السلمية المتعددة لحل قضية الجزر الثلاث والتي كان آخرها جهود اللجنة الثلاثية لا يتفق مع ما تعلنه إيران عن رغبتها في الحوار وإزالة التوتر ولا يخدم الأمن والاستقرار في الخليج العربي كما أنه يعرقل تطوير العلاقات بين الجانبين .

كما عبر المجلس مجدداً عن معارضته الشديدة لقيام إيران ببناء مساكن للتوطين في تلك الجزر الثلاث بهدف تغيير تركيبتها السكانية والجغرافية بما يتعارض مع اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، وطالب بوقف إقامة هذه المنشآت الاستيطانية وإزالتها .

وأكد المجلس مجدداً تأييده ودعمه المطلق لحق دولة الإمارات العربية في جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى المحتلة من قبل

جمهورية إيران الإسلامية ورفض استمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة والتأكيد على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملة على هذه الجزر الثلاث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة واحتفاظها بكامل حقوقها فيها وعدم الاعتراف بأية سيادة أخرى غير سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث ومياهها الإقليمية وإقليمها الجوي وجرفها القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لها .

وأدان المجلس التجاوزات والمناورات العسكرية الإيرانية التي تجريها إيران في جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة ومياهها الإقليمية وطالب إيران بالكف عن إجراء هذه المناورات التي تعتبر من الأعمال الاستفزازية التي تهدد الأمن والاستقرار في الخليج العربي وتشكل مصدر قلق بالغ ولا تساعد على بناء الثقة ، كما عبر المجلس عن تأييده التام لكافة الخطوات التي تتخذها دولة الإمارات العربية المتحدة لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث بالطرق السلمية انطلاقاً من مبدأ الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون ، ودعوة جمهورية إيران الإسلامية إلى القبول بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية كونها الجهة المختصة في حل النزاعات الحدودية بين الدول ، خصوصاً أن دولة الإمارات قد أعلنت مسبقاً قبولها بحكم محكمة العدل الدولية في النزاع المذكور ولقد كانت محكمة العدل الدولية محل ثقة العديد من الدول في حل خلافاتها الحدودية كما أن إيران لجأت أكثر من مرة إلى محكمة العدل الدولية لنيل حقوقها .

وتدارس المجلس الوزاري الوضع في الأراضي الفلسطينية وممارسات القمع «الإسرائيلي» والحصار والتجويع للشعب الفلسطيني والاعتداءات المستمرة من قبل القوات (الإسرائيلية) ومحاولات « إسرائيل» القضاء على

عملية السلام مما سيؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار وإدخال المنطقة في دوامة من العنف ويدعو المجلس المجتمع الدولي إلى بذل الجهود الفاعلة لوضع حد للممارسات والانتهاكات الإسرائيلية وتحديها للإرادة الدولية .

وجدد المجلس الوزاري وقوفه المطلق إلى جانب الشعب الفلسطيني حتى يتمكن من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف واسترداد حقوقه المسلوبة كافة وعودة اللاجئين إلى ديارهم طبقاً لقرارات الشرعية الدولية خصوصاً قراري مجلس الأمن ٢٤٢و ٣٣٨ وقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤، ومبدأ الأرض مقابل السلام .

وعبر المجلس الوزاري عن ترحيبه بما جاء من توصيات في البيان الختامي للجنة المتابعة والتحرك في اجتماعها الطارئ وفي البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في الدوحة ويدعو (إسرائيل) إلى الامتناع عن جميع الأعمال التي من شأنها تدهور الموقف على الجبهتين السورية واللبنانية وأن تبادر(سرائيل) إلى البدء في المفاوضات الهادفة لتنفيذ الانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان السورية المحتلة إلى خط الرابع من يونيو / حزيران ١٩٦٧ ، واستكمال الانسحاب (الإسرائيلي) من الأراضي اللبنانية إلى الحدود المعترف بها دولياً بما في ذلك مزارع شبعا وفقاً لقراري مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥و ٤٢٦ وإطلاق جميع الأسرى والمخطوفين اللبنانيين في السجون « الإسرائيلية » .

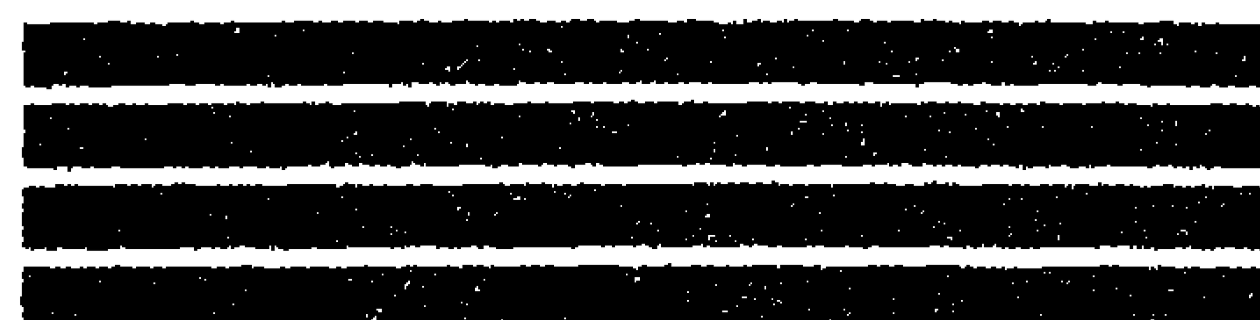
ودعا المجلس الوزاري راعيي عملية السلام إلى بذل المزيد من الجهود لوقف الاعتداءات (الإسرائيلية) لاستئناف المفاوضات مؤكداً دعمه للمفاوض الفلسطيني ومناشداً المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود للضغط على الجانب (الإسرائيلي) ومطالبته الالتزام بالأسس والمبادئ التي أقرها مؤتمر مدريد للسلام وبما يؤدي إلى إعادة كافة الحقوق العربية

المشروعة .

ويحمل « إسرائيل » مسؤولية دفع الشعب الفلسطيني إلى حالة من الإحباط جراء تنكرها بالوفاء بما تم الاتفاق عليه ويطالب الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياتها لوقف الاعتداءات «الإسرائيلية » ورفع الحصار عن الشعب الفلسطيني وتوفير الحماية الدولية .

كما جدد المجلس مطالبته المجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج العربي خالية من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية وشدد المجلس على ضرورة انضمام (إسرائيل) إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة للطاقة الذرية .

الإمارات العربية المتحدة



مقابلة صحافية مع معالي
السيد حمد بن عبد الله الحمراني مدير عام غرفة تجارة وصناعة عجمان حول عدد من القضايا الاقتصادية في الإمارة *

س: كيف تقيمون الأنشطة الاقتصادية في إمارة عجمان ؟.

ج: شهدت الأنشطة الاقتصادية في إمارة عجمان تطوراً ملحوظاً ، حيث ارتفع معدل النمو في الإمارة ١٤ ضعفاً خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٨، ليكون بذلك معدل نمو عجمان الاقتصادي الأول بين مختلف إمارات الدولة ،كما امتدت حركة التوسع لتشمل أنشطة البناء والتشييد والقطاع الصناعي الذي يشكل العمود الفقري لاقتصاد الإمارة ،أذ تحتل عجمان المرتبة الثالثة بين إمارات الدولة من حيث عدد المصانع حيث يقام على أرضها أكثر من ٣٠٠ مصنع أي ما نسبته ٢٠٪ من إجمالي مصانع الدولة القائمة حسب إحصائيات وزارة المالية والصناعة ، وكذلك ارتفعت صادرات الامارة في عام ١٩٩٩ إلى نحو ٩٤١ مليون درهم مقارنة بنحو ٢٤٠ مليون درهم عام ١٩٩١ ، ونمت بمعدل سنوي بلغ ٣٦,٥ ٪ منذ العام ١٩٩١ ،كما بلغ حجم تجارة إعادة التصدير عبر موانئ عجمان نحو ٦٥٩ مليون درهم . ويعتبر اقتصاد عجمان أكثر تنوعاً في الدولة ، خاصة أن الإمارة تضم عديداً من المنشآت الغذائية والتعدينية والصناعية وفي مقدمتها صناعة الملابس الجاهزة ، إذ يحتل هذا القطاع المرتبة الأولى في عدد المصانع والإنتاج ، حيث بلغ عدد هذه المصانع نحو ٩٠ مصنعاً ، قدرت

---

* جريدة الخليج الإماراتية ، أبو ظبي ، الصادرة بتاريخ ١٥ / ٧ / ٢٠٠٠ م ، العدد ٧٧٢٧ .

إجمالي مبيعاتها في عام ١٩٩٩ بنحو ٧٨٣ مليون درهم ، تليها الصناعات البتروكيماوية والبلاستيك والصناعات الورقية والأثاث . وإضافة إلى ذلك تتميز إمارة عجمان بإنتاجها للسفن الخشبية التقليدية من خلال وجود سبعة مصانع على خليج عجمان، وحسب إحصائيات عام ١٩٩٩ الصادرة عن الغرفة ، فقد تجاوز حجم مبيعات القطاع الصناعي الإجمالية نحو ٢,٢ مليار درهم .

س: ما عناصر الجذب الاستثماري التي تتميز بها الإمارة ؟ .

ج: باعتقادي أن إمارة عجمان تتمتع بعديد من الامتيازات التي تجذب المستثمرين في جميع النشاطات ، فإضافة إلى موقعها الاستراتيجي في توسطها إمارات الدولة والتطور العمراني وتوافر الطاقة ووسائل الاتصال الحديثة ، فإن الحوافز والامتيازات التي تمنحها حكومة عجمان تشمل وتغطي مختلف أنواع الاستثمارات المحلية والأجنبية وخاصة المشاريع المتعلقة بالتجارة والصناعة ، بغض النظر عن جنسية مالكي المشاريع ، فحكومة عجمان تمنح المستثمر عديداً من التسهيلات ، منها عدم وجود قيود على تحويل الأرباح أو رؤوس الأموال ونظام جمركي مخفض يبدأ من ٤ ٪ على كل أصناف البضائع، إضافة إلى إعفاء المشروعات الصناعية من الرسوم الجمركية بموجب ترخيص الإنتاج الصناعي الذي يصدر عادة عن وزارة المالية والصناعة ، بحيث تكون المنشأة مملوكة بنسبة ٥١ ٪ من قبل مواطن من الدولة . كما تم إعفاء المنشآت الصناعية من رسوم الآلات شريطة أن تستخدم هذه الآلات والمعدات في أغراض الإنتاج . وبالإضافة إلى ذلك ، عملت حكومة عجمان على توفير منطقة صناعية متكاملة في البنية التحتية تتناسب في الوقت نفسه مع الأحوال البيئية ، مع تمتع المستثمر بالأسعار التنافسية للمنطقة مقارنة مع مثيلاتها في الدول المجاورة ، فضلاً عن إمكان الشركات امتلاك ١٠٠٪ من رأسمالها من دون

الحاجة إلى شريك محلي، وحرية تحويل رأس المال والأرباح بالكامل، كما تضمن المنطقة الحرة إعفاء الشركات العاملة فيها من الضرائب لمدة ٢٠ عاماً قابلة للتجديد ٢٠ عاماً أخرى، إلى جانب الإعفاء من الضرائب الشخصية. وتوفر المنطقة الحرة، اليد العاملة الرخيصة مما يُمكن المستثمر من تحقيق عائد ربحي أكبر حيث تقوم المنطقة بدور صاحب العمل الشكلي تجاه الموظفين والعمال الذين ترغب الشركة في استخدامهم، وأثبتت الدراسات التي قامت بها الغرفة أن تكاليف الإنتاج في المنطقة الحرة في عجمان انخفضت بنسبة ٣٠٪ بسبب انخفاض تكاليف استئجار الأراضي وانخفاض تكاليف السكن للأيدي العاملة مقارنة بالعديد من المناطق الأخرى.

س: مع وجود أكثر من ٣٠٠ مصنع ومنشأة في الإمارة ما النشاطات التي تقوم بها الغرفة لفتح أسواق جديدة لهذه المنشآت ؟.

ج: تشارك الغرفة سنوياً في المعارض التي تقام في الدولة ومنها معرض (صنع في الإمارات)، أما على المستوى الخارجي فتقوم بالتنسيق مع الجهات المختصة في الدولة للاستفادة من البرامج الترويجية والتشجيعية لتنمية الصادرات، سواء من خلال المشاركة في المعارض الخارجية، أو توفير المراجع والدراسات التي تفيد المستثمر المحلي. فعلى المستوى المحلي قامت الغرفة بإنشاء دائرة خاصة لمتابعة شؤون الصناعة أطلقت عليها اسم (دائرة شؤون الصناعة) وظيفتها استطلاع آراء أصحاب المصانع لتذليل العقبات التي تواجههم وفتح أسواق جديدة أمام منتجاتهم.

س: هل تقوم الغرفة بإعداد دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع استثمارية في الإمارة ؟.

ج: مع انتقالنا إلى مقر الغرفة الجديد، أنشأنا قسماً للدراسات والبحوث لإعداد مثل هذه الدراسات بالتعاون مع عديد من الجهات منها منظمة

الخليج للاستشارات الصناعية ، حيث نقوم حالياً بإعداد بعض الدراسات الاقتصادية المناسبة للإمارة . كما أن هناك توجهاً لدى الغرفة لعقد عدد من الندوات بالتعاون مع وزارة المالية والصناعة والمصرف المركزي ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، سيتم التركيز فيها على المشاريع الاستثمارية التي تنوي الغرفة طرحها خلال الفترة المقبلة ، كما ستنظم الغرفة في أكتوبر المقبل وبالتعاون مع وزارة المالية ومشاركة المصرف المركزي وجامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا ورشة عمل حول القطاع الصناعي في الدولة في ظل اتفاقية التجارة العالمية .

س: كيف ترون مستوى التعاون بين غرف التجارة في الدولة؟.

ج: إن العلاقة بين غرف التجارة والصناعة في الدولة ، هي علاقة تعاون وتنسيق بالدرجة الأولى ، وظهر ذلك جلياً من خلال اتحاد الغرف ومن خلال الاجتماعات الدورية التي تعقد بين المسؤولين في الغرف للاستفادة من الخبرات والتجارب التي تتميز بها بعض الغرف أو لتتبادل المعلومات في مجال حل النزاعات التجارية ما بين الشركات .

س: هناك أصوات تنادي بتغيير السياسات الاقتصادية للدولة مع تطبيق اتفاقية « الجات » فهل ترون أن هناك ضرورة لذلك ؟ .

ج: أعتقد أن الدولة ليست في حاجة إلى تغيير ضمن هذه القوانين لأنها تعتمد أساساً على الاقتصاد الحر والسوق المفتوحة ، وهي من أهم مطالب الاتفاقية . ولكن برأيي فإن المطلوب حالياً هو إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية لمعرفة الآثار التي ستنتج عن هذه الاتفاقية ، كما يشكل إيجاد قانون للاستثمار الأجنبي يحدد العلاقة بين الدولة والمستثمر الأجنبي أهم المتطلبات حالياً ، خاصة مع تزايد الأصوات التي تدعو إلى الخصخصة .

س: هل تؤيدون خصخصة بعض القطاعات وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص ؟ .

ج: أعتقد أن الإمارة بدأت تأخذ اتجاهها نحو الخصخصة وأبرز مثال على ذلك ، هو خصخصة ميناء عجمان حالياً وإدارته من قبل إحدى الشركات المختصة . أما بالنسبة إلى القطاع الخاص فإن له دوراً رئيسياً في الاقتصاد وخاصة في مجال الصناعة ، ونحن في إمارة عجمان نحرص كل الحرص على دعم هذا القطاع بتوجيهات صاحب السمو الشيخ حمد بن راشد النعيمي عضو المجلس الأعلى حاكم عجمان، الذي أعطى أوامره للدوائر المحلية بضرورة توفير الدعم لهذا القطاع سواء في سرعة إنجازات المعاملات والبعد عن التعقيد في الإجراءات ، أو بالتسريع في الربط الإلكتروني بين الدوائر المحلية لتسهيل الإجراءات واختصار الوقت أمام المستثمرين والمراجعين ، ولذلك قامت غرفة عجمان بدراسة إصدار شهادة المنشأة ودفع الرسوم عن طريق الانترنت، لتسهيل الإجراءات على أعضاء الغرفة البالغ عددهم عشرة آلاف عضو ، كما قامت الغرفة بتعيين عدد من موظفيها في بلدية عجمان للإسراع في إنهاء المعاملات ، حيث لا تستغرق عملية إصدار الرخص التجارية أكثر من ثمان وأربعين ساعة .

س: ما نسبة التوطين في الغرفة وما التوجيهات في هذا الشأن ؟ .

ج: لدى الغرفة كما في باقي مؤسسات الدولة ، خطة من أجل زيادة عدد موظفيها من المواطنين سنوياً ، ولذلك فقد عمدت إلى طلب الانضمام إلى الهيئة العامة للمعاشات لكي يتساوى موظفو الغرفة في سلم الدرجات والرواتب مع نظرائهم في الوزارات الحكومية . وبالفعل فبعد انضمام الغرفة للهيئة في سبتمبر عام ١٩٩٩ ارتفعت نسبة الموظفين إلى ٤٠ ٪ مقارنة بنحو ١٠ ٪ فقط قبل انضمامها إلى الهيئة ، والباب مفتوح الآن أمام شبابنا للانضمام إلى الغرفة ، خاصة أن الغرفة حالياً بحاجة إلى عديد من الخريجين الجدد لملء الشواغر سواء في النواحي الإدارية أو القانونية أو الدراسات الاقتصادية بعد استحداث عديد من الدوائر الجديدة.

س: كيف تقيمون الوضع في سوق العقار عموماً ؟ .

ج: أعتقد أن سوق العقار حالياً يشهد طفرة كبيرة نتيجة اتجاه كثير من المستثمرين لإقامة مشروعات عقارية، نظراً للعوائد الاستثمارية الجديدة التي حققها القطاع خلال السنوات الماضية ، حيث يعد القطاع من القنوات الاستثمارية الآمنة التي تحقق نتائج للمستثمرين بدون بذل جهد ، وهذا ما أدى إلى زيادة العرض على الطلب بنسبة كبيرة ، ولذلك فإن المطلوب اليوم ، التنسيق بين إمارات الدولة لاتخاذ إجراءات تحد من النمو العشوائي في هذا القطاع حتى يعود التوازن بين الطلب والعرض إلى وضعه السابق وإلا فإن الأسعار ستنخفض إلى أكثر من مستوياتها الحالية خلال العام المقبل مع زيادة النمو السنوي في عدد البنايات المنشأة.

مقابلة صحافية مع معالي السيد عبد الله الشرهان عضو المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة حول بعض القضايا *

س: طالما أمر التفعيل يحتاج إلى قرار سياسي ، فأي دور للمجلس الوطني هنا ؟ ما الخطوات العملية التي يجب أن تتخذ ؟.

ج: الشيء العملي المطلوب هو المبادرة من قبل المجلس الوطني ، ولنا في تاريخ المجلس في دوراته السابقة تجارب ومبادرات ناجحة تمخض عنها تشكيل لجنة مشتركة بين المجلس الوطني ومجلس الوزراء وعقد اجتماع مشترك بين المجلسين ولجنة مقترحات تعديل الدستور ، ومبادرة المجلس إلى التفعيل والدفع باتجاه صدور القرار السياسي لن تقوم على فراغ ، فخلال جميع اللقاءات التي جمعت صاحب السمو رئيس الدولة وأصحاب السمو أعضاء المجلس كانوا يطلبون من أعضاء المجلس المبادرة بالاقتراحات وطرح الأفكار والتصورات التي من شأنها أن تخدم مصلحة الوطن العربي والمواطن ,ولا شك أن هذا المطلب يمثل دعوة صريحة وضوءاً أخضر لأعضاء المجلس للمبادرة ، وهنا أذكر جيداً اللقاء الذي جمع أعضاء المجلس مع صاحب السمو الدكتور الشيخ سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة ، عندما طلب من أعضاء المجلس تبني الاقتراحات والمطالبات لأن واقع اليوم يختلف عن الأمس ، ولا بد من المواكبة والتطور ، وقال لنا إن الدستور أعد لمرحلة محددة،ولكن

* جريدة الخليج الإماراتية ، أبوظبي ، الصادرة بتاريخ ٢٩/٧/٢٠٠٠م ، العدد ٧٧٤١

للمرحلة الحالية والمستقبلية متطلباتها ومهامها، مؤكداً لهم أنه سوف يتبنى دعواتهم ومقترحاتهم عند أعضاء المجلس الأعلى طالما الهدف المشترك هو خدمة الوطن والمواطن وإزاء هذا الاستعداد من قبل القيادات العليا ، يجب على المجلس الوطني السعي نحو العمل لتعديل الدستور لتوسيع صلاحيات المجلس الوطني واختصاصاته وتحويله إلى مجلس تشريعي حقيقي ، ولا شك أن مسار هذه المبادرة ستحدده الحركة النشطة للمجلس بكل عضويته من خلال الاتصالات الشخصية مع القيادات وكبار المسؤولين والمثقفين وأساتذة الجامعات والمعاهد العليا ، والجمعيات ذات النفع العام ووسائل الاعلام بكل أنواعها لحشد الطاقات وخلق رأي عام وتهيئة البيئة الملائمة للوصول إلى الغايات المنشودة والمشتركة . والمهم في الأمر ، واستناداً على سياسة الباب المفتوح وخصوصية هذا المجتمع وفطرته على الصدق والصراحة يجب أن تسمى الأمور بمسمياتها وتحدد العناصر التي تتضمنها هذه المبادرة ونقلها إلى القيادة العليا ، والتي لن تتردد مع الرغبة العامة التي شاركت فئات وشرائح المجتمع المختلفة في صياغتها وإقرارها والإجماع عليها .

س: ولكن هل تقدمتم خلال مشاركتكم في دورتي المجلس بهذه المقترحات ؟.

ج: نعم لقد كانت الدعوة إلى التفعيل هي هاجسي منذ أن تشرفت بعضوية المجلس ، حيث أكدت ذلك بوضوح في الكلمة التي كلفت بإلقائها في افتتاح دورتي المجلس بصفتي أكبر الأعضاء سناً ، فقد كانت مناسبة حضور صاحب السمو رئيس الدولة وأصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى فرصة لمخاطبتهم مباشرة وطرح أمر التفعيل والتطوير أمامهم ، وخلال الفصل التشريعي الحادي عشر ارتفع مستوى النقاش والطرح خلال الجلسات وزاد عدد الجلسات التي عقدت والموضوعات التي نوقشت

، وكان يمكن لهذا الفصل أن يمثل نقطة للانطلاق نحو أداء أفضل ولكن العكس حدث خلال الفصل الثاني عشر، علماً بأن نجاح الفصل الحادي عشر يعود الفضل فيه للأعضاء وليس لرئاسة المجلس والتي مارست معهم في الفصل التالي سلطوية فوقية لم تقدر جهدهم السابق ، وكان من المفترض أن يتواصل كل عضو في المجلس مع إخوانه الذين كلف بتمثيلهم والتعبير عن آرائهم من خلال المجلس ، ليتعرف بشكل أكبر إلى همومهم وقضاياهم ووجهات رأيهم ، حتى يتسنى لنا التعبير عنها من خلال المجلس ، كما ينبغي أن يتواصل الأعضاء فيما بينهم كأعضاء مجلس واحد لتبادل وجهات النظر ، ومع من سبقهم إلى هذا المجلس أي أعضاء المجلس السابقين ليكون ما يقدمه الأعضاء اللاحقون استكمالاً لدور الأعضاء السابقين ، لأنه بفضل مثل هذا التعاون يمكن بلوغ الغاية من وجود الأعضاء في هذا المجلس ، وأن يتخذ الأعضاء من المتابعة والتقييم الذاتي المرحلي لعمل المجلس أسلوباً يتبعونه ويحرصون عليه محددين غايتهم العامة وأهدافهم المرحلية ، ومقيمين لعملهم في كل مرحلة ، ومحددين أين هم من تلك الأهداف والغايات ، هل اقتربوا ؟.

ومع بداية الفصل التشريعي الثاني عشر تقدمت باقتراح قلت فيه : إنني مع بداية الفصل التشريعي الثاني عشر بت على قناعة تامة بأن المهمة الأولى لنا كأعضاء هي تفعيل دور المجلس وتطويره ليكون مشاركاً مشاركة فعلية في العمل الوطني ، وهو ما سبق أن دعوت إليه في مذكرات سابقة .ولا شك أن المجلس يبذل كل ما بوسعه لخدمة الوطن والمواطنين ، ولا يترك موضوعاً يحتاج إلى علاج إلا ويناقشه بحس عال من المسؤولية الوطنية ، ويوصي باتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنه. ولا شك أن الحكومة الموقرة تتفاعل إيجابيا مع هذه التوصيات ، ولكن تنفيذها يصطدم بعقبات حيناً، ويتسم بالبطء الشديد أحياناً ، بحيث تصبح التوصية غير فعالة ، لأن موضوعها يكون قد تغير ، وأوضحت أن تأجيل العمل بالتوصيات يفاقم

الوضع ويعقد القضية ، ويجعل الأمر الذي يسهل علاجه اليوم ضعف العلاج في الغد ، ويكفي مثلاً على ذلك توصيات المجلس في جلساته المتعاقبة بشأن التركيبة السكانية ، وأشرت إلى أن المجلس أوصى عام ١٩٧٩ أي قبل ٢١ عاماً بالاهتمام بموضوع الخلل في التركيبة السكانية ، ولم يمر فصل تشريعي إلا وصدرت عن المجلس توصية مماثلة ، ولكن ما تم اتخاذه من إجراءات حتى الآن لم يوجد علاجاً مريحاً أو حلاً عملياً لهذه المشكلة ، مما أدى في النهاية إلى هذا الوضع الخطير الذي تعرفونه جميعكم ، والذي لا يحتاج إلى شرح أو أرقام ، وقلت للإخوة الأعضاء إن المجلس أصدر عديدًا من التوصيات المماثلة منذ تأسيسه وأحياناً تكون هذه التوصيات مكررة ، ومع ذلك لا تنفذ رغم إقرار الجميع بأهميتها وإشرت إلى أن دور المجلس يتوقف عند حد إصدار التوصيات فإلى متى يستمر هذا الوضع ؟.

إننا منذ أن قبلنا عضوية المجلس ، فإننا قبلنا أيضاً قدرنا بأن نكون ممثلين لشعب الإمارات ، وعاملين على خدمته ، وتحقيق تطلعاته ، وساهرين وأمناء على مصالحه ، كما أننا مسؤولون أمام الله وأمام ولاة الأمر على أن نقوم بواجبنا على أكمل وجه ، ولكننا لا نستطيع القيام بهذا الواجب ما دامت صلاحيات المجلس مقيدة ودوره محدوداً في إصدار التوصيات، ولهذا دعوتهم إلى المبادرة الأهم وهي البحث عن سبيل تفعيل المجلس وتأكيد دوره تفعيلاً دستورياً أصيلاً ، واقترحت تشكيل لجنة من المجلس تعكف على دراسة سبل تفعيله وتطوير آليات عمله بما يكفل له اختصاصات دستورية تمكنه من أداء دوره الحيوي في خدمة قضايا الوطن والمشاركة في صنع القرار ، على أن تعرض هذه الدراسة على المجلس وتناقش في جلسة خاصة لوضعها بعد إقرارها موضع التطبيق في إطار برنامج زمني محدد .

س: معنى هذا أنكم تقومون بداية الفصل الثالث عشر تقويماً سلبياً أم ماذا ؟ .

ج: أعتقد أن ما تحقق لا يستحق الإشادة ـ رغم أن عمل الشخص يقيمه الآخرون – وعلينا كأعضاء أن نمارس النقد الذاتي لأدائنا حتى نعرف موقع أقدامنا ونصحح اتجاه المسار المستقبلي ، وأنا كعضو أشعر بالقصور وأقول بكل ألم بأن ما تحقق أقل من طموحاتي كمواطن أولاً،وكعضو ثانياً ، وأقل من طموحات وآمال كل مواطن على أرض الإمارات .

س: أنت كعضو تتحمل المسؤولية ولا يكفي أن تلعن الظلام فقط؟.

ج: العمل داخل المجلس جماعي وليس فردياً واليد الواحدة لا تصفق، والدليل على ذلك ما حدث في الجلسة الختامية من دور الانعقاد الأول الماضي ، فما تم فيها مغاير تماماً لتقاليد ختام الدورات الماضية حيث كان المجلس يحرص على عقد هذه الجلسة علنية يدعى إليها ممثل الحكومة وفعاليات المجتمع ويحشد لها زخم احتفالي وإعلامي ، ولكن هذه المرة حول الرئيس المجلس إلى لجنة تعقد اجتماعاً مغلقاً ، بدلاً من جلسة مفتوحة تناقش موازنة المجلس وكيفية تفعيله والارتقاء بدوره، والمؤلم هو ما دار في الجلسة فقد أقرت موازنة المجلس البالغة ٣٧ مليون درهم ، ثم بدأت حملة شنيعة على الصحافة والصحافيين ، رغم الدور المهم والأساسي الذي قامت به أجهزة الإعلام في تغطية جلسات المجلس والدعوة لتفعيله.

مقابلة صحافية مع
سمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس نادي التراث الإماراتي حول التراث العربي والإسلامي *

س: سمو الشيخ سلطان بن زايد، بداية نود أن نتعرف إلى رؤية سموكم لأهمية مثل هذه النوعية من الندوات ؟

ج: لقد آمنت دائماً بقداسة تراث الأمة ورأيت فيه ميراثاً ممتداً وأداة تواصل بين مختلف الأجيال السابقة والحاضرة واللاحقة، ولهذه الاعتبارات جميعها أتصور أن هذا النوع من المبادرات واللقاءات بين نخبة الأمة الباحثة والمهتمة بالتراث هو فرصة لتكريس الاعتقاد بقيمة وعظمة الماضي التاريخي لهذه الأمة وطبيعي القول إن عظمة المستقبل تستند دائماً إلى مخزون الماضي في جميع صوره وفي جميع مجالاته، وبالتأكيد إن إسهامات أمتنا التاريخية والعلمية والإنسانية أكبر من عدها وفي مختلف المجالات وفي مقدمتها الإسهامات العلمية والفكرية، فنحن أمة احتكمت دائماً إلى العقل واعتمدت دائماً العلم والكلمة في خطابها وفي مسارها التاريخي والحضاري، والتراث العربي وحده كان المساهم الأبرز في مد جسور النهضة الإنسانية الحاضرة والقائمة حالياً، لذلك فالمهمة الملقاة على عاتقنا حالياً هي إيجاد ومد هذا التواصل بين هذا الإرث الحضاري العملاق ،وأحد أساليب تحقيق ذلك هو إكبار وتقدير جهود علماء الأمة السابقين وتعريف الأجيال الحاضرة بهذا الزخم العلمي وهو ما يعزز افتخارها

---

* جريدة الخليج الإماراتية الصادرة بتاريخ ١١/ ١١/ ٢٠٠٠م، العدد ٧٨٤٦.

بانتمائها الحضاري والتاريخي ، إني أتوخى وأتوسم دائماً خير الأمة جمعاء في مثل هذه المناسبات لاعتقادي العميق أننا أمة تستند إلى ماض مشرق وتملك مخزوناً ذهنياً وروحياً وأخلاقياً وافراً وإن كل ذلك كفيل بتغيير دفة التاريخ في اتجاه طموحها ونحو أهدافها الكبرى ، ولربما تحديات الواقع العربي اليوم والذي هو جزء من الواقع الإنساني الشامل تعزز المطلب الملح علينا وخصوصاً في ظل الحملة العنيفة التي تتعرض لها صورة الإنسان العربي في صور وكتابات الإعلام الغربي ، إننا أمة أضاءت شموساً كثيرة في سماء الإنسان وأفضال علمائها أكبر من حصرها في المحافل التاريخية ولذلك فالواجب يحتم علينا تصحيح هذه الصورة المغلوطة عنا شكلاً ونصاً وروحاً والدفاع عن حقيقة إنجازاتنا المشرقة التي تملأ وتصنع تاريخ هذه الأمة ذلك بعض من كثير حق التاريخ والأجداد علينا وفي ذ لك أفضل السبل لرد الاعتبار لكرامتنا ولإشراقة إنجازاتنا في المسار العلمي والإنساني إجمالاً لأنه إذا كان واجب الأجداد قد توقف عند عظيم إنجازاتهم فواجبنا الأخلاقي والإنساني هو الدفاع عن هذا التراث وتقديم حقيقته للإنسان وللتاريخ في أصدق الصور إنصافاً للحقيقة الإنسانية في كل زمان وفي كل مكان .

س: سمو الشيخ سلطان بن زايد كلام كثير قيل في حركة الاستشراق وإسهاماتها في تشكيل الرؤية الغربية عن الحضارة العربية ، فماذا يقول سموكم عن هذه التجربة ؟

ج: اسمح لي أن أضيف على سؤالك منحى آخر مفاده أن الاستشراق لم يشكل صورة الحضارة العربية عند النخبة الغربية فقط إنما استطاع أن يصل إلى تشكيل صورة للحضارة العربية حتى عند أبناء الأمة العربية وتلك ربما واحدة من دلالات المفارقة التاريخية ، ولكن هذا الواقع يطالبنا بأمرين أولهما إعادة صياغة وسائلنا وصناعة صورتنا في

الذاكرة الإنسانية بالشكل الذي ينصف الحقيقة التاريخية ويعزز من قيمة الإنجاز التاريخي وهذه مهمة أبناء الأمة على اختلاف مواقعهم وذلك اقتناعاً من أن أبناء الأمة هم الأكثر إدراكاً ووعياً بموروثهم التاريخي والأصدق في تناوله والأنسب لقراءة روحه وتفكيك أسراره لأنه وللحقيقة نقول ونحن لا نظلم جهود الآخرين إن كثيراً من الكتابات المستشرقة جانبت الصواب في قراءتها للتجربة الحضارية العربية لسبب في غاية البساطة وهو عدم قدرتها على التوغل في جذور التجربة وفهم بيئتها ومحيطها ومرجعيات الإنسان العربي على تعددها وتنوعها وغناها ، وأما الأمر الثاني وحتى لا نظلم آخرين فإن من كتابات الغربيين المستشرقين ما بذلت فيه جهود كبيرة وكثيرة أضاءت أجزاء ظلت مظلمة ومظلومة في التصور الغربي عن الحضارة العربية وهي جهود في العموم تجد لها التقدير الكبير لدينا كأمة وكأفراد ، ونحن ندرك ونعرف من أراد خدمة حقيقتنا التاريخية وندرك أيضاً جهوداً استهدفت فيما استهدفت تقزيم المنجز الحضاري وتشويش صورة الإنسان العربي من خلال تشويه ماضيه وتراثه وحضارته .

س : سمو الشيخ سلطان بن زايد ، كيف يتصور سموكم عملاً منهجياً لإعادة الاعتبار لصورتنا الحضارية والتاريخية في الذهنية الغربية ؟

ج : لقد كان إيماننا مرتبطاً دائماً بالعمل فيما يتعلق بقضايا المصير الكبرى وإيماننا أعمق من أي تصور آخر أن وسيلتنا الوحيدة هي الصدق في تناول موروثنا الحضاري وإعادة بناء صورته بشكل ينصف الإسهام العربي المتميز والفاضل في التراث الإنساني فإذا كانت دورة التاريخ حالياً قد اختارت موقعاً آخر غير موقع أمتنا فإن ذلك لا يلغي إسهامنا الحافل والإنساني والمجيد في صناعة الواقع الإنساني على

امتداد عصوره وعلى اختلاف أزمنته ، فسلاحنا في معركة العالم هذه هو مزيد من تعزيز الانتماء إلى تاريخنا ومزيد من التأكيد على خصوصية البريق في إسهاماتنا الحضارية والتاريخية ، فالإيمان بالمعركة هو جزء من أدوات الانتصار فيها خصوصاً أمام تحديات قرن جديد ومعركة هوية في أصقاع العالم ومشروع عولمة كفيل باحتواء جميع الكيانات الثقافية التي تقدم طروحات بديلة للمشروع الحضاري القائم والسائد للأزمنة المقبلة .

س: سمو الشيخ سلطان بن زايد ، ماذا يأمل سموكم من الندوة وماذا يقول للمشاركين فيها ؟

ج: أسأل الله لهم جميعاً صادق التوفيق في مهمتهم النبيلة لأن خيار الدفاع عن ذاكرة الأمة مهمة في غاية النبل والقداسة وفي تقديري الشخصي أن معركة الدفاع عن الماضي هي معركة للدفاع عن صورة المستقبل ولذلك أجد بداخلي إكباراً صادقاً وخالصاً لجهودهم الشخصية في هذه المعركة وأجدني أيضاً أحد العاملين في هذا الحقل العلمي وفي هذا المسعى الإنساني النبيل المساهم في تقديم أعظم وأصدق صورة عن أمة خاطبها الله بالقراءة وأشاعت النور في دنيا الناس عندما كانت الإنسانية تضع خطواتها الأولى في طريق الإدراك والنور .

وفقهم الله ووفقنا جميعاً لخدمة صالح أمتنا وخير شعوبنا .

نص البيان الختامي
الصـــادر إثر خـتــام أعـمـال الدورة الحــادية والعـشـرون المنعقدة في المنامة ، تلاه سعادة الشيخ جميل الحجيلان الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربي *

تلبية لدعوة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة امير دولة البحرين، عقد المجلس الاعلى دورته الـ ٢١ في المنامة يومي السبت والاحد، بحضور سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية، وامير دولة الكويت الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح، والشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الامارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وسلطان عمان قابوس بن سعيد، وامير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وأستعرض المجلس الاعلى حصيلة العمل المشترك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والامنية والثقافية والاعلامية وعبر عن ارتياحه لما تحقق من انجازات مؤكدا على الرغبة والارادة الصادقة في دفع مسيرة مجلس التعاون لمواكبة المتغيرات الاقليمية والدولية بما يحقق التطلعات والاهداف السامية التي يجسدها النظام الاساسي للمجلس واكد على اهمية مواصلة العمل لتعزيز الامن والاستقرار والتنمية لدول المجلس وشعوبها.

الشؤون الامنية

اعتمد المجلس قرارات الاجتماع الـ ١٩ ـ لوزراء الداخلية والذي عقد في مدينة الرياض يومي ٢٤ و٢٥ اكتوبر ٢٠٠٠ وخصوصاً في ما يتعلق منها

* جريدة الرأى العام الكويتية الصادرة بتاريخ ١/١/ ٢٠٠١م، العدد ١٢٢٤٧ .

بتعزيز آليات المتابعة والاتصال بين وزارات الداخلية لتسهيل اجراءات تنقل المواطنين وانسياب حركة التجارة بين دول المجلس وتعزيز التعاون في مجال مكافحة المخدرات

القضايا السياسية

بحث المجلس تطورات مسار تنفيذ العراق لقرارات مجلس الامن المتعلقة بالحالة بين الكويت والعراق ونتائج احتلاله لدولة الكويت وحرصا من المجلس على تهيئة الظروف والاسباب الملائمة لاستتباب وترسيخ الامن والسلم والاستقرار في منطقة الخليج، جدد المجلس في هذا الصدد دعوته بضرورة اتمام العراق تنفيذ الالتزامات الواردة في قرارات مجلس الامن المتعلقة بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر واللجنة الثلاثية المعنية لايجاد حل سريع ونهائي لمشكلة الاسرى الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الاخرى واعادة كافة الممتلكات الكويتية التي في حوزته كما طالب العراق بإعادة تعاونه مع الامم المتحدة لانهاء المسائل العالقة في ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل ووسائل المراقبة.

ودعا المجلس العراق ومجلس الامن الى الدخول في حوار شامل لتنفيذ هذه الالتزامات في شكل عادل وشامل على اسس سليمة وصولاً الى رفع العقوبات.

واكد المجلس على ضرورة التزام العراق باحترام امن واستقلال الكويت وسيادتها وسلامتها الاقليمية ودعوته الى اتخاذ كافة الخطوات الكفيلة بإظهار توجهاته السلمية تجاه دول مجلس التعاون بما يحقق الامن والاستقرار في المنطقة وجدد ترحيبه المستمر واستعداده للمشاركة بكل مبادرة انسانية تسهم في تخفيف المعاناة عن الشعب العراقي مؤكدا عزمه على مواصلة جهود دول المجلس الهادفة الى رفع تلك المعاناة في اطار القرارات الدولية

واكد المجلس على ضـرورة احتـرام استـقـلال العـراق ووحـدة اراضـيـه وسـلامتـه الاقليمية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية كما استمع المجلس الى تقرير من اللجنة الثلاثية المكلفة بوضع آلية لبدء المفاوضات المباشرة لحل قضـيـة احـتـلال ايران للجزر الثـلاث التـابعة لدولة الامـارات العربيـة المتحدة بالطرق السلمية والذي ورد فيه رفض جمهورية ايران الاسلامية التعامل مع اللجنة الثلاثية حول المهمة المكلفة بها من قبل مجلس التعاون والذي اكد رفض ايران للمبادرات السلمية السابقة من الامارات.

وبعد تقييم شامل لتطورات قضـية احتـلال ايران للجزر الثـلاث قرر المجلس تكليف المجلس الوزاري النظر في كل الوسائل السلمية المتاحة التي تؤدي الى اعادة الحقوق المشروعة لدولة الامارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى التي ما زالت تحت احتلال ايران استنادا على الاسس التالية:

– تأييد ودعم حق الامارات في جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى المحتلة من قبل ايران ورفض استمرار احتلالها للجزر الثلاث

– التأكيد على سيادة الامارات الكاملة على هذه الجزر باعتبارها جزء الا يتجزأ من الامارات واحتفاظها بكامل حقوقها فيها وعدم الاعتراف بأية سيادة اخرى غير سيادتها على جزرها ومياهها الاقليمية واقليمها الجوي وجرفها القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لها.

– رفض الادعاءات الايرانية حول جزيرة ابوموسى والاجراءات التي اقدمت عليها وكل ما يترتب عليها واعتبارها خطوات تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة وتزيد من التوتر فيها ما يهدد الامن والسلم الدوليين وتأكيد رفض دول مجلس التعاون القاطع لاستمرار احتلال جمهورية ايران الاسلامية لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى ادانة

التجاوزات والمناورات العسكرية الايرانية التي تجريها ايران في جزر الامارات ومطالبة ايران بالكف عن اجراءات هذه المناورات التي تعتبر من الأعمال الاستفزازية التي تهدد الامن والاستقرار في الخليج العربي وتشكل مصدر قلق بالغ ولا تساعد على بناء الثقة.

- تأييد كافة الخطوات التي تتخذها الامارات لاستعادة سيادتها على جزرها بالطرق السلمية انطلاقا من مبدأ الامن الجماعي لدول مجلس التعاون ودعوة ايران الى القبول باحالة النزاع الى محكمة العدل الدولية.

من جهة ثانية، اكد المجلس عن ثقتهم الكاملة في المفاوضين الفلسطينيين، معبرين عن أملهم في ان تؤدي الجهود المبذولة حاليا الى «تسوية سلمية تعيد للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة»

ودعا المجلس المجتمع الدولي الى « بذل المزيد من الجهود للضغط على الجانب الاسرائيلي ومطالبته الالتزام بالاسس والمبادئ التي اقرها مؤتمر مدريد للسلام».

ودان «الاعتداءات الوحشية والاجراءات القمعية وسياسات الاغلاق التي تمارسها اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني المطالب باستعادة كافة حقوقه المشروعة» وطالب « بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني من هذه الاعتداءات»

الشؤون الاقتصادية

بحث المجلس في مسيرة التعاون الاقتصادي المشترك بين الدول الأعضاء من خلال ما رفع الية من تقارير وتوصيات من المجلس الوزاري واللجان الوزارية والامانة العامة ووجه اللجان المختصة بسرعة الاتفاق على القواعد واللوائح والاجراءات اللازمة لاقامة الاتحاد الجمركي بين دول المجلس في موعده المحدد.

وأشاد المجلس بما اتخذته البحرين من خطوات لتخفيض التعريفة

الجمركية بما يتفق مع توجهات قادة دول المجلس وتمشياً مع كل الخطوات والاجراءات لبدء العمل بالاتحاد الجمركي.

وسعيا الى تنفيذ المادة (٢٢) من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة المتعلقة بتنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها اعتمد المجلس مثبتا مشتركا لعملات دول المجلس كخطوة اولى لتحقيق هذا الهدف ووجه لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بوضع برنامج عمل وفق جدول زمني محدد لتحقيق ذلك وعرضه على المجلس الاعلى في دورته المقبلة كما وجه لجنة المحافظين بالاتفاق على الآليات والاجراءات اللازمة لزيادة تسهيل التعامل بعملات دول المجلس في أسواق الدول الأعضاء

وقرر المجلس الأعلى السماح لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين بممارسة كافة الانشطة الاقتصادية والمهن سوى عدد محدد منها رؤى قصرها مرحليا على مواطني الدولة نفسها ووافق على توسيع نطاق ممارسة تجارة التجزئة لمواطني دول المجلس في الدول الأعضاء الأخرى وذلك باعتماد القواعد المعدلة لممارسة مواطني دول المجلس لتجارة التجزئة

وعبر المجلس أخيراً عن بالغ تقديره وامتنانه للجهود الصادقة التي بذلتها المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود والأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني في الدورة العشرين للمجلس الأعلى وما تحقق من انجازات دفعت بالمسيرة المباركة الى مزيد من التقدم والرخاء لشعوب المنطقة

كما عبر المجلس عن تقديره للشيخ حمد بن عيسى ال خليفة ولحكومته وشعبه للحفاوة ومشاعر الأخوة التي قوبل بها قادة دول المجلس وزير الخارجية البحريني يدعو العراق إلى «لهجة تصالحية».

دعا الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير الخارجية البحريني الغراق الى التجاوب مع قرارات الامم المتحدة للوصول الى « الهدف الذي نتمناه جميعا» وهو «مساعدة الشعب العراقي في الوضع المتأزم الذي يعيش فيه» وقال الوزير انه يأمل ان يتحدث العراق بلهجة تصالحية تعيد الطمأنينة لهذه المنطقة وازالة كل الشوائب التي كانت قائمة.

ووصف الوزير في مؤتمر صحافي عقده في المنامة امس مع الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جميل الحجيلان البيان الختامي للقمة بأنه مهم معربا عن أمله في أن يصبح منطلقا لروحية جديدة في هذه المنطقة.

وأكد وزير الخارجية البحريني الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة ان اتفاقية الدفاع المشترك التي وقعت بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الاتفاقية هي من اهم الاتفاقيات اذ توقع للمرة الأولى وتضع هذا التعاون في وضعه القانوني والالتزام بالدفاع الجماعي.

واوضح الوزير البحريني ان هذه الاتفاقية تثبت ما تصبو اليه دول المجلس وستسهم في دفع التعاون الدفاعي بينها كما انها تعد دفعة جديدة لدرع الجزيرة.

وقال ان التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون مع الدول الصديقة مستمر مشيرا الى أن دول المجلس ليست الوحيدة التي لديها تعاون مع الدول الاجنبية في هذا الشأن.

وبالنسبة لشراء الاسلحة في شكل جماعي قال إن هذا موضوع فني

يبحث بين وزراء الدفاع في دول المجلس مؤكدا ان الدفاع عن دول المجلس حق مشروع

ونفى الوزير البحريني في الاجتماع ان يكون الخلاف البحريني - القطري طرح على جدول اعمال القمة.

وكان من المنتظر ان يتم اعلان حكم محكمة العدل الدولية في الخلاف بين الدولتين في وقت سابق من ديسمبر الماضي الا ان الحكم قد يتأخر الى الشهر الجاري او فبراير المقبل على أبعد تقدير.

وقال الحجيلان ان المجلس الاعلى لمجلس التعاون قرر توحيد التعرفة الجمركية بين دول المجلس بدءا من العام ٢٠٠٥ واصفا إياها بأنها «انجاز كبير من اكبر الانجازات».

ومن جانبه قال وزير الخارجية البحريني الشيخ محمد بن مبارك في مسألة المثبت المشترك للعملة الخليجية المشتركة «ان القرار الذي توصل اليه اصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس كان واضحا».

واكد توجه دول المجلس للسير في هذا الاتجاه وصولا للعملة الموحدة فيما بينها.

وكشف وزير الخارجية البحريني انه سيتم عقد اجتماع مشترك على المستوى الوزاري في اطار الحوار بين دول المجلس والمجموعة الاوروبية في ابريل المقبل في دولة البحرين.

واشار الى أن التعاون بين الجانبين قطع شوطا كبيرا معربا عن امله من تحقيق خطوات اكبر في الاجتماع المرتقب من اجل خدمة المصالح المشتركة.

وفي موضوع الجزر الاماراتية الثلاث المحتلة من قبل ايران اكد امين عام المجلس ان المجلس تدارس الجهود المتواصلة التي بذلتها اللجنة الثلاثية في سبيل الاتصال بالجانب الايراني بخصوص المساعي السلمية المتعلقة

بالجزر الثلاث التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة والمحتلة من قبل ايران وان المجلس يتابع هذا الموضوع ويقف موقفا مؤيدا لدولة الامارات ومطالبة ايران بالتحكيم والتحرك الدولي في هذا الجانب للتوصل الى حل عادل في هذه القضية العالقة .

وصرح وزير الخارجية البحريني ان اللجنة الثلاثية التي كلفت ايجاد آلية للمفاوضات بين الامارات والبحرين « قامت بدورها وانتهت» وقال: قامت بجهد مشكور لكنها لم تتوصل مع ايران الى أي نقطة للحوار

وأكد الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة استمرار اعلان دمشق واعتزاز دول المجلس للتعاون مع دول اعلان دمشق «مصر وسورية»

وفي موضوع الاتفاق على أسعار النفط، قال وزير الخارجية البحريني ان البيان الختامي للمجلس ناقش هذا الموضوع، وان منظمة «أوبك» تتفق مع سياسة المجلس في ان يتراوح سعر البرميل ما بين ٢٢ و٢٨ دولارا وان دول المجلس تتفهم جيدا سياسة المنظمة.

وكان ولي العهد السعودي الامير عبدالله بن عبدالعزيز اكد في تصريح انه اذا كان التعاون الاقتصادي يمثل القاعدة والمنطلق لتوفير الرخاء والازدهار لمواطني دول المجلس عبر ايجاد شبكة من المصالح المشتركة والمتبادلة، فإن تنمية قدرة دفاعية ذاتية وفاعلة لردع اي اعتداء محتمل على دولنا، يشكل ضرورة لا يجوز التقليل من اهميتها او الاستهانة بها

وقال الامير عبدالله «أمامنا الكثير مما يتعين علينا بذله وتسخيره لبناء القوة الذاتية المطلوبة في اطار استراتيجية دفاعية واحدة ».

واضاف انه اذا ما اردنا لقوتنا العسكرية ان تكون فاعلة ومثمرة فانه من الضروري ان تستند هذه القوة على ارادة سياسية ورؤية مشتركة وموقف موحد.

نص كلمة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة التي ألقاها بالنيابة سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة لدى افتتاحه معرض ومؤتمر البيئة الدولي المقام في أبو ظبي *

أيها السيدات والسادة ..

يسرنا أن نرحب بكم في أبوظبي بمناسبة انعقاد معرض ومؤتمر البيئة ٢٠٠١ ،هذا الحدث الذي يوفر لنا الفرصة للاحتفال بالتنوع الهائل لبيئتنا وحياتنا البرية ، ويحدد التزامنا بالمحافظة عليها وحمايتها ، وبالنسبة لنا في دولة الامارات العربية المتحدة ، لا يعتبر موضوع حماية البيئة مجرد شعار ، أو كلمات مجردة من أي مضمون ، بل هو في الواقع جزء لا يتجزأ من تاريخنا وتراثنا ونمط حياتنا ، لقد كنا ولا نزال ملتزمين بمبدأ التعايش بين الناس والطبيعة ، وعلى الرغم من أن نمونا السكاني المتسارع الخطى ، وبرامجنا الطموحة تتطلب استغلال المزيد من مواردنا ، فإننا حاولنا تحقيق ذلك بطريقة تضمن الاستمرارية والتجدد، ليس لعام أو عامين ، بل لعملية متواصلة من أجلنا ومن أجل أجيالنا المقبلة ، ولطالما اعتقدنا أن حماية بيئتنا والمحافظة عليها ، هي مسؤوليات تؤثر علينا جميعاً حكومات ومنظمات وأفراداً ، ولكن يتعين على الحكومات أن تأخذ زمام المبادرة ، ولذلك فقد سعينا إلى أن يتم استغلالنا لاحتياطاتنا من النفط

* جريدة الخليج الإماراتية الصادرة بتاريخ ٥/٢/٢٠٠١م ، العدد ٧٩٣٢ .

والغاز بطريقة تدرك جيداً احتياجات بيئتنا ، وقد تبنينا سياسة عدم إحراق أي ذرة من الغاز ، للحد من الانبعاثات الضارة في الجو، وإذا عدنا إلى الوراء قبل عدة آلاف من السنين حينما كان مناخ العالم مختلفاً ، نرى أنه كان لدينا الكثير من الأمطار في الإمارات ، وكانت الخضرة والأشجار والنبات تكسو أرضنا، واليوم فإننا نحاول إعادة البيئة إلى بعض ما كانت عليه ، وخلال الثلاثين عاماً الماضية حدث توسع كبير ومتسارع في استصلاح الأراضي الزراعية، وتمت زراعة وغرس ١٥٠ مليون شجرة ساهمت لحد كبير في تقليل نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو ، وأيضاً تقليل الأضرار الناجمة عن قطع الأشجار والغابات الاستوائية ، لقد أصدرنا عدداً من التشريعات لإيجاد إطار لحماية مواردنا البرية والبحرية، ونعمل بجد وإخلاص لحماية حياتنا البرية المهددة بالانقراض في المناطق التي تعيش فيها .

أيها السيدات والسادة ..

هناك أوقات يمكن أن تقع فيها كوارث طبيعية قد لا يكون للإنسان يد في إثارتها ، ولكنه يتعين عليه مواجهة نتائجها ،وقد شهدت الهند المجاورة في الأسبوع الماضي ، هزة أرضية قوية ،تعتبر مجرد نموذج لما يمكن أن يحدثه مثل هذه الكوارث من دمار ، ومن كثير الأحيان ، تكون العواقب والتداعيات أكبر من أن تتحملها دولة بمفردها .

لهذا نقترح ضرورة تشكيل فريق تدخل دولي سريع وفاعل تحت مظلة الأمم المتحدة ، لتقديم المساعدات والإغاثة على مستوى دولي لضحايا هذه الكوارث ،وإننا على استعداد للدعوة لمؤتمر تحضيري للخبراء الحكوميين والمنظمات ذات الصلة كجمعيات الهلال والصليب الأحمر الدوليين ، لإعداد الإطار والتشريعات القانونية اللازمة لهذا الفريق الدولي ، وتتعهد حكومتنا بتسهيل عقد هذا الاجتماع ، وتقديم حصيلة قراراته وتوصياته للأمين

العام للأمم المتحدة كما أننا نرحب بالمقترحات والملاحظات حول هذا الاقتراح من الحكومات والمنظمات .

أيها السيدات والسادة . .

إن حماية البيئة قضية عالمية ، وإذا فشلنا في اتخاذ إجراء عاجل ، فإننا سنخسر جميعاً ، من جهتنا ، فلقد بدأنا الخطوة الأولى ، وبالأمس انعقد اجتماع وزراء البيئة العرب ، ووضع المهام قدماً في إطار (إعلان أبوظبي) هذه الوثيقة الأولى من نوعها التي تسعى إلى وضع لبنة لاستراتيجية تنمية بيئية مستدامة للعالم العربي ، إننا نؤكد التزامنا بهذه الأهداف النبيلة ، وعزمنا على التعاون مع أشقائنا في العالم العربي ، والمنظمات الدولية المختصة لوضعها موضع التنفيذ ، فبيئتنا ومواردنا ليست ملكنا ، بل هي أمانة عهد بها إلينا ، وعلينا جميعاً مسؤولية تأمين الرعاية لها ، والعناية بها وتسليمها سالمة من الأضرار للأجيال المقبلة .

وفي الختام نرحب بكم مرة أخرى ، ونشكركم على مشاركتكم في معرض ومؤتمر البيئة ٢٠٠١ ، آملين أن تكلل مداولاتكم بالنجاح ، فأنتم لا تناقشون قضايا عالمنا فحسب ، بل عالم أطفالنا ، وأطفال أطفالنا وفقكم الله وسدد خطاكم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،

نص كلمة
صاحب السمو رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة أمام الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي المنعقدة في أبو ظبي، التي ألقاهابالنيابة عنه صاحب السمو الشيخ حمد بن حمد الشرقي عضو المجلس الأعلى حاكم الفجيرة *

سعادة رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي..
أصحاب المعالي والسعادة رؤساء البرلمانات والمجالس العربية..
سعادة الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي..
حضرات السيدات والسادة الأفاضل..

يشرفني نيابة عن حضرة صاحب السمو الوالد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، أن أفتتح الدورة الثامنة والثلاثين العادية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي مرحباً بكم أجمل ترحيب في ربوع بلدكم الثاني بين أهلكم وإخوانكم متمنين لكم طيب الإقامة .

أيها الإخوة الأعزاء، يسعدني الآن أن أتلو عليكم خطاب صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

يطيب لي أن أرحب بكم أجمل ترحيب في بلدكم الثاني دولة الإمارات العربية المتحدة، وآمل أن يوفقكم الله في جعل الدورة الثامنة والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي دورة القرارات المهمة والحلول الناجحة لقضايانا وتطلعاتنا .

---

* جريدة الخليج الإماراتية الصادرة بتاريخ ٢٦/٢/٢٠٠١م، العدد ٧٩٥٣ .

أيها الإخوة الكرام..

إن الإمارات العربية المتحدة تدعو دائماً إلى التكامل والتعاون والتضامن من منطلق أن العروبة تربط الأمة بروابط الأخوة والمحبة والتعاون والتضامن، وإن من أهم عوامل التكامل والتعاون تصالح الأمة مع نفسها والقضاء على خلافاتها، إذ كيف للأمة أن تسعى للحاق بركب الأمم المتقدمة وهي لا تزال تعيش تفرقة ما بعدها تفرقة؟.

نحن في دولة الإمارات نرفع شعار التضامن والتكامل بين أبناء الأمة العربية، وندعو إلى توحيد الصفوف، باذلين الجهد والمال في سبيل أن تصل هذه الأمة إلى ما تصبو إليه من رفعة وعزة وكرامة، من هنا أيها السادة، لا بد لنا من أن نتصالح فيما بيننا صلحاً يوفر الثقة بين الأشقاء، ولا بد من حل الأزمة العراقية بجميع تداعياتها وفي مقدمتها إلغاء العقوبات الدولية والوقوف إلى جانب الشعب العراقي الشقيق، وإلى جانب الجماهيرية الليبية الشقيقة في إلغاء العقوبات الدولية عنها كذلك .

وفي ضوء استمرار احتلال إسرائيل لمزارع شبعا اللبنانية والجولان السورية، لا بد للعالم أن يرى ويلمس موقفاً عربياً صارماً من هذه القضايا، حتى لا تستهتر إسرائيل بإرادة هذه الأمة وبقرارات الشرعية الدولية .

أيها الإخوة والأخوات..

لقد انطلقنا في معالجة قضية جزرنا الثلاث المحتلة من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية، من مواقف الجيرة الإسلامية التي تفرض على المسلم أن يحفظ حق جاره، فاتبعنا الأساليب السلمية في استعادة هذه الجزر، على الرغم من أن إيران لم تستجب لكافة المبادرات التي أعلنتها الدولة وقام بها مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتبنتها جامعة الدول العربية وأيدتها قرارات الشرعية الدولية، ومع هذا فنحن نصر على أن تعود جزرنا إلينا، ولن يهدأ لنا بال مادامت إيران ترفض منطق الحوار

والسلام، ومن هنا فلابد من تضافر الجهود العربية إلى جانب جهود الإمارات حتى تدرك إيران أن علاقاتها العربية في خطر ما لم تنصت إلى منطق الحوار البناء، أو تنضم إلى جانب الإمارات في الوقوف تحت مظلة محكمة العدل الدولية وتلتزم معنا بالحكم الذي تصدره هذه المحكمة .

أيها السيدات والسادة، إنه لا يمكن لهذه الأمة أن تحتل مكاناً لائقاً بين الأمم ودولها تعيش في حالة ضعف وانقسام، ومن هنا كان لابد من تفعيل دور جامعة الدول العربية من خلال تجديد ميثاقها تجديداً يتيح لفعالياتها أن تلعب دوراً مهماً في تثبيت الحقوق العربية وتأصيل عمل مؤسساتها عبر الوطن العربي كله، ولابد أن يكون لها دور أصيل في حل الخلافات والنزاعات العربية وموقف ريادي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية جميعها .

ونعرب هنا عن ارتياحنا للقرار الذي اتخذته القمة العربية الأخيرة بأن تكون اجتماعات القمة دورية، ونعتبر أن هذا التطور الذي طالما دعونا إليه يمثل خطوة إيجابية لتفعيل العمل العربي المشترك والقرار العربي الذي يخدم مصالح الأمة ويتصدى للتحديات التي تواجهها .

أيها الإخوة الأعزاء..

إن دولة الإمارات تدعم اتفاقيات التجارة الحرة التي تمت مؤخراً بين عدد من الدول العربية وتدعو إلى مزيد منها، وترى أن الأفضلية يجب أن تكون لها على كل اتفاقيات التجارة الحرة التي تعقد بين الدول العربية والدول الأجنبية، أملاً في أن تصل إلى السوق العربية المشتركة، وإننا نثمن الدعوات التي تنطلق بين الفترة والأخرى في أرجاء الوطن العربي داعية إلى قيامها، وإنه لمن بديهيات قيام هذه السوق أن تعمل برلماناتنا العربية على توحيد التشريعات التجارية والجمركية والاقتصادية في جميع أقطار الوطن العربي .

أيها الإخوة والأخوات ...

إن « إسرائيل» ترفض كل أشكال الشرعية الدولية في تسوية قضية العرب الأولى، وتعمد إلى كل أنواع الغطرسة في تعاملها مع شعبنا العربي الفلسطيني تحت سمع وبصر العالم، فهي تستعمل جميع الأسلحة الفتاكة وتمارس سياسات القتل والتدمير في محاولتها إخضاع الشعب الفلسطيني وإخماد الانتفاضة الفلسطينية، إن على البرلمانات أن تطالب العالم بإسناد هذه الانتفاضة ليصل الشعب الفلسطيني إلى حقوقه المسلوبة، علينا أن نستمر في جهود الدعم بكل أشكاله، وإيقاف مظاهر التطبيع في كل أرجاء الوطن العربي حتى تنصاع «إسرائيل» إلى منطق الحق، وعلى البرلمانات العربية تحمل مسؤولياتها في هذا الموضوع .

ولا شك في أن دور هذه البرلمانات سيكون فاعلاً في كل ما تسعى إليه، إذا تم تعزيز العلاقات البرلمانية العربية - العربية، وتدعيم التعاون المؤسساتي بين الاتحاد البرلماني العربي والمؤسسات العربية ذات الصبغة القومية، كالاتحادات والنقابات، وإننا نتطلع إلى اليوم الذي يتم فيه تحويل هذا الاتحاد ليصبح برلماناً عربياً واحداً يمثل الأمة العربية بأسرها

إن على اتحادكم الكريم أن يعمل أيضاً على تنمية العلاقات والحوارات البرلمانية العربية الدولية، ذلك أن تعزيز هذه العلاقات يسهم في قيام تعاون بناء بين برلماناتنا وبين تلك البرلمانات نلعب فيه دور الشريك الفاعل الذي يتفاعل بإيجابية مع الآخرين .

أيها الإخوة والأخوات..

نرحب بكم مرة أخرى في وطنكم دولة الإمارات ونتمنى لمؤتمركم وأعمال دورتكم هذه كل توفيق ونجاح، ونأمل أن تكون القرارات والتوصيات التي تصدر عن مؤتمركم الموقر فعالة في دعم التضامن العربي وتحقيق أهداف الأمة العربية .

وفقكم الله ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

مقابلة صحافية مع
معالي الشيخ حشر بن مكتوم آل مكتوم مدير دائرة الإعلام في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة *

س: إلى أي مدى تقوم الفضائيات بإبراز الواقع السياسي للمجتمعات العربية ؟ أو إلى أي مدى هي تزور هذا الواقع ؟ .

ج: الإعلام مرآة عاكسة للمجتمع ، تعبر فعلاً عما يجري في الساحة العربية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ، وأي تلفزيون عربي إنما يعكس الوضع السياسي للبلد الذي ينطلق منه ، كما يعبر عن مقدار الحرية المتوافرة في مجتمعه .

س: لكن الفضائيات العربية تعكس منطق السلطة وتتكلم بلسانها ، حيث نجد فيها لوناً سياسياً واحداً ولغة سياسية واحدة أيضاً ، كما تفتقد المعارضة ذلك ، فالفضائية العربية ليست متنوعة في نقل كل الآراء بما فيها المعارضة للحكم ، فهل تقدم الفضائيات العربية صورة عن الواقع السياسي ، أم أنها تتناول زاوية واحدة من هذا الواقع وتعمل على إبرازها؟

ج: أنت في هذا الطرح ، تطالبين بأن تكون الفضائيات العربية أحزاباً سياسية ، وهذا ما لا يجوز ، لأنه حتى في الدول التي سبقتنا في مجال التلفزة والإعلام لم تتحول التلفزيونات إلى أحزاب سياسية ، بل إنها تصور ثقافة الواقع .

س: الواقع متنوع ، وليس جهة واحدة فقط ؟ .

ج: لكن في الغرب مثلاً ، التلفزيون يظهر المعارضة السياسية في بلد ما

---

* جريدة الخليج الإماراتية الصادرة بتاريخ ١٥/٣/٢٠٠١م ، العدد ٧٩٧٠ .

من دون أن يشكل حزباً سياسياً بديلاً ، وهذا ما أفهم أنك تطالبين به في كلامك .

س: أنا لا أعني أن تتحول التلفزيونات إلى أحزاب سياسية ، بقدر ما أتساءل عما إذا كانت الفضائيات تلعب الدور المؤثر في نقل صورة مكتملة من كل جوانبها عن الواقع العربي ، وإذا كانت تنقل آراء المعارضين للخط السياسي العام ؟ .

ج: الآن أعتقد أنك اتفقت معي في أن التلفزيون يجب أن ينقل الرأي والرأي الآخر المخالف له ، لكنه لا يشكل بديلاً عن هذا الرأي ، عندنا يمكن حتى للسجناء أن يعبروا عن آرائهم في الصحف وفي الإذاعات . كما أن التلفزيون الرسمي ينقل الرأي والرأي المخالف له .

س: هل يمنع القانون في دبي على المحطات التلفزيونية أن تخوض في الشأن السياسي ؟ .

ج: إطلاقاً ، برامجنا ممتلئة بالسياسة والآراء المتعددة ، وهناك درجة لا بأس بها من الحرية قد تكون أعلى مما هي عليه في الكثير من الدول العربية ، خاصة أننا ورثنا النظام القبلي ، ولا ندعي أن مجتمعنا ديمقراطي بالشكل الذي أخذ به الغرب ، بل إن ديمقراطيتنا تنسجم مع النظام الذي كان سائداً لدينا ، ونتمنى إن شاء الله أن يتطور هذا النظام في المستقبل ليلبي حاجات العصر .

س: ما مفهوم الحرية الإعلامية برأيك ؟ .

ج: أن يقول الإنسان رأيه طالما أنه لا يمثل تجريحاً بالآخرين ، ولا يشكل تجنياً عليهم ، وهناك أشخاص رفعت عليهم قضايا في المحاكم لأنهم تعدوا الخط الأحمر الذي يفصل بين حريتهم وحرية الآخرين .

س: هل الوسيلة الإعلامية الحرة هي تلك القادرة على التعبير عن آراء

الجميع وعلى نقل تلك الآراء من دون تمييز ؟ .

ج : طبعاً ، هذا أمر بديهي .

س : لكننا نلاحظ أن تلفزيون (الجزيرة) الذي خرق الكثير من الممنوعات لم يستطع الدخول بالسخونة نفسها والجرأة نفسها على المواضيع الداخلية ، فهو فتح ملفات العالم العربي وطرحها بشكل جريء وساخن ، ولكنه لم يتناول الشؤون الداخلية للبلد الذي ينطلق منه ، فهل يمكن القول إنه توجد حرية إعلامية مطلقة ؟ .

ج : لا وجود للحرية المطلقة في أي مكان من العالم ، حتى أمريكا وأوروبا ، وهما سبّاقتان إلى ديمقراطية القرن العشرين وإلى النظام البرلماني وتعددية الأحزاب ، كانت الحرية لديهما مقيدة وليست مطلقة .

س : لكن القيود لا يجوز لها أن تهدد ثقة الشعب بالوسيلة الإعلامية ؟.

ج : لنتحدث عن تجربتنا في الإمارات العربية ، نحن لم نقل يوماً إن مجتمعنا هو مجتمع ديمقراطي كما هو الحال في الغرب ، لكننا مجتمع يتطور باستمرار ، فنحن قبل أربعين سنة لم يكن لدينا كهرباء ولا ماء ، وكان الناس يتسلحون بالخناجر والبنادق أثناء سيرهم في الطرق ، لكننا اليوم نتمتع بقدر من الديمقراطية والحرية النسبية يفوق ما هو موجود في أي دولة عربية ، وربما هناك جوانب للحرية عندنا لا يجدها المرء حتى في أوروبا .

س : لكن هناك تكريساً لصورة الحاكم يقابلها غياب لمشكلات الشعب والمواطن ، نرى مدينة جميلة جداً تضاهي أوروبا بمبانيها وشوارعها وبنيتها العمرانية ، لكن هناك حاكماً تنقل صورته عبر الفضائيات من دون سواه من الناس ؟ .

ج : هل تعتقدين أن مجتمعاً كالمجتمع الياباني الذي يمتلك عادات وتقاليد

مختلفة عن الغرب هو مجتمع غير ديمقراطي لأنه لم يقلد الغرب في كل تفاصيل حياته اليومية ؟ لكل شعب عاداته ونحن ورثنا النظام القبلي الديمقراطي ، حيث يؤخذ برأي الأغلبية وليس برأي الحاكم عندما لا يكون معبراً عن رأي المجموع ، لكن لم يحصل مرة أن الحاكم عارض رأي الأغلبية ، لذلك لا يوجد لدينا سجناء سياسيون .

س: لكننا لا نرى المواطن بسهولة وسط هذا الكم الهائل من السياح والأجانب في الإمارات ؟ .

ج: يكفي أن أقول لك إنه يمكن لقانون تصدره الحكومة أن يتغير بعد أيام من صدوره بناء على طلب المواطنين .

س: هل تعتقد أن الصورة التي تنقلها فضائيات الإمارات العربية هي صورة المواطن الراضي عن الحكم ؟ .

ج: مع الحكم نعم ، ليس هناك من مشكلة بالنسبة للمواطن ، لكن قد تكون لديه مشكلة مع الممارسة في بعض الأوقات .

س: أي أن الاختلاف هو على مستوى التفاصيل ، وليس هناك من معارضة بالمفهوم السياسي الشامل ؟ .

ج: نحن لا ندعي مثل بعض الدول العربية أننا نتمتع بنظام ديمقراطي على غرار النظام السائد في أوروبا أو في أمريكا ، نحن نقول إن نظامنا ديمقراطي يحتاج إلى تطوير في المستقبل ليكون نظاماً انتخابياً حراً ، وقد يفرض علينا الواقع الأخذ بالنظام الغربي ، لكننا حتى الآن لم نشعر بحاجتنا إلى ذلك فنحن مجتمع قبلي متطور ، ويجب أن نعمل على تطوير العقلية الإماراتية وعلى تغيير الظروف ، كما أننا لم ندع يوماً ما ليس لنا، نحن نظام قبلي قد يحتوي على بعض المفاهيم الديمقراطية التي يفتقدها الغرب ، غير أننا نحتاج إلى أن نشرع هذا النظام ، وأن نصوغ القوانين

المطلوبة على غرار ما هو حاصل في الغرب ، وأعتقد أنه مع نمو مجتمعنا وتطوره لابد لنا من اعتماد النظام التعددي .

س : يعني أنكم راضون عن الصورة التي تنقلها الفضائيات عن واقع دبي؟ .

ج : نعم لأننا لا نكذب ولا ندعي امتلاك التعددية الحزبية ، وأعتقد أننا ذات يوم سنحتاج إلى النظام القائم في الغرب .

س : وماذا عن الحرية والديمقراطية ؟ .

ج : لدينا حرية وديمقراطية ولكن لم تجر قوننتهما كما حاصل في الغرب، وسوف نحتاج في المستقبل لتنظيم هذه المسائل تبعاً لحاجات المواطنين.

س : هل هذا يعني أن النظام السياسي في الإمارات هو نظام ديمقراطي؟.

ج : في عالمنا المعاصر هناك نظامان سياسيان لا ثالث لهما : النظام الديمقراطي والنظام التسلطي ، بالرغم من أن طريقة تطبيق هذا النظام أو ذاك قد تختلف بين بلد وآخر ، ونحن لا نندرج تحت إطار النظام التسلطي، بل نعيش في ظل نظام قبلي يتطور نحو الديمقراطية ، ونحن نؤمن بالديمقراطية الغربية وبالتعددية الحزبية ونسعى نحوها .

س : ولكن أين الأحزاب ؟ .

ج : توجد لدينا أحزاب غير مسجلة وليست لدينا ميليشيات .

س : ما مقدار فعاليتها ؟ .

ج : ستبرز تلك الفعالية عندما يأتي اليوم الذي نضطر فيه إلى الأخذ بالنظام الديمقراطي ولكنني لا أستطيع تحديد وقت لذلك .

س : لكن النظام لا يسمح بالمعارضة السياسية ؟ .

ج: المعارضون موجودون ، لكن المعارضة الموجودة عندنا ليست معارضة للنظام ، فالجميع اليوم راضون عن النظام ، لكنني أعتقد أننا في يوم سنضطر مرغمين للأخذ بالنظام الغربي التعددي .

س: بالانتقال إلى واقع الفضائيات اللبنانية ، البعض يرى أن الواقع السياسي في لبنان هو واقع جداً إيجابي ، وأن الفضائيات اللبنانية تنقل هذا الواقع بكل نقاط اختلافه ، في حين أن البعض الآخر يقول إن ما تنقله تلك الفضائيات هو صورة سيئة عن الواقع السياسي ، كيف تقيم أداء الفضائيات اللبنانية ونقلها للواقع اللبناني ؟ .

ج: في اعتقادي أن النظام الديمقراطي السائد في لبنان هو المسؤول عن الحرب الأهلية التي عرفها هذا البلد لأن كل جريدة سياسية كانت تعبر عن فئة سياسية محددة ، ولذلك فهي كانت تستفز جزءاً من المجتمع اللبناني ، وكانت بالتالي تحرض الشعب على الاقتتال وعلى تدمير لبنان، لأن المجتمع العربي بما فيه المجتمع اللبناني غير ناضج لتقبل الديمقراطية الموجودة في الغرب ، وهي صفة يجب تجرعها تدريجياً وليس دفعة واحدة ، ذلك بأنه حتى في الغرب لم تتحقق بعض الخطوات الديمقراطية مثل حق المرأة في التعبير عن نفسها إلا مؤخراً ، فهي في سويسرا مثلاً لم تمارس حق الانتخاب إلا قبل سنوات قليلة ، أي أن الديمقراطية تحققت تدريجياً ، لكن في لبنان جرت محاولة لتحقيقها دفعة واحدة ، وأعتقد أنه من الأفضل للبنان أن يعيش في ظل نظام قبلي كما هو النظام الإماراتي على أن يسير في ركاب النظام الديمقراطي بصورة خاطئة تجعله عرضة للأزمات والمشكلات .

س: ولكن ألا ترى إيجابية ما في هذا السياق تتمثل في أن الجميع يعبر عن رأيه ، وأن لكل منبره الذي يستطيع من خلاله أن يطرح ما يراه صحيحاً ؟

.ج : أعتقد أن الوضع الآن في لبنان صحي أكثر منه في الماضي عندما كانت الصحف تحرك مجموعة من الشعب ضد الآخرين ، أما ما نشاهده اليوم على الفضائيات اللبنانية فيمكنه أن يمثل نوعاً من الديمقراطية ، أتمنى أن يحافظ الإعلاميون اللبنانيون على هذا المستوى .

س: لكن المشاهد العربي منجذب للبرامج السياسية اللبنانية ، لأن نكهتها خاصة ولا تعرفها البرامج العربية الأخرى ؟ .

ج : لا أوافق على ذلك ، بل أنا أعتقد ان البرامج السياسية موجودة في كل مكان ، وما يميز البرامج اللبنانية أنها تعبر عن صراع اللبنانيين فيما بينهم ، وهذا يجذب المشاهد اللبناني ، لكنه لا يهم المواطنين العرب ولا يثير حشريتهم .

س: لكن في كل الدول العربية هناك اختلاف ولبنان وحده الذي يسمح بإبراز هذا الاختلاف وإظهاره إلى العلن من خلال منبر واحد ؟ .

ج : أعتقد أن ذلك يندرج في خانة مخلفات الحرب الأهلية ، وهو أمر جيد إذا لم يصل إلى المستوى السيىء الذي كان عليه قبل الحرب الأهلية .

س: هناك رأي يقول إن مدينة دبي للإنترنت هي مشروع اقتصادي صرف ، ما ردك على هذا الرأي ؟ .

ج : أعتقد أن أي نظام سياسي يجب أن يرضي شعبه من خلال تطوير بلاده على الصعيد الاقتصادي ، أما بالنسبة للمعتقدات الدينية والسياسية فإن الحراك الاجتماعي الشعبي يمكنه أن يتعامل معها .

س: لكن أليس الإعلام وسيلة لنقل القضايا السياسية وغيرها على حساب المشاريع المالية ؟ .

ج : إذا كانت مصلحة المواطن في تطوير البلد اقتصادياً واجتذاب رؤوس الأموال ، فيجب التركيز على هذه الناحية .

س: لكن هناك اتهاماً يقول إن التوازن مفقود بين المشاريع المالية والقضايا الأخرى، أي أن هناك تغليباً للمشروع المالي على باقي القضايا أي أن الشعب يفضل التركيز على الجانب المالي ؟.

ج: في كل العصور بما فيها العصور الإسلامية كان المسلم أحياناً يواجه مشكلة تزكية أمواله، بمعنى أنه لا يجد فقيراً ليعطيه الزكاة، وإذا كانت الرفاهية الاقتصادية التي نؤمنها لشعبنا اتهاماً لنا فنحن نفخر بهذا الاتهام، لقد غلبنا المشروع المالي على الاهتمامات الأخرى لأننا أدركنا أن ذلك يرضي المواطن.

س: دخلت الفضائيات العربية بعض المناطق الاجتماعية المحظورة مثل حجاب المرأة والعلاقات الجنسية كيف تنظر إلى هذا الأمر ؟.

ج: أنا أؤيد الطروحات الجريئة ولو كان لها بعض الانعكاسات السلبية مرحلياً، فهي سوف تتخلص منها بفعل التجربة والممارسة العملية بشرط أن تفسح المجال أمام الرأي الآخر، وأنا أعتقد أن كل التلفزيونات العربية، بما فيها اللبنانية، ممتازة فيما يتعلق بالبرامج الإخبارية والسياسية والمنوعات، لكنها ما زالت قاصرة بعض الشيء عن ملامسة المشكلات الاجتماعية بأسلوب علمي، وأنا أعتقد أن هناك حاجة ملحة لبرامج مشوقة تعالج واقع الشارع العربي وواقع المجتمع العربي، ونحن بعد وضع خطة طموحة في محطاتنا الفضائية على هذا الصعيد ينتظر أن تؤتي ثمارها بعد حوالي السنة أو في خلالها.

س: حتى اللحظة، فإن تلفزيون دبي متهم بأنه يحتوي على بعض المساحات المملوءة بقضايا غير أساسية ؟.

ج: مثل ماذا ؟.

س: الأساس الذي يقوم عليه حضور تلفزيون دبي مملوءة بأشياء غير

تلك التي يحتاج إليها فعلاً ، هناك فراغ في بعض المسائل السياسية والاجتماعية والملاحظ أن تلفزيون الشارقة ملتزم دينياً ؟ .

ج : ونحن أيضاً ملتزمون دينياً .

س: السؤال هو : هل الفراغ السياسي مسؤول عن هذه الحالة ؟ .

ج : لم تشرحي لنا حتى الآن ما المقصود بالفراغ الذي تتحدثين عنه ، فإذا كان القصد أن برامجنا محصورة بالأغاني والأخبار والبرامج السياسية ، كما الحال في معظم التلفزيونات العربية ، فهذا صحيح ، فعلى سبيل المثال ما دخلنا لو أن سيارة في فنزويلا تدهورت وقضى فيها شخصان . أن خبراً كهذا يحتل حيزاً أساسياً في نشرات الاخبار على التلفزيونات اللبنانية والعربية ، في حين أنه يمكن لثلاثين شخصاً من أبناء البلد أن يموتوا من دون أن تذكرهم النشرة ، لا وجود لتغطية إخبارية محلية جيدة في كل التلفزيونات العربية ، وكذلك الأمر بالنسبة للمشكلات الاجتماعية ، فلو أن سمكتين نفقتا على شاطئ اسكتلندا لتحدثت عنهما كل التلفزيونات العربية ، بينما لا تحظى المشكلات الاجتماعية العربية بالتغطية الملائمة ، إن ٩٠ في المائة من المترددين على العيادات النفسية في العالم العربي أعمارهم دون العشرين سنة ، ولم تتعرض الفضائيات العربية لهذا الموضوع .

س: هناك ظاهرة تلفزيون (الجزيرة) الذي تميز بطرح طروحات جريئة وجدية تطال الملفات الساخنة في العالم العربي ، لكن ثمة ملاحظات وجهت إلى هذا التلفزيون منها أنه مارس التطبيع مع العدو (الإسرائيلي) من خلال استضافة شخصيات (إسرائيلية) في برامجه، وتناول القضايا العربية الساخنة من دون إيلاء الأمور الداخلية الأهمية التي تستحقها ، بالرغم من أن نسبة المشاهدة العربية لهذه المحطة تجاوزت الـ ٨٠ في المائة ، ما تعليقك على هذه الظاهرة ؟ .

ج : إذا أردت أن أنتقد تلفزيون (الجزيرة) علي أولاً أن أنتقد التلفزيونات اللبنانية ، وعلى العموم فأنا أرى أن تلفزيون (الجزيرة) مثل الواقع العربي وأخذ الرأي والرأي الآخر سياسياً ، وبرأيي هو يمثل نقلة نوعية في الإعلام العربي ، لكن مأخذي عليه هو أنه يتعامل مع بعض القضايا من منطلق كونه طرفاً فيها ، وهذا لا يجوز ، فعندما يجمع التلفزيون بين طرفين متناقضين عليه أن يكون محايداً ، لكن المحاور في تلفزيون (الجزيرة) هو غالباً منحاز لأحد الأطراف ، وأما بالنسبة لاستضافة متعاطفين مع (إسرائيل) فهذا ليس بالأمر الجديد ، لأن كل العرب أيدوا السلام مع (إسرائيل) بمساندتهم لياسر عرفات .

س : بالنسبة لصورة المرأة التي تصل إلى العالم العربي عبر الفضائيات يمكن وصفها بكونها امرأة خفيفة لماذا برأيك ارتبط اختيار هذا النوع من النساء بالعملية التجارية ؟ .

ج : المرأة عندنا هي امرأة عاملة كالرجل تماماً ، وإن اختلفت ملابسها ، فتغطية المرأة لرأسها لا تمنعها من العمل في التجارة أو في الوظائف الحكومية ، أو أن تمتلك شركة خاصة ، وهذا ليس بجديد علينا ، لم يمر علينا في كل التاريخ وقت لم تكن المرأة فيه عاملة ، بل كانت دائماً مشاركة في الحياة العامة ، ففي أوروبا وفي القرون الوسطى منعت المرأة من العمل ، لكن تقاليدنا الإسلامية لم تمنع المرأة في الماضي ولا في الحاضر من العمل ، كان الرجل عندنا يذهب إلى الغوص لاجتذاب اللؤلؤ لمدة أربعة أشهر وكانت المرأة تعمل في رعي الأغنام والأبقار وتعوض غيابه فأمي وجدتي كانتا تعملان في التجارة .

س : المرأة اليوم كالرجل بحاجة إلى عمل بحاجة إلى كيان مستقل ، لكن هناك صورة منتشرة عبر الفضائيات العربية ترسم علامة استفهام ناتجة عن كون إطلالتها تفتقر إلى الخلفية المهنية الملائمة ، فهي تعتمد على الشكل

وعلى الدلع وعلى بعض المغريات لجذب الإعلانات ، هذه الصورة هي موضع انتقاد وهي الصورة السائدة في الفضائيات العربية، حتى بات نجاح أي برنامج تلفزيوني رهناً بجمال الفتاة التي تقدمه ؟.

ج : لو لم تكن المرأة تهتم بجمالها وبمظهرها لما أمكن القول عنها إنها امرأة ، لكن ذلك لا يعني أن تتحول التلفزيونات إلى كباريهات ، بل يجب أن تهتم بالمضمون ، ولو نظرنا إلى التلفزيونات الغربية التي تسبقنا في هذا المجال لرأينا بعض المذيعات قبيحات الشكل ومسنات لكن ذلك لا يمنعهن من تقديم برامج جذابة ، ولربما كان راتبها يتجاوز راتب رئيس الجمهورية ،لكن ليس ما يمنع أن تطل مذيعة جميلة على التلفزيون بشرط أن ينسجم مظهرها مع المضمون .

س: هل تعتقد أن الفضائيات اللبنانية هي التي روجت لهذه الصورة عربياً ؟.

ج : لا أستطيع أن أتهم الفضائيات اللبنانية بذلك وقد لا يكون هذا الأمر مطلوباً في برامج المنوعات والأغاني .

مقابلة صحافية مع

سمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مركز زايد للتنسيق والمتابعة حول إجتماع القمة العربية القادم بالأردن *

س: تستعد أبو ظبي لإستضافة القمة الاقتصادية تحت إشراف ومتابعة سموكم، ما الذي تتطلعون إلى تحقيقه من وراء هذا المؤتمر المهم؟.

ج : نهدف من وراء القمة الاقتصادية التي تحتضنها أبو ظبي في شهر نوفمبر المقبل إلى خلق حوار بين القيادات السياسية والاقتصادية في مختلف دول العالم حول أبرز القضايا العالمية المهمة، بما يؤدي إلى تعزيز جهود التفاهم المشترك فيما بينها، ويحقق نقلة نوعية لعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويساهم في رفاهية ورخاء الشعوب، خاصةً أن القمة سيحضرها رؤساء الدول والحكومات وكبار الشخصيات السياسية والاقتصادية العالمية ورجال الأعمال ومديرو الشركات الكبرى، وستكون فوائد العولمة ومشكلاتها أحد محاور القمة، إضافة إلى استعراض آفاق التعاون الدولي في المجال الاقتصادي، وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، وكما تعلم فإن الاقتصاد هو عصب الحياة وهو القوة الدافعة للأمم والشعوب للانطلاق نحو المستقبل بقوة وثبات، وإن عبور بوابة القرن الجديد استلزم من الجميع الاهتمام بالاقتصاد وتطوير آلياته بما ينسجم والتغييرات الهائلة في عالم اليوم، ولهذا فإن دولة الإمارات، وبتوجيهات من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، تسعى

* جريدة الخليج الإماراتية الصادرة بتاريخ ٢٥/٣/٢٠٠١م، العدد ٧٩٨٠ .

على الدوام للتفاعل مع تجارب جميع الدول والشعوب ، والاستفادة من الإنجازات التي حققتها الدول المتقدمة في هذا المجال، وأعتقد بأن مؤتمرات القمة الاقتصادية هي المكان الأنسب للقاءات والمشاورات والتفاعل بين مختلف التجارب بهدف إثراء المعرفة في هذا المجال الاقتصادي، وتعزيز فرص الاطلاع على الآراء والأفكار المتنوعة في المجال الاقتصادي، وعالم اليوم يتطلب من الجميع النهوض بالواقع الاقتصادي والهوة بين دول الشمال ودول الجنوب، ومثلما الدول المتقدمة مطالبة بمد يد المساعدة للدول النامية في هذا المجال، فإن الدول النامية مطالبة أيضاً بتطوير البنى الاقتصادية وتحسين آليات عملها بما ينسجم والتطور الهائل في عالم الاقتصاد .

س: هل تعتقدون بأن القمة العربية المقبلة في الأردن ستكون قادرة على ردع المخاطر التي قد تنشب مع قدوم حكومة «إسرائيلية» جديدة برئاسة شارون؟.

ج: نحن نؤمن بالعمل العربي المشترك، وعلى ثقة مطلقة بأن أي تجمع عربي يمثل نقلة نوعية في مسيرة التضامن وتنقية الأجواء وتعزيز التعاون بين الأشقاء، والذي طالما دعا إليه صاحب السمو رئيس الدولة، ونتطلع بأمل كبير إلى قمة الأردن لتترجم تطلعات الشارع العربي نحو مزيد من التنسيق بين الدول الشقيقة لمواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه الأمة العربية، ومما لا شك فيه أن وجود قيادة يمينية متشددة على رأس السلطة في «إسرائيل» يتطلب موقفاً عربياً موحداً لردع المخاطر التي قد تنشب بالمنطقة، وإنني على قناعة مطلقة بأن العرب لديهم كل الإمكانيات لتحقيق ذلك .

س: تتجه العديد من الدوائر والمؤسسات الحكومية في دولة الإمارات نحو الشفافية في أعمالها، هل هذا يمثل بداية نهج جديد في دولة الإمارات؟.

ج: الشفافية في الأداء الحكومي ليست نهجا جديداً في دولة الإمارات، بل هي ركيزة أساسية في آلية العمل إلا أن تفعيل هذه الآلية بين فترة وأخرى هو الذي يوحي وكأن شيئاً جديداً قد حدث، ونحن نسعى على الدوام إلى ترسيخ مبدأ الشفافية كنهج ثابت، ونقدم كل الحوافز للوصول إلى هذا الهدف .

س: إلى أين وصلت الجهود الخليجية والعربية لحل مشكلة الجزر الإماراتية التي تحتلها إيران؟.

ج: مشكلة الجزر ليست مشكلة إماراتية فحسب، بل هي مشكلة خليجية وعربية، ونحن في دولة الإمارات نقدر كثيراً الجهود التي يبذلها الأشقاء من أجل إنهاء هذه المشكلة بعودة الجزر الثلاث المحتلة إلى وطنها الأم دولة الإمارات العربية المتحدة، والجهود متواصلة في هذا الاتجاه، إلا أنه لم يطرأ أي جديد فيما يتعلق بالموقف الإيراني، حيث مازال الإخوة في إيران يرفضون الاستجابة لمطالب الإمارات المتكررة بالسعي لإنهاء هذه المشكلة عن طريق الحوار، كما يرفضون إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية، ونأمل من الجارة إيران أن تتجه بصدق نحو الطريق الذي ينهي هذه المشكلة التي تعكر صفو العلاقات العربية الإيرانية وتشيع أجواء التوتر في منطقة الخليج، ويحدونا الأمل في دولة الإمارات أن يتوصل الإخوة في إيران إلى هذه القناعة، لأن استمرار هذه المشكلة ليس في مصلحة أحد .

س: هل تعتقدون يا سمو الشيخ سلطان بن زايد بأن الحكومة الإلكترونية في الإمارات تلبي طموحاتكم في التطور الاقتصادي واللحاق بعصر الاقتصاد الجديد؟.

ج: دائماً، صاحب السمو رئيس الدولة، يحثنا على العمل والإبداع، والكل يجتهد في هذا المجال بهدف رفع اسم دولة الإمارات عالياً في سماء المجد والرفعة، ومن هذا المنطلق شرعت حكومة دبي في تنفيذ مشروع الحكومة

الإلكترونية، وهي فكرة مبدعة تلقى الإعجاب والتقدير محلياً وعربياً ودولياً، نظراً لمسايرتها للغة العصر ولمفرداته، وكلما استطعنا تسخير التقدم التقني لصالح الإنسان، اقتربنا أكثر من روح العصر، والحكومة الإلكترونية، كما تعلم، هي استجابة طبيعية للتقدم الحاصل، وآلية جديدة تساعد على الشفافية في الأداء الحكومي التي أشرت إليها في سؤالك السابق، ونأمل أن تشكل هذه التجربة نقلة نوعية في هذا المجال تعود بالفائدة والخير على أبناء الإمارات، ونجاح هذه التجربة سيساعد بلا شك على تعميمها، كما أنها تصبح نموذجاً يحتذى لدى الراغبين في الاستفادة من تجارب الآخرين، وأنا أدعو جميع الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية إلى الاستفادة قدر المستطاع من التقدم التقني وتسخيره للرقي بالأداء الحكومي نحو الأفضل، لأن قطار التقدم ينطلق بسرعة نحو آفاق جديدة، ومن لم يلحق به ويحجز له مقعداً فيه، فإنه لن يصل أبداً إلى مبتغاه، وأعتقد بأن دولة الإمارات بشكل عام تساير لغة العصر، وحققت إنجازات لا بأس بها على طريق الاستفادة من التقدم التكنولوجي، ولكن طموحنا أكبر من الذي تحقق، والمطلوب تسريع الخطوات في هذا المجال .

س: هل توجد نية لتوسيع نطاق عضوية المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات ليشمل نخبة من المثقفين من الرجال والنساء على طريق توسيع قاعدة المشاركة السياسية؟.

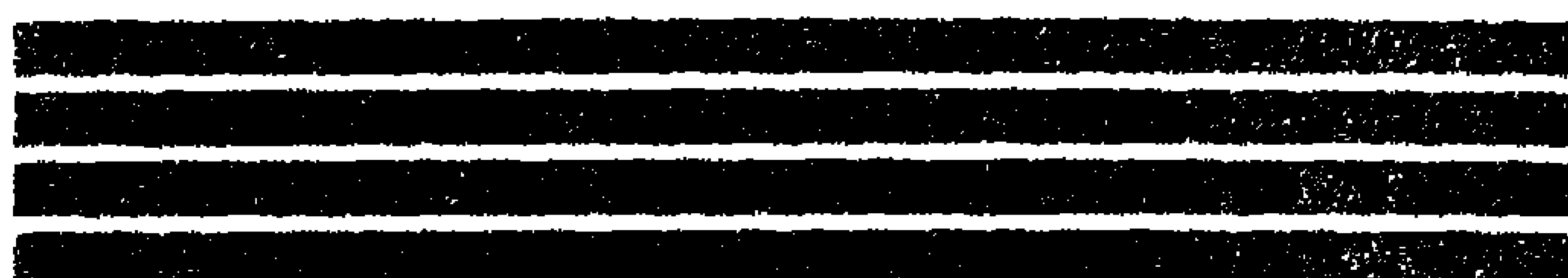
ج: نحن نعتز بالإخوة أعضاء المجلس الوطني الاتحادي وبالجهود التي يبذلونها على طريق ترسيخ مبدأ الشورى والحوار البناء بين القيادة والشعب، وهم على درجة عالية من المعرفة والثقافة بشؤون وطنهم والقضايا التي تهم مجتمع الإمارات، وقد أثبتت المناقشات والحوارات التي شهدها المجلس الوطني الاتحادي حول العديد من القضايا مدى عمق الإحساس بالوطنية والمسؤولية لدى الجميع وهذا شيء نعتز ونفخر به، أما

بخصوص دخول المرأة إلى المجلس الوطني الاتحادي، فإن صاحب السمو رئيس الدولة قدم كل الدعم للمرأة في الإمارات، وحثها على الدخول في معترك الحياة، والمشاركة جنباً إلى جنب مع الرجل في بناء الوطن، وكلنا يلاحظ مدى الإنجاز الذي حققته المرأة الإماراتية من علم ومعرفة وإحساس بالمسؤولية، مما قد يؤهلها لتقلد أرفع المراتب والاضطلاع بمختلف المسؤوليات .

س: كيف تنظرون إلى العلاقات الثنائية بين الإمارات والسعودية؟.

ج: العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، والمملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية، نموذج يحتذى للعلاقات بين الأشقاء، ودولة الإمارات، قيادة وشعباً، تكن كل الاحترام والتقدير لقيادة وشعب المملكة، وتثمن جهود خادم الحرمين الشريفين لتعزيز علاقات التعاون بين الأشقاء على الصعيدين الخليجي والعربي، ونحن نتطلع على الدوام لتعزيز علاقات التعاون الثنائي مع المملكة العربية السعودية الشقيقة، ونقدم كل الدعم للجهود المبذولة في هذا الاتجاه .

دولة البحرين



مقابلة صحافية مع
معالي السيد عبد الله حسن سيف وزير المال والاقتصاد البحريني حول بعض القضايا الاقتصادية *

س: خلال اللقاء بين صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير البلاد والفاعليات الاقتصادية قدمتم عرضاً للوضعين المالي والاقتصادي في البحرين وقلتم إن النمو الاقتصادي حقق نسبة زادت على ٤ في المائة عام ١٩٩٨ وإنكم تتطلعون إلى تحقيق نمو بمقدار ٦ في المائة، فكيف ستحققون ذلك؟ وما عناوين الخطة التي وضعتموها لبلوغ هذا الهدف؟.

ج: تبذل الدولة في الوقت الراهن جهوداً كبيرة من أجل تعزيز النشاط الاقتصادي المحلي وتصحيح مساره وتهيئته للانطلاق بمعدلات نمو مستقرة وممكنة، وذلك من خلال التوجهات الاقتصادية المستقبلية التي تتضمن بناء هيكل اقتصادي متنوع يتميز بالديناميكية وسرعة التكيف مع التطورات الإقليمية والدولية كوسيلة لضمان تحقيق التنمية الذاتية والاندماج في الاقتصاد العالمي وفقاً لأسس مدروسة، وكذلك دعم النشاط الاقتصادي الحر القائم على المنافسة وتكافؤ الفرص من خلال إعادة هيكلة قطاع الأعمال لمصلحة القطاع الخاص وتعزيز دوره في أخذ المبادرة وارتياد آفاق جديدة في مختلف القطاعات الاقتصادية وتوجيهه نحو الأنشطة المولدة للدخل والتي توفر فرص العمل للعمالة الوطنية، كما تشمل التوجيهات الاقتصادية المقبلة التركيز على الاستثمار في العنصر البشري وزيادة برامج التدريب للعمالة الوطنية، كما أن هناك توجهاً نحو تشجيع

---

* جريدة الحياة اللندنية الصادرة بتاريخ ٤/٧/٢٠٠٠م، العدد ١٣٦٢٨.

الاستثمار الأجنبي وخلق بيئة استثمارية ملائمة ، فضلاً عن التغييرات الأساسية في مجال الإدارة والأنظمة لتكون أكثر مرونة وتفي بالمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للفترة المقبلة وتؤدي في الوقت ذاته إلى توسيع الطاقات الاستيعابية للوظائف وتنشيط الحركة التجارية والمشروعات الصناعية ، الأمر الذي سوف يسهم في دعم الاقتصاد الوطني واستقراره .

س: قام الاقتصاد البحريني على ركيزتين أساسيتين هما النفط وصناعة الألمنيوم ، وهذان القطاعان تملكهما الدولة ، هل لديكم خطط لتنمية هذين القطاعين وزيادة إنتاجهما ؟ وما هي ؟ .

ج: تأتي صناعة تكرير النفط في طليعة الصناعات التحويلية الحديثة في البحرين والتي بدأ التشغيل فيها عام ١٩٣٦ ، ومنذ مطلع الستينات تبنت الحكومة استراتيجية لتنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية لتقليل الاعتماد على النفط ، حيث تم تأسيس شركة ألمنيوم البحرين في عام ١٩٦٨ ، وقد بدأ الإنتاج في أيار (مايو) ١٩٧١ م ، ويعد قطاع النفط وصناعة الألمنيوم من الأنشطة الاستراتيجية التي لا يزال بها طاقات كامنة للتنمية والتطوير، إضافة إلى ميزات تنافسية عالية ، ففي صناعة التكرير ما زال في الإمكان زيادة توليد طاقة التكرير والتكامل مع الصناعات التابعة في الدول التي تعاني محدودية طاقة التكرير ، وفي قطاع الألمنيوم يمكن إنشاء شركات محلية صغيرة بواسطة مستثمرين وطنيين ، كما يمكن إنشاء شركات لتصنيع قطع الغيار المستخدمة في صناعة النقل بالاشتراك مع شركاء أجانب ، وهذا ما تسعى إليه استراتيجية التنمية المعدة للعقد المقبل من أجل تعزيز النمو الاقتصادي في عدد من أنشطة الخدمات وهي :

الرعاية الصحية ، والخدمات ذات الأساس التقني ، وخدمات قطاع الأعمال والخدمات المالية ، وتنمية قطاع السياحة والمؤتمرات والمعارض .

س: على رغم النمو في الاقتصاد هناك عجز مستمر في الموازنة، ما الأسباب وما الوسائل لوقف هذا العجز ثم الوصول إلى تحقيق التوازن فيها ؟ .

ج: تختلف خصائص عجز الموازنة في الدول التي تعتمد على النفط كمصدر للإيرادات عن خصائص عجز الموازنة في الدول التي تعتمد على جباية الضرائب ، وحيث إنه لا توجد ضرائب مباشرة أو غير مباشرة في الدولة فإن الاعتماد على الإيرادات النفطية يعد المصدر الأساسي لإيرادات الميزانية حيث تشكل الإيرادات من النفط ما نسبته ٦٠ في المائة من إيرادات الميزانية ، ونظراً إلى أن تحديد أسعار النفط تتحكم فيه عوامل خارجية عدة فإن تذبذب أسعاره هبوطاً وصعوداً يجعل عملية السيطرة على العجز أكثر صعوبة ، وقد اعتمد مجلس الوزراء الموقر استراتيجية المصروفات العامة في آذار (مارس) ١٩٩٦ التي تهدف إلى احتواء عجز الميزانية وتحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات بنهاية عام ٢٠٠٦ ، وتعتمد الاستراتيجية على محاور عدة وهي :

- منح عقود امتياز للقطاع الخاص لإدارة بعض الخدمات والأنشطة الحكومية .
- استئجار المركبات .
- بيع الأصول الحكومية التي لا جدوى من وراء احتفاظ الحكومة بملكيتها .
- تطبيق مبدأ السوق في المعاملات الحكومية .
- مراجعة مصروفات البرامج الحكومية .
- الحد من تضخم الجهاز الإداري للدولة .
- مراجعة الرسوم المفروضة على بعض الخدمات التي تقدمها الدولة.
- مراجعة أنشطة الوزارات المختلفة لإزالة ازدواجية الاختصاصات بينها .

- منح الاستقلال المالي والإداري لمؤسسات القطاع العام والسماح لها بممارسة نشاطها وفق قوانين السوق .
- نقل ملكية بعض شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص .

س: المعروف أن البحرين تتبع سياسة توسيع القاعدة الاقتصادية، وجانب من هذه السياسة يتمثل في جذب الاستثمارات الخارجية، هل نجحتم في ذلك وكم هو حجم الاستثمارات الخارجية في البحرين ؟ .

ج: تسعى استراتيجية التنمية المعدة للعقد المقبل إلى تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ، والمرحلة الأولى من هذه الاستراتيجية تمثلت في إنشاء المجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية والذي من اختصاصه تحديد الأساليب والوسائل المناسبة التي تساعد دولة البحرين على جذب الاستثمارات الإقليمية والأجنبية ووضع القواعد والإجراءات التي تمكن المستثمر من إنجاز معاملاته في أسرع وقت ممكن بالتنسيق مع الوزارات ذات الصلة ، والإشراف على عملية الترويج للبحرين في الداخل والخارج واقتراح مجالات الأنشطة والخدمات والقطاعات التي يمكن تطويرها والتي تشمل القطاعات الإنتاجية الحالية ، وخصوصاً صناعة النفط والألمنيوم وقطاع السياحة الذي سيتم التركيز عليه لتطويره ليتمكن من جذب المستثمرين بإنشاء مراكز سياحية على غرار مشروع منتجع الدانة السياحي الذي تنفذه شركة الجزيرة للسياحة بـ ٨,٥ مليون دينار تقريباً ، ومشروع شركة درة خليج البحرين الذي تم الاتفاق عليه بين حكومة البحرين ومجموعة دلة البركة ، حيث يبلغ رأس مال الشركة المصرح به ٢٠٠ مليون دينار ، ويقع على السواحل الجنوبية للبلاد على مساحة عشرين كيلومتراً مربعاً وسيشتمل على مركز كبير للإنتاج الإعلامي والإقليمي وسلسلة من الفنادق الفخمة من فئة خمس نجوم وبنى تحتية ومراكز تسلية وترفيه ، ومن أجل تهيئة المناخ الملائم للاستثمار تمنح

الحكومة عدداً من الحوافز للمستثمر الأجنبي منها على سبيل المثال توفير أراض للمستثمرين في المناطق الصناعية بأسعار رمزية ، وإعفاء الآلات والمعدات والمواد الخام من الرسوم الجمركية .

س : يقدر بعض الخبراء حجم موارد القطاع المالي في البحرين بمئة بليون دولار هل هذا رقم واقعي ؟ وكيف يتم توظيفه أو توزيعه على القطاعات الإنتاجية ؟

ج : بلغت الميزانية الموحدة لجميع المصارف في الدولة في نهاية عام ١٩٩٩ ما يعادل ١٠٢,٢ بليون دولار أمريكي ، منها ١٠ بلايين دولار ميزانية المصارف التجارية العاملة و ٨٨,٢ بليون دولار ميزانية الوحدات المصرفية الخارجية و ٤ بلايين دولار ميزانية مصارف الاستثمار ، ويحدد قانون المصارف في الدولة وظائف كل من المصارف التجارية والوحدات المصرفية الخارجية ومصارف الاستثمار ، فالمصارف التجارية تختص باستلام ودائع المقيمين في الدولة وتقديم القروض لجميع القطاعات الاقتصادية فيها والاستثمار محلياً ودولياً ، أما الوحدات المصرفية الخارجية فهي في أغلبها فروع لمصارف أجنبية ويقتصر نشاطها على التعامل مع غير المقيمين ومؤسسات القطاع العام ، ويشمل عمل مصارف الوحدات المصرفية الخارجية استلام الودائع وإعطاء القروض لغير المقيمين بالدولة وتمويل المشاريع الاستثمارية ، ويحق للحكومة السماح لمصارف الأفشور بتقديم تسهيلات ائتمانية لأي مشروع محلي متى رأت أن ذلك المشروع يخدم أغراض التنمية ويحتاج إلى تسهيلات ائتمانية كبيرة لا تستطيع المصارف التجارية تقديمها ، وقد ساهمت الوحدات المصرفية الخارجية منذ إنشائها في عام ١٩٧٥ في تدوير الفوائض المالية فيما بين الدول العربية ، حيث بلغت الودائع لدى هذه البنوك في نهاية عام ١٩٩٩ ما مقداره ٣٣ بليون دولار أمريكي قامت بإقراض ما مجموعه ٣١,٨ بليون

دولار إلى البلدان العربية ، وتجدر الإشارة إلى أن المصروفات الإجمالية للوحدات المصرفية في الاقتصاد المحلي تبلغ أكثر من ٣٠٠ مليون دولار سنوياً .

مقابلة صحافية مع
معالي الدكتور فيصل الموسوي وزير الصحة
في دولة البحرين حول عدد من شؤون الوزارة *

س: ما أهم ملامح هذا التصور، ولماذا تأخر صدور هذا القانون حتى الآن ؟.

ج: أولاً، لكي نحدد ملامح هذا التصور لابد من طرح تساؤل مهم هو من يؤمن على من ؟ ولصالح من ؟ وانطلاقاً من هذه التساؤلات، يمكن القول إنه يجب على الطبيب الاستشاري الذي يعمل لدى الوزارة أن يؤمن على نفسه حماية للمريض أولاً ثم حماية لنفسه كطبيب، وهو الأمر المأخوذ به في الدول المتقدمة، علماً بأنه في حال ثبوت الخطأ ضد الطبيب، فإن الأقساط التأمينية ترتفع عليه، ومن ثم يصبح الطبيب أكثر توخياً للحذر والدقة مع المريض في التشخيص أو العلاج، أما إذا قامت الوزارة بتسديد الأقساط التأمينية نيابة عن الطبيب، فليس من المضمون أن يؤدي التأمين وظيفته، ولكن الوزارة قد تسهم بشكل نسبي في دفع أقساط التأمين ضد الأخطاء للأطباء المتدربين أو المقيمين، أما بالنسبة إلى تأخر صدور قانون ضد أخطاء الطبيب حتى الآن، فهذا بسبب وجود خلاف في وجهات النظر بين الوزارة وجمعية الأطباء حول السؤال الذي طرحته في بداية إجابتي وهو: من يؤمن على من ؟ وهذا التباين في وجهات النظر مرده أن الجمعية ترى أن الوزارة يجب عليها أن تسدد نفقات التأمين أو جزءاً منها، في حين ترى الوزارة أنه يجب على الطبيب الاستشاري أن

---

* جريدة أخبار الخليج البحرينية الصادرة بتاريخ ٩ / ٧ / ٢٠٠ م، العدد ٨١٤٣ .

يؤمن على نفسه من نفقته الخاصة ، إلى جانب أن أي محكمة لم تحكم حتى الآن لصالح أي مريض تقدم بشكوى من إهمال أو تقصير أي طبيب .

س: بعض المستشفيات في الدول المتقدمة تؤمن على الأطباء ، فهل تعتبر هذه الحالات استثنائية ؟ وما الهدف من تأمين المستشفيات على أطبائها ؟ .

ج: بعض المستشفيات في أمريكا تقوم بالتأمين على الطبيب المتدرب فقط ، ولفترة محدودة ، كما تلجأ بعض المستشفيات إلى التأمين على الطبيب لأنه في حالة اللجوء إلى القضاء ، يتم رفع القضية ضد الطبيب والمستشفى في آن واحد ، ولكن المتبع بصفة عامة وغالبة هو أن يؤمن الطبيب على نفسه ، هناك نقطة مهمة أود الإشارة إليها وهي المتعلقة بنظام العمل في دولة البحرين ، فأغلب الأطباء الاستشاريين أو نصف عددهم تقريباً ، يعمل لدى وزارة الصحة صباحاً وفي عياداتهم الخاصة بعد الظهر فكيف يمكن للوزارة أن تؤمن على طبيب يعمل لديها ويمارس عمله في عيادته الخاصة خارج الوزارة ؟! لقد اقترحت الوزارة في هذا الصدد أن يتم التعامل مع شركة تأمين محددة لجميع الأطباء لخفض قيمة الأقساط .

س: ما مدى إلزامية هذا القانون في حالة صدوره ؟ .

ج: في بعض الدول كالمملكة المتحدة وأمريكا ، تلزم وزارات الصحة والهيئات الصحية الأخرى الأطباء بعمل تأمين طبي شامل قبل البدء بالعمل وهذا ما تسعى وزارة الصحة هنا إلى تطبيقه .

في نفس الاتجاه ، يؤكد المستشار القانوني في وزارة الصحة يحيى أيوب أن الوزارة بصدد تعديل قانون مزاولة الطب رقم ٧ لعام ١٩٨٩ ، وذلك بإدخال شرطين أساسيين للحصول على ترخيص لمزاولة المهنة أو تجديد الرخصة ، وهما : توفير البطاقة التأمينية على الطبيب ، وقضاء عدد محدد من ساعات التعليم المستمر داخل أو خارج البلاد ، وذلك بما يتماشى

مع متطلبات العصر والمستجدات من حولنا .

س: ما مدى موضوعية الحكم الذي يصدر بحق الشكاوى التي تم التقدم بها من قبل المرضى والمتضررين إلى وزارة الصحة ؟ .

ج: توجد في الوزارة عدة لجان فنية للتحقيق في مثل هذه الشكاوى حسب التخصص الطبي ، وتم بحث الكثير من الشكاوى من قبل عدد من الأطباء العاملين في الوزارة والاستعانة كذلك بأطباء من خارج الوزارة ومن خارج البحرين أيضاً بصورة مؤقتة ، وهذه اللجان تقوم باستكمال البحث عن كافة الجوانب المتعلقة بالشكوى محل النظر ، ويتم إعداد تقرير يرفع إلى المحكمة ، وفي السنوات العشر الماضية تم تحويل ٥٢ قضية ضد الأطباء إلى القضاء ، ولكن لم يتم الحكم في أي منها لصالح المريض ، وإنه منذ بداية عام ٢٠٠٠ تم رفع حوالي أربع قضايا تقريباً ما زالت أمام القضاء ، اثنتان منها تتعلقان بتقدير نسبة العجز لدى المريض وواحدة ضد أحد الأطباء بمجمع السلمانية الطبي ، والأخيرة ضد الوزارة نفسها ، بينما وصل عدد القضايا المرفوعة ضد الأطباء في عام ١٩٩٩ إلى ست قضايا .

نص كلمة
صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير دولة البحرين في التجمع الشعبي الثاني لنادي المحرق البحريني*

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الإخوة والأخوات الأعزاء من أبناء شعبنا الوفي ..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسرنا أن نخاطبكم وأن نكون معكم مشاركين في هذه المناسبة عبر هذه الرسالة المباشرة تأكيداً لأواصر الصلة الحية في نطاق أسرتنا البحرينية واعتزازاً بهذا الموقف الوطني الذي دعيتم له فلبيتم تأييداً لنا وتمسكاً بالحقوق والأرض والكيان ، هذا الموقف الذي يقفه شعبنا الوفي في جميع أنحاء البحرين من موضوع الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر . واجتماعكم المبارك هذا إن كان يرنو إلى المستقبل فإنه يستند إلى دعائم التاريخ . فالمحرق عاصمة البحرين التاريخية ومدينة المغفور له مؤسس البحرين الحديثة الجد الكبير الشيخ عيسى بن علي آل خليفة طيب الله ثراه ورجال دولته التي في ظلها عرفت البحرين ومعها خليجنا العربي تأسيس أول الأندية الثقافية وأول المدارس الحديثة كما كانت مركزاً لحضارة الغوص واللؤلؤ وموطناً للتراث البحريني الأصيل ومنطلقاً للتجارة الحرة التي تميزت بها البحرين منذ حضارة دلمون . وقرارنا الآن بتجديد بيت الشيخ عيسى بن علي في قلب المحرق العريقة ليكون أحد المقار لولي العهد

* جريدة أخبار الخليج البحرينية الصادرة بتاريخ ١٨/٧/٢٠٠٠م ، العدد ٨١٥٢ .

ما هو إلا تعبير عن تقديرنا لهذه الأصالة وعن اعتزازنا بالمحرق وأهلها . وكما أعطت المحرق في الماضي فإن الوطن سيعطيها للمستقبل . إن جزيرة المحرق ومحافظتها هي من أهم الحلقات في خطة التنمية الوطنية التي توليها حكومتنا أقصى عنايتها برئاسة صاحب السمو العم العزيز الوالد الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الذي أعطى منذ البدء لخطة التنمية المستدامة في البلاد أقصى عنايته الكريمة وسيظل ما ينجزه نبراساً لأجيالنا الجديدة التي يمثل تطلعاتها الابن العزيز صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الذي نبارك اهتمامه الجاد مع شبابنا كافة بمستقبل البحرين التنموي .هذا وبعد أن تم إنجاز محطة الحد للكهرباء والماء في جزيرة المحرق والتي سيتم افتتاحها قريباً نتطلع الآن إلى إنجاز ميناء عيسى بن سلمان كأحدث الموانىء البحرينية مع اكتمال مد الجسر الثالث من جزيرة المحرق إلى منطقة ميناء سلمان وبقية أنحاء البحرين . وسنعمل في الوقت ذاته على أن يبقى مطار البحرين الدولي بالتطوير والتوسعة المستمرة واحداً من أهم المطارات في الخليج كما كان دائماً . إن هذا نموذج بارز من نماذج خطط التطوير لكل المحافظات البحرينية وجميع الجزر البحرينية،وأخيراً فليس مستغرباً اليوم من ناد يحمل اسم المحرق ، أن يبادر إلى القيام بهذه الفعالية الوطنية وأن يعبر في الوقت ذاته عن رغبتنا المخلصة في مد جسور التقارب والتعاون ، بل الاتحاد مع الأشقاء في قطر ، فهذا هو الطبيعي، والمستغرب هو الخلاف ، وأنتم في المحرق بالذات ، المحرق التي ولد فيها الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني وما زال بيته قائماً فيها ، يذكرنا بتاريخنا الواحد كأبناء للبحرين وقطر معاً ، نقول أنتم في المحرق أول من يدرك حقيقة هذه الوحدة التي لا تقبل الانقسام ، ويستغرب هذا الخلاف الذي لم نتمن حدوثه . فالشكر لرئيس نادي المحرق ، وأعضائه ، ولكافة الجمعيات والأندية الوطنية ، وجميع القائمين بهذا العمل الوطني النبيل والهادف في الحقيقة إلى تقارب شعبنا الواحد في

البلدين . و مثلما نتحدث إليكم اليوم، سنلتقي قريباً إن شاء الله بإخوانكم في المحافظة الشمالية ضمن مسيرة الوحدة الوطنية التي نعتبرها سياج هذا الوطن داعين الله عز وجل . كما دعوناه في البيت الحرام مع علمائنا الأجلاء كافة أن ينصر قضيتنا العادلة ، وينزع الضرر عنا ، ويثبت على الحق أقدامنا ، ويقرب القلوب بين الأشقاء لما فيه خير الجميع إنه سميع الدعاء . نكرر شكرنا لكم في الختام على هذه البادرة ، عشتم وعاشت المحرق للبحرين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

مقابلة صحافية مع
معالي السيد عبد العزيز محمد الفاضل وزير التربية والتعليم في دولة البحرين حول عدد من القضايا التربوية والتعليمية *

س: هل أكملت الوزارة جميع استعدادتها لبدء عام دراسي جديد بما يضمن له الانتظام وتحقيق الأهداف المنشودة ؟.

ج: نعم اكتملت جميع الاستعدادات ، فهناك لجنة تسمى لجنة الاستعداد للعام الدراسي ، تبدأ مهمتها من بداية العام الدراسي استعداداً للعام الدراسي الذي يليه، وأؤكد أن كل شيء قد اكتمل لنبدأ عاماً دراسياً أفضل بإذن الله .

س: ما أبرز ملامح العام الدراسي الجديد ؟ .

ج: الملامح وردت في خطة جديدة لتطوير التعليم أمرها مجلس الوزراء أخيراً ، ومن بين الملامح الجديدة إدخال مادة تحفيظ وتفسير وتجويد القرآن الكريم في المرحلة الابتدائية ، والتوسع في تدريس مادة التقانة (التقنيات) في ٢٠ مدرسة جديدة ، وإدخال الثقافة في التعليم الأساسي ، وبدء تدريس اللغة الإنجليزية من الصف الثالث الابتدائي هذا العام ، كما أن التطوير مستمر بالنسبة إلى إدخال تقنية المعلومات والاستفادة من الحاسوب في التعليم ، حيث أدخل هذا العام ١٤٥٠ حاسوباً إلى المدارس ، وتم إدخال ٢٥ مختبراً جديداً ، وربط مختبرات الحاسوب بالمدارس بشبكة

---

* جريدة أخبار الخليج البحرينية الصادرة بتاريخ ١٦/٩/٢٠٠٠م، العدد ٨٢١٢ .

الإنترنت ، مع ربط جميع مدارس الحكومة بشبكة الإنترنت ، ومن المشاريع الطموحة تدريب جميع المعلمين على الحاسوب ، وسيتم هذا العام تدريب مجموعة أخرى وهذا كله سيدعم العملية التعليمية ، من الجديد المهم أيضاً تعيين مدرسين أوائل بالمرحلة الإعدادية لتحسين مخرجات هذه المرحلة ، كما أن هناك مشروع رعاية الطلبة المتفوقين ، وذوي الاحتياجات الخاصة ، والتوسع في التعليم التجاري وتطويره من خلال المدارس الجديدة وصالات المحاكاة للتدريب العملي ، والتوسع في نظام مجلس الآباء ، فقد أثمرت تجربة إنشاء هذه المجالس في ٦ مدارس ، وسيتم تشكيل مجلس الآباء في ٣٠ مدرسة أخرى هذه السنة ، وهناك أيضاً الاهتمام بإدخال نظام الجودة في التعليم الصناعي والتوسع فيه ، حيث تخرجت أول دفعة في النظام المطور، وهذا يعتمد على نظام الجودة ، كما أدخلنا نظام التدريب المهني أو نظام التلمذة المهنية للطلبة الذين لم يكملوا تعليمهم ، وسيتم التوسع في هذا المشروع ، كما سنستمر في الاهتمام بقضية تدريب المعلمين ، حيث سننشىء مركزاً آخر للتدريب تابعاً للوزارة ، يبدأ مهمته مع بداية عام ٢٠٠١ .

س: ما الميزانية المخصصة للتعليم هذا العام ؟ .

ج: بلغ حجم الميزانية لهذا العام ٨٧ مليوناً و٢٠٠ ألف دينار بحريني بزيادة ٢٠٥ ملايين على العام الماضي ، ولكن أود القول إن ما يقرب من ٨٤ ٪ من هذه الميزانية مخصص للرواتب .

س: ماذا بالنسبة إلى المدارس الجديدة ؟ .

ج: هناك برنامج طموح لإنشاء مدارس جديدة في البلاد ، مع التركيز الكبير على التوسع في المدارس القائمة وإعادة بناء بعض المدارس مثل مدرسة عسكر ، وسنبدأ قريباً في إنشاء المدرسة الصناعية الكبرى في البلاد في محافظة المحرق وتبلغ تكاليفها ٦,٥ ملايين دينار ، ومن بين

المشـاريع الجـديدة: بـناء مـدرسـة ثانوية بمدينة حـمـد ، ومـدرسـة أخـرى إعدادية في عراد ، مع استمرارنا في دراسـة حـاجة جميع مناطق البحـرين إلى المدارس على ضوء الزيـادة السكانية ، والدولة لا تبخل على التعليم بأي شيء .

س: ماذا بالنسبة إلى توظيف البحرينيين بالمدارس ؟ .

ج: الأولـويـة لتـعـيين البـحـرينيين والبـحـرينيـات ، فـإذا توافـرت لدى البـحـرينيـين التـخـصـصـات المطلوبة فـوظائف الوزارة لـهم ، وإذا لم تتوافـر فإننا نلجـأ إلى الـخارج ، وهـذا في مصلحـة الجـميع ، فالبـحـرنة بين المعلمات وصلت ٩٧ ٪ بينمـا بين المعلمين أقل ، ولـذا نلجـأ إلـى تعـيين مـدرسـين من الخارج في اللغة الإنجليزية والكمبيوتر ، وقد وظفنـا هذا العام ما يقرب من ٦٠٠ مـعلم ومعلمـة وفنيين من الداخل والـخارج ، وتوجد لدينا في البحـرين وفـرة كبيرة في خـريجات اللغة العربية والدراسـات الإسـلامية إلى درجة التشبع ، لكن خطتنا أن نوظف جميع البحـرينيين الذين نحتاج إليهم .

س: ماذا عن صيانة المدارس ؟ .

ج: الصـيـانة عمليـة مسـتمرة سنويـاً وفق برنامج مـعـد فعـلاً ، وهناك صيـانة تقوم بـها وزارة الأشـغـال ، وأخـرى تنفـذهـا الوزارة ، علمـاً بأن كل مدرسة على حدة لها برنامج للصيانة .

س: والتوظيف في التعليم الصناعي ؟ .

ج: خطتنا إحـلال البـحـرينيين في التـعليم الصنـاعي ، فـيـوجـد الآن ٤٥ مـعلمـاً يجري إعدادهم في اسكوتلندا ، وقـد تـخرج منهـم ٧ معلمين بالـفعل وصل إلـينا ٦ منهم ، وتوجـد لدينا خطة لتـدريب الطلاب بالمصـانع خـلال فترة الدراسة .

س: ماذا عن الانضباط في المدارس ؟ .

ج: نـحن نـشـدد على هذه الناحـيـة ، فـلا دراسـة دون انضبـاط ، وليس

انضباط الطلبة فقط ، لكن انضباط الهيئات التعليمية والإدارية أيضاً . .

س : ماذا بالنسبة إلى الحاسوب من حيث تدريسه والتدريب عليه؟.

ج : لقد ضاعفنا بعثات الحاسوب بالنسبة إلى البنين ٣ مرات ، فالبحرين مركز للمال والخدمات ، وسوق العمل يحتاج إلى الحاسوب، لكن للأسف لا توجد الرغبة بالدرجة المطلوبة لدى البنين لدراسة اللغة الإنجليزية ، فقد اعتذر الكثير من الطلبة عن بعثات اللغة الإنجليزية ، واضطررنا إلى تحويلها إلى البنات ، نحن نواصل النصح لأبنائنا من خلال مركز المعلومات بالوزارة للتخصصات التي يحتاج إليها السوق ، والتخصصات التي لا يحتاج إليها ، لكن على الرغم من ذلك نجد الطالبات يتوجهن لدراسة اللغة العربية والدراسات الإسلامية، فالتوظيف لهذه التخصصات يتم عوضاً ممن تتم إحالتهم إلى التقاعد ، إذاً القضية قضية وعي ، كما أوقفنا بعثات طب الأسنان التي يوجد تشبع كبير منها ، نحن نتعاون مع وزارة العمل في تحسس حاجة سوق العمل ، ونخطط لنشر الكمبيوتر في مدارس جميع المراحل ، ونخطط أيضاً للتوسع في التعليم التجاري الذي يزداد الإقبال عليه .

س : هل يمكن أن تسهم الوزارة في تخفيف حدة الاختناقات المرورية وبخاصة أثناء العام الدراسي ؟.

ج : نحرص على أن ينتهي اليوم المدرسي في مدارس الابتدائي مبكراً، لكن في كل الدنيا تقريباً نجد أن هناك اختناقاً مرورياً خلال العام الدراسي

س : هل ستشهد المناهج تطويراً هذا العام ؟ .

ج : تطوير المناهج عملية مستمرة ، وسيشهد التعليم التجاري تطوراً كبيراً في مناهجه هذا العام ، وقد أعددنا كتباً جديدة للمرحلة الابتدائية، الكتب تطبع في كل سنة وهذا يعطي الوزارة فرصة لتطوير المنهج المقرر ، وتوجد كتب جديدة ، وبخاصة في مجالي العلوم والرياضيات .

نص كلمة
معالي السيد عبد العزيز محمد وزير التربية والتعليم في دولة البحرين أمام حفل عيد العلم الثاني والثلاثين *

وإنه ليشرفني أن أرحب بكم يا صاحب السمو أجمل ترحيب شاكراً لكم رعايتكم الكريمة لحفل عيد العلم الثاني والثلاثين، وهي رعاية تدل على التقدير من الحكومة الرشيدة والحرص الدائم على تكريم العاملين في قطاع التربية والتعليم وعلى التشريف الكريم للمتميزين من طلبة العلم وخريجي الجامعات بمختلف درجاتهم العملية في بلد أقام صرح نهضته على العمل والتعليم ، لقد عملت وزارة التربية والتعليم في ظل توجيهات الحكومة الرشيدة على تنفيذ تحديث التعليم وتحسين مردوده بمختلف المعايير الثقافية والعلمية ، وتحسين آليات المتابعة والتقويم بحيث ظل الهدف باستمرار هو الاستجابة لتحديات العصر العلمية والتكنولوجية، وقد تمكنت الوزارة بتوفيق من الله تعالى وبجهود من العاملين فيها في مختلف المواقع من تحقيق العديد من الإنجازات سواء فيما يتعلق بتحديث التعليم الثانوي وتطوير المناهج أو بتجويد تدريس المواد الأساسية وتطوير التعليم الصناعي والتجاري وتحسين مخرجاته في إطار تحقيق التوافق بينه وبين المتغيرات المتسارعة في سوق العمل ، ولقد توخينا في سعينا لإصلاح التعليم المفاهيم التربوية الجديدة آخذين بعين الاعتبار الرؤى التي لا تحصر دور المؤسسات التربوية في التوسيع الكمي فحسب ولكنها تسعى

---

* جريدة أخبار الخليج البحرينية الصادرة بتاريخ ١/ ١١/ ٢٠٠٠م ، العدد ٨٢٥٨ .

بقدر أكبر إلى تحسين نوعية التعليم من حيث تكوين الاتجاهات السليمة لدى الدارسين وإكسابهم المهارات وأهمها مهارة التعليم المستمر مدى الحياة ذلك لأن الحاجة إلى المعرفة لا تنتهي ، كما أن مصادرها قد تنوعت وهي في تكاثر مطرد ، إن هذه النقلة النوعية في التربية قد دفعت بنا إلى الشروع في إدخال التصميم والتقانة في التعليم الأساسي وكذلك التوسع في استخدام تقنية المعلومات في المدارس وربطها بشبكة المعلومات العالمية لأغراض علمية وتربوية حتى تصبح المدرسة حلقة متصلة بعالم المعرفة ومتفاعلة معه ، وقد تطلب هذا التوجه وضع خطط طموحة ، بدأ تنفيذها في العام الماضي بتدريب ألف وأربعمائة معلم وهنالك عدد مماثل تحت التدريب حالياً على هذه التقنية كما تم توفير آلاف الأجهزة والشبكات الحديثة مع مراعاة تطوير البيئة ، وقد أثبتت تقنية المعلومات قدرتها على رفع كفاءة التحصيل عند الدارس ورفع كفاءة الأداء عند المدرس كما أ ثبتت قدرتها على تهيئة بيئة تعليمية وثقافية فاعلة ترسخ عند الطالب القدرة على البحث وحل المشكلات .

ولا يفوتني في هذا السياق الإشارة إلى تأكيد الوزارة المستمر على ضرورة دعم الثقافة الإسلامية في التعليم وزيادة المساحة المخصصة للقرآن الكريم ، وذلك من أجل غرس قيمه الفاضلة في نفوس الناشئة وتحصينهم أخلاقياً وروحياً ، وفي هذا الإطار حرصت الوزارة على ضرورة البدء في تحفيظه وتجويده بدءاً من الحلقة الأولى في التعليم كما بدأت الوزارة هذا العام في تدريس اللغة الإنجليزية بدءاً من الصف الثالث الابتدائي باعتبارها لغة العلوم العصرية، وفي الوقت ذاته فإن اللغة العربية تحظى بكل الاهتمام والدعم والتطوير ، وفي إطار اهتمام الوزارة بإشراك المجتمع في قضايا التعليم بصورة مباشرة وفاعلة ، فقد حرصت الوزارة على التشاور والتعاون مع قطاعات المجتمع المختلفة في مجالات عدة من أهمها تحديث مسارات التعليم وتطوير المناهج وإنشاء مجالس الآباء ،

وقال الوزير إن وزارة التربية والتعليم ما كان لها لتحقق هذه المنجزات التعليمية لولا التوجيهات السامية لسيدي صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير البلاد المفدى ، ودعم سموكم وحكومتكم الرشيدة ومساندة صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين ، فشكراً لكم يا صاحب السمو وكل التقدير والاحترام لهذه الرعاية الكريمة للحفل الذي نجني فيه ثمار الجهود الطيبة ، هذا الحفل الذي تتفضلون فيه بتكريم هذه النخبة المتميزة من أبناء الوطن العزيز من طلبة العلم المتفوقين ، ومن رجال التربية والتعليم من قدامى العاملين والمعلمين المتميزين ، فهنيئاً للجميع هذا الغرس الطيب الذي رعته القيادة بكل الحب والتقدير ، وفي الختام أقدم التهنئة لأبنائنا الطلبة وخريجي الجامعات ومنتسبي التربية والتعليم الذين يحظون اليوم بشرف هذا التكريم لما بذلوه من جهد ، ولما أبدوه من اجتهاد في ميادين العلم والمعرفة تحقيقاً لأمانيهم وخدمة لوطنهم العزيز .

حفظ الله سموكم وسدد خطاكم وثبت الحق بكم ، ودمتم لنا ذخراً

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

نص كلمة معالي
السيد عبد النبي الشعلة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل في دولة البحرين بمناسبة اللقاء السنوي لجمعيةالأعمال البحرينية البريطانية الذي عقد في مملكة البحرين *

يسعدني أن ألتقي هذا اليوم ولأول مرة بأعضاء لجمعية تطوعية تهدف إلى تطوير وتنمية التجارة والأعمال بين دولة البحرين والمملكة المتحدة ، وهي مهمة سوف تؤدي دون شك إلى توسيع آفاق التعاون وتوثيق الصلات وتطوير العلاقات بين بلدين صديقين تاريخياً.

ويسرني بشكل خاص أن ألتقي بكم اليوم في اجتماعكم الدوري الذي يعقد في نهاية السنة الأولى من القرن الجديد ، وهي سنة أكدت حجم الإمكانات والفرص والتحديات التي سنواجهها معاً خلال السنوات والعقود القادمة من هذا القرن .

إن دولة البحرين تتجاوب بشكل إيجابي وتعد نفسها بكل ثقة لمواجهة هذه التحديات والاستفادة من هذه الإمكانيات والفرص ، وإننا ندخل آفاق القرن الجديد بكل ثقة وتفاؤل والتزام وحماس لكي يكون لنا دور بارز على الصعيدين الدولي والإقليمي في جو من الاستقرار والوئام .

لقد مضى أكثر من عام على تولي حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى مقاليد الحكم في البلاد ، قام خلالها سموه بتأكيد الرؤية المتجددة

---

* أخبار الخليج البحرينية الصادرة بتاريخ ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٠م ، العدد ٨٢٨٠ .

والالتزام الثابت نحو التطوير والتحديث والتقدم لدولة البحرين كعضو فعال في المجتمع الدولي .

وكما تعلمون ، فقد أعاد سموه قبل أيام فقط تأكيد التزامه بالتنمية والتحديث والتطوير في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة ، وقد بدأ سموه بالفعل سلسلة اللقاءات والحوارات مع مختلف فعاليات المجتمع ، وبذلك سيكون سموه على رأس قيادة الدولة والشعب على طريق التقدم والازدهار .

إن الرخاء الاقتصادي للدولة هو قاعدة انطلاق قيادة البلاد وحكومتها والتي ستفتح آفاقاً جديدة لنمو فرص الأعمال والاستثمارات وخلق المزيد من فرص العمل لأبناء البلاد، وإن التزام القيادة والحكومة ومبادراتها في كافة المجالات .

ولكون البحرين عضواً مؤسساً في منظمة التجارة العالمية نشط ، فإن جهودنا مستمرة في تطوير وتحديث أنظمتنا وقوانينا لكي تتفق مع معايير هذه المنظمة بالشكل الذي يعدم المزيد من مصالح دولة البحرين ، ويمكنها من مواجهة الظروف المستجدة على ساحة التجارة الدولية ، ولقد قمنا بتعديل قانون الوكالات التجارية كما تم الانتهاء من مراجعة قانون الشركات ومن المتوقع أن يتم الانتهاء منه خلال الأشهر القليلة المقبلة القادمة .

ومن هذا المنطلق وعلى أساس هذه المستجدات فإننا نؤمن كل الإيمان بأن رأس المال البشري هو أهم العناصر اللازمة لتحقيق الأهداف ، ولقد ترجمنا هذا الإيمان بشكل واضح وجلي في اهتمام الدولة الثابت والمتزايد نحو توفير وتطوير برامج التعليم لأبناء البلاد باعتبار أن التعليم هو اللبنة الأولى والأساسية لتطوير مواردنا البشرية ، ومما يؤكد هذا الإيمان أيضاً هو أن ميزانية الدولة لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ والتي وافق عليها مجلس

الوزراء مؤخراً تعكس هذا الالتزام بكل وضوح .

فقد زادت الميزانية السنوية المتكررة لوزارة التربية والتعليم للسنوات ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ بنسبة ٣,٢٪ و ٧,٨ ٪ على التوالي مقارنة بعام ٢٠٠٠ ، كما تم تخصيص ميزانية إضافية قدرها ١,٥ مليون دينار بحريني (٣,٩ ملايين دولار أمريكي) لتطوير النظام التعليمي لكي يلبي احتياجات سوق العمل ، إضافة إلى ذلك تمت زيادة الدعم المالي في الميزانية المتكررة لجامعة البحرين بنسبة ١٠٪ للأعوام ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ مقارنة بميزانية عام ٢٠٠٠ ، هذا إضافة إلى زيادة ميزانية المصروفات الرأسمالية .

إننا على قناعة تامة أن تدريب الأيدي العاملة الوطنية وإعدادها وتأهيلها يحقق قيمة مضافة لرأسمالنا البشري ، كما أنه السبيل الوحيد لزيادة كفاءة وفعالية اقتصادنا الوطني ورفع قدرته على المنافسة ، ذلك أن القوى العاملة الماهرة والمؤهلة هي ميزتنا التنافسية لجلب مزيد من الاستثمارات .

وإلى جانب ذلك ، فإن العامين القادمين سيشهدان زيادة مضطردة في البرامج والموارد المالية المخصصة لأنشطة التدريب ، ولقد تمكنا كما تعلمون خلال العام الماضي من تنفيذ ٥ ملايين ساعة تدريب استفاد منها ٤٠ ألف بحريني من الباحثين تقريباً عن عمل ومن العاملين في مؤسسات القطاع الخاص والتي تم تنفيذها تحت إشراف المجلس الأعلى للتدريب المهني ، إضافة إلى برامج التدريب الأخرى التي نفذتها شركات ومؤسسات القطاع الخاص بشكل مباشر ، كما استمر الاهتمام والالتزام بقضية تدريب الباحثين عن عمل والأيدي العاملة الوطنية خلال هذا العام أيضاً حيث تؤكد الإحصائيات أنه بنهاية شهر أكتوبر الماضي تم إنجاز أكثر من أربعة ملايين ونصف المليون ساعة تدريب استفاد منها ٣٩ ألف بحريني .

إن العامين القادمين سيشهدان توسعاً ملحوظاً في برامج التدريب والموارد المالية المرصودة لها ونتائج إيجابية كثيرة لهذه البرامج ، ومن بين

ما يعزز ذلك أن مؤسسات القطاع الخاص المساهمة في برامج التدريب والمشاركة في نظام اشتراكات التدريب قد تضاعف عددها بنسبة أكثر من ١٢٠٪ خلال هذا العام نتيجة شمول كافة الشركات التي توظف خمسين عاملاً فأكثر تحت مظلة هذا النظام .

إن التزامنا بتحقيق إنجازات بارزة في مجال التدريب خلال العامين القادمين تأتي استجابة لاحتياجات وتوقعات مؤسسات القطاع الخاص، وإن قناعتنا من النجاح في تحقيق ذلك يعتمد على ما حققناه في السنوات الأخيرة من إنجازات بارزة واقتحامات واضحة في مجالات مهنية ووظائف كان يعتقد بأن العامل البحريني لا يرغب في الدخول فيها ، ولذلك فإن اهتمامنا لم ينحصر في نطاق البرامج والمهن الفنية والإدارية والتجارية والخدمية ، بل امتد إلى المهن الحرفية ، وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد حققنا نجاحاً بارزاً في قطاع الفندقة حيث بلغت نسبة العمالة البحرينية في فنادق الخمس نجوم حوالي ٤٠٪ تقريباً ، وفي القطاع الفندقي بشكل عام ٢٩٪ وهو إنجاز بارز في قطاع كان يعتقد بأن البحريني يتردد في دخوله .

ومن منطلق اهتمامكم ، أود أن أؤكد لكم بأن هذا النجاح قد نتج عن التعاون بين الجهات الرسمية المختصة ومؤسسات هذا القطاع وعدد من المؤسسات التدريبية من بينها كلية الخليج للضيافة والسياحة وهي مؤسسة تابعة لكلية شمانشسترلله للتكنولوجيا .

واليوم وقبل قليل وبالتحديد في الساعة التاسعة صباحاً، تم تحقيق إنجاز تاريخي من خلال تخرج ١٢ من الشباب البحرينيين الذين أكملوا بنجاح برنامج التدريب على الحلاقة الرجالية ، والذي تم تنفيذه عن طريق مدربين محترفين من فرنسا وتم تطبيقه حسب النظام البريطاني للمؤهلات المهنية .

وقبل بضعة أسابيع تخرج ١٨ شاباً وفتاة من البحرينيين أكملوا برنامج التدريب على بيع الذهب والمجوهرات ، والدفعة الثانية والمكونة من ٢٢ شاباً وفتاة من البحرينيين في طريقهم للتخرج من نفس البرنامج ، إضافة إلى ذلك فإنه بين ٤٠-٥٠ بحريني سوف يلتحقون في يناير القادم في برنامج التدريب على فن صياغة وتصميم الذهب والمجوهرات والذي تم تنظيمه بالتعاون مع المجلس العالمي للذهب ، مع العلم أن كلية «سيتي مانشستر» شاركت في إعداد وتطوير برنامج التدريب الذي يستغرق عامين ، مرة أخرى هذا مثال ملموس للعلاقات المثمرة بين البحرين وبريطانيا .

وقد أشرت إلى هذه الأمثلة المعدودة من بين المشاريع الكثيرة الأخرى كي أوضح أننا في البحرين ندعم ونساند برامج التنمية الاقتصادية والتجارية بعمالة وطنية مدربة ، وذلك أن تحقيق هدف ترسيخ مكانة البحرين كمركز إقليمي لصياغة الذهب والمجوهرات وكموقع مفضل لإقامة المعارض العالمية المختلفة بها على سبيل المثال يتطلب توفير وإعداد العمالة الوطنية المهيأة لصيانة هذه الإنجازات وترسيخها .

كما أن ذلك ناتج عن إداركنا لاحتياجات القطاع الخاص للعمالة المدربة والمؤهلة ، ونحن بالطبع نعي حقيقة أن التطورات المستقبلية تتطلب تدفقاً للقوى العاملة دون أية عوائق ، فوجود العاملين البحرينيين في المؤسسة هو عامل أساسي لتحقيق الاستقرار وتراكم الخبرات بها .

وفي هذا السياق فإننا نقوم حالياً بمراجعة قانون العمل كي تصبح قوانينا وأنظمتنا أكثر ملائمة لنمو وتطور سوق العمل مع الاستمرار في زيادة مهارات القوى العاملة الوطنية .

وتولي الحكومة أيضاً اهتماماً كبيراً لتوفير تسهيلات أكبر لرجال الأعمال والمستثمرين عن طريق تقليص الإجراءات البيروقراطية ، فالمجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية الذي أنشئ مؤخراً يسعى إلى ضمان توفير هذه

التسهيلات والتصدي لأية عقبات أمام المستثمرين واستحداث سياسات خلاقة وهادفة في مجال تشجيع الاستثمارات .

كما أن البحرين مستمرة في المحافظة على تعزيز موقعها كمركز إقليمي للمصارف والمؤسسات المالية ، وقد بلغت الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي في البحرين ١٠٣,٦ بلايين دولار أمريكي حتى حتى سبتمبر ٢٠٠٠ م ، كما أن المصارف العالمية ترسخ جذورها في البحرين ، ولعل آخر مثال على ذلك المبنى الجديد لسيتي بنك في ضاحية السيف والذي تبلغ تكلفته ٢٥ مليون دولار أمريكي ، والذي سيتم افتتاحه في العام القادم .

وتستمر الحكومة في التزاماتها بالعناية بصحة رأس المال البشري ، ومن هنا قررت زيادة المصروفات السنوية المتكررة على البرامج الصحية الحكومية بنسبة ٤,٤٪ في سنة ٢٠٠١ وبنسبة ٦,٢٪ سنة ٢٠٠٢ مقارنة بسنة ٢٠٠٠ م .

ولعلكم تعلمون أن نظاماً للتأمين الصحي الإلزامي سوف يتم تطبيقه في البحرين على الأجانب المقيمين في البلاد كمرحلة أولى يخضع الآن للمراجعة الأخيرة ، وقد كان لإحدى المؤسسات البريطانية للتأمين دور في إعداد هذا النظام منذ البداية ، ومن الواضح أن تنفيذ هذا البرنامج سيؤدي إلى تنمية سوق للتأمين ومشاريع الطب الخاص في البلاد بشكل كبير .

وعلى صعيد المشروعات الحكومية ، فقد تم تقدير ميزانيتها بمبلغ ٩٠٠ مليون دينار بحريني (ما يعادل ٢,٣٤ بليون دولار أمريكي)، وتشمل هذه الميزانية مشاريع تطوير وتوسيع البنية الأساسية والتي تتضمن الميناء الجديد وتوسعة المنطقة الصناعية الجديدة في الحد وجسر الشيخ خليفة بن سلمان الجديد الذي سيربط الحد بالمنامة بشكل مباشر ، وسيتم البدء في هذه الاستثمارات والمشاريع أو استكمالها خلال السنتين القادمتين .

كما صادق مجلس الوزراء مؤخراً على توسعة مصنع البحرين للألمنيوم (ألبا) بتكلفة إجمالية قدرها ١,٦ بليون دولار أمريكي ، ويعتبر

هذا المشروع أحد أكبر مشاريع التوسعة الصناعية في البلاد خلال العامين القادمين ، وإضافة إلى ذلك فقد بدأت شركة نفط البحرين (بابكو) هذا العام بتنفيذ مشروع استراتيجية تحديث المصفاة تبلغ تكلفته الإجمالية ٨٠٠ مليون دولار أمريكي .

وسوف تكون هناك مشاريع صناعية أكثر إضافة إلى تطوير المشاريع الموجدة حالياً ، بما في ذلك المشروع المقترح لشركة الخليج للاستثمار الصناعي لتوسعة مصنع كريات الحديد والذي سيكلف ٢٠٠ مليون دولار تقريباً .

وتستمر البحرين في جذب استثمارات إقليمية وأجنبية مباشرة ، ولعل أحد أكبر المشاريع التي تم اعتمادها والذي سيبدأ العمل به خلال السنتين القادمتين هو منتج دورة البحرين السياحي والذي يبلغ رأسمال المرحلة الأولى منه ٢٠٠ مليون دينار بحريني (٥٢٠ مليون دولار أمريكي) وبتكلفة نهائية تقدر بحوالي ٥٠٠ مليون دينار بحريني تقريباً (١,٣ بليون دولار أمريكي) .

وقد تمت الموافقة أيضاً على تنفيذ مشروع سياحي آخر بالمنامة بتكلفة ١٠٠ مليون دولار أمريكي ، وسيكون موقع المشروع في المنطقة بين النادي البحري ومسجد أحمد الفاتح .

كما تعمل دول البحرين باستمرار على ترويج مشروعات صناعية جديدة للمستثمرين من جميع أنحاء العالم ، وقد نظمت وزارة النفط والصناعة في الأسبوع الماضي بالتعاون مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية وغرفة تجارة وصناعة البحرين وبنك البحرين للتنمية ندوة لترويج فرص استثمار في عدد من مشاريع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في البحرين تبلغ تكلفتها التقديرية الإجمالية ٧٠ مليون دينار (١٨٢ مليون دولار أمريكي) ، وقد ركزت الندوة على ١٢ مشروعاً في

قطاعات الصناعات الكيماوية والبتروكيمياوية والبلاستيكية والمطاطية ، والصناعات الهندسية والمعدنية والتعدينية غير المعدنية ، إضافة إلى الصناعات الطبية والغذائية .

وتعكف الجهات المعنية في الدولة الآن على مراجعة طلبات للاستثمار الأجنبي في مشروعات تصل تكلفتها التقديرية إلى أكثر من ٢ بليون دولار أمريكي .

إن كل هذا يبرز أحساسنا بالثقة والتفاؤل في مستقبلنا المشرق ، ويمثل بوضوح فرص استثمار متميزة للجميع ويجعل أيضاً مهمة جمعيتكم الموقرة مهمة شيقة وواعدة .

نص البيان الختامي

الصادر عن اجتماع القمة في دورته الحادية والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي المنعقد في دولة البحرين في الفترة من ٣٠ - ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠م

إن المجلس الأعلى إدراكاً منه لأهمية ما يجمع دوله وشعوبه من علاقات أخوية حميمة وصلات تاريخية وثيقة ومصير مشترك .

وانطلاقاً من مبادئ نظامه الأساسي التي تهدف إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين دوله الأعضاء في مختلف المجالات وصولاً إلى التكامل والوحدة .

وثقة منه فيما ستقدمه دولة البحرين بقيادة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير دولة البحرين من إسهامات في تعزيز وتقوية مسيرة المجلس أثناء ترؤسها لدورته المقبلة، للسير بها نحو آفاق جديدة تمكنها من التعامل بإيجابية مع المتغيرات المتسارعة والمتلاحقة التي يفرضها تيار العولمة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

واستكمالاً لما جاء في إعلان الرياض الصادر عن الدورة العشرين، استعرض المجلس الأعلى في دورته الحادية والعشرين التي عقدت في البحرين يومي السبت والأحد ٣٠ و ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠م مسيرة عمل المجلس في القطاعات المختلفة، في إطار الأهداف الواردة في نظامه

* جريدة الرياض السعودية الصادرة بتاريخ ١/ ١/ ٢٠٠١م ، العدد ١١٨٧٩ .

الأساسي والاتفاقية الاقتصادية الموحدة إضافة إلى القضايا التي تهم دول المجلس وشعوبه، في ضوء ما تشهده منطقة الشرق الأوسط والساحة الدولية من تطورات .

وإذ يعبر المجلس الأعلى عن تقديره للخطوات التنفيذية التي اتخذتها الدول الأعضاء انسجاماً مع قرارات المجلس الأعلى، يشيد بالجهود المبذولة من قبل المجلس الوزاري واللجان الوزارية العاملة في إطار المجلس، من أجل إنشاء قاعدة اقتصادية وثقافية واجتماعية صلبة تلبي متطلبات المرحلة المقبلة تعزيزاً لمسيرة العمل المشترك، فإن المجلس الأعلى ليعلن أهمية تنفيذ ما يلي:

أولاً: تعزيز وتقوية مسيرة مجلس التعاون بمزيد من التنسيق والتعاون والترابط والتكامل، وذلك بتبني استراتيجية موحدة في المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والاجتماعية والإعلامية والثقافية والعلمية قوامها وحدة الهدف والمصير المشترك .

ثانياً: ترسيخ مبدأ الأمن المشترك لدول المجلس، بتعزيز التعاون والتنسيق في القضايا الأمنية والدفاعية، حمايةً لأمنها القومي والإقليمي وحفاظاً على استقلال دولها وسيادتها ووحدة أراضيها، في إطار مبادئ اتفاقية الدفاع المشترك بين دول المجلس والالتزام بها .

ثالثاً: حث الخطى لإقامة الاقتصاد الخليجي الموحد الذي لا يمكن أن يظل بعيداً عن تأثيرات الاقتصاد العالمي، لتمكينه من التعامل مع الكيانات الاقتصادية الكبرى، وذلك من خلال إعادة النظر في الأنظمة والقوانين الاسترشادية لتحويلها بعد تقييمها إلى أنظمة وتشريعات جماعية وفق قاعدة عامة وفي إطار زمني محدد .

رابعاً: إعطاء الأولوية في المرحلة القادمة من مسيرة التعاون للقطاعات الاقتصادية، تمشياً مع ما يسمى بالاقتصاد الجديد القائم على المعرفة

والتقنية، وخاصة قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، حيث يتوقع أن تشكل هذه القطاعات في المستقبل مصدراً هاماً من المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي، الأمر الذي يحتم اتخاذ سياسات وإجراءات من شأنها إعطاء دول مجلس التعاون السبق والميزة النسبية في استقطاب وتوطين هذه الأنشطة الاقتصادية والتجارية.

خامساً: تعزيز استقرار أسعار صرف عملات دول مجلس التعاون، وذلك من خلال الاتفاق على مثبت مشترك لدول المجلس وتنسيق السياسات المالية والاقتصادية والنقدية تمهيداً للوصول إلى العملة الموحدة لدول المجلس، وقيام الاتحاد النقدي فيما بينها .

سادساً: النظر في تسريع برنامج قيام الاتحاد الجمركي وتوحيد التعرفة الجمركية بين دول مجلس التعاون التي تم الاتفاق عليها في القمة العشرين بالرياض، والتعجيل كذلك بقيام السوق الخليجية المشتركة .

سابعاً: التنسيق فيما بين دول المجلس لدراسة الالتزامات والتعهدات التي تقدمت بها دول المجلس إلى منظمة التجارة العالمية ضمن الاتفاقات التي تضمها المنظمة، ووضع آلية مناسبة وجدول زمني مناسب للبدء في تطبيق تلك الالتزامات فيما بين دول المجلس .

ثامناً: دراسة إمكانية استحداث آليات فعالة يناط بها تسوية المنازعات التي تحيلها إليها الدول الأعضاء المعنية فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس والقرارات الصادرة عن المجلس الأعلى في الشؤون الاقتصادية، مع إعطاء دور أكبر لمراكز التحكيم التجارية لدول مجلس التعاون .

تاسعاً: إعادة النظر في اعتماد أسلوب الإجماع بشأن اتخاذ القرارات الاقتصادية، وذلك بعد أن قطعت دول المجلس شوطاً كبيراً في مسيرة التعاون المشترك .

نص كلمة
صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة
أمير دولة البحرين بمناسبة زيارته لمدينة حمد
والمنطقة الغربية من البلاد *

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الإخوة والأخوات ..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

وأنا في مدينة حمد مدينة الجميع، يسعدني هذا الحضور من أهالي المدينة والمنطقة الغربية، وبهذا التلاحم وروح الأسرة الواحدة تزيد إشراقة شمس البحرين التي بحول الله لن تغيب، فهذا زمن الميثاق والعهد وزمن الإجماع الوطني حول مبادئ وأسس ارتضيناها معاً لأنفسنا وللمستقبل، وسوف نلتزم بها كما تجلت نصاً وروحاً في الميثاق الوطني، الذي صادقنا عليه بعد استفتاء حر لا مثيل له بشهادة العالم، وهي مبادئ وأسس لن نخرج عنها قولاً وعملاً، وسنمارس الضمانات والحريات في إطارها الرحب المتمثل في قيم ميثاقنا الوطني بكل توازنه، والذي أصبح بعد الاستفتاء ميثاق شرف وطني للجميع ولصيانة الصف الوطني من أي مساس بثوابت عقيدتنا السمحة وعروبتنا .

وبعد ما حققناه بفضل الله من منطلق مبدأ العفو الشامل، الذي فتح صفحة جديدة للجميع بلا استثناء، فإن البلاد تحتاج الآن وهي في بدء الانطلاقة الجديدة إلى رص الصفوف والتقاء الإرادات الوطنية الحرة

---

* جريدة أخبار الخليج البحرينية الصادرة بتاريخ ١ / ٣ / ٢٠٠١ م، العدد ٨٣٧٨ .

لمواصلة مسيرة العمل الهادف نحو ما توافقنا عليه من تفعيل الدستور وإعادة الحياة النيابية وتحقيق الإصلاح في مختلف الميادين، فهذا وقت التكاتف لإتمام مسيرة البناء، بعد أن تلاقت أيدينا معاً في ملحمة الإجماع الوطني .

وفي الختام، ما أنا إلا رجل منكم في موقع المسؤولية، وفي موضع خدمة البحرين كلها، التي ستبقى أعز الأماني لأنها عندي رسالة الحياة وغاية العمر .

وفقكم الله والسلام عليكم ،،،

نص رسالة
أمير البحرين الشيخ حمد بن عيسى ال خليفة في شأن قرار محكمة العدل الدولية حول النزاع بين بلاده ودولة قطر *

بسم الله الرحمن الرحيم

شعبنا الوفي،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اليوم وبفضل الله وتوفيقه قال القضاء الدولي كلمته الفاصلة، وأصدرت أعلى سلطة قضائية في منظمة الأمم المتحدة وهي محكمة العدل الدولية حكمها التاريخي القاضي بتأكيد تبعية جزر حوار - كما كانت دائما لدولة البحرين وبسيادة البحرين التامة على هذه الجزر طبقا للقانون الدولي مؤكدة بهذا الحكم النهائي ما أمنا به في هذا الوطن جيلا بعد آخر من سيادتنا على كل شبر من أرضه ولقد تمسكنا بعدالة قضية وطننا الغالي وتحملنا في سبيله التضحيات والأعباء الجسيمة في مختلف الميادين ليس حفاظا على وحدة كياننا الوطني المقدس فحسب، وإنما حفظا كذلك لاستقرار الأوضاع وثباتها لصالح الجميع في هذه المنطقة الحيوية من العالم، ولم تكن تبعية جزر حوار لدولة البحرين موضع أي شك لدى شعبنا وجيراننا وأصدقائنا فالجميع مدركون أنه لم يسكن هذه الجزر لمدى قرون غير أهل البحرين ورغم ذلك فقد واجهنا إدعاءات لا أساس لها تذرعت بعدد كبير من الوثائق المزورة لإثبات غير ذلك، ولم تكن المواجهة

---

* جريدة الرأى العام الكويتية الصادرة بتاريخ ١٧ / ٣ / ٢٠٠١ م، العدد ١٢٣٣٢ .

يسيرة أو سهلة ولكن ثبات البحرين المشرف وتمسكها المطلق بحقوقها أدى بفضل الله الى هذه النتيجة العادلة ذلك ان انتزاع جزر حوار من وطنها الأم لم يكن يتعلق بهذه الجزر فحسب، وانما كان يهدد وجودنا كأمة ويمس مجال البحرين الحيوي في البحر والجو، وفي هذا اليوم الأغر من تاريخ البحرين يجب علينا ان نشكر الله عز وجل أولا في هذا المقام شكرا يليق بجلاله وجميل كرمه حيث سمع تضرعنا في بيته الحرام عند الملتزم بين باب الكعبة المشرفة والحجر الأسود سائلين إياه ان يثبتنا على الحق وان يحفظ كل بقعة من أرضنا لأهلها ويقوينا في دفاعنا عن حقوقنا المشروعة فاستجاب سبحانه لدعائنا ودعاء الخيرين من أهل هذا الوطن وعلمائه الذين رافقونا في تلك الرحلة المباركة الى الديار المقدسة وذلك فضل من الله ونعمة تستدعي منا مزيدا من الشكر له والثقة فيما عنده والتمسك بمبادئ وأحكام دينه الذي أنزله على خاتم رسله فحمدا له وشكرا وأملنا في الله كبير ان يفتح علينا بركات من السماء والأرض لخير هذا الوطن والمواطنين، كما ويطيب لنا ان نتوجه بالشكر والتقدير الى أفراد شعبنا الوفي والى قواتنا المسلحة الباسلة، والى هيئاتنا الدبلوماسية والقانونية، وكل من تعاون من المحامين والخبراء الدوليين مقدرين للجميع جهودهم المخلصة ومواقفهم المشرفة دفاعا عن هذه القضية العادلة التي كان لجيل الآباء والأجداد أساس من شرف الدفاع عنه ما يستحق اليوم أعمق تقديرنا، فباسمكم جميعا أهدي هذا الفوز التاريخي الى ذكرى والد الوطن قائدنا الراحل صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه كما نتوجه بخالص التقدير الى عضده وسندنا العم العزيز صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان ال خليفة رئيس الوزراء والعم العزيز صاحب السمو الشيخ محمد بن سلمان آل خليفة والى ولي عهدنا صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة وجميع أفراد الأسرة المالكة آل خليفة الكرام، وكل رجالات الدولة والوطن الذين كانوا خير عون لنا في هذه المهمة

ونخص بالذكر منهم الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير الخارجية المسؤول عن الشؤون الخارجية بكل اقتدار والشيخ محمد بن خليفة آل خليفة وزير الداخلية لدوره ودور وزارته في خفر ومراقبة الحدود وصيانة أمنها والشيخ الفريق أول خليفة بن أحمد آل خليفة وزير الدفاع نائب القائد العام المسؤول عن الشؤون الدفاعية بكل العزم والرأي الشجاع والأخ السيد جواد سالم العريض وزير الدولة وكيل البحرين لدى محكمة العدل الدولية الذي ترأس الفريق القانوني بكل الولاء والإخلاص لنا ولوطنه ونخصهم بالشكر لأدائهم العملي المشرف الذي أسهم في تحقيق هذا الفوز للوطن ,شعبنا الوفي: ان قيام محكمة العدل الدولية بتأكيد مبادئ الحق والعدل في قضية الخلاف بين البحرين وقطر المسماة (قطر ضد البحرين) في سجل المحكمة يمثل انتصاراً ليس للبحرين فحسب وانما لجميع الأشقاء والأصدقاء وأطراف المجتمع الدولي ومبادئ الشرعية الدولية في كل مكان ,وفي هذا المقام فإننا نحيي محكمة العدل الدولية على قرارها الحكيم ونعلن قبولنا لحكمها في شموليته ,وقد أمرنا باتخاذ مايلزم من اجراءات لضمان تنفيذه معتبرين نتيجة الحكم على وجه الخصوص كسباً مشتركاً للبلدين الشقيقين قطر والبحرين فقد كسبنا معركة المستقبل معاً بفضل الله وحان الوقت لفتح صفحة جديدة مشرقة من الوفاق بين بلدينا تثبيتاً للتلاحم القائم بينهما على كل صعيد وتحقيقاً لأحلام وتطلعات الأجيال من البحرينيين والقطريين في العيش المشترك القائم على التعاون المثمر لخيرهم جميعاً وخير شعوبنا الشقيقة في دول مجلس التعاون الذي نستبشر اليوم بأن يكون أكثر تلاحماً وقوة بهذا التطور الايجابي في مسيرته وأن يشهد المزيد من التقارب بارادتنا المشتركة مثلما تجلت بأجمل صورها في قمة البحرين بتصميم القادة الأشقاء، وفي هذا اليوم التاريخي الذي نسعد فيه بتسوية الخلاف بين بلدين شقيقين في البيت الخليجي المشترك لابد أن نشيد بجهود الوساطة

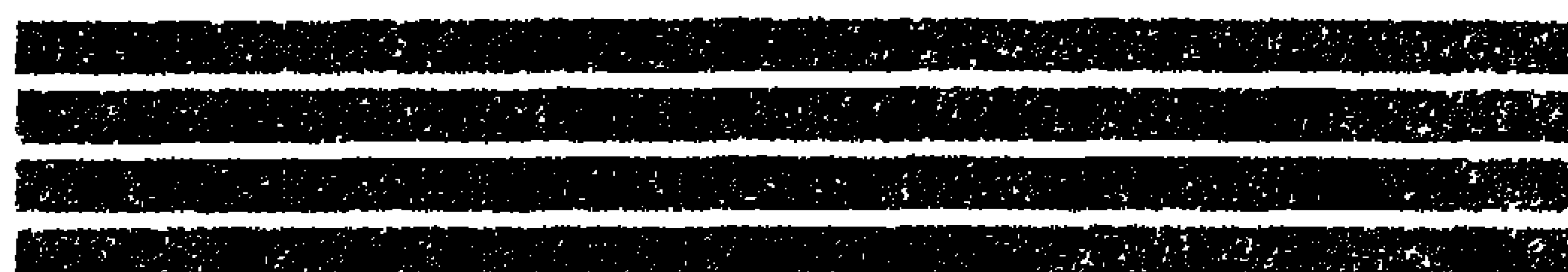
السعودية الكريمة التي أسهمت في مسيرة الحل منذ البداية وحرصت على التفاهم والتهدئة بين الأشقاء في أدق المراحل معربين عن تقدير البحرين لدور المملكة العربية السعودية الشقيقة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني ووزير الدفاع والطيران حيث ستبقى جهودهم الكبيرة حفظهم الله في هذا المسعى الكريم جزءاً من الدور الريادي الشامل للمملكة العربية السعودية والهادف لخير هذه المنطقة وصالح شعوبها في مختلف الميادين ، واليوم فإن جميع جسور التواصل والتكامل مع الاشقاء في دولة قطر بقيادة صاحب السمو الأخ العزيز الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني قد اصبحت ممهدة ومفتوحة على قاعدة الاخاء والمودة والتعاون الشامل لنواصل معاً مسيرة الخير التي ينتظرها الشعبان الشقيقان، دون ابطاء داعين منذ الآن الى استئناف اعمال اللجنة العليا المشتركة برئاسة اولياء العهد في البحرين وقطر، وفقهما الله الى كل خير، لتقوم اللجنة بالنظر في كل ما يمكن عمله للبدء في اقامة مشروعات التنمية المشتركة على جانبي الحدود لتصبح نموذجاً للبناء المشترك بين البلدين وفي مقدمتها مشروع الجسر، وذلك بعد نظر اللجنة في تعديل كل ما لا يتفق مع حكم المحكمة الصادر من قوانين وانظمة في البلدين، وأن افضل تجاوز للماضي هو دفع عجلة هذا التعاون الى الأمام ,وكما فتحت البحرين دون انتظار لتسوية الخلاف مجال الاستثمار والتملك للقطريين في البحرين فإنا ندعو الشقيقة قطر الى فتح مجال العمل والاستثمار للبحرينيين على طريق التقارب المخلص الذي نعده من أولوياتنا في البحرين، وحيث إن أقوى الأسس لبناء المستقبل هو التاريخ والتراث المشترك الذي يجمعنا والأشقاء في قطر، بما لقطر من تراث في البحرين سيبقى موضع عنايتنا، فإن الزيارة ستبقى من جانب آخر تخليداً لهذا

التراث المشترك على أرض قطر بما يشمله من جذورنا التاريخية المتوارثة، وإذ مَنّ الله على البلدين بهذه البداية الجديدة التي تحمل الكثير من امكانات الخير، فلا بد أن نستذكر اليوم، في هذا الموقف، بالتقدير والشكر المساعي الحميدة التي بذلها الوالد صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة للتقريب بين البحرين وقطر، في مختلف الظروف، بما يمثل الآن نبراساً لانطلاقة التعاون المشترك الذي نتطلع اليه، مؤكداً الدور المشهود لسموه، حفظه الله، ليس على الصعيد الخليجي فحسب، وإنما على الصعيد العربي والدولي، أما فيما يتعلق بالاستثمار العائد بالخير على شعبنا في البحرين، فإنا ندعو شركات التنقيب العالمية للقدوم إلى البحرين وقد تذللت بفضل الله العوائق التي كانت تحول دون مواصلة التنقيب في أية منطقة بحرينية جزراً وبحراً، وهذه دعوة متجددة لها لاغتنام فرصة الانفراج في هذا الموقع المهم من الخليج العربي، وفي الختام نوجه التهنئة مجدداً إلى شعب البحرين الوفي، وإلى مؤسساته الرسمية وأنديته الوطنية وجمعياته الأهلية، وإلى قوة دفاع البحرين التي أدت مهمتها خير أداء، ومكنت لهذا الخيار السلمي التاريخي، فأثبتت انها كانت وستبقى قوة سلام في كافة العالم في الداخل والخارج مستحقة التقدير الذي سيبقى لها في ضمير الوطن على مر الأيام ، وإذ تحققت بفضل الله وحدة جزرنا، وتجلت وحدتنا الوطنية في الموافقة الشعبية الرائعة على الميثاق، فإننا عاقدون العزم على استكمال هذه الوحدة بالمشاركة بضم كل مستحق إلى رباطها الوثيق، بمنحه شرف المواطنية البحرينية التي لا نرضى أن يبقى بدونها أي مستحق على أرض البحرين وأن يتم ذلك بالسرعة الممكنة بحيث يكون العيد الوطني المقبل الحد الأقصى لتحقيق هذا الانجاز وتكون الفرحة شاملة للجميع بإذن الله، وبعد هذه المنجزات فقد حان وقت العمل بسواعد الجد في عملية البناء الوطني لنقيم أسس الدولة العصرية بمؤسساتها الدستورية المتقدمة ونرسخ في

البحرين نموذج التعايش الانساني المتحضر بما تميز به من قيم الحرية والتسامح والعدل، وبهذا تكمل المسيرة التاريخية لترسيخ حدودنا الوطنية في كل اتجاه ويرتفع كيان البحرين شامخاً، ليصبح جديراً بين ممالك العالم بما يستحقه شعبها من رفعة وارتقاء ,اللهم احفظ علينا وحدتنا، وألف بين قلوبنا ووفقنا لما تحب وترضى، انك نعم المولى ونعم النصير، لكم مني، أيها الاخوة والأخوات خالص التهنئة والتبريك، وإلى أيامنا الأجمل التي نهديها أيضاً إلى الأشقاء في قطر مع دعواتنا لهم بمشاركتنا في هذا العيد المشترك على طريق المستقبل الواحد بحول الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

دولة قطر



مقابلة صحافية مع
الشيخ حمد بن ثامر آل ثاني رئيس مجلس ادارة قناة الجزيرة الفضائية القطرية و الذي يرأس الهيئة العامة للاذاعة والتلفزيون في قطرحول قنوات دولة قطر*

س : بعد الغاء وزارة الإعلام في قطر وانطلاق قناة الجزيرة كمشروع إعلامي رائد هل لديكم مشاريع أو أفكار إعلامية جديدة، خاصة المرتبط منها بالمنهج الإعلامي الانفتاحي الذي تتبعونه؟

ج : قناة الجزيرة بدأت مشروعا يعد الأول من نوعه في العالم العربي، بالذات، وهذا المشروع هو عبارة عن تخزين المعلومات وجميع البرامج الخاصة بقناة الجزيرة على موقعها في الانترنت ووضع خانة للاستبيان لمعرفة آراء المشاهدين في هذه البرامج، وكذلك التي يودون مشاهدتها أو اختيار المشاركين في قضية تهم المشاهد المتابع لقناة الجزيرة وخصوصا المتعاملين مع الانترنت، وهذا يعتبر نوعا من التواصل مع المشاهد العربي اينما كان

س : معلوماتنا تشير الى ان لديكم مشروعا لبث قناة الجزيرة باللغة الانكليزية؟

ج : هذا الكلام صحيح، وبالفعل هذا المشروع قيد الدراسة المتأنية لتناول الموضوع بشكل متكامل، فالفكرة موجودة والدراسة مستمرة، فقط تبقى نقطة الانطلاق.

س : أصبحت قناة الجزيرة تمتلك استديوهات في أماكن مختلفة وفي دول عدة هل هذا الانتشار ساهم في تنوع ضيوفكم وتقاريركم؟

---

* جريدة الرأى العام الكويتية الصادرة بتاريخ ١٢/١ / ٢٠٠١م، العدد ١٢٢٥٨ .

ج : نعم لدينا استديوهات في واشنطن وموسكو ولندن، وقريبا في القاهرة، كذلك داخل فلسطين، وقريبا في اليمن وطهران، كل هذه المكاتب سهلت التواصل مع الكتاب وأصحاب الرأي والقرار والمثقفين والمهتمين ويسرت تعاملهم مع القناة والنشرات الاخبارية والحوارية وهذا بالطبع

س : هل لديكم نية لإنشاء محطات تلفزيونية فضائية في قطر تكون مملوكة بالكامل لرؤوس أموال أجنبية؟

ج : لدينا تجربة في قطر وهي السماح بالاذاعات، ولا أقصد انشاء الاذاعات، انما إعادة البث، كما حدث مع محطة « BBC » العربية و« AMBC، FM » واذاعة أبو ظبي، وهذه يعاد بثها من خلال اجهزة الكترونية للتقوية « FM » وهي تجربة رائدة والكل مرتاح لها، ولم يكن هناك تدخل منا في عملها، وقطر ترحب وبكل سرور بجميع المؤسسات الإعلامية، وستقدم لها كل الإمكانات التي تساعد في مواصلة عملها.

س : هل ستكون هذه القنوات وفق ضوابط ومعايير؟ وماذا عن هامش الحرية لهذه القنوات الإعلامية؟

ج : من الطبيعي ان يكون هناك ضوابط معينة عند التعامل مع هذه القنوات، ولكن من دون التدخل في أعمالها، ولن نخالف استراتيجيتها الإعلامية التي تنتهجها أما عن هامش الحرية فإن قناة الجزيرة التي تبث من قطر وبقية القنوات الاذاعية التي يعاد بثها من قطر أيضا، جميعها لم تتعرض لاشكالية على ما تبثه من تقارير وبرامج

س : هل هناك خطوط حمر تضعونها للقنوات الفضائية المتوقع انشاؤها؟

ج : بالتأكيد هناك خطوط حمر، ومنها اننا لا نسمح بالتطاول على الذات

الالهية والأديان السماوية أو الشخصيات العامة، بالتجريح أو الاساءة أو الاسفاف بحق أحد.

س : من أين تتوقعون المنافسة لقناة الجزيرة في المرحلة القادمة؟ وهل تشكل القنوات الاخبارية الجديدة مثل فضائية أبو ظبي أو مشروع القناة الإخبارية المصرية المستقلة، منافسا مزعجا لكم؟

ج : كل هذه الأمور واردة، وفي نهاية المطاف فإن المشاهد هو الذي يقرر، ونحن نسعد بهذا التطور الذي شاهدناه في قناة أبوظبي، وباقي القنوات العربية ونطمح ان تزداد مساحة الحرية في بقية القنوات الفضائية أو غيرها من وسائل الإعلام، بل بالعكس هذا يدعونا للاستمرار في المنافسة وتقديم الأفضل، والمستفيد الأول هو المشاهد.

س : سمعنا ان بعض القنوات الفضائية المنافسة تدفع مبالغ كبيرة لجذب العاملين المتميزين في قناة الجزيرة، فهل وضعتم خطة لمنع تسرب الكفاءات المتميزة؟

ج : اعتقد ان انتقال الموظفين من مكان الى آخر حرية شخصية اذا ما رأى الموظف ان الانتقال مناسب له أو أنه سيقدم فيه ابداعه أو يحصل على مكاسب مالية أعلى وهذا فخر للجزيرة ان تقدم القنوات الفضائية الأخرى عروضا مغرية للعاملين فيها، وهذا يؤكد ان الجزيرة صنعت مراسلين ومقدمي برامج على مستوى عال وكما صنعت هؤلاء فلن تعجز عن صنع غيرهم

س : هل تشكل الاحتجاجات التي تتلقاها الحكومة القطرية من بعض الحكومات العربية، جراء بعض البرامج التي تقدمها الجزيرة، قلقا لكم؟ وهل تتوقعون ان يضطركم ذلك لتغيير النهج الحالي وتخفيف مساحة الحرية في القناة؟

ج : اعتقد ان هذه الاحتجاجات ستستمر، ونحن نحترم وجهات نظر

الأطراف الأخرى، وندعو دائما المحتجين علينا الى المشاركة في البرامج الحوارية أو النشرات الإخبارية، ولهم الحق في ابداء الرأي ووجهات النظر التي يركنون اليها وأشير هنا الى اننا ليس لدينا موقف سلبي من أي نظام عربي

س : ألا ترى ان مواصلة الضغط والاحتجاجات الرسمية من قبل الدول العربية ستحد من هامش الحرية المتاح، وان الواقع سيفرض على القناة؟

ج : هذا غير صحيح، لأننا نتعاطى مع الحوادث في شكل موضوعي، ولن يثنينا هذا الضغط عن مواصلة المسيرة التي بدأناها.

س : ما أثر ما يطرح من مواضيع سلبية من قبل بعض العاملين في قناة الجزيرة تجاه دول الخليج، وتحديدا الكويت والمملكة العربية السعودية، وما أثر تلك السياسة عليكم كقطريين بين دول الخليج؟

ج : الاحتجاجات التي ترد الينا من الدول العربية في بعض الأحيان أكثر مما يرد الينا من دول الخليج، وهذا يؤكد ان ما يقدم ليس استهدافا لدول الخليج بالذات وما هو مرتبط ببعض دول الخليج من برامج أو خبر معين قد يثير عدم الارتياح عند دولة أخرى، أعني ان دول الخليج ليست مقصودة كما يظن البعض.

س : ألا تتفق في ان هناك مزاجية وانتقائية في اختيار الأخبار والبرامج التي تستهدف المملكة العربية السعودية والكويت؟

ج : أؤكد اننا لا نمارس المزاجية والانتقائية في برامجنا وأخبارنا، ونحن نتعامل مع الحدث، ولا يمكن خلق أحداث لم تكن موجودة، فنحن لا نستطيع ان نفتعل خبر ان هناك انفجارا (لا سمح الله) في إحدى المدن الواقعة في الدول التي ذكرتها أو غيرها، فنحن نأخذ الأخبار اما من الوكالات المعتمدة أو من مراسلينا، أو من خلال استضافة شخصيات من البلد الذي وقع فيه الحدث، والرد عليها، ولكن لا أفشي سرا اذا قلت لك ان

لدينا بعض الهفوات التي تحدث ردود فعل سلبية، وهذا أمر متوقع.

س : كيف تتعاملون مع هذه «الهفوات» التي تحدث من قبل مقدمي بعض البرامج، بعد ان تخرج الكلمة على الهواء مباشرة؟

ج : نتخذ الاجراء المتبع في جميع المؤسسات الإعلامية وغيرها مع العاملين، مثل استدعاء المخطئ والتحقيق معه حسب حجم الخطأ.

س : يرى بعض المراقبين السياسيين ان الممارسات التي تنتهجها قناة الجزيرة في برامجها ضد الكويت والسعودية، وفي المقابل هناك تعاطف واضح مع النظام العراقي، وهذا سيكلفها الكثير في المستقبل في حال عزل النظام العراقي الحالي واستبداله بنظام ديموقراطي، وما يدل على ذلك تناولت قناة الجزيرة خبر خطف الطائرة السعودية والانشراح واضح على مقدمي الخبر؟

ج : السؤال فيه تبسيط للواقع وانا أرى ان وسائل الاعلام العربية ازدادت فيها مساحة الحرية وهذا يبشر بالخير، وحتى لا تكون اطروحاتنا مزعجة للآخرين لكن بعض القنوات العربية تغطي كثيرا من الاحداث التي غطتها الجزيرة، الا ان المشاهد العربي يتابع هذا الحدث في الجزيرة، وهذا هو المهم ان هذه القناة تجذب المشاهد العربي، وهذه شهادة نعتز بها.

س : وماذا عن موضوع خطف الطائرة السعودية الى العراق؟

ج : في اجابتي كنت اوحي من بعيد من غير ان اسمي اي حدث بعينه، والا فان خطف الطائرة والانتفاضة تمت تغطيتهما في جميع القنوات العربية، وبما ان قناة الجزيرة يلتف حولها الكثير من المشاهدين، لذلك يظن البعض ان الحدث تمت تغطيته فقط عندنا، وهذا هو السبب.

س : وجهت اليك اسئلة بخصوص الكويت والسعودية على اعتبار ان الجزيرة تقصدهم بالاخبار السيئة، وعدم ردك يؤكد ان هذا منهجكم حيال

ما يطرح ضد الدولتين؟

ج : انا لا اؤيد ما تقوله، ولا يمكن ذلك فالسعودية والكويت دولتان عربيتان نعتز بهما ونحترمهما ولهما اهميتهما الاخبارية، ونتعامل مع الأخبار التي تخصهما مثلما نتعامل مع الآخرين واذا رجعت الى بعض التغطيات لرأيت دليل قولي على مهنية الاخبار.

س : اذن، لماذا هذا الشعور هو السائد لدى الشارعين السعودي والكويتي؟

ج : لا اعتقد ان هذا هو الشعور السائد بين المواطنين في الدولتين، بل اختلف وبشدة في هذا التوجه، وفي ان يكون هذا الشعور موجودا لدى الشعبين الشقيقين.

س : ولكن، ألا تتابع ما يكتب في الصحف ضد قناة الجزيرة؟

ج : هذا دليل محبتهم لقناة الجزيرة

س : ولكنهم يسمونها قناة «الشريرة» و«الحقيرة»؟!

ج : هذه وجهة نظرهم، ومن حقهم ان يطلقوا عليها ما يرونه، وانا متأكد انهم يتابعونها.

س : صحيح كلامك، لكنهم يشاهدونها بعين ناقدة وليست عين الرضى والحب؟

ج : هذا شيء جيد ومناسب ومطلوب، والنقد الموضوعي نستفيد منه.

س: انزعج المسؤولون والمواطنون الكويتيون مما ادعاه مقدم برنامج «أكثر من رأي» عندما قال ان الكويتيين سكبوا المواد الحارقة على الفلسطينيين في الكويت انتقاما من موقفهم وقيادتهم السياسية من الغزو العراقي على دولة الكويت، فما رأيكم فيما قال، وما الاجراء الذي اتخذتموه

مع مقدم البرنامج، لا سيما ان بعض المحامين والكتاب قاموا برفع دعوى قضائية ضد القناة؟

ج : نحن نحترم رغبة الكتاب والمحامين في اللجوء الى القضاء ضد أي موضوع او قضية يتم طرحها في القناة، وهذا ان دل فانما يدل على وجود ظاهرة حضارية في التعامل مع القضايا التي يجد أحد فيها اساءة لبلده او شعبه، أما موقفنا من مقدم البرنامج (سامي حداد) فان برنامجه حواري وتطرح فيه جميع الآراء، وقد شارك في تلك الحلقة النائب الكويتي عبدالله النيباري الذي لم يفوّت الفرصة ورد عليها واوضح ان هذا الكلام محض افتراء، وقد اعتمد مقدم البرنامج على ما كتبته الصحافة العربية في شأن المتضررين الفلسطينيين، ولو لم يكن في تلك الحلقة ضيف كويتي لطرحنا تساؤلا : لماذا ذكر مقدم البرنامج هذه العبارة؟ ولكن في حال وجود شخصية كويتية تدافع وترد على ما يثار عن الكويت، فاعتقد ان من حق اي محاور ان يطرح ما شاء من تساؤلات ومن حق الضيف ان يرد ويفند هذه الاطروحات مثلما هو حاصل بيني وبينك الآن

س : شاهدنا تلك الحلقة وسمعنا النائب النيباري يقول : ان المقدم والتقنية الفنية التي كانت تقطع الصوت حينها، يقفان ضدي، فما قولك؟

ج : لا تعليق يبدو ان بعض الضيوف يستخدمون هذا الاسلوب، وهذا يرجع للضيف، واعتقد ان النيباري رد بشكل موفق.

س : اسمح لي ان اصر على رأيي في ان هذه الحلقة أساءت للكويتيين؟

ج : وأنا استغرب اصرارك على ذلك، واكرر لك اننا لسنا ضد الكويت وشعبها، بل نكن لهم كل الحب والتقدير وهم أهلنا، واتمنى ان يرجع كل منهم لمشاهدة هذه الحلقة ليرى كيف هاجم مقدم البرنامج النظام العراقي وذكر الممارسات السيئة التي تقوم بها ادارة الحكم في العراق وقصي ابن

صدام الذي اقصده هو اذا كان مقدم البرنامج مع العراق، فكيف يذكر نموذجاً سيئا عنه؟

س : يتهمكم البعض بالعمل كأداة تجسس لاسرائيل في المنطقة، ويدللون على ذلك بأنكم تتجسسون على عناصر «حماس» الموجودين عندكم لصالح اسرائيل، فما تعليقك على ذلك؟

ج : اتمنى ان يوجه هذا السؤال الى قادة «حماس»، اذا كان دور قناة الجزيرة استخباراتي تجسسي لاسمع الاجابة منهم كما انني اترك الحكم للمشاهد العربي يحكم ان كانت هذه القناة تقوم بهذا الدور مع اسرائيل أو غيرها.

س : هل تبرعت قطر بالطائرة الجامبو للنظام العراقي تمهيدا لانشاء شركة مشتركة للنقل الجوي مع ذلك النظام؟

ج : هذه الاسئلة ليست من اختصاصي حتى اجيب عليها، ولا أعلم كيف اجيب لأنني لا أعلم حقيقة الاجابة.

س: كيف تعاملت قناة الجزيرة مع هذا الحدث، لا سيما ان المتبرع هو الشيخ حمد بن علي آل ثاني؟

ج : تعاملنا معه بشكل مهني وتمت تغطيته في بغداد من خلال مراسلنا هناك، وحاولنا الاتصال بالشيخ حمد بن علي ولم يستجب، ولم يتفاعل معنا، واظن انه تمت تغطية شاملة للموضوع بالامكانات المتاحة، وكما ان مراسلنا ذهب الى مقر الشركة في الامارات لاجراء حوار مع احد المسؤولين فيها، لكنه لم يستطع ذلك.

س : يتردد ان القناة تغض الطرف عن ممارسات النظام العراقي مقابل تسهيل المهمات لمراسليها داخل العراق؟

ج : اذا كان الاخوة في الكويت يسهلون لنا الامر هكذا فنستطيع ان

نتعاون معهم بنفس الاسلوب - بالطبع انا امزح - وما تقوله نترك للمشاهد العربي الرأي فيه واعتقد ان بقية الشعوب العربية ترى هذا الشيء

س : هل هناك تسهيلات من قبل النظام العراقي للقناة؟

ج : لا توجد تسهيلات - اذا صحت هذه الكلمة - فالعراقيون وافقوا على فتح استديو مثل اليمن ومصر وفلسطين وغيرها، واظن هذه خطوة ذكية من قبل هذه الدول ونحن نتمنى لنا موقعا في اي بلد عربي يسمح لنا بافتتاح استديو وانطلاق مراسلينا وتسهيل حركتهم.

س : الملاحظ انكم الوحيدون الذين تظهرون المسؤولين العراقيين على الشاشة في الحوارات والنشرات الاخبارية وغيرها؟

ج : هناك قنوات عربية أخرى تقوم بنفس الدور، واجرت لقاءات مطولة مع مسؤولين عراقيين، ولهم مراسلون وعمل دائم لا سيما انها منطقة احداث.

س : هل هناك فكرة لحوار مع رئيس النظام العراقي؟

ج : تمنى محاورته، لا سيما انه سبق اعلامي.

س : قناة الجزيرة تقف بجانب النظام العراقي، برأيك هل هذا شعور الكويتيين فقط أم انه شعور لدى جميع الشعوب العربية؟

ج : اشك ان تكون هذه الفكرة او هذا الشعور موجوداً عند الشارع العربي بأكمله.

س : كم نسبة العراق في أسهم قناة الجزيرة، وان كنا نسمع انها أكبر من نسبة القطريين؟

ج : الشارع الكويتي والشارع العربي لن يتقبل هذا الطرح، فالجميع يعرف ان الحكومة القطرية ليست بحاجة لأموال العراق أو غيرها، وأموال

قناة الجزيرة قطرية، وهذا لا يقبل النقاش.

س : إذن سياسة القناة ايضا قطرية وليس لها منهج مستقل؟

ج : بل هي سياسة قناة الجزيرة، وليست سياسة قطر، وهذه القضية ليس فيها نقاش وضربنا لك نموذج بث الاخبار لبعض القنوات الاذاعية، **اذا كانت الحكومة تسمح ببث برامجها على الاراضي القطرية، فهل هذا يعني ان ما تبثه هذه القنوات هو سياسة قطر؟**

س : كل الاسئلة عرضتها عليك واستبعدت منها ما هو من اختصاص وزراء آخرين، بقصد عدم التدخل في شؤونهم، الا هذا السؤال فان كان فيه احراج فلا تجب عليه: هل صحيح انك أقرب شخص لسمو الأمير حمد بن خليفة آل ثاني، حيث ان تكون في صحبته في كل سفراته، وهذا دليل أيضا على أن سياسة الجزيرة يتم التفاهم عليها وتقدم اليكم من صاحب السمو أمير قطر؟

ج : أنا لست أقرب انسان لسموه، وان كان هذا يشرفني ولكن ليس صحيحا هذا الكلام على الاطلاق، والقناة لها استقلاليتها، كذلك الشأن القطري، وهذا دليل على نجاح الجزيرة، ولو كانت القناة تنفذ سياسة قطر او دولة محددة لما نجحت ولما رأيت اهتمام المشاهدين بها، ولما اصبح لها موقع في العقل العربي، وهذا دليل استقلاليتها واحب ان اوضح لك ان كثيرا من القنوات الاخبارية الفضائية لا تنفذ سياسة دولها، لذلك تنجح واسلوب الجزيرة هو سر تعلق المشاهدين بها، وكذلك دوائر مراكز الدراسات العالمية التي تحرص على ما يبث في قناة الجزيرة، فهذا دليل على استراتيجيتها المستقلة، والا لأصبحت كالقنوات الأخرى.

نص رسالة
الشيخ حمد بن خليفة آل الثاني أمير دولة قطر في شأن قرار محكمة العدل الدولية حول النزاع بين ببلاده ودولة البحرين *

بسم الله الرحم الرحيم

الإخوة المواطنون..

اتحدث اليكم اليوم لمناسبة صدور حكم محكمة العدل الدولية في قضية الخلاف الحدودي بين دولتي قطر والبحرين والذي كنا نترقبه جميعا منذ انتهاء المرافعات الشفوية امام المحكمة في نهاية شهر ينويو الماضي ,ومما لا شك فيه ان ذلك الخلاف الذي مضى عليه اثنان وستون عاما كان طوال تلك الفترة الحدث المهم على العلاقات بين الدولتين وشعبيهما الشقيقين فقد شهدت هذه العلاقات في ظله توترات عدة وانفراجات قليلة ما كانت لتبدأ الا لتنتهي مع ما يستجد من التداعيات الناجمة عن استمرار الخلاف بل تصاعده ,ومن هنا فقد ترسخت قناعتنا بضرورة التماس كل السبل لإنهاء هذا الوضع وحل الخلاف القائم بيننا وبين اخواننا في البحرين حلا جذريا ليس لصالح العلاقات بين دولتينا وشعبينا فحسب، بل لصالح أمن واستقرار منطقتنا الخليجية وتعزيز كيان مجلس تعاوننا الخليجي. وفي هذا الاطار فقد حاولت قطر جهد استطاعتها التماس حل موضوعي لذلك الخلاف عن طريق المفاوضات المباشرة تارة والوساطة التي قامت بها المملكة العربية السعودية الشقيقة تارة أخرى ، الا ان تلك المحاولات لم تتكلل بالنجاح لتباين المواقف وحساسية الأمور المختلف عليها بالنسبة لكل

---

* جريدة الرأى العام الكويتية الصادرة بتاريخ ١٧/ ٣ / ٢٠٠١م ، العدد ١٢٢٩٤ .

الطرفين ولم يعد هناك من خيار الا التسوية القضائية وهو ما اتفق عليه الطرفان في عامي ١٩٨٧ و١٩٩٠ برعاية أخي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود في اطار وساطته الكريمة والتي انتهت بإحالة الموضوع الى محكمة العدل الدولية ,ايها الاخوة المواطنون ,,لقد أصدرت المحكمة مساء اليوم (أمس) كما تعرفون حكمها النائي ورغم ما تضمنه ذلك الحكم من جوانب ايجابية أكدت حقوق دولة قطر في اقليمها البري ومناطقها البحرية وجرفها القاري ومنطقتها الاقتصادية الخالصة بما في ذلك مغاصات اللؤلؤ وفي جزيرة جنان وفشت الديبل وقطعتي الشجرة والعرج وغيرها من المناطق البحرية المبينة في الخارطة المرفقة بالحكم الا انه قضى بتبعية جزر حوار لدولة البحرين.

ودعوني اصارحكم القول كما عودتكم دائماً ان قرار المحكمة في هذا الصدد لن يكن بالأمر الهين على نفوسنا ذلك ان لتلك الجزر في وجدان شعبنا مكانة كبرى تستمد جذورها من تاريخ هذا الوطن وحرص ابنائه على الارتباط بكل ذرة من ترابه، بيد اننا رغم ما نشعر به من الم نقدر ان قرار المحكمة على اية حال قد انهى الخلاف القائم بين الدولتين وان في وسعنا الان ان نترك ذلك الخلاف الذي اصبح جزءاً من التاريخ وراء هورنا ,اننا اذ نتطلع الى المستقبل ندرك ان تضحيتنا لن تهب سدى اذ انها ستضع الاساس لعلاقات اوثق وارحب لا تشوبها شائبة بين قطر والبحرين وشعبيهما الشقيقين فضلاً عن انها ستعزز امن واستقرار دولنا الخليجية وتسهم في تقوية مجلس التعاون الخليجي ودعم مسيرة التكامل بين الدول الاعضاء ,وانني اذ اتوجه بخالص التهنئة الى الشعبين القطري والبحريني لانتهاء الخلاف بين الدولتين لأمد الى سمو اخي الشيخ حمد بن عيسى ال خليفة أمير دولة البحرين الشقيقة يداً كما كانت ملؤها الاخوة والمودة لنطوي معاً تلك الصفحة ولنبدأ صفحة جديدة يشارك فيها الشعبان الشقيقان في تعميق وتنظيم علاقاتنا المستقبلية والتي يتفاعل فيها البلدان

لما فيه مصلحتهما وخيرهما المشترك ،وفي هذه المناسبة اتوجه بالشكر والتقدير الى اخي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز واخي جلالة السلطان قابوس بن سعيد لدورهما وجهودهما المميزة التي اوصلت البلدين الى اكبر مرجعية قانونية وقضائية لتسوية خلافهما ،كما اجدها مناسبة لأن اتوجه بالشكر والتقدير لكل من ساهم باخلاص من اجل قضية قطر وكل الاشادة والتقدير لشعب قطر لمساندته وموءازرته القوية لقضايا الوطنية طوال العقود الستة الماضية ،رحم الله شهداء كلا البلدين ، الخلود لاجدادنا ، شهدائنا في دامسة والوكرة والى كل شهيد صال من أجل هذا الوطن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركات ،،،

نص البيان الختامي
الصادر عن مؤتمر الدوحة الطارئ لوزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في قطر ٢٦ مايو ٢٠٠١م *

بدعوة كريمة:

من الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ، أمير دولة قطر ، رئيس القمة الإسلامية التاسعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، انعقد المؤتمر الطارئ لوزراء خارجية الدول الأعضاء يوم ٣ ربيع الأول ١٤٢٢هـ ، الموافق ٢٦ مايو ٢٠٠١م في الدوحة ، بدولة قطر ، لدراسة الأوضاع الخطيرة التي تشهدها فلسطين جراء العدوان «الإسرائيلي» المتواصل والمتصاعد على الشعب الفلسطيني .

وقد أعرب المؤتمر عن تقديره البالغ للشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وحكومة وشعب دولة قطر الشقيقة لهذه الدعوة الكريمة ولما وفرته من فرصة لإجراء بحث جدي وعميق للأوضاع الخطيرة التي تشهدها فلسطين

وقد استمع المؤتمر للكلمة المهمة التي تفضل الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بإلقائها ، والعرض المفصل الذي أدلى به الرئيس ياسر عرفات . كما اطلع على تقرير الأمين العام حول التطورات الخطيرة التي تشهدها فلسطين .

وبعد المداولات والمناقشات المستفيضة التي دارت بين السادة الوزراء

---

* جريدة الخليج أبو ظبي الصادرة بتاريخ ٢٧ / ٥ / ٢٠٠١ م ، العدد ٨٠٤٣ .

ورؤساء الوفود مستلهمة مضمون بيان القمة الإسلامية التاسعة بخصوص انتفاضة الأقصى ... انتفاضة استقلال فلسطين ، توصل المؤتمر الطارئ لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى ما يلي :

١ ـ يحيي المؤتمر باعتزاز كبير انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال «الإسرائيلي» ويؤكد دعمه ومساندته وتأييده السياسي والمادي للصمود الفلسطيني في مواجهة الاحتلال « الإسرائيلي » ودعم انتفاضته المباركة وحق الشعب الفلسطيني المشروع في مقاومة الاحتلال ، ويدعو الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم المادي اللازم فوراً إلى السلطة الوطنية الفلسطينية وفتح باب التبرع الشعبي لدعم صمود الشعب الفلسطيني . ويقف إجلالاً لذكري الشهداء ويترحم على أرواحهم الطاهرة ويتمني للجرحى الشفاء العاجل ، ويؤكد العزم على وضع كل الإمكانيات ، وفي شتي المجالات السياسية والمعنوية والمادية والاقتصادية والبشرية والإعلامية من أجل تحرير الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، وتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه الوطنية الثابتة ، بما فيها حقه في العودة إلى دياره وممتلكاته وتقرير مصيره و إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف .

٢ـ يدعو المؤتمر إلى تخصيص دعم مالي عاجل تقدمه حكومات الدول الأعضاء لسداد الاحتياجات الطارئة الناتجة عن العدوان « الإسرائيلي» المتصاعد وتدمير البنية التحتية والإنتاجية الفلسطينية بما يحقق لها الاستمرار في حماية الأرض وتأمين الخدمات الطبية والتعليمية ومساعدة مئات الآلاف العاطلين عن العمل ، وبما يدعم الانتفاضة الفلسطينية المباركة وأسر شهدائها وجرحاها وأسراها ، وبما يمكن من الحد الأدنى من إعادة البناء وإعادة زراعة ما جرفته الآلة العسكرية «الإسرائيلية » و إصلاح

الطرق والبنية التحتية ، وتقوم رئاسة المؤتمر بالتنسيق مع الأمانة العامة بالاتفاق مع الدول الأعضاء على تحديد مساهماته وتحويلها مباشرة للسلطة الفلسطينية أو من خلال صناديق الأقصى ودعم الانتفاضة في البنك الإسلامي للتنمية ، آخذين بعين الاعتبار ما تم دفعه فعلا من بعض الدول الأعضاء من مساهمات كريمة سابقة .

٣ ـ يحمل المؤتمر « إسرائيل» المسؤولية الكاملة لعدوانها وممارساتها القمعية التي أدت إلى سقوط المئات من الشهداء وآلاف الجرحى ، وتدمير المنشآت والبنى التحتية والسكنية وإنهاك الاقتصاد الوطني الفلسطيني ، ويعتبر هذا العدوان انتهاكاًصريحاً لحقوق الشعب والإنسان الفلسطيني وخرقاً سافراً لكل المواثيق والمعاهدات والقانون الدولي والقانون الإنساني وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة وتنكراً لقرارات الشرعية الدولية وللإتفاقات الموقعة ، مما يهدد الأمن والسلم في المنطقة بأكملها .

٤ – يدين المؤتمر قيام قوات الاحتلال «الإسرائيلي» بقصف المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية واستخدامها لمقاتلات « أف ١٦» والمروحيات المقاتلة «أباتشي » الأمريكية الصنع والدبابات الثقيلة والصواريخ من البوارج الحربية واستخدام قذائف اليورانيوم المستنفد والغازات السامة ، مما أدى إلى سقوط عشرات القتلى ومئات الجرحى ، (اعترض الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات على هذه العبارة ، وقال : مئات الشهداء وآلاف الجرحى) ، في صفوف المدنيين وتدمير الأحياء السكنية والمرافق والمنشآت المدنية والرسمية ، ويدعو مجلس الأمن الدولي إلى التدخل الفوري لوقف هذا التصعيد العدواني الخطير على الشعب الفلسطيني والمقدسات في فلسطين والقدس الشريف وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني .

٥ ـ يطالب المؤتمر الولايات المتحدة الامريكية بالتدخل الفوري لوقف العدوان « الاسرائيلي » ومنع حكومة «اسرئيل » من مواصلة استخدام الاسلحة الفتاكة ضد المدنين والاسلحة المحرمة دولياً ، مما يؤدي الى زعزعة الأمن والاستقرار الاقليمي ويضع منظمة الشرق الاوسط على حافة حرب مدمرة ، ويدعو الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى استئناف دورتها الطارئه العاشرة للنظر في الممارسات « الاسرائيلية » الوحشية واستخدامها اسلحة محرمة دولياً ضد الشعب الفلسطيني .

٦ ـ يدين المؤتمر بشدة الانتهاكات الجسيمة الواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي تقترفها سلطات الاحتلال «الإسرائيلية » وخاصة جرائم الاغتيالات السياسية وفرض العقوبات الجماعية ، والتي هي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وخرق جسيم للقانون الدولي وانتهاك صارخ لحق الشعب الفلسطيني في الحياة .

٧ـ يحمل المؤتمر المسؤولين « الإسرائيليين » بصفتهم الشخصية تبعات هذه الجرائم ، ويطالب الأمم المتحدة بأن تشكل محكمة جنائية دولية مخصصة لمحاكمتهم كمجرمي حرب ارتكبوا تلك المجازر النكراء في حق الفلسطينيين وغيرهم من العرب ، كما يؤكد ضرورة ملاحقتهم على غرار ما تم في حالات مماثلة .

٨ ـ يطالب المؤتمر منظمة الأمم المتحدة اتخاذ القرارات الإلزامية لإجبار «إسرائيل على دفع التعويضات عن الخسائر المادية والمعنوية التي تسبب بها في الممتلكات والاوراح ، والإعاقات البدنية والنفسية جراء عدوانها على الشعب الفلسطيني وفرض الحصار والإغلاق وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية وتدميرها للمنشآت والبني التحتية والسكنية ، ونتيجة للأضرار التي ألحقتها بالأراضي و إتلاف المزورعات واقتلاع الأشجار وتلويث البيئة وتهجير السكان وغير ذلك من الخسائر .

٩ - يدين المؤتمر السياسة الإستيطانية التوسعية « الإسرائيلية » ومصادرة الأراضي الفلسطينية وكل النشاطات الاستيطانية الأخرى التي تعد جريمة من جرائم الحرب وانتهاكاً صارخاً لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وملحقاتها وقرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ الذي يعتبر المستوطنات منشآت غير قانونية يجب تفكيكها واعتبارها ملغاة وباطلة ولا أثراً قانونياً لها . ويطالب بتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي ٣٢٢ لعام ٢٠٠٠ والقرار ١٠ / ٧ الذي صدر عن الدورة الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة . ويطلب من جميع الدول منع تقديم أية مساعدات لـ « إسرائيل » في مجال الاستيطان ، كما يطالب بفرض عقوبات سياسية واقتصادية على « إسرائيل » لإجبارها على وقف الاستيطان .

١٠ - يحذر المؤتمر من خطورة المخططات« الإسرائيلية » الرامية إلى إغلاق المؤسسات الفلسطينية في مدينة القدس ومن استباحة حرمة ساحات المسجد الأقصى المبارك والتي تمثل استهانة بمقدسات ومشاعر الأمة الإسلامية ، والتي من شأنها أن تفجر الأوضاع في المنطقة بشكل لم يسبق له مثيل . وفي هذا الإطار يؤكد المؤتمر ضرورة بذل كل جهد من أجل المحافظة على هوية مدينة القدس وطابعها العربي الإسلامي والحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين .

١١ - يطالب المؤتمر مجلس الأمن الدولي بتحمل مسؤولياته ، بصفة الهيئة الدولية المسؤولة أساساً عن حفظ الأمن والسلم الدوليين واستتبابهما ، من أجل الوقف الفوري للعدوان « الإسرائيلي » وتأمين الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني ضد الانتهاكات الخطيرة التي يتعرض لها ، ويحث الولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص على عدم عرقلة عمل مجلس الأمن لاتخاذ مثل هذا القرار .

١٢ ـ يشيد المؤتمر بالدعم الثابت والتضامن الفاعل الذي ما فتئت تقدمه بلدان حركة عدم الانحياز لكفاح الشعب الفلسطيني وللشعوب العربية والإسلامية الأخرى من أجل استرداد حقوقها التاريخية الثابتة والمشروعة . كما يثمن كذلك الجهود التي تبذلها بلدان مجموعة عدم الانحياز الأعضاء في مجلس الأمن والصين والدول الصديقة الأخرى ويحثها على مواصلة هذه الجهود .

١٣ ـ يؤكد المؤتمر ضرورة عقد اجتماع الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وفق البيان الذي أصدره اجتماع الأطراف السامية المتعاقدة في ١٥ يوليو في جنيف ولاستمرار « إسرائيل » في انتهاكاتها الجسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف للنظر في انتهاكات « إسرائيل » في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني .

١٤ – يدعو المؤتمر راعيي عملية السلام ، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية ، للاضطلاع بمسئوليتهما في الالتزام بالمبادئ التي تمخض عنها مؤتمر مدريد والرامية إلى تحقيق التسوية السلمية للنزاع العربي . «الإسرائيلي» على أساس تنفيذ قرارات الشرعية الدولية المستجدة في قرارات مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ و٤٢٥ ومبدأ الأرض مقابل السلام . كما يدعو الاتحاد الأوروبي للإطلاع بدور فاعل في هذا الإطار .

١٥ – يؤكد المؤتمر التضامن الإسلامي الكامل مع سوريا ولبنان في مواجهة الاعتداءات والتهديدات «الإسرائيلية » المستمرة ضدهما ، ويدعو المؤتمر جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي للتعبير عمليا

وبكل الوسائل عن هذا التضامن والوقوف الحازم مع سوريا ولبنان ضد أية اعتداءات « إسرائيلية » عليها .

١٦ - يؤكد المؤتمر على حق لبنان المشروع الدفاع عن اراضية وتحرير الأجزاء المتبقية منها تحت الاحتلال «الإسرائيلي» ويؤيد الموقف اللبناني المطالب بالإبقاء على عدد القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان من دون تخفيض أو تغير في طبيعة عملها ، خاصة في ضوء استمرار تهديدات واعتداءات « إسرائيل » وخروقها لحرمة أراضى لبنان واجوائة ومياهه الإقليمية، ويكلف المؤتمر المجموعة الإسلامية لدي الأمم المتحدة في نيويورك بمواصلة التحرك من أجل حشد التأييد للموقف اللبناني في هذا الشأن ، والعمل على تسريع عملية إزالة الألغام التي زرعتها «إسرائيل » في الأراضي اللبنانية وإطلاق سراح المعتقلين اللبنانيين وسائر المعتقلين العرب

١٧ ـ يعهد المؤتمر إلى رئيس مؤتمر القمة الإسلامي التاسع بالاتصال مع قادة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن للتعبير عن موقف الأمة الإسلامية الداعي للوقف الفوري للعدوان «الإسرائيلي » على الشعب الفلسطيني لضمان الحفاظ على المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للأمة الإسلامية والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط .

١٨ - يؤكد المؤتمر التمسك بخيار السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط بما يكفل الحقوق الفلسطينية والعربية وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة على أساس تنفيذ قرارات الشرعية الدولية خاصة قرارات مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ و٤٢٥ ومبدأ الأرض مقابل السلام وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٤٩ ويؤكد أن الالتزام بعملية السلام يتطلب قيام « إسرائيل » بتنفيذ الاتفاقات والاستحقاقات التي تم التوصل إليها والبناء

على ما تم إنجازه واستئناف المفاوضات على جميع المسارات من حيث توقفت وفقاً للمرجعيات والشروط والأسس التي قامت عليها عملية السلام .

١٩ ـ يطلب المؤتمر من المجتمع الدولي ومجلس الأمن بإلزام « إسرائيل» بالانصياع لقرارات الأمم المتحدة وخاصة قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ لعام ١٩٨١، ، بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وبتنفيذ قرارات الجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الداعية إلى إخضاع جميع المنشآت النووية « الإسرائيلية » لنظام الضمانات الشاملة للوكالة ، وضرورة إعلان « إسرائيل » نبز التسلح النووي وتقديم بيان عن قدراتها ومخزونها من الأسلحة والمواد النووية إلى كل من مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبار ذلك خطوات لا بد منها من أجل إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها النووية في منطقة الشرق الأوسط وهو أمر أساس لإقامة السلام العادل والشامل في المنطقة .

٢٠ – يدعو المؤتمر جميع الأطراف الدولية المعنية بإقامة السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط إلى اتخاذ موقف محدد تجاه رفض «إسرائيل » المتكرر التقارير والمبادرات الدولية والعربية الهادفة إلى وقف العدوان « الإسرائيلي» على الشعب الفلسطيني ، ومحاولاتها التنصل من التزاماتها أو التحايل والتمويه على الموقف الدولي الداعي إلى الوقف التام لجميع النشاطات الاستيطانية .

٢١ – يكلف المؤتمر اللجنة الوزارية التي شكلها رئيس القمة الإسلامية التاسعة بمواصلة مهامها فوراً بالدعوة أولاً إلى عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي تخصص لبحث الوضع الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتأمين الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بفلسطين والنزاع العربي «الإسرائيلي» على أن تتوجه اللجنة ، وبصورة عاجلة ، إلى عواصم الدول الخمس دائمة

العضوية في مجلس الأمن والى الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة للتباحث في إيجاد الصيغ والآليات الضرورية اللازمة للتعامل مع ذلك الوضع المتدهور وأن تعتبر اللجنة نفسها في حالة انعقاد دائم لمتابعة التطورات .

٢٢ – يقرر المؤتمر وقف جميع الاتصالات السياسية مع الحكومة «الإسرائيلية » طالما استمر العدوان والحصار على الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية ، ويدعو المؤتمر الدول الأعضاء التي أقامت علاقات مع «إسرائيل » والتي كانت قد شرعت في اتخاذ خطوات تجاه العلاقات مع «إسرائيل» في إطار عملية السلام ، إلى قطع هذه العلاقات بما في ذلك إقفال البعثات والمكاتب وقطع العلاقات الاقتصادية ووقف جميع أشكال التطبيع معها حتى تقوم بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين والقدس الشريف والنزاع العربي « الإسرائيلي» تنفيذاً دقيقاً وصادقاً وحتى يستتب السلام العادل والشامل في المنطقة .

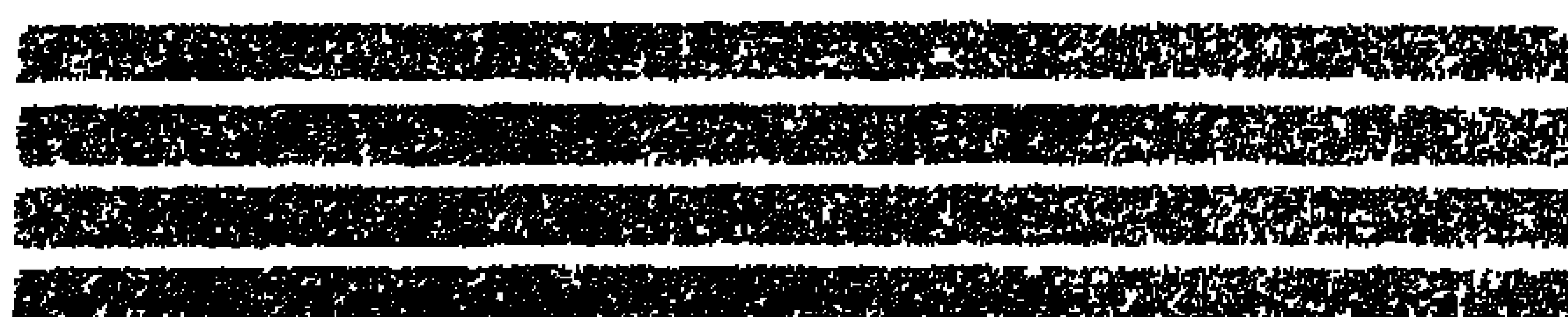
٢٣ ـ يدعو المؤتمر إلى الالتزام بتطبيق أحكام المقاطعة الإسلامية ضد «إسرائيل» » واعتبار التشريعات والأنظمة واللوائح المنظمة لعمل المقاطعة المبادئ العامة للمقاطعة والقانون الإسلامي واللوائح الداخلية للمكاتب الإقليمية واجتماعاتها الدورية جزءاً من التشريعات الوطنية المعمول بها ، وإنشاء المكاتب والآليات اللازمة لتنفيذ ذلك . والتنسيق بين مكتب المقاطعة الإسلامي ومكتب المقاطعة العربية .

٢٤ ـ يقرر المؤتمر أن ترعى الرئاسة والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ودولة فلسطين تشكيل وفود شعبية فلسطينية من الشباب الفلسطيني لزيارة الدول الإسلامية وذلك بهدف تأكيد الدعم للانتفاضة الفلسطينية والالتزام بتقديم المساندة المادية والمعنوية وتوعية الرأي العام العالمي بضرورة التضامن مع القضية الفلسطينية العادلة .

٢٥ – يوصي المؤتمر بالقيام بجهود إعلامية متواصلة تجاه وسائل

الإعلام الدولية لفضح انتهاكات« إسرائيل» لحقوق الإنسان الفلسطيني ، ولإيقاظ الضمير العالمي وحشد التضامن والتعاطف الدوليين مع الشعب الفلسطيني في كفاحه الوطني المشروع ، وإيقاف الآثار السلبية للحملة «الإسرائيلية » التضليلية ، وذلك بتنظيم حملة مضادة توضيحية لدى الرأي العام العالمي وكذلك أصحاب القرار فيه . ويكلف الأمين العام بتنسيق هذه الحملة مع مسؤولي خبراء الإعلام والعلاقات العامة في الدول الأعضاء .

سلطنة عمان



مقابلة صحافية مع
معالي السيديوسف بن علوي بن عبد الله وزيرالدولة للشؤون الخارجية في سلطنة عمان حول القرارات الدولية الصادرة بشأن العراق *

س: تلعب دورا في موضوع العراق ، واجتمعت مع آخرين من الوزراء العرب ، مع نائب رئيس الوزراء العراقي السيد طارق عزيز هنا في نيويورك ، أجريت محادثات مع وزير الخارجية البريطاني ، هل هذه مبادرة عمانية غير تلك المعروفة بالمبادرة القطرية ؟ وهل هي مختلفة تماماً عن المبادرة البريطانية ؟ وهل هي ذات رؤية شمولية كما نسمع ؟.

ج: أولاً ، ليست هناك مبادرات واللقاء الذي تحدثت عنه لا يخرج عن كونه لقاء اجتماعياً ، إذا أمكن أن نقول ذلك ، وليس لقاء سياسياً بمعنى أنه لقاء مفاوضات أو لقاء رسمي ، إنما حين تكون هذه اللقاءات لا نتحدث عن الموسيقى أو البورصة ، بل عما هو مطروح في الأمم المتحدة ، وما هو ممكن وما هو غير ممكن ، في هذا الإطار تم اللقاء .

س: ماذا لمستم لدى طارق عزيز ؟ هل لمستم استعداداً للتجاوب مع الطروحات الداعية إلى الخروج من الوضع الراهن ؟.

ج: ما حدث كان مجرد لقاء بين الوزراء وتحدثنا عن كل شيء ، العراق موقفه واضح فيما يتعلق بعلاقته مع مجلس الأمن وقرارات المجلس ، وأعتقد أن العراق يهمه قبل غيره أن يرى مخرجاً لعلاقاته معه الأمم المتحدة يخدم الأمن والاستقرار في المنطقة .

---

* جريدة الحياة اللندنية الصادرة بتاريخ ٢١ / ٩ / ٢٠٠٠ م ، العدد ١٣٧٠٧.

س: بريطانيا التي تطرح أفكار تقول إن المخرج الوحيد هو تطبيق القرار ١٢٨٤ ، وبعض الأطراف العربية يقول : ليس بالضرورة أن يتبنى العرب ذلك الموقف ، نسمع أن طروحاتك تتسم بالشمولية ، فحدثنا عن ذلك المخرج ؟

ج: أولاً ، بريطانيا عضو دائم في مجلس الأمن ، وكل شخص يفهم أنها تتحدث في إطار هذا المفهوم ، أنا لست مطلعاً على أن لديها مبادرة خارج إطار قرار المجلس وما يهمنا في الدرجة الأولى ليس الخلافات القائمة بين العراق وأعضاء مجلس الأمن ، إنما تصل المعاناة والمأساة التي يتعرض لها العراق إلى النهاية .

س: من وجهة نظركم هل القرار ١٢٨٤ هو المدخل الوحيد ؟

ج: أنا لا أريد أن أجزم أو أحكم بأن هناك مدخَلاً وحيداً أو مخرجاً وحيداً أو رأياً واحداً ، الوزراء والجامعة العربية والعراق ودول في مجلس الأمن وخارجه سيعملون ليرون هل هناك وسيلة لتحريك الموقف الجامد ، أما ما هي الطريقة ، فهذا يتوقف على مستوى الثقة المتبادلة بين العراق ومجلس الأمن ، هل تستطيع الدول المهتمة بشأن العراق أن تحرك هذا الأمر في إطار معين معروف ؟ هذا أمر أعتقد أن من الصعب أن نجد له فتوى الآن ، ليس هناك فتوى ، بل رغبة لدى كل من هو مطلع على وضع اليأس وما وصلت إليه الأمور بين مجلس الأمن والعراق في أن يكون هناك تحركاً على الأقل .

س: هل من المفيد أن يكون هناك حوار بين مجلس الأمن والعراق ، وبينه وبين بريطانيا خصوصاً ، وربما لاحقاً الولايات المتحدة ؟

ج: نحن دائماً متفائلون ، فمن غير المنطق أن تحكم علاقة عدائية الموقف بين العراق والأمم المتحدة ، وبينه وبين أعضاء مجلس الأمن، هذه ليست هي الحقيقة المطلقة في هذه المسألة ، بالنسبة إلى بريطانيا إذا كان هناك سبيل إلى تحريك الوضع في إطار ما أقره مجلس الأمن أو هو مسؤول عنه ،

فسيكون ربما شيئاً مناسباً ، لكن الأمر يتعلق أيضاً بالطرف الآخر ، أي العراق وحين يرى العراقيون أن هناك تحركاً سيساعدهم على الخروج من أوضاعهم أعتقد أن من واجبهم أن يتجاوبوا .

س: وهل يتجاوب العراق كفاية ؟

ج: لا أستطيع أن أحكم على العراق ، موقفه الآن معلن ومعروف ولكن ماذا سيكون في المستقبل ؟. لا نعلم .

س: أي أفكار تقدمون ؟.

ج: ليست لدينا أفكار محددة ، وإنما نقول أن الوضع الذي يعيشه العراق مأساوي ويجب أن ينتهي ، نحض جميع الأطراف بمن فيه العراق على أنه لابد من جهد لإنهاء هذا الوضع ، فبعد عشر سنوات لم يعد مقبولاً أن يستمر هذا الوضع ، لأن العقوبات أصبحت مضرة للعراق ، بصرف النظر عن الخلافات بين الحكومات ، وعمن هو مصيب ومن هو مخطىء .

س: طرحت قطر أفكاراً على مجلس التعاون الخليجي ، وبعضهم يقول إنها مدونة في أوراق ، في كل العواصم ، بعض دول المجلس يقول إن هذه الأفكار في انتظار تجاوب العراق ، فهل تنطلق من إجراءات داخل البيئة الإقليمية العربية أم أن القرار ١٢٨٤ هو المدخل لأي تسوية ؟.

ج: أنا لا أعرف مشكلة المدخل ، القرار ١٢٨٤ رفضه العراق ، وأصبح جامداً ، والأفكار القطرية ليست مبادرة ، هي تصب في إطار مسؤولية مجلس الأمن ومسؤولية العراق في ما يتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ، هذه أفكار لم تصل بعد إلى مستوى المبادرة .

س: هل تتبنونها أم تعترضون على بعضها ؟.

ج: لا دخل لنا بها ، لا نتبنى ولا نعترض ، لكننا نقول إن الحال التي وصل إليها الشعب العراقي يجب أن تنتهي .

س: الموقف الأميركي أن العقوبات ستبقى ، كما قالت الوزيرة مادلين أولبرايت ، إن لم يوافق العراق على عودة المفتشين وتطبيق القرار ١٢٨٤؟.

ج: هذا مفهوم ، لكنه لا يمنعنا من المطالبة بإنهاء العقوبات .

س: مجرد المطالبة بإنهاء العقوبات لن يأتي بالخلاص للعراق؟.

ج: على الأقل واجبنا أن نطالب بإنهاء العقوبات ، لكن مفتاحها ليس في يدنا ، بل في مجلس الأمن الذي يضم مجموعة من الدول الدائمة العضوية لها مصالح متفرقة أحياناً تكون متعارضة ، وما نستطيع فعله أن ننصح من لنا علاقة به لأن هذا الوضع غير مفيد ، ولأن ما يهم المجتمع الدولي ألا نبقى في العراق أسلحة دمار شامل .

س: لم تتخذوا في الخليج موقفاً صريحاً من الموقف الأميركي الذي ينادي بإطاحة النظام في العراق ؟.

ج: الولايات المتحدة دولة صديقة ، نتعاون معها ولنا معها كثير من المصالح ، ومسألة السياسية الأميركية المعروفة بإسقاط النظام في العراق مسألة سياسية دخلت فيه أطراف غير عراقية ، ولا شأن لنا بها ، إنها سياسة خاصة بالولايات المتحدة ، ومن يتعاونون معها في هذا الموضوع ، أما نحن فنقول إن العراق دولة مستقلة ذات سيادة ، عضو في الأمم المتحدة وفي الجامعة العربية ، وشعب عظيم له تاريخ ، وحكومة شرعية ، ورئيس شرعي نعترف به ونتعامل معه ، ولنا معهد تبادل دبلوماسي ، كما مع الولايات المتحدة وغيرها ، نحن لا نتحدث عن الخلافات بين الحكومات ، بل عن المأساة التي لحقت بالعراق نتيجة استمرار هذه العقوبات .

س: وزير الدولة البريطاني بيتر هين أكد لـ (الحياة) أنه سمع من بعض وزراء الخارجية العرب إن اللقاء مع طارق عزيز كان مشجعاً وكانت هناك مؤشرات إيجابية ؟.

ج: أنت ذكرت أن طارق عزيز اجتمع مع وزراء الخارجية العرب ، أنا

أقول إن موقف العراق معلن ومعروف ، وأنه يسعى إلى الخروج من هذه الحال الجامدة .

س: ما أفكاره ؟.

ج: معلنة ، معروفة ، يريد أن يخرج من هذه الحال ، فإذا وجد أن هناك ما يؤدي إلى خروجه من هذه الأزمة ، فمن واجبه أن يتجاوب ويتعامل ويساعد .

س: مع ؟.

ج: مع أي موضوع يساعد على إخراجه من وضع الحصار ، كثير من الدول العربية أو كلها تريد أن تجد وسيلة لإنهاء معاناة العراقيين نتيجة الحصار .

س: يقول العراقيون إن هناك ذلك الصمت العربي على استمرار القصف في منطقتي الحظر الجوي في شمال العراق وجنوبه والقبول بفرض المنطقتين على رغم أنهما غير شرعيتين ، فهل هذا من الأمور التي تبحثونها في حواركم مع العراق ؟.

ج: الأمر معقد جداً ، والعراق يعلم هذا التشابك ، فالقضية كلها مرتبطة بالحصار ، ففي اليوم الذي سيرفع فيه الحصار سيرفع فيه الحظر الجوي وكل وسائل الحظر.

س: يوم يرفع الحصار سيكون نهاية المطاف وليس أوله ؟.

ج: لذلك نسعى إلى نهاية المطاف والوضع الحالي في العراق لا يمكن استمراره إلى الأبد ، وهذه مسؤولية مجلس الأمن الذي لابد أن يجد طريقة ما لوضع نهاية لهذه المأساة .

س: العراقيون يقولون أن لا علاقة لمنطقتي الحظر الجوي بأي من قرارات المجلس ؟.

ج: هذا رأيهم ، وهناك آخرون من الدول الأعضاء في مجلس الأمن يقولون عكس ذلك ، إذاً المسألة ليست في يدنا ، ونقول سواء كان الحظر الجوي أو كان الحظر البري أو البحري ، أو أي نوع من الحظر يؤدي إلى معاناة الشعب العراقي بهذه الطريقة التي نراها ، فهذا يجب أن يجد حلاً .

س: لمن الخطوة التالية على طريق الخلاص؟.

ج: لمجلس الأمن .

س: بأن يفعل ماذا ؟.

ج: بأن يعيد النظر في كل ما له علاقة بالعراق .

س: كيف؟.

ج: هذا عند المجلس .

س: تقصد بآلية تنفيذ القرار ؟.

ج: بأي طريقة لأن مسألة العراق مسؤولية مجلس الأمن ، ومجلس الأمن المكون من خمس دول دائمة العضوية تتحمل مسؤولية مباشرة في أن تجد طريقاً جديداً للتعاون مع العراق غير الطريق الحالي.

س: يقول المجلس أن العراق أعلن رفضه التعامل مع القرار١٢٨٤؟.

ج: نقول للعراق ولمجلس الأمن ولكل من له علاقة ، يجب أن يجدوا طريقة جديدة لإخراج العراق وشعبه من هذه الأزمة ، عشرون مليون عراقي عربي أصبحوا لاجئين في بلدهم ، هل هذا يجوز؟ لا يجوز، تحت أي مبرر ، إن مسؤولية المجلس أن ينظر في الأمر ومسؤولية العراق أن يتعاون معه .

س: هل تخشى صداماً عسكرياً أو عملية عسكرية إذا استمرت ، مواقف الدول الفاعلة في مجلس الأمن – بريطانيا والولايات المتحدة من جهة – والعراق على حالها ؟.

ج : حتى لو حصلت مواجهة ، سنظل نطالب بتغيير الوضع في سياسة مجلس الأمن تجاه العراق ، لا ندخل في خلافات لجهة من هو السبب في هذه المأساة ، العراق أو المجلس أو العقوبات والحصار ، بل نقول أن هذه المأساة يجب أن تنتهي .

س: لك أيضاً دور في موضوع العملية السلمية بالنسبة إلى المسار الفلسطيني وموضع القدس في شكل خاص ، هل هناك سبب للتفاؤل بنتيجة إيجابية والتوصل إلى صياغة معينة تعطي سيادة فلسطينية غير مباشرة أو على الأقل مفوضاً بها على الحرم الشريف ؟.

ج : من أهم الأمور التي حدثت منذ كامب ديفيد ، إن موضوع القدس طرح على الطاولة ، في الماضي لم يكن أحد يرغب في أن يبحث هذا الموضوع من الجانب الإسرائيلي ، ولم يكن مقبولاً من الفلسطينيين أن يثيروه . مفهومي لعملية السيادة ، سيادة تكون على البشر وليس على الطين والحجر ، وسكان القدس مسلمون ومسيحيون فلسطينيون وليسوا يهوداً، بالتالي يجب أن تكون السيادة للفلسطينيين على شعبهم ، ولا تكون لليهود أو الإسرائيليين على الفلسطينيين ، هدف العملية السلمية أن يخرج الإسرائيليون من المناطق الفلسطينية ، أي أن يخرجوا من الأرض ومن سيطرتهم على الفلسطينيين وأن تنشأ دولة فلسطينية ، ولا بديل عن سيادة الفلسطينيين على القدس وكل ما يتعلق بها ، وفي هذا مصلحة حتى للإسرائيليين ، لأن سيادة فلسطينية على القدس تضع المسؤولية في ما يتعلق بحرية العبادة على الجانب الفلسطيني .

س: على الحرم الشريف ؟.

ج : على الحرم الشريف ، وفي المناطق التي فيها كنائس مسيحية ، وفي مناطق حائط المبكى الذي هو حائط البراق .

س: تريد سيادة فلسطينية على حائط المبكى ؟.

ج: حائط المبكى في أحد الأسوار الملاصقة للحرم الشريف .

س: باراك قال إن هذا الموضوع حسم ، سيادة إسرائيلية على حائط المبكى ؟.

ج: أنا لا أتحدث عن السيادة ، بل أقول إنه إذا كانت السيادة في القدس الشرقية مسؤولية الفلسطينيين ، فهذا أضمن من أن تكون لطرف ثالث ، كما هو مطروح .

س: أي سيادة تقصد ؟.

ج: أي سيادة مرتبطة بطرف ثالث هي عبارة عن بؤرة للصراع .

س: تقصد سيادة إسلامية ؟.

ج: مهما كانت السيادة ، ليس هناك فارق في الموضوع ، أن تؤخذ السيادة من الفلسطينيين وتوضع في يد سيادة إسلامية ، هذا كلام ، كلام شعر ، إنشاء ، واقع الأمر أن هناك الكثير من الفلسطينيين وهناك الإسرائيليين ، أما الكلام على سيادة دولية وسيادة إسلامية لا مكان لها على أرض الواقع ، السيادة بالمعنى المتعارف عليه اليوم لن تكون هي نفسها غداً، بعد زمن ، لأن العالم بدأ يتداخل ، والسيادة بين دولتين في هذه المنطقة ، بالمعنى المتعارف عليه اليوم أو أمس ، ستكون غير واردة لأنها ستكون ناقصة ، السيادة بمفهوم إن الحكومة تمارس سلطة مطلقة على كل شيء في نواحي الحياة بين بلدين متداخلين ستكون ناقصة ، فخلال ٢٠ سنة ستتداخل الدولة الفلسطينية ومدنها ومدن الدولة الإسرائيلية ، وربما تتشابك وتتحول كلها إلى مدينة كبرى .

حسبي الله ونعم الوكيل في كل ظالم ومفتري يا رب أنت الجبار المنتقم

حديث صحافي

لسعادة السيد سالم بن محمد بن شعبان وكيل وزارة النفط والغاز بسلطنة عمان، تناول فيه عدة قضايا مختلفة *

س: لا شك أن اكتشاف النفط في البلاد صادفته بعض الصعوبات، نود إلقاء الضوء على البدايات الأولى لاكتشاف النفط وتصديره ؟.

ج: يعود تاريخ التنقيب عن النفط في السلطنة إلى العقد الثاني من القرن العشرين عندما منحت شركة دراسي للاستكشاف في عام ١٩٢٥م رخصة للتنقيب عن النفط . إلا أن نشاط تلك الشركة اقتصر آنذاك على بعض الدراسات الجيولوجية السطحية التي لم تسفر عن أية نتائج .

ومنحت بعد ذلك في عام ١٩٣٧م ، شركة الامتيازات البترولية المحدودة حق التنقيب عن النفط في السلطنة . ولم يُكتشف النفط إلا في عام ١٩٥٦م عندما قامت شركة سيتي سيرفيسيز بحفر بئر مرمول-١، إلا أن ذلك الاكتشاف لم يكن تجارياً لكثافة النفط الثقيل وبهاظة تكاليف التطوير مما أدى إلى تنازل الشركة عن امتيازها في عام ١٩٥٧ .وفي نفس الوقت فقد تكثفت أعمال التنقيب التي كانت تقوم بها شركة تنمية نفط (عمان) حيث قامت بحفر عدد من الآبار الاستكشافية. وقد حالفها التوفيق في اكتشاف النفط بكميات تجارية في جبال عام ١٩٦٢م . كما تم اكتشاف النفط في كل من نتيه في عام ١٩٦٣م وفهود في عام ١٩٦٤م ، مما حدا بالحكومة لاتخاذ قرار تطوير تلك الحقول والعمل لتصدير النفط .وبإقامة خط الإنتاج

---

* جريدة عُمان العمانية الصادرة بتاريخ ١٠/١٢/٢٠٠٠م، العدد ٧١٣١ .

ومنشآت التصدير ، فقد تم تصدير أول شحنة من النفط في نهاية شهر يوليو ١٩٦٧م.

وقد تحققت بعض الاكتشافات الجيدة ما بين عامي ١٩٦٩م و١٩٧٤م في كل من الخوير والهويسة وغابة الشمالية وقرن علم وسيح نهيدة وسيح رول . إلا أن النشاط الاستكشافي عن النفط واجه بعد ذلك الصعوبات نظراً للتعقيدات الجيولوجية وبساطة الوسائل الفنية المتبعة في أعمال التنقيب آنذاك . ولكن الرعاية الكريمة والاهتمام البالغ الذي أولاه حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم لقطاع النفط والغاز كان حافزاً قوياً للعاملين في هذا القطاع لزيادة النشاط وشحذ الهمم في سبيل النهوض بهذا القطاع إلى أعلى المستويات .

وكان لتوجّه الحكومة بتكثيف الجهود على الاستكشاف في المنطقة الجنوبية وتطوير حقلي مرمول وأمل أثره الكبير في نجاح شركة تنمية نفط عمان بالعثور على عدد كبير من حقول النفط في جنوب عمان .

وفي نفس الوقت فقد عمدت الحكومة إلى تشجيع الشركات البترولية الدولية للاستثمار في مجال استكشاف وإنتاج النفط في المناطق المفتوحة. فقد عقدت الاتفاقيات البترولية مع عدد كبير من تلك الشركات التي نجح بعضها في العثور على النفط كشركة إلف عمان في منطقة أبو الطبول والتي حلت محلها حالياً شركة بتروغاز (حقل سحمة) وشركة كينتانا التي حلت محلها شركة أكسيدنتال عمان (حقول صفا ووادي لثام والبركة) وشركة جابكس عمان (حقل دليل) وشركة أي بي سي التي حلت محلها شركة نوفس في المنطقة البحرية بمسندم (حقل بخا).

وتواصل وزارة النفط والغاز بذل جهودها المتواصلة في توجيه ودعم الشركات العاملة لاكتشاف المزيد من الحقول الجديدة وذلك باستخدام أفضل التقنيات والأساليب العلمية المتوفرة عالمياً في هذا المجال.

س: تتنافس الشركات العالمية لأخذ حصة في مجال الامتيازات النفطية والتنقيب عن النفط ، ترى ما هي توجهات السلطنة في منح الامتيازات النفطية والتنقيب عن النفط ؟.

ج: تولي الحكومة اهتماماً متواصلاً لتشجيع شركات البترول العالمية للاستثمار في مجال استكشاف وإنتاج النفط والغاز وذلك من خلال دعوة وزارة النفط والغاز لتلك الشركات للمشاركة في تقييم المناطق المفتوحة للاستكشاف وتقديم العروض التنافسية للحصول على امتيازات بترولية في تلك المناطق . وتقوم الوزارة بالتفاوض مع الشركات التي تقدم أفضل العروض ، حيث يتم تحسين تلك العروض لصالح الحكومة . ويتم وضع خطط عمل مناسبة لتكثيف النشاط الاستكشافي بما يعود بالفائدة والنفع على الدولة .

س: أعلن معالي الوزير أن السلطنة تسعى ليصل إنتاجها النفطي إلى مليون برميل يومياً خلال الخطة الخمسية القادمة.. ما الخطوات التي اتخذت في هذا الصدد ؟ ومتى تتوقعون الوصول إلى هذا المستوى ؟.

ج: تسعى السلطنة لرفع معدلات الإنتاج إلى مستويات أعلى من المعدل الحالي والذي يتجاوز ٩٠٠ ألف برميل يومياً من النفط والمكثفات. وهناك طموحات لرفع معدلات الإنتاج لتصل إلى مليون برميل يومياً . حيث تقوم شركات النفط وخاصة شركة تنمية نفط عمان بمراجعة برامجها الإنتاجية سنوياً لتحقيق هذه الطموحات .وهناك بعض الأمور الفنية يجب التغلب عليها قبل البدء في رفع معدلات الإنتاج إلى ذلك المستوى . ومن المتوقع أن يصل معدل الإنتاج اليومي الكلي للسلطنة خلال سنوات الخطة الخمسية السادسة إلى ٩٨٠ ألف برميل يومياً من النفط والمكثفات البترولية.

س: لا شك أن الوزارة تبذل جهوداً كبيرة في تعزيز الاحتياطي من

النفط والغاز ، نود من سعادتكم الإشارة إلى هذا الجانب خاصة ما يتعلق بالاستثمارات الموجهة لتعزيز احتياطي النفط والغاز ؟.

ج: بالنسبة للنفط فقد نهجت السلطنة سياسة بهذا الخصوص والتزمت بها وما زالت تعمل بها . وهذه السياسة هي أن تضيف كميات جديدة من الاحتياطي النفطي سنوياً بكميات تعادل أو تزيد عن الكميات المنتجة في تلك السنة . وكان لتطبيق هذه السياسة الأثر الكبير في زيادة احتياطات السلطنة من النفط . فبالرغم من زيادة معدلات الإنتاج خلال سنوات النهضة المباركة فإن احتياطي النفط هو أيضاً في زيادة مستمرة. حيث بلغ احتياطي النفط بنهاية عام ١٩٩٩م ٥٧ بليون برميل ، وهذه الزيادة تأتي عن اكتشافات لحقول جديدة وعن طريق تحسين أداء الإنتاج للحقول المنتجة بإدخال التقنيات الحديثة في تطوير تلك الحقول والتي ساهمت بصورة فاعلة في رفع كميات النفط القابلة للاستخراج .

وهذه الجهود لا بد أن توظف لها كوادر ذات خبرات فنية عالية وكذلك استخدام أحدث الأساليب والتقنيات في هذا المجال . وكل هذه الجهود لا بد أن ترصد لها موازنات سنوياً من قبل الشركات البترولية العاملة في السلطنة.

أما بالنسبة للغاز فمن أجل زيادة احتياطي الغاز فقد تم وضع خطة البرنامج الحكومي لاستكشاف الغاز على أساس اكتشاف ٠,٧ تريليون قدم مكعب سنوياً من الاحتياطي المتوقع خلال السنوات القادمة مع احتمال ان يبلغ الاحتياطي المؤكد منه حوالي ٠,٣ تريليون قدم مكعب سنوياً . ويتم التركيز في الوقت الحاضر على تحديث تقديرات الاحتياطي المؤكد باستخدام المعلومات الفنية والبيانات التي توفرت بحفر عدد كبير من الآبار في حقول الغاز منذ إجراء آخر تقدير للاحتياطي كذلك سيتم إعادة التركيز على خطط تطوير حقول الغاز بحيث يتسارع إثبات المزيد من احتياطي

الغاز المؤكد ، وسوف يتم حفر المزيد من الآبار التقييمية في حقول الغاز والتي ستؤدي في حالة نجاحها إلى زيادة الاحتياطي المؤكد من الغاز . ومن المعلوم أن كمية الاحتياطي المتوقع من الغاز غير المصاحب في نهاية عام ١٩٩٩م بلغت حوالي ٢٥,٩٤ تريليون قدم مكعب وبلغ الاحتياطي المؤكد من الغاز غير المصاحب في نهاية عام ١٩٩٥ م حوالي ١٨,٥٦ تريليون قدم مكعب .

س : في ظل توجيه الحكومة لتنويع مصادر الدخل .. ما هو مستقبل صناعة النفط وإلى أي مدى ستتوسع الحكومة في الاستثمار في قطاعي النفط والغاز ؟.

ج: بالرغم من الجهود الرامية لتنويع مصادر الدخل فقد استمر قطاع النفط في تأدية دوره الحيوي كمحرك رئيسي للاقتصاد العماني باعتباره الركيزة الأساسية في توفير القسط الأكبر من إيرادات الدولة . كذلك تشكل القيمة المضافة المتولدة في كافة الأنشطة المتصلة بالقطاع الجزء الأكبر من القيمة المضافة المتولدة في كافة أنشطة القطاعات الاقتصادية الأخرى .كما تشكل الصادرات النفطية الجزء الأكبر من صادرات السلطنة.

لذا يمكن القول بأنه سيكون للنفط دور إيجابي ملموس على المدى البعيد.

س : وقعت الوزارة عدداً من اتفاقيات التنقيب عن النفط في مناطق امتياز جديدة .. ما هي النتائج التي خرجت بها هذه الاستكشافات وكم تبلغ تكلفة هذه الاستثمارات ؟.

ج: لقد تم خلال الخطة الخمسية الخامسة (١٩٩٦ م – ٢٠٠٠م) توقيع ١٣ اتفاقية بترولية جديدة تغطي ١٤ منطقة امتياز ، منها ٣ مناطق بحرية ، وذلك مع شركات بترولية عالمية مختلفة الجنسيات ، وأبرمت تلك الاتفاقيات تحت مظلة اتفاقيات اقتسام الانتاج ، والتي تتحمل فيها الشركة

كافة التكاليف الخاصة بالاستكشاف إلى أن يتم اعلان الاكتشاف التجاري وبدء الإنتاج .ولا تتكلف الحكومة أية تبعات مالية إذا ما أخفقت الشركة في العثور على النفط أو الغاز وإنتاجهما .

وبينما تواصل هذه الشركات نشاطها الاستكشافي بموجب البرامج المقررة في الاتفاقيات فإن ثلاث شركات قامت بالتخلي عن مناطق امتيازها لعدم نجاحها بالعثور على النفط . وقد أنفقت هذه الشركات ما يزيد على ١٠٢ مليون دولار في عمليات الاستكشاف وهذه المبالغ غير قابلة للاسترداد .

أما الشركات الأخرى التي مازالت في مرحلة الاستكشاف فقد بلغ مجموع استثماراتها ١٧٣ مليون دولار.

س: ماذا يمكن أن توضحوا بشأن التنقيب في المياه الإقليمية للسلطنة ؟.

ج :أبدت الحكومة اهتماماً متواصلاً بالتنقيب في مختلف مناطق السلطنة بما فيها المناطق البحرية ، وقد منح في الماضي عدد من الشركات العالمية امتيازات بترولية في المناطق البحرية . والنجاح الوحيد الذي تم حتى الآن كان في اكتشاف حقل بخا البحري والذي ينتج الغاز والمكثفات من قبل شركة نوفس .

وقد تم في عام ١٩٨٨ م توقيع اتفاقية مع شركة ترايتون للتنقيب عن النفط والغاز في المنطقة البحرية في مسندم . وقد قامت الشركة بإجراء مسح زلالي ثلاثي الأبعاد ، وهناك مؤشرات إيجابية لوجود بعض التراكيب الجيولوجية لوجود بعض التراكيب الجيولوجية الواعدة . وتواصل الشركة عمليات التقييم بغاية تعيين موقع ملائم للحفر الاستكشافي بإذن الله.

وكذلك فقد وقعت الحكومة اتفاقية في عام ١٩٩٩م مع شركة شل ديب

ووتر للتنقيب عن النفط والغاز في المنطقة البحرية تجاه ساحل الباطنة. وأجرت الشركة مسحاً زلزالياً للتعرف على التراكيب الجيولوجية، وتواصل الشركة أعمال التقييم اللازمة .

س :أعلن مؤخراً عن وجود تعاون عماني إيراني لاستغلال حقل بخا هنجام .. نود إلقاء الضوء على هذا الموضوع والفائدة الاقتصادية من ورائه وكيفية استغلاله والكميات المتوقع استخراجها من هذه الحقل ؟.

ج: نتيجة لأعمال المسح الزلزالي الذي قامت به الشركات البترولية التي تعاقبت على امتياز منطقة مسندم البحرية والتقييم الجيوفيزيائي ونتائج الآبار التي تم حفرها في المنطقة . فقد تم تحديد تركيب جيوليوجي حامل للغاز يمنع عبر المياه الإقليمية العمانية والإيرانية . وفي ضوء العلاقات الطيبة بين السلطنة والجمهورية الإسلامية الإيرانية فقد نشأ تعاون لدراسة إمكانية تطوير هذا الحقل (بخا غرب - هنجام) لما فيه مصلحة البلدين الجارين . وقد تم عقد عدد من اللقاءات والاجتماعات لبحث الجوانب الفنية والسبل المناسبة لتنمية الحقل واستغلاله بصورة عادلة .

س:إذا انتقلنا إلى مصافي النفط نسأل عن التوسعات التي من الممكن أن تضاف مستقبلاً لمصفاة الفحل ،وما هي الإضافة الجديدة التي يمكن أن تضيفها مصفاة النفط الجديدة في صحار ومتى سيبدأ تشغيل المصفاة ؟.

ج: يجري العمل حالياً في ثلاثة مشاريع كبيرة لتحسين تشغيل مصفاة الفحل وإنتاج وقود خال من الرصاص وديزل ذي نسبة قليلة من الكبريت وتفاصيل المشاريع الثلاثة هي كما يلي :

أولاً : مشروع المصفاة عند إنشائها في عام ١٩٨٢م لإنتاج ٥٠,٠٠٠ برميل / اليوم من النفط الخام للتصدير ومن ثم رفعت الطاقة الإنتاجية لتصبح ٨٠,٠٠٠ برميل / اليوم في عام ١٩٩٨ م ، ولتلبية الطلب المتزايد

على المنتجات البترولية في السلطنة تمت زيادة الطاقة الإنتاجية للمصفاة إلى أقصى حد لها لتصبح ٨٥,٠٠٠ برميل / يومياً الأمر الذي يحتاج إلى التصنيع بسبب وجود بعض تقييدات التصنيع أضف إلى ذلك ومع تغير وجود النفط الخام بسبب كثافة الحقن في شركة تنمية نفط عمان من المتوقع زيادة هذه التقييدات. ومن أجل التغلب على هذه المشكلة وتشغيل المصفاة بأكبر قدر من الكفاءة للوصول إلى إنتاج ٨٥,٠٠٠ برميل / يومياً تم البدء مؤخراً في مشروع تجديد المصفاة والذي من المتوقع الانتهاء منه مع انتهاء مشروع إغلاق المصفاة للصيانة والذي سيبدأ في مارس ٢٠٠١م.

ثانياً : إنتاج وقود الجازولين الخالي من الرصاص.:

بدأ العمل في تنفيذ هذا المشروع لإنتاج وقود خال من الرصاص ويتوقع الانتهاء منه بحلول الربع الأخير من العام القادم ٢٠٠١م.

ثالثاً : مشروع إزالة الكبريت من الديزل :

من أجل إنتاج ديزل صديق للبيئة تمت الموافقة على تنفيذ هذاالمشروع لمعالجة وقود الغاز الذي تنتجه المصفاة ولتلبية المواصفات الصارمة للكبريت تمشياً مع الاتجاه العالمي .

وسيعمل هذا المشروع أيضاً على التقليل من التلوث الناتج عن المركبات إضافة إلى هذا ستكون هناك كميات فائضة من الديزل في البلاد وذلك بعد تحويل محطات توليد الكهرباء لتعمل بالغاز وبالتالي فإن النوعية المطورة من الديزل ستساعد على الحصول على أسعار مغرية للتصدير . وسيتم الانتهاء من هذا المشروع مع الربع الأخير من عام ٢٠٠٢م.

أما الإضافة الجديدة التي يمكن أن تضيفها مصفاة النفط الجديدة في صحار فهي:

فتح مرحلة جديدة في صناعة البتروكيماويات وإنعاش الاقتصاد

الوطني بتحويل مخلفات الوقود ذات القيمة المتدنية إلى منتجات نفطية ذات قيمة أعلى وأتاح فرص عمل للعمانيين والسماح بتطوير صناعات جديدة في منطقة صحار والعمل على تلبية الطلب المحلي المتزايد من المنتجات النفطية. وسيتم البدء بتشغيل المصفاة في الربع الأول من عام ٢٠٠٤م.

س: أسند مجلس المناقصات قبل عدة أشهر مناقصة إنشاء خطي غاز إلى صلالة وصحار .. نود إلقاء الضوء على تكلفة هذين المشروعين وأهميتهما ؟.

ج : مجلس المناقصات قد أسند أعمال إنشاء خطوط غاز إلى صحار وصلالة إلى الشركتين المنفذتين للمشروع. بحيث يبدأ مشروع خط صلالة من سيح نهيدة ومدة تنفيذه ٢٤ شهراً ويتكلف أكثر من ١٨٠ مليون دولار ، أما خط صحار فيبدأ من فهود ويستغرق تنفيذه ٢٤ شهراً وتكلفته تزيد على ١٢٣ مليون دولار أمريكي ، ومن الواقع أن يسهم المشروعان في قيام بعض المشاريع التنموية في صحار وصلالة عن طريق إمداد الغاز إلى مصفاة صحار والمشاريع المصاحبة لميناء صحار الجديد وإلى كهرباء صلالة ، ومنطقة ريسوت الصناعية.

س: ختاماً نسأل عن المشروعات الجديدة التي تزمع الوزارة تنفيذها خلال الخطة الخمسية القادمة في قطاع النفط والغاز ؟.

ج: تشتمل الخطة الخمسية السادسة على عدد من المشاريع الإنمائية الهامة لتلبية الطلب على عدد من المشاريع الإنمائية الهامة لتلبية الطلب على الغاز وتزويده إلى كافة جهات الاستخدام خلال سنوات الخطة بما في ذلك زيادة الاحتياطي من خلال البرنامج الحكومي للتنقيب عن الغاز.

ومن المشاريع الجديدة المتصلة بتطوير وتحسين مرافق إنتاج ونقل الغاز الحكومي فقد تم اختيار المشاريع الهادفة إلى تلبية الطلب المحلي

المتزايد على الغاز لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه والمناطق الصناعية . وتشمل توسعة مصنع الغاز الحكومي في جبال وإضافة محطات جديدة لتخفيض ضغط الغاز وخطوط أنابيب فرعية .

وكما تعلمون فإن شركة الغاز العمانية باشرت هذا العام تنفيذ مشاريع خطوط أنابيب جديدة من أجل تزويد المشاريع الصناعية المخطط لها في ولاية صحار ومحطة توليد الطاقة الكهربائية الجديدة وغيرها من الصناعات في صلالة.

وتشمل قائمة المشاريع الجديدة أيضاً مقترحات توسعة مصنع الغاز الطبيعي المسال (القاطرة الثالثة) وتطوير حقول وسط عمان . ولا تزال هذه المقترحات قيد الدراسة.

نص البيان الختامي

الصادر عن اجتماع القمة السنوي للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الثانية والعشرون المنعقدة في سلطنة عمان ١٥-١٦ ديسمبر ٢٠٠١ *

تلبية لدعوة كريمة من صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان ، عقد المجلس الأعلى دورته الثانية والعشرين في مسقط سلطنة عمان يومي الأحد والاثنين ١٥و١٦ ديسمبر ٢٠٠١م برئاسة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان ، وبحضور أصحاب الجلالة والسمو ...

صاحب السمو **الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم** نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي .

صاحب السمو **الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة** أمير دولة البحرين .

صاحب السمو الملكي **الأمير عبد الله بن عبد العزيز** ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية

صاحب السمو **الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني** أمير دولة قطر .

معالي **الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح** ممثل صاحب السمو **الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير** دولة الكويت رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير خارجيتها .

وشارك في الاجتماع معالي الشيخ جميل إبراهيم الحجيلان الأمين

---

* جريدة الخليج أبو ظبي ، الصادرة بتاريخ ٢١/ ١/ ٢٠٠١ م ، العدد ٨٢٦٢ .

العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربي .

عبر أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس عن خالص تهانيهم لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بمناسبة مرور عشرين عاماً على توليه الحكم ، مشيدين بالإنجازات الكبيرة التي تحققت في عهده في شتى المجالات الاقتصادية والعمرانية والثقافية داعين الله عز وجل أن يمتعه بموفور الصحة والعافية لمزيد من العطاء والأمن والاستقرار للمملكة العربية السعودية وشعبها الشقيق ومواصلة المسيرة الخيرة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية .

كما عبر أصحاب الجلالة والسمو عن سعادتهم بسلامة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت وزوال الأثر العابر داعين المولى عز وجل أن يسبغ على سموه دوام الصحة وتمام العافية ، وأن يمده بتوفيقه لمواصلة قيادة دولة الكويت ودعم مسيرة المجلس .

واستعرض المجلس الأعلى مسيرة العمل المشترك المباركة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والأمنية والثقافية والإعلامية ، وعبر عن ارتياحه لما تحقق من إنجازات . مؤكداً على إرادته في دفع مسيرة مجلس التعاون وبما يحقق طموحات وتطلعات شعوبهم عملاً بالأهداف السامية التي يجسدها النظام الأساسي للمجلس ومواصلة تعزيز الأمن والاستقرار والتنمية لدول المجلس وشعوبها بما يعزز تحقيق المواطنة في دول مجلس التعاون في جميع المجالات .

الاتحاد الجمركـــــــي :

مسيرة العمل المشتركة :

الشؤون الاقتصاديـــة :

بحث المجلس الأعلى مسيرة التعاون الاقتصادي المشترك لمجلس التعاون واطلع على ما رفع إليه من تقارير وتوصيات من المجلس الوزاري

اللجان الوزارية والأمانة العامة بهذا الشأن .

وتعزيزاً لهذه المسيرة ورغبة في نقل التكامل الاقتصادي بين دول المجلس إلى مراحل متقدمة تحقق الوصول إلى السوق المشتركة والاتحاد النقدي والاقتصادي ، اعتمد المجلس الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس لتحل محل الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي أقرها المجلس في نوفمبر ١٩٨١ ، وقد جاءت الاتفاقية الجديدة منسجمة مع تطورات العمل الاقتصادي في المجلس وإنجازاته ، ومواكبة للتطورات على الساحة الاقتصادية الدولية .

وتدارس المجلس الخطوات التي تم اتخاذها بشأن إقامة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون ، وقرر تقديم بدء العمل به في الأول من يناير عام ٢٠٠٣ ، كما قرر تخفيض التعرفة الجمركية الموحدة حيث حددها بواقع خمسة في المائة على جميع السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد الجمركي باستثناء السلع المعفاة بموجب قراره في دورته العشرين في نوفمبر ١٩٩٩ .

وقرر المجلس منح المنشآت الصناعية في دول المجلس إعفاء من الضرائب (الرسوم الجمركية) على وارداتها من مدخلات الإنتاج وفقاً لضوابط محددة .

ووجه المجلس الأعلى لجنة التعاون المالي والاقتصادي باستكمال جميع المتطلبات اللازمة لقيام الاتحاد الجمركي في موعده الجديد .

واعتمد المجلس النظام الموحد للجمارك لدول المجلس بصيغته المعدلة ، كما اعتمد لائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية ، وقرر أن يبدأ العمل بهذا النظام اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٠٢ .

وسعياً إلى إقامة الاتحاد النقدي لدول المجلس وإطلاق العملة الموحدة ،

وافق المجلس الأعلى على البرنامج الزمني للاتحاد النقدي ، حيث وجه لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بتطبيق قرار المجلس الأعلى بشأن اعتماد الدولار مثبتاً مشتركاً لعملات دول المجلس في موعد أقصاه عام ٢٠٠٢ . كما وجه لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين بالاتفاق على معايير الأداء الاقتصادي اللازمة لنجاح الاتحاد النقدي ، وذلك في موعد أقصاه نهاية ٢٠٠٥ تمهيداً لإطلاق العملة الموحدة في موعد أقصاه الأول من يناير ٢٠١٠ م.

وتحقيقاً للتكامل الإحصائي بين دول المجلس وتوحيد الإجراءات وتوفير النفقات ،قرر المجلس الأعلى توحيد الفترات الزمنية لإجراء التعدادات العامة اعتباراً من عام ٢٠١٠ .م .

واعتمد المجلس قانون الحجر الزراعي بعد أن تم تعديله ليستجيب لملاحظات الدول الأعضاء ويتوافق مع متطلبات الهيئات الدولية في هذا الشأن وقرر العمل به بشكل إلزامي .

واطلع المجلس على ما رفع إليه بشأن تطوير وضع هيئة المواصفات والمقاييس بالدول الأعضاء وتحقيق التنسيق المستمر بين أجهزة التقييس القائمة في كل منها ، وقرر إنشاء هيئة خليجية مستقلة جديدة للمواصفات والمقاييس .

وتعزيزاً لدعم التنمية الاقتصادية بالدول الأعضاء وجه المجلس الأعلى صناديق التنمية في الدول الأعضاء بالاستمرار في إعطاء أولوية لتقديم قروض مسيرة لمشاريع التنمية في كل من دولة البحرين وسلطنة عمان .

شؤون الإنسان والبيئة :

اطلع المجلس الأعلى ما تم تنفيذه من قراراته السابقة بشأن توفير فرص العمل لمواطني دول المجلس فيما بين الدول الأعضاء ، وأكد على استكمال

تنفيذ مضمون قراراته السابقة في هذا الصدد .

كما اطلع المجلس على سير العمل في تنفيذ الخطة المشتركة لتطوير مناهج التعليم ، ووجه وزراء التربية والتعليم بسرعة إنجاز الخطة ودعوة كافة قطاعات المجتمع وهيئاته المهنية في إنجاحها ، وأحيط المجلس علماً بتكوين لجنة سلامة الأغذية ، ووجه المجلس جهات الاختصاص بتنفيذ قرارات اللجنة وتوصياتها .

وإدراكاً لخطورة الوضع البيئي في الخليج ، طلب المجلس الأعلى من الدول الأعضاء استكمال متطلبات إنشاء مرافق استقبال مياه التوازن ومخلفات السفن في منطقة الخليج . واستكمالاً للتشريعات والنظم الموجهة للحفاظ على الصحة وحماية البيئة والموارد الطبيعية ، فقد أعتمد المجلس الأعلى :

١ـ النظام الموحد لإدارة نفايات الرعاية الصحية .

٢ـ النظام الموحد لإدارة الكيميائيات الخطرة .

٣ـ اتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية في دول المجلس .

الشؤون القانونية :

اعتمد المجلس الأعلى وثيقة أبو ظبي للنظام (القانون) الموحد للأحداث بدول مجلس التعاون ووثيقة المنامة للنظام (القانون) الموحد للإجراءات المدنية (المرافعات) ووثيقة مسقط للنظام (القانون) الموحد للإثبات كقوانين استرشادية لمدة أربع سنوات .

كما وافق المجلس على تمديد العمل بكل من وثيقة الكويت للنظام (القانون) المدني الموحد ووثيقة الدوحة للنظام (القانون) الجزائي الموحد بصفة استرشادية لمدة أربع سنوات أخرى ، وجميعها أنظمة تستهدف

توثيق التعاون في مجال العدل والقضاء بين دول مجلس التعاون .

التعاون العسكري

الشؤون العسكرية :

اطلع المجلس الأعلى على سير التعاون العسكري منذ الدورة السابقة وعبر عن ارتياحه لما تم إنجازه من دراسات وما تم تنفيذه من خطوات عملية في مجال تعزيز الدفاع المشترك والتعاون العسكري ، وفي هذا الصدد أقر المجلس الأعلى تشكيل مجلس الدفاع المشترك عملاً بالمادة التاسعة من الاتفاقية المشار إليها .

الشؤون الأمنية

اعتمد المجلس الأعلى قرارات الاجتماع العشرين لأصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية والذي عقد في مدينة المنامة دولة البحرين بتاريخ ١٣ و ١٤ شعبان ١٤٢٢هـ الموافق ٢٩ و ٣٠ أكتوبر ٢٠٠١م وخاصة ما يتعلق منها بتعزيز جهود دول المجلس في مجال تسهيل إجراءات تنقل المواطنين وانسياب حركة التجارة بين الدول الأعضاء وتعزيز التعاون في مجال مكافحة المخدرات .

وقرر المجلس الأعلى الموافقة على الاستراتيجية الأمنية لدول المجلس لمكافحة ظاهرة التطرف المصحوب بالإرهاب وقانون غسل الأموال .

الهيئة الاستشارية

استعرض المجلس الأعلى مرئيات الهيئة الاستشارية بشأن التعليم وتطوير المنظومة التعليمية والطاقة والبيئة واستراتيجيات المياه والبحث العلمي والتقني .

وقرر المجلس الأعلى اعتمادها وإحالة المشروعات المشتركة الواردة

ضمن تلك المرئيات على اللجان الوزارية المختصة لوضع الآليات اللازمة لتنفيذها ، كما كلف المجلس الأعلى الهيئة الاستشارية بالاستمرار في دراسة وتقديم مرئياتها لتفعيل استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى وإعطاء أولوية لدراسة القضايا الاجتماعية وخاصة ما يتعلق بوسائل رعاية الشباب وقضايا الإعلام .

العـــــراق

القضايا السياسية :

بحث المجلس الأعلى تطورات مسار تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالحالة بين الكويت والعراق ونتائج احتلال العراق لدى الكويت مستذكراً ومؤكداً على قراراته في دوراته السابقة .

وحرصاً من المجلس الأعلى على تهيئة الظروف والأسباب الملائمة لاستيعاب وترسيخ الأمن والسلم والاستقرار في منطقة الخليج ، فقد جدد المجلس في هذا الصدد دعوته للعراق بضرورة العمل على استكمال تنفيذ الالتزامات الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالحالة بين الكويت والعراق ومنها :

١ـ احترام أمن واستقلال دولة الكويت وسيادتها وسلامتها الإقليمية .

٢ـ إعادة تعاونه مع الأمم المتحدة لإنهاء المسائل العالقة فيما يتعلق بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الثلاثية المعنية والمنسق الدولي لشؤون الأسرى وإعادة الممتلكات ((السفير بولي فورنتسوف)) لإيجاد حل سريع ونهائي لمشكلة الأسرى والمرتهنين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى وإعادة كافة الممتلكات الكويتية التي في حوزته .

كما طالب العراق باتخاذ كافة الخطوات الكفيلة بإظهار توجهاته ونواياه السلمية والامتناع عن القيام بأي عمل استفزازي أو عدواني ضد دولة

الكويت تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ٩٤٩ وبما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة .

ويدعو المجلس الأعلى كلا من العراق والأمين العام للأمم المتحدة إلى إعادة الحوار بين الطرفين لاستئناف التعاون من جديد وفق أسس يتمكن بموجبها مجلس الأمن من رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق وإنهاء المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق ، وأكد مجدداً مواقفه الثابتة بشأن ضرورة احترام استقلال العراق ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية .

جزر الإمــارات

وبحث المجلس الأعلى قضية احتلال إيران للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة ، مستذكراً ومؤكداً على قراراته في دورته الحادية والعشرين . وبعد اطلاعه على الاتصالات التي تمت مؤخراً بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية ، أكد المجلس الأعلى على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة .

كما عبر المجلس عن تأييده ودعمه التام لكافة الخطوات التي تتخذها دولة الإمارات العربية المتحدة لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث بالطرق السلمية انطلاقاً من مبدأ الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون ، وأكد المجلس رفضه المطلق لكافة الادعاءات والإجراءات الإيرانية على الجزر الثلاث باعتبار أن تلك الادعاءات والإجراءات باطلة وليس لها أي أثر قانوني

ولا تنتقص من حقوق دولة الإمارات العربية المتحدة الثابتة في جزرها الثلاث .

وجدد المجلس دعوته لجمهورية إيران الإسلامية إلى القبول بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية ، وبعد تقييم شامل كلف المجلس الأعلى المجلس الوزاري الاستمرار بالنظر في كل الوسائل السليمة التي تؤدي إلى إعادة الحقوق المشروعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث

القضية الفلسطينية

استعرض المجلس الأعلى بقلق بالغ التدهور الخطير للأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة الناجم عن إمعان الحكومة (الإسرائيلية) في استخدام أساليب القمع الوحشية ضد أبناء الشعب الفلسطيني واستمرار فرض سياسة الإغلاق والحصار واقتحام أراضي السلطة الفلسطينية ، وإعادة احتلال مدنها وما يترتب على ذلك من نتائج ومضاعفات خطيرة ، وفي هذا الصدد حذر المجلس من مغبة السكوت عن هذا الوضع البالغ في خطورته على أمن واستقرار المنطقة برمتها محملاً الحكومة (الإسرائيلية) كامل المسؤولية عن هذا الوضع الذي آلت إليه العملية السلمية .

وأكد المجلس أن التدهور الحاصل وموجة العنف الراهنة إنما يعود في أساسه إلى استمرار الاحتلال (الإسرائيلي) للأراضي الفلسطينية والخروج عن أسس وقواعد عملية السلام المقرة في مؤتمر مدريد والاتفاقات المعقودة بين الطرفين ، وإن قرار الحكومة ((الإسرائيلية)) مع القيادة الفلسطينية الشرعية يظهر الحكومة ((الإسرائيلية)) بأنها غير جادة في التوصل إلى سلام عادل ومتوازن ويجردها من مصداقية المشاركة في عملية السلام .

ويؤكد المجلس الأعلى تأييده الكامل للسلطة الفلسطينية ورئيسها فخامة

الرئيس ياسر عرفات ويدعو الشعب الفلسطيني بكل فئاته إلى الالتفاف ودعم وتأييد قيادته الشرعية المنتخبة بما يعزز الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني لاستعادة كافة حقوقه المشروعة بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف .

وإذ يجدد المجلس الأعلى استمرار التزامه وتأييده الشعب الفلسطيني ليؤكد استعداده التام للقيام بدوره الفعال في المساهمة في بناء المؤسسات والبنى التحتية الفلسطينية ، ويطالب المجتمع الدولي العمل على تحقيق الأمن والسلام ليكون لهذا الدعم مردوده الإيجابي على التنمية في أراضي السلطة الفلسطينية .

وأكد المجلس الأعلى مجدداً على أن السلام العادل والدائم والشامل لن يتحقق إلا باستعادة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف وبالانسحاب (الإسرائيلي) الكامل ممن مرتفعات الجولان السورية المحتلة إلى خط الرابع من يونيو (حزيران) ١٩٦٧م ، واستكمال الانسحاب (الإسرائيلي) من الأراضي اللبنانية إلى الحدود المعترف بها دولياً بما في ذلك أراضي مزارع شبعا وفقاً لقراري ٤٢٥و ٤٢٦ وإطلاق جميع الأسرى والمخطوفين اللبنانيين في سجون (إسرائيل) .

وأدان المجلس الأعلى سياسة التصعيد وتوسيع دائرة العنف التي تنتجها الحكومة (الإسرائيلية) مع دول الجوار والتي تدفع المنطقة إلى حافة الهاوية وتهدد أمنها واستقرارها ، كما أكد على أهمية التمييز بين المقاومة المشروعة للاحتلال العسكري وبين الإرهاب المدان بكل أشكاله ، ومهما كانت مبرراته .

وعبر المجلس الأعلى عن أمله بأن تؤدي الجهود المبذولة حالياً إلى وقف أعمال العنف في الأراضي الفلسطينية لاستئناف المفاوضات بين الجانبين وبما يؤدي إلى تسوية سلمية تعيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

كما أعرب المجلس الأعلى عن بالغ تقديره للجهود الكبيرة التي بذلها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية وأخوه صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس الوزراء رئيس الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية لشرح الموقف العربي من القضايا الراهنة والتأكيد على ضرورة تحريك الجمود في عملية السلام وعلى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك من حقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف .

ورحب المجلس الأعلى بالبيان الذي ألقاه الرئيس جورج دبليو بوش في الأمم المتحدة والذي حدد فيه رؤية الولايات المتحدة بشأن قيام الدولة الفلسطينية القابلة للاستمرار وإنهاء الاحتلال (الإسرائيلي) للأراضي الفلسطينية وفقاً لقرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢و٣٣٨ وكذلك الخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية الأمريكي كولن باول حول مفهوم الدولة الفلسطينية .

وإذ يرى المجلس الأعلى أن هذا التطور البالغ الأهمية من شأنه تثبيت دعائم الأمن والسلام وتحقيق التنمية لجميع دول المنطقة ، ومن أجل تحقيق هذه الرؤيا الواقعية فإن المجلس يدعو الولايات المتحدة لوضع آلية لتنفيذ الرؤى والمفاهيم وبما يتوافق والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وجدد المجلس الأعلى مطالبته المجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج خالية من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية ، وشدد المجلس على ضرورة انضمام

(إسرائيل) إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

اليمن

إن المجلس الأعلى إذ يقدر الدور المهم الذي تضطلع به الجمهورية اليمنية في الجزيرة العربية والمسؤوليات التي تتعامل معها في إطار أمن واستقرار ونمو الجزيرة العربية يعرب عن مشاركة الجمهورية اليمنية الشقيقة في توثيق عرى التعاون والتنسيق الأخوي في إطار العمل الجماعي لمجلس التعاون ، وذلك بعضوية مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . ومكتب التربية العربي لدول الخليج ومجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الدولي لدول الخليج العربية ودورة كأس الخليج العربي لكرة القدم .

إن هذه الخطوة سوف تتبعها خطوات مع الجمهورية اليمنية بالمشاركة في المجالات الاقتصادية وغيرها من مجالات التعاون ، ويتطلع المجلس الأعلى إلى أن يسهم ذلك في تعزيز تطور التنمية والرخاء الاجتماعي ويعزز الترابط بين شعوب دول الجزيرة العربية .

وإذ يرحب المجلس الأعلى بالتطورات الإيجابية التي شهدتها أفغانستان مؤخراً المتمثلة في تشكيل حكومة انتقالية برئاسة حامد قرضاي ليؤكد استعداده للتعاون مع الحكومة الجديدة لتحقيق ما يصبو إليه الشعب الأفغاني في الاستقرار والتنمية الاقتصادية .

الهند وباكستان

عبر المجلس الأعلى عن إدانته لحادث الاعتداء الإرهابي الذي وقع على مقر البرلمان الهندي بتاريخ ١٣/ ١٢/ ٢٠٠١م ، ويرى المجلس أن محاربة الإرهاب يجب أن تكون في إطار الشرعية الدولية والتي حددها مجلس الأمن الدولي .

تابع المجلس بقلق بالغ التوتر القائم بين جمهورية الهند وجمهورية باكستان الإسلامية ، ويعرب عن أمله في أن يسعى البلدان إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والعودة إلى الأجواء الإيجابية التي رافقت الاتصالات بين قيادتي البلدين واستثمارها في معالجة أسباب التوتر القائمة بينهما ، وإن المجلس إذ يعرب عن قلقه ويدعو مجلس الأمن بالتدخل عاجلاً للقيام بمسؤولياته لحفظ السلام والأمن لهذه المنطقة المهمة من العالم ومنع استمرار تدهور الأوضاع بما لا يحمد عقباه .

ظاهرة التطرف والعنف والإرهاب

لاحظ المجلس الأعلى بقلق بالغ تزايد ظاهرة التطرف والعنف والإرهاب ، والتي أصبحت تشكل هاجساً عالمياً . وأدان المجلس الأعلى الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من شهر سبتمبر ، وأكد مجدداً رفضه المطلق وإدانته الشديدة لمثل هذه الممارسات بكافة أشكالها ودوافعها ومنطلقاتها الرامية إلى إشاعة الفوضى والرعب وإزهاق أرواح المدنيين الأبرياء .

وفي هذا الإطار أكد المجلس الأعلى دعمه للتحالف الدولي للقضاء على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، ويؤكد مجدداً استعداده الكامل للتعاون مع المجتمع الدولي لمواجهة هذه الظاهرة الهدامة ، كما يدعو إلى تضافر الجهود الدولية لعقد مؤتمر قمة عالمي لوضع أسس وقواعد دولية لمحاربة الإرهاب ومسبباته .

وإذ يدعو المجلس الأعلى قادة الرأي والمفكرين والعلماء في العالم الإسلامي إلى العمل على تبيان قيم ومبادئ الإسلام الحنيف القائمة على إظهار روح التسامح ونبذ العنف وتحريم قتل النفس وهي سمات أساسية من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف ، فإنه يدعو شعوب الديانات الأخرى إلى التزام الواقعية والتعقل وعدم تحميل الإسلام مسؤولية ما يقع من

أعمال وممارسات بعيدة كل البعد عن روح الإسلام ومعتقداته السامية .

وعبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره للجهود الكبيرة والمخلصة التي بذلها صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير دولة البحرين أثناء ترؤس سموه للدورة الحادية والعشرين للمجلس الأعلى وذلك في إطار ما قام به من اتصالات ومشاورات متابعة لتنفيذ قرارات المجلس التي تحققت من خلالها إنجازات مهمة في كافة مجالات العمل المشترك دفعت بمسيرة المجلس المباركة إلى المزيد من التقدم والازدهار وتعزيز الأمن والاستقرار لدول المجلس وشعوبه .

وثمن المجلس الأعلى الدور الإيجابي الذي يقوم به حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر رئيس الدورة التاسعة لمؤتمر القمة الإسلامي المشترك ونصرة قضايا الأمة الإسلامية .

كما عبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وأمنياته لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم سلطان عمان ولحكومته وشعبه لحسن الاستقبال وللحفاوة وكرم الضيافة ومشاعر الأخوة الصادقة التي قوبل بها قادة دول المجلس وأعضاء الوفود المشاركة ، ونوه قادة دول المجلس بما أولاه حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم سلطان عمان رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى لهذا الاجتماع من رعاية كريمة واهتمام بالغ وإدارة جلالته الحكيمة للاجتماعات والتي كان لها الأثر الطيب في ما تم التوصل إليه من نتائج وقرارات ومعبرين عن ثقتهم بأن سلطنة عمان بتوجيه من لدن جلالته سوف تسهم بقدر كبير أثناء ترؤسها لأعمال هذه الدورة في تعزيز هذه المسيرة وبما يحقق طموحات وتطلعات شعوب دول مجلس التعاون .

وعبر المجلس الأعلى عن تقديره البالغ للجهود الكبيرة والمخلصة التي

بذلها معالي الشيخ جميل إبراهيم الحجيلان الأمين العام لمجلس التعاون وإسهاماته الفعالة في دفع المسيرة الخيرة وفي تحقيق إنجازات مهمة بالكثير من جهده ووقته وخبرته الطويلة أثناء فترة تولي معاليه أمانة مجلس التعاون .

وقرر المجلس الأعلى تعيين معالي وزير الدولة الأستاذ عبد الرحمن بن محمد العطية من دولة قطر أميناً عاماً لمجلس التعاون لدول الخليج العربية خلفاً لمعالي الشيخ جميل إبراهيم الحجيلان الذي سوف تنتهي فترة عمله في نهاية شهر مارس ٢٠٠٢م ، ويتمنى المجلس الأعلى للأمين العام الجديد التوفيق والنجاح في مهامه .

ويتطلع المجلس الأعلى إلى اللقاء في دورته الثالثة والعشرين إن شاء الله في دولة قطر في شهر ديسمبر عام ٢٠٠٢م تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر .

مقابلة صحافية مع معالي السيد سعيد بن علي الكلباني سفير سلطنة عمان لدى المملكة العربية السعودية حول عدد من القضايا المشتركة بين البلدين *

س: سعادة السفير هل لكم أن تحدثونا عن العلاقات بين السلطنة والمملكة العربية السعودية ؟.

ج: الحقيقة أن العلاقات العمانية السعودية علاقات عريقة وقديمة مرت بعدة مراحل وتطورات بفضل الله وحكمة مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم وقادة المملكة العربية السعودية وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وسمو الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد ، وقد تحققت بجهود كبيرمن قيادتي البلدين العديد من المكاسب والوصول بالعلاقات إلى المستوى الذي نشهده الآن ، والزيارات والاتصالات المستمرة بين البلدين ساهمت في ترسيخ العلاقات الأخوية بين الشعبين سواء كانت هذه العلاقات على المستوى الثنائي أو في إطار منظومة مجلس التعاون الخليجي ، وكان للبلدين دور كبير في اتخاذ خطوات من أجل إنشاء مجلس التعاون الخليجي وتطوره إلى المستوى الذي وصل إليه الآن ، وقد شهدت هذه العلاقات في السنوات الأخيرة في البلدين تطوراً ملموساً تمثل في تبادل الزيارات والرغبة في كافة المجالات وهذا في حد ذاته مؤشر لتطور العلاقات لتصل إلى الطموحات التي تتطلع إليها قيادة البلدين، وقد ترجمت سفارتا البلدين والجهات التنفيذية المختصة في

* جريدة عمان الاقتصادية مسقط الصادرة بتاريخ ١٧/٣/٢٠٠١م، العدد ٧٢٢٨ .

السلطنة والمملكة العربية السعودية هذه التوجهات لإيجاد أرضية مشتركة للتعاون في المجالات المختلفة واستكشاف فرص جديدة وفتح قنوات مختلفة للتواصل وتعميق أواصر العلاقات الثنائية بين البلدين وتوطيدها إلى مستوى طموحات الجميع ويمكن القول بارتياح إن العلاقات بين السلطنة والمملكة تنمو بشكل مطرد في كافة المجالات ، ولكن دائماً الطموحات والتطلعات تبقى أكبر مما هو متحقق حتى الآن وهذا ما نسعى إلى تحقيقه لخدمة بلداننا وشعوبنا ، وأضاف سعادة السفير سعيد بن علي الكلباني أن مستوى التنسيق وتبادل وجهات النظر المشتركة بين البلدين تبعث على الارتياح الذي يعكس مكانة البلدين في المنطقة وخصوصيتها في التعامل مع مختلف القضايا التي تشهدها المنطقة والعالم العربي والتعاطي معها من المنظور الذي يخدم شعوب المنطقة ، وعبر سعادة السفير عن ارتياحه للنمو المطرد في العلاقات بين البلدين ، وقال : إنني كسفير لسلطنة عمان في المملكة راض كل الرضا عما وصلت إليه العلاقات بين البلدين.

س: سعادة السفير لقد شهدت العلاقات بين السلطنة والمملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة زخماً كبيراً في مجال التعاون فهل تبلور عن هذا الزخم مجالات جديدة ؟.

ج: بالفعل لقد شهدت الفترة الماضية تنسيقاً وتبادلاً للزيارات بين المسؤولين في البلدين ترجمة لتوجهات قيادة البلدين لتفعيل التعاون المشترك إلى واقع ملموس يجسد المصالح المشتركة بين الشعبين ويدفع بالتعاون في كافة المجالات ، وأصبح هناك العديد من الأمور ومجالات التعاون ننسق فيها سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي أو الاجتماعي ، وهناك عدة مشاريع وأفكار وأطروحات لمشاريع مشتركة سيتم الإعلان عنها في وقت لاحق وهذه المشاريع ستكون من المشاريع المهمة بين البلدين بعد بلورتها وقرب تنفيذها ، مؤكدا على أن هذا التعاون

في المجالات المختلفة هو مؤشر لتطور العلاقات وتناميها بشكل مستمر إلى النحو الذي يعكس طموحات الشعبين العماني والسعودي .

س: هل هناك نية لإقامة لجنة مشتركة بين السلطنة والمملكة تسهم في دفع العلاقات بين البلدين وتطويرها بما يواكب التطلعات كما هو معمول به بين السلطنة والعديد من الدول ؟.

ج : نعم هناك أفكار ومقترحات في هذا الجانب لتكوين لجنة مشتركة بين البلدين الشقيقين ولو أن بعض المسؤولين يرون أنه لا حاجة لتشكيل لجنة مشتركة في ظل هذا التعاون والتنسيق القائم بين البلدين ولكن رأى الجانبان أن تشكيل اللجنة لن يضيف شيئاً في ظل التنسيق القائم في الوقت الحاضر وعندما تبدو الحاجة إلى هذه اللجنة فسوف يتم تشكيلها لتسريع وتيرة التعاون بين البلدين .

س: إن السلطنة والمملكة العربية السعودية تتميزان بطبيعة خاصة فرضها موقع البلدين ومكانتهما في المنطقة فهل هذا التجانس والتقارب والخصوصية بين البلدين ساهم في تعزيز التعاون وبلورة المواقف التي تخدم البلدين ودول المنطقة ؟.

ج: نعم بلا شك ، إن خصوصية البلدين وموقعهما ومكانتهما في المنطقة ومواقفهما الثابتة من القضايا الإقليمية والعربية والدولية فرضت احترامهما على المجتمع الدولي وساهم ذلك في ترسيخ مفاهيم كثيرة تتعلق بالقضايا في المنطقة واتخاذهما مواقف مشتركة من المنظور الذي يخدم دول المنطقة وقد ساهم ذلك في حل كثير من القضايا لما تتمتع به الدولتان من ثقل كبير لدى المجتمع الدولي خاصة وأنهما تقعان في منطقة بالغة الأهمية للعالم نتيجة للثروة النفطية وقد فرض ذلك على البلدين تنسيقاً أكبر بما يخدم مصالح شعوب المنطقة .

س: تمثل سفارة السلطنة في الرياض بالمملكة العربية السعودية نقطة

ارتكاز سواء فيما يتعلق بالنشاط الدبلوماسي بين البلدين ومجالات التعاون المشترك أو فيما يتعلق بوجود الأمانة العامة . إن منطقة الخليج يبدو أنها ستبقى غير مستقرة وتشهد متغيرات متلاحقة باستمرار ، فكيف تقيمون الأمور المستقبلية للمنطقة على ضوء هذه الظروف واستقرارها ؟.

ج : هناك اتفاق على الثوابت بين دول المجلس وهي تهم الجميع ولا يمكن تغييرها وتتمثل في توحيد المواقف والتوجهات ، أما الأمور الأخرى المتغيرة باستمرار فيتم استقراؤها من خلال الظروف المحيطة والتي يجب أن تتواكب معها فلا يمكن التمسك بأشياء في حين أن هناك أموراً أخرى متغيرة تسبقنا ، ومن المهم مواكبة هذه المتغيرات وبمواكبتها نصبح قادرين على تحصين المنطقة ولا يمكن أن نحقق أي مكاسب بجهود منفردة في هذا العالم المتغير ، ويجب على دول المجلس أن تأخذ الأمور بمنظور شامل واستقرار الظروف الدولية والتوجهات العلمية حتى لا نكون بمعزل عن الآخرين بما أننا مرتبطون بهذا العالم لذا يجب أن نكون متواكبين ومتفاعلين بما يحقق مصالحنا ويعرض لقضايانا العادلة .

س : فيما يخص مجلس التعاون بالرياض والتنسيق فيما يخص شؤون الحج ما الإضافة التي تبلورت في عملكم كسفير للسلطنة في المملكة ؟.

ج : الحقيقة رغم وجود التنسيق والاتصالات المباشرة بين المسؤولين فإنه سيظل للسفارات دور أساسي مهم يسهل الاتصالات بين البلدين . ويبقى للسفارة دور كبير ، ومن هذا المنظور وبوجود الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي وما تشهده من اجتماعات متواصلة وكذلك وجود ما يقارب من ١٨ سفارة ومثلية وقنصلية في الرياض كل ذلك يعطي فرصة للسفارة والسفير للتعاطي والتعاون والتعرف وتوطيد العلاقات بين السلطنة ودول العالم ، ومما لا شك فيه أن ذلك يساعد كثيراً في عمل السفارة للاتصال المباشر والمستمر مع المسؤولين مما يسهل الكثير من

الأمور ، والرياض كمركز سياسي تحتضن كل هذه السفارات والقنصليات أصبحت مركزاً اقتصادياً تتجه إليه الشركات العالمية كما أن وجود منظمة المؤتمر الإسلامي في المملكة ومقرها في جدة ، وسفير السلطنة في الرياض مندوب للسلطنة في هذه المنظمة وتعد هذه المنظمة تجمعاً إسلامياً كبيراً يساهم في توطيد العلاقات بين الدول الإسلامية .

س: التعاون بين دول المجلس الثنائي والجماعي أيهما يخدم الآخر وأيهما يسبق ؟.

ج: إن التعاون الثنائي يعزز التعاون الجماعي من خلال منظومة دول المجلس فدائماً اللقاءات الثنائية هي أداة لتسريع التعاون بين الدول الخليجية في بعض الأمور التي تحتاج إلى دراسات ومشاورات ثنائية بين المسؤولين ودائماً تكون هذه اللقاءات الثنائية ومجالات التعاون الأخوية تمهيداً للتعاون واتخاذ القرارات الجماعية والتوسع في العلاقات المشتركة ، فدائماً العلاقات الثنائية تخدم التعاون الجماعي وتسرع وتيرته على مستوى مجلس التعاون ، وكما أن هذه العلاقات الثنائية تختصر الكثير من الوقت والجهد في إطار التعاون الخليجي .

س: هناك من هو مؤيد لخطوات التعاون ومتحفظ في بطء هذه الخطوات وأنه ما زالت لا تعكس تطلعات شعوب المنطقة فما تقييمكم لخطوات التعاون الخليجي في إطار المجلس والتطلعات لمسار التعاون الخليجي ؟.

ج: طبعاً طموحات المواطن الخليجي كبيرة وخاصة فيما يخص المواطن العادي ، وتمس احتياجاته اليومية كالتنقل والإجراءات ، وهذا ما يركز عليه المواطن العادي فدول مجلس التعاون قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال وفي كثير من الأمور غير المنظورة من المواطن الخليجي إلا أن المواطن الخليجي محق لهذه المطالب ويعتبرها من الأساسيات الواجب

توافرها ، فهو يواجه بعض الصعوبات في تنقله في المنافذ الحدودية بصورة قد تكون يومية ، عن التسرع في بعض المجالات غير محبذ ما لم تستوف الدراسات المستفيضة لأهميتها للمواطن الخليجي فلا يمكن اتخاذ خطوات والتراجع عنها فيما بعد فدول المجلس تتخذ خطوات مدروسة من كل الجوانب قبل تنفيذها وبموافقة كل الدول . فلم يسبق لدول المجلس إقرار مجال تعاون وتراجعت عنه وهذا هو النجاح المطلوب والتعاون المتدرج فهناك الكثير من المجالات التي تحقق فيها التعاون سواء اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية بين أقطار دول المجلس ، وهناك العديد من المكاسب التي تحققت للمواطنين في دول المجلس خلال السنوات الماضية ولكن تظل الطموحات والتطلعات أكبر دائماً وهو ما تسعى دول المجلس إلى تحقيقه والإسراع فيه، وعند التعميق فيما أنجزه المجلس سنجده جيداً مقارنة بالتجمعات الأخرى .

س: ما التحديات التي ستواجه دول المجلس في الفترة القادمة ؟.

ج: من ضمن التحديات التي تواجهها دول المجلس هي منظمة التجارة العالمية وتشريعاتها وقوانينها وما تسمى بالعولمة وما يترتب عنها من إفرازات تؤثر على الكثير من القيم والمبادئ والثوابت ويعتبر هذا أكبر تحد ولكن الشيء الجديد والمطمئن هو أن دول المجلس أصبحت تعي هذا التوجه وحذرة منه وإن كانت بعض الأمور لا يمكن تفاديها إذا أردنا الانفتاح الاقتصادي ، وأكد على أن الأعمال المنفردة أصبحت لا تجدي في هذا العالم الذي يسيطر عليه التكتلات والشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت صاحبة الفاعلية ، والتجمع الخليجي في إطار مجلس التعاون منظومة جيدة لمواجهة هذا التكتلات وهذا الاختراق العالمي.

نص التوصيات
التي أقرها أصحاب السمو والمعالي الوزراء المسؤولون عن شؤون البيئة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الاجتماع الخامس عشر للجنة التنسيق البيئي *

توصيات الاجتماع :

أولاً : الأنظمة والقوانين البيئية :

١- النظام الموحد لإدارة الكيميائيات الخطرة:

أ- إقرار النظام الموحد لإدارة الكيميائيات الخطرة ورفعه إلى الدورة القادمة للمجلس الوزاري ومن ثم إلى الدورة ٢٢ للمجلس الأعلى لاعتماده.

ب - تقوم الأمانة العامة بالدعوة لعقد اجتماع لفريق عمل لوضع خطة الطوارئ للحوادث الكيميائية.

٢- النظام الموحد لإدارة نفايات الرعاية الصحية:

بعد الاطلاع على توصيات الاجتماع الخامس عشر للجنة التنسيق البيئي قرر الوزراء ما يلي:

أ- إقرار النظام الموحد لإدارة نفايات الرعاية الصحية ورفعه إلى الدورة القادمة للمجلس الوزاري ومن ثم إلى الدورة ٢٢ للمجلس الأعلى لاعتماده.

---

* صحيفة عمان ،عمان الصادرة بتاريخ ١٩/٤/٢٠٠١م العدد ٧٢٦١ .

ب - الدعوة لعقد اجتماع لفريق عمل لمتابعة المهام التالية :

١ - توحيد أسس إدارة نفايات الرعاية الصحية بدول المجلس ومساعدة الدول الأعضاء لوضع الأدلة التشغيلية الخاصة بها .

٢ - توحيد خطط وأدلة التدريب الخاص بالتخلص من نفايات الرعاية الصحية.

ج : التنسيق بين الجهات المسؤولة عن البيئة والصحة فيما يخص نفايات الرعاية الصحية نظراً لتعدد الجوانب الفنية والإدارية ذات العلاقة .

ثانياً : تنسيق المواقف الإقليمية والدولية:

١ - اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ :

بعد الاطلاع على توصيات الاجتماع الخامس عشر للجنة التنسيق البيئي قرر الوزراء :

أ- الاستمرار في تريث دول مجلس التعاون في المصادقة على البروتوكول ومتابعة ما يستجد حول تصديق بقية دول العالم له وعقد اجتماع طارئ للمجموعة في حالة استيفاء كافة شروط نفاذه لتقديم المشورة الفنية لدول المجلس حول تصديقها على البروتوكول لضمان عدم فقد أية حقوق مكتسبة.

ب - التأكيد على أهمية تنسيق مواقف الدول الأعضاء بشأن الفقرتين ٨ و ٩ من المادة ٤ من الاتفاقية والمادتين (٢ و ٣) / ٤ ١/ ٣ من البروتوكول وعمل ما يلزم لضمان توافق مواقف دول المجلس مع الدول العربية الصديقة الأخرى .

ج- تقوم الأمانة العامة بمخاطبة مراكز الأبحاث والجامعات في دول المجلس لحثها على إنشاء وحدات بحثية وتخصصات رئيسية أو فرعية

متخصصة في الجوانب المختلفة ذات العلاقة بتغيير المناخ وآثارها المتعددة على دول المجلس والتشجيع على الابتعاث للدراسات العليا أو لدورات تدريبية في الجامعات والمراكز المختلفة ذات المستوى المتميز في بحث الجوانب المتعلقة بالموضوع.

د - تقوم المملكة العربية السعودية بتزويد الأمانة العامة بورقة عمل توضح الآلية المقترحة للتنسيق عند إعداد البلاغات الوطنية في الدول الأعضاء قبل رفعها لسكرتارية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ.

٢-اتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية في دول المجلس :

بعد الاطلاع على توصيات الاجتماع الخامس عشر للجنة التنسيق البيئي قرر الوزراء ما يلي :

إقرار اتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية ورفعها إلى الدورة القادمة للمجلس الوزاري ومن ثم إلى الدورة ٢٢ للمجلس الأعلى لاعتمادها.

٣ - اتفاقية بازل:

بعد الاطلاع على توصيات الاجتماع الخامس عشر للجنة التنسيق البيئي قرر الوزراء ما يلي:

أ-الموافقة على توصيات الاجتماع التنسيقي لفريق العمل الخاص بمتابعة اتفاقية بازل .

ب-حث الدول الأعضاء على سرعة المصادقة على القرار (٣ / ١) الذي نصه:

على كل دولة طرف في الملحق السابع أن تمنع نقل النفايات الخطرة إلى الدول غير المنضمة إلى الملحق السابع.

ج- تقوم الأمانة العامة برفع مذكرة إلى جامعة الدول العربية للإسراع في المصادقة على القرار (٣ / ١).

د- تقوم الأمانة العامة بتعميم المقترح الخاص بمشروع إنشاء مركز إقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا في مجال إدارة النفايات الخطرة في دولة البحرين على الدول الأعضاء لدراسة وموافاة الأمانة العامة بملاحظاتها ومرئياتها عليه وبخاصة التصور الخاص بالمشروع وآليات التمويل الخاصة بإنشائه وتشغيله مع الاستفادة مما قامت به المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية ، ويطلب من الدول الأعضاء تقديم ملاحظاتها ومرئياتها قبل نهاية مايو ٢٠٠١م.

هـ - تقوم الأمانة العامة باستطلاع مواقف الدول الأعضاء بشأن بروتوكول المسؤولية والتعويض عن الضرر الناجم عن نقل النفايات الخطرة ونقلها عبر الحدود.

ثالثاً: برنامج التعاون البيئي المشترك بين مجلس التعاون والمنظمات الإقليمية والدولية:

أ- المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية :

الدراسات الخاصة بمرافق استقبال مياه التوازن :

بعد الاطلاع على توصيات الاجتماع الخامس عشر للجنة التنسيق البيئي لحماية البيئة البحرية والجهات الأخرى وإفادة الدول الأعضاء بما يستجد حوله وفق توجهات اللجان الوطنية ولجنة التسيير الإقليمية مع التأكيد على مراعاة الجدول الزمني المحدد في دراسة الجدوى التي أعدتها الشركة الاستشارية « Arbols » .

ب ـ أنشطة برامج الامم المتحدة للبيئة :

– المكتب الإقليمي لغرب آسيا لعام ٢٠٠١ ومجالات التعاون الممكنة مع دول مجلس التعاون :

بعد الاطلاع على توصيات الاجتماع الخامس عشر للجنة التنسيق البيئي قررت ما يلي :

١–توجيه الشكر إلى المكتب التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لغرب آسيا على مبادرته الطيبة للتعاون في تنفيذ بعض الأنشطة وبرامج العمل المشتركة بين دول المجلس والمكتب .

٢–تقترح الدول الأعضاء على المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لغرب آسيا ما تراه مناسباً من برامج وأنشطة تنفذ على المستوى الإقليمي أو بشكل ثنائي بين المكتب والدولة ذات الشأن .

١–عقد اجتماع تنسيقي بين الجهات ذات العلاقة في الدول الأعضاء والأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لغرب آسيا وذلك لوضع برنامج التعاون في المجالات التي ترغب الدول تنفيذها خلال عام ٢٠٠١ أو عام ٢٠٠٢ وإدراجها ضمن برنامج العمل الخاص بالمكتب .

ج: صندوق لدعم (مشاريع) الأنشطة البيئية:

بعد الاطلاع على توصيات الاجتماع الخامس عشر للجنة التنسيق البيئي قرر الوزراء ما يلي:

– تقوم الأمانة العامة بدعوة فريق العمل للاجتماع في أقرب فرصة ممكنة لوضع التصور الخاص بمشروع الصندوق في صيغته النهائية مع اقتراح الآلية المناسبة لتحفيز القطاع الخاص للمشاركة في فريق العمل والمساهمة في دعم الصندوق.

د- الاستعارة والنقل عبر الحدود بين الدول الأعضاء للموظفين والأجهزة والمواد في حالات الطوارئ البحرية:

بعد الاطلاع على توصيات الاجتماع الخامس عشر للجنة التنسيق البيئي قرر الوزراء ما يلي:

١- تقوم الأمانة العامة بتعديل بنود المذكرة الخاصة بإجراءات الاستعارة والنقل عبر الحدود بين الدول الأعضاء للموظفين والأجهزة والمواد في حالات الطوارئ البحرية بما يتلاءم وظروف دول المجلس.

٢- توافي الأمانة العامة الدول الأعضاء بالمذكرة بعد تعديلها لإبداء ملاحظاتها ومقترحاتها بشأنها ، وتقوم الأمانة العامة باتخاذ الإجراءات اللازمة لموافقة دول المجلس عليها وعرض ما يتم على الاجتماع القادم للوزراء .

هـ- ورشة العمل المشتركة بين دول المجلس والوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التعامل مع المواد المشعة :

بعد الاطلاع على توصيات الاجتماع الخامس عشر للجنة التنسيق البيئي قرر الوزراء ما يلي :

١-حث الدول الأعضاء على إصدار أو تحديث قوانين ولوائح وأدلة ممارسة خاصة بالوقاية من الأشعة المؤينة.

٢- حدث الدول الأعضاء على تحديث هيئة رقابية مستقلة تتعامل مع الأمور المتعلقة بالحماية الإشعاعية .

٤-حث الدول الأعضاء على إنشاء قاعدة معلومات في كل دولة من دول المجلس لمراقبة حركة واستخدام المصادر المشعة (الاستقرار والتصدير والنقل) وبيانات المتعاملين مع تلك المصادر ، مع تحديد نقطة اتصال في كل دولة من دول المجلس للأمور الخاصة بالحماية من الإشعاع .

رابعاً: مواضيع أخرى:

١-الاستراتيجية الإقليمية لحماية البيئة والموارد الطبيعية:

أ- حث بقية الدول الأعضاء التي لم تستكمل إعداد استراتيجياتها الوطنية بالإسراع في إعدادها ووضع خططها التنفيذية في ضوء النقاش والملاحظات الواردة في ورشة العمل ، مع مراعاة خصوصية القطاعات البيئية في دول المجلس عند إعداد الاستراتيجيات الوطنية .

ب- تقوم الأمانة العامة بالتنسيق مع كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والسلطنة بإعداد الإطار العام للاستراتيجية الإقليمية لحماية البيئة وصيانة الطبيعة في دول المجلس وموافاة الدول الأعضاء بها لإبداء ملاحظاتها ومقترحاتها تمهيداً لإعداد الاستراتيجية الإقليمية.

٢- جائزة مجلس التعاون لأفضل الأعمال البيئية:

بعد الاطلاع على توصيات الاجتماع الخامس عشر للجنة التنسيق البيئي قرر الوزراء ما يلي :

أ- نظراً لانتهاء الدورة الأولى للجائزة ومدتها أربع سنوات وبناء على الشروط الخاصة بالعضوية والواردة في لائحة الجائزة والتي تنص على أن تكون مدة عضوية أعضاء الهيئة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط تقوم الدول الأعضاء بموافاة الأمانة العامة بأسماء مرشحيها لهيئة الجائزة للدورة القادمة.

ب- تقوم الدول الأعضاء بالتنسيق مع عضو هيئة الجائزة في كل دولة بمواصلة جهودهم للاتصال بالقطاع العام والخاص لشرح أهداف الجائزة والمساهمة في تمويل ميزانيتها.

٣- تكامل المختبرات البيئية في دول المجلس :

بعد الاطلاع على توصيات الاجتماع الخامس عشر للجنة التنسيق البيئي قرر الوزراء ما يلي :

أ-الموافقة على الآلية المقترحة للاستفادة من إمكانيات مختبرات الدول الأعضاء ، بعد إضافة التعديلات اللازمة عليها وتعديل مسمى الآلية إلى إجراءات الاستفادة من إمكانيات المختبرات البيئية لتكون أشمل.

ب- تقوم الأمانة العامة بمخاطبة الاتحاد الأوروبي ليشمل برنامج التعاون المشترك بين الأمانة والاتحاد بنداً عن تبادل المعلومات والخبرات الخاصة بتكامل المختبرات وبناء القدرات من خلال الزيارات للمختبرات المتخصصة في الاتحاد الأوروبي.

٤-مؤتمر التنمية والبيئة (ريو+١٠) : بعد الاطلاع على توصيات الاجتماع الخامس عشر للجنة التنسيق البيئي قرر الوزراء ما يلي:

- تقوم الأمانة العامة بتشكيل فريق عمل من الدول الأعضاء لتنسيق مواقفها تجاه بعض بنود جدول أعمال مؤتمر التنمية والبيئة (ريو + ١٠) والذي سيعقد خلال عام ٢٠٠٢م ، وبخاصة في مجال الطاقة والمياه على أن تقوم الدول الأعضاء بتسمية ممثليها في الفريق واقتراح بنود التنسيق المطلوبة ، على أن ينتهي فريق العمل من مهنته قبل نهاية عام ٢٠٠٢م.

خامساً: مواضيع للإحاطة:

١- قائمة بالنشاطات والندوات التي ستعقد خلال عام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢:

اطلع الوزراء على القائمة المشتملة على النشاطات البيئية التي ستعقد خلال عام ٢٠٠١-٢٠٠٢ وقرروا :

التأكيد على التزام الدول الأعضاء بالمشاركة الفعالة فيها من قبل المختصين في مجالات الأنشطة.

سادساً : توظيف القوى العاملة المواطنة وتسهيل تنقلها فيما بين دول المجلس:

بعد الاطلاع على توصيات الاجتماع الخامس عشر للجنة التنسيق البيئي قرر الوزراء ما يلي:

– تقوم الأمانة العامة بمخاطبة الدول الأعضاء لتحديث الاحصاءات الخاصة بتوظيف (المواطنين ومواطني دول المجلس) العاملين يف أجهزة البيئة الإدارية والفنية وغيرها.

سابعاً : تنسيق المواقف الإقليمية والدولية.

بعد الاطلاع على توصيات الاجتماع الخامس عشر للجنة التنسيق البيئي قرر الوزراء ما يلي:

١– المشاريع المشتركة للتعاون بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي:

– تقوم الأمانة العامة بتعميم مقترحات دولة البحرين ودولة الكويت ، المتعلقة ببرنامج التعاون البيئي بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي على الدول الأعضاء لأخذ ملاحظاتها ومرئياتها . ويتم التنسيق مع الاتحاد الأوروبي في ضوء ما يتفق عليه .

٢ – اعتماد اللغة العربية كلغة أساسية في الاتحاد الدولي لصون الطبيعة:

تقوم الأمانة العامة بتعميم مقترح دولة الكويت بشأن اعتماد اللغة العربية كلغة أساسية في الاتحاد الدولي لصون الطبيعة على الدول الأعضاء ، كما تقوم بمخاطبة جامعة الدول العربية لاتخاذ ما تراه مناسباً بهذا الشأن ، وتحيط الأمانة العامة الاجتماع القادم للجنة التنسيق البيئي بنتائج الاتصالات.

٣- إنشاء مركز تدريبي خاص لإدارة الأزمات والكوارث البيئية في إحدى دول المجلس :

أخذ الوزراء علماً بتوجه دولة الكويت لإنشاء مركز تدريبي لإدارة الأزمات والكوارث البيئية ، ويتوجهون بالشكر لدولة الكويت لإتاحة الفرصة لدول المجلس للاستفادة من هذا المركز ويطلب من دولة الكويت إعداد تصور تنفيذي بشأن تحويل المركز مستقبلاً إلى مركز إقليمي يتضمن التكاليف المترتبة على ذلك.

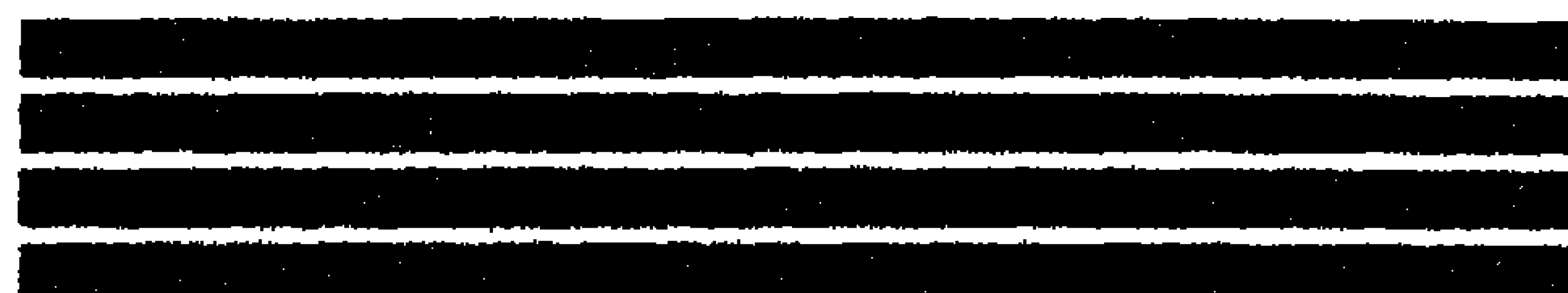
ثامناً : ما يستجد من أعمال :

١- حادثة سفينة النفط (زينب) على سواحل دولة الإمارات العربية المتحدة:

- أحيط الوزراء علماً بحادث غرق سفينة النفط (زينب) بدولة الإمارات العربية المتحدة ويدعو الوزراء دول المجلس إلى سرعة وسهولة تبادل المعلومات في الحالات المشابهة لذلك .

تاسعاً : الاجتماع السادس عشر للجنة التنسيق البيئي:

تقوم الأمانة العامة بالتنسيق مع الهيئة العامة للبيئة بدولة الكويت بشأن تحديد موعد الاجتماع السادس عشر للجنة التنسيق البيئي في دولة الكويت خلال عام ٢٠٠٢م.



الجمهورية اليمنية

ثانيا : دول الجوار

حديث صحافي

لمعالي الشيخ عبد الله الأحمر - رئيس مجلس النواب اليمني ، تناول فيه عدة قضايا مختلفة *

س : يتردد بين الحين والآخر حديث عن تأثيرات سلبية على العلاقات بين اليمن والسعودية بسبب مفاوضات ترسيم الحدود ، فما صحة ذلك ؟ وكيف تسير المفاوضات ؟.

ج : العلاقات بيننا وبين المملكة علاقات أخوية ومتميزة ومفاوضات ترسيم الحدود مستمرة ولا تؤثر على العلاقات بيننا.

س : هل يمكن القول أن ملف العلاقات يكون أخوياً عندما يكون في يد الشيخ عبد الله الأحمر فقط ؟.

ج : هذا واجبي وواجب كل عاقل أن تكون العلاقات بيننا وبين المملكة العربية السعودية هادئة وجيدة وألا يسمح بما يعكر جو هذه العلاقات وأن نستمر في الحوار من أجل ترسيم الحدود بهدوء وبروح أخوية ومسؤولة ، وحسن النوايا موجود والحمد لله لدى الطرفين.

س : تتردد من وقت إلى آخر أنباء عن لقاءات يمنية - (اسرائيلية) بهدف إقامة علاقات دبلوماسية ؟.

ج : اليمن سيكون آخر دولة عربية وآخر شعب عربي يفكر في هذا، ولن نفكر فيه قبل عودة الحقوق العربية بدءاً من جنوب لبنان والجولان إلى إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين والأسرى وإزالة المستوطنات فدون عودة هذه الحقوق لن يكون هناك سلام .

---

* جريدة الخليج الإماراتية الصادرة بتاريخ ٣٠/٣/٢٠٠٠م ، العدد ٧٥٩٣ .

س: في ظل الجمود الذي تشهده علمية التسوية في المنطقة تتزايد المطالبة بضرورة عقد القمة العربية ، ما رأيكم في ذلك ؟.

ج: القمة مطلب يمني فقد سبق أن طرحه الرئيس علي عبد الله صالح أكثر من مرة وطالب به رسمياً أيضاً الرئيس حسني مبارك وصاحب السمو الشيخ زايد وكثير من القادة العرب ، فالقمة ضرورية لإعادة التضامن العربي وحتى تتمكن الأمة العربية من مواجهة الهجمة (الإسرائيلية) الشرسة والتحديات الإقليمية والدولية ، فغياب التضامن العربي هو الذي شجع (إسرائيل) على العبث بعملية السلام والمماطلة في تنفيذ الاتفاقات بدعم أمريكي ، كذلك فإن غياب التضامن العربي هو الذي يشجع المجتمع الدولي والأمم المتحدة على إنكار حقوقنا.

وهنا يجب التأكيد على أن زيارة الرئيس حسني مبارك إلى لبنان هي خطوة عظيمة ومبادرة كريمة نرجوا أن تكون أول خطوة باتجاه التضامن والوقوف في وجه الغطرسة (الإسرائيلية) .

س: إلى أين وصلت مطالبة اليمن بالانضمام لمجلس التعاون الخليجي؟.

ج: نحن أبدينا رغبتنا في الانضمام وننتظر القرار ، وبالنسبة للتصريح المشار إليه أعتقد أن الرغبة لدينا موجودة لكننا لم نعد نطالب وبمعنى أدق لم نعد نتابع .

س: تردد مؤخراً أن هناك خلافاً بين حزبي المؤتمر والاصلاح خاصة بعد اتهام الإصلاح بأنه وراء خطف المواطن الأمريكي ؟.

ج: لم يحدث خلاف ولا اتهام هناك اختطافات متسلسلة منذ عام ١٩٩٣ وحتى الآن تقوم بها بعض القبائل الشرقية في مأرب وما حدث أخيراً من اختطاف كان في إطار هذه السلسلة ولكن لأنه أمريكي يتم تضخيم الحدث بينما الأمر معتاد.

س: ولماذا تم توجيه الاتهام إلى (الإصلاح) في الحادث الأخير وتم تفتيش بعض مقار الإصلاح ؟.

ج: لم يتهم حزب الإصلاح ، ولكن اتهمت شركة اسمها (المنقذ) وهي شركة مساهمة ضمن أعضائها بعض من الإصلاح بصفتهم الشخصية ، وحدث أن الدولة حجزت أرضاً اشترتها الشركة ، وهم يطالبون الدولة بالإفراج عن أرضهم أو تعويضهم ، ولأن هذا السلوك (الاختطاف) أصبح وسيلة ضغط على الدولة من قبل بعض القبائل قاموا بتقليدهم .

س: هل ظاهرة الاختطاف أو المسلسل – كما تطلقون عليه ، سببه الأزمة السياسية التي شهدها اليمن عام ١٩٩٤ أم بسبب الأزمة الاقتصادية ؟.

ج: هو مختلط ولكن غالبية حوادث الاختطاف ليست لأسباب سياسية بل هي فردية من أجل تحقيق بعض المصالح وابتزاز الدولة للحصول على مزايا بمعنى أن من يقومون بذلك هم عناصر مرتزقة غير مرتبطة بأحد .

س: هل يمكن القول أن اليمن تجاوز تداعيات أحداث الوحدة عام ١٩٩٤ سياسياً واقتصادياً ؟.

ج: سياسياً نعم والحمد لله ، فقد نجحنا في تجاوزها لأن الشعب حقق أمانيه ، بينما التداعيات الاقتصادية لم تنته بعد ولا تزال تلقي بظلالها على كل شيء وأعتقد أن ذلك لن يستمر طويلاً فقد بدأنا بالفعل في الإصلاح الاقتصادي واستقر سعر صرف الريال وتضاءل العجز في الميزانية .

س: ما صحة الأخبار التي تشير إلى وجود تيارين داخل الإصلاح، تيار يقوده الشيخ عبد الله الأحمر وتيار يقوده الشيخ عبد المجيد الزنداني ؟.

ج: الصيغة الديمقراطية في اليمن متميزة ونموذجية ، وفي الإصلاح نحن تيار واحد ونكمل بعضنا ، وبالطبع هذا لا يعني عدم وجود خلاف في الرأي ، فالخلاف في الرأي موجود في كل الأحزاب والتنظيمات ، لكننا لسنا جناحين أو قوتين أو تيارين نحن كما قلت كتلة واحدة .

مقابلة صحافية مع

معالي الأستاذ عبد العزيز عبد الغني رئيس المجلس الاستشاري اليمني حول عدد من الموضوعات والقضايا الوطنية والإقليمية والدولية *

س: كيف تنظرون إلى معاهدة (جدة) لترسيم الحدود بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية ؟.

ج: بداية أنا سعيد أن أتحدث إلى صحيفة (المدينة) إن توقيع معاهدة الحدود الدولية البرية والبحرية بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية الشقيقة يأتي تتويجاً لعمل شاق ومضن بين المملكة واليمن ، وإن كان العمل الجاد للتسريع بتوقيعها قد بدأ منذ خمس سنوات تقريباً عندما تم توقيع مذكرة التفاهم بين البلدين في عام ١٩٩٥ ويمكنني التأكيد على أنه وبفضل من الله والتفاهم الودي والأخوي وحكمة القيادتين السياسيتين في الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية فقد استطاع الطرفان أن يتغلبا على كافة المشاكل والصعوبات والمعوقات التي كانت تعترض طريق الحل الودي والأخوي وأن يتوصلا إلى توقيع معاهدة ترسيم الحدود البرية والبحرية بين اليمن والمملكة في الثاني عشر من شهر يونيو الماضي، وقد لاقى هذا الحدث التاريخي الكبير ترحيباً واسعاً من قبل الشعبين الشقيقين في اليمن والسعودية وإن هذا الترحيب الرسمي والشعبي الواسع الذي حظيت به المعاهدة يعبر عن رغبة الشعبين والبلدين التي كانت تقف قضية الحدود حائلاً دون تطوير العلاقات بين البلدين كما أنها حلت مشكلة كانت

* جريدة المدينة السعودية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٧ م ، العدد ١٣٥٩٩ .

تبدو صعبة الحل كان لها تأثيرها السلبي على مسار نمو وتطور هذه العلاقات ، وجاءت لتفتح آفاقاً جديدة لتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي والتواصل الاجتماعي بين الشعبين الشقيقين في اليمن والسعودية وأكبر دليل على ذلك الترحيب هو الاهتمام الذي حظيت به المعاهدة والإجراءات السريعة والمنظمة للموافقة عليها من قبل المؤسسات الدستورية في البلدين في مجلس النواب اليمني ومجلس الشورى السعودي كما أن المجلس الاستشاري عندما أحال إليه فخامة الرئيس الأخ علي عبد الله صالح المعاهدة أعرب عن ترحيبه بها وأشاد بجهود قيادتي البلدين الشقيقين في اليمن والسعودية لتوصلهما إلى توقيع هذه المعاهدة التاريخية لما تمثله من أهمية كبيرة بالنسبة لتطوير العلاقات الأخوية بين البلدين .

س: وكيف تنظرون إلى العلاقات بين البلدين والشعبين الشقيقين مستقبلاً ؟.

ج: أنا أنظر بتفاؤل كبير لمستقبل العلاقات الأخوية بين البلدين والشعبين الشقيقين في اليمن والسعودية للعديد من الأسباب أهمها علاقات الدم والأخوة والقرابة واللغة والدين والجوار والتاريخ والمصير المشترك والآن وبعد توقيع معاهدة ترسيم الحدود البرية والبحرية بين البلدين فإنني أرى أن أهم منجز في مسيرة العلاقات التاريخية بين البلدين قد تحقق وأن البلدين بهذا المنجز يؤكدان على عمق العلاقة بينهما ورسوخها ، وعلى رغبتهما الصادقة في التوجه نحو مستقبل مزدهر لصالح البلدين والشعبين بإذن الله ، وهناك ترتيبات ودراسات تجري حالياً لقيام استثمارات مشتركة بين البلدين فقد أصبح الباب الآن مفتوحاً على مصراعيه لتشجيع رؤوس الأموال اليمنية والسعودية للانتقال والاستثمار المشترك بينهما ، وكذا تعزيز علاقات الشراكة وتبادل المصالح بما يعزز هذه العلاقات وهذا سيسهم في نمو وتطوير التبادل التجاري سواء في مجال تبادل المنتجات الزراعية أو المنتجات المصنعة وكذا إقامة

المشـاريع الاسـتـثـمـارية المشـتـركـة بما يعـود بالخـيـر على أبناء البلدين والشـعبين الشقيقين .

س: وهل هناك تعـاون أو تنسيق بين المجلسين الاسـتـشـاري في اليمن ومجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية ؟.

ج: في الحقيقة حتى الآن لم يجر أي اتصال بين المجلسين الاستشاري والشـورى في البلدين ونرحب ترحـيـبـاً كـبـيـراً بالتـلاقـي والتـعـاون بين المجلسين الاستشاري والشـورى لما فيه خدمة المصالح المشـتركة للمجلسين والشـعبين الشقيقين .

س: هناك دعوات يمنية متكررة للمستثمرين اليمنيين والعرب والأجانب للاستثمار في اليمن ،فماذا يمكن لليمن أن تقدم من امتيازات أو تسهيلات للاستثمار فيها ؟

ج: قـانون الاسـتـثـمـار اليـمني يمنح امـتـيـازات وتسـهـيـلات كـبـيـرة للاسـتثمـارات المحلية والعربية والأجنبـية بدون تميز ، وأعـتـقد أن قـانون الاستثمار في اليمن من أحسن وأفضل قوانين الاستثمارات الموجودة في أي كان ، ورغم ذلك فتجري مراجعة القانون ، ومراجعة اللوائح الخاصة به من حين لآخـر بما يزيد من منح المزايا والتسـهـيلات التي يمكن أن تشـجع المستـثمر سـواء فيما يخص المزايا المالية أو فـيمـا يتعلق بتسهيل وتبسيط معـامـلات المستـثمرين وتقديم الخدمات والتسـهيلات لهم من قبل الهيئة العـامـة للاسـتـثـمـار (التي أُنشئت بهـدف تسـهـيل الإجـراءات الخـاصـة بالمستثمرين) بحيث تحصر كل المعاملات فيها ولا يجد المستثمر أي مشقة في الانتقـال من مكان لآخـر أو من وزارة لأخـرى لكي يتـمكن من إنجـاز معاملاته وأصبح الآن يحصل عليها بيسر وسـهولة ومن جهة واحدة .

س: وهل سيقف قانون الاستثمار اليمني عند حدوده الحالية ؟.

ج :على الرغم مما يوفـره قـانون الاسـتـثـمـار اليـمني من تسـهـيـلات

وامتيازات للمستثمرين اليمنيين والعرب والأجانب على حد سواء فإن اليمن وعلى لسان فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية الذي أكد ويؤكد باستمرار أن اليمن مستعد لمنح المزيد من التسهيلات والمزايا التي تشجع على الاستثمار في اليمن .

س: وهل يمكن أن يتم منح روس الأموال السعودية والمستثمرين أي امتيازات أو تسهيلات للاستثمار في اليمن ؟ .

ج: قانون الاستثمار اليمني حالياً يمنح نفس المزايا لكل المستثمرين سواء كانوا يمنيين أو غير يمنيين ، ومع ذلك فإننا نرحب بأي استثمارات يرغب الإخوة في المملكة العربية السعودية القيام بها في اليمن حيث سيجدون بأن اليمن ستمنحهم امتيازات وتسهيلات ربما أفضل من التي يمكن أن تمنح لهم في أي مكان في العالم .

س: الفساد مرض تسعى اليمن لاستئصاله ، فأين يكمن الفساد ؟ وما مجالاته ؟ وكيف يمكن معالجته والقضاء عليه ؟ .

ج: حقيقة أن الجهود التي تبذل لمحاربة الفساد في اليمن كبيرة والأجهزة الحكومية قائمة على قدم وساق لتنفيذ توجيهات فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية بمحاربة الفساد والكثير من مواطن الفساد تمت معالجتها وتمكنت الدولة من الوصول إلى كثير من منابع الفساد وتجفيفها ، فعلى سبيل المثال عندما كان يقدم الدعم الحكومي للمواد الغذائية والأسمنت وغيرها من السلع بغرض دعم المواطنين ومساعدتهم إلا أنه مع الوقت تحول هذا الدعم إلى مرتع من مراتع الفساد الكبيرة ، وبإزالة هذا الدعم تم تجفيف هذه المواقع، وهناك مجالات أخرى عديدة تم فيها تجفيف منابع الفساد نهائياً ، فقد تم إنشاء نيابات ومحاكم الأموال العامة المعنية بمحاربة الفساد والتي تستقبل القضايا المتعلقة بالأموال العامة المحالة من قبل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ، وفي

الحقيقة أن هذه النيابات والمحاكم قد حدت كثيراً من حالات الفساد ، والدولة تسعى بجدية لمعالجة أي مظهر من مظاهر الفساد بواسطة الأجهزة المختصة التي أُنشئت لمواجهة تلك القضايا .

س: قضية الثأر من القضايا التي لا تزال تفرض نفسها على الساحة اليمنية ، فما أسباب بقائها ؟ وكيف يمكن إنهاء مشاكلها ؟.

ج: ظاهرة الثأر ليست قضية جديدة ولكنها من مخلفات الماضي وهي ظاهرة موجودة في كثير من الدول المشابهة لظروف بلادنا ، وهي ظاهرة سيئة بكل المقاييس ينبغي اتخاذ كافة الإجراءات للقضاء عليها ، وكان فخامة الأخ الرئيس القائد قد أحال هذه القضية إلى المجلس الاستشاري لدراسة ومناقشة هذه القضية ، حيث قام المجلس بمناقشتها مع الجهات المختصة في الدولة ، وتم رفع نتائج ما توصل إليه المجلس إلى فخامة الأخ الرئيس وعلى ضوء ذلك وجه فخامته بتشكيل لجنة من المجلس لوضع الحلول والمعالجات العلمية للقضاء عليها ، وتعكف اللجنة الآن لتنفيذ توجيهات الأخ الرئيس .

س: وماذا عن ظاهرة الاختطافات الدخيلة على المجتمع اليمني وكيف يمكن القضاء عليها ؟ .

ج: ظاهرة الاختطاف تعتبر من الظواهر السلبية الدخيلة على الشعب اليمني وهي لا تخص اليمن فقط ولكنها موجودة في الكثير من بلدان العالم ، وبالنسبة لظاهرة الاختطاف فقد بدأت خلال الفترة الأخيرة بالتناقص وستتلاشى حتماً نتيجة الجهود التي تبذلها الأجهزة المعنية وبدعم وتوجيهات الرئيس علي عبد الله صالح للإسراع في القضاء عليها وستصبح بإذن الله من القضايا التاريخية المنسية .

س: ومن يقوم بها في اليمن ؟

ج: الأشخاص الذين يقومون بهذه الأعمال التخريبية يعتبرون أشخاصاً

خارجين على القانون وخارجين على العادات والتقاليد والأعراف وتعاليم ديننا الحنيف ، وبجهد كل المواطنين سيتم القضاء على هذه الظاهرة التي تعتبر شاذة على المجتمع اليمني الذي يشعر بأنها تسيء إلى سمعة اليمن ومكانتها الدولية .

س: علمنا بأن هناك دراسة وبحثاً دقيقاً يعده المجلس لتوسيع نطاق عضويته إلى (١٠١ أو ٩٩) عضواً ، فهل سيشمل بين أعضائه الجدد القطاع النسائي وتحسين أدائه ، وكم يبلغ عدد أعضاء المجلس الآن ؟

وكيف يتم اختيار الأعضاء فيه ؟ وكم سيضاف إليه من أعضاء سواء من الذكور أو الأناث ؟ ومتى سيعلن عن ذلك بالتحديد الزمني ؟.

ج : المجلس الاستشاري هيئة استشارية عليا للأخ رئيس الجمهورية تقوم بدراسة المواضيع ومشروعات القوانين والقرارات التي تحال إليه من فخامة رئيس الجمهورية لإبداء الرأي والمشورة إزاءها ، إضافة إلى إبداء الرأي والمشورة حول القضايا المحددة في قانون إنشائه والمتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والأمنية وغيرها إضافة إلى تعميق الممارسة الديمقراطية حيث إن المجلس يمثل مختلف القوى السياسية والاجتماعية والتخصصية والشعبية ويضم بين صفوفه عدداً من الكفاءات المتخصصة في مختلف المجالات إضافة إلى ممثلي الأحزاب السياسية ونخبة من الشخصيات الاجتماعية ومن مختلف المناطق اليمنية ، ومن هذا المنطلق فقد قام المجلس الاستشاري بدراسة العديد من مشروعات القوانين والقرارات الجمهورية وعدد من المواضيع المهمة المحالة إليه من الأخ رئيس الجمهورية ومنها مشروع التقسيم الإداري والسلطة المحلية والمواصفات والمقاييس وظاهرة حمل السلاح والثأر والاختطاف وغيرها ، إضافة إلى السكان ،التنمية ، البيئة ، الأوضاع الزراعية ، القوى العاملة ، النظام المصرفي ، القطاع الصحي ، التأمين ، التعليم العالي وسوق العمل ،

التعليم العام وآفاق تطوره ، وغيرها من القضايا ، وتعد فترته قصيرة حيث تم إنشاؤه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩ لسنة ٩٤ تنفيذاً لنص المادة ١٢٥ من دستور الجمهورية اليمنية ، ويتكون حالياً من ٩٥ عضواً موزعين على سبع لجان دائمة هي :

١- اللجنة الدستورية والقانونية والقضائية .

٢- اللجنة السياسية والعلاقات الخارجية وشؤون المغتربين .

٣- اللجنة الاقتصادية والمالية والنفطية والمعدنية .

٤- لجنة الخدمات والحكم المحلي والتنمية البشرية .

٥- لجنة الدفاع والأمن .

٦- لجنة التربية والتعليم والثقافة والإعلام والسياحة .

٧- لجنة الحقوق والحريات ومؤسسات المجتمع المدني .

ونظراً للدور الذي قام به خلال الفترة الماضية وبغرض تعزيز الممارسة الديمقراطية فقد ظهرت آراء تدعو لتحويل المجلس إلى ما يسمى الغرفة الثانية أو المجلس الثاني ليكون رديفاً لمجلس النواب من خلال إنشاء مجلس بغرفتين ، وهو الاتجاه المعمول به في عدد كبير من دول العالم ، والموضوع الآن قيد الدرس والبحث لدى الجهات المختصة ، أما عدد الأعضاء المقترحين فهو ١٠١ عضو وبالطبع سيكون العنصر النسائي ممثلاً فيه كما هو الحال في مجلس النواب .

مقابلة صحافية مع
معالي السيدعبد القادر عبد الرحمن باجمال
رئيس الوزراء اليمني *

س: كيف تنظرون إلى مستقبل العلاقات اليمنية ـ السعودية بعد مرور عام على توقيع معاهدة جدة للحدود بين البلدين ؟

ج: طبيعي لم تكن محددات العلاقة اليمنية السعودية قد أخذت شكلها النهائي بمجرد توقيع معاهدة الحدود البرية والبحرية التي وقعت في ١٢ يونيو العام الماضي لكن هذه المحددات تمتد إلى ما هو أكثر من وثائق موقعة بين الطرفين، تمتد إلى تاريخ عريق وإلى وشائج قوية وعلاقات حميمة بين الشعبين والبلدين . ولاشك أن الاتفاقيات التي وقعت بين البلدين منذ معاهدة الطائف في ١٩٣٤ م وغيرها تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن الرغبة دائماً وأبداً في إحلال السلام والأمان والطمأنينة بين الدولتين الجارتين والشعبين الشقيقين كانت موجودة . فإذا قرأنا مفردات معاهدة ١٩٣٤ م وغيرها من الاتفاقيات الأخرى نجد رغبة قوية وأكيدة لخلق حوار أمن بين الطرفين . لقد كانت هناك عوامل موضوعية أدت إلى تأخر الاتفاق على تسوية مشكلة الحدود وأهم هذه العوامل هي أن اليمن كان غير موحد ولم يكن هناك إرادة سياسية لدى أي طرف يستطيع أن يدعي أنه يمثل الشرعية الوطنية لليمن ككل ومن ثَمّ لم يجرؤ أحد على أن يرسم الحدود مع السعودية ولا مع عمان أو إرتيريا ، ولهذا كانت الوحدة اليمنية خيراً وبركة على اليمن وأهله وعلى البلدان المجاورة وأهلها وقياداتها ويتأكد يوماً بعد يوم أن الوحدة اليمنية في حقيقة الأمر مثلت منعطفاً مهماً في مسيرة

* جريدة الرياض السعودية الصادرة بتاريخ ١/٦/٢٠٠١ م ، العدد ١٢٠٣٠ .

التنمية في المنطقة وفي مسيرة السلام والأمن والاستقرار بعد أن كان هناك توجس من أن الوحدة ستكون شكلاً آخر إضافياً من أشكال عدم الاستقرار ، لقد أثبتت الأيام أن اليمن الموحد يمثل قوة ليس لنفسه ولكن لجيرته وأنه يستطيع أن يؤمن خاصرة الأمة العربية بحكم موقعه الاستراتيجي المهم والذي لابد أن يكون إضافة لائقة لجيرانه في الجزيرة العربية وشرق إفريقيا ، لهذا فالعلاقات اليمنية السعودية من هذا المنطلق وبهذا الحجم والمفهوم التاريخي الواسع وبهذا البعد الاستراتيجي اللامحدود والمصيري أستطيع أن أقول بصراحة إن تقييمها عميق وقوي وراسخ . ونحن لم نكن عاطفيين عندما قلنا بعد توقيع معاهدة جدة إنه ينبغي أن تتجه العلاقة بين اليمن والمملكة من الجيرة إلى الشراكة . لقد كان شعاراً جذاباً وواقعياً واستراتيجياً لأننا فعلاً نريدها شراكة حقيقة ليس بين حكومة وحكومة أو بين سياسي وسياسي أو عسكري وعسكري ولكنْ شراكة واسعة بين جميع أبناء الوطن اليمني والسعودي اقتصاداً وثقافة ورياضة وتجارة واستثماراً وعطاء متصلاً بين رجال الأعمال في البلدين الشقيقين .

س: ما الآليات والتصورات التي ترونها ضرورية لتحويل هذا المصطلح من مجرد شعار إلى حقيقة ملموسة ؟

ج : إننا بحاجة إلى خلق آليات مؤسسية لها . وينبغي أن تكون آليات مجلس التنسيق الأعلى اليمني السعودي منتظمة تعمل على تأكيد هذه الفكرة وتخلق مؤسسات وشركات مشتركة في مجالات مختلفة . أتصور أنه بعد إنهاء المسألة الحدودية يوجد على الحدود اليمنية السعودية ثروة مشتركة لا يتم تقسيمها في باطن الأرض على أساس حدود سياسية ، بل على أساس ما يسمى بالتراكيب الجيولوجية ، ومن ثمّ فإنه مؤكد أن ثمة حاجة لمناطق مشتركة نقوم باستثمارها معاً سواء في مجال إنتاج الغاز أو

البترول حتى تصديره في خطوط النقل . هذه فرص كثيرة أتصور أنها مهمة جداً ، ويمكن تطوير الشراكة في مجالات أخرى مثل الطيران والنقل الجوي والصناعات الخفيفة وهي الأنسب كثيراً في تركيبة المجتمع اليمني الذي يمتلك ثروة بشرية ومجموعة كبيرة من الشباب وبطالة تسمح بتوفير فرص عمل جيدة رخيصة تحتاج إلى نوع بسيط من التدريب بالمقارنة مع قوى عاملة تأتينا من آسيا . ولذا يمكن قيام هذه الصناعة في اليمن برأس مال سعودي ولهذا أنا أدعو المستثمرين السعوديين أن ينظروا إلى دعوة الحكومة إلى خلق ثلاث مناطق صناعية في الحديدة والمكلا وعدن ، يمكنها أن تلبي ليس فقط حاجات اليمن والسعودية بل يمكنها أن تكون منطلقاً لجسر نحو صناعات مشتركة تصدر إلى أسواق إفريقية . وهذا يسهل عملية التطوير التقني وبما يسمى بالإنتاج الضخم، بالفعل هذه الصناعة جديرة باهتمام رجال الأعمال في اليمن والمملكة ويمكن توسيع قاعدة الملكية لتضم أكثر من شريك وبأسهم مفتوحة للتداول في البلدين .

س: ما الحماية التي تقدمونها للمستثمر سواء كان سعودياً أو غير سعودي؟

ج: نحن سنعطي كامل الحماية في هذا الجانب ، مثل الحماية المنصوص عليها في قانون الاستثمار وتشمل حمايات قانونية كاملة من حيث ضمان الحقوق والأرباح ورأس المال والتعويض وعدم التأميم . وكأننا ندخل مع الطرف الآخر في اتفاق دولي . نحن مَرِنُون كثيراً في هذه المسائل ومستعدون أن نعطي المستثمرين امتيازات كما نعطي شركات النفط ، بحيث يصبح كل عقد وكأنه قانون يصدر به قرار جمهوري ويتوقف ذلك على حجم الاستثمارات ونحن نرى أنه لا يجب أن تقيد جميع الاستثمارات ، بمعنى آخر نحن مستعدون أن نرفع سقف قانون الاستثمار بكل الامتيازات المعطاة فيه إذا أصبح المشروع الاستثماري استراتيجياً وله

أهمية خاصة مثل الطاقة الكهربائية والصناعات البتروكيماوية وصناعة تكرير النفط ومحطات الحاويات – هذه الأشياء أو المجالات يمكن أن نعطيها قانوناً خاصاً بها ، وهذه التجربة موجودة في كثير من البلدان وتعتبر الصين متقدمة في هذا المجال كثيراً ، حيث تعتبر العقد الذي صادقت عليه الحكومة للاستثمار قانوناً بذاته .

س: متى سيعقد مجلس التنسيق اليمني السعودي اجتماعه القادم وما أبرز القضايا التي سيناقشها ؟

ج: تجري الآن التحضيرات لانعقاد المجلس ما بين الفترة الممتدة من ١٢–٢٠ يونيو وسوف تعقد اللجنة التحضيرية اجتماعها في الثالث من يونيو وسوف يشرفنا صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز، ونتطلع أن يكون هذا الاجتماع ناجحاً ومباركاً وسيركز الاجتماع بدرجة أساسية على قضايا الاقتصاد والتنمية والاستثمارات المشتركة .

س: جاءت حكومتكم في ظل وجود تحديات اقتصادية عديدة أهمها استكمال إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية ومتابعة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي ، ما الخطوات الإجرائية التي ستقومون بها في استكمال إعادة الهيكلة؟ وكم سيطال برنامج الخصخصة من هذه المؤسسات ؟

ج :عندنا اتجاهات أساسية في موضوعات الهيكلة وفي الحقيقة ليس لدينا بالمعنى الدقيق ما نقوم بخصخصته على غرار بعض البلدان التي تمتلك مؤسسات ضخمة . وبعض المؤسسات في اليمن انتهت وظيفتها بحكم انتهاء وظيفة الدولة تجاه الاقتصاد مثل المؤسسة الخارجية للحبوب التي لم يعد لديها قيمة على الإطلاق سوى طابور من الموظفين الذين يتسلمون الرواتب ، لكن الوظيفة نفسها انتهت لأن الدولة حررت تجارة الحبوب وتركتها لمن يريد أن يستثمر فيها . وهناك أيضاً مؤسسات حكومية تنطبق عليها إحدى مواد قانون المؤسسات العامة وهو ما يسمى

بالتصفية ،حيث تنص المادة القانونية أنه إذا وصلت خسائر المنشأة المملوكة للحكومة إلى نسبة أكثر من ٥٠٪ من رأس المال فتخضع للتصفية مع حفظ حقوق العمال وتنشأ لجنة تصفية بقرار من مجلس الوزراء . إذاً ماذا نخصص من هذه المؤسسات ؟. أما فيما يتعلق بالمؤسسات القابلة للخصخصة فلدينا الآن تعديل جوهري على مفهوم الخصخصة وهو ألا تكون عملية إعادة الهيكلة كاملة مائة في المائة ولكن تحتفظ الدولة برأس مالها الحالي الموجود من هذه المنشأة ، مثل المنشآت النفطية والبنوك ، فالدولة مثلاً لن تبيع مصفاة عدن للنفط بل ستحتفظ بكامل حقوقها في رأس المال الحالي المتمثل في الأصول الكاملة،سواء كانت ثابتة أو متحركة أو متغيرة ، بمعنى أنها ستحتفظ بنسبة تتراوح بين ٢٥-٣٠٪ وستترك النسبة الباقية للمستثمرين لأنه بدلاً من أن نضخ أموالنا إلى هذه المؤسسة وهي ليست من أولوياتنا سنستخدم هذه الأموال في تمويل الطرقات والمدارس والمطارات والصحة التي تواجه مشاكل كبيرة ، الأمر نفسه سيتم اتباعه مع البنك الاهلي التابع للحكومة فنحن نرى اليوم أنه لا يجوز أن يكون هناك بنك تمتلكه الدولة لأنه إذا أفلس أو أخطأ فالدولة تتحمل المسؤولية ،كما أن هناك بنوكاً أهلية أخرى فسيان أن يكون هناك بنك حكومي في الوقت الحالي وبنك أهلي ، ونحن لن نبيع أسهم البنك بل سنحتفظ بأسهم الحكومة وندعو المستثمرين إلى رفع رأس المال الأمر الذي يعني ضمان مورد للبلد ونوعية جديدة من البنوك . وفي تصوري الشخصي ينبغي ألا يقل رأس مال أي بنك عن ٣٠ مليون دولار ولكن للأسف كل البنوك لا يزيد رأس مالها عن ١٠ أو ١٢ مليون دولار . الاقتصاد كبر والبلاد كبرت ومجالات الاستثمار توسعت وينبغي ألا تفتح بنوك برأس مال أقل من ٣٠ مليون دولار.

جمهورية إيران الإسلامية



مقابلة صحافية مع
الشيخ مهدي كروبي رئيس مجلس الشورى الإيراني
حول العلاقات المشتركة بين البلدين *

س : الى اين سيصل التطبيع مع العراق وإيران؟

ج : اننا نرغب في ان تكون علاقاتنا مع العراق علاقات طبيعية لكن الحوادث التي وقعت خلال السنوات القليلة الماضية، من غزو الكويت الى الأوضاع التي يعيشها الشعب العراقي حاليا وغيرها كثير تشير الى ان روح الإثارة مازالت موجودة، ونشاهد مثالا لها هو ايواء المنافقين (يقصد مجاهدين خلق) وتزويدهم كل الامكانات التي يحتاجونها ودعمهم بصورة رسمية.

لذلك فإننا رغم ان حربا كانت بيننا سابقا لكننا نعتقد بضرورة ان تكون العلاقات طبيعية شرط ان تقوم على أساس القرارات الدولية ,لكننا نشاهد ان العراق يقوم باختلاق بعض الاحداث خلال كل فترة، ما يبعث على تعقيد القضية على كل حال، يمكن القول ان مباحثات جرت، لكنها لم تشهد تطورا ملحوظا.

س: هل افرج العراق عن كل الأسرى الايرانيين، وهل قام بتنفيذ قرار مجلس الأمن في شأن الحرب بين البلدين؟

ج : جوابي على السؤالين هو النفي، فبخصوص الاسرى فإنه لم يتم الافراج عن جميعهم لحد الآن ومازال بعضهم هناك حاليا، وهناك دلائل قاطعة على وجودهم من بينها اصواتهم المسموعة من بعض الاشخاص او

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ١٠/ ٥/ ٢٠٠١م ، العدد ١٢٣٧٦.

صورهم او وجود اشخاص هنا كانوا معهم في السابق، ومنهم السيد الدكتور جليلي محافظ محافظة سيستان وبلوجستان الايرانية سابقا والذي شارك في الأيام الاولى، لشن الحرب علينا في خرمشهر، وكانت قوات العراق دخلت هناك لكن اخوتنا لم يكونوا يعلمون بذلك فتم اسره مع عدد من اعضاء الجمعيات الاسلامية في وزارة الداخلية وألقي القبض عليهم وهم احياء بخاصة ان الدكتور جليلي كان معي في السجن في زمن الشاه واعرفه عن قرب، وهناك تسجيل صوتي وتلفزيوني لهم بأنهم أسروا، لكن لم تتم اجابة تساؤلاتنا عنهم لحد الآن ,ولذلك، فمن المؤكد والقطعي ان هناك عددا من اخوتنا مازالوا اسرى هناك.

اما حول قرار مجلس الأمن، فإن عددا من بنوده لم ينفذ حتى الآن، وهو ما تعلمون به انتم ايضا.

س : هل هناك أمل في عراق مسالم ومتعاون في ظل قيادة صدام حسين والنظام البعثي الحاكم؟

ج : انا لا اريد الدخول في القضايا الداخلية لأي بلد، واقول مثلا يبقى فلان ولا يبقى فلان، لكنني اقول ان العراق هو أحد بلدان المنطقة، وان سياسة اي حكومة يجب ان تقوم على أساس من السلم، والتعايش، والالتزام بالاحترام المتبادل، وعدم التدخل في شؤون الآخرين، والتعاون مع الآخرين، واحترام حقوق شعوبهم ,لكن حكومة العراق - وللأسف - لا تهتم ببعض هذه الأمور - كأدنى حد - لكن بقاء صدام او عدمه، فهو أمر يخص الشعب العراقي، وعلى الشعب العراقي ان يقرر مصيره بنفسه، وهذا امر لا يخصنا لكن لا يمكن غض الطرف عن وجود مشاكل حقيقية اوجدتها تلك التصرفات تجاه بلدان المنطقة، منها الخسائر المادية وكذلك الوجود الاجنبي في المنطقة، وكل ذلك ناجم عن سياسات العراق الخاطئة - وللأسف - ان شعوب المنطقة وحكوماتها هي التي تعين مصيرها بنفسها

وان حكومات المنطقة تستطيع - برأيي - ان تدافع عن مصالحها بصورة جيدة، وانا ارى ان تطلعات صدام نحو الإثارة هي التي اوجدت هذه الحالة التي نرفضها جميعا.

س : كيف تنظرون الى الوجود الغربي في منطقة الخليج، رغم اضطرار دول المنطقة لهذه الحماية من تهديدات صدام المستمرة؟

ج : انا ارفض هذا، لكن لدي حل له في الوقت نفسه احد الحلول الممكنة هو ان تنسق وتوحد بلدان المنطقة مواقفها، مع المحافظة على مصالح كل دولة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض والالتزام بالاحترام المتبادل بينها والمحافظة على حال الجوار، وحينذاك لن تكون هناك حاجة لوجود القوى الاجنبية، ذلك ان القوى الاجنبية عندما تأتي الى المنطقة فإنها تأتي لتحافظ بالدرجة الاولى على مصالح نفسها، ثم ان نفقاتها ضخمة تثقل كاهل بلدان المنطقة ,ولعل تلك القوات تكون - في بعض الاحيان - سببا في ايجاد بعض الحوادث لتضفي بذلك طابع الشرعية على وجودها ووجود الحاجة لها في المنطقة، علاوة على ان ضعف بعض البلدان او قلة عدد سكانها قد يكون عاملا مساعدا في هذا السياق ايضا.

على أي حال، فإننا نرفض وجود القوات الاجنبية في المنطقة، وغاية ما نصبو اليه هو ان نكون جميعا قانعين بحقوقنا وان نحترم كل القوانين الإسلامية والدولية ونعمل بها.

س : كيف تصفون العلاقة الايرانية - الكويتية حاليا وما حجم التعاون سياسيا واقتصاديا؟

ج : العلاقات الحالية جيدة، لكنني اعتقد انها لم ترق لحد الآن الى المستوى المطلوب، اي ان هناك مجالا اكثر للتعاون الثنائي بيننا، سواء في المجال السياسي او في المجال الاقتصادي.

وعندما اقول هذا فإني لا اقصد ان هذا الجانب هو المقصر او ذاك، لكنني

ادعو الجانبين كليهما الى مزيد من التعاون، كما انني قلت في اللقاءات الثنائية وفي لقاءات مجموعات الصداقة البرلمانية بين البلدين ان مجلس الشورى الإسلامي يستطيع ان يلعب دورا جيدا في هذا المجال، وان يكون له دور فعال في تطوير وتعميق وتعزيز العلاقات الثنائية، خصوصا ان برلمانيّ البلدين، فعّالان خصوصا مجلسنا الذي يعتبر اليوم احد محاور ومراكز القرار السياسي في البلاد.

س : هل هناك نية لدى الرئيس محمد خاتمي لزيارة الكويت؟

ج : حقا اني لا اعلم بذلك، ارجو ان تسألوه هو، وليس لدي خبر, اسألوني انا متى آتي اليكم، ذلك ان دعوة وجهت الينا، ومن المقرر ان يرتب الاخوة زملاؤنا في المجلس واخوتنا في وزارة الخارجية برنامج الزيارة كي نقوم بذلك.

س : الدور الإيراني في الخليج بات مقبولا اكثر من قبل ,لماذا لا تعطي طهران اشارات ايجابية في ما يتعلق بقضية الجزر موضع النزاع مع الإمارات، حتى تكتمل عناصر التعاون معها خليجيا؟

ج : سأجيبكم على مستوى هذا اللقاء الصحافي، لأنه طبعا يحتاج الى بحث اطول ,لذلك فإنني سأشير الى عدد من النقاط بصورة عامة:

أولا: ان بيننا وبين الإمارات بعضاً من سوء التفاهم حول قضية (جزيرة ابو موسى) وقلنا مرارا ليجلس الجانبان في مباحثات مباشرة حيث أشرنا الى ان الاختلاف بين بلدين ما حول قضايا تخص حدودهما يجب ان تحل بين البلدين نفسيهما، وهذا ما نراه حصل بين المملكة العربية السعودية وقطر والبحرين واليمن، وبين السودان ومصر، ولم يتم احالة مثل هذه القضايا على المحافل الدولية.

ثانيا: بعد ان يجلس البلدان على طاولة المباحثات، ويزول سوء التفاهم،

يطرح كل جانب ما لديه من وثائق ومستندات ,ونحن من هذا الجانب رحبنا بمثل هذا العمل، وسافر وزير خارجيتنا الى هناك وكان هناك تبادل في التعامل الجيد، ومع احترامي لأصدقائنا في الإمارات، لكنهم وردوا الى القضية على نحو لا يمكن معه ان يصلوا الى نتيجة، حيث ان طرح الموضوع بين فترة واخرى في المحافل الدولية واجتماعات البرلمانات الدولية او الجامعة العربية او غيرها لن يصلوا معه الى نتيجة ,ان القضية تتعلق بنا، ويجب عليهم ان يجلسوا معنا لنحل القضية معا.

ثالثا: انا اعتقد ان اعداءنا، او لنقل اولئك الباحثين عن منافعهم واسواقهم وتسويق اسلحتهم عبر ايجاد هوة بين شعوب المنطقة، خصوصا الشعوب الإسلامية يؤججون القضية دوما واستطاعوا بذلك ان يوجدوا سوقا رائجة لأسلحتهم بمختلف انواعها، ونحن نسمع بين الفينة والأخرى ان البلد الفلاني اشترى كذا مقدار من السلاح العدائي (المعين) طبعا نحن لا نريد التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى، وليشتروا ما شاؤوا من الأسلحة، لكن لا يجب ان تفهم القضية على انها تخوف من خطر وهمي يوجده بائعو الأسلحة ,ولذلك فإننا نشعر بأننا اذا جلسنا وتحدثنا فإن بائعي الاسلحة لن يستطيعوا ان يسوقوا اسلحتهم.

ان القوى الكبرى والاعداء والصهاينة يقومون ببعض الأعمال لتسويق اسلحتهم وتمرير مخططاتهم، ولذلك يجب علينا ان نكون حذرين تجاه ذلك.

س: العراق يرفض اطلاق الاسرى الكويتيين او الاعتراف بهم ويرفض تطبيق القرارات المتصلة بالغزو ورفض حتى في قمة عمان التوقيع على فقرة تؤكد التزامه أمن الكويت وسلامتها لماذا يفعل ذلك في رأيكم؟

ج : سؤالكم عن سبب قيام العراق بمثل هذه الاعمال يجب توجيهه الى العراق نفسه، لكن هذا العمل من وجهة نظرنا عمل خاطئ، اننا نعتقد بوحدة

اراضي بلدنا وندافع عن ذلك بكل وجودنا وهذا ما اثبتناه خلال ملحمة الدفاع المقدس التي دافعنا خلالها عن كل شبر من اراضينا العزيزة ومن المنطلق نفسه بوحدة اراضي الكويت وقمنا بإدانة الاحتلال منذ اللحظة الاولى للغزو رغم الملاحظات التي كانت لدينا تجاه الكويت واعلنا ذلك بوضوح وبصورة شفافة كما اعلنا دعمنا للشعب الكويتي ولذلك رأينا ان احدى اوائل البلدان التي قام رئيس مجلس الامة الكويتي بزيارتها للتعبير عن شكر بلاده لوقوفها الى جانبهم كانت ايران الاسلامية وكنت انا هنا في الدورة الثالثة لمجلس الشورى الاسلامي واستقبلت الوفد الكويتي.

العراق يدخل ايضا في هذا الاعتقاد، حيث اننا نعتقد بوحدة اراضي العراق ولا نعتقد بتقسيمه في الوقت نفسه الذي نعتقد فيه ان العراق اعتدى على الكويت، ويجب ان يوقع على الاتفاقات ذات العلاقة واني اعتقد ان عدم التوقيع عمل خاطئ ولن يسفر عن نتيجة واضحة له ناهيك عن ان قيام احدهم باحتلال ارض الآخر عمل مرفوض من قبل كل الشعوب وحتى لو كان المحتل احدى الدول الكبرى فإن هذه الارض ستعود الى اصحابها في النهاية وسيأخذونها منه، وافضل مثال على ذلك احتلال الاتحاد السوفياتي لأفغانستان، ثم تحمله خسائر فادحة وخروجه منها في النهاية ,صحيح ان افغانستان تشهد حاليا جوا من عدم الوفاق بين حركاتها وتنظيماتها لكن الافغان طردوا الجيش الاحمر من بلاهم في النهاية، وانا اذكر ان سفير الاتحاد السوفياتي او مبعوث آخر وصل بخدمة الامام الخميني في حينها وقبل ان يتم الغزو، وقال ان لدينا مثل هذه النية، فواجه احتجاج الإمام واعتراضه، وقال له الإمام: اقول لكم من الآن ان دخولكم الى هناك سيعقبه خروج مصحوب بالذل والفضيحة.

كما اننا ليس لدينا قضية اكثر تعقيدا وأهم من القضية الفلسطينية، حيث نرى ان اسرائيل تحظى بدعم واسع من العالم وتوضع تحت تصرفها كل الإمكانات، لكن ما لم تتم اعادة حقوق الشعب الفلسطيني فلن تحل المشكلة،

ومن الممكن ألا يكون أي منا موجودا حينها، لكن مادام شعب موجود وملتزم هويته فإن الكفاح والجهاد مستمران وسيستعيد الفلسطينيون ارضهم في النهاية ان الذين يكافحون اليوم هم الذين ولدوا في زمن الاستسلام وترعرعوا خلال هذا العصر، لكنهم سلكوا طريق الكفاح والجهاد اليوم.

لذلك، فإنهم (العراقيون) اذا كانوا يتصورون ان عدم التوقيع على القرارات سوف يجعلهم يحققون يوما ما يدور في خلدهم، فإن ذلك لن يتحقق، ولن يسفر هذا العمل سوى عن إضفاء طابع الشرعية على وجود القوى الأجنبية في المنطقة، ومن المحتم انه سيعود ـ في جانب آخر منه ـ على المنطقة بآثار سلبية ويحمل المنطقة خسائر متعددة، وليعلم انه لا يمكن لأي احد ان يأخذ بالقوة مكاناً ما، وان عالم اليوم ـ كما اثبت ذلك ـ يرفض كل عمل من هذا النوع.

س : يلاحظ ان ثمة هجوما على التيار الاصلاحي وانحيازا للتيار المحافظ، اذ ان حملة الاعتقالات تتركز في صفوف الإصلاحيين؟

ج : أولا، يجب أن اقول اننا نرفض ما يطرحه الغرب من هذه التسميات، كالإصلاحيين والمحافظين، نعم كانت ومازالت هناك بعض الاختلافات في الاذواق، ولدينا الآن بعض الأفكار المتباينة، ونشهد ذلك حتى في داخل مجلس الوزراء، وفي داخل مجلس الشورى الإسلامي، وانا اشهد ذلك من موقعي فيه، حيث يتعاون الأخوة والأخوات اعضاء المجلس في بحث واعداد القوانين واللوائح القانونية، ويبرز شيء من الاختلاف والتوتر بعض الاحيان في الفهم السياسي للقضايا.

وثانيا، ان كل مجتمع يشهد اختلافاً في الاذواق، ولكل رأيه في المواضيع فإن شيئا من هذه التوترات سيكون موجودا وانا اؤيد ان بعض هذه التوترات تكون خسارة في بعض الاحيان، لكنها موجودة على أية حال

ويجب ان نقبل بنتائجها وآثارها.

وثالثا، عندما يقولون هل سيأخذ الاصلاحيون السلطة من المحافظين أم لا، فأنا أعتقد ان هذا الامر بيد الشعب، اذ ان الشعب هو الذي جاء بهذا المجلس القائم حاليا، وان الشعب هو الذي سيقرر بمن يأتي للدورة المقبلة للمجلس ,والشعب ايضا هو الذي سينتخب واحدا من بين المرشحين في ١٨ خرداد المقبل (٨/ ٦/ ٢٠٠١) واساسا فإن الإمام الخميني اقام نظام الجمهورية الإسلامية بصورة تكون فيه القوة والسلطة وبصورة واقعية بيد الشعب ,ولذلك فإن الشعب هو الذي جاء بالسيد خاتمي - وهو شخصية قديرة جدا - الى رئاسة الجمهورية، في وقت كان فيه السيد خاتمي رئيسا للمكتبة الوطنية وقبل ذلك بخمس سنوات كان وزيرا للإرشاد ,إذاً، صحيح ان التنظيمات تتنافس في ما بينها، لكن الشعب هو الذي يقول كلمة الفصل ويعين مصير الأمور.

في جانب من نظام الحكم ايضا، نشهد كذلك مثل هذه القضايا، فقد يميل جانب من السلطة التشريعية الى جانب رأي معين، ويميل جانب من السلطة القضائية الى رأي آخر، وهكذا في السلطة التنفيذية وهذه القضايا لا مناص منها وهي موجودة لكن الجميع مقيدون بالعمل بالقوانين والمقررات والاطر الموجودة وانا لا اقول ان اي احد لا يخطئ ولا يخرج عن القوانين والاطر والمقررات وان الكل كالملائكة ولا يوجد بينهم مخطئ، لكن على كل حال هناك الكثير من القوانين وتتم عمليات اشراف وفحص ويتم الاستفسار والمساءلة، وتتم الاجابة، وينتقد البعض ويرد الانتقاد البعض الآخر، ويحدث في اثناء ذلك ما لا يجب ان يقع وهذا ما ارفضه شخصيا.

واذا كان المقصود من الحكم هو سماحة القائد (آية الله خامنئي) فإن سماحته كان قال مرات كثيرة انه ينظر الى كل التنظيمات بعين واحدة، ويجب ان تكون بينهم منافسة حقيقية، واي من التنظيمات والمجموعات

استطاعت الحصول على القدرة والسلطة فإنني اؤيدها ,واذكر ان تجمعنا كلفني قبل اربع سنوات ـ عندما كان يريد السيد خاتمي الترشيح للرئاسة ـ وبصفتي امينا عاما للتجمع، وذهبت الى سماحة القائد وعرضت له اننا في التجمع مع احترامنا لسائر المرشحين (الشيخ ناطق نوري رئيس مجلس الشورى الإسلامي في حينها، والشيخ ري شهري وغيرهما لكننا نريد ان نقدم مرشحاً آخر ,قال: من هو؟ قلت: هذه القضية يجب ان تبحث بصورة ادق لكن اختيارنا يتمحور حول السيد خاتمي، فقال: ليتقدم السادة خاتمي او ري شهري او حبيبي او ناطق نوري او روحاني، وأي منهم ينتخبه الشعب فإني سأدعمه وانفذ حكم رئاسته، وبالمقدار نفسه الذي دعمت فيه الشيخ هاشمي رفسنجاني.

لذلك، فإن القائد يتمتع بصفة الابوة ومسؤوليته تقضي بأن يتولى رسم السياسات العامة للنظام وقيادة النظام.

هناك قليل من الاختلاف، وهناك بعض الضغوط، وانا لا اريد ان انفي ذلك بصورة تامة، لكنه ليس بتلك الصورة التي يمكن اعتبارها شيئا مهما.

س : السجون الكويتية امتلأت بالسجناء الايرانيين الذين يأتون بالمخدرات، والكويت أصبحت ارضاً للمخدرات عن طريق ايران، فلماذا لا يكون هناك ترابط امني في البحر ومحاولة القضاء على ظاهرة المخدرات وتهريبها الى الكويت او الى الدول المجاورة، ونحن نعرف ان ارض ايران هي ارض المخدرات التي تأتي عن طريق افغانستان ومنطقة «طالبان»؟

ج : هنا ايضا يجب ان ابين لكم نقاطاً عدة:

أولا: يجب ان يقوم التعاون وما تتفضلون اؤيده بالكامل، وما قلتم من ضرورة متابعة الاتفاقات التي تم التوقيع عليها بين السيد لاري ووزير الداخلية الكويتي في الكويت فإنني اريده، واني سأتابعه من جانبي بصفتي احد نواب الشعب في مجلس الشورى، واشكركم على تذكيري

بهذه النقطة وموضوع وجود هذا العدد من السجناء في الكويت.

وثانيا: وهو امر مهم جدا، وهو ان ايران تحملت جراء هذا الأمر خسائر جسيمة لحد الآن ولعلنا لا نبالغ اذا قلنا ان اي بلد لم يكن مستعدا لتقديم كل هذه التضحيات التي قدمتها ايران في هذا المجال مما تصب فوائده ومنافعه حتى في مصلحة الاوروبيين، حيث ان ايران قدمت لحد الآن عددا كبيرا من الشهداء وهو الشيء الذي اعترف ويعترف به العالم اجمع، بل حتى انهم يذكرونه في مباحثاتهم الرسمية معنا ,كما ان البعض يوجه النقد لنا على قيامنا بهذا العمل وهذه التضحيات في الوقت الذي يراد فيه لهذه المادة ان تعبر من ايران فقط وتذهب الى هناك وفي المقابل لا يتعاون اولئك معكم بتلك الصورة المتوقعة منهم ولا يساعدونكم كما يجب.

وثالثا: اننا كنا ومازلنا نعاني من المشكلة الافغانية وتبعاتها، وما خلفته لنا من مشاكل في الداخل، من قبيل زراعة الخشخاش من قبل طالبان والعائدات الهائلة التي يحصلون عليها من جراء ذلك، والحدود الطويلة التي تجمعنا معهم، وهجرة العدد الكبير من الافغان واقامتهم في بلادنا والمشاكل الناجمة عن ذلك منها الضغوط التي يوجهها اعضاء مجلس الشورى الإسلامي في شأن حل هذه المشكلة لما تخلقه من تبعات على بطالة شبابنا والمشاكل الاخرى الثقافية والسياسية والدينية ,واننا نواجه مشكلة خاصة في هذا المجال وهي ان المجاميع التي يتم القبض عليها ليست هي المجاميع الاصلية بل مجاميع فرعية، وان رؤوس الجريمة مازالت تختفي وبعيدة عن الأنظار، ولذلك نحتاج الى تعاون جدي من الآخرين معنا في هذا المجال لحل هذه المشكلة.

على أي حال، اذا تم حل المشكلة الأفغانية ككل، فإن ذلك سيساعد كثيرا على حل هذه المشكلة، اذ ان العلة والسبب الأساسي هناك.

مقابلة صحافية
مع السيد محمد رضا خاتمي*
نائب رئيس البرلمان الإيراني حول الانتخابات وقضايا أخرى **

س: هل تتوقع حصول تطور في العلاقة الإيرانية ـ الأمريكية خلال السنوات الأربع المقبلة ؟.

ج: لا يمكننا الآن أن نتوقع ما هي التطورات التي يمكن أن تحصل ، فهذا الأمر يحتاج إلى تغييرات في مواقف الطرفين (الإيراني والأمريكي) ، وليس من الصحيح القول بأنه يتوجب على إيران أن تغير في طريقة سلوكها وأساليبها كي يتم حل المشاكل القائمة مع واشنطن ، بل يتعلق الأمر بالطرفين ، ولهذا ينبغي الانتظار لنرى .

س: وماذا عن الإدارة الأمريكية الجديدة ونظرة الإصلاحيين نحوها ؟.

ج: ظهرت إشارات سلبية لا تبعث على الارتياح من قبل الكونغرس الأمريكي إذ يعتزم تمديد الحظر على إيران لخمس سنوات جديدة ، مما يترك أثراً سلبياً على علاقاتنا ، فحسن النية تتم مبادلته بحسن النية أيضاً ، كما أن أي تحرك ينم عن العداوة سيقابل بتحرك مماثل من الطرف الآخر ، وهذه هي المشكلة التي تحكم علاقاتنا المتبادلة .

س: لكن كانت هناك مؤشرات إيجابية خلال السنوات الماضية في عهد الرئيس خاتمي ؟.

---

* أمين عام حزب « جبهة المشاركة » الإصلاحي وشقيق الرئيس الإيراني .

** جريدة الحياة اللندنية الصادرة بتاريخ ٤/٦/ ٢٠٠١ م ، العدد ١٣٩٥٩ .

ج: كان الاهتمام ينصب في السنوات الأربع الماضية على عدم زيادة العداوة بين الجانبين، بمعنى أنه إذا لم تكن هناك إمكانية لتحطيم جدار عدم الثقة، فلا نعمل على زيادة ارتفاعه، وتوصل البلدان إلى بعض النتائج الإيجابية، وكان متوقعاً أن تواصل الحكومة الأمريكية هذه السياسة، لكن وعلى رغم الادعاءات التي صدرت عن الحكومة الأمريكية الجديدة بعيد تسلمها السلطة، لاحظنا في الفترة الأخيرة مجموعة من الأعمال والمواقف تدل على عدم وجود إرادة لدى السياسيين الأمريكيين لإحداث تغيير في العلاقات الإيرانية - الأمريكية وتطويرها، ومن الطبيعي ألا نرى أي تطور جديد في هذه العلاقات إذا استمرت السياسة الأمريكية على هذا المنوال.

س: طالما أنك تتحدث عن مسؤولية متبادلة، فما المسؤولية الملقاة على عاتق كل من واشنطن وطهران؟.

ج: لدينا علاقات تاريخية مليئة بالتوتر وعدم الاستقرار مع الحكومة الأمريكية، ومن الممكن أن يكون هناك جرح لمشاعر الشعبين من قبل الطرفين، وهنا لابد من معرفة ما إذا كان الطرفان مستعدين لحل مشاكل الماضي، لكن العامل الأهم الذي يقف عائقاً أمام تجدد العلاقات هو الرؤى المتعلقة بالمستقبل، وعند هذه النقطة بالتحديد أعتقد بأن التغيير الأساسي يجب أن يكون من جانب الحكومة الأمريكية.

س: ولماذا ينبغي أن تكون المبادرة من جانب واشنطن وليس طهران؟.

ج: عندما تكون العلاقة التاريخية بين حكومتين قائمة على أساس الاستعمار والغطرسة فإن صاحب هذه السياسة يجب أن يقدم تطمينات بأن مثل تلك السياسة لن تتكرر في العلاقات المستقبلية.

س: ألا يمكن حل هذه المعضلات عبر التفاوض المباشر؟.

ج: المفاوضات المباشرة أمر آخر، فالأولوية هي وجود الإرادة السياسية

(الأمريكية) ، إن المفاوضات المباشرة تتسم عادة بإطلاق المواقف من جانب السياسيين التي تكون في معظم الأوقات غير صحيح ، ونحن نعتقد بأن إظهار حسن النية ينبغي أن يكون عملياً على أرض الواقع ، ولهذا فإن إعطاء التطمينات وبناء الثقة يجب أن يبدأ من الجانب الأمريكي نظراً إلى المعطيات الموجودة .

س: كان لافتاً عشية الانتخابات الرئاسية إعلان المرشد آية الله علي خامنئي أخيراً أن الشعب صاحب الكلمة الحاسمة وأن البرلمان على رأس الأمور ، وهذا ما اعتبر دعماً للإصلاحيين ، فما رأيكم ؟.

ج: وجهة نظر القائد خامنئي كانت دائماً كما أعلنها أخيراً ، سواء في اللقاءات الخاصة معه أو في اللقاءات العامة ، فهو يؤكد هذه المقولة ، لكن المهم أن نشهد تطبيق هذه النظرية بشكل عملي داخل المجتمع ، وهذا هو الأمر الأساس ، خصوصاً لدى أولئك الذين يدعون السير على خط القائد وينسبون أنفسهم إليه ، ومثال على ذلك السلطة القضائية ، فإذا كان مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) على رأس كل الأمور فلا تستطيع السلطة القضائية القول بأنها تمتنع عن الإجابة عن أسئلة المجلس ، وحتى من قبيل الاحترام للمجلس ينبغي أن يكون القضاء مستعداً للرد على ما يطرحه المجلس من تساؤلات (في إشارة إلى موضوع الاعتقالات وإغلاق الصحف) .

س: وما طبيعة الخلل الموجود بالنسبة إلى هذا الواقع ؟.

ج: هناك فئة في بلدنا تطيع القائد إلى الحد الذي تتأمن فيه مصالحها ، لكنها لا تطبق آراءه إذا كانت متعارضة مع هذه المصالح ، على رغم أنها ترفع شعار الطاعة واتباع خط القائد ، وهذه مشكلة أساسية في البلد ، وإذا استطعنا أن نطبق رؤية القائد هذه في مجتمعنا وخصوصاً في كل المؤسسات والأجهزة الحكومية وأجهزة الدولة ، فإن كثيراً من المشاكل

السياسية سيجد الحل .

س: في ظل هذه المشاكل هل استطاعت القوى الإصلاحية تحقيق مكاسب واقعية خلال الولاية الأولى لخاتمي ، خصوصاً أن المحافظين يؤكدون أن الإصلاحات ظلت مجرد شعارات ؟.

ج: تحققت خلال هذه الفترة إصلاحات مهمة داخل بلدنا على خط استقرار الديموقراطية وترسيخها ، واستطاع شعبنا طوال السنوات الأربع الماضية أن يجتاز الكثير من الموانع والعوائق التي تحول دون تطوير المجتمع المدني ، وتم التعرف على العوائق الأساسية ووضع الخطط الأولية لإزالتها ، وبعضها يحتاج إلى وقت قد يكون طويلاً ، كما استطعنا أن نوجد إجماعاً وطنياً على القضايا الداخلية الرئيسية ووضع الأولويات في صدر اهتماماتنا ، واستطعنا أن نحقق إنجازات كبيرة في السياسة الخارجية كما تم احتواء الأزمات الاقتصادية ، ووضع الخطط اللازمة لإصلاح الوضع الاقتصادي ، وهذا ما سيتم تطبيقه في السنوات الأربع المقبلة .

س: ما الذي تتوقعونه من الانتخابات الرئاسية الحالية في ظل سعيكم إلى تحويلها محطة لدعم الإصلاحات ؟.

ج: المهم لدينا إيصال كلمة الشعب والتعبير عن إرادته ، سواء أعيد انتخاب خاتمي أم لا ، وليس لدينا قلق تجاه المستقبل لأننا لا نريد سوى تحقيق إرادة الشعب .

س: وماذا عن توقعاتكم بشأن عدد الأصوات التي سيحصل عليها خاتمي ؟.

ج: نعتقد بشكل أولي أنه لن يكون هناك اختلاف كبير في عدد الأصوات التي حصل عليها خاتمي قبل أربع سنوات ، خصوصاً أننا نترقب مشاركة أوسع من جانب الناخبين مع اقتراب موعد التصويت ، فالمهم هو حجم

المشاركة الشعبية ، مع الإشارة إلى أن استطلاعات الرأي تفيد بأن النسبة المئوية التي سيحصل عليها خاتمي ستكون أكبر من النسبة التي حصل عليها سابقاً بالنسبة إلى عدد المقترعين ، وإذا عدل المترددون عن عدم المشاركة فإن أصواتهم ستكون لصالح الإصلاحات ، وفي كل الظروف ستكون الأصوات كبيرة لصالح خاتمي ، وستقطع الطريق على أي محاولة لمعارضي الإصلاحات .

س : هل ستكون الأصوات التي سينالها خاتمي أقل أو أكثر من عشرين مليون صوت كما حصل في الانتخابات السابقة ؟.

ج : لا يمكن تحديد العدد ، لكنني أعتقد بأنه لن يكون أقل من الدورة السابقة ، ومع أي زيادة عن النسبة السابقة فإن الإصلاحات ستتسارع أكثر ، وستضعف الموانع الموجودة أمامها ، ولهذا نعمل على إقناع الشعب بالمشاركة المكثفة .

س : وما طبيعة العوائق وطبيعة الإصلاحات التي تعملون لتحقيقها ؟.

ج : الإصلاحات على الصعيد السياسي ، خصوصاً داخل الحكم تواجه مشاكل جدية ، أما في المجالات الأخرى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فإننا حققنا خطوات كبيرة ، واليوم هناك مقاومة تعترض طريق الإصلاحات تمارسها فئة صغيرة من القوى المتنفذة في بعض مؤسسات الدولة ، وهم أقلية لكنهم يتمتعون بنفوذ قوي ، لكن مع تطور مسيرة الإصلاحات سيعمل العقلاء داخل تلك المؤسسات على الحؤول دون استشراء شعور لدى الشعب بأن جزءاً من الحكم يقف في مواجهته ويمنع تحقيق إرادته ، ولهذا سنشهد تغييراً يساعد على التقليل من المشاكل التي تعترض الإصلاحات .

مقابلة صحافية مع
السيد هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام / الرئيس الإيراني السابق حول عدد من القضايا المهمة *

س : فلنبدأ من حيث انتهت إليه الانتخابات الرئاسية في إيران ... ما أهم الرسائل التي حملتها للداخل والخارج من خلال المشاركة الواسعة التي فاجأت المراقبين ؟

ج : هذه المشاركة الواسعة كانت متوقعة من جانبنا ، إذ أننا نعتقد أن شعبنا محب لثروته الإسلامية وبلده ، وهو شعب يتمتع بالإدراك والوعي وبلغ مرحلة مهمة من الرقي الفكريوالسياسي

ونود تذكيركم بأن الانتخابات في إيران مليئة دائما بالحيوية والنشاط ، وهذه هي المرة الثالثة والعشرون التي تجري فيها انتخابات في ظل نظام الجمهورية الإسلامية .

س : ولكن ما أهمية هذه الانتخابات الرئاسية تحديداً ؟

ج : كانت مهمة جداً ، خصوصاً أن أعداء إيران سعواً جاهدين إلى بث اليأس في نفوس شعبنا لصرفه عن المشاركة في الانتخابات ، من أجل إيجاد فصل بين النظام والشعب . لكن مشاركة الجماهير كانت جيدة على رغم أن حجمها كان اقل بمليوني صوت عن الانتخابات الرئاسية السابقة (عام ١٩٩٧) ، إذ أن التنافس لم يكن جدياً كما في تلك الدورة ، لكن الشعب حضر بقوة عند صناديق الاقتراح على عكس كل التوقعات التي سوق لها

* جريدة الحياة اللندنية الصادرة بتاريخ ٢١ /٦/ ٢٠٠١م، العدد ١٣٩٧٦..

أعداء إيران فالإيرانيون يهتمون دائما بمستقبلهم.

س : ولكن كانت هناك قراءتان لنتائج الانتخابات ، وعلاقتها بالنظام والإصلاحات ، بمعني أنها استفتاء على الإصلاح أم على نظام الجمهورية الإسلامية ؟

ج : لا يمكن القول بعدم وجود توجه نحو الإصلاحات في أصوات الناخبين ، بل يمكن الجزم بوجود هذا التوجه . لكن الأمر كان دائما هكذا في إيران ، حيث القائد وجميع المؤولين يحضون الشعب على المشاركة الواسعة كما أن الشعب يعطي رأيه لمصلحة الرئيس الذي يريد ، من داخل النظام سواء كانت نسبة المشاركة مرتفعة أم اقل من سابقتها . فعلى الدوام كانت الفوارق كبيرة بين أصوات الرئيس المنتخب وأصوات منافسيه وهذا ماحصل أيضا في الانتخابات الأخيرة ، ولكن كانت الشعارات فيها مؤثرة وهناك دلالات على أن الشعب يريد الإصلاحات .

س : وكيف ستكون الولاية الثانية للرئيس خاتمي لجهة طبيعة الولايات ؟

ج : أتمنى أن تتجه سياسة حكومة الرئيس خاتمي خلال السنوات الأربع المقبلة نحو المزيد من الاهتمام بعملية البناء والأعمار ، لأن بلادنا بحاجة إلى التقدم في مجالات الأعمار والصناعة والتقنية والعلوم ، إذ أننا نريد أن نجعل إيران نموذجا صالحا نضعه أمام العالم الإسلامي ، وهذا لا يتحقق من دون نهضة عمرانية .

كذلك شعبنا بحاجة الى تأمين فرص العمل والوظائف ، والاهتمام بالقضايا السياسية لا يكفي لحل هذه المشاكل ، ولمن دواعي السرور المصادفة على الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الشاملة ، والتي إذا طبقت سيكون وضعنا افضل من السابق .

س : اسمح لي بالسؤال عن طبيعة العلاقة القائمة بين المرشد آية الله

علي خامنئي والرئيس محمد خاتمي ؟

ج : ليس هناك شيء مخفي في هذه العلاقة ، إذ أن حقيقة كل الأمور بيننا علنية وواضحة ، وما يعلنه القائد بالنسبة إلى رئيس الجمهورية وما يعلنه الرئيس في شان القائد هو تعبير عما يدور في الباطن ، بمعني أن الظاهر والباطن واحد .

وفي كل الأحوال ، كل القوى الثورية في إيران هي قوي مسلمة ومرتبطة بالإسلام والدستور الذي حدد الحقوق والواجبات في شكل واضح . و أما التحليلات العوجاء التي يثيرها بعضهم حول هذا الموضوع فليست صحيحة .

س : ماذا عن التجربة الجديدة التي تعيشها إيران الآن والتي باتت تعرف بحكومة الشعب الدينية ؟

ج : هذه هي شعارات الثورة منذ انطلاقتها ، إذ أن مصطلح الجمهورية الإسلامية ومصطلح حكومة الشعب الدينية تعبيران عن شيء واحد . فالجمهورية تعني حضور عامة الشعب في الساحة لرسم مستقبله ومصير بلده ، أما الإسلامية فالمقصود بها الحضور الشعبي في ظل الأحكام والمعايير الإسلامية وليس خارجها ، ومن هنا فان حكومة الشعب الدينية هي ذاتها الجمهورية الإسلامية .

س : إذا أردنا الحديث عن أهم استحقاقات إيران المستقبلية ، هناك العلاقة مع واشنطن وهناك إدارة جديدة في البيت الأبيض . كيف سيكون مستقبل هذه العلاقة بعد التفاؤل الحذر الذي أبدته طهران ؟

ج : نحن لا نرى فرقا بين الحكومات الأمريكية ، وما إذا كانت ديموقراطية أو جمهورية ، إذ أننا لا نفضل بينهما ، (بين الجمهورية والديموقراطيين) .

ونحن نرى أن أي استئناف للعلاقات مرهون بتغيير السياسة الأمريكية الاستكبارية تجاه إيران وبعض دول المنطقة ، وان تتبع واشنطن سياسة مقبولة تجاه فلسطين ، خصوصا رفع الدعم عن إسرائيل . كذلك عليهم (الأمريكيين) أن يتركوا قضية فلسطين لتجد حلاً داخل المنطقة وليس من خارجها ، فلماذا يتم اعتبار إسرائيل وكأنها ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية ؟ .

س : لنبحث بالتحديد مطلبكم بدء المفاوضات مع واشنطن ؟

ج : عندما كنت رئيسا للجمهورية وضعت علامة لبدء المفاوضات ، إذ أن القضايا بيننا يجب أن تحل بالتفاوض . نحن نرى أن على الولايات المتحدة أن تظهر حسن نيتها تجاه إيران ، وهذه العلاقة (على حسن النية) تكمن في الإفراج عن أموالنا المحتجزة في البنوك الأمريكية ، لان الاستمرار في احتجازها في الوقت الذي نحتاج إليها هو دليل بارز على العداء . إذا أعادوا أموالنا يكون ذلك تعبيرا عن حسن النية ، وبعدها ندخل المفاوضات على القضايا التي بيننا ، لكن الأميركيين لم يظهروا حسن نية .

إن حكومة الرئيس محمد خاتمي لم تحدد موضوع دفع الأموال كما حددته حكومتي ، لكنها دعت الأمريكيين إلى خطوة تعبر عن حسن النية وعن تغيير في سياستهم ولم نر مثل هذه الخطوة بعد . الأمريكيون تخيلوا أنهم قاموا بخطوات ، كالسماح بدخول السجاد ، والكافيار والفستق الإيراني إلى الولايات المتحدة ، ورفع التعرفة الجمركية وبعض الموانع الأخرى ، لكن هذه خطوات صغيرة وجزئية لم تكن ذات أهمية أو تأثير يذكر ، وعلى الإدارة الأمريكية أن تقوم بخطوة مهمة لاثبات حسن نيتها .
وهل ما زلتم تعتبرون الوجود العسكري الأمريكي والأجنبي في المنطقة حجر عثرة بينكم وبين واشنطن ؟ – هذه هي إحدى القضايا الجدية في الخلاف مع الولايات المتحدة ، ومنذ انطلاق جهادنا نعتبر أن على القوى

الاستكبارية أن ترحل عن منطقتنا ، لان وجودها يعتبر إهانة لشعوب هذه المنطقة . صحيح انهم ليسوا موجودين في إيران ، لكننا نعتبر جيراننا الدول العربية مثلنا تماماً.

نحن نرى انه إذا كانت الظروف واقعية وطبيعية من الممكن أن تكون (الولايات المتحدة) دولة صديقة ، يتم معها تبادل الخبراء والوفود والتعاون التقني ، وهذا لا أشكال فيه ، لكن الحالة الاستكبارية التي يتصفون بها وهذه الممارسات كلها تحول دون أن نتجاوب معهم .

س : إذا انتقلنا إلى أحداث الشرق الأوسط كيف تقرا وصول شارون إلى السلطة ؟

ج : رتكب الإسرائيليون خطأ فادحاً بإنتخابهم شارون وربما يكون هذا هو الطريق المناسب ، لكنني اعتقد أن سياسات التهديد والترهيب والاعتداءات لن تؤدي إلى أي نتيجة . والعالم الإسلامي والعربي وصل إلى هذا الاقتناع وكذلك الفلسطينيون ، الذين هم مستعدون للمواجهة . وإذا لم نقل إن انتخاب شارون كان عملاً جنونياً يمكن القول انه كان غير عقلاني .

س : هناك تحذيرات من إن شارون قد يعد لحرب شاملة في المنطقة ، ربما تطاول إيران أيضا ؟

ج : إذا أراد الصهاينة القيام بخطوات غير معقولة سيتلقون ردودا سريعة وجدية ، أولا من داخل فلسطين ثم من الدول المجاورة لها والدول الإسلامية . ولن تكون هذه الردود محصورة بالصهاينة فقط ، إذ إن الإسرائيليين لا يقدمون على مثل هذه الخطوات من دون ضوء اخضر من الولايات المتحدة ، بالتالي إذا قاموا بإجراء من هذا النوع سيوضع أيضا في حسابها ، وعندها لا يتوقع أن تكون ساحة الاشتباك محدودة

س : ماذا عن موقف إيران تحديداً ؟

ج : خاضت إيران مثل هذا الاختبار ، و أثبتت أنها لا تقف مكتوفة

اليدين بل ترد بقوة واقتدار . واعتقد أن وسائل الرد متوافرة كذلك في العالم الإسلامي ، لذلك ، على الإسرائيليين ألا يتفاءلوا بعواقب سياسة القبضة الحديد .

أنا لا أقول أن تلك التهديدات مجرد تهديد لفظي ، بل من لممكن تنفيذها لان الصهاينة وصلوا إلى طريق مسدود ، والمشكلة لديهم هي ماذا سيفعلون إذا لم يطلقوا تهديدات أو يقدموا على أمر ما .

س : **أما زلتم مقتنعين بان المقاومة هي الخيار لفلسطين ؟**

ج : الفلسطينيون يريدون استرجاع حقوقهم ، وما حصل في لبنان تجربة جيدة ونموذج حي في شأن إمكان نجاح القوي الشعبية وانتصارها عبر حركتها الجهادية . وانطلاقاً من المعايير الإسلامية والتجارب العملية اعتقد أن المقاومة والجهاد والتضحية كانت بناءة وناجحة دائماً .

س : تقصد انسحاب إسرائيل من لبنان ؟

ج : أن تجربة لبنان وانتصار « حزب الله » هناك نموذج يمكن الاقتداء به على رغم ظروفه الخاصة . لذلك على أصحاب العقول الراجحة أن يفكروا بعقلانية لإيجاد حل يرضي الشعب الفلسطيني ، وإذا تم التوصل إلى حل معقول يؤمن حقوقه يمكن أن يكون سجل الأحداث في إسرائيل اقل صعوبة .

س : وما حدود د عمكم القضية الفلسطينية ، وهل يمكن إن يصل إلى الدعم العسكري ؟

ج : لا نضع حدا لدعم القضية الفلسطينية ، إذا اعتبرناها قضيتنا منذ ما قبل انتصار الثورة الإسلامية ، وكانت جزءا من مطالبنا حينها ، إذ طالبنا الشاد بالخروج من صف المدافعين عن إسرائيل إلي صف المدافعين عن الفلسطينيين . وبعد انتصار الثورة لم نتردد لحظة في تقديم الدعم والقيام

بواجبنا الديني والإنساني والإسلامي ، لكن الأمر يتعلق بالظروف السياسية الدولية والإمكانات المتاحة وظروف المنطقة ، إذ أننا لسنا داخل المنطقة ، لذلك نقدم الدعم من بعيد وبكل الإمكانات وضمن الظروف المتاحة لدعم النضال والجهاد ضد إسرائيل ، ونؤدي دورنا كدولة كبيرة في المنطقة تقف إلى جانب بلد آخر مسلم .

س : ماذا عن طبيعة هذا الدعم تحديداً ؟

ج : نحن لا نضع حدا لمساعداتنا بدءا من المساعدات المالية والدعم الإعلامي والسياسي على الصعيد الدولي ، وإذا لزم الأمر واقتضت الحاجة لن نتوانى عن تقديم المساعدات العسكرية .

س : **وماذا عن محاولاتكم توحيد الصف الفلسطيني ؟**

ج : هذا جزء من برامجنا لدعم الفلسطينيين ، إذ أن أهم شروط استمرار الانتفاضة ومواصلة الجهاد والمقاومة هو التعاون والتنسيق بين جميع الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها ، لان الاختلاف يقيد العمل المقاوم . لذلك تجب المساعدة لتحقيق مزيد من التلاحم والوحدة .

س : إلى أي مدى يمكن علاقاتكم مع القوي الفلسطينية أن تساهم في توحيد صفوفها ؟

ج : لدينا علاقات صداقة قديمة مع الفلسطينيين ، حتى أن كثيرين من قياداتهم كانوا أصدقاءنا منذ ما قبل الثورة الإسلامية ، وكان هناك تعاون وثيق بيننا ، واستمرت هذه العلاقة وتعززت بعد الثورة . فنحن نحترمهم وهم يبدون أيضا الاحترام لنا ، وبإمكان إيران أن تكون أحد العوالم المساعدة في توحيد الصف الفلسطيني .

س : ما رؤيتكم للوضع اللبناني في ظل التهديدات والاعتداءات الإسرائيلية ، وماذا عن دور المقاومة في هذه المرحلة ؟

ج : لم يهدأ لا بال حتى الآن في شان الوضع في لبنان ، ولا نعتقد أن

كل شيء انتهي . فقضية مزارع شعبا لم تجد حلا وما زالت التهديدات الإسرائيلية متواصلة وقرأت في بعض التقارير أن إسرائيل انتهكت السيادة اللبنانية تسعمائة مرة بعد الانتصار الذي تحقق عليها ، وان الاعتداءات طاولت الأجواء والأراضي اللبنانية . نعلم أن لبنان يتضرر من هذه الاعتداءات ولا يستطيع تحمل هذه الممارسات العدوانية ، لذلك نحن قلقون من الوضع في لبنان لكننا مطمئنون في الوقت ذاته إلي أن اللبنانيين اختاروا طريقهم الصحيح . من الطبيعي أن لبنان كدولة لا يستطيع أن يقف في وجه القدرة العسكرية الإسرائيلية ، لكن إسرائيل لا تستطيع أن تركع لبنان والمقاومة عبر هذه التهديدات ، إذ أن لديه شعباً مجاهداً ومقاوماً مستعداً للفداء .

واللبنانيون يعتبرون القضية الفلسطينية قضيتهم ، فلو افترضنا انه ليست هناك أي مشكلة في بلدهم ، فإن المجاهدين اللبنانيين لا يمكنهم أن يروا ويسمعوا عن كل هذا الظلم الواقع على الفلسطينيين بجوارهم ، ثم يقفوا مكتوفي الأيدي من دون فعل شيء ، أو أن يشاهدوا داخل لبنان مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين يعيشون كل هده الآلام والمصائب ويؤثرون في شكل مباشر على الوضع اللبناني .

لبنان بلد صغير لا يستطيع تحمل هذا العدد من اللاجئين ، وحتى إذا لم يحرك اللبنانيون ساكنا فان اللاجئين الفلسطينيين لن يهدأوا ، فماذا يمكن أن تفعل لمئات الآلاف من اللاجئين المحتاجين الجائعين الذين يعيشون حال غليان وانفعال وحب لوطنهم بالتأكيد هذه القضية ليست منتهية في لبنان والإسرائيليون لن يوقفوا اعتداءاتهم ، وما زال أمام المقاومة في لبنان طريق طويل .

س : أين وصل التطور في العلاقات الإيرانية – العربية خصوصا مع دول الخليج والسعودية تحديدا بعد توقيع الاتفاق الأمني بين طهران والرياض ؟

ج : ينبغي مواصلة ما بدأناه وبذل المزيد من الجهود ، إذ أننا نجحنا وتقدمنا في تعزيز العلاقة مع بعض الدول العربية على رغم أن الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية والعربية لم ترد حل المشاكل التي كانت قائمة إلى هذا المستوي .اعتقد أن إخواننا في المملكة العربية السعودية بذلوا جهودا تعبر عن أرادتهم في حل المشاكل ، خصوصا ولى العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز الذي ساهم في حل الكثير من العقد والمشاكل العالقة ، واعتقد أن من الضروري تعزيز هذه المسيرة التي بدأناها منذ سنوات لتطوير العلاقة بين البلدين .

لدينا مسائل صغيرة في المنطقة مع الإمارات يجب أن تجد حلا ، ونرى أن يأخذ أصدقاؤنا في الإمارات في الاعتبار الأوضاع الصعبة التي يمر بها عالمنا الإسلامي و أوضاع فلسطين والعراق ، وإلا يصروا على هذه المسالة (الجزر) فمن المعروف أن أي بلد آخر مثل إيران لن يكون مستعدا للتنازل في قضية تتعلق بالأرض .

في عهد الشاه الذي كان ضعيفاً لا تقارن قوته بالنظام الإسلامي كانوا (الإماراتيون) سلموا بالحقيقة ، فكيف يريدون الآن استغلال حال الاخوة والصداقة بيننا ؟ نحن نرى انه يجب أن تحل هذه القضية مع الإمارات بطريقة ما واقتراحي الدائم كان وما زال البدء بالمفاوضات الجدية ، وعادة تكون المفاوضات على الأرض طويلة وقد تحتاج زيارات متبالة عشر مرات أو عشرين ، وفي نهاية المطاف يتم نشر الحقائق و إقناع الشعوب بالحقائق التاريخية ونصل إلى اتفاق . أن الأمر يتطلب عملا وبذل الجهد لتحقيقه .

س : **وماذا عن مستقبل العلاقة مع مصر ؟**

ج : على إيران ومصر أن يكونا في خندق واحد ، إذ أنه منذ ذلك اليوم الذي انفصلت فيه مصر عن جبهة الجهاد ضد إسرائيل تقدم الصهاينة إلى أمام ، والعائق الوحيد بيننا كان علاقة مصر بإسرائيل ، وليست لدينا

مشكلة أخرى مع مصر . فنحن في الماضي وأيام النضال كنا نعتبر أنها تقف في الخط الأمامي للجبهة الإسلامية في مواجهة إسرائيل ، وأيا تكن الحكومات كان المهم لنا هو الشعب المصري ، ووجه اتفاقا كامب ديفيد ضربة إلى روحياتنا وارعجا الأمام الخميني وهذا حقه ، إذ أن جبهة المقاومة في وجه اسرائيل فقدت خصوصيتها ولم تفقد دولة واحدة فقط بل دولا عدة .

ليست لدينا مشكلة أخري مع مصر ، واعتقد أن هذه القضية تتجه إلى الحل ، إذ أن المواقف المصرية كانت جيدة . في الشهور الأخيرة ، وندرك أوضاع المنطقة ونراعي ظروفها . اعتقد انه إذا استمرت الأمور في هذا الاتجاه فان القضية ستحل بيننا وبين مصر .

س : وهل يمكن أن نشهد وضعاً مشابهاً مع العراق . وما أسباب عدم التطور في العلاقة مع بغداد ؟

ج : لم يقم العراقيون بخطوات مماثلة للخطوات الإيجابية التي خطتها إيران نحوهم . فإحدى أهم القضايا التي تهمنا هي معرفة مصير آلاف من الإيرانيين المفقودين (منذ الحرب بين البلدين) ، والوثائق ثبت انهم كانوا محتجزين وأحياء في السجون العراقية . يجب أن نعرف مصيرهم ، لكن العراق لم يتقدم خطوة إلى أمام ، وما زال يكرر لغته القديمة .

عليه أيضا أن يتوقف عن إطلاق تلك الشرور من داخل أراضية وعن مساعدة أعداء إيران (يقصد مجاهدين خلق) ، وقد لا تؤثر هذه الأعمال على إيران لكنها دليل على العداء . وهناك قضايا أخري ، ولكن إذا تجاوب العراق مع خطواتنا الإيجابية فان طريق الحل موجود .

س : وما هي في رأيكم الأسباب التي التحول دون استجابة الخطوات الإيرانية ؟

ج : يخطئ العراقيون إذا ظنوا أن خطواتنا الإيجابية تنطلق من الحاجة في العلاقة بذاتها . فالأمور ليست كذلك ، والحاجة لدينا أن يتم حل قضايا العراق وان يتوحد العالم الإسلامي في مواجهة إسرائيل وأن تتضاءل حال عدم الاستقرار في المنطقة ، وتزول الذرائع التي يتمسك بها الأمريكيون والبريطانيون لتبرير وجودهم في المنطقة ، وان تنتهي مأساة الشعب العراقي ويرفع الحصار والضغوط عنه هذه هي مطالبنا وهي في الواقع حاجة جميع المسلمين .

س : إذا انتقلنا شمالاً ، ما أسباب القلق الإيراني من النفوذ الأمريكي في بحر قزوين وثرواته النفطية ؟

ج : من الأمور الخطيرة التي تسعي إليها الإدارة الأمريكية إيجاد وضع جديد في بحر الخرز (قزوين) مشابه لما هي عليه الحال في الخليج ، إذ تسعي إلى تأمين حضور عسكري واقتصادي وتقني ، والمانع الكبير أمامها هو روسيا أمريكا تواجه معارضة قوية من إيران وروسيا ، ولن تنجح إذا كنا جديين . نرغب أيضاً في وجود اقوي في المنطقة ، وإمكاناتنا الاقتصادية والتقنية كافية وقادرة على تأمين حضورنا الذي نريد ، ولدينا منابع وثروات مهمة في بحر الخرز .

انطلاقا من إدراكي أهمية هذا البحر وثرواته أنشأنا بعد إنهيار الاتحاد السوفياتي مؤسسة فنية وتقنية على ساحل هذا البحر ، لصناعة المنصات البحرية والسفن ونواصل هذه السياسات .

ج : لكن هناك خلافات بينكم وبين الدول المطلة على هذا البحر في شان تقسيم ثرواته ؟

هذا الأمر يرتبط بنا كدول مطلة على هذا البحر ، ومن الطبيعي أن الأمريكيين يحاولون إثارة الفتن ، كما أن هناك آراء مختلفة ، ولكن إذا استطعنا حل خلافاتنا بأنفسنا لن يستطيع الأمريكيون التأثير في القضية .

س : هناك قضية نزاع آخر بينكم وبين واشنطن في شان رفضها نقل نفط آسيا الوسطي عبر إيران إلى العالم .

ج : أحد أساليب الضغط الأميركية علي إيران موضوع أنابيب النفط علماً أن المنتجين والمستهلكين يدركون أن الطريق الأنسب والأوفر اقتصادياً هو الأراضي الإيرانية ، وابرز دليل هو مرور سبع أو ثماني سنوات من دون تمكنهم من التقدم خطوة واحدة ، في الوقت الذي استطعنا أن نوصل أنابيب الغاز التي لدينا إلى تركمانستان وتركيا واصبح خط الأنابيب موجوداً في شكل فعلي وجاهز ، ولكن حتى حدودنا فقط .

نحن لا نتوقع أن تتخلى أميركا عن مضايقتنا نظراً إلى حال العداء الذي تكنه لإيران ، لكن الجميع متضرر ، المنتجون والمستهلكون ، وهذا سيحول دون تقدم المنطقة وتطورها وسيلحق بها خسارة كبيرة .

ثالثا : البعد العربي والإسلامي لدول الخليج العربية

نص خطاب
دولة البحرين الذي ألقاه سمو الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة وزير العدل والشؤون الإسلامية أمام الدورة التاسعة لمؤتمر القمة الإسلامية المنعقدة بالدوحة *

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني... أمير دولة قطر الشقيقة

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ...

أصحاب المعالي والسعادة ...

إنه لمن دواعي سروري واعتزازي أن أخاطب جمعكم الكريم ، موفداً من قبل حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير دولة البحرين وأن أنقل لكم جميعاً تحيات سموه وتمنياته بالنجاح والتوفيق لهذا المؤتمر الهام .

ويسرني أن أتوجه إلى صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر ، رئيس المؤتمر بالتهنئة الخالصة ، معرباً عن ثقتي التامة بأن إدارة سموه الحكيمة لأعماله سوف تثري مداولاتنا وتؤدي إلى النتائج الإيجابية والقرارات الصائبة التي نتوخاها من هذا المؤتمر، معرباً عن عميق الشكر والتقدير لسموه وحكومة وشعب قطر الشقيق لما لقيناه والوفد المرافق من استقبال حار وحفاوة بالغة ـ ورعاية كريمة ،

* جريدة أخبار الخليج البحرينية الصادرة بتاريخ ١٤/ ١١/ ٢٠٠٠ م، العدد ٨٢٧١ .

مشيداً بالجهود الطيبة التي بذلتها دولة قطر للإعداد لهذا المؤتمر إسهاماً في إنجاح أعماله وتقديم كافة التسهيلات للمشاركين فيه .

كما يطيب لي أن أنوه بما بذله فخامة الرئيس سيد محمد خاتمي رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية رئيس الدورة السابقة من جهود مخلصة في إدارة أعمال منظمتنا خلال السنوات الثلاث الماضية وما قدمه فخامته من إسهامات قيمة لتعزيز التنسيق والتعاون بين دولنا لخدمة قضايانا الإسلامية العادلة .

وأغتنم هذه المناسبة لأهنئ معالي الدكتور عبد الواحد بلقزيز بمناسبة تعيينه أميناً عاماً لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، متمنياً له التوفيق والنجاح ، مشيداً في الوقت نفسه بالجهود القيمة لمعالي الأمين العام الدكتور عز الدين العراقي فترة توليه منصب الأمين العام للمنظمة ومتابعة أعمالها .

تنعقد قمتنا هذه تحت شعار (السلام والتنمية) نظراً لما لكل منهما من ارتباط بالآخر حيث لا سلام بدون تنمية ولا تنمية في غياب السلام .

والإسلام الذي نجتمع اليوم في رحابة دين سلام وبناء وتعمير ، فمنذ فجر بزوغ هذا الدين الحنيف وتعاليمه وشرائعه تدعو إلى التوحيد والتوحد والعدل والاعتدال وهو طريق قويم نحو عالم تسوده المحبة والتسامح والسلام بين كافة الأمم والشعوب .

ولقد كان أملنا أن تنحصر مداولاتنا في إطار هذا الشعار الذي اخترناه لمؤتمرنا لما يحمله من معان سامية وأهداف نبيلة تحقق الرخاء وتنشر الطمأنينة والسلام في ربوع بلاد الإسلام ، إلا أن الأحداث الخطيرة والتحديات الكبيرة التي نواجهها جميعاً ممثلة فيما ترتكبه إسرائيل من اعتداءات وحشية وممارسات قمعية ضد أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق سقط بسببها المئات من الشهداء والآلاف من الجرحى لتفرض علينا النظر والبحث فيما يمكننا من الوقوف كأمة واحدة في وجه هذا العدوان الآثم

ولنصـرة أشقائنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين يناضلون لنيل حقوقهم المشروعة لإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، ويدافعون ببسالة عما تحتضنه هذه المدينة من مقدسات لها مكانتها في قلوب كافة العرب والمسلمين .

إن موجة الغضب العارم التي اجتاحت الساحة الإسلامية بسبب ما قامت به إسرائيل من عدوان مسلح وسافر استخدمت فيه كافة أنواع الأسلحة حتى المحرمة دولياً لقمع الانتفاضة المباركة لشعب فلسطين قد هزت ضمير الأمة الإسلامية وأججت مشاعرها ، مؤكدة خطورة الظروف التي تمر بها الأمة الإسلامية ، وأهمية وضرورة تضامنها ووحدتها .

السيد الرئيس..

إن قيام منظمة المؤتمر الإسلامي منذ أكثر من ثلاثين عاماً كان استجابة طبيعية لما هو قائم بين شعوبها من مقومات وقواسم مشتركة يأتي في مقدمتها وحدة العقيدة والمصالح التي تستدعي التنسيق والتعاون لمواجهة التحديات والدفاع عن القضايا الإسلامية العادلة .

واليوم وعلى الرغم مما تحقق عبر مسيرة التعاون الإسلامي المشترك بجوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فإنه لا تزال الأمة الإسلامية تواجه تحديات كبيرة تتطلب تضافر الجهود وحشد الطاقات للنهوض بالعمل الإسلامي المشترك الذي يمكن الأمة الإسلامية من تبوؤ مكانتها بين الأمم في عالم التكتلات القومية والاقتصادية .

إن من أهم التحديات التي تواجه أمتنا تتمثل في استعادة مدينة القدس الشريف وإيجاد الحل العادل والشامل لقضية فلسطين ، وإننا نود في هذا الصدد ، أن نؤيد التوصيات التي تبنتها لجنة القدس في دورتها الثانية عشرة في مدينة أغادير التي أكدت إن إحلال السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط كان وسيظل أحد الأهداف الرئيسية الثابتة للدول الأعضاء

في منظمة المؤتمر الإسلامي ، وأنه لا يمكن أن يقوم إلا على أساس تنفيذ قرارات الشرعية الدولية وخاصة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام ، والتمسك بالسيادة على القدس ، بما فيها الحرم القدسي الشريف ، وجميع الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية والتأكيد على أن القدس الشريف عاصمة دولة فلسطين .

إن الانتكاسة الخطيرة التي تتعرض لها مسيرة السلام في الشرق الأوسط اليوم بسبب الاعتداءات الإسرائيلية الوحشية ومحاولات إسرائيل إنهاء عملية السلام والتحلل من التزاماتها واستحقاقاتها لفرض سياسة الأمر الواقع ، كل ذلك قد أدى إلى تهديد الأمن والسلام في المنطقة بحيث أصبح من الضروري على منظمتنا والمجتمع الدولي ، ولاسيما راعيي عملية السلام والدول الكبرى ممارسة ضغوط حقيقية على إسرائيل لإجبارها على احترام جميع الاتفاقيات والالتزامات والتعهدات التي تم التوصل إليها بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي .

إن عملية السلام لا يمكن أن يكتب لها النجاح إلا بتخلي إسرائيل عن سياسات غطرسة القوة والعودة إلى نهج التفاوض من أجل استكمال مسيرة التسوية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية التي تقضي بتسوية شاملة وعادلة لمجمل قضايا الصراع العربي الإسرائيلي ، استناداً إلى قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ الداعية إلى انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي الجولان السوري المحتل وحتى خط الرابع من حيزران عام ١٩٦٧ ، جنوب لبنان والإقرار بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

إن مسألة الأمن الإقليمي يجب أن تحظى باهتمام مؤتمرنا لما لها من تأثير خطير على أمن واستقرار الدول والشعوب وخاصة في منطقة الخليج التي شهدت خلال العقدين الماضيين حربين مدمرتين عكرتا صفو

الأمن والاستقرار في المنطقة ، وهذا ما يدعونا مجدداً لتأكيد قناعتنا بأن إرساء الأمن والاستقرار في هذه المنطقة يتطلب من دولها الحرص على إرساء العلاقات فيما بينها على أساس مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل ، واحترام السيادة الوطنية للدول وعدم التدخل في شئونها الداخلية .

وتأسيساً على ذلك تجدد دولة البحرين تأكيدها على مواقفها المبدئية والثابتة تجاه حل القضايا الإقليمية العالقة وبخاصة منطقة الخليج ذات الأهمية الاستراتيجية والمصالح الحيوية لدول العالم بالوسائل السلمية، وهي بذلك تدعو العراق مجدداً إلى التعاون مع الأمم المتحدة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، وما يتعلق منها بأسلحة الدمار الشامل ، والإفراج عن الأسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى كسبيل لإنجاح الجهود الرامية إلى رفع العقوبات ، وإنهاء معاناة الشعب الشقيق ، كما تجدد حرصها ودعواتها للمحافظة على استقلال العراق وسيادته ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية ، ومعارضتها لأي تدخل في شئون الداخلية .

وفي هذا السياق ومن واقع حرصها الشديد على أن تسود روح التعاون وحسن الجوار علاقات دول المنطقة وأن يعم الأمن والسلم في ربوعها فإن دولة البحرين لتأمل في أن تؤدي التطورات الإيجابية في مسار العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى حل سلمي للأنواع القائم بينها وبين دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة حول الجزر الثلاث ، طنب الكبرى طنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وتجدد في هذا الإطار دعمها لكافة الجهود التي تبذلها اللجنة الوزارية الثلاثية التي شكلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإيجاد حل سلمي لهذه القضية يحفظ

للمنطقة أمنها واستقرارها في ظل علاقات طيبة وطبيعية بين كافة دولها وشعوبها .

إن إزالة التوتر وإشاعة الأمن والاستقرار والسلام في جميع مناطق العالم وخاصة في الدول الإسلامية هي من القضايا التي تحظى باهتمامنا فإننا نرحب بما أسفر عنه مؤتمر المصالحة الوطنية في جيبوتي من اتفاق أدى إلى انتخاب رئيس للصومال الشقيق وبرلمان وتشكيل حكومة وطنية ، معربين عن أملنا في أن يسهم ذلك في تعميق الوفاق الوطني ويحقق وحدة الصومال واستقراره وإعادة بناء بنيته ومؤسساته ، كما نتطلع إلى أن تتمكن الفصائل المتصارعة في أفغانستان من التوصل إلى مصالحة وطنية تكفل وحدة وسلامة واستقرار أفغانستان وشعبه المسلم الشقيق . **السيد الرئيس** ..

إن من بين التحديات التي يواجهها عالمنا الإسلامي محاولة بعض الدوائر والجهات إلصاق صفة الإرهاب بالإسلام ، من خلال الربط بينه وبين ظاهرة التطرف وذلك على نقيض من حقيقة أمر الدين الإسلامي وما يدعو إليه من تسامح ومحبة واحترام لحقوق الإنسان وصيانة كرامته ، ورداً على تلك المغالطات والاتهامات ، فإنه من الواجب على مؤتمرنا تأكيد موقف الدول الإسلامية الثابت المناهض للإرهاب في جميع صوره وأشكاله ، وتكثيف الجهود للتصدي للحملات المشبوهة التي تحاول النيل من ديننا ومعتقداتنا .

تواجه دولنا تحديات اقتصادية كبيرة في عالم بلا حدود فرضته العولمة الاقتصادية ووضعت اقتصادياتها في مواجهة المجريات والمؤثرات العالمية والتعامل من خلال منظمات وأطر دولية تكون الغلبة فيها للدول الأقوى اقتصادياً ، وإذا ما أرادت الأمة الإسلامية دخول القرن الحادي والعشرين بثقة واقتدار ، فإنه ينبغي عليها أن تولي البعد الاقتصادي

الأهمية والحيوية ضمن نشاطاتها المستقبلية بهدف تعزيز العلاقات والصلات التجارية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول والشعوب الإسلامية وإيجاد مشاريع مشتركة تكون بمثابة الترجمة العملية لمبادئ التكافل والتضامن بين دول وشعوب أمتنا الإسلامية .

إن مواجه التحديات المقبلة التي تفرضها العولمة الاقتصادية تجعلنا اليوم أكثر حاجة من أي وقت إلى العمل سوياً لخدمة مستقبل الإنسان المسلم ، وإن ذلك لن يتأتى إلى بتحديد أهداف ملموسة نسعى لتحقيقها خلال القرن المقبل يأتي في مقدمتها الاهتمام بقضايا التنمية من خلال الاستخدام الأمثل لمستجدات العصر وتكنولوجيا المعلومات للقضاء على عوامل التخلف والفقر والمرض وإزالة الأسباب التي تعوق مسيرة تعاوننا المشترك .

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ..

إن هذه القمة التي تنعقد في بداية قرن جديد ، يجب أن تعطي بعداً جديداً للعمل الإسلامي المشترك ورؤية معاصرة لدور منظمتنا تكنها من تعزيز قدرتها ودورها المهم في المساهمة في صنع الحضارة الإنسانية وإعداد أمتنا لمرحلة القرن المقبل وهي أكثر قوة وتماسكاً في جميع المجالات تحقيقاً لأهدافها السامية وتطلعات كافة الدول والشعوب الإسلامية ، سائلين المولى العلي القدير أن يسدد على طريق الخير خطانا ويكلل أعمالنا بالتوفيق والنجاح .

«وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

مقابلة صحافية مع
معالي السيد نبيه بري رئيس مجلس النواب
اللبناني حول القضايا المهمة *

س : كيف تنظرون الى ما يجري في المنطقة،واحتمالات الموقف في ضوء عودة ايهودباراك أو عدمها ؟

ج : أستبعد حصول متغيرات طالما ان الكنيست الاسرائيلية على حالها، واعتقد ان كل ما يجري محاولات ضغط معنوية وعسكرية، القصد بالمعنوية أن باراك يهدد إما أنا وإما (أرييل) شارون أي إما أنا وإما الحرب يحضهم على اختياره ولو سلمنا جدلا أن باراك عاد فهل إن السلام بيد شخص واحد؟

س : لكننا أمام ادارة أميركية جديدة، ألا تعتقد أن جورج بوش سيدفع عملية السلام قدما إلى الأمام؟

ج : لا يمكننا أن نحكم على الأمور منذ الآن، علينا أن نرى عمل الادارة الجديدة قبل الحكم عليها، هذا مع أن اميركا لم تعودنا إلا على أن تكون منحازة دائما إلى اسرائيل، فلا يسعنا الآن إلا الإنتظار.

س : في الانتظار ماذا يمكن ان يحدث في اسرائيل؟

ج : لو كنا أمام انتخابات عامة لامكن الحديث عن متغيرات قد تحصل، إلا أن الكنيست ستبقى على حالها لقد قلت ان ما يجري هو فيلم أميركي طويل للضغط، أولاً لاعادة باراك او حليفه شيمون بيريس الى رئاسة

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٧ / ١ / ٢٠٠١ م، العدد ١٢٢٥٣.

الوزراء، وثانيا لارغام الفلسطينيين على التنازل أكثر فأكثر وليس لأي شيء آخر

س: لماذا حذرتم من اجتماع لجنة المتابعة العربية التي انعقدت في القاهرة؟

ج : لانه كان يراد ان توافق اللجنة على ما يقرر خارجها، كانت المباحثات تتم في الخارج وجاء عرفات بعد لقائه مع كلينتون الى الاجتماع، علما ان الاجتماع العادي للجنة كان مقرراً بعد خمسة أيام فاستعجل انعقاد الاجتماع ليقال « إن هذه الاجواء ليست فلسطينية فقط انما هي عربية أيضاً».

أعتقد بوجود فيلم متقطع هدفه فقط الضغط على الفلسطينيين وتخوفيهم بشارون أو بسواهم وفي رأيي ان مجيء شارون لا يخيف العرب ولعل مجيئه يشكل مصلحة أهم للعرب لأنه يجمعهم.

أود أن أذكر ان (بنيامين) نتنياهو جمع العرب والاوروبيين وبعض الاميركيين ايضاً عندما جاء باراك تفرق العرب ويومها صرخ صوت واحد في برية العرب، هو صوتي الذي انتقل من بلد الى آخر، قلت ان باراك اخطر من نتنياهو لأن له صورة الحمامة خارج اسرائيل وصورة الصقر داخلها، مما سيؤدي الى تفريقكم ذهبت الى طهران والى تونس والى دمشق وكان كل العرب ومن دون استثناء يطلقون كلاماً ايجابياً عن باراك أما أنا فكنت متخوفاً وحذرت منه .

أريد أن اسأل: هل تاريخ حزب العمل في الحروب العربية ـ الاسرائيلية أكثر رحمة من تاريخ الليكود ؟

س : هل تتوقعون اتفاقاً قبل نهاية عهد كلينتون؟

ج : اذاً، وأشدد على اذا، تم توقيع اتفاق، سيكون جزءاً من ديكور

للاخراج، لن يصار الى تنفيذه لاحقاً، وشارون قال انه لن ينفذ اي اتفاق في حال مجيئه وهذا يعني ان الفلسطينيين قدموا مزيداً من التنازلات في اتفاق لن ينفذ، وهو ما يذكرنا بما تم الاتفاق عليه في مدريد، ومن ثم في أيام اسحق رابين وبعدها مع شمعون بيريس ولاحقاً في أوسلو،وكل ذلك يعني أن الشعب الإسرائيلي غير جاهز للسلام.

علينا أن نتذكر ان باراك جاء الى الحكم عبر برنامج انتخابي قال فيه: القدس عاصمة نهائية لاسرائيل، لا لعودة اللاجئين وسأنسحب من جنوب لبنان خلال سنة التغيير الوحيد الذي حصل هو ان ضغط المقاومة اضطره الى الانسحاب من جنوب لبنان قبل بضعة أشهر، وها هو ما زال يصر على بنود برنامجه الأخرى

س : ألم يسلم بالسيادة على القدس الشرقية؟

ج : لم يسلم بأي شيء حتى الآن، والأمر معقد في شأن القدس أكثر مما نتوقع، واسرائيل قامت بتسريب الورقة الاميركية خلال مفاوضات كامب ديفيد الأخيرة لأنها لا تريد التوصل الى حل والورقة الاميركية الحالية التي يتم التداول بها هي نسخة طبق الأصل عن الورقة السابقة واستقالة باراك ليعود مجدداً في ظل الكنيست الهدف منها قطع الطريق على المساعي الاميركية وللتهرب من استحقاقات معينة.

س : ماذا عن اصرار كلينتون ؟

ج : لا يمكننا القول الا ان الرئيس كلينتون حاول بكل قوته التوصل الى اتفاق لقد قال لي الرئيس الراحل حافظ الأسد مرتين عن كلينتون « يبدو لي أن الرجل مخلص في التوصل الى حل»، ليس مخلصاً للعرب أو الاسرائيليين إنما هو مخلص في سعيه الى السلام.

س : وماذا عن الادارة الجديدة؟

ج : نراقب بعناية التعيينات التي تتم في الادارة الحالية، ويبدو أنها تحرص على تعيينات تراعي التنوع في الأجناس.

س : هل أنتم مرتاحون لذلك؟

ج : لا يمكنني الحديث عن هذا الامر، نحن نراقب لا يكفي مجيء لبناني وزيراً للطاقة، علينا انتظار معرفة المستشارين في الخارجية الذين غالباً ما يلعبون الدور الأهم، فدنيس روس كان أهم من وارن كريستوفر ولقد اختبرت ذلك خلال مفاوضات التوصل إلى «تفاهم إبريل» .

س : هل نصح ياسر عرفات بتأجيل التفاوض على انتظار الادارة الاميركية الجديدة؟

ج : الثابت لدي ان عرفات قال «نعم» أي لا «نعم ولا «لا» وحسناً فعلت لجنة المتابعة العربية عندما أعلنت تمسكها بثوابت القمة العربية .

س : تزورون الكويت، كيف تقيمون العلاقة بمجلس الأمة، وهل ثمة مشاريع تعاون في المستقبل؟

ج : في الحقيقة، لا بد لي من القول أن مجلس الأمة في الكويت هو احدى المؤسسات الديموقراطية في المنطقة العربية ولهذا الامر دلالاته واهميته، وهو مؤسسة واعدة بالنسبة الى قضية الديموقراطية هذا لا يعني ان كل ما يصدر عنه او عن برلماننا مؤيد من قبلنا أو قبلهم، لكن اعتقد ان مجالس عربية عدة واعدة على المستوى الديموقراطي في المنطقة، بينها وفي طليعتها مجلس الأمة الكويتي.

في الماضي القيت كلمة في مجلس الأمة الكويتي قلت فيها أنه لو صرف العرب واحداً على عشرة مما انفقوه على تكديس الأسلحة التي لا تستعمل أساساً، لو صرفوه على الديموقراطية، لحمتهم أكثر من تلك الأسلحة.

أعتقد ان في صلب انتصار لبنان على اسرائيل هو ما يتمتع به لبنان من

ديموقـراطيـة، اذا لـم أشـعـر بالـحـرية لماذا اسـتشـهـد؟ الديموقـراطيـة تحـمي العرب بعضـهـم من بعض وتحميهم جميعاً من اعدائهم، وفي مقدم الاعداء اسرائيل

مجلس الأمة الكويتي يلعب دوراً أساسياً في موضوع الديموقراطية، وهذا الكلام ليس بروتوكولياً لأنني ذاهب الى هناك، قد اختلف معهم في بعض المسائل

س : مثل ماذا؟

ج : مثل موضوع المرأة.

س : وماذا عن ميادين التعاون؟

ج : التعاون بيننا، وخصوصاً في اجتماعات المجالس البرلمانية، العربية والاسلامية والدولية كان على أكمل وجه، والتلميح الى التباين حول الموقف من المرأة يعود لاقتناعي بأن المرأة هي نصف الجسم العربي المشلول، واعتقد ان هذا الموضوع يتجاوز الكويت ولكن المهم ان منارة الديموقراطية الكويتية بدأت تشع في المنطقة وعدواها صارت أكبر فأكبر ووصلت الى قطر والمملكة العربية السعودية والبحرين فالمنارة الكويتية في هذا المجال مسألة أساسية.

علينا ألا نسأل عن حجم التعاون الحالي بيننا وبين مجلس الأمة، السؤال يجب أن يكون: لماذا لا يكون التعاون أكبر.

الكويت أحد أهم البلدان العربية التي تحسست بآلام لبنان وجنوبه والتي قدمت عينياً ومادياً، قبل التحرير وبعده .

س : هل تحمل مشروعات معينة سيصار الى بحثها خلال زيارتكم؟

ج : هذا الامر من اهتمام الحكومة، لكن سبق ان ناقشت مع الأخوة الكويتيين بعض المسائل يمكن استكمالها مع الصناديق في الكويت ثمة

كلام أود أن اقوله في طريق العودة من الكويت وليس وانا ذاهب الى هناك سمو الأمير وسمو ولي العهد ومعالي وزير الخارجية تخالهم لبنانيين أكثر منا .

هل تعلمون أن مشروع مياه نهر الليطاني متبنى من الكويت قبل الاحتلال الاسرائيلي؟، وهناك مباحثات في هذا الشأن حالياً .

س : ساهمت أخيراً في تسلم لبنان الموقوفين اللبنانيين في السجون السورية، هل يمكن أن تقوم بوساطة مع النظام العراقي للافراج عن الأسرى الكويتيين؟

ج : لا، أنا مواقفي في موضوع العراق والكويت معروفة في المؤتمرات البرلمانية العربية، عندما تريد القيام بوساطة عليك أن تكون أهلاً لذلك وأنا لست أهلاً لهذه المهمة .

س : سبق أن جرت مباحثات مع المسؤولين الكويتيين في شأن مشروع «منسوب الـ ٨٠٠» لمياه الليطاني، لماذا تأخر الأمر؟

ج : لم يتأخر، الدراسات قيد الانجاز ولقد اطلعت عليها قبل سفري إلى الكويت ان هذا المشروع في غاية الأهمية وانجاز المشروع يعطل الاطماع الاسرائيلية بمياه الليطاني، ليس عبثاً ان اول اجتياح للبنان عام ١٩٧٨ كان اسمه «عملية الليطاني» .

وإن المعركة في الربع الاول من القرن الواحد والعشرين هي على المياه، ليتر المياه الآن في بعض الدول اغلى من ليتر البترول، وهذه هي الحال في لبنان .

هذا الامر يعني ان لا مجال امام العرب سوى التكامل بعضهم مع بعض لم تكن المشكلة يوماً في القرارات بل في التنفيذ، فالسوق العربية المشتركة انشئت قبل السوق الاوروبية « نت فين ونحنا فين» .

س : ستلتقي الجالية اللبنانية في الكويت، ماذا ستقول لهم عن الوضع في لبنان؟

ج : (يضحك) «بركي ما شفتهم» الوضع مليح.

س : بعد «المدفع المشبوه» هل تخشى على الوضع في الجنوب؟

ج : أوافق على تسمية «المدفع المشبوه» العمل كان مشبوهاً مهما كانت النيات جنوب لبنان ليس ساحة الا لمقاومة اللبنانيين ولا يحتاج لأحد وهو حصن منيع، لا يمكن لأحد ان يفرض علينا معركة مهما كانت النوايا «جهنم مليئة بالنوايا الحسنة» فالعمل كان مشبوهاً لسنا خائفين من شيء لكن لا يمكن لأحد ان يفرض علينا اي شيء ايضاً فتضحياتنا ما زالت متواصلة يوجد ١٣٠ ألف لغم اسرائيلي في جنوب لبنان وتم نزع نحو ألفين فقط وقد أبحث هذا الامر مع الاخوان في الكويت منذ التحرير وحتى الآن تسجل اصابة واحدة كل ثلاثة أيام وكأننا ما زلنا في حال مقاومة لذلك لا يجرب احد المساس بوضع الجنوب، هذا الكنز المقاوم الكبير، وهذا الموقف ليس تعصباً اقليمياً انما حرص اقليمي.

س : الا تخشون من مؤامرة لتوطين الفلسطينيين في لبنان، بحسب ما تم التخطيط له اسرائيليا وأميركياً؟

ج : لسنا ضعفاء، نحن أقوياء كنت أقول دوماً في العواصم العربية أن جنوب لبنان هو جنوب العرب، ليس جنوب الشيعة او المسلمين كنت أدعوهم الى بناء مؤسسات في الجنوب بأسمهم، ولم يستجب الا الكويت وسورية لقد دشنت المستشفى التي بنيت بالمساعدات الكويتية في النبطية في اليوم عينه التي نفذت فيه عملية انتحارية «سقط فيها ١٢ جندياً اسرائيلياً» كان برفقتي وزير الصحة سليمان فرنجية الذي اهدى مسدسه لقائد المجموعة التي نفذت العملية .

إذا كنت أريد القبول بالتوطين فلماذا قاتلت اسرائيل؟ طالما أريد القبول

بالنتائج فلماذا قاتلت؟ فالتوطين في لبنان لن يحصل ولا يمكن لأحد أن يفرضه علينا. في المعركة ضد التوطين نحن أقوى مما كنا عليه في مقاومة الاحتلال .

مقابلة صحافية مع
سعادة المستشار عبدالرحمن العتيبي مسؤول ملف مندوبية الكويت الدائمة في الجامعة العربية *

س : بعد مرور اكثر من ١٠ سنوات على جريمة الغزو العراقي الغاشم على الكويت كيف ترون الساحة العربية الآن؟

ج : مرت ١٠ سنوات على الغزو ولم تتغير الظروف والامور بالنسبة للكويت فما زال الجرح غائرا والملف مفتوحا ولم يغلق بعد وما زالت اثار الغزو جاثمة على صدور الامة العربية بصفة عامة وليس الكويت فقط، التي ما زالت تنتظر عودة ابنائها الاسرى والمرتهنين في السجون العراقية الذين مر على أسرهم اكثر من عشر سنوات، وللاسف لم نجد اي تجاوب او تعاون من النظام العراقي لحل هذه القضية المحورية والانسانية قبل ان تكون سياسية والتي تمثل قضية الكويت الاولى بعد تحريرها.

وهناك قضايا اخرى ما زالت معلقة وتبحث عن ايجاد حل لها من ابرزها ارشيف وتاريخ الكويت الذي تعرض للنهب والسرقة، اضافة الى قضية اعادة الممتلكات الكويتية التي تم الاستيلاء عليها.

س : دأب العراق على اطلاق التهديدات وشن الحملات الدعائية ضد الكويت، كيف تواجهون أو تتعاملون مع مثل هذه التهديدات؟

ج : لقد اعتادت الكويت على مثل هذه التهديدات من قبل العراق ونحن نأخذها محمل الجدية لانها ليست سياسة جديدة بل سياسة قديمة يتبعها

---

* جريدة الرأى العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٠ / ١ / ٢٠٠١ م ، العدد ١٢٢٦٦ .

العراق وكلما لاح في الافق بصيص من الامل لرأب الصدع العربي وايجاد مخرج للمحنة الحالية التي تعاني وتعيشها الامة العربية الان نفاجأ باطلاق تصريحات استفزازية وتهديد للكويت من قبل النظام.

وهي رسالة واضحة للدول العربية التي بدأت الانفتاح على النظام العراقي اخيرا لكي تتأكد ان السياسة العدوانية لنظام صدام حسين ما زالت قائمة ومستمرة وليس هناك جدية او اخلاص من قبل هذا النظام لتغيير لغته وأساليبه المتبعة من اجل تهيئة الاجواء للم الشمل العربي ونحن نعلم ان النظام الحاكم في بغداد نظام فردي ديكتاتوري فاشستي ونأمل ان يتفهم الاشقاء العرب الذين انفتحوا على العراق اخيرا ان السياسة العراقية لم تتغير.

س : وما تقييمكم لدور الجامعة العربية تجاه حل قضايا الكويت العالقة مع العراق وفي مقدمها قضية الاسرى؟

ج : الجامعة العربية هي بيت العرب واي خلافات تنشأ بين الاطراف العربية ينبغي ان يتم حلها داخل اطار الجامعة ولكن بعد حدوث جريمة الغزو اتضح جليا ان الدول العربية ما زالت تعيش حالة من الانقسام والتشرذم ونحن لا نحمل الجامعة العربية وزر أي خلاف بين الدول العربية لان حال الجامعة العربية يمثل انعكاسا لواقع الحال في الدول العربية ونحن لا ننكر دور الجامعة ووقفتها المشهودة عقب اجتياح العراق للكويت عندما عقدت القمة الطارئة واتخذت قرار ادانة الغزو العراقي بالاجماع ونحن نثمن جهود د .عصمت عبد المجيد الامين العام للجامعة ومحاولاته المستمرة للم الشمل وتنقية الاجواء العربية ورغم ان الخلافات العربية تتفاقم يوما بعد يوم الا اننا لا نستطيع ان نحمل الجامعة اكثر من طاقتها خصوصا ان هناك بنودا كثيرة في الميثاق العربي للجامعة لم يتم تطبيقها بشكل فعلي وربما كان تطبيق هذه البنود امراً مهماً في ان تصبح

الرؤية واضحة المعالم في ان تعرف كل دولة حدودها وامكاناتها وتحترم جيرانها ويحضرني هنا تصريح للنائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الاحمد ابان الحرب العراقية ـ الايرانية وكانت الصواريخ الكويتية في مرمى الصواريخ الايرانية سئل وقتها من ستلجأون اليه في حال تعرض الكويت لهجوم ايراني وكان البعض يتوقع انه سيتم اللجوء الى الولايات المتحدة او الاتحاد السوفياتي (قبل انهياره وتفككه) او انكلترا ,ولكن الشيخ صباح اجاب بأن الكويت ستلجأ الى الجامعة العربية وهذا يدل على ثقتنا في الجامعة التي ما زالت قائمة حتى الان ولا ننسى انها كانت اول من اطلع على ملف قضية الاسرى الكويتيين وحاول د ,عبد المجيد اغلاق هذا الملف وذهب بنفسه الى العراق، والتقى صدام حسين ولكن مع الاسف لم يجد آذانا صاغية من قبل النظام لوضع نهاية لهذا الملف.

وهناك تشاور وتنسيق مستمر بين الجامعة ونطلعها على اخر تطورات القضية من خلال مباحثات اللجنة الثلاثية واللجنة الدولية للصليب الاحمر.

س : وما آخر جهود الجامعة بشأن حل قضية الاسرى؟

ج : اثناء المؤتمر الوزاري للتحضير للقمة العربية الذي عقد في القاهرة في سبتمبر الماضي على مستوى وزراء الخارجية العرب قدم د ,عبد المجيد تقريرا عن اخر تطورات الوضع بين العراق والكويت اشار فيه الى نتائج لقاءاته مع المسؤولين العراقيين والكويتيين ولقاءاته بالمسؤولين باللجنة الوطنية للاسرى والمرتهنين بالكويت والمنسق الدولي فورنتسوف.

كما اشار الى أن الجهود المبذولة لم تصل بعد الى درجة الرضا المطلوبة التي تضع نهاية لهذه القضية الانسانية بسبب تعنت النظام العراقي.

س : يرى البعض ان النظام العراقي يرفض الافراج عن الاسرى ويعتبرهم ورقة يساوم بها ما تعليقكم؟

ج : التاريخ الحديث للعراق يجعلنا نيقن تماما انه ينافي ويخالف الواقع والحقيقة دائما فخلال الحرب العراقية ـ الايرانية التي استمرت قرابة ٨ اعوام نفى العراق آنذاك وجود اسرى ايرانيين لديه وعندما غزا الكويت بدأ يطلق سراح بعض هؤلاء الاسرى لكسب تعاطف وتأييد ايران بجانبه في غزوه للكويت.

وهذا يؤكد كذب ادعاءات العراق في عدم وجود اسرى كويتيين لديه واذا كان العراق يستخدم هؤلاء الاسرى الابرياء كورقة سياسية يساوم بها دون ذنب اقترفوه فهذا يمثل وصمة عار في جبين التاريخ العربي الحديث ونأمل ان يبدي النظام العراقي حسن النية ويستخدم لغة العقل ولو لمرة واحدة اذا كان جادا في اعادة التضامن العربي.

س : كيف تنظرون الى التقارب الديبلوماسي الذي طرأ اخيرا على العلاقات بين مصر و العراق؟

ج : لا يساورنا اي شك في دور مصر التاريخي والمبدئي من غزو العراق للكويت فمصر هي قلب الامة العربية وكانت اول من وقف بجانب الحق الكويتي ولا يمكن لنا ان ننسى الوقفة المشرفة لمصر رئيسا وحكومة وشعبا ابان هذه الازمة ,وقرار التقارب الديبلوماسي بين مصر والعراق قرار سيادي لا نتدخل فيه مطلقا وقد اكد المسؤولون في مصر ان اي تقارب من هذا النوع لن يكون على حساب قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالاوضاع بين العراق والكويت، ونرى ان السياسة المصرية سياسة حكيمة تضع ذلك في عين الاعتبار.

أما بالنسبة لتسيير رحلات جوية وزيارات بعض الوفود المصرية للعراق فهي خطوة طيبة في سبيل رفع المعاناة عن الشعب العراقي ومساندته، وقد كانت الكويت اول من طالبت عن طريق الصليب الاحمر

الدولي تسيير رحلات جوية من الكويت لمساعدة الشعب العراقي إلا أن النظام في العراق رفض ذلك.

ونأمل أن تصب هذه الرحلات في مصلحة دعم الشعب العراقي وليس لمصلحة تكريس هذا النظام وبقائه في الحكم.

س : كيف ترون اعلان دول دمشق؟ وكيف يمكن تفعيل دوره من أجل دعم قضايا الكويت؟

ج : إعلان دمشق ولد في ظروف صعبة جداً ومهما يقال عنه بأنه يترنح إلا أنه ما زال قائماً والتنسيق والتشاور مستمر بين الدول الأعضاء به في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية ونحن متفائلون بدور للاعلان ونأمل أن يشهد تطوراً متنامياً في الفترة القادمة.

س : وما أهم الموضوعات التي ستتقدم بها الكويت لطرحها على جدول أعمال القمة العربية التي ستعقد في عمان في مارس القادم؟

ج : ليس لدينا ورقة عمل أو موضوع معين حتى الآن لطرحه على جدول أعمال القمة ولكن نحن ندعم جهود التضامن العربي والكويت تساند أي جهد يبذل في سبيل تحقيق هذا التضامن.

مع التأكيد على ضرورة أن تكون هناك مصداقية في العمل العربي ووضع النقاط على الحروف والمصارحة قبل المصالحة ومحاسبة المخطئ وأن يعترف بخطئه ورفض سياسة عفا الله عما سلف لأننا لا يمكن أن نقبل بها لأنها سياسة القرون الغابرة ولا مجال لها في السياسة الدولية الآن.

س : ما تصوراتكم للوضع في المنطقة في حال رفع الحصار الاقتصادي عن العراق وبقاء صدام حسين على رأس الحكم هناك؟

ج : الكويت لا تتدخل في الوضع الداخلي للعراق وتغيير النظام العراقي لا يعنينا من قريب أو بعيد فهو مسؤولية الشعب العراقي وحده.

وفي الوقت نفسه نؤكد على وحدة وسلامة الأراضي العراقية ونرفض تقسيم العراق الى دويلات لأن اضعاف العراق هو اضعاف للأمة العربية والحصار الاقتصادي قرار دولي وليست الكويت مسؤولة عن فرضه والشرعية الدولية لها الكلمة في رفع الحصار أو بقائه وتبقى قضايا الكويت مع العراق واضحة في اننا لا يمكن أن نتعايش مع العراق في ظل بقاء هذه القضايا معلقة.

س : ظهرت في الأونة الأخيرة أصوات عربية تطالب بانهاء الوجود العسكري الأجنبي في الكويت ما تعليقكم؟

ج : كانت الكويت أول دولة ترفض وجود قوات أجنبية في الخليج قبل العام ١٩٩٠م ولكن عندما تم تهديد مصالح العالم كله وليس الكويت فقط في أعقاب الغزو أصبح هناك خلل في ميزان القوى والتضامن العربي ما أدى الى الاستعانة بالقوات الأجنبية لحماية هذه المصالح والدفاع عنها وهناك اتفاقيات أمنية دولية مبرمة بين الكويت والولايات المتحدة وروسيا وانكلترا وفرنسا والصين فرضتها الظروف التي أعقبت جريمة الغزو التي أدت الى تشريد الكويتيين في ساعات قليلة ونحن متمسكون بهذه الاتفاقيات في ظل استمرار سياسة التهديد التي يتبعها نظام صدام حسين وبقائه في العراق لأنه لا يمكن للمرء أن يلدغ من جحر مرتين.

ومع تقديرنا واعتزازنا بالدور الرائد للدول العربية التي وقفت بجانب الشرعية والحق الكويتي أثناء أزمة الغزو الا ان الأمة العربية ما زالت منقسمة ونأمل أن يأتي اليوم الذي نعيش خلاله في سلام وأمن واستقرار دون وجود قوات أجنبية أو عربية.

س : كيف تنظرون الى مستقبل العلاقات المصرية ـ الكويتية في ضوء المعطيات الحالية؟

ج : العلاقات بين مصر والكويت متميزة وراسخة قبل وبعد استقلال الكويت فمصر هي قلب الأمة العربية النابض ولا ننكر أو ننسى أدوارها المشرفة تجاه الكويت أثناء الغزو العراقي في أغسطس ١٩٩٠ ولا ننسى الموقف المشهود للرئيس الراحل جمال عبدالناصر أثناء تهديد الرئيس العراقي عبدالكريم قاسم للكويت.

كما امتزجت الدماء المصرية بالدماء الكويتية في حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحرب يونية ٦٧ وحرب تحرير الكويت ١٩٩١.

ونتطلع الى مستقبل العلاقات بين البلدين الشقيقين بعين مشرقة لتحقيق مزيد من التعاون ولا يقف طموحنا عند مستوى أو حد معين ونضع في الاعتبار حجم مصر الجغرافي ودورها الاقليمي والدولي المحوري والمتميز فعلى صعيد العلاقات السياسية بين البلدين هناك مشاورات مستمرة وهي في أوج ازدهارها وعلى الصعيد الاقتصادي هناك اللجنة المصرية - الكويتية المشتركة التي ستعقد اجتماعها القادم في مارس القادم على مستوى وزيري خارجية البلدين والتي ستتناول تعزيز أوجه التعاون بين الجانبين في المجال الاقتصادي للقطاع الحكومي كما يلعب القطاع الخاص دوراً كبيراً في مصر الآن.

مقابلة صحافية مع
معالي الدكتور جاسم المناعي المدير العام ورئيس مجلس ادارة صندوق النقد العربي وبرنامج تمويل التجارة العربية حول العائدات النفطية وقضايا اخرى *

س : ما هو تقويمكم لأداء الاقتصادات العربية على ضوء الاصلاحات الاقتصادية القائمة وأحوال الأسواق النفطية خلال العام الماضي ,وما توقعاتكم للعام المقبل؟

ج : كما هو معروف فإن الدول العربية تسير بخطى متفاوتة في ما يتعلق بالاصلاحات الاقتصادية، كما ان النمو في دول منطقتنا متفاوت أيضاً ,فقد شهدت دول الخليج المصدرة للنفط نمواً ملحوظاً في اقتصاداتها مقارنة بالأعوام السابقة بسبب الارتفاع الكبير في اسعار النفط في الآونة الأخيرة، من جهة أخرى لم تتمكن بعض الدول من تحقيق سوى نمو بسيط جداً لظروف محلية ,ولكن الانطباع العام من خلال معدلات النمو المجمعة للدول ككل تدل على أن المنطقة حققت نمواً جيداً في الناتج المحلي الاجمالي لكن معدلات النمو ليست المؤشر الوحيد للأداء الاقتصادي، وفي هذا الاطار فإن أداء الاقتصادات العربية في المتوسط يعتبر متواضعاً وأقل بكثير من أداء الدول النامية ,فمعدلات الدين المرتفعة والبطالة وغيرها من المؤشرات الاقتصادية لا تزال في حاجة إلى معالجة من خلال السياسات المحلية ليس من أجل أداء الاقتصاد المحلي الجيد فحسب بل من أجل إعداد الدول للتعامل في شكل أفضل مع مستجدات النظام الاقتصادي العالمي.

---

* جريدة الرأى العام الكويتية الصادرة بتاريخ٢ / ٢ / ٢٠٠١م ، العدد ١٢٢٧٩ .

هنا لا بد من الاشارة إلى موضوع مواصلة الاصلاحات الاقتصادية من خصخصة وخفض للعجوزات الحكومية والتضخم وتحرير أسعار الصرف والسياسة النقدية وغيرها من أجل حسن توظيف الموارد في شكل مستمر.

س : كيف تنظرون إلى التحديات التي تواجه الاقتصادات العربية في اطار تحديات العولمة والتكتلات واتفاقية التجارة الدولية «غات» وغيرها؟

ج : أولا يجب أن أشيد بمسألة التحديات التي لا تحمل بالضرورة مفهوم التهديد للاقتصادات العربية، فما يحدث في اطار العولمة يجب أن تتناوله دولنا من حيث المبدأ وما اذا كنا نوافق عليه أم لا ,وقبل أن نتخذ قرارنا يجب أن نفرق تماماً بين جانبي هذه الظاهرة الاقتصادي والسياسي ,وللأسف نجد في كثير من الحالات أن الحديث عن العولمة لا يتطرق إلى الفوائد التي ستجنى بل إلى مسائل سياسية تتعلق بسيادة الدولة وهي مفاهيم أساسية في أي بلد لكن يجب أن ندرك في اطار حرصنا على هذه المفاهيم انها لن تندثر ولكنها تتطور ولذلك يجب التكيف معها للرقي باقتصاداتنا إلى المستويات التي نطمح اليها.

أعود إلى ما وصف بالتحديات، ولعل أهمها ما ذكرته في اجابتي السابقة في اطار الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة، وبالاضافة إلى النظر في أداء الاقتصاد الكلي، يجب التنبه إلى أهمية الالتفات إلى العنصر البشري العربي وتوفير كل ما يمكن من شأنه زيادة تأهيل الكوادر البشرية من علم وتدريب بهدف زيادة انتاجية هذه الكوادر وبالتالي تحقيق مردود أفضل على استثماراتنا ,هنا لا بد من التطرق مجدداً إلى أهمية التنبه إلى مشكلة البطالة العربية التي تعتبر نسبها مرتفعة في المنطقة مع ما يولد ذلك من احباط وهجرة وتدن لمستويات المعيشة ,كما ان القضاء على الأمية يجب أن يكون من بين أهدافنا، وعندما أقول الأمية لا أقصد بها تعلم القراءة

والكتابة فحسب بل اصبحت هناك ضرورة لتعلم القدرة على استخدام اجهزة الكمبيوتر التي اصبحت ركناً اساسياً من اركان التطور العلمي والاقتصادي في العصر الحديث.

س : ما تقويمكم لأداء ودور صندوق النقد العربي ,وما الجديد في إطار استراتيجيته المقبلة وكيف تنظرون الى دوره في اطار الواقع والطموح؟

ج : من بين ادوارنا الرئيسة في الصندوق، كما هو معروف اقراض الدول الاعضاء وقد واصلنا ذلك في العام الماضي ,بالاضافة الى ذلك تمت المشاركة في اعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وادارة الحساب الموحد من مساهمات الدول العربية في المنظمات العربية المختلفة ,كما نعمل في شكل مكثف على تطوير قاعدة بيانات اسواق المال العربية المشتركة فيها وتزويد من يرغب بالمعلومات عن آخر التطورات في اداء هذه الأسواق بالاضافة الى الاشراف على اعمال الشركة العربية لتقييم الملاءة الائتمانية التي اسسها الصندوق بالتعاون مع مجموعة فيتش ايبكا ومؤسسة التمويل الدولية بهدف تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات المالية العربية ، وواصلنا تدريبنا المتخصص للعاملين في الاجهزة الرسمية للدول الاعضاء بهدف مساعدتها على القيام بمهامها في صورة افضل او تعزيز ما لديها من خبرات، ويتم التدريب في اطار البرنامج الاقليمي المشترك مع صندوق النقد الدولي ,كما نعمل على تعزيز التجارة العربية البينية من خلال برنامج تمويل التجارة العربية وننشر العديد من الكتب والتقارير والنشرات الدورية وغير الدورية التي ترتبط بهذه النشاطات وعلى رأسها التقرير الاقتصادي العربي الموحد الذي صدرت منه نسخة العام الفين اخيراً بالاضافة الى القيام بأعمال اخرى عديدة مثل القيام بمهام الأمانة العامة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

وبحكم طبيعة عملنا، نحن على اتصال دائم مع الدول الاعضاء ولذلك

قمنا اخيراً بتنويع القروض الى هذه الدول كي تستفيد اكثر من خدماتنا, وفي هذا الاطار ,استحدث الصندوق في العام الماضي نوعاً جديداً من القروض اطلق عليه اسم تسهيل التصحيح الهيكلي ,ويهدف هذا التسهيل الى المساهمة في اصلاح القطاع المالي والمصرفي ويعتبر مكملاً للقروض الاخرى التي نقدمها ,بالاضافة الى ذلك، يشتمل هذا القرض على معونة فنية لا تسترد تبلغ اثنين في المئة من قيمة القرض ما يخفض عملياً قيمة معدل الفائدة الفعلي على المقترض من جهة اخرى، قررنا العام الماضي، خفض الفوائد على قروضنا في ضوء التطورات التي شهدتها معدلات الفائدة في الأسواق المالية العالمية في السنوات الاخيرة الماضية ومراجعة نسب هذه الفوائد في شكل دوري.

س : كيف تقوّمون اداء برنامج تمويل التجارة العربية؟ وما ابرز اعماله خلال العام الماضي؟ وما مدى اسهامه في زيادة التجارة العربية البينية؟

ج : برنامج تمويل التجارة العربية، الذي تأسس قبل نحو عشر سنوات، يهدف الى تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمنتج والمصدر العربي اقليمياً وبالتالي دوليا من خلال توفير جزء من التمويل اللازم والخدمات الضرورية لاجراء عمليات التبادل التجاري بين الدول العربية بشكل ناجح ,ويجري التعامل مع المصدرين والمستوردين من خلال وكالات وطنية في كل بلد، وتتم ادارة العمليات من خلال خطوط ائتمانية يقدمها البرنامج لهذه الوكالات التي تقوم بدورها باعادة تمويل الائتمان للمصدرين او المستوردين ,ويساهم الصندوق باكثر من نصف رأسمال البرنامج البالغ نصف مليار دولار وتمول الجزء الباقي، مؤسسات مالية ومصرفية عربية ودولية ,وكما قلت سابقاً، فإن اعمال البرنامج تتطور اذا بلغ عدد الوكالات الوطنية في نهاية العام الماضي ١٢٠ وكالة منتشرة في كافة الدول العربية ,وقد منح البرنامج خطوط ائتمان بقيمة اجمالية بلغت

١,٨ مليار دولار منذ تأسيسه ثم سحب ١,٤ مليار منها، ومن اجل تسهيل استخدام البرنامج ومواكبة التطورات العالمية تم استحداث موقع له على الانترنت تحت اسم « Satfp orgae » بالاضافة الى تنظيم لقاءات للتجار العرب بهدف ترويج التجارة فيما بينهم وكانت هذه اللقاءات ناجحة اذ تم من خلالها التوصل الى عدد من الصفقات التجارية بين الجهات المشاركة.

ويقوم البرنامج الان بتمويل الصادرات الى هي خارج المنطقة العربية بعد ان كانت العمليات تقتصر على تمويل اعمال التجارة العربية البينية فقط، كما تم السماح بتمويل تجارة النفط الخام، بالاضافة الى رفع سقف تمويل الصفقات عموماً من ٨٥ في المئة الى ١٠٠ في المئة ونعمل حاليا على تطوير ادوات تمويل جديدة لزيادة فعالية نشاطات البرنامج ودوره في التجارة العربية.

س : بالنسبة لمنطقة التجارة العربية الحرة التي لم نتلمس نتائجها بعد، ما رأيكم بادائها الحالي؟ وهل يمكن ان تلعب دوراً فعالاً في زيادة التجارة العربية البينية؟ وهل يمكن لخطواتها البطيئة ان تلحق بركب التسارع العالمي للتكتلات الاقتصادية والغزو الاقتصادي للدول النامية في اطار العولمة وتحرير التجارة الدولية، وما العقبات التي تواجهها من وجهة نظركم؟

ج : لمنطقة التجارة العربية الحرة اهمية خاصة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية، ونتوقع ان يكون لها دور مهم في توسيع الاسواق العربية وجذب الاستثمارات البينية والاجنبية وزيادة فرص العمل وخفض كلفة الانتاج وادخال التقنيات الحديثة .وهذه العناصر وغيرها لا شك انها ستزيد من قدرة منافسة المنتجات العربية للمنتجات الاخرى في الاسواق العالمية،هذا سيزيد بلا شك من قدرة المصدر العربي والاقتصادات العربية على تعزيز دورها في اطار العولمة وما يرتبط بها من تحرير للتجارة

الدولية ,ولا شك ان الجهود التي تبذل في اطار تحقيق المنطقة تسير في الاتجاه الصحيح وهي قطعت شوطاً لا بأس به حيث وصلت نسبة تخفيض الرسوم الجمركية على البضائع العربية الى ٣٠ في المئة ,ونأمل تحقيق المزيد من التقدم كما نأمل ان تتمكن منطقة التجارة العربية الحرة من ادراج قطاع الخدمات ضمن انشطتها وان تتطور اعمالها الى مستوى الاتحاد الجمركي ,ونتائج هذا المشروع الكبير لا بد ان يقوي موقع المفاوض العربي في المحافل الاقتصادية الدولية سواء في منظمة التجارة العالمية او غيرها من المنظمات.

س : كيف تجدون اداء اقتصادات الدول النفطية وأنتم تعدون حالياً التقرير العربي الموحد؟

ج : بالنسبة للعائدات النفطية التي ارتفعت اخيراً نلاحظ ان الدول المنتجة تتعامل باتزان ازاء هذا التطور فهي لم ترفع انفاقها في شكل كبير كما كان الحال في السنوات السابقة ولا تزال تعد ميزانياتها على اساس سعر منخفض للبرميل، هذه بوادر مشجعة نظراً لعدم استقرار اسعار النفط، ونأمل ان تنعكس هذه التطورات ايجاباً على النمو الاقتصادي في دولنا العربية، والمؤشرات الأخيرة تدل على هذا الاتجاه مما سيزيد من فرص العمل ويخفض العجوزات سواء في الميزانيات الحكومية او موازين المدفوعات ,من جهة اخرى احب ان اضيف هنا ان الزيادة في العائدات النفطية يجب ألا تثنينا عن متابعة العمل على تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية الضرورية لدول المنطقة سواء المنتجة للنفط او غير المنتجة للنفط التي ستستفيد في شكل غير مباشر من الزيادة في العائدات النفطية ,فقد بدأت العديد من دول المنطقة باتخاذ السياسات الضرورية لجذب المستثمرين المحليين والاجانب وتخصيص الشركات العامة وزيادة مشاركة القطاع ا لخاص في الدورة الانتاجية، هذه تطورات ايجابية اتمنى ان تتواصل بغض

النظر عما يحدث في السوق النفطية لانها تساهم في تحقيق اداء افضل لاقتصادات المنطقة ورفاه شعوبها.

وفي ما يتعلق باقتصادات بعض الدول الخليجية ارغب بالتأكيد على اهمية القرارات التي اتخذت اخيراً في هذه الدول لجذب المستثمرين الاجانب اليها وهي بادرة طيبة لا بد ان تنعكس ايجاباً على اقتصادات هذه الدول وشعوبها.

س : ما رؤيتكم للاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول التعاون، وكيف يمكنها ان تحقق انطلاقة جديدة لدعم التكتل الخليجي اقتصادياً؟

ج : رأيي في موضوع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول التعاون لا يختلف كثيراً عما ذكرته في ردي على سؤال منطقة التجارة العربية الحرة, نحن نشجع ونعمل من أجل اي اتفاق او تقارب لتوحيد الأنظمة الاقتصادية العربية لأن ذلك سيفيد حتماً الدول المعنية وسيقوي موقعها عند الانخراط في النظام العالمي الجديد ,طبعاً الاقتصادات الخليجية تمثل جزءاً مهماً من اقتصاد المنطقة العربية وأي تنسيق بينها لا بد ان ينعكس ايجاباً على هذه الدول في شكل خاص وعلى دول المنطقة في شكل عام.

س: تواجه المصارف العربية تحديات الاندماجات الكبرى ولكنها لم تتخذ اية خطوات ملموسة ومشجعة لهذه الاندماجات ,فما تقديركم حيال قدرة القطاع المصرفي العربي على الصمود امام التحديات الخارجية؟

ج : شهدت المنطقة العربية اخيراً اهتماماً متزايداً لتطوير واصلاح وتحرير قطاعاتها المالية والمصرفية بهدف تمكين هذا القطاع المهم من لعب دور اكبر في الاقتصاد المحلي وزيادة قدرته على منافسة المصارف الاجنبية في ظل الانفتاح الذي تشهده هذه الدول ,اما بالنسبة لمسألة الاندماجات، فمن الصعب وضع سياسة محددة تجاهها باستثناء الاعداد

الجيد للمصارف كي تواجه التطورات العالمية بنجاح فنحن كدول اما سنفتح اسواقنا المالية امام المصارف الاجنبية ونعد مصارفنا لذلك او لا نفتحها ,اما مسألة التقييم فيصعب التعميم لأن القطاعات المصرفية تتفاوت في مراحل تطورها لأسباب عدة منها السياسات ا لاقتصادية المحلية ومدى ارتفاع الدخل وبالتالي مستوى الادخار المحلي ,ولكن يمكن قياس هذا التطور من خلال تحرير نسب الفائدة المحلية والابتعاد عن الائتمان الموجه ومدى اعتماد الدولة على المصارف في تأمين تمويل عجز الحكومة والأطر القانونية المصرفية وفاعلية اجهزة الرقابة المصرفية ومدى تطبيقها للمعايير الدولية ,ولعل اهم العوائق التي تواجه مصارفنا صغر حجمها وتركز اعمالها في قطاعات معينة وملكيتها الفردية او العائلية وضعف استخدام التكنولوجيا ,ويمكن القول بشكل عام ان المصارف العربية تسير في الاتجاه الصحيح وان الوتيرة ستحدد حسب عزم الحكومات على التكامل مع الاقتصاد العالمي من خلال تحرير اسواقها المصرفية وغير المصرفية.

س : كيف ترون الأسواق المالية العربية؟ وما رؤيتكم على ضوء التراجع الذي تشهده معظم الاسواق العربية؟

ج : الأسواق المالية العربية واي سوق للمال في العالم تعكس واقع الاداء الاقتصادي المحلي ولذلك لا يمكن توقع ارتفاع مؤشرات الاسهم العربية في وقت لا تتمتع فيه الاقتصادات العربية بانتعاش ملحوظ والعكس صحيح ,وفي ظل غياب التدفقات الاستثمارية الاجنبية الكبيرة الى هذه الاسواق فإن نتائجها ستبقى في اطار الاعتدال وليس هذا بالأمر السيئ لأننا رأينا ما حدث في الولايات المتحدة واسواق الاسهم فيها التي ارتفعت بشدة وانخفضت بسرعة فاستفاد مستثمرون واصيب بالضرر اخرون مع ما لحق ذلك بالاقتصاد الكلي من اثار سلبية ,نحن لا نرغب في ان تشهد

اسواقنا مثل هذه التقلبات المفاجئة ,طبعاً هذا لا يعني اننا يجب ألا نعمل كي نزيد الحركة اليومية ونجذب المستثمرين ولكنني ادعو كي تكون هذه الحركة مستندة الى معطيات اقتصادية سليمة في ظل مناخ صحي في هذه الاسواق ,واقصد بالمناخ الصحي، تطوير اسواق ثانوية وتحسين نظم المقاصة ووضع قوانين حديثة مناسبة وزيادة عدد الادوات المالية من سندات وغيرها وتطوير انشطة الوساطة.

لابد من الاشارة الى اننا نواصل تعزيز قاعدة بيانات اسواق الاوراق المالية العربية التي تهدف الى نشر بيانات ومؤشرات هذه الاسواق في اطار موحد، من خلال مؤشر صندوق النقد العربي، وبشكل مفصل عن كل سوق على حدة ,ويتم ذلك بصورة منتظمة من أجل ضمان توفر المعلومات بشكل متواصل والتعريف بهذه الاسواق للراغب من المستثمرين او الباحثين كما نعمل على تطوير نظام تبادل المعلومات للقاعدة من أجل مزيد من الدقة والسرعة.

مقابلة صحافية مع
معالي السفير الجزائري هادي مسعود لدي
دولة الكويت حول عدد من القضايا *

س : هل توقعت أن تصادفك أول أزمة ديبلوماسية بين الجزائر والكويت بعد أقل من ثلاثة أسابيع من اعتمادك سفيراً؟

ج : لا أزمة ديبلوماسية بين الجزائر والكويت ,نحن نعتز بنوعية العلاقات وعمقها بين البلدين في كل المجالات ,ولا ينسى الجزائريون أن الكويت كانت من أولي الدول التي ساعدت الجزائر على استعادة سيادتها واستقلالها، وقدمت لها المساعدات السياسية والمالية وفي المحافل الدولية عندما سعت الجزائر لاسترجاع حقوقها كانت مساعدة الديبلوماسية الكويتية فعالة جداً ,ولهذا لم ألق في منصبي أي صعوبات، لا سيما انني جئت إلى مهمتي سفيراً لدى الكويت بتعليمات واضحة من المسؤولين الجزائريين لتعزيز العلاقات بين البلدين، وهذا بالنسبة لي من بدهيات العمل الديبلوماسي.

أضف إلى ذلك نوعية العلاقات المتميزة بين الجزائر والكويت وبين الشعبين الشقيقين، وهذا أيضاً زاد من تسهيل مهمتي ,ولا أريد أن يخطر ببال أي شخص، سواء كان جزائرياً أو من أشقائي الكويتيين، أن يعتقد بأن صعوبات واجهتني في بداية عملي ,ليست هناك أي صعوبة واجهتني مطلقاً.

س : لماذا تأخر تعزيز العلاقات المتميزة بين الجزائر والكويت لجهة التمثيل الديبلوماسي وتعيين كل منهما سفيراً لها لدى الأخرى؟

---

* جريدة الرأى العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٣/٤/٢٠٠١م، العدد ١٢٣٥٩ .

ج : لم يتأخر تعزيز العلاقات، بل سيشمل تكثيف التشاور في كل المحافل العربية وغير العربية، وهذا كان وارداً ومستمراً ومتواصلاً .أما تأخير تعيين سفير جزائري لدى الكويت أو كويتي لدى الجزائر، فهذه أمور ثانوية مع احترامي للوظيفة، فعدم وجودهما لا يعني عدم وجود التشاور بين البلدين الذي ينعكس على تعزيز العلاقات، والدليل على ذلك قبل اعتمادي سفيراً أجريت مشاورات بين البلدين على هامش القمة العربية في عمان فكان التواصل مستمراً بين الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة وأخي الشيخ صباح الأحمد في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

واطمئن الأشقاء في الكويت أن العلاقات بين الجزائر والكويت بخير، ونعتز بها في الجزائر، والتعليمات التي وجهت إليّ لتوطيد وتعزيز هذه العلاقات.

س : لمناسبة الحديث عن القمة العربية، كيف تقيم الجزائر الموقف الكويتي خلالها، خصوصاً مع اتهامات العراق للكويت بإفشال القمة؟

ج : مواقف كل دولة في اجتماع بهذه الأهمية ترجع إلى ممارسة السيادة لكل دولة ,أنا لا أسمح لنفسي كجزائري أن أخوض في تقييم أداء أي دولة من الدول، ولكن بصفتي عربياً مهتماً بكل القضايا التي تشغل بال أي عربي، مثل ا لقضية الفلسطينية وقضية ما تبقى من رواسب حرب الخليج الثانية وضرورة الوصول إلى مصالحة بعد المكاشفة والمصارحة بين الأشقاء العرب والبحث عن موقعنا كعرب في اطار العولمة والقضايا التي تجمع العالم العربي؛ فإن كل وفد قام بدوره وفقاً لما يراه مناسباً, ولأكن أكثر تفاؤلاً وأسلط الضوء على المواضيع التي كانت الجامع المشترك بين العرب وهي القضية الفلسطينية وتجاوز الجراح العميقة بين الأشقاء, ونحن في الجزائر نسعى دائماً في اطار ترتيب البيت العربي إلى حلحلة الأمور، فالعراق لا يستطيع أن يمحو الكويت بجرة قلم، والعكس صحيح

كذلك ,كل دولة منهما ذات سيادة وحضارة ,وفي هذه المناسبة لا يفوتني أن أعبر عن سعادتي لكون تعييني سفيراً جاء في فترة تواصل فيها الكويت تولي مسؤوليتها عاصمة للثقافة العربية، وفي خضم نشاط ثقافي مكثف يجمع العالم العربي في الكويت.

وعود على بدء حديثنا عن أداء الكويت في القمة، فقد عبر فخامة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة فور عودته من القمة العربية عن عميق اعتزازه للعلاقات، وتكثيف المشاورات واللقاءات بين الوفدين الجزائري والكويتي، وسمعت نفس الانطباعات هنا في الكويت ما دعاني للاطمئنان على عمق العلاقات بين البلدين وقوتها، كون ركيزتها تنطلق من صدق النوايا، وليس هناك حسابات بيننا، فعندما نتكلم نكون في منتهى الصراحة، وهذا تعلمناه من مسؤولينا سواء في الجزائر أو في الكويت.

س: وفي شكل عام، كيف تنظر الجزائر إلى القمة العربية من حيث نتائجها ونجاح قراراتها؟

ج : نجاحها أولاً في كونها عقدت للمرة الأولى في شكل دوري، ونجاحها كونها توصلت إلى قرارات مشجعة، في وقت ربما كان فيه الرأي العام العربي على وشك اليأس إلى حد ما من تجديد العلاقات الأخوية بين البلدان العربية ,القمة نجحت في ابراز موقف مشترك إزاء القضية الفلسطينية، ونجحت كذلك في إثارة مواضيع حساسة مثل ما سمي وقتها بالحالة بين الكويت والعراق ,وباعتقادي ان تقييم هذه القمة لا يليق بمستواها وأهميتها، إذا بقي محصوراً في نقطة واحدة أياً كانت أهميتها. لهذا نظرتنا يجب أن تكون شاملة للقمة ونتائجها ونجاحها.

س : دعنا من القمة العربية وما أثمرته من تعزيز للعلاقات بين الجزائر والكويت، وحدثنا عما حصل في جنيف أثناء التصويت في اللجنة الدولية لحقوق الإنسان على مشروع قرار يتعلق بالأسرى وانتهاكات حقوق

الإنسان في العراق؟

ج : لست مخولاً ولا مستعداً لأن أخوض في التعليق والرد عبر الصحافة على تصريحات أشقائنا المسؤولين الكويتيين، فلن أعلق على ما دار في الكويت.

س: عيداً عن الكويت، هل كان الاعتراض الجزائري في جنيف على بند حقوق الإنسان في العراق أم علي البند الخاص بالأسرى؟

ج : الرد على هذا السؤال بديهي ,ولكن للتوضيح فقط، القرار أو اللائحة التي اعتمدت، وكان للجزائر موقف معروف في الرفض، كان قراراً موسعاً تحت عنوان حقوق الإنسان في العراق ,نحن في الجزائر عرف عنا التزامنا بالمبادئ، حيث لا تتغير قراراتنا حسب الظروف، ولنا موقف ثابت، وهو أن مسألة حقوق الإنسان في أي دولة مسألة حساسة جداً ,علينا كعرب ألا ننساق وراء مناقشة ومعالجة هذه المسائل إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول ,ولنا كذلك موقف مما أسميه بكل احترام «المتاجرة» بعبارة حقوق الإنسان، فهي عامة ولا تخص منطقة بعينها، وسمعنا الكثير عن الأسلوب الانتقائي الذي تعتمده بعض الأوساط العربية عندما تتحدث عن حقوق الإنسان ,يتحدثون عن حقوق الإنسان في هذا البلد العربي أو ذاك، ثم يتناسون الانتهاكات اليومية التي يعيشها الشعب الفلسطيني الأعزل ,ونحن إزاء المسائل هذه لنا مواقف ثابتة أو مبدئية.

أما قضية أسرى الكويت فهي بالنسبة إلى الجزائر ومواقفها محسومة، لاننا نؤيد تأييداً مطلقاً العائلات الكويتية التي تعيش المأساة اليومية التي طال الزمان عليها، وتأييدنا مطلق لقضية الأسرى، وهي من الأمور البديهية من النظرة الإنسانية البحتة ,وعلى هذا الأساس لا أريد أن أتجرأ لأطمئن الرأي العام الكويتي، فهذه المسائل لا تحتاج، بالنسبة إلى الجزائر على الأقل، إلى تجديد أو تجدد، فالتضامن متوفر ونشعر أننا عائلة واحدة

ونحسّ بآلام العائلات الكويتية التي فقدت أسراها، ونأمل أن يكونوا مرتاحين من موقف الجزائر من أسراهم.

س : الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة له مواقف كثيرة إزاء حقوق الإنسان، دفع ثمنها شخصياً في منفاه الطوعي سنوات عدة احتجاجاً على ممارسات تسيء للإنسان وحقوقه، فهل انعكس هذا التوجه على تصويت الجزائر على القرار؟

ج : الرئيس بوتفليقة لا يعترف بالضغوط والممارسات، لأننا ننطلق من فلسفتنا ومفهومنا المتواضع في مسألة حقوق الإنسان والمواطن ,وفي هذا الميدان، لا نقبل بأي كلام تجريحي من أي جهة كانت، فالشعب الجزائري فخور بتجربته، رغم كل الصعوبات ,والثمن الذي دفعه هو الذي جعله يصل إلى هذا المستوى من الحقوق والواجبات للمواطن ,هذه التضحيات تسمح للرئيس بوتفليقة، كجزائري، أن يعتز بتجربته وأن يطالب الآخرين- وأوجه ملاحظتي إلى جهات معينة ومعروفة- بألا يتجرؤوا على اعطائنا الدروس ,أتكلم عن الجزائر فتجربتنا تجربة وطنية تنطلق من ثوابتنا التاريخية وديننا الإسلامي الحنيف وحضارتنا العربية والتأقلم مع المعطيات والأوضاع المحيطة، لأن الجزائر ليست جزيرة معزولة ,والرئيس بوتفليقة لا يعبر عن معاناته فحسب، ولكنه اذا تكلم عن حقوق الإنسان يعرف ماذا تعني له هذه الكلمة ويكون أكثر صدقية.

س : وماذا عن تعهدات الرئيس بوتفليقة بإثارة قضية الأسرى الكويتيين شخصياً مع المسؤولين العراقيين؟

ج : بكل صدق وصراحة، الجهة التي من المفترض أن ترد على سؤالك هذا هي الوفد البرلماني الكويتي الذي زار الجزائر والتقى الرئيس. ..

موضوع الأسرى حساس ودقيق جداً، ونحن معشر الجزائريين نولي له أهمية، ليست اضافية، بل أهمية ان تتكيف مع ثوابت مواقفنا وعقيدتنا في ما يخص حقوق الإنسان.

س : هل هناك مساعٍ جزائرية في القضية الكويتية عموماً والأسرى خصوصاً؟

ج : نحن نهتم كعرب بموضوع ما نعتبره رواسب حرب الخليج، أو ما سمي بالحالة بين الكويت والعراق، ونهتم اهتماماً مخلصاً بكل القضايا التي تثار ونسعى لحلحلة الوضع، ولكن ليس أمامي أمور ملموسة يمكن وصفها بأنها مساع حثيثة ,ولكن ما أؤكده وجود اهتمام عميق وموقف ثابت نضعه نصبَ أعيننا.

س : بعيداً عن تصريحات المسؤولين الكويتيين في الصحافة، هل تلقيتم أي طلب توضيح رسمي أو احتجاج من الخارجية الكويتية للموقف الجزائري في جنيف؟

ج : لم يصلني حتى هذه اللحظة أي احتجاج رسمي، ولم يطلب مني أي توضيح ,الاتصالات بين المسؤولين مستمرة والطريق سالك بين الكويت والجزائر، ولكن لا علم لي بأي طلب توضيح.

س: عدم تصويت الجزائر مع قرار يتضمن بنداً يتعلق بالأسرى دفع بعض أعضاء مجلس الأمة الكويتيين إلى إعادة نبش موقف الجزائر من الغزو؟

ج : أحترم موقف النائب الكويتي، ولكن بالعودة عشر سنوات فإن الجزائر في وقتها كانت لها مواقف جعلتها من بين الدول الأولى التي نددت بالغزو.

س: لماذا بعد ذلك اتهمت الجزائر بتبدل مواقفها على امتداد السنوات العشر الماضية؟

ج : أبداً ,نحن نكن للكويت منذ الشهور الأولى للاستقلال كل احترام، ونثمن عالياً مساعداتها لنا وخصوصاً المساعدات الديبلوماسية ,وهذا يترك لنا رصيداً تُبنى عليه علاقاتنا القوية في اطار التضامن العربي.

مقابلة صحافية مع
رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأردنية الفريق أول الركن محمد يوسف الملكاوي
حول زيارته للكويت *

س : هل لكم أن تحدثونا بإيجاز عن زيارتكم الكويت والفعاليات التي جرت خلالها؟

ج : جئت لزيارة بلدنا الثاني الكويت بدعوة من أخي سيادة الفريق أول الركن علي المؤمن رئيس الأركان العامة للجيش الكويتي الشقيق، والذي تشرفنا بلقائه العام الماضي في بلده الأردن ,وتهدف زيارتي فيما تهدف إلى تمتين علاقات التعاون الأخوي بين القوات المسلحة في البلدين الشقيقين.

س : هل تعطوننا فكرة عن لقائكم سمو الأمير والقيادة السياسية الكويتية في صورة عامة؟

ج : تشرفت بزيارة سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح، ونقلت إليه تحيات جلالة الملك عبد الله الثاني ومحبته وتقديره واعتزازه بسموه ,كما نقلت إلى سموه تقدير جلالة الملك للكويت ومشاركتها الأخوية في القمة العربية الأخيرة، وثمنت باسم جلالة الملك المرونة التي بذلها الكويت لإنجاح القمة، وهو ما برز خلال الجهد السياسي الذي بذله ممثل سمو الأمير

* جريدة الرأى العام الكويتية الصادرة بتاريخ٤ /٥ / ٢٠٠١ م، العدد ١٢٣٤١ .

معالي النائب الأول الشيخ صباح الأحمد ,وهذا ما لمسه جميع القادة العرب, وقد أثنى سمو الأمير على جهود جلالة الملك في إدارة وإنجاح المؤتمر، والجهد الذي أعطي في هذا الاتجاه.

وقد تكررت هذه الأحاديث لدى لقائي سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله الصباح، والنائب الأول لرئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد، ونائب رئيس الوزراء وزير الدفاع الشيخ جابر المبارك الصباح ,فقد أشادوا جميعا بالأردن وأعطوا التوجيهات لأخي الفريق أول المؤمن لزيادة التعاون بين القوات المسلحة في البلدين، سواء عبر تبادل البعثات أو التدريب المشترك والتعاون بين مؤسساتنا العسكرية وكما هي توجيهات جلالة الملك فنحن في خدمة إخواننا ولا يوجد أي أسرار ما بين الجيشين، بل نحن على عقل وقلب مفتوح للمساهمة في التأهيل والاستعداد، وفي هذا العام سنرسل ضباطنا وجنودنا إلى تدريبات مشتركة، وهذا ما أكده سمو الأمير أيضا.

س : وهل ثمة مجال للتبادل في مجال التسليح أو التعاون التقني في هذا الجانب؟

ج : بتوجيهات من جلالة الملك أنشأنا مركز الملك عبد الله للتصميم والتطوير، وهو لرفع كفاءة المعدات العسكرية المستخدمة، وكما تعلمون فإن أثمان الأسلحة الحديثة أصبحت باهظة الآن، ووضع الأردن الاقتصادي لا يسمح بشراء المزيد منها، والمركز أسس أساسا ليتولى تطوير وتحديث وتعديل المعدات العسكرية، وقد أنجزنا خطوات مهمة, وبالتعاون مع أصدقاء فإننا نجحنا في تحقيق إنجازات مهمة وعرضت معدات من إنتاج المركز أو من تطويره في معرض «ايدكس» الأخير في دولة الإمارات العربية المتحدة، وكان جلالة الملك حاضرا ,فالمركز يقوم بتصنيع معدات تستخدم في الأردن وتم توجيه عدد من العقود خلال هذا المعرض

الذي اختتم أواخر مارس الماضي.

س : هل ستجري تدريبات مشتركة بين الأردن والكويت؟

ج : جزء من المحادثات التي تمت مع رئيس الأركان وبتوجيهات من سمو الأمير ومعالي وزير الدفاع، أن نقوم بعمل تدريبات ,وسبق أن نفذ تدريب مشترك العام الماضي بين القوات الخاصة الملكية والقوات الخاصة الأميرية، وفي هذه السنة سيتم تنفيذ برنامج مماثل.

س: هل وقعتم بروتوكولات محددة للتعاون؟

ج : بروتوكولات، حتى الآن لم نوقع ,ولكن هناك تفاهماً على التعاون في كافة المجالات.

س : ماذا عن زيارتكم للمنشآت العسكرية الكويتية وما انطباعكم؟

ج : لقد زرت القوة البحرية وإحدى القواعد الجوية، وشاهدت المستوى الرفيع الذي تميزت به هذه الوحدات من كفاءة عالية في التدريب والتجهيز في المعدات العسكرية الحديثة والمتطورة.

س: وهل ستعود الكليات العسكرية الأردنية لاستقبال المتدربين الكويتيين؟

ج : أبوابنا مفتوحة، وفي القريب العاجل سيتم التأهيل للعديد من الدورات، ونتطلع إلى تعاون ثنائي بناء في هذا المجال، وقد تم الاتفاق على تعاون عسكري في شتى المجالات، وهذا يشمل التدريب لا شك.

س : وماذا عن لقائكم بوزير الدفاع؟

ج : كان لقاء طيبا وقد وجهنا الدعوة إلى معاليه لزيارة الأردن، ووعد بتلبيتها في المستقبل القريب.

مقابلة صحافية مع
سمو الشيخ محمد الصباح وزير الدولة للشئون الخارجية حول علاقات دولة الكويت مع فلسطين *

س : ما أبرز ما تحمله أجندة اجتماعكم في جدة؟

ج : لدينا جدول أعمال حافل نتطرق من خلاله الى عدة قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية، ويأتي في مقدم الأولويات آثار العدوان العراقي على الكويت واستمرار احتلال الجمهورية الايرانية لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة بالاضافة الى احتضار عملية السلام في الشرق الأوسط، ومن خلال بحث هذه القضايا سيتم رفع التوصيات للقيادات السياسية لاتخاذ ما تراه مناسبا في هذا المجال.

س : ما رأيك في حرق العلم الكويتي خلال تشييع جثمان مسؤول ملف القدس في السلطة الفلسطينية فيصل الحسيني الذي قضى في الكويت؟

ج : ما تم هو عمل مشين، فالعلم ليس مجرد قطعة قماش وانما يمثل رمز البلد وكرامة البلد، لذا فإن حرق علم الكويت يمثل اعتداء صارخا على الكرامة الكويتية ,من هنا، سيكون لنا موقف حازم إذا تبين وجود جهة منظمة للعملية وليس عملاً صبيانياً لأشخاص لا يستحقون اعطاءهم أهمية ,على أي حال، نحن في طور التحقيق في المسألة، وعندما تتضح الأمور سيكون لنا موقف محدد تجاهها.

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٢/٦/٢٠٠١م، العدد : ١٢٤٠٠ .

س : ما رأيك في إعلان العراق توقيف صادراته النفطية غداة تبني مجلس الأمن قرار إعادة النظر في العقوبات المفروضة على العراق في غضون شهر؟

ج : لا حظنا وحدة مجلس الأمن تجاه الشأن العراقي، وضرورة إعادة النظر في العقوبات الاقتصادية على العراق بحيث تخفف على الشعب العراقي وتركز على قدرة العراق على اقتناء أسلحة الدمار الشامل، ونرى ان العراق يريد ان يتخلص من هذه القيود، ولكن هناك وحدة حقيقية في مجلس الأمن واقتناعا لدى الجميع بأن النظام العراقي ما زال خطرا ولا يستحق ان يوكل اليه التصرف بحرية في العوائد النفطية وفي طريقة بيعه نفطه، وإعلان العراق انه سيعاقب أي دولة تشترك في القرار أو تنفذ قرار مجلس الأمن يعتقد من خلاله انه من خلال رفضه للقرارات سيلزم دول العالم ايضا ان ترفض تنفيذ هذه القرارات، لا أعتقد انه سينجح في خطوته لأن هناك وحدة في مجلس الأمن على ضرورة إعادة النظر في العقوبات لتكون أكثر فاعلية.

س : ما رأيك في مبادرة المملكة العربية السعودية الى إعلان استعدادها للتعويض عن صادرات النفط العراقية؟ وهل ستقدم الكويت على خطوة مماثلة؟

ج : أنا ذاهب الى المملكة العربية السعودية لحضور اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون وسيكون لنا مجال رحب للحديث حول هذا الموضوع الذي لا أعرف تفاصيله حاليا وسأكون سعيدا اذا سمعتها من أشقائي السعوديين، ولكن، لا أعتقد ان المملكة العربية السعودية تطرح مبادرة تختلف عليها الكويت، فرأينا في الكويت محدد، واعتدنا من الاخوان في المملكة العربية السعودية، ان كل ما يصدر منهم فيه الخير لشعوب المنطقة والشعب العربي بشكل عام.

س : بعد زيارة الحسيني للكويت، تضاربت تصريحات المسؤولين الفلسطينيين حول العلاقات الكويتية - الفلسطينية، وعن مواقفهم من الغزو العراقي، فما رأيك؟

ج : أولا : أود أن أؤكد ان ليس لدينا اطلاقا أي محادثات سرية مع المسؤولين الفلسطينيين، وكل لقاءاتنا علنية أمام العالم، فلدينا قضية عادلة والمطلوب تسويقها محليا وعربيا ودوليا ,نقدر ان هناك الكثير ممن يشاركنا من الاخوة الفلسطينيين بأن ما حصل للكويت من غزو عراقي هو عدوان وغدر وخيانة ويجب ان يدان ويطالب باستمرار بإطلاق سراح الأسرى، ولا نقبل بتعميم المواقف على طريقة أسود أو أبيض، ونعرف كيف نفرق جيدا بين من وقف مع الكويت ونقدره، وبين من وقف ضد الكويت ولا يمكن ان ننسى من ساهم في استمرار العدوان العراقي على الكويت، فهذا شيء لا يمكن ان ننساه، ولا يمكن ان نتجاوزه بسهولة، فالمذنب مذنب طال الزمان أم قصر، ولكن دائما هناك عناصر طيبة نسعى الى استقطابها اذ لدينا قضية عادلة تحتاج الى توحيد الصفوف لإظهار الحق وابطال الباطل، فالحق الكويتي واضح في كل المحافل الدولية، والموقف الكويتي لا يعترف بالاجتماعات السرية والأبواب المغلقة والسراديب، فإن عقدنا اجتماعا نعلن انعقاده، واذا لم نعقد اجتماعا أعلنا عدم انعقاده أيضا، وليس لدينا مواقف غامضة في هذا الشأن.

س : على الرغم من وجود جالية فلسطينية كبيرة في الكويت، الا ان هذه الجالية ليس لها مكتب رسمي ينسق أوضاعها فما سبب ذلك؟

ج :هذا السؤال لا يوجه الى وزير الدولة للشؤون الخارجية، هناك اجراءات لترتيب هذه الأمور للحصول على الاجابة.

س : ما رأيك في تلويح بعض أعضاء مجلس الأمة بمساءلتك سياسيا؟

ج : أنا مساءل ٢٤ ساعة، مساءل أمام ربي أولا، وأمام أميري

وشعبي، ودائما أرحب بأي استفسارات وانتقادات ولكن مصدرنا دائما مصلحة الكويت، فإن كنا نختلف ونجتهد على كل شيء، فأمن الكويت لن نختلف عليه، ولا اجتهادات في أمن الكويت.

وكان الشيخ محمد الصباح قال في تصريح خاص لـ ﷲكوناﷲ: ان الكويت لم تجر على الاطلاق أي اتصالات سرية مع السلطة الوطنية الفلسطينية مشددا في الوقت ذاته على وقوفها مع القضية والشعب الفلسطيني.

وقال الشيخ محمد في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا): «لم تكن هناك على الاطلاق ، وأكرر على الاطلاق، اي اتصالات سرية مع ممثلين عن السلطة الفلسطينية»، مشدداً على أن « الكويت لن تنسى من أساء لها أو وقف مع المعتدي ضدها».

ونوه بجو المصارحة والشفافية الذي تعيشه الكويت تجاه كافة القضايا المحلية والدولية والاتفاق تجاه القضايا التي تمس أمنها.

وأضاف: «نحن في الكويت لدينا اجتهادات متعددة حيال جميع القضايا ولكننا لا نختلف اطلاقا عندما يكون الموضوع متعلقا بأمن الكويت، وهذه نعمة من نعم الله التي حبا بها أهل الكويت وقيادتها الرشيدة».

وأشار الشيخ محمد في تصريحه لكونا الى كبرياء الشعب الكويتي وإيمانه الصلب بقدرته على الدفاع عن قضاياه وحقوقه المشروعة.

وأكد دعم دولة الكويت المستمر للقضية الفلسطينية منذ العام ١٩٤٨، مشيرا الى انها ستواصل هذا الدعم انطلاقا من ايمانها المبدئي بضرورة الدفاع عن القضايا العربية لا سيما القضية الفلسطينية والمقدسات الاسلامية.

من جهة أخرى أعرب وزير الدولة للشؤون الخارجية عن حزنه الشديد لوفاة عضو اللجنة التنفيذية في السلطة الفلسطينية ومسؤول

ملف القدس فيصل الحسيني قبل يومين واصفا الحسيني بأنه «مناضل صلب ومدافع صادق عن القضية الفلسطينية لا سيما قضية القدس».

واستذكر الشيخ محمد لقاءه مع الحسيني قبل وفاته«والذي عبر فيه عن امتنانه العميق لمواقف الكويت حكومة وشعبا من القضية الفلسطينية».

وذكر ان الحسيني «أكد خلال اللقاء ان مواقف الكويت الأصيلة لم تأت لمساومات سياسية رخيصة أو ابتزاز« مضيفا أنه » نقل تقدير الشعب الفلسطيني لمواقف الكويت المبدئية والثابتة تجاه القضية والقدس بشكل أساسي».

رابعا : البعد الدولي للعلاقات الخليجية

مقابلة صحافية مع
معالى السيد هانــــز بليكس المسؤول عن لجنــة المراقــبة والتحقيق والتفتيش فى العـــــراق (انموفيك) حول مهمة اللجنة *

س: يقول بعض أعضاء مجلس الامن إن مفاتيح إيضاح الغموض في القرار ١٢٨٤ في أيدي هانزبليكس، أتعتبر ذلك عبئاً كبيراً لا تقدر عليه، أم أنه من مهامك؟.

ج: لا.. إن المضمون العام للقرار مسؤولية أعضاء مجلس الأمن، فهم تفاوضوا عليه وصوتوا لصالحه وأفضل من يستطيع أن يشرحه، توجد أوجه من القرار ذات علاقة مباشرة باللجنة الجديدة (انموفيك) ودورها. وأسعى في مواقفي العلنية لإيضاح قراءتي لها، في هذه المرحلة، مهامي هي وضع خطة تنظيمية لـ (انموفيك)، وإني واثق أننا سنقدمها قبل الموعد المحدد في ١٥ نيسان(إبريل).

س: لابد أنك تعتبر التعاون العراقي ضرورياً كي تقوم (انموفيك) بأعمالها حسبما فهمت أرسلت مؤشرات إلى السفير العراقي (لدى الأمم المتحدة) لحثه على الاتصال والتواصل، لكنه لم يتجاوب ؟.

ج: لا لم أبعث برسائل إلى السفير العراقي باستثناء ما قلته علناً من أنني استقبل جميع البعثات والسفراء الذين يرغبون بمقابلتي، وهذا يشمل السفير العراقي.

س: حسناً، لكنه لم يتجاوب، فماذا تنوى أن تفعل؟.

---

* جريدة الشرق الاوسط اللندنية الصادرة بتاريخ ١٦/٧/٢٠٠٠م، العدد ٧٩٠١.

ج : أنوي أن أنفـذ مـا طلبـه مني مـجلس الأمن وعلى رأس ذلك وضع الخطة التنظيمية،وهذه مهمة كبيرة وبصراحة ،على الرغم من أن الحكومة العراقية ترفض القرار ١٢٨٤ وتقول إنها لن تتعاطى معه أو مع ما يترتب عليـه، أتصـور أنهـا سـتكون مـهـمتـه بالخطة التنظيمـيـة التي سنتـوصل إليـهـا،إني على ثقـة أنهم درسـوا القـرار ويكنون الاحـتـقـار لبـعض عناصره،لكنني أيضاً على ثقة أنهم مهتمون بقراءة الخطة لاسيما أن أحد عناصـرها يتـعلق بشـيء يسـمى (هـوية واضـحـة للأمم المتـحـدة) ، وهذا سـيكون جلياً في الخطة التنظيمـيـة،وإنني متـأكد أن العـراق سـيـدرسـهـا.

س: اشرح ماتعنيه ،إذا تفضلت ؟ .

ج: لجنة (أونسكوم) التي أنشئت عام ١٩٩١ بعجلة اعتمدت على تمويل الدول الأعضاء ومسـاعيها الحميدة، ومن ثَمَّ اعتمدت أساساً على موظفين تابعين للحكومـات التي أرسلتـهـم للعـمل مع اللجنة التي لربما غطت فـقط مـصـاريفـهـم سـواء في بغـداد أو نيـويورك ، مـعنى ذلك أن الموظفين في (اونسكوم) كانوا في أيادي الحكومـات، أو على الأقل، كانت لديهم مشـاعر الولاء نحو الحكومات التي وظفتـهم ، الفكرةالرئيسـيـة فى حـال (انموفيك) أن الغـالبية السـاحقة من الموظفين سـتكون من موظفـي الأمم المتحدة بعقـود من الأمم المتـحدة ، وهؤلاء الموظفون،كما ينص القرار،سـيخضـعون للمادة ١٠٠من الميثـاق،وسـيـتلقـون التـعليمـات فـقط من الأمم المتـحـدة ولا أحـد سواها، ومن ثَمَّ ،لن يحق للحكومات،ولن يسمح لها بمحاولة التأثير عليهم.

س: أتحـاول قطع الطريق على توجيـه تهم التـجسس إلى (انموفـيك) كتلك التي وجهت إلى (أونسكوم)؟ .

ج : آمل ألا يحدث ذلك،إنما لا يمكن لأية منظمة أو هيئة أن تضـمن كلياً أن أحداً لن يتسلل إليـهـا،سـأدقق في خلفـيـة كل فـرد لمنع حـدوث ذلك،وإذا حدث،أو إذا اكتشف ذلك سأطرد الأفراد المعنيين.

س: كيف ستضمن عدم تلقي موظفيك التعليمات من الحكومات؟.

ج: لن يكون في المستطاع ضمان ذلك بصورة كاملة،فلا وكالة الاستخبارات المركزية قادرة على ذلك ولا الاستخبارات الروسية، كل مافي وسعي تأكيده أنني سأطرد كل من أجده متورطاً في ذلك.

س: هل ستستخدم مفتشين وخبراء وموظفين من(أونسكوم)؟.

ج: ثلثا موظفي (أونسكوم) تركوا، وقد قلت للذين تبقوا أن عليهم تقديم طلباتهم للعمل في(انموفيك) فإذا خدموا(أونسكوم)جيدا،فإنهم يتميزون.

س: ألا تغامر إذا أرسلت إلى العراق أفراداً يواجهون في بغداد تهمة رسمية بالقيام بأعمال تجسسية؟.

ج: لست على علم بأن العراقيين قالوا ذلك.

س: قالوا إن أولئك المتهمين بالتجسس سيحاكمون إذا دخلوا الأراضي العراقية؟.

ج: هناك قوانين تتعلق بحصانة موظفي الأمم المتحدة تغلب على أي اتهامات موجهة ضد موظفي (أونسكوم) أو (أنموفيك) ، وعلى أي حال موضوع تصرفات موظفين سابقين في (أونسكوم) سيؤخذ في الاعتبار إذا تقدموا بطلب العمل في (أنموفيك) وسأدقق في الاتهامات الموجهة ضد الأفراد المعنيين .

س: هل ستستخدم طائرة الاستطلاع (الامريكية (يو- ٢) ؟.

ج: ربما ، لا أدري بعد ، لم نصل إلى تلك التفاصيل بعد لكن مفهومي هو أن طائرة (يو -٢) قيمة جداً في تصوير الساتلايت ، ولا أستثني ذلك .

س: دعني أعود إلى تهم التجسس وبالذات تلك التي وجهت إلى الاميركي ديفيد كاي الذي كان يعمل في الوكالة الدولية للطاقة الذرية أثناء ترؤسك للوكالة ، فأنت ، من وجهة نظر العراقيين ، لست معفوّاً تماماً من

المسؤولية بسبب عمليات التجسس في عهدك ؟ .

ج: أذكر تماماً العمليات التي كان ديفيد كاي يقوم بها ، لكنها لم تكن عديدة ، إلا أن التهم لم تكن محددة أو معينة ، ولم ألمس دليلاً على أنه قام بأعمال تجسسية لحساب الـ (سي . أي . إي) أو غيرها .

س: حتى بعدما تفجرت قصة التجسس في الإعلام ؟ .

ج: عام ١٩٩١ ، عندما وجهت هذه التهم نظرت إلى ردود الفعل العراقية على أنها ضد المفتشين الديناميكيين الأقوياء ، لم يعجبهم ذلك ، إلا أنه يختلف عن زعم التهم بأنه قام بالتجسس ، لم أقبل تلك التهم ولم أطلع على أي دليل عليها .

س: بين مآخذ العراق عليك عند ترؤسك الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنك لم تنقل الملف النووي من خانة نزع السلاح إلى خانة الرقابة الدائمة بعد استكمال نزع السلاح فيه ، هل تنوي نقل الملفات تدريجياً إلى الرقابة الدائمة ؟ وهل تعتقد أن هذه المآخذ ستؤثر على أعمالك ؟ .

ج: أود أن أصحح الصورة ،لأن هناك فارقاً بين وجهة نظر (أونسكوم) ووجهة نظر الوكالة ، فأنا وافقت على إبلاغ مجلس الأمن الاستعداد للتركيز على الرقابة البعيدة المدى مع الاحتفاظ بحق العودة إلى مسائل نزع السلاح إذا رأينا موجباً لها ، بينما (أونسكوم) تبنت وجهة النظر القائمة على عدم الاستعداد للانتقال إلى الرقابة البعيدة المدى ، طالما أن مرحلة نزع السلاح لم تستكمل ، الآن ومع القرار ١٢٨٤ ، ومع تقرير (أموريم) بات واضحاً تماماً أن هناك تحولاً إلى النموذج ذاته (الذي فضله) ، وهذا هو التوجه الصحيح وإني مرتاح إليه .

س: أحد قادة ما سمي فريق العمل في الوكالة زفاريرو ، قال عام ١٩٩٥ إن البرنامج النووي العراقي وصل إلى نقطة الصفر ؟ .

ج: لا أذكر تماماً كلماته في مقابلة صحافية ، والأهم هو درس التقرير الذي قدمناه إلى مجلس الأمن ، من جهتي ، لم أستخدم في أي وقت تعبير (الصفر) ،من ناحية أخرى ، قلنا للمجلس عام ١٩٩٧ إننا توصلنا إلى فهم تام لكامل البرنامج النووي ، وأن بنيته التحتية زالت ، إلا أننا من جهة أخرى ، لن نتمكن أبداً من توفير الضمانات بأن أموراً مثل برامج الكمبيوتر ، أو الذكاء والاستخبارات زالت تماماً ، فلا توجد أسلحة نووية (في العراق) ، أما من ناحية المواقع والأجهزة ، فالأمر يعتمد على المقصود بها ، فليس هناك موقع للتخصيب ، إذ إن ذلك يتطلب بنية تحتية ضخمة أو إنتاج (هيكسوفلوريدا) وهذه ليست متوافرة ، إنما ما زالت هناك أسئلة في شأن البرامج السابقة التي شعرنا أنها لم توضح ، ونحن قلنا لمجلس الأمن إن من المستحيل التوصل إلى (الصفر) ، ستكون هناك دائماً بقايا أو رواسب عدم التأكد اليقيني ، فيما القرارات تحدثت عن الاستكمال بصورة كاملة ونهائية وتامة ، واستخدم أيضاً تعبير (الصك بنظافة السجل) ، قلت إن هذا التعبير الآتي من الميدان الطبي ليس صحيحاً حتى في ذلك الميدان ، وأقل صحة عند تطبيقه في ميدان التفتيش.

س: وهذا ينطبق على جميع ملفات التسلح ؟ .

ج: نعم ، لذلك سيكون هناك دائماً قدر من عدم التأكد اليقين ، الكل يوافق على أن علامات الاستفهام ضئيلة في الملف النووي ، وإني أستخدم هذا التعبير (علامات الاستفهام) الآن .

س: إذاً الوصول إلى نقطة الصفر مستحيل ، فكيف تتوصل إلى استنتاج استكمال مرحلة نزع السلاح وأن الوقت حان للانتقال إلى مرحلة الرقابة الدائمة ؟ .

ج: هذا قرار عائد إلى مجلس الأمن ليقرر كم تبقى من علامات الاستفهام المقبولة لديه ، فنحن (كوكالة) حددنا (عام ١٩٩٧) علامات

الاستفهام وتركنا الأمر والقرارات للمجلس .

س: وهكذا ستفعل الآن ؟ .

ج: لا ، فقد يكون هناك أكثر من ذلك نظراً لعدم وجود أية عمليات تفتيش في العراق أثناء فترة الـ ١٦ شهراً الماضية ، شعرنا أن الأمر عائد إلى مجلس الأمن ليقرر ما هي الدرجة المقبولة من نسبة أو مقدار عدم التأكد واليقين القاطع ، فإذ نظرنا إلى كأس فارغة فيها بقايا نقاط ، فهل تكون فارغة أم لا ؟ هذا يختلف عن كأس ما زال فيها ٥ سنتيليتر ، أي إنها ليست فارغة .

س: ألا ترى أن من صلاحيتك أن تضع أمام مجلس الأمن استنتاجاتك بأن ما يمكن إنجازه أنجز وأن الوقت حان لتطبيق الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (التي نصت على رفع الحظر النفطي لدى استكمال نزع السلاح والانتقال إلى الرقابة الدائمة) ؟ .

ج: أعتقد أن من واجبنا أن نفرغ الكأس كلياً ، أما إذا كانت هناك بقايا نقاط فيها ، فالأمر عائد إلى المجلس ليقرر إن كان ذلك قابلاً للتحمل أم لا .

س: إذاً لن تصل إلى المرحلة التي تقدم فيها استنتاجاتك إلى مجلس الأمن ؟

ج: لاأقول (لم يعد هناك أي شيء ؟) ، لا فلن نصل أبداً إلى نقطة الصفر ، لذلك لن أتمكن على الإطلاق من أن أقول هنا الصفر ، الأمر عائد إلى تقويمهم وتقديرهم (أعضاء مجلس الأمن) في شأن مدى الاقتراب من نقطة الصفر .

س: لكن في إمكانك أن تتوجه إلى المجلس لتقول في الوقت المناسب إنكم استكملتم مهامكم إلى الدرجة القصوى ، وإنه حسب تقديركم تمكن التوصية بتطبيق الفقرة ٢٢ ، رئيس (أونسكوم) السابق رالف أكيوس قال مراراً إن هذا ضمن صلاحياته ؟ .

ج : الأرجح أنني لن أفعل ذلك ، فإذا قرأت القرار لوجدت أن هذه مهمة مجلس الأمن أن يقرر إذا وصلنا إلى ذلك المفترق وليست مهمتنا ، وهذا القرار حكيم ، فالمسألة مسألة تقويم وليست تقنية ، من جهتي ، أستطيع أن أرى الفارق بين ١٠ سنتيمتر وبين ملم واحد .

س : ما تقوله يدعم موقف العراق القائل أن القرار ١٢٨٤ أعاد تأكيد القرار ٦٨٧ لتجنب الفقرة ٢٢ من ناحية التفاصيل ؟ .

ج : هذا صحيح ، بمعنى أن ١٢٨٤ أعاد تأكيد ٦٨٧ .

س : في هذه الحالة ، أليس ضمن واجباتك أن توصي مجلس الأمن بأن تتقدم بتقويمك وتوصيتك وليس لاتخاذ القرار ؟ .

ج : من واجبي أن أقدم تقارير في شأن ما استكملناه بموجب القرار ٦٨٧ ، والقرار ١٢٨٤ الذي يتحدث عما تبقى في مسائل نزع السلاح ، ومن هذا المنطلق هذا يهمنا ، إنما القرار ١٢٨٤ يفتح طريقاً جديداً لم يكن موجوداً وهو أن مجلس الأمن حدد شروطاً وظروفاً ، ليست الصفر ، وإنما التعاون وتحقيق التقدم المهم في مسائل نزع السلاح (لتعليق العقوبات) .

س : مفهوم الفقرة ٢٢ أنه عند الانتقال من مرحلة نزع السلاح إلى رقابة دائمة كاملة ومتشددة ، يرفع الحظر النفطي ، وهذا يختلف عن مرحلة تعليق العقوبات ، أراك لا تعتقد أن من ضمن مسؤوليات تلك الفقرة ؟ .

ج : هناك وضع الآن تم فيه مزج الرقابة البعيدة المدى مع عمليات التفتيش بموجب القرار ٦٨٧ لنزع السلاح ، المجلس يقول : إذا تم تحقيق تقدم ذي معنى وتلقينا التعاون ، فسيتم التعليق ، هذا لا يلغي مسؤولية العثور على كل شيء بموجب ٦٨٧ ، والنتيجة النهائية يجب أن تكون بالطبع رفع العقوبات ، لكن تحقيق ذلك يتطلب أكثر من مجرد التعاون وتحقيق تقدم ذي معنى .

س: الفقرة ٢٢ تربط رفع الحظر النفطي بانتهاء مرحلة نزع السلاح ؟.

ج: لا ، عندما يتم التخلص من كل شيء ويتم تحييد كل شيء ، ويقومون (العراقيون) بما عليهم القيام به بموجب القرار ٧١٥ (الرقابة الدائمة) بلغة (التعاون) الكامل والنهائي والتام ، وغير ذلك ، عندئذ يجب رفع الحظر النفطي .

س: عندئذ توصي مجلس الأمن بتطبيق الفقرة ٢٢ ؟ .

ج: لست متأكداً أنه سيكون في وسعي أن أتقدم بالتوصية ، ما سأقوم به هو إيضاح كل شيء وتحييد ما هناك ، ثم نقدم تقريراً إلى المجلس ، والقرار عائد إليه ، فالمسألة في يده .

س: هل ستتبنى أسلوب العمل ذاته الذي تبنته (أونسكوم) لجهة تحديد من هو الطرف الذي تقع على عاتقه مسؤولية الإثبات ؟ هل على العراق إثبات البراءة ؟ .

ج: هذه ليست محاكمة ، واستخدام تعبير (عبء الإثبات) لا يساهم في العملية المنطقية ، في المحاكم على المدعي العام إثبات جرم المتهم ، لكن في موضوع العراق كان عليه إثبات براءته ، المقارنة ليست في محلها وليست مفيدة إذ إننا لسنا في محاكمة ، الوضع ببساطة أن العراق وافق على إعلان كل ما لديه لجهة تطوير الأسلحة والقدرات ، وعليه أن يفعل ذلك ، وعلينا التحقق من الإعلانات والأدلة ، وما نتوقعه هو نظرة منفتحة ومساعدة لنا من العراق ، أنا محام ، ولربما يجب أن أفهم أكثر مسائل الإثباتات وتحويرها ، أعتقد أننا سنأخذ بكل دليل لاستطلاعه والبحث عن أجوبة ، فإذا لم نجدها ، علينا القول إننا لم نتمكن من استطلاعها وإيجادها ، فالمسألة مسألة أدلة ، وأدلة مقابلة مضادة ، فإذا توفرت لدينا الإثباتات والأدلة بأن العراقيين يخفون شيئاً أو أنهم لم يكشفوا عن كل شيء فعلينا أن نتقدم بالأدلة التي في حوزتنا .

س: وماذا عن مشكلة مادة (V-X) السامة إذ يقول العراقيون إن المختبرات الاميركية لوثت الرؤوس الحربية ؟ .

ج: لم أطلع على كامل تفاصيل قضية الـ (V-X) ولا أريد أن أتخذ مواقف من مسائل جدلية حدثت في الماضي .

س: حدثنا إذن عن بدايتك الجديدة ؟ .

ج: ليست هناك بداية جديدة ، فنحن ما زلنا نبحث عن الشيء نفسه وهو أي شيء له علاقة ببرامج التسلح ، كما نسعى وراء تعاون العراق ، ولو تعاوناً منذ البداية لتحركت الامور بصورة أسرع ولما كانت هناك عقوبات مفروضة على العراق .

س: دورك الآن مركزي في مصير تطبيق القرار ١٢٨٤ فما توجهك ؟ .

ج: القرار ١٢٨٤ هو بمثابة الإنجيل لعملنا ، والكتاب المقدس أصدر التعليمات إلينا بأن نحاول التعرف على المسائل المتبقية في نزع السلاح، وهذا أمر بعيد ، بعدئذ نقوم بتعريف المسائل الأساسية المتبقية لأنها ذات علاقة بتعليق العقوبات ، وأنا لا أعرف ما هي الآن ، سأسأل الموظفين هنا ، وسأوظف عاملين جدداً يقومون بالمراجعة ، وبعدئذ نتوصل إلى التعريف ، ثم نقدم إلى العراقيين ـ كما نص القرار ـ ما لدينا بكل وضوح بمصطلحات محددة .

س: متى تعتقد يحين وقت إرسال وفود وفرق إلى بغداد ؟ .

ج: السؤال أكاديمي لأن العراق يرفض القرار والفكرة بكاملها .

س: ماذا سيحدث إذا تمسك برفضه ؟ .

ج: على مجلس الأمن أن يتعاطى مع ذلك .

س: متى يوضع برنامج العمل ؟ .

ج: لاحقاً ، بعد ٦٠ يوماً من بدء العمل في العراق .

س: كيف تنوي اكتساب التعاون العراقي ؟.

ج: وظفني مجلس الأمن لأنفذ القرار وليس لبيعه للعراقيين ، من مصلحة العراقيين الموافقة على القرار ، وهو الوسيلة لتعليق العقوبات ، إذا تعاونوا ، ثانياً ، أقول لهم إن من صلاحياتي تحديد هوية واضحة للأمم المتحدة عبر قيام (أنموفيك) بأعمالها بهوية الأمم المتحدة وبأسلوبها .

س: قبل مغادرة منصبه قال السفير الفرنسي الآن دوجاميه لجريدة (الحياة) أن كثيرًا يعتمد على مقدرة بليكس في إيضاح الغموض وطمأنة العراقيين وإبلاغهم أين نحن وإلى أين نتجه ؟.

ج: إنه إطراء أن يقال إن شرحي للقرار كاف ، إن العراقيين قادرون على قراءة مواقف الدول الكبرى بأنفسهم وليست وظيفتي أن أقدم لهم أية تنزيلات أو حسومات على القرار ، أقصد أن القرار أصدر التعليمات إلي بالسعي وراء التحقق والرقابة الدائمة وتعزيزهما ، وبأن أطالب بحرية الوصول التام بلا قيود أو عراقيل (إلى المنشآت العراقية) وكل هذه السلطات أعطيت إلى (أنموفيك) بتعليمات من مجلس الأمن .

س: يقول العراقيون إن المشكلة في ١٢٨٤ هو أنه صمم ليكون ، وميكانيزم (أنموفيك) فيه ، غير قابل للتطبيق ، هل أنت مستعد للعمل مع أعضاء مجلس الأمن لاستطلاع أفق جعل القرار قابلاً للتنفيذ ؟ .

ج: لا ، فهذه ليست مهمتي ، إن مجلس الأمن وضع أمامي نصاً يقول : نَفّذ، وأي استطلاع يرغب به العراقيون يجب أن يقوموا به مع المجلس، كل ما يمكنني أن أقدمه هو كيف ستعمل (أنموفيك) .

س: لن تلعب أي دور إذاً في الإيضاح ؟ .

ج: أفعل ذلك عندما أتحدث عن حرية الوصول التامة وغيرها ، إنما هذا

ليس تفاوضاً .

س : تقصد عندما يتحدث العراقيون عن منطقتي الحظر الجوي ، وعدم امتلاكك صلاحية إيضاح أفق تعليق العقوبات لأن هذه قرارات سياسية يتخذها أعضاء مجلس الأمن ؟ .

ج : تماماً ، وهذان الموضوعان يبرهنان أن هذه الأسئلة لا يمكن أن توجه إلي ، فالقرار لا يأتي على ذكر منطقتي الحظر الجوي ، إنه أمر يعني الأطراف التي تفرضهما ، كذلك ، مجلس الأمن هو المسؤول عن إيضاح أفق تعليق العقوبات وليس أنا .

س : لكن القرار نص على أن مفتاح إعادة فرض العقوبات بعد تعليقها ، في حوزتك أنت ؟ .

ج : هذا صحيح ، كذلك ينص على أنه كي يتمكن مجلس الأمن من رفع العقوبات ، يجب أن يكون هناك تقرير مني يقول إن العراق تعاون وإنه تم إحراز التقدم المطلوب في مسائل نزع السلاح ، إن القرار يبقى في يد مجلس الأمن ، بعدما أتقدم بتقريري .

س : كيف ستتمكن من الاكتفاء بالناحية التقنية التي تصر عليها وهناك مواقف سياسية للولايات المتحدة ذات النفوذ في المجلس تتبنى سياسة (احتواء واستبدال) النظام في العراق ؟ .

ج : إن الإفرازات أو الاستنتاجات السياسية التي يمكن أن يتم التوصل إليها نتيجة ما نقوله لا تعني أنني سأمارس مهمتي بصورة سياسية ، فأنا لن أحور استنتاجاتي لتتماشى مع أية عواقب أو إفرازات تترتب عليها . سأقدم تقريري في شأن التعاون من وجهة نظري كما في شأن التقدم في المسائل الرئيسية المتبقية في نزع السلاح ، والبقية في مجلس الأمن .

النص الكامل

لكلمة دولة البحرين التى ألقاها معالى السيد جاسم بوعلاي مندوب البحرين الدائم لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الممارسات الإسرائيلية في القدس وباقي الأرض المحتلة *

أكثر من عشرين يوماً مضت حتى الآن على انتفاضة الأقصى، بعد أن قام إرييل شارون بدخول الحرم الشريف واستفزاز مشاعر الفلسطينيين والعرب والمسلمين في العالم، ومما يؤسف له أنه بالرغم من كل الجهود الدبلوماسية التي بُذلت طيلة الأسابيع الماضية، فإن حكومة إسرائيل لا تزال ماضية قدماً في سياساتها المتمثلة في استخدام القوة المفرطة للتصدي لها، فلا يكاد يمر يوم دون سقوط المزيد من الشهداء الفلسطينيين الذين تجاوزوا المائة، مع مزيد من الأسف لا يزال المجتمع الدولي دون مستوى المسؤولية، إذ يتعين بذل كل الجهود لإيقاف آلة الحرب الإسرائيلية ووضع حد لمعاناة إخواننا الفلسطينيين .

إن استئناف هذه الجلسة الطارئة العاشرة يأتي في سياق الجهود الدبلوماسية الهادفة إلى وقف الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة للأراضي العربية المحتلة، التي أكدتها لجنة حقوق الإنسان في جنيف مؤخراً، والتي أثارت غضب العالم بأسره، ولا تزال صور الأطفال الذين سقطوا صرعى برصاص وصواريخ ومدافع قوات الاحتلال الإسرائيلي ماثلة أمام أعيننا، وإننا من هذا المنبر ندعو إلى تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى محكمة دولية،

* جريدة أخبار الخليج، البحرينية الصادرة بتاريخ ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٠ م، العدد ٨٢٤٨ .

لكي ينالوا القصاص العادل جزاء ما ارتكبوه من جرائم بحق الطفولة وبحق الإنسانية .

إن ما يثير الدهشة والاستغراب هو ما أشار إليه المندوب الإسرائيلي في بيانه يوم الأربعاء الماضي هنا، حينما تحدث عن مقتل جنديين إسرائيليين من وحدة ما يسمى بالمستعربين، جاعلاً من هذه الحادثة مأساة كبيرة، ونحن هنا نتساءل ماذا كان يفعل الجنديان القتيلان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصةً في مثل هذه الظروف؟ والكل يعرف هنا أن هذه الوحدة كانت ولا تزال تعمل على استباحة القرى والمناطق الفلسطينية لارتكاب أعمال وحشية بحق المدنيين العزل من كل شئ سوى الإيمان والإرادة في التخلص من نير الاحتلال الإسرائيلي، الفلسطينيون يفقدون يومياً شهداء، فهناك عشرات منهم سقطوا على أيدي قوات الاحتلال في الأيام القليلة الماضية، علاوة على مئات الجرحى الذين وُزعوا لكثرتهم على مستشفيات مختلفة في الدول المجاورة .

يحاول البعض تشويش وتضليل الآخرين عما يجري في فلسطين غير أن هذه المحاولات لم يقدر لها النجاح، فنحن في عالم متقدم تكنولوجياً، بحيث لم تعد محاولات طمس الحقائق تنطلي على الرأي العام العالمي، فلا يمكن مقارنة الضحية بالجلاد، ولا رامي الحجر بقاذفات الصواريخ والطائرات والدبابات ،ولا العدو المحتل للأراضي بالقوة بذاك المناضل من أجل إخراج الغاصب من الأراضي المحتلة .

لنتساءل ببساطة، ما هي المشكلة الحقيقية في الشرق الأوسط؟ هل الفلسطينيون هم الذين يحتلون الأراضي الإسرائيلية ويشردون أهلها من ديارهم ويستبيحون أرضهم ويعيثون فيها فساداً؟ الكل يعرف ما هي المشكلة، فلماذا لا تحل هذه المشكلة من جذورها؟ المشكلة هي في وجود واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، سواء في

فلسطين أو الجولان السوري المحتل أو ما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة، والحل يكمن في خروج المحتل الإسرائيلي من هذه الأراضي، إذا ما أريد لهذه الأزمة أن تحل ولهذه المنطقة الاستقرار، فيجب ألا يبقى شبر واحد من الأراضي العربية تحت الاحتلال الإسرائيلي، حينها فقط تتحقق التسوية .

وختاماً سيدي الرئيس، لا بد لنا أن ندعو المجتمع الدولي لممارسة شتى أنواع الضغوط على إسرائيل(القوة المحتلة)، لإجبارها على الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة، ليعيش الفلسطينيون في أمن وسلام، بعد أن عانوا الأمرين من جراء ذلك الاحتلال، ولينشئوا دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني وعاصمتها القدس الشريف .

مقابلة صحافية مع
معالي السيد محمد صالح الملكاوي رئيس اللجنة التحضيرية للمنظمة العربية للدفاع عن أسرى الكويت حول قضايا الاسرى *

س : ما سبب انفصالك عن «لجنة المناصرة الأردنية»؟

ج : أنا لم أنفصل عن «اللجنة الشعبية لمناصرة أسرى الكويت» وما زلت عضواً فيها، وأنا اعتز بانضمامي للجنة، ولكن كان هناك نوع من التحرك العربي الذي نحن بحاجة اليه، وأؤكد أنني لم أنفصل ولم استقل واعتز أنني ما زلت عضواً فيها أياً كان الموقع، لكنني شعرت أنا ومجموعة من الاخوان العرب بأنه يجب تشكيل منظمة عربية للدفاع عن أسرى الكويت، وشاورت الأخوة في الكويت في ذلك ورحبوا بالفكرة، وكنا نتمنى عند تشكيل اللجنة الشعبية للمناصرة أن تكون هناك لجان شعبية اخرى كمصر وسورية ولبنان، ولو شكلت هذه اللجان لأراحتنا من قضية تشكيل المنظمة، ويصبح هناك نوع من التعاون بين هذه اللجان الشعبية، لكن عدم تشكيل مثل هذه اللجان دعانا للتحرك لاقامة المنظمة.

س : هل سعيتم لتنظيم مثل هذه اللجان؟

ج : طبعاً، وتمنينا من الآخرين أن يحذو حذو اللجنة الشعبية الاردنية ويبدو ان ذلك يحتاج الى نوع من التحريك في تلك الدول، ونحن أخذنا على عاتقنا ان نبدأ في المنطقة العربية والآن نستقطب خيرة الشخصيات

---

* جريدة الرأى العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٧ / ١ / ٢٠٠١ م ، العدد ١٢٢٥٣ .

السياسية والانسانية والفكرية وحتى الثقافية للانضمام الى المنظمة، وستكون هذه الشخصيات نواة لتشكيل فروع للمنظمة، وسنعمد الى أن يكون في كل دولة فرع يغني عن تشكيل لجنة شعبية ويغني حتى عن تشكيل أي منظمة قطرية

س : ألا تعتقد أن «اللوبي العراقي» في الأردن نجح في اقصائك عن اللجنة الشعبية للمناصرة؟

ج : كان هناك ضغط شديد عليّ، وأحلت على مجلس نقابة الصحافيين ثلاث مرات وتعرضت لمجالس تأديبية بصفتي عضواً في مجلس نقابة الصحافيين، ولكن وللامانة كان المجلس حكيماً بالتعامل مع كل الشكاوى المقدمة ضدي والتي اتهموني فيها بأنني أسأت للاعلام الاردني، وهم من اتباع «البعث» العراقي وكان لهم «لوبي» قوي جداً.

س : تعني ان هذا ليس السبب في ابتعادك عن اللجنة؟

ج : لو كان هذا السبب الرئيسي لما استطعت تنظيم المنظمة العربية.

س : قلت انك أحلت ثلاث مرات الى نقابة الصحافيين الاردنية، كيف تمكنت من تبرئة ساحتك ودحض الاتهامات؟

ج : بصراحة، الشكاوى التي قدمت ضدي لم تكن موفقة، هذا جانب، والجانب الآخر انني اتهمت بالاساءة الى الاعلام الاردني والى شخصيات سياسية وهذه اتهامات كيدية ومجلس نقابة الصحافيين تعامل مع الشكاوى الثلاث بحكمة مطلقة، ووقف في هذه القضية بالذات لأنه شعر ان الشكاوى قدمت بدون حجج وبدون براهين، وقالوا اننا سمعنا محمد الملكاوي أجرى لقاءات مع الاعلام الكويتي وأساء للاردنيين وكذلك كانت هناك تهمة خطيرة وهي انني اتهمت بتسليم الأخوة في الكويت ملفاً بأسماء الصحافيين الاردنيين المتعاونين مع النظام العراقي، وهذا الكلام غير صحيح وهذه التهمة كانت خطيرة جداً .

س : ما البراهين التي قدمتها لدحض هذه الاتهامات؟

ج : لم أقدم أي برهان، وقلت «البينة على من ادعى» والسبب انه لم تكن هناك بينة، وقلت لهم انني على استعداد لجلب شريط اللقاء التلفزيوني الذي اتهمت فيه بأنني أسأت للاعلام الاردني، أضف الى ذلك أنه كان واضحاً للاخوان في نقابة الصحافيين ان هذه الشكاوى كيدية، وليس الهدف منها نصرة الجسم الصحافي الاردني، واتهموني كذلك بالاساءة الى جلالة الملك الراحل الحسين بن طلال، وهذا غير صحيح، كما اتهموني بأنني أسأت الى شخصيات نيابية، والصحيح انني قلت ان بعض النواب الاردنيين حاربونا فبعضهم كتبوا مقالات في الصحف، ونحن رددنا عليهم وهذه هي الديموقراطية.

س : هل توجهك لتشكيل المنظمة سببه أنك شعرت أن اللجنة الشعبية لا تؤدي الدور المطلوب منها؟

ج : اللجنة الشعبية ما زلت عضواً فيها، لكن توجهي لتشكيل المنظمة هو لتوسعة العمل فقط لا غير، واللجنة الشعبية تقوم بعملها في الساحة الاردنية بشكل كامل، وهي بالنسبة لنا فرع للمنظمة، ونتمنى أن تكون هناك شخصية اردنية تترأس هذا الفرع، وهذا ما نطمح إليه لتكون مقربة من العراق والكويت في آن واحد.

س : ما صحة ما تردد عن خلافك مع رئيس اللجنة الشعبية الحالي علي الزير؟

ج : لا توجد خلافات بيننا، وصدق أنني أنا من زكّى علي الزيد ليترأس اللجنة الشعبية بعدي.

س : المنظمة العربية للدفاع عن أسرى الكويت التي تترأس أنت اللجنة

التحضيرية لها، ما هي الصفات الواجب تواجدها في رئيسها؟

ج : نتمنى ان يكون من سيترأس المنظمة ذا شخصية سياسية عربية ومقبولاً على المستوى العربي، وان يكون ذا بعد ديني حتى يتم الربط بين تسييس القضية وإنسانيتها وإسلاميتها، ولا بد ان يكون الرئيس ذا شخصية ملتزمة ايضاً.

س : من أبرز الأسماء المرشحة لترؤس المنظمة؟

ج : هناك أسماء مطروحة ونتمنى ان تلقى القبول عند المسؤولين الكويتيين ليتم استشارتها.

س : كم عدد أعضاء المنظمة؟

س : حتى هذه اللحظة نطمح ان يكون العدد من شخصين الى خمسة من كل دولة، ونحن لن نجد حرجاً في طرح قضية الاسرى على أي صعيد وفي أي دولة نزورها، وسيكون لي ندوة في الجمهورية الاسلامية الايرانية في«منتدى الحوار الايراني ـ العربي» واتفقت مع الأمين العام للمنتدى محمد صادق الحسيني بهذا الشأن، ونحن ننظر الى قضية الاسرى بأنها جزء من قضايا العالم العربي والاسلامي.

س : ربما يكون التحرك أياً كان اتجاهه غير موفق اذا كان بعيداً عن النظام العراقي، فهل لديكم خطة أو نية لمقابلة المسؤولين في بغداد؟

ج : أؤكد أننا سنتوجه لمقابلة عدد من زعماء الدول العربية ومن ضمنها العراق وقطر ومصر والاردن، ونحن نؤمن بأن اي تحرك بعيد عن العراق سيكون ضعيفاً، واي شيء بعيد عن رئيس النظام العراقي سيكون أضعف، فلن تكون هناك لقاءات مع أي مسؤولين عراقيين بقدر ما يهمنا أن يكون توجهنا وتركيزنا على الرئيس العراقي وأنا اتفق مع من يقول أن العراق يجب ان يكون جزءاً رئيساً من عمل المنظمة، ومقابلة الرئيس العراقي هي الشيء الرئيسي في عملنا على اعتبار انه هو الشخص صاحب القرار في

شأن قضية الأسرى.

س : **ألا تخشون من أن يرتكب رئيس النظام العراقي حماقة معكم في حال قيامكم بزيارة له، وهل سيكون تحرككم تحت مظلة الجامعة العربية أم الأمم المتحدة لضمان سلامتكم؟**

ج : لن نقوم بزيارة العراق إلا تحت مظلة دولية من خلال الأمم المتحدة، أو مظلة عربية من خلال الجامعة العربية أو إسلامية من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي.

مقابلة صحافية مع
معالي السيد فرنسوا ريفاسو الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية لدولة فرنسا حول الحصار على العراق *

س : إذاً كيف يمكن تحسين نظام العقوبات أو تغييره ليصبح أقل جوراً وأكثر فعالية؟

ج : لا يوجد إلا حل واحد ويكمن في التوصل إلى تسوية بين أعضاء الأسرة الدولية بغية توضيح ما نطلبه من العراق وما نمنحه إياه في سياق اعادته إلى الأسرة الدولية.

س : يعني العودة إلى الأفكار التي كانت فرنسا طرحتها ابان تبني القرار ١٢٨٤؟

ج : بالضبط، فهذه الأفكار كانت استندت إلى الطريقة التي نعتقد أنها أفضل السبل من أجل أن يكون للعراق مصلحة في التعامل الحسن مع الأمم المتحدة، تماماً كما ينبغي على الأمم المتحدة أن تكون واضحة جداً لجهة ما تريده من العراق، لأن المطالب الغامضة أو مستحيلة التطبيق لن تساعد أحداً لا العراق ولا الأسرة الدولية، ولذلك فبما اننا اعتبرنا أن القرار ١٢٨٤ غير كاف امتنعنا عن التصويت عليه، لكن بعد أن تم تبنيه فإنه بات جزءاً من القرارات الدولية الواجب الالتزام بها، وبالتالي فإننا نقول اليوم أنه لو استطعنا توضيح القرار وتحسينه عبر تحديد ما نريده من العراق لرفع الحصار وأن يكون في ما نطلبه ما يمكن تحقيقه، فإن الأمور ستسير في

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٦/١/٢٠٠١م ، العدد ١٢٢٧٢ .

الحصار وأن يكون في ما نطلبه ما يمكن تحقيقه، فإن الأمور ستسير في الاتجاه الصحيح ,واذا كان ذلك يتطلب تعديل القرار أو تبني قرار جديد فينبغي ربما ترك ذلك لخبراء الأمم المتحدة، وذلك يتطلب اتفاقاً مسبقاً بيننا.

س : هل نفهم من كلامك أن القرار المذكور وضع لكي يحرج العراق ويمنعه من التعاون مع الأمم المتحدة؟

ج : لا ليس هذا ما أقصد قوله، فكل قرار يتم التصويت عليه عادة في مجلس الأمن يكون ثمرة أفكار كثيرة، والقرار ١٢٨٤ هو بمثابة تسوية بين رؤى مختلفة حول أفضل سبيل للوصول إلى تحقيق الأهداف التي حددناها، وهنا أود أن أشدد على أن للأسرة الدولية الأهداف نفسها بالنسبة إلى العراق.

س : بما في ذلك الولايات المتحدة، هل واشنطن تريد فعلاً رفع العقوبات؟

ج : إن رفع العقوبات ليس هدفاً إنما وسيلة، الهدف هو أن يصبح العراق مسالماً ويحترم جيرانه ولا يشكل خطراً بالنسبة اليهم ولا للمجتمع الدولي ويلتزم قرارات الأسرة الدولية، الهدف هو إذاً احترام القرارات الدولية.

س : ما النقاط الغامضة في القرار والتي لكم مآخذ عليها فعلاً؟

ج : النقطة الأساسية الغامضة، أو لنقل النقص الأساسي يكمن في قلة الوضوح بما هو المطلوب من العراق، فنحن نقول إنه يجب أن يستأنف العراق تعاونه مع الأمم المتحدة، وأن يعود المفتشون الدوليون إلى بغداد خصوصاً بعدما باتت اللجنة أكثر استقلالية وأعضاؤها أكثر خبرة من السابقة وقد تم كما تعلمون تغيير قواعد اختيار المراقبين ,فالعودة إلى العراق واقامة علاقات طبيعية مع السلطات العراقية تسمح بمراقبة أفضل،

وحينها يمكن تطبيق قرارات الأمم المتحدة، وهي تلحظ، بعد أن يتم استكمال نزع السلاح العراقي واقامة الية مراقبة فعالة، يلحظ رفع العقوبات النفطية، إذا هناك علاقة مباشرة وواضحة بين استئناف التعاون بين العراق والأمم المتحدة، وبين تعليق الحصار النفطي، يجب عدم استخدام عبارات تقول إنه طالما لم يقدم العراق آخر تفصيل عما حصل في الفترة السابقة للعام ١٩٨٩ حول بناء هذا السلاح أو ذاك لا يمكن رفع الحصار، لأنه مهما فعلنا ستبقى هناك نقاط غامضة ولا يمكن الوصول إلى معرفة كل الأمور مئة في المئة ، المفروض هو الوصول إلى نتيجة تقول هل تم فعلاً نزع السلاح العراقي، خصوصاً سلاح الدمار الشامل وهل زال الخطر بالنسبة إلى جيرانه؟

س : انتم في موقع القادر على معرفة ما اذا كان العراق لا يزال فعلاً يشكل خطراً عسكرياً على جيرانه، إذاً هل لا يزال خطراً، وهل تم نزع سلاحه؟

ج : اليوم، من الطبيعي أن الأسلحة التي كان العراق يسعى إلى بنائها قبل حرب الخليج لم تعد لها أهمية، فليس بسلاح مدمر كلياً أو غير قابل للاستخدام يمكن للعراق بعد اليوم أن يهدد جيرانه، وقد قلنا في فرنسا مراراً إن العراق لم يعد يشكل بالنسبة إلى جيرانه تهديداً في ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل ,والخطر يكمن في أنه ما لم نقم بشيء واذا واصل العراق التمتع بهامش حرية في غياب مراقبين فالخطر يمكن أن يعود، ومن هنا نقول بأولوية استئناف التعاون بين بغداد والأمم المتحدة وعودة المراقبين ,إن القرار ٦٨٧ والقرارات المنبثقة عنه والتي تبعته لحظت نزع السلاح العراقي والذي يمكن التأكد منه بمجرد استئناف المراقبين عملهم حيث يصبحون قادرين على القول إن هذه المسألة باتت خالية المضمون، وأما اذا كان ضرورياً التأكد من بعض الأمور البيولوجية فهذا لا يتعلق بأية

مصلحة عسكرية أو استراتيجية فالخطر في هذا السياق زال فعلاً والأمر لا يتعدى كونه عملاً روتينياً، نريد التأكد من بعض العناصر مع تشديدنا على انها ما عادت تشكل أي خطر لجيران العراق.

س : إذاً زال الخطر العراقي نهائياً؟

ج : الخطر الوحيد في الوقت الحاضر يكمن في عدم وجود المراقبين الدوليين على الأراضي العراقية، ولذلك نحن نشدد على هذه المسألة في الوقت الراهن ,ومن هنا نقول إنه لأسباب إنسانية وتاريخية وجيوسياسية يبقى العراق دولة كبيرة ومهمة في الشرق الأدنى، وإعادته مسالماً إلى الأسرة الدولية والاقليمية مأمولة، لاعتقادنا بأن عزلة العراق وتدهور اقتصاده وتحلل بناه الاجتماعية تشكل خطراً على التوازن لمستقبل المنطقة, ومع ذلك فكما نقول دائماً للمسؤولين العراقيين، لا توجد أي طريقة لإعادة العراق إلى الأسرة الدولية سوى من خلال استئناف تعاونه مع الأمم المتحدة وتطبيق القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، خصوصاً منها القرار ١٢٨٤ الذي يمنح امكانية تعليق ثم رفع العقوبات، ومن هنا القول إن القرار المذكور يمكن أن يستكمل أو يصبح أكثر تحديداً ووضوحاً.

س : هل جيران العراق، مثل الكويت أو المملكة العربية السعودية موافقون معكم على أن العراق لم يعد يشكل خطراً على الأسرة الدولية؟

ج : يجب طرح السؤال عليهم.

س : هل لديكم الشعور بأنهم باتوا يشعرون بخطر أقل؟

ج : لا، هم يشعرون دائماً بالتهديد، لكن أود التذكير بأننا حين نتحدث عن القرار الأخير فإننا نشير إلى أسلحة الدمار الشامل، أما بالنسبة إلى المسائل الأخرى، أي بالنسبة إلى حجم العراق في شكل عام، فهذه مسألة أخرى، لكني أود العودة إلى جوهر أحد أسئلتك السابقة في شأن عزلة

العراق، أعتقد أن عزلة العراق لا تفيد أحداً، لأن أي بلد يعزل في اطار عام كما هي الحال بالنسبة إلى العراق في الوقت الراهن إنما يطرح مشكلة لأننا بذلك نفقد كل وسائل دفعه للعودة إلى الأسرة الدولية.

س : نفهم انكم كفرنسيين تريدون تعديل القرار ١٢٨٤ أو تبني قرار آخر؟

ج : السؤال سابق لأوانه، فهذا يتعلق بنهاية مطاف لم نبدأه أصلاً بعد، بمعنى أن خبراء الأمم المتحدة هم القادرون على تحديد ذلك، الآن لدينا القرار ونعمل على قاعدته ونود تطويره.

س : وزير الخارجية الأميركي الجديد كولن باول انتقد نظام العقوبات ؟

ج : مقاطعاً .. لكنه إستثنى العراق.

س : نعم ، لكن كلامه يوحي بأن الولايات المتحدة مع جورج دبليو بوش عازمة على تغيير طريقتها أوانها ستصبح أكثر حزماً مع العراق وتلجأ إلى وسيلة أخرى، ما معلوماتكم وأرجو ألا تقول لي اطرح السؤال على المسؤولين الاميركيين؟

ج : ضاحكاً .. هذا ما كنت أود أن أقوله لك، طبعاً هم يقررون ما يريدون عمله، لكن ما نعتقده هو أن هناك أفكاراً عدة في شكل عام تطرح في شأن نظام العقوبات في العالم، ولا أدري اذا كان الأميركيون يميزون بين العقوبات ذات الطابع الفردي والعقوبات الجماعية، بالنسبة اليهم هناك عقوبات ونقطة على السطر ,في شكل عام هم يفكرون بالنسبة إلى كامل العقوبات وربما البعض على غرار كولن باول الذي قدم فكرة جديرة فعلاً بالاهتمام بدأ يكسر محرماً ثابتاً وهذا يتطلب شجاعة كبيرة، ونحن على كل حال قلنا منذ زمن بعيد موقفنا بالنسبة إلى نظام العقوبات ,كولن باول أحس بقول ذلك لأنه منطقي بمعنى أنه حين نجرب وسيلة ولا تؤدي

مبتغاها فينبغي التفكير بتصحيح الخلل وتغيير الوسيلة، وهذا ما نفعله نحن.

س : يعني تصحيح خلل نظام العقوبات المفروض على العراق؟

ج : بالضبط لأن العقوبات المفروضة منذ عشر سنوات لم تكن ذات فائدة كبيرة.

س : حين تنصحون العراق وتحديداً المسؤولين الذين يزورونكم، فماذا تقولون لهم في الوقت الراهن، هل مثلاً فقط مجرد التعاون مع الأمم المتحدة أم أيضاً الكف عن بعض التصريحات المثيرة كتلك التي صدرت عن عدي صدام حسين؟

ج : نحن لا نسدي نصحاً، وذلك من منطلق سياستنا الخارجية التي تتجنب التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد، ولسنا في علاقة لها طبيعة النصح، لكن ما نقوله لهم، مفاده أنه لا يوجد أي بديل عن التعاون مع الأمم المتحدة، وان ليس من مصلحتهم البقاء في العزلة وليس من مصلحة أحد، وهم متضررون أكثر من غيرهم ويجب القبول باعادة المراقبين.

س : هم باتوا أقل عزلة مع وصول الكثير من الطائرات إلى مطار صدام الدولي؟

ج : نعم، لكن هذا يبقى هامشياً بالنسبة إلى ما يتعرض له الشعب العراقي في شكل عام.

س : هناك تناقض كبير بين انتقاداتكم للقرار ١٢٨٤ وبين نصح العراق بتطبيقه؟

ج : نحن نشدد على ضرورة التعاون على قاعدة القرار المذكور، ونقول ذلك لأننا نرى أن ثمة انسداداً من الطرفين، فالعراق هو الذي يرفض اليوم التعاون مع الأمم المتحدة، ولذلك نقول بضرورة استكمال القرار ١٢٨٤

لكن أيضاً بضرورة استئناف العراق لتعاونه ,ونحن نأمل في أن يكون في اللقاء بين العراقيين والأمم المتحدة في فبراير المقبل بداية لاستئناف التعاون.

س : ما الذي قدمتموه من جديد للقاء المقبل بين الامين العام للامم المتحدة كوفي انان والسلطات العراقية؟

ج : حتى الان لم نقدم شيئا، لانه حوار بين كوفي انان والعراق.

س : على حد علمنا انان يمثل كل الدول بما فيها انتم؟

ج : نعم لكن لديه توكيل بالعمل على تطبيق القرارات الدولية.

س : سألتك عن تصريحات عدي، هل تعتقد ان على العراق تغيير لغته؟

ج : لاشك ان مثل هذه التصريحات لا تسهل الامور بالنسبة الى العراق، لكن هناك الخطاب والكلام من جهة وهناك عمق الاشياء من جهة ثانية، ولاشك ان لديكم انتم العرب مثالا يقول ما معناه ان لله الصامت ليس الاقل بعثا للقلق لله، بمعنى ان ما يهمنا هي الافعال وليست الاقوال، ونحن ننظر الى واقع العلاقة بين العراق والامم المتحدة، اما بالنسبة الى التصريحات التي تصدر على صعيد شخصي كهذا الذي تتحدثون عنه فهي جزء من عناصر الاطار العام وشد الحبال ولا يمكن في ضوئها تحديد موقف العراق وانما من خلال الافعال.

س : هل تشعرون بأن ثمة تغييرا في الموقف البريطاني حيال العراق؟

ج : لا ادري، حتى الان من الناحية الرسمية لا ارى تغييرا ,هناك عناصر تفكير جارية، لكن لا ارى تغييرا فهم قالوا اخيرا ان مقاربتهم لا تزال في مكانها.

س : الادارة الاميركية السابقة اقرت قبل رحيلها مساعدات جديدة للمعارضة العراقية، هل تعتقدون ان ذلك يسهم فعلا في حل المشكلة

العراقية؟

ج : ليس من صلاحيتي ان اعلق على هذا الامر ,وكل ما نقوله ان هذه الاساليب لا تتوافق مع الاساليب التي نعتمدها نحن لا نقوم بمثل هذه الامور، لاننا نرفض التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد، لكن من الناحية العملية، لنكن براغماتيين لنرى ما الذي حققناه حتى الان ولنتعلم من دروس الماضي لكي نحدد استراتيجية للمستقبل، فهل ما تم القيام به حتى الان ادى الى تطور ايجابي للامور؟ اذا كان الجواب بنعم، اذاً لنناقش الامر، واذا كان لا، يجب ان نغيير الاسلوب.

س : الكويتيون يعيبون عليكم كأسرة دولية عدم القيام بكل ما يجب القيام به لاطلاق الاسرى ومعرفة مصير المفقودين، لماذا هذا التقصير؟

ج : فرنسا قامت بكل ما تستطيعه لحل هذه المسألة الصعبة والمؤلمة.

س : بماذا قمتم مثلا، حدد لي بعض الجهود؟

ج : انا نفسي كنت ممثلا لفرنسا في اللجنة الثلاثية التي اهتمت بالامر، ووضعنا بتصرف الصليب الاحمر الدولي كل الوسائل الضرورية والمفيدة، واعتقد ان منظمة انسانية ومستقلة كالصليب الاحمر امامها كل الفرص لايصال مساعيها الى مبتغاها وهذا يستند الى خبرتنا السابقة، فلا تنسوا ان فرنسا ايضا عانت من مشكلة اسرى ومفقودين في خلال القرن الماضي، ونقدر تماما مشاعر الكويتيين وغضبهم والمهم بالنسبة الى القضية، وأود أن أذكر هنا بأنه خلال مناقشة القرار ١٢٨٤ في الامم المتحدة فإن فرنسا هي التي اعربت عن املها في ان تندرج مسألة الاسرى والمفقودين في اطار لجنة خاصة، وادرجت ذلك في طليعة المسائل التي تناقش بين العراق والامم المتحدة.

س : هل مثلا ناقشتم هذا الامر مباشرة مع المسؤولين العراقيين؟

ج : في كل مرة كانت لنا محادثات ثنائية مع المسؤولين العراقيين كنا نذكرهم بالاهمية التي نوليها لهذه القضية، لا بل اننا ندخل في التفاصيل.

س : مثلا ؟

ج : كان ذلك يتعلق بتطور النقاشات في اطار اللجنة الثلاثية ولا اريد الدخول في التفاصيل، لان النقاشات في اطار هذه اللجان يجب ان تبقى سرية لكي تكون اكثر فعالية.

س : هل طلب منكم الكويتيون اخيرا مساعدات للكشف عن انعكاسات اليورانيوم المنضب والذي استخدم في حرب الخليج؟

ج : ليس على حد علمي، تعلم ان فرنسا التي تملك هذا اليورانيوم لم تستخدم هذه المادة في خلال حرب الخليج، وان مصدر اليورانيوم المنضب في الخليج هي الولايات المتحدة ،ومن المنطقي اذاً ان يتوجه الكويتيون في هذه المسألة صوب واشنطن، ونحن كما قلنا دائما نود الشفافية المطلقة بالنسبة الى القضية، واعتقد ان حلف شمال الاطلسي سيقدم المعلومات الضرورية في هذا السياق للجميع بما في ذلك للكويت، ووفق معلوماتنا فلا داعي للقلق الحقيقي وهناك تحقيقات الآن.

س : يشعر من يراقب علاقتكم بالكويت انها ليست حارة بما فيها الكفاية، فمثلا الرئيس جاك شيراك زار معظم دول المنطقة سوى الكويت؟

ج : لست موافقا على ذلك، العلاقات جيدة جدا بيننا، وأود أن اذكر بأن دولا قليلة جدا لا بل نادرة في العالم خارج اوروبا وحلف شمال الأطلسي التي لفرنسا معها اتفاقات دفاعية، والكويت هي من هذه الدول، وهذا يعطي فكرة مهمة عن مدى تعلقنا بسلامة الكويت والدفاع عنها.

مقابلة صحافية مع
معالي السيد بطرس غالي الأمين العام السابق
للأمم المتحدة حول عدد من القضايا الدولية الهامة *

س : ما سر إستمرار ما يعرف بـ «الملف العراقي» بعد عشر اعوام على تحرير الكويت؟

ج : استمرار وجود ما يطلق عليه « الملف العراقي» يعود الى انه لم يتم الاتفاق على قواعد من شأنها أن توضح كيف تبدأ العقوبات على العراق وكيف تنتهي وكيف تتم عمليات التفتيش ونزع السلاح ,فالعملية صارت ارتجالية والمجتمع الدولي اضاع فرصة وضع قواعد جديدة للعلاقات الدولية.

س : النظام الاقليمي العربي ليس افضل حالاً من الواقع الدولي الذي تسوده الضبابية بعد انتهاء الحرب الباردة؟

ج : النظام الاقليمي العربي صورة من النظام الدولي، فلو وضعت قواعد للنظام الدولي لأمكن تطبيقها على النظام الاقليمي العربي، طبعاً لا يمكنني القول أن ضعف النظام الاقليمي العربي يعود الى عدم وجود نظام دولي، فهناك اسباب متعلقة بالوضع العربي، الى جانب اسباب اخرى ترتبط بالوضع الدولي.

س: القمة العربية المقررة في عمان تتزامن مع قرب التغيير في الامانة العامة لجامعة الدول العربية هل تتوقعون حدوث تغييرات في مؤسسة القمة العربية والياتها؟

---

* جريدة الرأى العام الكويتية الصادرة بتاريخ ١ / ٣ / ٢٠٠١م، العدد ١٢٣٠٦ .

ج : أعتقد ان الجامعة العربية سيكون لها اضافة جديدة مع الأخ عمرو موسى، وخصوصاً ان الجهد الكبير على المستوى العالمي ينصب على نوع من اللامركزية الدولية عبر تفويض بعض العمليات للمنظمات الاقليمية، وهناك عشرات الامثلة على ذلك، ففي يوغوسلافيا حصل تعاون بين الحلف الاطلسي والأمم المتحدة، وفي ليبيريا حصل تعاون مماثل بين مجموعة الدول الافريقية والأمم المتحدة، في جورجيا بين دول الكومنولث والأمم المتحدة فالاتحاد الجديد هو اعطاء تفويض للمنظمات الاقليمية لتولي الاشراف على التعاون الاقليمي وتسوية النزاعات بالتعاون مع الأمم المتحدة ومستنداتها .

هذا يعني ان الظروف الدولية تعطي جامعة الدول العربية فرصة لممارسة دور جديد وعلينا الاستفادة من هذا الأمر.

س : هل تعني، من خلال تجربتكم السابقة في الأمم المتحدة، ومع الادارة الاميركية، عودة جورج بوش ـ الابن الى البيت الابيض، اعادة ترتيب للأولويات في الشرق الاوسط وخصوصاً ان هذا الأمر تزامن مع ضربات جوية اميركية ـ بريطانية في العراق؟

ج : من السابق لأوانه الحديث عن هذا الأمر، فالادارة الجديدة تحتاج الى مزيد من الوقت لتحديد اولوياتها، فهي تحتاج على الاقل الى ستة اشهر او سنة قبل ان تقرر ذلك، النظام الأميركي يغير جميع القادة في مؤسساته، وهذه العملية تستغرق نحو شهرين او ثلاثة، ثم تحتاج القيادة الجديدة الى الوقت عينه لدرس الملفات مقدمة لبلورة السياسة الاميركية حيالها هذا في الاوقات العادية، ولكن اذا حدثت تطورات مفاجئة، فإن رد الفعل سيكون سريعاً.

س : لكن بعض الرموز في الادارة الجديدة، كوزير الخارجية كولين باول، كانوا على صلة بـ « الملف العراقي»، وهو بدأ نشاطه بضربة جوية للعراق؟

ج : لقد حصلت عشرات الضربات الجوية والأمر ليس جديداً.

س : التغيير في الادارة الاميركية ترافق مع مجيء حكومة اسرائيلية جديدة، هل في الامكان استشراف بعض ملامح المستقبل على مستوى الصراع العربي - الإسرائيلي؟

ج : من الصعب التكهن مادامت الحكومة الإسرائيلية لم تتشكل بعد ولم نعرف التوازنات داخلها ,الشيء الوحيد الذي يمكن قوله انه حتى لو تمت العودة الى نقطة الصفر لايمكن لأحد تجاهل مدريد واوسلو كمب دافيد، فهذه المحطات موجودة ولها دور في مسار التسوية.

س: لكن العرب سيلتقون قريباً في قمة عمان وعليهم تحديد خيارات عند اتضاح معالم السياسة الاميركية وتالياً الاسرائيلية، فماذا ينبغي فعله؟

ج : قد تخرج هذه القمة بتوجيهات جديدة للأمين العام الجديد لجامعة الدول العربية تفضي الى حركية جديدة، وسيكون من الصعب تبني خيارات جديدة قبل معرفة طبيعة السياسة الاسرائيلية في المرحلة المقبلة ونوعية دور الوسيط الاميركي وموقف الدول الأوروبية، لذا فإن مؤتمر القمة العربية المقبل قد لا يتبنى سياسة جديدة ويكتفي بتأكيد ثوابت الموقف العربي والقرارات السابقة.

ج : بعد الانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان، تم استحداث ما عرف بـ «الخط الأزرق» هل هذا الخط بدعة؟

ج : في رأيي انه يجب على لبنان التمسك بوحدة التراب اللبناني، وكما قمنا بكفاح مرير من اجل استعادة طابا المصرية، يمكنه استرداد مزارع شبعا.

س : لكن ثمة التباس يرتبط في الجانب القانوني في هذه المسألة، فلبنان يعتبر المزارع لبنانية في حين ان الأمم المتحدة تعتبرها غير لبنانية؟

ج : الأمم المتحدة تعتبر هذه الأوض مملوكة لمن .

س : تعتبر انها مملوكة لسورية التي اعترفت في كتاب خطي للأمم المتحدة بأن تلك المزارع لبنانية؟

ج : إن كلام الأمم المتحدة ليس له معنى اذا كانت سورية تعلن رسمياً إن هذه الارض مملوكة للبنان، فماذا يريدون اكثر من ذلك؟!.

س : قد تكون المشكلة قانونية وتحتاج الى تفسير قانوني من أي استشاري من محكمة العدل الدولية، او تكوين لجنة دولية من خبراء في الخرائط.

س : ما المكسب في رأيكم من انعقاد القمة الفرنكوفونية في لبنان؟

ج : هناك مكسب سياسي إذ سيحضر إلى لبنان ٤٠ رئيس دولة وحكومة ومكسب اعلامي غير التغطية الشاملة لهذا الحدث، اضافة الى المكسب الاقتصادي اذ ستعقد في بيروت سلسلة من الندوات والمحاضرات قبل القمة .

س : هل ستتحول الفرنكوفونية الى مؤسسة؟

ج : طبعاً فهي صارت مؤسسة ذات حضور ثقافي واقتصادي.

مقابلة صحافية مع
معالي السيد كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة
حول عدد من القضايا الدولية *

س : قلت لمجلس الأمن إن العراق (جدي) ما الذي دفعك إلى هذا الاستنتاج ؟.

ج : أولاً ، لأنني أجريت جولتي محادثات معهم في فترة قصيرة ، الأولى في تشرين الثاني (نوفمبر) في الدوحة ، والثانية هنا (الأسبوع الماضي) ، وأنطلق من الرسائل التي تلقيتها من القادة العرب في المنطقة الذين يجرون الاتصالات مع العراقيين .

س : القطريون والعمانيون يقومون بجهود إلى جانب آخرين ، وبدا شيء ما في القمة الإسلامية في الدوحة ، وها نحن على أعتاب قمة عربية في عمان. ماذا تتوقع ،بناء على الاتصالات التي تلقيتها وأجريتها، أن يحدث في الملف العراقي في عمان ؟ ماذا تأمل أن يطرأ عليه ؟.

ج : يصعب عليّ القول لأن هذه القمة هي بين أوائل القمم العربية التي تعقد في السنوات العديدة الأخيرة ولأنني لا أعرف ماذا على جدول الأعمال وكيف سيتناول القادة الملفات ، سيكون ضرباً من الغرور أن أقترح كيف عليهم التعاطي مع أي ملف.

س : يطرح السؤال لأن الإدارة الاميركية والحكومة العراقية تتحركان وفي ذهنهما القمة العربية المقبلة ، وبما أنك كنت على اتصال في الأسابيع

---

* جريدة الحياة اللندنية الصادرة بتاريخ ٥/٣/٢٠٠١م ، العدد ١٣٨٦٩ .

الماضية مع القادة الأميركيين والعرب والعراقيين ، ما هو مجال اتخاذ الخطوات التي من شأنها أن تحرز تقدماً ؟.

ج: المهم الآن أن ينتهي الجميع من المراجعة الجارية في عدة عواصم ، فيما يبحث أعضاء مجلس الأمن في المسألة . ومن المهم الانتهاء من هذه المراجعات وإعادة التقويم بأفكار محددة توضح مواقف العواصم،كما من المهم أن يبحث المجلس الأفكار للتوصل إلى تفاهم مشترك على المسائل الحساسة وعلى كيفية المضي إلى أمام. فهذه في نظري هي المسائل الحاسمة . فإذا لم يوضح اللاعبون الأساسيون في مجلس الأمن مواقفهم ولم يتوصلوا إلى حل واضح في شأن وجهتهم ، لن يكون في الإمكان التحرك إلى أمام فللآخرين تأثير ، لكن ذلك ليس المسألة الحاسمة.

س: بصفتك الرجل الذي يمثل (عربة) الحوار بين مجلس الأمن والعراق ، أين الخطوة المقبلة ؟ ومن عليه أن يرد على الآخر ويقدم شيئاً له؟.

ج: آمل بأن تتمكن الجولة المقبلة من الحوار (مع الوفد العراقي) من معالجة بعض التفاصيل المحددة . العراقيون يقولون إنهم نفذوا كل التزاماتهم لناحية متطلبات نزع السلاح بموجب قرارات مجلس الأمن ، والمجلس يؤكد أن العراق لم يستكمل تنفيذ الالتزامات وما زال عليه إثبات المزيد ، آمل بأن نتمكن في الجولة المقبلة من أن نقول للعراقيين بالتحديد ما عليهم القيام به وأين هي الثغرات .

س: وماذا يتطلب ذلك ؟ إيضاح الغموض في القرار ١٢٨٤ أم قراراً جديداً ؟.

ج: لدينا ما يكفي من القرارات ولا أعتقد أننا في حاجة إلى قرار آخر للإيضاح. يجب أن يكون التركيز على التفسير العملي لتنفيذ القرارات من دون حاجة بالضرورة لقرار جديد .

س: هل تعني آلية تنفيذ أو آلية إيضاح ؟.

ج : لا أتحدث عن آلية لأن القرارات موجودة والسؤال هو ماذا على العراق فعله كي يتمكن من الوصول إلى حيث يود وليرى الضوء في نهاية النفق ، وأعتقد أن السؤال يطرح نفسه لجهة الدقة والتفاصيل لإيضاح ما الذي سيفعله المجلس إذا تجاوب العراق .

س: العراق رفض التعامل مع القرار ٩٨٦ ولم يعترف بالأرقام الواردة فيه ، ثم تم الاتفاق على مذكرة التفاهم وولدت صيغة النفط للغذاء والدواء ، هل هناك أفكار مشابهة – ليست بالضرورة متطابقة – لما حدث للقرار ٩٨٦ ؟.

ج : لم نصل إلى تلك المرحلة بعد ، ما زلنا في المراحل الأولية ، وأعتقد أننا سنكون في وضع أفضل لتلمس كيف ستتطور الأمور بعد الجولة الثانية وإلى ذلك الحين آمل بأن تكون الحكومات الأخرى طورت مواقفها كي نتمكن من عقد محادثات أكثر عملية وتفعيلاً .

س: يقول العراقيون إن القرار ٦٨٧ الذي يكاد أن يكون (أم القرارات) هو الأصل والأكثر شمولاً ويريدون تنفيذه بحذافيره ، ما الخطأ في ذلك ؟.

ج : المجلس لم يتبنّ قراراً واحداً فقط وما يطالب به العراق ليس محصوراً في قرار واحد ، ولو كان الأمر كذلك لما تبنى المجلس القرارات الأخرى ، نعم إن القرار ٦٨٧ رئيسي وهو (المفتاح) لكن هناك قرارات أخرى وعندما نبحث في ما هو المطلوب ، ومن دون الانكباب على القرارات وأرقامها ، السؤال الحقيقي هو : ما المطلوب عملياً ؟ ما هو المطلوب (من العراق) ؟ ثم ما الذي قام به ؟ أين الثغرات ؟ وما عليه القيام به من وجهة نظر مجلس الأمن كي يمكن تعليق العقوبات أو رفعها ، عند معالجة الأمر بهذا المنظور سنتمكن من التحرك إلى أمام.

س: وما دورك في هذا الإطار ؟ هل ستمضي في لعب دور عربة

الحوار بين العراق ومجلس الأمن أم أنك تود وتتوقع أن يتمكن الجانبان من التحاور والتفاوض مباشرة من دونك ؟.

ج: المهم التوصل إلى مفهوم واضح لما هناك حاجة إلى فعله ، وعندما نتوصل إلي ذلك الفهم والمفهوم وإذا تم الاتفاق على ما الذي ينبغي فعله سيحدث ذلك وعندما تتحدثين عن مفاوضات مباشرة في مجلس الأمن لا أنظر إلى الأمر من منطلق التفاوض ، لكنني آمل بأن يتمكن العراق من وضع آرائه أمام المجلس بصورة أو بأخرى ، مباشرة أو عبر آخرين.

س: أنت تؤمن بالحوار حتى بين الأعداء ، هل تعتقد أن الوقت حان لحوار بين الولايات المتحدة والعراق ؟.

ج: إنني متأكد أنه في نهاية المطاف عاجلاً أم آجلاً ، سيكون حوار بينهما أما ما هي الشروط التي قد يضعها أحد الطرفين للحوار ، فهذا ليس لي أن أحدده .

س: مع الحكومة الحالية في العراق ؟.

ج: أتحدث عن العراق وليس عن حكومة معينة ، العراق سيبقى ، وعاجلاً أم آجلاً سيكون الحوار بين واشنطن وبغداد .

س: هل يشجعك أن الإدارة الأميركية الجديدة لا تبرز ما أبرزته الإدارة السابقة لجهة (استبدال النظام) في بغداد ؟.

ج: لكل حكومة الحق في تعريف سياستها وتحديدها ، ونعم ، إنها (الإدارة الجديدة) لم تقل ذلك ، هذا مفيد ومساعد. ولكن حتى لو قالت ذلك فعلينا التمييز بوضوح بين السياسات الوطنية وسياسات الأمم المتحدة، فمجلس الأمن لم يصدر قراراً باستبدال حكومة الرئيس صدام حسين ، هذه ليست سياسة الأمم المتحدة ، ونركز على تنفيذ سياسة المنظمة الدولية كما وضعتها قرارات مجلس الأمن .

س: وزير الخارجية الأميريكي كولن باول قال في الأمم المتحدة إن الإدارة ستلتزم حصراً قرارات الأمم المتحدة ، ولكن يبدو أن هناك صراعاً بين أقطاب الإدارة في شأن توجهها المستقبلي ، هل يمكن التعايش مع سياسة أميركية لواشنطن وأخرى للأمم المتحدة ، أم أن من شأن ازدواج السياستين أن يعرقل جهود الأمم المتحدة وجهودك ؟.

ج: بحسب المباحثات التي أجريناها ، وكما أوضح الوزير باول للصحافة ، ستعمل (الإدارة) مع مجلس الأمن ، وتقديري أنه منفتح على العمل مع مجلس الأمن من أجل استعادة وحدته للعمل معاً في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ،وهذا ما أريد التركيز عليه ، وكما قلت الحكومات التي سياساتها لها يجب عدم خلطها مع قرارات الأمم المتحدة .

س: أتعتقد أن من الممكن أو المفيد أن يُطبق على المسألة العراقية نموذج ليبيا في (تعليق) العقوبات ، بمعنى إزالتها إلى حين رفعها رسمياً ؟.

ج: المسألتان مختلفتان والنظامان مختلفان ، أعني نظام العقوبات وليس النظام بمعنى الحكم السياسي ، فنظام العقوبات مختلف في المسألتين ، ولكل منهما خصوصية ، وأعتقد أن ما كان ممكناً في الحالة الليبية لا يمكن تطبيقه بصورة تلقائية على الحالة العراقية ، العراقيون سألوني هذا السؤال مرات : ما هو المحرك ؟ بمعنى أن الأمر في المسألة الليبية كان واضحاً لجهة ما على ليبيا القيام به لتحصل على تعليق العقوبات . فبعدما سلمت المتهمين (بتفجير طائرة بان أميركان فوق لوكربي) إلى العدالة ، علقت العقوبات وهم (العراقيون) لا يرون مثل هذا المحرك التلقائي ولا يفهمون ما هو المحرك ، وهذا جزء من مصادر قلقهم ، ثم إن نوع القضايا التي نتعاطى معها في مسألة العراق لا يسمح بذلك النوع من المحرك التلقائي ، ولكن من الممكن إعطاء توضيحات.

س: أمكن إذاً التوجه إلى إعطاء توضيحات لما هو (المحرك) ؟.

ج : أعني أنه يجب إيضاح ما هي المهمات التي على العراق القيام بها من أجل تعليق العقوبات ثم رفعها .

س : المجلس لم يبدأ هذه العملية بعد؟.

ج : المجلس يبحثها .

س : العراقيون طرحوا في الحوار مسألة منطقتي الحظر الجوي في شمال العراق وجنوبه ، فمجلس الأمن لم يخول الى الولايات المتحدة وبريطانيا صلاحية فرض المنطقتين ، لماذا يصعب عليك كأمين عام أن تقول صراحة إن هاتين المنطقتين تُفرضان خارج نطاق تخويل مجلس الأمن ؟.

ج : ليس صعباً علي ، قلت لك وكأمين عام أقوم بمهماتي حسبما أرى أنه الأداء الأفضل ، ولا أعتقد وكأمين الأمر عائد للآخرين ليقولوا لي متى أدين ومتى لا أدين ، الأمر عائد إليّ لأقرر كيف أتصرف وتحت أية ظروف (إشارة إلى مطالبة الحكومة العراقية الأمين العام بإدانة العمليات العسكرية الأميركية – البريطانية الأخيرة) ، وأنا أتعاطى مع أكثر من ناحية أو مسألة في وقت واحد ، إنما موقفي هو : لا يمكنني أن أقرأ في قرارات مجلس الأمن أي شيء يعطي الصلاحية أو التخويل ، بأي طريقة لفرض منطقتي الحظر الجوي ، قلت ذلك في مؤتمر صحافي في تركيا وهو مدوّن لكن هذا لا يعني أن عليّ الوقوف على السطوح كل مرة لأطلق الصراخ .

س : هل يعرقل استمرار فرض منطقتي الحظر الجوي جهودك في هذه المرحلة ؟.

ج : كما قلت في رسالتي إلى وزير خارجية العراق السيد محمد سعيد الصحاف ، هذه مسألة آمل بأن يتخذ مجلس الأمن موقفاً منها ، فهذه قراراته ، والدولتان اللتان تفرضان المنطقتين تفعلان ذلك باسمه وليس على أساس قراراته ، وأعتقد بأن التوضيحات يجب أن تصدر عن المجلس وهذا سيكون الرأي الحاسم .

س: الوفد العربي شدد أثناء محادثاته معك على الفقرة ١٤ من القرار ٦٨٧ وأنت تدعم إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ، فلماذا يصعب على الأمين العام أن يقول: مضت عشر سنوات على القرار ٦٨٧ وحان الوقت لتنشيط تفعيل تنفيذ الفقرة ١٤ بإجراءات فعلية يطلقها الأمين العام أو رئيس (انموفيك) او مجلس الأمن ، مثل مطالبة إسرائيل بتوقيع اتفاق منع انتشار الأسلحة النووية ، ووضع منشآتها النووية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فالطرح العراقي يقول : إنكم تجردونا من السلاح فيما جيرتنا تتسلح بلا استحقاق أو مراقبة ؟.

ج: توجد أنظمة لنزع السلاح من الأسلحة النووية إلى الكيماوية ،ولم يوقع كل الدول هذه الاتفاقيات وأثناء المؤتمر الأخير لمراجعة اتفاق منع انتشار الأسلحة النووية وجهت دعوة إلى إسرائيل وغيرها على توقيع المعاهدة . وعندما يتعلق الأمر بإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ،كثير من هذه المناطق أنشيء في أمريكا اللاتينية وغيرها ، والتركيز الآن على عمل الحكومات معا ومع الأسرة الدولية لتحقيق ذلك. هذا ما يجب أن نعمل له ، والمطلوب ليس فقط إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية بل يجب أن نضع ترتيبات أمنية إقليمية تقنع الحكومات بعيداً عن التسابق على التسلح ، ومثل هذه الترتيبات كان مفيداً جداً لأوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

س: تدرك أن هذه المسألة تثير مشاعر في المنطقة ، حيث إسرائيل هي الوحيدة التي تمتلك السلاح النووي وترفض وضع منشآتها تحت الرقابة الدولية ، كما ترفض توقيع المعاهدة ، ألا ترى أن الوقت مناسب لمطالبة فاعلة متماسكة لإسرائيل بأن تفعل ذلك ، لا سيما بسبب الوضع المتفجر في المنطقة ؟.

ج: الأمم المتحدة فعلت ذلك مرات، ليس في ما يخص إسرائيل وحدها، وكررت الأمم المتحدة مطالبتها هذه الدول بان توقع معاهدات نزع السلاح .

س: ماذا تعني إذاً عندما تقول إنك تدعم تنشيط تنفيذ الفقرة ١٤ من ٦٨٧ ؟ ما الإجراءات التي في ذهنك، ومن يجب أن يقوم بها ؟.

ج: عندما أقول إن علينا العمل عليها أعني جميع دول المنطقة لبحثها . علينا أن نكون واقعيين، فالوضع في المنطقة يتطلب معالجة هذا النوع من الأسلوب الإقليمي بكل حذر . قد يكون ممكناً جمع بضع دولها كبداية، ثم جذب الآخرين، ولا أعتقد أن في الإمكان تحقيق كل شيء بضربة واحدة فالأمر يتطلب الوقت والتخطيط والمفاوضات .

س: إسرائيل تتخذ إجراءات تتنافى مع اتفاقية جنيف الرابعة المعنية بحماية المدنيين تحت الاحتلال، ومع التزامها كقوة محتلة للأراضي الفلسطينية، هناك من يرى أن أنان يتصرف بحذر مفرط إلى حد يقارب إعفاء إسرائيل بدلاً من مطالبتها بما عليها القيام به أو التوقف عن فعله، ما ردك على هذه الانتقادات ؟.

ج: سؤالك ينطوي على محاولة بعضهم أن يملي علي كيف يجب أن أقوم بمهمتي، أعتقد أنني أقوم بها بمنتهى الفعالية التي يمكنني القيام بها، وكأمين عام لم أتهرب من مشاكل المنطقة، سواء تعلقت بإسرائيل أو بالقضية الفلسطينية، أو العراق أو العلاقة مع إيران، وبالتالي لا أعتقد أن لدي أي اعتذار لأقدمه عن طريق تناولي هذا الملف .

س: هذا ملف متفجر، وأنت حذرت من نتائج كارثية قد تنجم عن انهيار السلطة الفلسطينية. الأمم المتحدة ركزت على ضرورة توفير المساعدات المالية، ولكن ما الذي يجب القيام به للحؤول دون انهيار السلطة ؟.

ج: ليس كل ما أقوم به ظاهراً أمام الأضواء، وعلى الناس أن تفهم ذلك،

لأنه من طبيعة عملي ،ولو وضع كل حديث أجريه مع رؤساء الدول والحكومات أمام الأضواء لتوقفوا عن الحديث العميق معي ، ولتحدثوا إذا التقيتهم مجدداً عن الشمس والأحفاد . فأنا أبذل الكثير مع القادة ما وراء الكواليس ولم أكن على اتصال مع قادة المنطقة فقط ، وإنما أيضاً مع القادة ما وراء المنطقة ، في محاولة للحصول على المساعدة الاقتصادية والاجتماعية الملحة لهم . واتصالاتي شملت رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب آريل شارون ، وشددت على ضرورة الحفاظ على المفاوضات السلمية وأهمية النظر إلى الملف الفلسطيني ككل . بمعنى أن ليس من الممكن التعامل مع الملف بصورة تدريجية على أساس وقف العنف أولاً ثم هذا وذاك سيحدث . فالعنف ، ومعالجة الحرمان الاقتصادي والاجتماعي، والمفاوضات كلها أمور مترابطة وأود أن أرى الجميع يطبق اتفاقات شرم الشيخ ، خصوصاً الناحية الأمنية كي يتمكن من احتواء العنف سريعاً لأن الوضع كارثي من ناحية الضحايا القتلى والجرحى كما من ناحية الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحرجة التي يجد الفلسطينيون أنفسهم فيها ، وأواصل المحادثات مع قادة الدول الأوروبية أيضاً ورئاسة الاتحاد الأوروبي .

س : هل أنت قلق من احتمال انهيار السلطة الفلسطينية ؟.

ج :علينا أن نوفر لهم المساعدات الفورية وهذا ما أقوله علناً وللقادة ، لذلك بعثت ممثلي تيري رود لارسن إلى العواصم للحصول على المساعدات بينما نتصل مع الإسرائيليين لحضهم على الإفراج عن ٥٠ مليون دولار يحتجزونها للفلسطينيين.

س : الوضع في لبنان أثار قلقك أيضاً بعد أحداث شبعا ، وفي زيارتك الأخيرة لسورية كنت تأمل بلعب دور لتحريك عملية السلام على المسار السوري ، أين هو البعد اللبناني والسوري في مصادر قلقك وفي مجال تحركك مستقبلاً ؟.

ج: الحدود اللبنانية - الإسرائيلية هادئة نسبياً منذ الانسحاب الإسرائيلي . وقع بعض الأحداث التي أتمنى لو تجنبناها ، والمهم أن نبذل قصارى الجهد للحفاظ على الهدوء هناك والوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك هو احترام (الخط الأزرق) فعندما رسمناه حصلت على تعهدات من كل الحكومات باحترامه على رغم تحفظاتها عليه ، وعندما رسمنا الخط تناولنا مسألة شبعا ، وآمل بأن يحترم التفاهم الذي توصلنا إليه ، فشعب جنوب لبنان عانى كثيراً ولا لزوم لاتخاذ إجراءات تمدد معاناته، نحن نود ان نرى الوضع يعود إلى الهدوء كي نعمل مع الأسرة الدولية للحصول على المساعدات الاقتصادية لإعادة بناء الجنوب ولإعادة ربطه باقتصاد لبنان.على المسار السوري ،آمل بأن أجري محادثات مع الوزير كولن باول الذي عاد من سورية لأتعرف إلى التوقعات على ذلك الصعيد . ونحتاج كمبدأ إلى السعي وراء سلام شامل وعادل للمنطقة كلها على المسارات السوري والفلسطيني واللبناني ، للتوصل إلى اتفاقات شاملة أخيراً وفي شكل نهائي .

س: هل ما زالت لديك أمور رئيسية تود لو تستكمل معالجتها لو كان لك مجال بولاية ثانية كأمين عام ؟

ج: اسمحي لي الاعتذار عن عدم الرد على هذا السؤال .

نص كلمة
سمو الشيخ صباح الاحمد النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بمناسبة العيد الوطني للولايات المتحدة الأمريكية *

سعادة الصديق/ جيمس لاروكو..

أصحاب السعادة الضيوف الكرام..

أيها السيدات والسادة..

إنه لمن دواعي سروري حضور هذا الحفل البهيج والمشاركة في احتفالات العيد الوطني للولايات المتحدة الأميركية الصديقة، معبراً عن خالص تهاني دولة الكويت حكومةً وشعباً للبلد الصديق بهذه المناسبة، ومشيداً بالعلاقات التاريخية الحميمة التي تربط البلدين والشعبين الصديقين والتي تزداد مع الأيام نمواً وتطوراً.

إنني أستذكر بكل التقدير الموقف المشرف للولايات المتحدة الصديقة إبان الغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت وما قامت به من دور مهم وفاعل في عملية بناء وقيادة التحالف الدولي الذي حرر دولة الكويت من ربق الاحتلال العراقي البغيظ.

لقد برهنت حرب تحرير دولة الكويت على أن الارادة الدولية ممثلة بالمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة هي خير رادع لوقف قوى الشر والطغيان في العالم وزعزعة الأمن والسلم الدوليين.

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ١١/٤/٢٠٠١ م، العدد: ١٢٣٤٧ .

إن تأكيدات البلد الصديق الالتزام بأمن واستقرار المنطقة من أي تهديدات خارجية وسعي البلدين الصديقين المشترك لتدعيم أواصر التعاون القائم بينهما في مختلف المجالات يجعلنا مطمئنين الى مستقبل أفضل لعلاقات أكثر ازدهاراً ونماءً.

إن دولة الكويت تقدر كل التقدير وقوف أصدقائها من الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة الى جانب الحق الكويتي ودعم قضاياه العادلة التي لا تزال محل اهتمام المجتمع الدولي بأسره ولا سيما قضية الأسرى والمرتهنين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الشقيقة والصديقة لما تمثله هذه القضية من أبعاد انسانية ومأسوية لأسر هؤلاء الأسرى الأبرياء ,إننا ونحن نشارك الشعب الأميركي الصديق احتفالاته في هذه المناسبة التاريخية لنتمنى للبلد الصديق دوام التقدم والازدهار في ظل الادارة الأميركية الجديدة بقيادة فخامة الرئيس جورج ووكر بوش مجددين عزمنا المشترك على تطوير وتعزيز أواصر الصداقة والتعاون والعمل نحو كل ما من شأنه تعزيز وتوطيد هذه العلاقات المتميزة لما فيه مصالحهما المشتركة.

ومن جانب آخر ألقى سفير الولايات المتحدة جيمس أ . لاروكو كلمة في الاحتفالية قال فيها يشرفني حضوركم اليوم لمشاركتنا الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين بعد المئتين لاستقلال الولايات المتحدة ,وأضاف ونحن اذ نحتفل اليوم بذكرى هذا الحدث التاريخي، فإنه لا يسعنا إلا أن نفتخر بشجاعة وتضحيات أبائنا المؤسسين الذين قاتلوا وضحوا من أجل أن يتركوا لنا تراثاً من الحرية ننعم به ,وفي كل ذكرى لعيد الاستقلال، يزداد تقديرنا لما تتميز به حكومتنا من حكم ديموقراطي يضمن حق الجميع في العدل والمساواة.

ومضى يقول إن الحفاظ على مبادئ الحرية لم يكن بالأمر الهين، فقد استطاعت الديموقراطية في الولايات المتحدة أن تصمد على مدى مئتي عام

أمام تحديات التغيير والتطور والصراعات الدولية ,وكما الحال مع تجربة الشعب الكويتي الشقيق، فإن هذه التحديات قد زادت من قوتنا والتزامنا بالحفاظ على مبادئ الحرية والسيادة ليس فقط للأميركيين بل ولأصدقائنا وحلفائنا أيضاً.

وقال: منذ شهرين اجتمعنا هنا في المكان نفسه للاحتفال بالذكرى العاشرة لتحرير الكويت من الغزو العراقي الغادر ,وقد شاركنا الرئيس الأسبق جورج بوش الأب، ووزير الخارجية كولن باول، والجنرال شوارتزكوف الاحتفال بهذه المناسبة الخاصة ,وقد أكد ضيوفنا التزام أميركا بأمن الكويت وشعبها كما أشادوا بالدور البارز الذي قامت به قوات بلدينا في تحرير هذا البلد الصديق.

وأردف: ونحن اذ نحتفل اليوم بمبادئ الحرية، هذه القيمة العظيمة التي يقدرها بلدانا، فإننا نذكر أيضاً هؤلاء الذين أسروا خلال حرب تحرير الكويت ولم يعرف مصيرهم بعد ومن بينهم خمسمئة وسبعون كويتي والطيار الأميركي سكوت سبايكر ,ندعوا الله أن يفك أسرهم وأن يردهم إلى بلدهم وأسرهم سالمين.

وقال في ختام كلمته: بالرغم من مشاركي إياكم الاحتفال بذكرى ميلاد بلدنا العظيم، إلا أنني أشعر في الوقت نفسه بالحزن لأن هذه هي المرة الأخيرة التي أشارككم فيها هذا الاحتفال قبيل مغادرتي للكويت, وكما يعلم العديد منكم فإنني قد عشت مع عائلتي في الكويت أكثر من خمسة أعوام، كما ولد ابني في هذا البلد الطيب لقد أحببت شعب الكويت الصديق لما وجدته فيه من احترام وتقدير لمبادئ الحرية والديمقراطية وهو الشيء الذي يجمع بين شعبينا ,وفي الختام أود أن أؤكد لكم إنه بالرغم من انتهاء فترة عملي بالكويت، إلا أنني سوف أظل أعمل جاهداً لما فيه صالح بلدينا الصديقين.

نص كلمة
معالى السيد فوزي بــن عبد المجـيد شبكشي
سفير المملكة العربية السعودية لدائم لدى الأمم المتحدة حول الحالة بين الكويت والعراق *

السيد الرئيس :

يجتمع مجلس الأمن لمناقشة الحالة بين العراق والكويت والنظر في الوسائل الكفيلة بتحسين الحالة الإنسانية في العراق وسبل تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن بشان العراق وتسوية الحالة بعد الصراع في منطقة الخليج كما جاء في الوثيقة رقم /٥٩٧ / ٢٠٠١ وتاريخ ١٨ يونيو ٢٠٠١م

ولا يخفي عليكم وعلى جميع أعضاء مجلس الأمن وعلى جميع الأعضاء لدي الأمم المتحدة أن المملكة العربية السعودية تبذل كل ما في وسعها لتكريس الأمن والاستقرار في منطقة الخليج والعقل على إيجاد مناخ موات لضرورات التنمية الاقتصادية والتعاون المثمر فيما بين دول الجوار ، ومن هذا المنطلق حرصت حكومة المملكة العربية السعودية على أن تكون علاقاتها مع جميع الدول قائمة على حسن الجوار المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والأخذ بالطرق السلمية لحل النزاعات .

إن المملكة العربية السعودية انطلاقاً من إيمانها بالاخوة العربية والمبادئ الإنسانية ورغبتها في تحقيق أمن واستقرار المنطقة من خلال انتهاج سياسة حسن الجوار اتخذت مبادرة لمعالجة الوضع في العراق ، وقد أصبحت هذه المبادرة السعودية مبادرة لجنة التحرك العربي المنبثقة عن

* جريدة الرياض ، الرياض ، الصادرة بتاريخ ٢٨ /٦/ ٢٠٠١ م ، العدد ١٢٠٥٧ .

الاجتماع الوزاري التشاوري لوزراء الخارجية العرب الذي إنعقد في القاهرة في٧ شوال ١٤١٩هـ الموافق ٢٨ يناير ١٩٩٩م لرفع معاناة الشعب العراقي وقد دعت تلك المبادرة السعودية إلى إعادة النظر في نظام العقوبات المتبع وإجراء مراجعة شاملة تكون غايتها رفع المعاناة عن الشعب العراقي ليتمكن من أن يحيا حياة كريمة يستطيع من خلالها توفير إحتياجاته الأساسية على المستوي المعيشي والتوجه نحو تحقيق التنمية الاقتصادية الضرورية وذلك بالسماح للعراق باسترداد كل احتياجاته الإنسانية من مواد طبية وغذائية وتعليمية دون الرجوع إلى موافقة مسبقة من مجلس الأمن مع ضمان الالتزام بتسديد جميع التزاماته الدولية كالتعويضات ودفع المصاريف المترتبة على الرقابة المستمرة للأسلحة المحظورة في العراق .

وأن ينحصر الخطر في نطاق التسلح والمعدات العسكرية والمواد ذات الاستخدام المزدوج وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة خاصة فيما يتعلق بإزالة أسلحة الدمار الشامل من ذرية أو بيولوجية أو كيميائية أو أي قدرات عسكرية أخري قد تهدد سيادة وسلامة وأمن واستقرار الدول المجاورة ، ولضمان ذلك فانه من الضروري وضع برنامج مراقبة طويل الأمد وفعال يستند إلى جملة من الضوابط والقيود تحددها وتشرف عليها أجهزة رقابة دولية تتصف بالمصداقية والفعالية وتتمتع بالحياد اللازم الذي يمكنها من إذاء مهامها بكل فعاليةوتجرد، وأن تكون غايتها رفع المعاناة عن الشعب العراقي وضمان عدم الاستفادة من عوائد رفع الحظر لأية أغراض أخري غير مشروعة .

وأكدت تلك المبادرة على ضرورة وفاء العراق وفاء كاملاً بالتزاماته المتعلقة بالأسرى والمفقودين الكويتيين وغيرهم من الدول الأخرى المنصوص عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومنها الفقرة (٣٠) من القرار رقم ٦٨٧، هذه المبادرة السعودية التي هدفت إلى رفع معاناة الشعب

العراقي الشقيق وضمان أمن وسلامة واستقرار الدول المجاورة والتي تبنتها الجامعة العربية رفضها العراق ... كما رفض العراق أيضا المبادرة العربية التي توصل إليها القادة العرب في قمة عمان التي عقدت يومي ٢٧ – ٢٨ مارس ٢٠٠١م الموافق ٢ – ٣ محرم ١٤٢٢هـ .

السيد الرئيس :

لقد بات واضحاً للمجتمع الدولي أن استمرار العقوبات الدولية المفروضة على العراق هو بسبب سياسة الحكومة العراقية وتهربها من تنفيذ جوانب أساسية تضمنتها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ... وأن المملكة العربية السعودية إذ تأسف لمعاناة الشعب العراقي الشقيق وتتعاطف معه في معاناته تؤكد أنها مع أي قرار برفع معاناة الشعب العراقي وتسهيل حصوله على المواد الضرورية بالإضافة إلى تخفيف القيود على التجارة المدنية والتي لا تشكل خرقا لقرارات مجلس الأمن ولا تعتبر ضارة بأمن وسلامة دول الجوار في حالة استقلالها للحصول على ما قد يؤثر على استقرار وأمن المنطقة ، ويؤكد على ضرورة قيام العراق بإثبات حسن نواياه قولا وعملا والامتناع عن أي عمل استفزازي أو عدواني تجاه الكويت والدول المجاورة التزاما بقرار مجلس الأمن رقم ٩٤٩ لعام ١٩٩٤م والكف عن القيام بأي عمل يؤدي إلى زعزعة الأمن والإخلال باستقرار دول المنطقة .

إن السبيل الأفضل لتسوية الأوضاع وبناء الثقة واستعادة الأمن والاستقرار وصولا للتعاون بما يحقق مصالح وشعوب المنطقة بالتزام العراق بالتنفيذ الدقيق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالحالة بين العراق والكويت وتعاونه التام مع الأمم المتحدة ولجانها المعنية بتنفيذ تلك القرارات .

وتود المملكة العربية السعودية أن تؤكد مجددا حرصها على الحفاظ على وحدة العراق وسيادته وسلامة اراضية وتتطلع إلى عودة العراق إلى كنف الأسرة الدولية بعد تنفيذه لقرارات مجلس الأمن ، كعضو

مسـؤول يمارس دوراً بناء على السـاحـة الدوليـة بمـا هو مـعـروف عن شعبه الأصيل من طاقات وقدرات .

شكرا سيدي الرئيس ،،،

تسلسل الوثائق

قواعد النشر في سلسلة الإصدارات الخاصة بمركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

يرحب المركز بالبحوث والدراسات التي تنشر في سلسلة الإصدارات الخاصة وفقاً لقواعد النشر التالية :

أولاً : أن يكون البحث أو الدراسة معنية بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في المجالات الآتية : السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والتربوية ، والثقافية ، والفكرية ، وشؤون البيئة ، والقانون، والإعلام ، والعلاقات الدولية ، والتراث (الآثار والحضارة والقانون) إلخ

ثانياً : أن تمثل الدراسة إضافة جديدة إلى حقل التخصص .

ثالثاً :لم يسبق تقديمها للنشر إلى جهة أخرى .

رابعاً : ألا يقل عدد صفحات البحث أو الدراسة عن ١٠٠ صفحة ، ولا يزيد على ٢٠٠ صفحة .

خامساً : أن يقدم البحث أو الدراسة إلى مديرة المركز مطبوعة ومرفقاً بها قرص مرن (ديسك) .

سادساً : أن توضع هوامش البحث أو الدراسة في أسفل كل صفحة ، ويشار فيها إلى المرجع أو المراجع المعتمدة ، أو مصادر البحث وفقاً للتسلسل التالي : (اسم المؤلف – عنوان البحث – اسم الناشر – تاريخ النشر – رقم الصفحة) ، وذلك بالنسبة للأبحاث المنشورة في المجلات ، أما الكتب فعلى النحو التالي : (اسم المؤلف ـ عنوان الكتاب ـ مكان النشر ـ تاريخ النشر ـ رقم الصفحة) ، وفي حالة الاعتماد على وثائق تكتب بيانات الوثيقة كاملة .

سابعاً : أن يرفق بالبحث أوالدراسة ملخص باللغتين الإنجليزية والعربية في

حدود صفحة لكل منهما.

ثامناً : أن يرفق الباحث سيرة ذاتية مختصرة عنه ، بالإضافة إلى معلومات خاصة بالهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني

تاسعاً : الأبحاث والدراسات المقدمة للنشر تحكّم من قبل متخصصين في المجال المقدم فيه البحث أو الدراسة

عاشراً : يخطر الباحث بنتيجة التحكيم فور وصولها إلى إدارة المركز .

حادي عشر : المركز غير ملزم بإعادة الأبحاث أو الدراسات سواء نشرت أو لم تنشر.

ثاني عشر : ترسل إلى الباحث خمسين نسخة من الإصدار .

ثالث عشر : لايحق للباحث أن يقوم بإعادة نشر الدراسة أو البحث مرة أخرى وفي مكان آخر ، إلا بعد مرور خمس سنوات من النشر الأول ، وبموجب موافقة مسبقة من مدير المركز .

إصدارات المركز

أولاً : سلسلة الإصدارات الخاصة :

١ ـ رحلة مرتضى بن علوان إلى الأماكن المقدسة والإحساء والكويت والعراق ١١٢٠/ ١١٢١هـ- ١٧٠٩م ، دراسة وتحقيق الدكتور/ سعيد بن عمر آل عمر ، الكويت ١٩٩٧ .	١,٠٠ دك
٢- مكونات الشخصية لدى الشباب الكويتي من الجنسين : دراسة عاملية ، الدكتور محمد بدر الأنصاري ، الكويت ١٩٩٨	١,٠٠ دك
٣- الأدب المسرحي في دول الخليج ، الدكتور/ محمد مبارك الصوري ، الكويت ٢٠٠١ م .	١,٠٠ دك
٤- بناء مقياس للذنب وعلاقته ببعض متغيرات الشخصية لدى عينة من طلاب جامعة الكويت ، الدكتور/ بدر محمد الأنصاري ، الكويت ٢٠٠١ .	١,٠٠ دك
٥- التطور الاقتصادي في الكويت ١٩٤٦- ١٩٧١ م ، الدكتور / غضبان موسى الحاتم ، الكويت ٢٠٠١ .	١,٠٠ دك
٦- مجموعة بحوث تناقش الأبعاد النفسية لآثار الغزو العراقي على دولة الكويت ، إعداد : الدكتور/ عبد الفتاح إبراهيم القرشي ، الدكتور بدر محمد الأنصاري ، الدكتورة/ فوزية عباس هادى ، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٩٦ .	١,٠٠ دك
٧- تكامل نظم تحديد المواقع ، ونظم المعلومات الجغرافية ، (وادي حنيفة نموذج للدراسة) الدكتور/ عبد الله بن محمد القرني، دكتور/ محمد الخزامي عزيز ، الكويت ٢٠٠١ م .	١,٠٠ دك
٨- حجم وأنماط استهلاك الطاقة الكهربائية بدولة الكويت والعوامل الجغرافية المؤثرة فيها ، دراسة تحليلية نقدية في جغرافية الاستهلاك دكتور / غانم سلطان أمان ، الكويت ٢٠٠٢ م .	١,٠٠ دك

٩- دراسة ميدانية لأسباب الطلاق الاجتماعية والنفسية في الكويت في مطلع الألفية الثالثة ، الدكتور / عبد الوهاب الظفيري ، الدكتور / عبد اللطيف محمد خليفة ، الدكتور حسني حمدي ، الكويت ٢٠٠١ م .	١,٠٠ دك
١٠ - الحملة العثمانية على الإحساء عام ١٢٨٨ هـ - ١٨٧١ م من خلال الوثائق العثمانية ، الدكتور / فيصل عبد الله الكندري ، الكويت ٢٠٠٣ م .	١,٠٠ دك
١١ - تأسيس الدولة الحديثة .. التطور الوطني وانعكاساته على التنمية العمرانية الشاملة في المملكة العربية السعودية. د . فيصل عبد العزيز المبارك .كلية العمارة والتخطيط ـ جامعة الملك سعود .	١,٠٠ دك
ثانياً : سلسلة إصدارات لنشر بحوث الندوات والمؤتمرات :	
١- وقائع الندوة العلمية الرابعة لدول مجلس التعاون الخليجي « وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك » . الفترة من ١٥ - ١٧ نوفمبر ١٩٩٣م . (جزءان) .	١,٠٠ دك
٢ـ بحوث المؤتمر العالمي عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت - الكويت ٢ - ٦ أبريل ١٩٩٤م - الطبعة الأولى الكويت ١٩٩٦م . (ثلاثة أجزاء) .	٢,٠٠ دك
* الآثار السياسية والاقتصادية	٢,٠٠ دك
* الآثار النفسية والاجتماعية	٢,٠٠ دك
* الآثار البيئية والصحية	٢,٠٠ دك
٣ـ بحوث ندوة « مستقبل العلاقات العربية - العربية بعد تحرير الكويت ٢٦ ـ ٢٨ مايو ١٩٩٧م » الكويت ١٩٩٨م .	٢,٥٠٠دك

٤ ـ أوراق عمل الحلقة النقاشية « مجلس التعاون الخليجي - التحديات وسط أحداث أمنية متغيرة » الكويت ١٩٩٨م .	١,٠٠ دك
٥ ـ أوراق عمل ندوة « نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران : المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير » ، الكويت ١٥ - ١٧ مايو ١٩٩٩م (جزءان) .	١,٠٠ دك
٦ـ أوراق عمل الحلقة النقاشية حول « قضايا نفطية بالتعاون مع وزارة النفط الكويتية » الكويت ١٧ مايو ١٩٩٩م .	١,٥٠٠ دك
٧ـ أوراق عمل ندوة « المرسوم الأميري بقانون بمنح المرأة حقوقها السياسية واستشراف دورها المأمول وتحدياته»، الكويت ٤ ـ ٥ أكتوبر ١٩٩٩م .	١,٠٠ دك
٨ ـ بحوث ندوة واقع ومستقبل مؤسسات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي » ٣-٤ أبريل ٢٠٠٠م .	٢,٠٠ دك
٩ـ بحوث ندوة « مجلس التعاون الخليجي وجهود الأمن والاستقرار الإقليمي خلال العقد القادم : الفرص والقيود» ١-٢ مايو ، الكويت ٢٠٠١م.	١,٠٠ دك
١٠ ـ أوراق عمل ندوة « الكويت وأربعون عاماً على الاستقلال - حوار وطني حول : إنجازات الحاضر وتطلعات المستقبل » ١٢ـ١٣ مارس ، الكويت ٢٠٠١م.	١,٠٠ دك
١١ ـ أوراق عمل ندوة « مستقبل مشاركة المرأة الخليجية في التنمية الشاملة من منظور رؤى ثلاثة أجيال » ٢٨مايو الكويت ٢٠٠٢م .	١,٠٠ دك

ثالثاً : سلسلة سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي :

* صدر ٣٠ عدداً من هذه السلسلة .

٧٥٠ر فلساً

رابعاً : سلسلة وثائق الخليج والجزيرة العربية :

١ـ وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥م .

٢ـ وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٦م .

٣ـ وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٧م .

٤ ـ وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٨م .

٥ ـ وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٩م .

٦ـ وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٨٠م .

٧ـ وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٨٢م .

٨ ـ وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي الفترة من ١٩٩٠م ـ ١٩٩١ / ١٩٩٩ـ ٢٠٠٠م .

سعر النسخة
٥ دنانير
داخل دولة الكويت

٢٥ دولاراً
الدول العربية
والأجنبية

قسيمة إشتراك

* أرجو تسجيل إشتراكي في (سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية)

ولمدة ( ) بداية من / / وحتى / /

الأسم :

العنوان :

مرفق القيمة وقدرها :

شيك / حوالة رقم : ( ) بتاريخ :

مسحوب على :

التوقيع ختم المؤسسة

الاشتراك السنوى :

داخل الكويت	الوطن العربي	الدول الأجنبية
للأفراد ٣ د . ك	للأفراد ٤ د . ك	للأفراد ١٥ دولار
للمؤسسات	للمؤسسات	للمؤسسات
١٥ د.ك	١٥ د.ك	٦٠ دولار

توجه جميع المراسلات إلى :

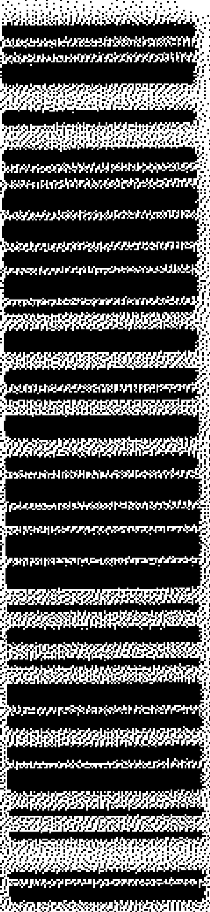
مديرة مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ . د . أمل يوسف العذبي الصباح

جامعة الكويت : ص . ب : ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي ٧٠٤٦٠ دولة الكويت

تلفون مباشر : ٤٨١٦٨٢٤-٤٨١٦٨٠٧ - ٤٨١٦٧٩٩ فاكس ٤٨١٤٢٩٥ - ٤٨١٠٤٧٤

ادارة مطبعة الجامعة





إدارة مطبعة الجامعة